

كتاب سين جيم أكذوبة المتعة

يوسف جابر المحمدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين .

والصلاة والسلام على إمام المتقين وسيد العالمين محمد وعلى آله و
أصحابه وأتباعه أجمعين .

وبعد ..

الحمد لله الذي شرع الأحكام لعباده بكتاب مبين وأناط تفسير أحكامه بختام النبيين
والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه
نقلة الوحي والأمناء على الحق والدعاة إلى الله على الهدى والصلاة المستقيم
وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

هذا مختصر مفيد لـ«مجموعة من الأسئلة المتعلقة بنكاح المتعة مع أجوبتها»
وقد صيغت من الكتب التي ألفتها في المتعة، مع مراعاة أن يكون تصنيف الأسئلة
مبسطة وقريبة من ذهن القاري العادي بعيدا عن تعقيدات فقهية أو أصولية بحيث
يريك ويشوش على الباحث عن الحقيقة سواء كان سنيا أم شيعيا.

وقسمت الأسئلة إلى خمسة فصول حسب نوع السؤال ، أعني اذا كان السؤال
يتعلق بالقرآن وضعته في القسم الأول ، وإن كان السؤال يتعلق بفتاوي مراجع
الشيعة ألحقته في القسم الأخير ..و هكذا مع بقية الأسئلة .وقد يشتمل بعض
الفصول على بعض المقدمات قبل الشروع في وضع الأسئلة لتوضيح طبيعة
السؤال!

وتتضح الرؤية أكثر في «متعة الشيعة» التي ينادى بها علماء التشيع المذهبي ويلزمون أتباعهم الذين يقلدونهم ومن سار على نهجهم باتباعها بشبهات يتمسكون بها ويريدون أن يقنعوا الأمة بحليتها وممارستها.

ولا شك أن متعتهم مجرد «أكذوبة» يحاول علماء التشيع المذهبي بكل من أوتوا من قوة كما في «فصل الفتاوي» أن يروجوها على السذج والمغفلين ومرضى النفوس المريضة من متبعي الشهوات ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً كما قال تعالى

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٢]

لقد فشلوا لأن أصولهم «تلقينيه» لا «قرآنية». وهذا هو الفشل الذريع !
و توضيح ذلك «أن لو أعطينا القرآن لرجل لم يسمع بالإسلام ولم يعرف عنه من قبل شيئاً غير أنه على معرفة جيدة باللغة العربية ثم قلنا له: اقرأ واكتب لنا إحصاءاً بأهم ما يدعو إليه هذا الكتاب لجاأت النتيجة كالاتي:
إن الأصول التي سجلتها سابقاً - بناءً على الأدلة القرآنية الصريحة المحكمة - ستأتي على رأس القائمة - ولا شك - إذ لا بد أن يجد في القرآن ذكراً مكرراً صريحاً عن الإيمان بآله واحد، ونبي اسمه محمد، ويوم القيامة، والجنة والنار، والملائكة، ومدح المهاجرين والأنصار. ووجوب الصلاة والزكاة... الخ.
وإذا سألناه وقلنا له:

- أين (الإمامة) كإمامة علي والحسن والحسين وجعفر الصادق والحسن العسكري؟
 - أين عصمة هؤلاء الأئمة الاثني عشر؟
 - لماذا لم تكتب لنا أنهم حجة الله على خلقه؟ وأن (ولايتهم) هي الأمانة التي عرضها على السماوات والأرض والجبال (كما في الكافي ١/٤١٣) ؟
 - أين خمس المكاسب وأن على المسلمين أن يؤدوا خمس أموالهم وأرباحهم إلى هؤلاء المراجع المعتمدين؟
 - لماذا لم تذكر نكاح المتعة؟
- إن هذه الأسئلة وأمثالها ستشكل بالنسبة إلى هذا الرجل ألغازاً يصعب عليه حلها، ولو رجع إلى القرآن ألف مرة !!

إن هذه الأمور لا يمكن العثور عليها في القرآن ابتداءً. فكيف يوجب الله تعالى على عباده الإيمان بها؟ وتكون معرفتها كمعرفة الله ورسوله؟ ولا يعذر أحد بجهالتها؟ من عرفها كان مؤمناً ومن أنكرها كان كافراً؟ وهي غير واضحة في كتابه، ولا يمكن أن ينتبه إليها أحد دون سابق تعريف أو تلقين؟!

إنها أمور تلقينية يعتاد الإنسان على سماعها لكثرة ترديدها منذ الصغر - كما يقول الدكتور الدليمي - فتترسب في ذاكرته، وتصبح عقيدة يؤمن بها ويدعو إليها. مثلها كمثل أي عقيدة باطلة كالمجوسية والهندوسية تترسخ في الأذهان بمرور الزمن وتقدم العمر. فمصدرها «التقليد» و«التلقين» وليس الدليل القائم على القطع واليقين.

فعقائد الشيعة وقراراتهم تتخذ من دونه، وليس «للقرآن» أمر ولا نهى سوى أنهم يضعون لها - في آخر المراحل - توقيعاً باسمه ورسمه ليخدعوا بتوقيعه الجمهور. «فالقرآن» تابع في سورة متبوع، والله تعالى يقول ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَبِعُوا

مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ [الأعراف: ٣]

إنها قضية قالوها أولاً بعقولهم دون سند من صريح القرآن، ثم بحثوا لها فيه عما عساه يؤيدها. فجعلوا القرآن - كمتأخري خلفاء بني العباس - ليس له من الحكم والخلافة إلا الاسم والتاج والتواقيع التي تخرج باسمه. أما الحكم الحقيقي فهو للوزير والسلطان الأعجمي. فالخليفة تابع في صورة متبوع، وأما القرار فيتخذ من دونه، وهو لا أمر له ولا نهى سوى أنه - آخر الأمر - يضع عليه التوقيع ليخدعوا بتوقيعه الجمهور.

فإذا كان الحق مطلبنا، ورضاء الله غايتنا فالجواب في غاية السهولة واليسر. إذ المشكلة - كل المشكلة - في أهل الأهواء، الذين هم أصل الداء وأُس البلاء! وهؤلاء لا شأن لنا معهم، ولا نحن حريصون عليهم. إنما نوجه كلامنا إلى مريدي الحق: ممن إذا وجدوه لم يؤثروا عليه سواه. ولكن خفي عليهم لظروء شبهة، أو افتقاد بينة. فإلى هؤلاء وحدهم نوجه كلامنا فنقول:

إن كتاب الله تعالى هو مصدر الهداية، وأساس المعرفة كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ

الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]

هذه حقيقة لا يختلف عليها مسلمان. لكن لهذا الكتاب العظيم مفتاحاً ربانياً لا بد من الإمساك به حتى يتمكن العبد من الاهتداء ببسر إلى مراده، ويميز بوضوح تام بين الحق وبين الباطل. وعندها سيعرف - بلا أدنى شبهة - من هم أصحاب الحق؟ ومن هم أصحاب الباطل؟ ليختار عن بينة أن يكون من هؤلاء أو هؤلاء.

هذا المفتاح الرباني نجده في قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]

فأهل الحق يتبعون الآيات «المحكّمات» أي النصوص القرآنية الصريحة الخالية من الإشكال والاحتمال، وذلك يقين لا شبهة فيه.

أما أهل الباطل فيتبعون «المتشابهات» التي تحتمل وجوهاً متعددة متناقضة، وذلك ظن لا يقين فيه.

هذا هو المفتاح. وهذه هي العلامة الفارقة، والحد الواضح الفاصل الذي به يتم التمييز التام - بلا أدنى شبهة أو لبس - بين فريق الحق وفريق الباطل.

فمن وجدنا أصوله قائمة على الآيات «المحكّمات» الواضحات حكمنا بصدقه ورسوخه وإيمانه. ومن وجدنا أصوله مبنية على «المتشابهات» المحتملات حكمنا بكذبه وزيغه وبطلانه.

بهذه الطريقة لن يبقى في ميدان الحق العريض إلا طائفة واحدة، هي الطائفة التي أقامت أصولها على النصوص القرآنية القطعية. وعندها يمكن أن يتوحد الصادقون المخلصون على أساس الأصول اليقينية الثابتة^١ «ا هـ.

^١ انظر كتاب المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل لطفه الدليمي ص ١٤١ (ن.١).

القسم الأول من الأسئلة: ما يتعلق بالقرآن الكريم

مقدمة:

تفسير القرآن بين التوجيه المذهبي و المدخل المصطلحي: «لقد سيطرت «الرؤية المذهبية» على التفسير قرونا طويلة، فحجبت عن المتلقين استمداد هدايات القرآن الكريم الربانية الخالصة، فأخذوا إلى متاهات التأويلات، ومهالك الإسقاطات بعيدا عن وحدة القصد وصفاء النبع، لذلك لم تغب يوما عن العلماء المجددين في سائر العلوم الإسلامية، عموما، والمهتمين بشأن التفسير، على وجه الخصوص، الدعوة إلى تطوير هذا العلم، وإخراجه من ضيق الرؤية المذهبية إلى سعة الرؤية القرآنية... وليست هذه المقاربات الجديدة، إلا محاولات للخروج بالتفسير من المأزق الذي وصل إليه حين حُكِمَ الفهم الخاص والتصور المسبق للمفسر في العملية التفسيرية. وقد مر التفسير بمراحل في تاريخه، تشكلت فيها صورته وتحددت مادته، على أساس التفاعل بين رؤيتين: رؤية النص المفسر، أي: الرؤية القرآنية التي تنزلت تباعا مع تنزلات الوحي، حتى استوت واكتملت مع إكمال الدين وإتمام النعمة به على المسلمين، ورؤية النص المفسر أي الرؤية الإنسانية التي تلقت هذا الوحي تبيّنا وبيانا وتنوعت مستويات هذا التبين والبيان بحسب الزمان والمكان والإنسان. فكان التفاعل بين الرؤيتين -على مر العصور التي تلت نزول الوحي إلى الآن- تتجاذبه هيمنة رؤية المفسر أحيانا، وهيمنة رؤية النص المفسر أحيين قليلة.

ولأن المفسر قبل أن يكون شارحا لكلام الله تعالى، هو إنسان منفعل بثقافة معينة ومجتمع معين، لم يكن بالإمكان فصله عن خلفياته الثقافية والسلوكية والمجتمعية تلك، لكن «القرآن الكريم» -في المقابل- لا يمكن بحال توجيه دلالاته تبعا للتصورات المذهبية والآراء الخاصة للمفسر، كيف وهو الكتاب الذي جاء ليتخطى حدود الزمان والمكان والإنسان؟

تلك هي إشكالية التعامل مع «القرآن الكريم» وإشكالية علم التفسير بصورة أدق ولم يكن عبثاً ولا من قبيل الصدفة أن تتوجه عناية المفسرين الأوائل من الصحابة والتابعين إلى تفسير الألفاظ والمفردات؛ فقد يكون ذلك منسجماً مع طبيعة المرحلة وطبيعة المتلقين للقرآن الكريم. حيث كان التحدي الأكبر «للقرآن الكريم» هو المتمثل في اللغة، ولذلك انصرفت جهود العلماء في هذه المرحلة إلى التعامل مع المعجم القرآني الخاص الذي استعملت فيه أحياناً ألفاظ بعدت عن الفهم واحتاجت إلى البيان ممن لهم علم ودراية بالمعجم اللغوي والشعري الموروث عن العصور السابقة.

التوجيه المذهبي ومقاصد التفسير

في تتبعنا لهذا المسار الذي تدرّج فيه علم التفسير، نلاحظ بوضوح أن غاية التفسير، التي كانت في البدايات الأولى متمركزة حول النص المفسّر تروم بيانه للناس، وإخراجه من دائرة الخفاء إلى دائرة التجلي، ومن دائرة الفهم إلى دائرة التطبيق، قد زاغت عن ذلك لتتمركز حول المفسّر، وآرائه ومذهبه وثقافته، وهذا ما نلمحه في التفسير المتخصص أو المذهبي بأنواعه وألوانه:

فالتفسير الفقهي: متمثلاً في كتب الأحكام، لم يركز على بيان مراد الله عز وجل من كتابه، والكشف عن مقاصده. وإنما كان همه الأساس بيان الأحكام الفقهية والتدليل عليها، حتى وقع «التعسف» في تفسير الآيات بتحميلها من الأحكام الفقهية وفروعها ما لا تحتمله سياقاتها، ولا تعبر عنه دلالاتها القرآنية! مما جعل هذا التفسير مدخلاً للفقه، والقرآن الكريم خادماً للمذهب الفقهي وليس العكس. (وهذا ما سنلاحظه فيما بعد عند التعرض لآية الاستمتاع موضوع البحث وكيف تلاعب هؤلاء بالآية الكريمة فجعلوها خادماً لمذهب المتعة حتى خرجوا بإجماع مذهبي أن الأجل ركن في متعتهم بحروف محرفة!!).

أما التفسير الكلامي: فقد كانت مقاصده الكبرى تتحدد في التدليل على صحة المذهب الكلامي للمفسر، والبحث عن شرعية الآراء والاجتهادات الكلامية في

الآيات القرآنية، معتمدا في ذلك على آلية التأويل المجازي تارة وعلى ثنائية المحكم والمتشابه تارة أخرى. فلم يقصد هذا التفسير بيان القرآن للناس، وتفهم مراده عز وجل الذي قصده من كلامه، بل جعله مجالا لعرض مسائل وجزئيات وتقريرات لا علاقة لها بالآيات القرآنية دلالة وسياقا، فكان بذلك تفسيرا مذهبيا موجها للنخبة خادما لمقاصدها!!

أما التفسير الصوفي أو الإشاري: فإن بناءه على أساس تقسيم الخطاب القرآني إلى ظاهر وباطن، وتقسيم المتلقين للقرآن إلى عامة وخاصة، وأن الوصول إلى الباطن لا يتأتى إلا للخاصة عن طريق التأويل الإشاري.

وأما التفسير الباطني الشيعي: فيؤمن العديد من الفرق الباطنية (كالشيعة الاثني عشرية) بأن للقرآن ظهرا وبطنا^١. بل يؤمنون بأن لكل آية سبعة أبطن، وبعضهم يبالغ فيزعم أن لها سبعة وسبعين بطنا، ويجمعون على أن الإيمان بهذا الباطن واجب كالإيمان بالظاهر على حد سواء، وكما أن من كفر بالظاهر فقد خرج عن الإسلام، فكذلك من كفر بالباطن، كما يؤمنون بأن الظاهر وارد في التوحيد والنبوة، أما الباطن فكله وارد في الولاية والإمامة، وحرصا منهم على تسليم المسلمين لهم بما يدعون في ذلك، زعموا أن جميع معاني القرآن ولاسيما المعنى الباطني اختص بها النبي والأئمة من بعده، أما من عداهم فلا شبهة في تصور علمهم بالظاهر فضلا عن الباطن، وعليه فلا يجوز الأخذ بهذا الباطن إلا من طريق الأئمة، كما لا يجوز الرد على الأئمة في شيء من ذلك؛ لأن الرد عليهم كالرد على الرسول، والرد على الرسول ردا على الله عز وجل، وبهذه المقدمات ظنوا أن ادعاءهم هذا قد حاز القبول، ولكن من اطلع على شيء من هذا التفسير

^١ ففي الكافي عن محمد بن منصور قال: سألت الإمام الكاظم (ع) عن قول الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا

بَطْنٌ﴾ فقال: إن القرآن له ظهْرٌ وبطنٌ. الكافي: ج ١/ ٣٧٤ كتاب الحجّة، باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل ح ١٠.

وفي تفسير العياشي: عن جابر قال: سألت أبا جعفر الباقر (ع) عن شيء في تفسير القرآن، فأجابني، ثم سأله ثانياً فأجابني بجواب آخر، فقلت: لجعلت فذاك كنت أجبت في هذه المسألة بجواب غير هذا قبل اليوم؟ فقال عليه السلام لي: يا جابر إن القرآن بطناً، وللبطن بطن،

وله ظهر وللظهر ظهر، يا جابر وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن. (أنظر ج ١/ ٨٧، ح ٣٩)

الباطني لا يتردد في الحكم ببطلانه؛ لأنه هدم صريح لمعاني القرآن ولشرائع الإسلام، والأمة لا تعرف للقرآن معاني غير ما يفهم منه صراحة أو بخبر صحيح عن أنزل عليه القرآن ليبين للناس ما نزل إليهم. إن جنوح التفسير بكل اتجاهاته وأطرافه، إلى خدمة المفسر على حساب المفسر، والتمكين للمذهب والثقافة الخاصة للهيمنة على القرآن، لا لهيمنة القرآن على ذلك المذهب وتلك الثقافة، يجعل قيمة هذا التفسير اليوم، -بالنظر إلى المقاصد التي يجب أن توجهه وهي بيان القرآن للناس- تتحسر لتصير مجرد قيمة تاريخية، لا تأثير لها في واقع الناس، ولا في تلقي معاني القرآن الكريم الملائمة لهذا الواقع. وفي أحسن الحالات هي قيمة علمية وثقافية محضة بحيث أغنت مكتبة التراث بالعلوم والمعارف التي وظفت في التفسير كاللغة والبلاغة والفقه والكلام وغيرها... والسبب في ذلك يرجع أساساً إلى المنهج الذي انتهجه هذا التفسير عموماً في التعامل مع القرآن الكريم، منهج جعل المذهب -كلامياً كان أو فقهيًا- هو الموجه الأساس لعملية التفسير: فهما واستنباطاً، فُسر القرآن بمقتضى ما يريد المفسر ويقصده، لا بما يدل عليه القرآن الكريم ويقصده، والقرآن الكريم إنما يمنح التجدد والاستمرارية لمفسره إذا جعل المفسر الدلالة القرآنية وسياق الخطاب هما المنطلق للتفسير، والفهم لمقاصده وتمثل هداياته هو الغاية منه^١.

^١ بحث تفسير القرآن من التوجيه المذهبي إلى المدخل الاصطلاحي للدكتور فريدة زمر

القسم الأول من الأسئلة: ما يتعلق بالقرآن الكريم

س ١: هل يصح الاستدلال بالقرآن الكريم على مشروعية «نكاح المتعة» كما

يدعي علماء التشيع المذهبي؟ ولماذا؟!

ج ١: لو كان ما ذهبوا إليه في تفسير الآية صحيحا لوجد في المسلمين من يقول

لعمر ﷺ حينما أذاع حرمة المتعة -أنبأنا الله بغير ما قلت في قوله ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ

بِهِ مِنْهُنَّ فَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ و لرجع عمر ﷺ عن قوله و اعترف بخطئه ولأحتج

بها ابن عباس ﷺ على عبد الله بن الزبير في مناقشتها . وبهذا لا ينبغي لأحد

أن يتعلق في إباحة المتعة بشيء من الكتاب الكريم ويحمل آياته ما لا تحتمل

انتصارا لمذهب اعتنقه، أو رأي قلده فيه غيره، فإن الكتاب الكريم فوق كل مذهب

وأعلى من كل رأي -كما يقول الأستاذ علي حسب الله كما نقل عنه الشيخ علي

السالوس في كتابه.

وأغلب الظن أن الاتجاه إلى آية النساء للاستدلال بها على إباحة المتعة لم يكن

في زمن عمر ولافي زمن ابن عباس وابن الزبير، بل كان بعد ذلك حينما احتدم

الجدل في المسألة وأريد تأييد المذهب بشيء من الكتاب الكريم.

وعلى هذا لا يصح الاستدلال بالقرآن على نكاح المتعة لأن الموضوع الوحيد الذي

يحتجون به عليه «لفظ متشابه» وليس قطعي الدلالة «محكما»!!

إن استحلال الفروج في الإسلام مسألة عظيمة جداً لا يصح التساهل فيها أبداً

بحيث يقبل فيها من الأدلة ما تشابه، وبما إنه لا يوجد نص واحد في القرآن

صريح الدلالة على نكاح المتعة، فالقول بمشروعيته بالقرآن باطل لأنه إتياع

للمتشابه والله تعالى نهانا عن اتباع المتشابه في مثل هذه الأمور، فقال ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ

فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧٠].

س ٢: فلماذا إذن يدعي منظرو التشيع المذهبي أن القرآن نص أو ذكر تشريع

المتعة في آية رقم (٢٤) من سورة النساء ويطلقون عليها «آية المتعة»؟

ج ٢: لا توجد آية في القرآن عن «نكاح المتعة» ولا عن تشريعه. أما الآية التي

هي محل احتجاجهم ولجاجهم والتي يطلقون عليها زورا وبهتانا «آية المتعة» فلا

صلة لها بالمتعة أصلاً لأن الآية تتكلم عن الاستمتاع بالزوجة الدائمة عند

الدخول وتسمى «آية الاستمتاع بالزوجة الدائمة» وليست «آية المتعة

بالمستأجرات» من النساء (سواء كن من الفاجرات أو غير الفاجرات) كما يأتي

توضيح ذلك بالتفصيل الممل - فالاستدلال بذلك على متعة هؤلاء النساء نوع من

تحريف كلام الله تعالى عن مواضعه. لأن سياق الآيات كلها في عقد النكاح

الصحيح، بدليل سياقها وسوابقها ولواحقها كما يأتي مفصلاً.

يقول الدكتور طه: «إن مقارنة سريعة بين النص الوحيد الذي يحتج به الشيعة

الاثني عشرية من القرآن وبين كثرة النصوص التي وردت في القرآن والتي تبلغ

العشرات من الآيات عن نوعي النكاح (الدائم وملك اليمين) تُظهر بوضوح أن هذا

النوع من النكاح لم يقصده الله تعالى بقوله المذكور وكل ما في الأمر أن اللفظ

فيه اشتباه عند الزائغين تعلقوا به، وجعلوه أصلاً يبنون عليه، ودليلاً يتبعونه دون

بينة محكمة، أو حجة واضحة! وهذا لا يصح في مثل هذه الأمور العظيمة،

والمسائل الخطيرة».

و من هنا قال المفسر و النحوي الكبير الإمام النحاس «أن قوم من الجهال

المجتريين على كتاب الله عز وجل أن المتمتع إن أراد الزيادة بغير استبراء

ورضيت بذلك زادته وزادها وهذا الكذب على الله تعالى.

إن النكاح من الأمور العظيمة، والحساسة - البالغة الحساسية- في حياة المسلم

ودينه وشعوره لأنه يتعلق بأدق خصوصياته -عرضه ونسله. إنه أمر يتعلق بفروج

المحصنات المؤمنات، وليس «بعلبة بسكويت» معروضة في محل تجاري كما يقول الدكتور طه في كتابه «نكاح المتعة».

س ٣: لكن علماء الشيعة يدعون «إن في القرآن الكريم آيتين محكمتين أحدهما في تشريع متعة الحج وهي الآية (١٩٦) من سورة البقرة والأخرى في تشريع متعة النساء وهي الآية (٢٤) من سورة النساء». فإذا كان علماء الشيعة يزعمون أن الآية الاستمتاع محكمة وهذا غير صحيح. فما الدليل على بطلان هذه الدعوى ولاسيما أن علماء السنة ادعوا أنها محكمة كذلك؟

ج ٣: لا يمكن أن تكون الآية محكمة وفي نفس الوقت غير محكمة. فإما محكمة وإما غير ذلك. والله تعالى - كما مر - قسم آيات كتابه إلى قسمين :

(١) آيات محكمات لا اشتباه فيها ولا احتمال (٢) آيات متشابهات تحتل أكثر من معنى. قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ

مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿ آل عمران: ٧﴾

ولأن القرآن قطعي الثبوت، ولكنه ليس كله قطعي الدلالة. ومعنى قطعي الدلالة أن دلالة ألفاظه لا تحتل أكثر من تفسير واحد. والقرآن فيه أماكن قطعية الدلالة، وأخرى ليست كذلك. فمن أمثلة النصوص التي لا تحتل أكثر من معنى:

قول الله تعالى ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ [النساء: ١١]

وقوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]

وقوله تعالى ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]

وقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]

كلها نصوص لا تحتل أكثر من تفسير واحد فهي إذا قطعية الدلالة.

وأما قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَرَبِّضْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

وقوله تعالى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]

ونحوهما من الآيات التي تحتل أكثر من معنى، فإنها ليست قطعية الدلالة، ولذا فسر بعض العلماء «القرء» بأنه الطهر، وآخرون بأنه الحيض. وفسروا «الصعيد» الطيب بأنه الطاهر، وفسره آخرون بأنه المنبت، وأمثلة ذلك أكثر من أن تحصى.

وآية الاستمتاع ههنا غير محكمة لو فسرناها بالمتعة لأن أهل التفسير كالطبري والخازن والنحاس والطوسي والطبرسي وغيرهم اختلفوا في تفسيرها. فإذا اختلف أهل التفسير وأهل اللغة فمعنى ذلك أن الآية غير قطعية الدلالة! فدلالة ألفاظها تحتل أكثر من تفسير واحد. فهي «غير محكمة» عندئذ وتكون الآية «متشابهة». وهذا هو القول الراجح وإلا لماذا اختلفوا! فإذا الاستدلال على تشريع نكاح المتعة بآية «متشابهة» كهذه الآية والاحتجاج بها لا يصح لأن اللفظ متشابه ليس قطعي الدلالة محكما! لذلك استمات المبيحون في الاحتجاج بأقوال أهل التفسير في احتجاجهم (أي بأسباب النزول) أي بمعنى آخر احتجوا بالآثار وبالروايات وليس بنص الآية!! وكما سبق وقلنا أن علماء التشيع المذهبي احتجوا على دعوى تشريع متعتهم بآية واحدة فقط وهي آية «متشابهة» وليست «محكمة» قطعي الدلالة. لذلك حاولوا بكل الطرق سواء كانت لغوية أو نحوية أو فقهية للوصول لمبتغاهم في توجيه الآية وتفسيرها بمتعتهم التي وضعوا أحكامها وشرائعها أئمتهم فيما بعد.

س٤: هل يوجد «إجماع» عند أهل التفسير من السنة أو الشيعة على نزول آية الاستمتاع في المتعة ولاسيما أن متأخري علماء التشيع المذهبي في كتبهم المذهبية و الدعائية كالفصول المهمة و مسائل فقهية للموسوي و مقدمة مرآة العقول و كتاب المتعة للسيد الفكيكي ادعوا أن المراد بإجماع أمة التوحيد بالاستمتاع المذكور في هذه الآية نكاح المتعة و ذكر نزولها بهذا المعنى في أوثق مصادر التفسير عند أهل السنة^١.

ج٤: ذهب جمهور أهل التفسير من أهل السنة إلى أن الآية في النكاح القرآني كابن الجوزي والزجاج والطبري والنحاس و الجصاص و الكيا الهراسي وابن كثير والشوكاني والألوسي ورشيد رضا والسايس والخطيب والطنطاوي و أجمعوا على تفسير الآية على اعتبارها في النكاح ثم حكاية الرأي القائل إنها في المتعة^٢. كما وأن القائلين بالمتعة من علماء الشيعة كالطوسي والطبرسي وغيرهم، لم يتفقوا على نزول هذه الآية في المتعة على قول واحد^٣.

فأين دعواهم اتفاق أهل التفسير من السنة والشيعة على تشريع هذا النكاح بآية وحيدة متشابهة (٢٤) من سورة النساء؟! أين هي هذه الدعوى المكذوبة؟! وعندما نعمن النظر في أمهات التفسير عند أهل السنة، ندرك أنهم لم يذكروا قط أن هذه الآية نزلت في نكاح المتعة! وحسبك أن تلقي نظرة على مختلف التفسيرات عند أهل السنة، لتدرك أن ما زعموه من إجماع الأمة على اشتراع متعة النساء بنص هذه الآية هو ضرب من العبث والكذب والتدليس ولقد تعسف متأخرو فقهاء

^١ راجع الفصول المهمة ص ٦٣، مسائل فقهية للموسوي ص ٧٥، مقدمة مرآة العقول ١/ ٢٧٥ و ٣٢١ و كتاب المتعة للفكيكي ص ٤٥
^٢ زاد المسير في علم التفسير ٢/ ٥٢-٥٣، أحكام القرآن ص ٤١٢-٤١٣، الناسخ والمنسوخ ص ١٠٢، آيات الأحكام ص ٧٦، التفسير القرآني للقرآن ٥/ ٧٤٠-٧٥٣، غرائب القرآن و رغائب الفرقان ٤/ ١٥-١٨، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ١/ ٣٨٤، الجلالين ص ٩٥، الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٢٢١-٢٢٤، مدارك التنزيل وحقائق التأويل ١/ ٣٠٤-٣٠٥، القاضي الماوردي تفسيره ٢/ ٤٧١، الوسيط ٣/ ١٤٤، الأساس في التفسير المجلد الثاني ٢/ ٧٤٠-٧٤٣، رجات التفسير المجلد الأول ٥/ ٨٧٩-٨٨٠، مجمع البيان ٥/ ٧١، التبيان ٣/ ١٦٥، الجوهر الثمين ٢/ ٣١ آيات الأحكام ص ٧٦، التفسير القرآني للقرآن ٥/ ٧٤٠-٧٥٣، غرائب القرآن و رغائب الفرقان ٤/ ١٥-١٨، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ١/ ٣٨٤، الجلالين ص ٩٥، الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٢٢١-٢٢٤، مدارك التنزيل وحقائق التأويل ١/ ٣٠٤-٣٠٥، القاضي الماوردي تفسيره ٢/ ٤٧١، الوسيط ٣/ ١٤٤، الأساس في التفسير المجلد الثاني ٢/ ٧٤٠-٧٤٣، رجات التفسير المجلد الأول ٥/ ٨٧٩-٨٨٠، مجمع البيان ٥/ ٧١، التبيان ٣/ ١٦٥، الجوهر الثمين ٢/ ٣١

الإمامية حينما استدلوا بهذه الآية على صحة مذهبهم وجروا على أنفسهم ذبول الخطأ والندامة- كما يقول الأستاذ أحمد عوض- في كتابه المتعة!
 إن متقدمي علماء الشيعة أجمعوا قاطبة على ذكر قولين في الآية ، لذلك اختلف أهل التفسير في نزول الآية على قولين ذكره الطوسي في تفسيره التبيان^١ و الطبرسي في تفسيره مجمع البيان^٢.

لنذكر قولهما كما جاء وليس كما يريد علماء التشيع في تحريف كلامهما (وليس قولاً واحداً كما يريد المعاصرون أن يموهوا على القراء).

قال الطبرسي في تفسيره ما نصه بالحرف الواحد: «**فَمَا اسْتَمَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً**» قيل المراد بالاستمتاع هنا درك البغية والمباشرة وقضاء الوطر من اللذة ... عن الحسن ومجاهد وابن زيد والسدي فمعناه على هذا فما استمتعتم أو تلذذتم من النساء بالنكاح فآتوهن مهرهن.
 وقيل المراد به نكاح المتعة ... عن ابن عباس والسدي وابن سعيد وجماعة من التابعين وهو مذهب أصحابنا الإمامية^٣ «ا هـ».

وقال الطوسي في تفسيره ما نصه بالحرف: «**فَمَا اسْتَمَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ**»
 قال الحسن ومجاهد وابن زيد هو النكاح. وقال ابن عباس والسدي : هو المتعة إلى أجل مسمى وهو مذهبنا^٤ «ا هـ».

إذن هما لم يقولوا قولاً واحداً (أي إجماعاً) كما يتخرص علماء التشيع المتأخرين المعاصرين. وحتى علماء التفسير من أهل السنة لم يقولوا قولاً واحداً كما يدعي علماء التشيع المذهبي ويريدون الافتراء على أهل التفسير من أهل السنة كذلك. فأين دعوى «إجماع» الأمة على نزولها وتفسيرها على قول واحد وهو المتعة؟

^١ التبيان ١٦٥/٣

^٢ مجمع البيان ٧١/٥

^٣ مجمع البيان ٧١/٥

^٤ التبيان ١٦٥/٣

فقد اختلف أهل التفسير في حكم الآية، على عدة أقوال؛ أقواها قولان.
فأما القول الأول: إنه في النكاح القرآني بدليل السياق والسباق وهو قول جمهور
المفسرين.

وأما القول الثاني: فقد جاء بأسلوب التمريض هكذا «وقيل» وهذا قول ضعيف
ويضرب به عرض الجدار لسببين رئيسيين:

السبب الأول: لتعارض هذا القول مع وحدة سياق الآيات مما يؤدي إلى تفكك
نظمها البلاغي!

السبب الثاني: هذا القول هو من باب الاحتجاج بالمتشابه (لذلك حرف علماء
التشيع المذهبي الآية «لفظاً» و «معنى» كما يأتي بالتفصيل).

ونحن افترقنا عنهم بكون أساس ديننا مبنياً على «المحكمات» دون الاستنباط من
«المتشابهات» وهذا هو الفرقان الذي به جزمنا بأننا على الحق المبين، وسوانا من
الزائغين كما يقول الدكتور طه الدليمي.

س ٥: أين الدليل أن هذا القول هو الراجح والصواب أولاً حسب سياق النص

القرآني وثانياً حسب أسباب النزول من أقوال الرسول ﷺ؟ وهل يمكن توضيح هذا
الكلام بأسلوب آخر يفهمه الرجل البسيط؟

ج ٥: حسب السياق القرآني لنصوص الآيات: أن منطوق الآية من أوله إلى آخره
في موضوع النكاح القرآني. فقد ذكر الله تعالى لفظة «النكاح» ثلاث مرات أي
«تَنكِحُوا» «يَنْكِحُ» «فَانكِحُوهُنَّ»:

(١) ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾

[النساء: ٢٢]

(٢) ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ﴾ [النساء: ٢٥]

(٣) ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥]

ولم يذكر «المتعة» أو «الإجارة» ومشتقاتهما، فيصرف قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ أي «الاستمتاع» إلى «النكاح» لأن حمل العبارة المتوسطة بقطع الكلام من السياق والسباق تحريف صريح لكلام الله تعالى. لأن العطف بالفاء مانع من قطع المعنى بعدها عما قبلها. «فالفاء» تربط ما بعدها بما قبلها وإلا تفكك النظم القرآني. فيتعين أن يكون قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ أي «الاستمتاع» منصرفاً إلى «النكاح الدائم الصحيح» لا إلى «المتعة» لأن العطف يمنع هذا الانقطاع كما هو مبين في النحو. وهناك أدلة أخرى غير هذا الدليل كما يأتي.

وأما حسب أسباب النزول من أقوال الرسول ﷺ فإن المصدر الثاني الذي كان يرجع إليه الصحابة في تفسيرهم لكتاب الله تعالى هو رسول الله ﷺ فيبين لهم ما خفي عليهم لأن وظيفته البيان كما أخبر الله تعالى عنه بذلك في كتابه حيث قال تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]

فأين تفسير الرسول ﷺ لهذه الآية المزعومة التي يطلقون عليها زورا و بهتانا «آية المتعة»؟ ثم أين تفسير (من يعتبره منظري التشيع المذهبي الإمام المعصوم الأول) أمير المؤمنين الإمام علي ﷺ (وهو أعلم الصحابة بمواقع التنزيل ومعرفة التنزيل) لهذه الآية التي يسمونها آية المتعة؟! وخير دليل على كذب دعواهم أن علياً ﷺ كان أعرف بتفسير القرآن من هؤلاء الروافض (أمثال المفيد والعياشي و القمي). فلو كانت هذه الآية دالة على المتعة لاحتج بها في محفل من المحافل وليس للقوم أن يقولوا كعادتهم: أنه تركه للتقية فإنهم ينقلون عنه أنه كان أعلم الصحابة بمواقع التنزيل ومعرفة التنزيل. فلم يرو السنة ولا الشيعة عنه بأن هذه الآية نازلة في المتعة مع أنه كان يعلم نزول كل آية زماناً ومكاناً.

يرشدك إلى هذا : ما رواه أبو نعيم في الحلية عن علي ؓ أنه قال «والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيم نزلت و أين نزلت وإن ربي وهب لي قلباً عقولاً و لساناً سئولاً».

و في طبقات ابن سعد روى أبو الطفيل قال : شهدت علياً يخطب وهو يقول «سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم وسلوني عن كتاب الله فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار أم في سهل أم في جبل ٢». ودليل آخر على كذب دعواهم أن عليا كان عنده مصحف فيه تأويل وتفسير معاني القرآن على حقيقة تنزيله ويسمونه «مصحف علي»!

فنسأل هؤلاء القوم: أين هذا «المصحف» المزعوم؟! وأين تفسير علي ؓ لهذه الآية التي يسمونها زورا و بهتاناً بـ«آية المتعة» في هذا المصحف لكي نرى سبب نزول آية المتعة المزعومة؟! ويمكن توضيح هذا الكلام بأسلوب آخر يفهمه الرجل البسيط وهو: أن لو افترضنا أن هذه الآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ هي ابتداء لسورة، فكيف ستكون السورة!!؟

ستكون هكذا على تفسير علماء التشيع المذهبي: «بسم الله الرحمن الرحيم ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ وأما النساء المستمتع بهن فادفعوا إليهن أيضاً ما توافقتم عليه من أجر ولا تذهبوا بأجورهن كما كان الحكم كذلك في زواج الدائمات أيضاً.... فتعرف من ذلك أن هناك نوعاً آخر من الأزواج غير المتقدم ذكرهن وقد لا يشملهن حكم الأولى فمست الحاجة إلى بيان آخر لتفصيل هذه ٣». لذلك تجد في التفاسير الشيعية يقمونها متعتهم أي «متعة الشيعة» أولاً ثم ينتقلون إلى «نكاح ملك اليمين» ثانياً بهذا الترتيب يتخللها النكاح الدائم في آيتي (٢٤ و ٢٥ من سورة النساء) ويسمونها «آية المتعة» زورا و بهتاناً!!!

١ حلية الأولياء / ١ / ٦٧

٢ طبقات ابن سعد / ٢ / ١٠١

٣ انظر سؤال رقم (١١) لمعرفة مزيد من التفاصيل حول تحفيظهم!

وهذا النوع من التفسير هو بمثابة تلبيس مكشوف لسياق وترتيب كلام الله تعالى. لنورد مثال على ذلك من تفاسيرهم، ثم نفهمهم بأجوبتنا.

يقول عالمهم سلطان الجنايذي في تفسيره «بيان السعادة في مقامات العبادة» ما نصه بالحرف الواحد: ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ** ﴾ أي النساء اللاتي استمتعتم بهن من جملة النساء فآتوهن أجورهن. ﴿ **وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ** ﴾ من إعطاء الزيادة على الفريضة ﴿ **مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ** ﴾ وفيه إشعار بكون الأجر من أركان عقد التمتع ﴿ **وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ** ﴾ فإن في نكاحهن تكاليف شاقة من النفقة و الكسوة و المسكن و القسامة و لينكح ﴿ **فَإِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** ﴾ **مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ** ﴾ فاكتفوا بظاهر الإيمان فإن الله هو العالم بالسرائر فرب أمة كانت أفضل في الإيمان من الحرة و الأمة بحسب المعاش أخف عليكم ﴿ **فَانْكَحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ** ﴾ فإنه بدون الإذن زنا ﴿ **وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾ **مُحْصَنَاتٍ** ﴾ عفايف ﴿ **غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ** ﴾ زانيات ﴿ **وَلَا مُنْخَذَاتٍ أَخْدَانٍ** ﴾ أخلاء في السر ﴿ **فَإِذَا أَحْصَيْنَ** ﴾ بالتزويج ﴿ **فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ** ﴾ زنا ﴿ **فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ** ﴾ .. يعني أن العبيد و الإماء يضربون نصف الحد .. ﴿ **لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ** ﴾ أي التعب و الأذى من العزوبة ﴿ **وَأَنْ تَصْبِرُوا** ﴾ عن نكاح الإماء بالتعفف ﴿ **خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾ لأنهن في الأغلب غير أصيلة غليظة الطبع و المضاجعة معهن مؤثرة فتؤثر في نفوسكم و أمزجتكم و أولادهن يصيرون مثلهن '.....' هـ.

^١ بيان السعادة في مقامات العبادة» ج ٢/١٠ (مشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت)

و الجواب من وجوه:

أولاً: إن قطع كلام الله تعالى بهذا المنطق أو الأسلوب الذي يريده علماء التشيع المذهبي يؤدي إلى كلام مبهم ناقص في كلام الله - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً - فلا بد من كلام قبله حتى يكون واضحاً مفهوماً. ثم أن الضمير ﴿مِنْهُمْ﴾ يعود على ماذا؟!!

فلا بد من مذكور قبله يعود إليه. وقد تقرر في علم اللغة العربية أن الضمير يعود لأقرب مذكور. ولا مذكور هنا إذا نحن قطعنا الكلام عن سابقه. وهنا يقع الإبهام والخطأ اللغوي وعدم الوضوح. فلزم من ذلك كله وصل الكلام بما قبله وإرجاع الضمائر لما تعود إليه حتى يكون الكلام مستقيماً صحيحاً واضحاً كما يقول الشيخ الأهدل في كتابه المتعة.

فعلماً من هذا كله أن الكلام في هذه الآيات إنما هو كلام لا يقبل القطع وامتصل بالفاء^١.

ومثال على ربط «الفاء» ما بعدها بما قبلها في الآية التي بعدها، أي آية (٢٥) ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فالكلام الذي تصدر بالفاء هو ﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ مرتبط بما قبله وامتصل به، فلا يمكن قطعه وجعله كلاماً مستقلاً وموضوعاً جديداً، وإلا صار الكلام الأول مبهماً ناقصاً مبتوراً وكذلك الحال مع الكلام الذي بعدها.

و«الاستمتاع» المذكور في هذه الآية يرجع إلى النساء اللاتي أحلهن الله عز وجل المذكورات في قوله تعالى ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ

^١ الفاء استئنافية (وفعل ماض وفاعل وهو في محل جزم فعل الشرط) وما (اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ) به (متعلقان بالفعل قبلهما) مِنْهُمْ (متعلقان بمحذوف حال) فَأَتَوْهُنَّ (فعل أمر و فاعل و مفعول به أول) أَحْرَمَهُنَّ (مفعول به ثان و الجملة في محل جزم جواب الشرط) فَرِيضَةً (حال بمعنى: مفروضة) وَلَا يَخْرُجَنَّ عَلَيْكُمْ (الواو استئنافية لا نافية للجنس و جناح اسمها و الجار و المجرور متعلقان بمحذوف خبرها) فِيمَا (متعلقان بمحذوف حال و جملة) تَرَاضَيْتُمْ (صلة للموصول) به (متعلقان بتراضيتهم) مِنْ بَدُو (متعلقان بمحذوف حال) الْفَرِيضَةِ (مضاف إليه).

مُسَافِحِينَ ﴿ بعد أن عدد المحرمات في أول الآيات ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ وعليه تكون الآية ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ مبينة «للنكاح الشرعي» وحكم المهر فيه وليس إلى حكم «استتجار النساء لقبلهن ودبرهن» أي «متعة الشيعة»!

ثانياً: لا أدري أي نوع من التفسير هذا!! فالآيات (كلام الله تعالى) صوب!!! وكلام البشر (أو ما يسمى بالتفسير الشيعي البشري) صوب آخر!!! فكيف يفسرون «الآيات» بالمتعة أولاً، ثم من لم يستطع نكاح المحصنات (أي الحرائر بالنكاح الدائم بسبب تكاليف شاقّة من النفقة والكسوة والمسكن والقسامة) فليتكح جارية بملك اليمين!!!؟

فأي معنى لقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تُصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ لو كانت متعتكم (على فرضكم إنها وسط الآية، آية رقم ٢٤) حلالاً على تفسيركم المحرف وفهمكم الأعوج!!!؟

وما فائدة «التقييد بالشروط» كخوف العنت وعدم الاستطاعة ثم الصبر؟ ولماذا يضطر من لا يستطيع الزواج من الحرائر إلى الزواج من ملك اليمين لو خاف على نفسه من الزنا ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾ وهو عنده «متعة الشيعة» على فهمكم وتفسيركم، حيث لا إسهاد ولا داعي إلى أخذ موافقة الأهل ولا هم يحزنون!!

والصواب المختار دون تحريف مراد الله تعالى: أن لما بين الله تعالى من لا يحل من النساء ومن يحل منهن بين لنا فيمن يحل إنه متى يحل؟ وعلى أي وجه يحل؟ فقال سبحانه وتعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً ﴾ أي: ومن لم يستطع منكم زيادة في المال وسعة يبلغ بها نكاح «الحرّة» فليتكح «أمة» من الإماء المؤمنات وإذا ضمنت إلى هذا القدر قوله تعالى في آخر هذه الآية ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ

منكم ﴿ كان ظاهر الآية يدل على أن الله تعالى شرط في نكاح الإمام شروطاً. فما هي هذه الشروط؟

أربعة شروط في كتاب الله عز وجل والتي تبيح للرجل الحر أن يتزوج أمة هي:

الأول: ألا يجد النكاح (الرجل الحر) الطول (مألاً يتزوج به حرة) .

الثاني: أن يخشى العنت (العنت = الزنا).

الثالث: أن تكون «الأمة» التي يريد نكاحها مؤمنة لا كافرة!

الرابع: أن تكون «الأمة» عفيفة ليس لها خدن أو صاحب!!

وإنما ضيق الله في نكاح «الإماء» باشتراط هذه الشروط الأربعة لما في نكاحهم من أضرار أهمها تعريض الولد للرق لأن الولد يتبع الأم في الرق والحرية فإذا كانت الأم رقيقة علقت الولد رقيقاً وذلك يوجب النقص في حق الولد ووالده . ثم قال سبحانه وتعالى بعد هذه الآية ﴿ **فَانكِحُوهُمْ بِأَذْنِ أَهْلِهِمْ وَاتُّوْمَنَ** ﴾ أعيد فيه الأمر مع فهمه مما قبله لزيادة الترغيب في «نكاح الإماء» والمراد بالأذن هنا الرضا وبالأهل «أهل المولى» أي سادتهن فدل على أن السيد هو ولي «أمة» لا تزوج إلا بإذنه وكذلك هو ولي «عبده» ليس له أن يتزوج بغير إذنه. فدل أن القرآن الكريم في هذه الآيات يبين أحكام «النكاح» (الزواج الدائم) الذي فصل أحكامه وأرسى قواعده. لا «متعة الشيعة» التي لم يفصل أحكامها ولم يرس قواعدها والتي لا هدف لها سوى مباشرة الجنس والمسافحة!!! فلو كانت «متعتهم» جائزة لما نصت الآية التي بعدها صراحة على التزوج من «الإماء» ولما أضطر الناس إلى ذلك ولما جعل الشارع عن ترك نكاح «الإماء» خيراً من نكاحهن وكان في «نكاح المتعة» مندوحة عن ذلك!

ففي هذه الآية ما يشير إلى وهن استدلالهم بالآية السابقة على حل «المتعة» لأن الله أمر بالاكْتِفاء «بِنِكَاحِ الْإِمَاءِ» عند عدم الطول إلى «نِكَاحِ الْحَرَائِرِ» فلو كان أحل «استتجار فروج وأدبار النساء» و -العياذ بالله - في الكلام السابق لما قال سبحانه بعده ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ﴾ **لأن** «المتعة» في صورة عدم الطول فمجرد نزول هذه الآية بعد قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ﴾ يكفي في تحريم «المتعة». فإن الآية نقلت من لا يستطيع أن ينكح «الحرّة» المحصنة إلى ملك اليمين «الأمة» ولم يذكر له ما هو عليه أقدر من ملك اليمين. فلو كان «التمتع» (بكف من بر مثلا) جائز لذكره! فأية ضرورة كانت داعية إلى تحليل «نِكَاحِ الْإِمَاءِ» بهذا التقييد والتشديد والزام الشروط والقيود!!؟

ومن هنا يعلم إنهم في تفسيرهم بهذه الطريقة ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ قد غيروا مراد الله تعالى.

فكيف يشترط الله لنِكَاحِ الْإِمَاءِ بالدائم موافقة أهلها أي سيدها ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ بينما في «متعة الشيعة» لا يذكر الله هذه «مستأجرة» ولا يذكر شرط الولاية ولا هم يحزنون. مما يدل أن الله تعالى لم ينص ولم يشرع هذا الحكم بتاتا وينكشف عندئذ كذبهم على الله تعالى وعلى آياته ويظهر زيف تفسيرهم وخطأه بل تلبيسهم بهذا الترتيب المعكوس وجرأتهم على الله في تغيير أحكامه ومراده!! فأية حكمة في كلام الله تعالى على هذا الترتيب الآتي أي:

(١) في بداية سورة النساء آية رقم (٣) ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْبَيَامِيِّ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذْنَى الْأَعْوَابِ﴾ [النساء: ٣]

من «نِكَاحِ دَائِمٍ بِالْحَرَّةِ» ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣]

(٢) إلى «نكاح ملك اليمين» في آية (٣) ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا

تُعُولُوا﴾ [النساء:٣]

(٣) ثم إلى «نكاح متعة» في آية (٢٤) ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾

[النساء:٢٤]

(٤) ثم إلى «نكاح دائم بالإماء» في آية (٢٥) ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ

الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نَبِيَّاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ
بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكَحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ
مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَثِينَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى
الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ

رَحِيمٌ﴾ [النساء:٢٥]

فأي ترتيب اعتباطي هذا. لو فسرنا آية رقم (٢٤) بالمتعة!!؟

فكيف يقحم «نكاح المتعة» دون توضيح أو تفسير أي مجرد إشارة عابرة!!؟

إن القرآن فوق كل المذاهب بلا شك وكلام الله تعالى فوق كلام البشر ولا يمكن أن
يحمل كلامه تعالى بخطأ تفسيري مذهبي إجماعي بشري (إجماع علماء الإمامية)
ويحمل المذهب المنتسب (لجعفر) هذه الآيات ما لا تحتل ولن تحتل انتصاراً
لمذهب المتعة!!

وفيما يلي جدول يبين تعارض كلام علماء الشيعة مع كلام الله لما فسروا الآية
بالمتعة:

نوع النكاح	كلام الله كما بين الدفتين (بالنص)	تحريف كلام الله بأسباب النزول ما يخالف النص الإلهي	كلام البشر كما في أسباب النزول ما يخالف النص الإلهي (التحريف اللفظي)	خلاصة أقوال علماء السنة في ما يخالف النص الإلهي	خلاصة أقوال علماء الشيعة في ما يخالف النص الإلهي
نكاح دائم	﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنِ خِيفْتُمْ أَلَّا تُعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تُؤُولُوا ﴾ [النساء: ٣]			نكاح دائم	
نكاح ملك اليمين	﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تُؤُولُوا ﴾ [النساء: ٣] ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] ﴿ إِلاَّ عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَمْلُوكِينَ ﴾ [المؤمنون: ٦] [المعارج: ٣٠] ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَعْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ قَدْ عَلَّلْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٥٠]	ملك اليمين	ملك اليمين	ملك اليمين	
نكاح المتعة بالحره	﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَاتُوهنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا	روى الكليني في الكافي وصححه	روى الكليني في كافيه وحسنه المجلسي في مرآته	يقول الطبري «هذه القراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين وغير	هذه الروايات الشيعية أخرجها جمع من علمائهم من أهل التفسير والحديث

<p>والفقه في كتبهم المعتمدة وصحتها علماء الحديث عندهم واحتجوا بها في باب الركن الثالث من أركان متعتهم.</p>	<p>جائز لأحد أن يلحق بكتاب الله شيئاً لم يأت الخبر القاطع العذر عن لا يجوز خلافه». وقال القيسي «القرآن لا يؤخذ بأخبار الأحاد». وقال المازري في المعلم «هذه قراءة شاذة لا يحتج بها قرأناً ولا خبراً ولا يلزم العمل بها» وقال الجصاص «الأجل عندنا غير ثابت في القرآن».</p>	<p>عن ابن أبي عمير عن ذكره عن أبي عبد الله (ع) قال: «إنما نزلت» فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فأتوهن أجورهن فريضة». روى القمي في تفسيره ما نصه بالحرف الواحد «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فأتوهن أجورهن فريضة» قال الصادق (ع) فهذه الآية دليل على المتعة. روى العياشي في تفسيره عن أبي عبد الله قال: قلت له: ما تقول في المتعة؟ قال: قول الله تعالى «فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة إلى أجل مسمى ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة. وفي المستدرک عن أبي نضرة قال: قرأت هذه الآية على ابن عباس ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ قال ابن عباس: «إلى أجل</p>	<p>المجلسي في مرآته عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر (ع) عن المتعة فقال: نزلت في القرآن ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾</p>	<p>جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ لِأَنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿النساء: ٢٤﴾</p>
--	--	---	--	--

		<p>مسمى» قال: قلت ما أقرؤها كذلك ، قال: والله لأنزله الله كذلك ثلاث مرات.</p>		
		<p>عن أبي نصر عن الرضا قال: سألته يتمتع بالأمة بإذن أهلها؟ قال: نعم إن الله عز وجل يقول</p> <p>﴿ فَانكِحُوهُمْ بِإِذْنِ أَهْلِهِمْ ﴾</p> <p>الوسائل: عن محمد بن صدقة قال: سألته عن المتعة أليس هي بمنزلة الإماء؟ قال نعم ، أما تقرأ قول الله: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَلَا تَسْخِذَاتٍ أَخْدَانٍ ﴾ فكما لا يسع الرجل أن يتزوج الأمة و هو يستطيع أن يتزوج بالحره ، فكذلك لا يسع الرجل أن يتمتع بالأمة وهو يستطيع أن يتزوج بالحره</p>	<p>﴿ فَانكِحُوهُمْ بِإِذْنِ أَهْلِهِمْ وَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾</p> <p>[النساء: ٢٥]</p>	<p>نكاح متعة بالأمة</p>
			<p>﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾</p>	<p>نكاح دائم بالأمة</p>

فَإِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ
تَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِأَيْمَانِكُمْ بِفُضُكُم مِّن بَعْضِ
فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ
أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ الْمُحْصَنَاتِ
غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ
أَحْدَانٍ فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فَإِنَّ أَثِمْنَ
بِمَاجِسَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى
الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ
لِمَنْ خَشِيَ اللَّهَ مِنْكُمْ وَأَنْ
تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ
رَّحِيمٌ ﴿النساء: ٢٥﴾

والصواب المختار بعد فساد تخبط هذا التفسير المحرف:

أن الله تعالى ابتدأ بـ«الزواج الدائم» ثم ذكر سبحانه وتعالى «ملك اليمين» ولم
يشر إلى «المتعة» بتاتا. وإنما حرف علماء الشيعة كلام الله تعالى ليستحلوا
متعتهم «متعته الشيعية».

وبكلمة أخرى لكي تتكشف لعبة التحريف والتلبيس والتدليس، أن الله تعالى لما
انتقل إلى ذكر ملك اليمين انتقل من نكاح الحرة (الأصعب) إلى نكاح
الأمه (الأسهل) أي انتقل من النكاح الدائم بالحرة ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ
أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ إلى نكاح دائم بالأمه ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ
الْمُؤْمِنَاتِ فَيَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وليس أصعب من «التسري» أو نكاح «الإماء» إلا
«الزواج الدائم بالحرائر».

أي أن أنواع الأنكحة التي ذكرها الله تعالى من حيث الأصعب إلى الأسهل (وليس العكس) ثلاثة:

١- نكاح دائم بـ«الحرّة» أو «حرتين» أو «ثلاث» أو «أربع» (نكاح أصعب).

٢- نكاح دائم بـ«الأمة» لمن خاف العنت ولا يملك الطول (نكاح سهل حسب الشروط).

٣- نكاح «ملك اليمين» (نكاح أسهل).

لكن علماء التشيع المذهبي عكسوا الآيات بتدليسهم وتلبيسهم فانقلبوا بالآيات عكس اتجاهها ونصوصها أي عكس مراد الله تعالى. بل وجعلوا الآيات رغم أنها تذكر (أربعة + واحد) أي خمسة أنواع من النكاح:

(١) نكاح دائم بـ«الحرّة» أو «حرتين» أو «ثلاث» أو «أربع» (نكاح متفق بالنص القرآني).

(٢) ونكاح «المتعة» (نكاح مختلف عليه بكلام البشر أي بالروايات).

(٣) ثم نكاح دائم «بالأمة» لمن خاف العنت ولا يملك الطول (نكاح متفق بالنص القرآني).

(٤) ونكاح «ملك اليمين» (نكاح متفق عليه بالنص القرآني).

(٥) ونكاح «عارية الفرج» (نكاح مختلف عليه بكلام البشر أي بالروايات!!).

بدلاً من الأنواع الثلاثة التي تذكرها الآيات (نكاح دائم بالحرّة ونكاح دائم بالأمة وملك اليمين بالأمة فقط) أي بكلمة أخرى هناك نوعان من النكاح القرآني: إما «ملك يمين» أو «نكاح دائم» (بالحرّة والأمة) ولا يوجد نكاح ثالث اسمه نكاح المتعة «متعة الشيعة» التي يريدون أن يقحموا بها الآية ولا نكاح اسمه نكاح التحليل أو «عارية الفرج»!

^١ «نكاح عارية الفرج»: وهو كما يزعم شيخ الطائفة الطوسي بقوله: «تحليل الرجل جاريته لأخيه لأن هذا داخل في جملة الملك لأنه متى أحل جاريته له فقد ملكه وطأها فهو مستباح للفرج بالتمليك». وهذا فهم خاطئ من شيخ الطائفة لهذا النوع من النكاح بدعوى: «أن هذا داخل في جملة الملك» بل شبهة باطلة لأن عقد الزواج لا يفيد ملك الرجل لزوجته، وإنما يفيد إباحة معاشرتها، والاستمتاع بها ولا يحق له امتلاك ما لها من أموال وغير ذلك! أنظر تفصيل مصطلح عارية الفرج من القسم الثالث من الأسئلة: ما يتعلق بالفقه وأصوله من الأسئلة (سؤال رقم ٧٨).

فهذا الفهم وهذا التفسير تحريف صريح لمراد الله تعالى. لأن الله سبحانه وتعالى قد بين في أكثر من سورة -كما يأتي تفصيله أدناه- وليس فقط في هذه الآية (٢٤) من سورة (النساء): بأن الفروج لا تحل إلا بـ«الزوجية» أي بـ(نكاح دائم بالحرّة والأمة) أو بـ«ملك اليمين» فقط.

أذكر هذه «القاعدة القرآنية» حسب ترتيب المصحف لكي يتبين للقارئ الكريم أن علماء التشيع المذهبي هم الذين شذوا عن هذه «القاعدة القرآنية» بتفسيرهم الدخيل و تغييرهم لكلام الله و مراده انتصارا لمذهبهم في استحلال المتعة:

(١) بداية سورة النساء (مدنية): ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرِبَاعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْوِلُوا﴾ [النساء:٣]

فالآية تذكر «الزوجية» حتى أربع، ثم تذكر «ملك اليمين» أي: إماءكم، فيجوز له أن يطأهن بملك اليمين دون عقد ولا مهر ولا شهود ولا ولي إذا لم يوجد مانع شرعي من التحريم بالرضاعة أو النسب.

(٢) سورة النساء (مدنية): منها آية رقم (٢٤) تذكر «ملك اليمين» ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء:٢٤]

وبعدها تذكر «الزوجية» ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُّحْصِنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء:٢٤]

ومعنى ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾ عطف على ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣]

وما بعده وهذا في شأن الزواج من الحرائر ولا دخل لها بالمتعة أساسا!!

^١ ربما يحتاجو بأن بعض أهل السنة ذكروا ذلك و فسروا الآية بالمتعة في تفاسيرهم أيضا . فلماذا لا تحطوهم ولا تذكر شيء من ذلك.

قلت: ذكر بعض أهل التفسير من أهل السنة ذلك (وقد نقلت أقوال أهل السنة في كتاب «خاتمة المتعة» حسب التسلسل الزمني ، فراجع) فهذا النقل لا يقدرح في المسألة لأن هؤلاء عندما ذكروا ذلك أوردوا أقوال من قال بهذا التفسير الخطأ من غير تحقيق . فهذا أولا .
وأما ثانيا: فأنهم لم يصبوا على تصويب هذا القول الخطأ ولم يستميتوا من أجله ولم يقيموا الدنيا على هذا الخطأ التفسيري ، على عكس الإمامية فأنهم استماتوا من أجل ذلك و خطأوا من قال بغير ذلك التفسير حتى زعموا بل كذبوا بصفاءة الكافيكي و أمثاله أن هناك إجماع من علماء التفسير سنة و شيعة على تشريع للمتعة بمذه الآية !!فأية جرأة ووقاحة بعد ذلك على الله تعالى و على علماء التفسير!!

وأما من لم يقدر على مهر الحرة المؤمنة، فليتزوج الأمة المؤمنة ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وفيه دليل على أنه لا يجوز للحر نكاح الأمة إلا بشروط أربعة سابقة!

٣) سورة المؤمنون (مكية): ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾

[المؤمنون:٦]

فبين الله تعالى أن من يحفظ فرجه عن زوجه أو سريته لا لوم عليه ، وأن من ابتغى تمتعا بفرجه ، وراء ذلك غير «الأزواج و المملوكات» فهو من العادين أي : المعتدين المتعدين حدود الله ، المجاوزين ما أحله الله إلى ما حرمه .^١

٤) سورة النور (مدنية): ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور:٣٢]

يأمر الرب جل وعلا عباده أن ينكحوا الأيامي^٢. وهن اللاتي لا أزواج لهن، وكذلك الصالحين من عبادهم وإمائهم يزوجهن، حتى لا يتعطل المؤمن والمؤمنة لأن العزوبة فيها خطر عظيم، فينبغي إنكاح الرجال والنساء، فينكح الأيامي وينكح الصالحين من العباد والإماء، فينكح الأيامي يزوجهن على الأكفاء إذا خطبن، ولا يترك العباد والإماء عبد يزوجه وأمه يزوجها، حتى لا تقع الفاحشة وتقع الكارثة، وإذا صرف أمته جعلها سرية له وأحصنها فلا بأس، إذا كانت مملوكة له، أو يزوجها حتى لا تتعطل، وهكذا العبد يزوجه ولا يعطله، لأنه مثل الحر يحتاج إلى ما يعفه وهي تحتاج إلى ما يعفها، إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله، والمتزوج إذا كان عنده قدره يتزوج يغنه الله من فضله، من جهة النفقة، لا يتعطل، ما دام عنده على الزواج يتزوج، ثم يتعاطى الأسباب التي تعينه على النفقة في المستقبل^٣.

^١ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي (ن:١).

^٢ الأيامي : جمع أيم والأيام : إنسان عزب رجلا كان أو امرأة تزوج من قبل أو لم يتزوج أرمل أو أرملة أصبحت أما بعد وفاة زوجها .والأيامي مثل جمع يتامى.

^٣ منقول من تفسير الآيات من موقع الشيخ عبد العزيز بن باز

أما إن كان عاجز ما عنده قدرة مثلما قال بعدها: ﴿وَلَيْسَتُنْفِ الذِّينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣]

فالذي لا يجد الطول، المهر يعني «يستغف» حتى يغنيه الله من فضله... فيجد الطول الذي يقدمه للمرأة، ومن قدر فإنه يتزوج ثم يفعل الأسباب التي تعينه على النفقة، كما في الآيات السابقة، إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله، يعني إذا استطاعوا الزواج يتزوجوا والله يغنيهم بعد ذلك فيما يعينهم على النفقة^١. وقال ابن كثير في تفسيرها: هذا أمر من الله تعالى لمن لا يجد تزويجًا بالتعفف عن الحرام .

وقال السعدي في تفسيره: «وقوله: ﴿لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ أي: لا يقدرون نكاحًا، إما لفقرهم أو فقر أوليائهم وأسيادهم، أو امتناعهم من تزويجهم وليس لهم من قدرة على إجبارهم على ذلك...» ا هـ.

٥) سورة الأحزاب (مدنية): ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٠]

فذكر سبحانه وتعالى هنا أيضا «الزوجية» و«ملك اليمين» فقط. ولو كان هناك نكاح ثالث لذكره سبحانه وتعالى.

وكذلك قوله تعالى وهو خطاب خاص لنبيه ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَكُنَّ أُغْجَبَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾ [الأحزاب: ٥٢]

فذكر سبحانه وتعالى «الزوجية» و«ملك اليمين» فقط. ولو كان هناك نكاح ثالث ك«المتعة» مثلا لذكرها سبحانه وتعالى^٢.

^١ راجع المصدر السابق

^٢ ولكن لأن مذهب المتعة قائم على الروايات والأخبار الموضوعة، فوضعوا عدة روايات وافترؤا على خير البشر النبي ﷺ كما في وسائل الشيعة بأنه مارس متعة الشيعة!

٦) سورة المعارج (مكية): ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾

[المعارج: ٢٠]

فبين الله تعالى أن الفرج لا يحل إلا بطريقتين لا ثالث لهما: «الزوجية» أي الزواج الدائم و«ملك اليمين» فقط ولا ثالث لهما سواء كان نكاح متعة أو مؤقت أو مستمر!!!

خلاصة الموضوع: أن كل السور التي ذكرناها، يذكر الله تعالى نوعين من النكاح فقط وهما: «الزواج الدائم» و«ملك اليمين» ولا يوجد ذكر لـ«متعة الشيعة»، ولا لامرأة المتعة أو المتمتع بها في القرآن كله. ومن هنا نخرج بنتيجة مفادها: إن إقحام «نكاح المتعة» دعوى فيها من الجهالة والعمى، بقدر ما فيها من التبجح وسوء الأدب على الله تعالى! ولكنها تقال ، ولا تجد من يرد الجهال العمي المتبجحين المتوقحين الضلال عنها! وهم يتبجحون على الله وشريعته، ويتناولون على الله وجلاله، ويتوقحون على الله ومنهجه آمنين سالمين غانمين. في زمان جعل الناس يتعاملون فيه على ربهم الذي خلقهم، ويدعون لأنفسهم بصرا بحياة الإنسان وفطرته ومصلحته فوق بصر خالقهم سبحانه! ويقولون في هذا الأمر وذاك بالهوى والشهوة، وبالجهالة والعمى. كأن ملابسات وضرورات ، يدركونها هم ويقدرونها ولم تكن في حساب الله - سبحانه - ولا في تقديره ، يوم شرع للناس هذه الشرائع!

فهذا «النكاح» المزعوم الذي يسمونه «النكاح المؤقت» شرعوه لأتباعهم بقوانينهم الوضعية من جيوبهم ثم دافعوا عنه واستماتوا من أجله وملئوا كتبهم ومجلداتهم عبر القرون (من القرن الثالث الهجري إلى قرننا الحالي) في إثباته ولو على حساب القرآن ولّي آياته.

هذا «النكاح» كما عرفوه في كتبهم الروائية والفقهية والتفسيرية وكتب المذهب الدعائية يعتبر على تفصيلهم ومقياسهم وعلى مسطرتهم من أسهل وأسرع وأيسر «الأنكحة» عالميا ليس لكونه مؤقت بل بشروطهم وتشريعاتهم الوضعية!!

^١ أنظر في ظلال القرآن لسيد قطب رحمه الله

فلماذا أمر الله تعالى لمن لم يتييسر لهم النكاح بأن يجهدوا أنفسهم على «الصبر» على مقاساة العزوبة و«عدم ارتكاب الزنا» إلى أن ييسر الله لهم ويمكنهم من التزويج بالحرائر المؤمنات ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ بالنسبة إلى من يطبق الصبر ويعلم من نفسه إلى مقاسات العزوبة!؟

أليست «متعة الشيعة» هي أسهل أنواع الأنكحة إطلاقاً على وجه الأرض بهذه السهولة وبهذا اليسر حتى أفقر فقراء العالم يقدر عليه بتشريعاتهم التي وضعوها وبقوانينهم التي سنوها وقننوها!!؟

«متعة الشيعة» أسهل أنواع الأنكحة على وجه الأرض بتشريعات منطري المتعة التشريع الأول: امرأة المتعة «مستأجرة»:

أطلق علماء الشيعة على المرأة أو البنت التي تمارس المتعة في الكتب الحديثة والفقهية عندهم اصطلاح «مستأجرة» وهذا المصطلح له ميزة جيدة ومفيدة لأصحاب المتعة ومريدي الجنس ويعتبر من أفضل العروض المقدمة لأن من غير المعقول أن يمارس الشخص المتعة والجنس إلا مع بنت تتعاطى الجنس من أجل المال أو الجنس أو كلاهما معاً، فكل أنثى تمارس المتعة فهي مستأجرة بنصوص الروايات ومستأجرة بالعرف المتداول بين الناس!

تقول «س.ق»: ماذا أعمل ولم يلمسني رجل في حياتي (ونعم العمل!!!!!!)، هذا الأمر بدأ يزعيني خصوصاً وقد بلغت الأربعين من عمري والمرأة لدينا إذا بلغت الثلاثين تسمى «عانس»، لم يكن أمامي إلا الذهاب إلى الكاظمية في أثناء زيارتي لبغداد في العام الماضي، إذ سمعت أن هناك مكتباً لأحد الشيوخ في منطقة الكاظمية يقوم بتزويج الشباب والزائرين بالمتعة بعد أن تترك الفتاة صورتها لديه، وبالفعل قمت بترك صورتي لديه وبعد أقل من أسبوع اتصل بي شخص يقول لي بأن الشيخ (....) أعطاه رقم هاتفه وهو على استعداد لكي يتزوجني الآن، فجاء إلى البصرة بعد أن زور عقد زواج لنا وسكنا في أحد الفنادق، وكان كلما يأتي إلى

البصرة يتصل بي فنذهب إلى الفندق ذاته، مضيفة أنه كان يعطيها مبالغ ممتازة في كل زيارة، فضلاً عن الهدايا الكثيرة التي يجلبها معه!!!
التشريع الثاني: أجرة امرأة المتعة: إما «درهم» أو «كف من طعام دقيق» أو «سويق^١» أو «تمر» أو «مسواك» أو «قطعة حلوى»: فقد جاء ذكر أجرة «متعة الشيعة» في الكتب الفقهية والروائية الشيعية بين تمر ودرهم أو حتى كف من طعام كالدقيق بل ومسواك وما شابه ذلك:
 ففي المقنعة للمفيد قال: «والنكاح جائز على درهم و خاتم و على تعليم آية و نكاح المتعة جائز على مثل ذلك ، وعلى كف من حنطة أو شعير أو تمر أو زبيب^٢».

وعندما تستلم المرأة كف من زبيب مثلاً فليس لها الامتناع عليه.
 يقول المفيد وهو حقاً مفيد في هذا الباب ما نصه: «وعلى المرأة أن تمنع الزوج نفسها حتى تقبض منه المهر فإذا قبضته لم يكن لها الامتناع عليه، فإذا امتنعت كانت ناشزا ولم يكن عليها إنفاق».
 وقال السيد السيستاني في منهاجه مسألة (٢٣٦): لا تقدير للمهر شرعاً، بل يصح بما تراضيا عليه قل أو كثر ولو كان **كفا من طعام!**
 وأما الروايات الشيعية. فقد روى الكليني في باب «ما يجزئ من المهر فيها» عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر (ع) عن متعة النساء قال :حلال وأنه يجزئ فيه **الدرهم** فما فوقه^٣ .

و روى الكليني في الكافي في باب « ما يجزئ من المهر فيها» عن علي بن ابراهيم... عن أبي عبد الله (ع) قال : أدنى ما تحل به المتعة كف من طعام وروى بعضهم **مسواك**^٤ .

^١ السويق: طعام يتخذ من مدقوق الحنطة و الشعير : سمي بذلك لانسياقه في الحلق و الجمع : أسوقة

^٢ المقنعة للمفيد ص ٥١٠

^٣ الكافي ٥/٤٥٧

^٤ الكافي ٥/٤٥٧

وروى الكليني في الكافي باب «ما يجزئ من المهر فيها» عن أبي بصير قال:
سألت أبا عبد الله (ع) عن أدنى مهر المتعة ما هو؟ قال: **كف من طعام دقيق أو سويق أو تمر!**

نسأل: هل يعجز أي رجل في العالم ولو كان فقيرا ويعيش وسط المقبرة أو على السطوح أن يدفع «درهما» واحدا من أجل ممارسة متعة لساعة أو عرد واحد؟!
يا شيعة العالم: هل يعجز أفقر الفقراء في العالم أن يدفع مهرها إن كان «كفا من طعام دقيق أو قطعة حلوى مقابل ممارسة الجنس لساعة؟

تقول شهلا حائري في ص ١٩٩ من كتابها المتعة: الرجال الذين يعتقدون زيجات متعة لا يدفعون مبالغ مهمة للمرأة وتقول ص ١٦٢ عن مهر إحدى نساء المتعة واسمها مهواش: لقد عقدا زواج متعة لليلة واحدة وطلبت «مهواش» **قطعة من الحلوى كمهر!**

يا شيعة المراجع: هل يعجز أفقر الفقراء في العالم أن يدفع مهرها إن كان سويقا من أجل ساعة جنس؟

نسأل أفقر فقراء العالم: هل تعجزون أن تشتروا تمرا وتقدموه كمهر لمزولة جنس لساعة أو تشتروا **قطعة حلوى** أو بسكويت (ماركة دايجستيف) مثلا وتمارسون المتعة معها؟

يا أفقر فقراء العالم: هل تعجزون أن تشتروا عود مسواك من أجل جنس لعرد؟
يا شيعة العالم أفيقوا من غفلتكم ومن سباتكم!!

أفيقوا من «دين المراجع» الذي أنتم عليه وارجعوا إلى دين الله تعالى قبل فوات الأمر وقبل أن يقع الفأس في الرأس!! حينئذ لا ينفع الندم!!
التشريع الثالث: «عدم وجوب الإشهاد والشهود»:

هذا النكاح لا يحتاج إلى الشهادة كالشاهدين!! ففي وسائل الشيعة للعالمية عقد بابا سماه باب «أنه لا يجب في المتعة الإشهاد ولا الإعلان بل يستحبان». وأورد عدة روايات منها على لسان الصادق: عن عمر بن أذينة عن أبي عبد الله (ع)

في حديث المتعة قال : وصاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود^١.

فهل يوجد نكاح أسهل من هذا حيث «لا إشهار» (حتى الجن الأزرق لا يعلم به!) و «لا إعلان» (أي سرية تامة حتى أقرب المقربين لا يعلم) و «لا إشهداد» (أي لا تحتاج إلى شخصين من معارفك أو من الشارع لكي يشهدا لك على هذا الزواج الميمون) فقط أنت وهي لا غيركما!! والشيطان طبعاً ثالثكما!!
التشريع الرابع: «تصديق المرأة في نفي الزوج»:

من حق المرأة الشيعية في هذا النكاح حتى لو كانت متزوجة أن تتكر الزوج أو تنفيه أو تدعي إنها في غير عدة ولا يحق للشخص الذي يريد الارتباط بها تكذيبها حسب نصوص الروايات من أهل العصمة المزعومة!!
فقد عقد كل من العاملي في وسائله، والنوري في مستدرکه باباً في ذلك وسمياه «باب تصديق المرأة في نفي الزوج والعدة ونحوهما، وعدم وجوب التفتيش السؤال ولا منها» وأوردا عدة روايات مستفيضة على ما يزعمان. وقد تم ذكر بعضها فيما سبق.

وقال المجلسي الأول في روضته: «والظاهر أنه لا يلزم التفتيش مع الجهل بالحال كما رواه الشيخان في الصحيح عن ميسر قال: قلت لأبي عبد الله (ع) ألقى المرأة بالفلاة التي ليس فيها أحد فأقول لها: هل لك زوج؟ فنقول: لا، فأتزوجها، فقال نعم هي المصدقة على نفسها».

فهل يوجد نكاح أسهل من هذا النكاح الذي يوفر كل متطلبات المجتمع المدني؟!
التشريع الخامس: «عدم الولي»:

من التسهيلات المقدمة لهذه المرأة المؤمنة (المستأجرة) إنها تستطيع أن تتكح نفسها ولا تحتاج إلى ولي أمرها أبدا!! (ولي أمرها مجرد أبو الهول!!!).

^١ الوسائل ١٤ / ٤٨٤ باب انه لا يجب في المتعة الإشهداد ولا الإعلان بل يستحبان .

^٢ روضة المتقين للمجلسي ١٢ / ١٧٤

وإذا كان لها «ولي أمر» وهي رشيدة وعاقلة (ما شاء الله على نعمة العقل والرشاد!!) فإن هذا «الولي» مجرد طرطور!!
قال الحلبي: «للبالغة الرشيدة أن تمتع نفسها، وليس لوليها اعتراض بكرة كانت أو ثيبا على الأشهر.....ويكره ان يتمتع ببكر ليس لها أب فإن فعل فلا يفتضاها وليس بمحرم^١».

فهل رأيتم «نكاح» أسهل من هذا في العالم كله. لو شرقت إلى جبال الهملايا أو غربت إلى أدغال الأمازون أو شلالات نياجرا أو القطب الشمالي! فلن تجدوا نكاحا أسهل من هذا!

إن تمكين المرأة في أمر زواجها استقلالاً بعيداً عن أهلها بحجة أنها رشيدة وعاقلة قد سهل كثيرا من المعوقات التي كانت تقف حجر عثرة في طريقها. كما إن تصديقها في نفي الزوج- كما مر- وإنها غير مرتبطة برابطة زوجية مع شخص آخر أمسى عاملاً مهماً يضاف إلى العامل الأول ويشكلان معا استقلالية وحرية في تقرير مصيرها في ممارسة الجنس سواء كان من النوع الناعم أو الخشن مع من أرادت هي وليس طبقاً لأعراف وتقاليد المجتمع الشرقي المسلم المتخلف!!!
يعني بلغة العصر «امرأة المتعة» تتفوق على «المرأة الغربية» في حرية الجنس!!

لأن «الفتاة الغربية» عندما يصل عمرها القانوني لـ(١٨) سنة تستقل عن أبيها ولها كامل الحرية دستورياً في المعاشرة مع صديقها بينما هذه «المستأجرة المؤمنة» -على منهج وعقيدة أهل البيت- حتى لو كانت «رضيعة» يحق للمتمتع أن يمارس شتى أنواع الاستمتاع كاللمس بشهوة والضم والتفخيذ! وهذا ليس كلامي بل كلام علماء أتباع أهل البيت (ونعم العلماء).

قال الخميني في تحريره: «لا يجوز وطء الزوجة قبل إكمال تسع سنين وأما سائر الاستمتاع كاللمس بشهوة والضم والتفخيذ فلا بأس بها حتى في الرضيعة^٢».

^١ الشرائع ٣٠٦/٢ و تبصرة المتعلمين في أحكام الدين ص ١٥١ و نظر الجواهر ١٨٦/٣٠ والنهاية للطوسي ص ٤٩٠

^٢ تحرير الوسيلة ٢٤١/٢

وقال الطببائي في العروة : « لا يجوز وطء الزوجة قبل إكمال تسع سنين حرة كانت أو أمة دواماً كان النكاح أو متعة بل لا يجوز وطء المملوكة والمحللة كذلك وأما الاستمتاع بما عدا الوطء من النظر واللمس بشهوة والضم والتفخيذ فجائز في الجميع ولو في الرضیعة^١ .»

وقال الخوئي في منهاجه : « يجوز التمتع بالصغيرة وإن كانت المدة قليلة لجواز الاستمتاع بها بغير الوطء وإنما لا يجوز الدخول بها قبل بلوغها^٢ .»
 فهل يوجد «نكاح» في العالم ينافس أو يتحدى هذا النكاح في سني التمتع والتلذذ (أي أقل من تسع سنين كالرضیعة مثلاً)؟! وهل يوجد «نكاح» في الدنيا أسهل من هذا النوع والعرض المغربي؟!
 التشريع السادس: «اشتراط عدم الفرض»:

من التسهيلات الموجودة في هذا النكاح (أن المرأة البكر التي تخشى من زوال غشاء البكارة) عند ممارسة «الجنس الخشن» بكل أريحية بعيداً عن ضغوطات الحياة التي تسبب لها مشاكل اجتماعية في القريب العاجل أو فيما بعد) أن تشترط عدم الإدخال من الفرج فقط!

فعن الحلبي قال: سألته عن التمتع من البكر إذا كانت بين أبويها بلا إذن أبويها قال: لا بأس ما لم يقتض ما هناك لتعف بذلك!
 قال الفكيكي في كتابه المتعة :«...كذلك هناك روايات تجوز التمتع بالبكر ولكن دون اقتضاؤها...فالتمتع بالبكر جائز دون إذن الأب إذا كانت بالغة رشيدة شرط عدم اقتضاؤها^٣ .»

فهل يوجد «نكاح» أسهل وأفضل من هذه العروض الشيقة فحتى أولئك المرضى الذين لهم ميل عن الطبيعة ويفضلون عمل قوم لوط يمكنهم الاستفادة من هذه العروض والامتيازات وهي لغير فترة محدودة!!

^١ العروة الوثقى ٢/٢٥٥

^٢ منهاج الصالحين ٢/٣٠١

^٣ المتعة للفكيكي ص ٣٥-٣٦. وأنظر ردنا و دحضنا لهذا الكتاب ، كتابنا «متعة الشیعة و أثرها في الإفساد الاجتماعي»

التشريع السابع: «مدة المضاجعة عرد وعردين»:

من التسهيلات والعروض المقدمة في هذا «النكاح» كما جاء في الكتب الروائية والفقهية الشيعية أنه بإمكان الشخص أن يباشر الجنس على دفعة قصيرة أو ما يعرف عند أصحاب الجنس والعاشرات (short time) أو بالاصطلاح الشيعي «العرد» و «العردين».

فعن زرارة قال: قلت له: هل يجوز أن يتمتع الرجل من المرأة ساعة أو ساعتين؟ فقال: الساعة والساعتان لا يوقف على حدهما، ولكن العرد والعردين واليوم واليومين واللييلة وأشباه ذلك.

ومعنى العرد كما يقول المجلسي الأول في روضة المتقين!!!: العرد: «الذكر المنتصب وهو كناية عن مرة واحدة من الجماع»^١.

وعن أبي عبد الله (ع) عن الرجل يتزوج المرأة على عرد واحد فقال: لا بأس، ولكن إذا فرغ فليحول وجهه ولا ينظر!!^٢.

وعن خلف بن حماد قال: أرسلت إلى أبي الحسن: كم أدنى أجل المتعة؟ هل يجوز أن يتمتع الرجل بشرط مرة واحدة؟ قال: نعم^٣.

وفي السرائر و الوسيلة: «يجوز أن يشترط عليها وعليه الإتيان ليلا أو نهارا وأن يشترط المرة أو المرات مع تعيين المدة بالزمان»^٤.

فهل رأيتم «نكاح» أسهل وأبسط من هذا؟!!

التشريع الثامن: «العزل أو عدم طلب الولد»

من الفوائد الموجودة و العروض المقدمة في هذا النوع من «النكاح» عند المراجع أنه يمكن للشخص أن يشترط على المرأة «العزل» وهو انزال المنى خارج الفرج ، والعزل: هو نوع من أنواع منع الحمل في الزمن السابق قبل قرون مضت وأما في

^١ روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه محمد تقي مقصود المجلسي ١٢/١٩٥، منشورات شركة دار المصطفى لإحياء التراث

^٢ الوسائل ١٤ / ٤٧٩

^٣ انظر الوسائل ١٤ / ٤٧٩ - ٤٨٠ باب (٢٥)

^٤ انظر السرائر ٢ / ٦٢٣ وتحرير الوسيلة ٢ / ٢٦٠

وقتنا فتوجد عدة طرق مبتكرة للعزل منها حبوب منع الحمل والعازل الذكري (condom) حيث يوفر ما نسبة ٩٨% من منع الحمل!!
 فعن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عن العزل , فقال : ذاك إلى الرجل يصرفه حيث شاء .

وعن ابن أبي عمير وغيره قال : الماء ماء الرجل يضعه حيث شاء ^١ .
 ولكن لو حدث أي حمل من هذا «النكاح» فالقانون لا يحمي المغفلين إذ لا يوجد قانون يوجب اللعان في الكتب الروائية والفقهية الشيعية ولا يتحمل هذا الشخص وهو غير مسئول!!

فعن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (ع) قال : لا يلاعن الرجل المرأة التي يتمتع منها !!

ويقول الشيرازي: «أن المستفاد من الروايات انه لا لعان بين الزوج والزوجة المتمتع بها سواء كان اللعان لنفي الولد أو اللعان للكدف فيشترط الدوام في كلا سببي اللعان وفي الجواهر : أن هذا هو المشهور شهرة عظيمة بل لم يحك الخلاف في ذلك ^٢».

وفي فتاوي المراجع كالمنهاج وغيره : «يجوز العزل للمتمتع من دون أذن المتمتع بها، ولكن يلحق به الولد لو حملت وإن عزل لاحتمال سبق المنى من غير تنبه، ويلحق بالوطء الإنزال في فم الفرج، ولا يجوز للزوج نفي الولد مع احتمال تولده منه، ولو نفاه جزماً انتفى ظاهراً بلا لعان مع احتمال صدقه إلا إذا كان قد أقرّ به سابقاً».

فهل رأيتم «نكاح» أسهل من هذا؟! إنه يوفر كافة متطلبات الحياة الجنسية للشريكين، ويعطي ضمانات مسبقة بعدم الملاحقة القضائية والمطالبة بالنفقة في حالة ادعاء المرأة الحمل «لو نفاه جزماً انتفى ظاهراً بلا لعان مع احتمال صدقه»!!

^١ الوسائل ١٤ / ٤٨٩ باب جواز العزل عن المتمتع بما

^٢ الفقه للشيرازي ١٧٩/٧٢

لنورد مقتطفات من شاهدة وهي حفيدة آية الله حائري الدكتورة شهلا حائري من كتابها «المتعة» وهو بحث قيم قد اشتمل على مقابلات مذهلة مع عشرات من الرجال والنساء حول زواج المتعة وقد درست المؤلفة حالة إيران من (٧٨ - ٩٨٢م) ونقلت لنا الحقيقة كاملة بدون رتوش أو تزييف أو كذب وبهرجة!! تقول شهلا حائري في كتابها المتعة ص ٨٩: «لكن إثبات النسب يبقى أمرا صعبا لأن عقد زواج المتعة لا يتطلب وجود شهود أو تسجيل». فهل رأيتم أسهل من هذا «النكاح» الذي لا يتطلب وجود شهود ولا يتطلب تسجيل وبالتالي يضمن لك السرية التامة!؟

وتقول في ص ٣٠٧ أيضاً: «وهنا سؤال هام هل ينسب ابن المتعة إلى والده؟ وهل يجبر والده على قبول هذا النسب؟! الجواب بعد بحث وتقصي من قبلها تقول ص ٢٨٠: «إن باستطاعة الرجل التخلي عن زوجته المؤقتة ساعة يشاء وأن بإمكانه قانونياً وشرعياً إنكار أبوته لأولاده!!»

فهل رأيتم «نكاح» أسهل و أضمن من هذا؟! نكاح يعطي ضمانات للرجل بعدم ملاحقته قضائياً وأن باستطاعته إنكار الولد وانتهت السالفة!

ويؤكد هذا الكلام كما نقلت عنه شهلا ص ٢٩٦ حجة الإسلام الشيعي مهدي كرمانى: «إن الطفل المولود في إطار هذا النوع من الزواج لا يعرف والده وعندما تلجا المرأة إلى المحكمة لا يمكننا تحديد أبوة هذا الطفل!!» .

يعني الجماعة ما قصروا!! فقد أعطونا كل شيء من متطلبات الحياة الزوجية الكريمة مع عروض خيالية كنا لا نتصورها فلا تقوتوا الفرصة على أنفسكم يا جماعة الخير. جماعة الجنس!!!

التشريع التاسع: إسقاط حد الرجم على المتمتعين:

من أقوى العروض المقدمة في هذا البرنامج و «النكاح» من أجل الجنس هو عدم إقامة حد الرجم على صاحب المتعة حتى لو أمسك في جريمة الزنا!! فبإمكانه أن ينكح العشرات من النساء (فتاة فندق عند السفر أو الحضر في الحل أو الترحال ، بنت ملهى أو مؤمنة مستورة موجودة عند الزيارات!!) كل شيء موجود.

المهم إذا زنى (ليس في دولتي المتعة وإلا فالزنى قد اختفى فيهما وظهر بوجه آخر و تسمية أخرى و مصطلح أفضل من هذه التسمية) صاحب المتعة (في البلاد الإسلامية أو الدول العربية) وهو لم يشبع من المتعة فلا يقام عليه حد الزنا لأنه غير محصن!!!

فالمتعة تعطيه الضمانات وتعطيه شهادة مكتوب عليها من الوكالة ومختومة من (وكيل المرجع) كتبت عليها هذه العبارة : «نعلم إنك خبير في المتعة و تمارس المتعة و الجنس دبرا و قبلا بشراهة ليلا و نهارا وحتى المومسات وبنات الفنادق و الشقق لم يسلمن منك ولكن لا نستطيع أن نقيم حد الزنى عليك لأن شريعتنا (الرعاء) تنص إنك غير متزوج فالمتعة لا تحصنك طبقا لأخبار أهل البيت المعصومين!! (وأهل البيت برئ من هذا المذهب الموضوع على لسانهم). فعن هشام وحفص البختري عن ذكره !! عن أبي عبد الله (ع) في رجل يتزوج المتعة أتحصنه ؟ قال : لا إنما ذاك على الشيء الدائم عنده .

وعن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (ع) في حديث قال : لا يرجم الغائب عن أهله ولا المملوك الذي لم يبين بأهله ، ولا صاحب المتعة . وعن أبي عبد الله انه قال : لا يقع الإحصان ولا يجب الرجم إلا بعد التزويج الصحيح !! والدخول ومقام الزوجين بعضهما على بعض فان أنكر الرجل أو المرأة الوطء بعد أن دخل الزوج بها لم يصدقا ، قال : ولا يكون الإحصان بنكاح متعة^١ .

وقال المراجع كالطباطبائي : «ولا إحصان في النكاح المنقطع - ولذلك لا يرجم الرجل المتمتع إذا زنا لعدم كونه محصنا^٢» .

فهل رأيتم في حياتكم مثل هذا العرض المذهل المقدم لكم على طبق من ذهب ؟ فأين تجدون مثل هذا «النكاح» الذي يوفر كل حاجات و متطلبات الحياة الكريمة بل و يعطيك ضمان عشر سنين على قطع الغيار (جسدك) أن لا يمس بحجر!!

^١ انظر الوسائل ١٨ / ٣٥٢-٣٥٦ باب ثبوت الاحصان الموجب للرجم وعدم ثبوت الاحصان بالمتعة ، وانظر الدعائم ٤٥١/٢

^٢ تفسير الميزان ٤ / ٢٨٢

التشريع التاسع: إلغاء حكم الميراث في المتعة:

من العروض الشيقة التي يقدمها هذا «النكاح» للجمهور و الذين يريدون المتعة و الجنس من دون أن ترثهم هؤلاء «المستأجرات المؤمنات» و «المستأجرات الغير مؤمنات» أو «المستأجرات المومسات» أو أن يطمع أي طرف في ميراث الطرف الآخر!

فعن الأحول قال : سألت أبا عبد الله قلت : ما أدنى ما يتزوج الرجل به المتعة ؟ قال : كف من بر يقول لها : زوجيني نفسك متعة ...على أن لا أرتك ولا ترثيني^١.

وهذا شيء يشجعه أهل الغنى و الثروة و أهل الترف و البذخ (أي الذين يملكون ثروات ضخمة بالملايين) فقد يكون صاحب المتعة مليونيرا و يخشى على أمواله أن ترثها غير زوجته أي أم عياله ،وتلك مصيبة كبرى و فضيحة أخرى ما بعدها فضيحة إذا انكشف المستور ، ولاسيما أن مدة المتعة تكون قليلة جدا فأدناها عرد أو عريدين و انتهى الموضوع . فليس مستساغ عقلا(إن بقى شيء من العقل عند هؤلاء!) أن يشرع شارعهم أحكام للتوارث من أجل عرد واحد و الطابور طويل على قائمة الانتظار ،لذلك ألغوا حكم التوارث أو اشترطوا التوارث (جعلوه مجرد حبر على الورق)!

فعن عمر بن حنظلة عن جعفر بن محمد الصادق في حديث في المتعة قال : وليس بينهما ميراث!

و عن جعفر بن محمد قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة متعة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث اشترط أو لم يشترط!

وعن إبان بن تغلب قال : قلت لأبي عبد الله : كيف أقول لها اذا خلوت بها ؟ قال : تقول : أنتزوجك متعةلا وارثة ولا موروثة كذا وكذا يوما ...^٢.

^١ المصدر السابق ح ٥

^٢ الوسائل باب (١٨) باب صيغة المتعة وما ينبغي فيها من الشروط ح ١

إذن هذا «النكاح» يعتبر من أسهل وأجود أنواع الأُنكحة في العالم كله لعدم التوارث بين الشريكين (partners) ولكن الأحوط-كما يقول أتباع منظري المتعة كالمراجع -ذكر الأيام (فقانون المتعة لا يحمي المغفلين!!) فإذا لم يشترط الأيام من البداية (راحت عليه)!

فعن أبان بن تغلب في صيغة المتعة إنه قال لأبي عبد الله (ع) فإني أستحي أن أذكر شرط الأيام قال : هو أضر عليك قلت كيف ؟ قال : لأنك إن لم تشترط !! كان تزويج مقام ولزمتك النفقة...وكانت وارثا^١ .

التشريع العاشر: الجمع بأكثر من أربع متمتعات حتى سبعين أو ألف^٢
من أقوى التسهيلات و أفضل العروض وأحسن المميزات والأكثر منافسة وتحديا للزواج الدائم المعروف في العالم هذا «النكاح» فإنه يتمتع بميزة فريدة وله خاصية عجيبة حتى إنه يتفوق على زواج الأنبياء سابقا في العدد قبل مجيء الإسلام بل حتى عند مجيء الإسلام فإن رسول الله ﷺ الذي خصه من دون المؤمنين في الجمع بين أكثر من أربع (تسع زوجات) لم يستطع أن يصل لهذا العدد الخرافي الذي شرعه وحدده منظرو التشيع المذهبي!
فقد عقد صاحب الوسائل بابا سماه :أنه يجوز أن يتمتع بأكثر من أربع نساء وإن كان عنده أربع زوجات بالدائم!!

فعن عبيد بن زرارة عن أبيه عن أبي عبد الله قال : ذكرت له المتعة أهي من الأربع ؟ فقال : تزوج منهن ألفا فإنهن مستأجرات !!

وهذه الميزة لو تبحثوا عنها لا تجدها في أي نكاح على وجه الأرض حتى في قبائل أفريقيا!!على الرغم من أنه لا توجد لدى الشعوب الأفريقية قواعد تنص على حد أقصى للزواج من النساء، ولكن الرجل لا يستطيع التوصل إلى اتخاذ زوجات متعددا والإبقاء عليهن إلا إذا كان قادرا على أن يوفر لهن وسائل العيش التي

^١ الوسائل ١٤ / ٤٧٠ ح ٣٠٢

^٢ الوسائل باب (٤) باب أنه يجوز أن يتمتع بأكثر من أربع نساء وإن كان عنده أربع زوجات !! بالدائم

يلزم العرف كل زوج بتوفيرها لزوجته، وعلى ذلك فالقدرة على الإنفاق شرط اتخاذ زوجات ، أو على الأقل شرط لاستمرار بقائهن معه.

إذن هذه الميزة لا تجدها إلا في هذا «النكاح» الذي شرعه علماء الشيعة لأتباعهم و طائفتهم وهو دعاية مذهبية من العيار الثقيل لاجتذاب الطوائف الأخرى وكل من يرغب من الاستفادة من هذا المذهب ويجريه قبل أن يعتنقه ولاسيما في الدول الأفريقية حيث يغزوهم المد الشيوعي باسم مذهب آل البيت من خلال الجنس و المتعة!

فعن زرارة بن أعين قال : قلت : ما يحل من المتعة ؟ قال : كم شئت !!

فليس هناك سقف محدد للجمع بين النساء !

و عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر في المتعة ليست من الأربع لأنها لا تطلق ولا ترث و إنما هي مستأجرة .

وعن بكر بن محمد قال : سألت أبا الحسن (ع) عن المتعة أهي من الأربع ؟ فقال : لا .

و عن أبي بصير قال : سئل أبو عبد الله عن المتعة أهي من الأربع ؟ فقال : لا ولا من السبعين !!!

وأما فقهاء المذهب فقالوا « ويجوز الجمع بين أكثر من أربع في المتعة ».

^١ المتعة ومشروعيتها في الإسلام لجموعة من علماء الشيعة ص ١٣٣

التشريع الحادي عشر: تقسيط أجرة المتعة لمن يخاف الغدر من المستأجرة :
من العروض الشيقة التي يقدمها هذا «النكاح» للجمهور و أهل المتعة و الجنس
من دون أعباء مالية مكلفة تقسيط «أجرة» المتمتع بها مع أخذ الحيطه و الحذر
عند عدم الوفاء بمدة ممارسة الجنس والاستمتاع!!!
فعن عمر بن حنظلة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أتزوج المرأة شهراً
فتريد مني المهر كاملاً ، وأتخوف أن تخلفني؟ قال : يجوز أن تحبس ما قدرت
عليه ، فإن هي أخلفتك فخذ منها بقدر ما تخلفك^١ .
وعن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له : أتزوج المرأة
شهراً فأحبسُ عنها شيئاً ؟ فقال : نعم ، خذ منها بقدر ما تخلفك إن كان نصف
شهر فالنصف ، وإن كان ثلثاً فالثلث^٢ .

وعن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي الحسن (ع) يتزوج المرأة متعة تشتت له
أن تأتيه كل يوم حتى توفيه شرطه أو يشترط أياما معلومة تأتيه فتغدر به فلا
تأتيه على ما شرطه عليها ، فهل يصلح له أن يحاسبها على ما لم تأتيه من الأيام
فيحبس عنها بحساب ذلك ؟ قال نعم ينظر إلى ما قطعت من الشرط فيحبس عنها
من مهرها مقدار ما لم تف ماله خلا أيام الطمث فإنها لها ولا يكون لها إلا ما
أحل له فرجها !!

وفي خبر: قلت لأبي عبد الله (ع) : أتزوج المرأة شهرا بشيء مسمى فتأتي بعض
الشهر ولا تقي ببعض قال : يحبس عنها من صداقها مقدار ما احتبست عنك إلا
أيام حيضها فإنها لها^٣ .

وقال مجموعة من علماء المذهب « لو أخلت بشيء من المدة ..قاصها من المهر
بنسبة ما أخلت به من المدة بأن يبسط المهر على جميع المدة ويسقط منه بحسابه
حتى لو أخلت بها جميعا سقط عنه المهر^٤ » .

^١ الفروع من الكافي ٤٦ / ٢ ، وسائل الشيعة ٤٨١ / ١٤ ، بحار الأنوار ٣١٠ / ١٠٠

^٢ الفروع من الكافي ٤٦ / ٢ ، وسائل الشيعة ٤٨١ / ١٤ ، التهذيب ١٨٩ / ٢ .

^٣ الوسائل ٤٨٢ / ١٤ ح٤

^٤ الروضة البهية في شرح اللمعة العشيقة ٢٨٥ / ٥

وقال المجلسي في مرآته : « ويدل على استحقاق المهر بالعقد وعلى انه إذا أخلفت بعض المدة ترد من المسمى بنسبته ^١ ».

وقالوا: كما لو متعها عشرة أيام بعشرة دنانير !!! فمنعت الزوجة !! الزوج !! عن الاستمتاع يومين مثلا فيسقط من المهر ! بنسبة هذين اليومين ديناران ^٢.

نلخص مما تقدم من الحجج السابقة أن لو جازت «متعة الشيعة» (طبقا لقوانينها و أحكامها التي وضعوها في كتبهم الفقهية و الحديثية كما مر) بهذه السهولة وبهذا اليسر والذي يقدر عليه حتى أفقر فقراء العالم لما كانت حاجة إلى نكاح الأمة بهاذين الشرطين الغليظين وهما : عدم الاستطاعة وخوف العنت!! فإن «نكاح المتعة» أسهل أنواع الأنكحة كما مر فليس هو المقصود بالآية جزما بعد هذا الاستعراض المختصر لحقيقة «أكذوبة متعة الشيعة».

س٦: لماذا لجأ علماء الشيعة إلى أهل التفسير عند الاحتجاج بأية الاستمتاع و من ثم حرفوا كلامهم ؟ وهل يجب تقديس أقوال بعض العلماء و اعتبارها هي

الأخرى نضا قرآنيا واجبا اتباعه؟

ج٦: من المؤسف جدا أن علماء التشيع المذهبي لا يوردون كل أقوال أهل التفسير كما هو ثابت. بل يعمدون إلى قطع وبترو و حذف بعض أقوال أهل التفسير مما لا يوافق مذهبهم لكي يقوا شبهاتهم في استحلالهم للمتعة ولكي لا يقال عنهم إنهم هم الذين فسروا الآية بالمتعة . لذلك لجأوا لأهل التفسير . أي احتجوا بأسباب النزول (أي بالروايات) لما رأوا أن الآية غير محكمة أي غير قطعية الدلالة على نكاح المتعة، فسياق الآيات وسوابقها ولواحقها كما مر لا يدل على ما يتوهمون إنها في «متعة النساء» لا من قريب ولا من بعيد بل نصوص الآيات تدل على النكاح القرآني بمعنى الاستمتاع بالزوجة الدائمة !

نحن نقدر النص القرآني و لكن من الخطأ تقديس نصوص العلماء كما يفعل هؤلاء المقلدة (وإذا مات قالوا قدس سره!!! لا توجد أسرار فلماذا هذا التقديس و

^١ مرآة العقول ٢٠/٢٤٧

^٢ المصدر السابق الحاشية لكلا تر ص ٢٨٥-٢٨٦

هذه الرهبة وكأنهم أنبياء الله تعالى) بتقديس أقوالهم و اعتبارها هي الأخرى دينا واجبا اتباعه؟!

س٧: قلت فيما سبق أن استدلال علماء الشيعة بذلك على المتعة نوع من تحريف كلام الله تعالى عن مواضعه . هل يمكن توضيح هذا الأمر؟

ج٧: أليس هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بالعلماء ،هم الذين يلوون ألسنتهم بآيات الله ليحسبه مرید الحق أو حتى أتباعهم الذين يقلدونهم أن قول هؤلاء ويسمونهم «المراجع» هو من القرآن .

أليس هؤلاء «المراجع» هم الذين اطلقوا على «آية الاستمتاع بالزوجة الدائمة» زورا و بهتاناً «بآية المتعة» و زعموا إنها تشريع لنكاح المتعة من عند الله تعالى؟! أليس هؤلاء هم الذين يتبعون هذه الطريقة أي الذين يميلونها عن الصحيح إلى المحرف فيقولون على الله الكذب وهم يعلمون ذلك كما حكى الله عنهم ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤْنَ أَسْنَنَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨]

فاذا عرفنا طريقة «علماء التشيع المذهبي» علمنا إنهم يدلسون بصفاقة !! والدليل أن هناك فرق شاسع بين قال الله وقال فلان أي بين كلام الله و كلام البشر!

لنرجع إلى النص القرآني مرة أخرى في آية رقم (٢٤) من سورة النساء . فنص كلام الله تعالى أو نص الآية كما في القرآن الموجود في بيت كل مسلم هكذا ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٢٤]

بينما قول علماء الإمامية الاحتجاج بأسباب النزول أي بأقوال و نصوص الأئمة أي بالروايات و ليس بالنص القرآني!!

وفي ذلك يقول الدكتور طه : «أما الروايات وأسباب نزول الآيات فلا اعتبار لها هنا، لأن العقائد (كعقيدة المتعة والتي هي من ضروريات مذهب التشيع المذهبي) يجب أن تثبت أولاً بالنصوص القرآنية الصريحة وليس بالروايات التي لا تمتلك الحصانة الربانية من الاختراع و منافذ الإضافة والحذف والافتراء. فالانشغال بموضوع ضعف الروايات وصحتها لا معنى له هنا لأنه متعلق بأمر أصولي. والجزم بوضع واختلاق جميع الروايات المذكورة مقطوع به لمن عرف المنهج القرآني في إثبات الأصول. فالروايات تفصل ما أُصِلَّ أولاً بالآيات الصريحة. وليس من شأنها أن توصل ما عدم وجوده من الأساس في القرآن».

إذن فشتان بين نص الآية وسبب نزول الآية. فالأول كلام الله تعالى لفظاً و معنى وهو محفوظ من التحريف أما الثاني أي سبب النزول فرواية أي قول البشر و كلام البشر معرض للخطأ و التحريف وإن زعموا لهم العصمة المذهبية الوهمية بدليل أن القائلين بالمتعة ادعوا أن الآية ما هكذا نزلت تنزيلاً لماذا!!!

لأنهم لم يتبعوا كلام الله تعالى بل اتبعوا أسباب النزول أي كلام البشر و كلام البشر معرض للتحريف و غير محفوظ و الدليل أن كل من قال بالمتعة تضاربت رواياته أي روايات النزول عنده . فتارة إنها كما بين الدفتين ،وتارة تحريف لفظي و تحريف معنوي و تارة قراءة شاذة!!! وهكذا زعموا بل و افتروا على الله تعالى و على رسول الله ﷺ .

لنذكر أمثلة بحثهم الروائي المزعوم كما يدعون لنرى كيفية تخبط رواياتهم. روايات نزول الآية الكريمة حسب البحث الروائي سواء ما نسبوه لأهل السنة كما يأتي أو ما رووه عن أئمتهم المعصومين الذين لم يعصمهم الله تعالى قط .

لقد زعموا أقوالاً منها:

القول الأول: إنها نزلت كما في المصحف ما بين الدفتين .

فقد روى الكليني في الكافي وصححه المجلسي في مرآته عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر (ع) عن المتعة فقال: **نزلت في القرآن ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾**^١.
القول الثاني: زعموا إنها هكذا نزلت: «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن».

روى الكليني في كافييه وحسنه المجلسي في مرآته عن ابن أبي عمير عن ذكره عن أبي عبد الله (ع) قال : **إنما نزلت** « فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة^٢ ».

و روى القمي في تفسيره ما نصه بالحرف الواحد «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة» قال الصادق (ع) **فهذه الآية دليل على المتعة^٣**.
القول الثالث: زعموا إنها هكذا نزلت: « فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة إلى أجل مسمى ».

روى العياشي في تفسيره عن أبي عبد الله قال : قلت له : ما تقول في المتعة ؟ قال : **قول الله تعالى** «فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة إلى أجل مسمى ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة^٤».

القول الرابع: قالوا: إن هذه قراءة الأئمة كالباقر والصادق « فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى» كما في أخبارهم .

روى العياشي في تفسيره عن أبي بصير عن أبي جعفر (ع) قال : كان يقرأ «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة» فقال: هو أن يتزوجها إلى أجل مسمى ثم يحدث شيئاً بعد الأجل^٥.

^١ مرآة العقول ٢٠/٢٥-٢٢٦ باب المتعة ح.١ قال المجلسي عن هذا الحديث : حسن كالصحيح ، الوسائل ٢١ باب المتعة ح ١

^٢ الكافي للكليني ٥ / ٤٤٩ ، مرآة العقول ٢٠/٢٢٧ ح٣ قال المجلسي عن هذا الحديث : حسن

^٣ المصدر السابق

^٤ تفسير العياشي ١/٢٦٠

^٥ تفسير العياشي ١/ ٢٦٠ ح٨٧ ، الوسائل ١٤/٤٧٧ ح٧ ، البحار ١٠٣/٣١٤-٣١٥ ح ١٧ ، مستدرک الوسائل للنوري ١٤/٤٤٧ .

ولسائل أن يسأل هؤلاء القوم: كيف نزلت «آية المتعة» المزعومة!!! هل نزلت بدون زيادة «إلى أجل مسمى» أي كما في المصحف أو مع زيادة «إلى أجل مسمى» كما في هذه الروايات المزعومة؟! لأننا إما أن نعتزف بـ«النص القرآني» و نقدسه كما أنزله الله تعالى من فوق سبع سموات أو لا نعتزف به و ندعي غير كلام الله تعالى على كلام الله . أحد أمرين ملازمكم يا علماء و مراجع التشيع المذهبي!!! فإن كنتم تؤمنون بـ«القرآن الكريم» فكلام الله تعالى منزه عن الزيادة و النقصان؟ وإن كنتم تؤمنون بدين الروايات (وهذا الواقع الذي عليه المذهب الاثني عشري) فهل «إلى أجل مسمى» قبل قوله تعالى ﴿فَاتَّوَهَّنَ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ أم بعده؟ وإن كنتم تؤمنون «بدين الروايات» فهل «إلى أجل مسمى» آية أم قراءة شاذة أحادية لصقتم بـ«القرآن الكريم» وأردتم تحريف مراد الله تعالى لكن انكشفت لعبتكم!!!

نلخص من كل ما تقدم أن «دين الروايات» الذي شذ عن الأمة اختلف علماءهم في نزول آية المتعة المزعومة طبقاً لمنهج أسباب النزول -أي الروايات- على أربعة أقوال !!

ومن هنا زعم علماء التشيع المذهبي أن لديهم روايات متواترة عن ممن يعتقدون فيهم العصمة بأن سورة النساء آية (٢٤) في القرآن المحفوظ عند المهدي المنتظر نزلت قوله تعالى هكذا «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فاتوهن أجورهن فريضة».

فقد احتج النوري الطبرسي -كما يقبونه بخاتمة المحدثين -في كتابه المشؤوم «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» على تحريف آية (٢٤) من سورة النساء بجملة من رواياتهم المتواترة!!

قال النوري في فصل الخطاب ما نصه بالحرف : فروايات الشيعة المتواترة عن أئمتهم صريحة وواضحة أن «إلى أجل مسمى» تنزيل من الله وليست قراءة !

فالروايات صريحة أن «إلى أجل مسمى» لا يمكن أبدا تأويلها على إنها قراءة. ومما يقطع ذلك ، ويأبى هذا التأويل من يزعمون فيه العصمة وهو الحجة عندهم في هذا الباب ، إذ حينما سأله الراوي ما تقول في المتعة ؟ فقال بكل صراحة «قول الله تعالى». ومن المعلوم أن «إلى أجل مسمى» لو ثبتت لا يمكن أن تكون قول الله تعالى أبدا ، فإن لا بد أن قول الله كما يقول إمامهم المعصوم ، هو قول الله بمعنى النزول^١.

والأمثلة كثيرة لزعمهم بـ«تحريف القرآن» و هذا هو المثال الأول لتحريفهم «آية الاستمتاع» و سأكتفي بمثالين آخرين في اعتقاداتهم طبقا لدين أو منهج الروايات. المثال الثاني : تحريف «آية الوضوء»

وهكذا فعل علماء التشيع المذهبي أو علماء «دين الروايات» مع آية الوضوء في القرآن في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦]

فعله غسل الشيعة الجعفرية أيديهم في الوضوء (من المرافق) و غسل الأرجل (من الكعبين) وليس (إلى المرافق) ولا (إلى الكعبين) كما قرره صريح الآية لأن آية الوضوء محرفة عندهم ، حالها حال آية الاستمتاع المحرفة !! وأن حقيقة نص آية الوضوء ليست كما هو ثابت في القرآن المجيد.

ففي الكافي كما يرويه ثقة الإسلام (الإسلام المذهبي طبعاً إسلام الروايات) عن الهيثم بن العروة التميمي قال سألت أبا عبد الله (ع) عن قول الله عز وجل ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ فقلت هكذا، و مسحت من ظهر كفي على المرفق فقال : ليس هكذا تنزيلها «فاغسلوا وجوهكم و أيديكم من المرافق» ، إنما هي ثم أمر يده من مرفقه إلى أصابعه^٢.

^١ أنظر هذه الروايات في تفسير العياشي ١/٢٦٠ و البرهان ١/٣٦١ ، و البحار كتاب العقود والإيقاعات ١٠٣/٣١٥ ح ١٨ ، والوسائل ١٤/٤٤٩ ح ١٤ ، ٤٣٦-٤٣٧ ح ٣ ، و ٤٣٩ ح ١٩ ، والكافي ٥/٤٤٩ ح ٣ .

^٢ فروع الكافي ٢٨/٣ ح ٥ باب حد الوجه الذي يغسل و الذراعين وكيف يغسل

قال يوسف البحراني صاحب الحدائق تعليقا: « وأنت خبير بأن ظاهر هذه الرواية (قلت: وليس ظاهر الآية لأنكم تعترفون بالروايات وهي أقوال البشر أكثر من اعترافهم بالقرآن وهو كلام الله) كون التحديد للغسل دون المغسول ، لأن السائل لما توهم كون «إلى» في الآية لانتهاؤ الغسل فمسح من ظفر كفه إلى المرافق ولم يرد عليه الإمام (ع) إلا بأنه ليس هكذا تنزيلها ، وظاهر تقريره على ما ذهب إليه من معنى الآية بأنه لو كان تنزيلها كما ذكرت لكان كذلك لكن تنزيلها إنما هو «من المرافق» بمن لابتنائية المقتضية لابتداء الغسل من المرفق، أمرّ يده(ع) تعليما له و تأكيدا لما قرره بقوله. هذا هو ظاهر الرواية المشار إليها و إن حصل المخالفة فيها من جهة أخرى^١ .»

وفي خبر زرارة المروي في كتاب الاستغاثة عن الباقر (ع) فإنه قال : إن هذه الآية و آية الكعابين هكذا تنزيلها «من المرافق» و «من الكعابين»^٢.

المثال الثالث: قولهم بتحريف «آية التطهير»

يعترف علماء الشيعة أن في الآية تحريفاً!!

قال المجلسي: «لعل آية التطهير وضعوها في موضع زعموا أنها تناسبه، أو أدخلوها في سياق مخاطبة الزوجات لبعض مصالحهم الدنيوية، وقد ظهر من الأخبار عدم ارتباطها بقصتهن، فالاعتماد في هذا الباب على النظم والترتيب ظاهر البطلان، ولو سلم عدم التغيير في الترتيب فنقول: ستأتي أخبار مستفيضة بأنه سقط من القرآن آيات كثيرة؛ فلعله سقط مما قبل الآية وما بعدها آيات لو ثبت لم يفت الربط الظاهري بينها^٣».

وقال الطباطبائي في تفسيره المسمى «الميزان» ما نصه: «فالأية لم تكن بحسب النزول جزءاً من آيات نساء النبي ﷺ ولا متصلة بها، وإنما وضعت بينها إما بأمر من النبي ﷺ أو عند التأليف بعد الرحلة^٤».

^١ الحدائق ٢/٢٤١

^٢ الاستغاثة في بدع الفلاة-فصل ذكر بدع الثاني منهم-ص٥٧، مستدرك الوسائل ١/٣١١ باب ١٨ وجوب الابتداء في غسل الوجه أعلاه وفي غسل اليدين بالمرفقين

^٣ البحار ٣٥/٢٣٤، الحجّة العلماء ١٦٣، فصل الخطاب ٣٢٠، الحدائق الناضرة ٢/٢٩٠

^٤ تفسير الميزان ١٦/٣١٢

وقال أيضا: «ليس المراد بأهل البيت نساء النبي، خاصة لمكان الخطاب الذي في قوله: (عنكم) لم يقل: (عنكن)».

وقال هاشم معروف في كتابه المزعوم «سيرة الأئمة» ما نصه: «لو كانت تعنيهن لوجب حسب السياق والقواعد إلحاق ضميرهن بنون الإناث، بأن يقول: إنما يريد الله ليذهب عنكن الرجس أهل البيت ويطهركن تطهيرا^٢».

فهذه هي أدلتهم وكلها دعاوى فارغة موافقة لأصول عقيدتهم بأن القرآن محرف! والحقيقة أن القوم من عقائدهم: «تحريف القرآن» وإلا لما قالوا بما ذهبوا إليه، فليس هناك تحريف كما يتخرسون ولا هم يحزنون فالضمانر تبدلت من «عنكن» إلى «عنكم» لدخول لفظة «الأهل» فالمذكر هو الذي يتماشى مع هذه اللفظة، فلا يستعمل القرآن التعبير بالْمؤنث مع كلمة «الأهل» إطلاقاً!!!
وأتحدى هؤلاء أن يأتوا بمثال على ذلك. فما زعموه يدل على جهلهم باللغة وأساليب القرآن وإعجازه وبلاغته!

قال تعالى في سورة القصص: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾
والمخاطب هنا زوجة موسى عليها السلام ابنة شعيب عليه السلام.

فاستعمل القرآن هنا: (امكثوا) و(آتيكم) و(لعلكم) و(تصطلون) أي: جمع المذكر بسبب اقترانه بلفظة «أهل»!

وقال تعالى في سورة طه: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدٍ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ٩-١٠]

وقال تعالى في سورة النمل: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [النمل: ٧].
والمخاطب هنا زوجة موسى عليها السلام.

١ تفسير الميزان ٣١٠/١٦

٢ سورة الأئمة الاثني عشر ١٣/١

ومن الأمثلة القرآنية على أن كلمة «الأهل» هي التي يتمشى معها جمع المذكر حتى لو كان الخطاب لنساء النبي ﷺ قوله تعالى في قصة نبي الله موسى عليه السلام كذلك من سورة القصص أيضاً.

قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّبِهِ فَبَصَّرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ [القصص: ١١-١٢].

فاستعمل القرآن هنا مع لفظ الأهل ضمائر الجمع المذكر (يكفلونه) و (لكم) و (هم) و (ناصرحون).

وخلاصة القول في مسألة نزول آية المتعة المزعومة بـ«دين الروايات» سواء قال علماء الطائفة بـ«القول الأول» بعيداً عن تحريف اللفظ و نفوا «القول الثاني» و «الثالث» وهو تحريف اللفظ أو قالوا بـ«القول الرابع» وهو تحريف المعنى، فإن الركن الثالث لمتعة «الطائفة الجعفرية» وعليه مدار إجماع الطائفة قاطبة طبقاً لهذه الروايات المحرفة لآية (٢٤) من سورة النساء. ومن هنا أطلقوا عليها «آية المتعة» زورا و بهتاناً!

نذكر بعض أقوال علماء المذهب و بعض «روايات المذهب» المشرع لحكم الأجل لكي تعلم الأمة و كذلك أتباع هذه الطائفة من هو الفريق الذي يلوي ألسنتهم بالكتاب ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤْنَ أَسْنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾ .

قال صاحب الحدائق «أجمع الأصحاب على أن ذكر الأجل شرط في صحة نكاح المتعة ، فلو لم يذكره انعقد دائما ..والواجب أولاً نقل ما وصل إلينا من الأخبار!!!! في هذا المقام ، ثم الكلام فيها وبيان ما يستفاد منها من الأحكام» .
ثم ذكر هذه الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة كرواية زرارة عن أبي عبد الله قال: لا تكون متعة إلا بأمرين أجل مسمى وأجر مسمى^٢.

^١ الحدائق الناضرة ٢٤ / ١٣٩

^٢ الوسائل ١٤ / ٤٦٥ ح ١

ورواية عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله : إن سمي الأجل فهو متعة وإن لم يسم الأجل فهو نكاح بات^١ .

ثم قال بعد ذكر هذه الروايات المنسوبة ما نصه بالحرف الواحد: «أقول هذه جملة ما وقفت عليه من الروايات المتعلقة بالأجل^٢» ا هـ.

قلت: إذن علماء «الطائفة» و ليس «علماء الأمة» طبقا لدين الروايات (المتعلقة بالأجل) اسقطوا دين الله بتحريف كلام الله لكي تطابق الآية الكريمة كلام البشر (روايات المعصومين) في «الركن الثالث» وهو «الأجل».

نسأل: لماذا حرفوا قول الله تعالى بإدخال حروف أو كلمات ليست من قول الله تعالى أبدا حتى جعلوا هذا الحرف ركن من أركان متعتهم!!!!?

الله تعالى حفظ القرآن من التحريف لفظا و معنى

قبل الخوض في التفاصيل لا بد من بيان قاعدة قرآنية -كما يقول الدكتور طه- و هي: أن الله تعالى حفظ القرآن من التحريف «لفظا» و «معنى» فقال جلا و

علا ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

فالقرآن محفوظ من التحريف بالنص القرآني الصريح المكرر المثبت بالحجج القرآنية العقلية الذاتية. أي من داخل القرآن نفسه. بمعنى أن القرآن يشهد لنفسه بنفسه ويدل على نفسه بنفسه فلا يحتاج إلى شاهد أو دليل من خارجه.

يقول تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]

فالله تعالى يحتج لصحة القرآن بحجة عقلية مصدرها القرآن نفسه!

مجمل القول أن الاعتقاد بجواز ادخال حرف ناقص «إلى» و «أجل» أو كلمة ناقصة «إلى أجل مسمى» أو حذف حرف زائد «إلى أجل» أو كلمة زائدة «إلى أجل مسمى» يؤدي إلى تغيير كلام الله فنحتاج إلى نبي جديد يأتي بكتاب جديد يهيمن على هذا الكتاب ويشهد له أو عليه.

^١ المصدر السابق ١٤/٤٦٩ ح١

^٢ الخلائق ٢٤/١٤٢

وهذا مخالف لأصل ختم النبوة، فالله تعالى حفظ الكتاب في سورة النساء آية رقم (٢٤) بقوله تعالى ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا** ﴾^١ لأنه ختم النبوة، وختم النبوة لأنه حفظ الكتاب، فلا حاجة لبعثة نبي جديد.

فلو جاز ادخال حروف في قوله تعالى ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ** ﴾ مثل «إلى أجل مسمى» لتصبح الآية «لفظاً» هكذا ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ** ﴾ «إلى أجل مسمى» ﴿ (كما يتخرص النوري و أمثاله من المراجع) أو «معنى» كما يدعي باقي علماء التشيع المذهبي في هذه الآية ، فمعنى هذا أن الله تعالى لم يحفظ الكتاب ولا هذه الآية ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ** ﴾ لأنه لم يختم النبوة، لأننا محتاجين دوماً لبعثة نبي جديد يثبت لنا، ويدلنا قطعاً على مواضع التحريف فيه^١ وإلا فمن يقوم بهذا الدور!!؟

هل الروايات؟ هذا مستحيل، لأن التحريف إذا تطرق إلى الكتاب كان تطرقه إلى الروايات أولى. وهذا ما حصل في روايات نزول الآية على أربعة تنزيلات . فكيف يعالج هذا بهذا؟

أم العقول؟ والعقول مختلفة فعقل من هو الحكم؟ اللهم إلا إذا كان صاحب العقل نبياً يأتيه الوحي من السماء . وهذا مستحيل أيضاً لختم النبوة. ولو جازت الزيادة والنقصان في حرف من القرآن لجاز ذلك في كلمة. وهذا يستلزم جوازه في أكثر من ذلك. وهنا يسمي «القرآن الكريم» كمصدر موثوق للهداية غير ذي معنى. لأنه إذا سرى الشك إلى مصدر الهداية تعدى ذلك إلى الهداية نفسها. وعند ذلك يسري الشك إلى أي أصل من أصول الدين الذي تقوم عليه الهداية. ويتمكن أي إنسان من التملص منه بإثارة الشبهات حوله. وكذلك يتمكن من إضافة أي أصل إلى الدين بالطريقة نفسها، ولكن بصورة معكوسة: فينفي الموجود

^١ مثل هل الآية هكذا نزلت كما في المصحف الموجود أو حرفت كما في المصحف الموجود عند صاحب الزمان!

بحجة أنه زائد مضاف، ويثبت المفقود بحجة أنه ناقص محذوف.. وهذا ما فعله و يفعله علماء الطائفة في آيات القرآن.

فعقائدهم التي شذوا بها عن الأمة لا وجود لها في القرآن (كالإمامة) و (العصمة) و (المتعة) و (الرجعة) و (المهدوية) و (اللطم و الضرب و شق الصدور و

الرؤوس) و (وجوب تقليد الشيعي العامي للمراجع و يطلقون عليهم آيات الله العظام) و (دفع الخمس لمراجع التقليد) و (ولاية الفقيه) وغيرها من العقائد التي اخترعوها وأثبتوها في المذهب لا دليل لهم على وجوده من القرآن

سوى «المتشابهات» لذلك اخترعوا فكرة «الاحتجاج بالنزول» أي «بالروايات» المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تحريف آيات الله تعالى مع أن الله تعالى يقول و

يؤكد في كتابه لا مبدل لكلماته بقوله جلا و علا ﴿وَأَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَكَانَ تَجَدُّ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِدًا﴾ [الكهف: ٢٧]

وتتلخص أكذوبة «متعة الشيعة» بالروايات المزعومة بتحريف المعاني و المقاصد و الألفاظ و المباني كما يلي:

أولاً: لفظة «إلى أجل مسمى» من روايات التحريف السابقة والتي صححها علماء التشيع المذهبي كالمجلسي بنوا عليها عقيدة «الأجل»، فأصبحت ركن من أركان متعتهم وعليه إجماع الطائفة!! لذلك جعلوا تعيين «الأجل» شرطاً لصحة العقد وإلا بطل!

ثانياً: لفظة «أجورهن» في الآية حرفوها على «أجر» المتعة الجنسية وبالتالي

الاستمتاع الجنسي (السفاح) أي دفع المال مقابل الاستمتاع الجنسي

بـ«المستأجرات» سواء «العاهرات» أو «المؤمنات» بأجل على عرد و عردين!!!

ثالثاً: «الزوجة القرآنية» التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في الآية ألغوها وبدلوها

بالمرأة التي تؤخذ للإيجار واطلقوا عليها «المستأجرة» حسب اجتهاد من زعموا

فيهم العصمة الوهمية، مع أن في الآية نهي عن وضع المرأة موضع الذلة و

المهانة يجعلها مستأجرة لمجرد سفح الماء.. ولا نزاع أن الذي يعقد المتعة ليوم أو

يومين و يجوز له أن يشترط العزل كما قالوا لا يكون غرضه إلا سفح الماء - كما يقول الأستاذ علي حسب الله - و قضاء الشهوة الحيوانية!!
رابعاً: الفعل «استمتع» الذي لم يعهد استعماله في القرآن لإنشاء عقد أصلاً جعلوه لإنشاء عقد متعتهم و حرفوه على المتعة الجنسية «بالمستأجرات» وليس الاستمتاع بالزوجة القرآنية (الدائمة)!

خامساً: الفاء الموصولة في «فما» قطعوها ، وأصبحت بدون معنى !
سادساً: الضمير في (منهن) والذي يرجع لأقرب مذكور وهن الزوجات ، حرفوه فجعلوه يرجع إلى «المستأجرات» التي لا ذكر لهن لا في هذه الآية ولا في القرآن البتة!! ومن دين الروايات أي منهج التحريف و التبديل الذي طبقوه بالروايات الموضوعية على القرآن في هذه الآية المفتراة أسوا «بيت المتعة» أو «بيت المستأجرة» وهو شبيه «ببيت العنكبوت» الذي هو أبعد البيوت عن صفة البيت بما يلزم البيت من أمان وسكينة وطمأنينة .ومن أجل ذلك أجمع علماء المذهب قاطبة على تأسيس أركان هذا «البيت العنكبوتي» وإقامة قواعده و لبناته و تجميله بالألفاظ الفقهية في كتبهم المذهبية كما يلي:

- (١) ف«المستأجرة» هي امرأة الإيجار قبلا و دبـرا. ٢
- (٢) و «إلى أجل مسمى» هي «مدة إيجار المتعة».
- (٣) و«الأجر» هو أجر الإيجار سواء قبلا (وتقبل القسمة على الأيام التي تحضرها امرأة المتعة لقاء المتعة الجنسية وإن كانت في أيام الحيض يخصم عنها أيام حيضها) أو دبـرا إن خافت الفضيحة!! (و يمكن أن يكون غير ذلك!).

٤) «الصيغة»: «متعتك» وهي لفظ محرف أتوا به من جيبهم لإنشاء عقد متعتهم^١ وأطلقوا عليه أركان المتعة.

قال الحلي في المختصر النافع وفي شرائعه «أركان المتعة أربعة وهي الصيغة ، والمحل ، والأجل ، والمهر^٢.

و هذا الحمل الثقيل والفهم السقيم تحريف صريح لكلام الله وكأن الله سبحانه و تعالى بهذه الآيات الكريمات أتى بهذا الدين في كتابه الكريم بهذه الكيفية وبهذا الأسلوب و أوكل مهمة التشريع و التقنين إلى هؤلاء المشرعين الجدد!! مع إنه هو سبحانه الحافظ للقرآن من التحريف لفظا و معنى بقوله ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي وإنا للقرآن لحافظون من أن يزداد فيه باطل ما ليس منه أو ينقص منه ما هو منه من أحكامه وحدوده و فرائضه. فأين أحكام و فرائض وحدود هذه المرأة التي يطلقون عليها «المستأجرة» في كتاب الله تعالى لما حرفوا المعنى و اللفظ بإدخال «إلى أجل مسمى» بقدرة قادر؟

فهل هذا هو «الإسلام»؟! وهل هذا «الإسلام» مكتمل كما نص الله تعالى بقوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ .

وهل هذا هو «الإسلام» الذي رضي الله تعالى للأمة بحسب نص الآية؟ أم هذا الإسلام هو بمفهوم هذه الطائفة والذي لم يكتمل فجاءت «أكذوبة الإمامة المعصومة» التي يقولون عنها: إنها امتداد للنبوة وتكميل لها، فلم يختم سوى الاسم!!! وكان دين الله مجرد أسماء ومصطلحات لا حقيقة لها! فماذا بقي من النبوة؟! فأين دين الله تعالى الذي أنزله؟

ثم جاؤوا بـ«أكذوبة نكاح المتعة» من وضع تشريعاتها وأحكامها من قبل الباقر والصادق و الرضا (كما يفترى علماء التشيع المذهبي) فأكملوا هذا «الدين» بهذه

^١ يعبر القرآن عن إنشاء العلاقة الزوجية بأحد لفظين: إما «النكاح» و مشتقاته وهو الكثير الغالب وإما لفظ «التزويج» أحيانا ، أما « الاستمتاع» كمتعتك فلم يستعمل في عقد الزواج ، فيبقى على معناه الحقيقي حتى يدل دليل على صرفه عنه إلى غيره ، وقبول تفسيرهم للاستمتاع في الآية بعقد زواج مؤقت من غير دليل - هو أول خطأ يقع فيه الباحث في هذا الموضوع - وإذا سلم به تعذر عليه التخلص منه كما يقول الشيخ علي حسب الله . إذن لم يعهد استعمال هذا اللفظ إلا عند مشرعي المتعة ، لذلك ينبغي على القائلين بهذا الزواج المزعوم أن يتدبروا في هذه الصيغة المزعومة من الزواج التي ظنوها حكما قرآنيا !!

^٢ المختصر النافع ص ١٨١

التشريعات والتشطيبات واللمسات الأخيرة (finishing) و جاء من بعدهم المعممين الذين ادعوا «المرجعية» و «التقليد» فقالوا هذا هو دين الله تعالى الذي ارتضاه . هذه هو «الإسلام»..هذا هو دين أهل البيت سواء في المتعة و غير المتعة!وسواء اتفق القائلون بالمتعة بعدم بتحريف الآية تهريا من وصمة تحريف القرآن (تحريف لفظي كما يقول النوري و أضرابه من المراجع) أو ما يعرف بعقيدة التحريف عند الشيعة . أم اختلفوا بعدم تحريفها (تحريف معنى)، فالمسألة سيان فقد ألزموا أنفسهم بهذا القرآن المحفوظ من قبل الله تعالى بزيادة حروف ليست منه برواياتهم الموضوعية !!! و بنوا ركن من أركان متعتهم بها منه وهو ركن «الأجل»!!

ومن المعلوم أن الأجل في «متعة الشيعة» هو «أجل العقد» والزيادة الشاذة لو ثبتت لا تكون إلا «أجل الاستمتاع» والبون شاسع بين الأجلين أطول من بعد المشرقين لا يصل بينهما واصل ،فتسمية «الأجل» ركن من أركان متعتهم لا رخصة فيه ،فسقوط «إلى أجل مسمى» من التلاوة ومن المصاحف يهدم تمام الهدم متعتهم ، لأن ارتفاع شيء بعد ما ثبت يجتث كل آثاره وكل جذوره ، فلو جاز العقد إلى أجل لما سقط « إلى أجل مسمى » من التلاوة ومن المصاحف بعد ثبوته مرة «.

فهل كتاب الله تعالى ناقص عند هؤلاء القوم لكي يحتاجون لإدخال حروف من جيوبهم ليكتمل ركن متعتهم!!؟

و من المعلوم أن القرآن قطعي الثبوت وجمعه كان متواترا عن الصحابة و لم يكن جمعه بروايات الكليني أو القمي أو المفيد وغيرهم قطعاً (لأن هؤلاء هم أصحاب التحريف وليس أصحاب جمع القرآن وصيانتته من التحريف)!

لذلك اختلفت الطائفة عن الأمة بسبب هذه الروايات المنسوبة! فهم الذين ادخلوا أحرف زيادة في القرآن و نسبوا إلى الأمة كذبا و زورا إنها من باب التفسير و البيان و ما إلى ذلك من تبريرات واهية نحن في غنى عنها!

^١ الوشيعة ص ٢٢٧

فهل يعقل أن نختلف هذا الاختلاف الشديد في آية واحدة من سورة واحدة من أجل عيون أناس يزعمون فيهم العصمة (عصمة الروايات)؟! أم هناك اختلافات أخرى عقائدية في سور أخرى بسبب «عصمة روايات الشيعة» أيضا كالإمامة والرجعة و الخمس والتربة... الخ!!؟ فلاشك أن فريقا على صواب و الآخر على باطل .لأن هناك «إسلام واحد» كما قال الله تعالى وليس إسلام آخر .

فإما إسلام : يقول بتحريم المتعة(إسلام الأمة) .

وإما إسلام يقول: بالمتعة (إسلام الطائفة)!

وإما إسلام يقول: بعدم عصمة أحد إلا إذا كان نبيا مرسلا (الأمة) .

أو إسلام يقول: بعصمة اثني عشر شخصا من دون أن يكونوا أنبياء (الطائفة)!

وإما إسلام يقول :بختم النبوة فلا نبي و لا ولي بعده (الأمة) .

وإما إسلام يقول باستمرار الإمامة واختفاء آخر إمام وهو حي يرزق وسيرجع مرة أخرى(الطائفة)!!

وهكذا في بقية أصول الدين !

ولا شك أن الإسلام المعني بقول الله تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾

وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿ [آل عمران: ٨٥]

لا يكون إلا أحد هاذين الإسلاميين!!

فإما كما يقول(الأمة) بعدم النص على إمامة الاثني عشر!

وإما كما يقول(الطائفة) بالنص على إمامة الاثني عشر .

وإما كما يقول (الأمة) بعدم عصمة الأئمة الاثني عشر .

وإما كما يقول(الطائفة) بعصمة الاثني عشر!!!

وإما كما يقول(الأمة)بعدم تحريف كتاب الله القرآن ولو في حرف واحد ومن قال

ذلك فهو كافر وليس مضل!!!

وإما كما يقول (الطائفة) بتحريف القرآن وحذف آيات عن الولاية وأسماء الأئمة !!
ومن قال ذلك فهو مضل !!

وإما كما يقول (الأمة) بعدالة الصحابة وأن الله تعالى مدحهم وترضى عنهم .

وإما قول (الطائفة) بردة الصحابة و كفرهم ولعنهم إلا ثلاثة أو خمسة !!!

وإما كما يقول (الأمة) بتحريم المتعة ليوم القيامة. وإما كما يقول (الطائفة) بتحليل المتعة وإنها من القربات و مغفرة الرحمن.

و هكذا في بقية «العقائد» التي شذت هذه الطائفة عن الأمة!

ف«الأمة» على حق و «الطائفة» التي شذت بعقائدها الشاذة التي ما أنزل الله بها

من سلطان كالإمامة و المتعة و العصمة على باطل حتما!

وهكذا ينبغي أن يكون الأمر بالنسبة لأدلة أصول الدين!! إن شرط صلاحيتها أن تكون نصوصاً قرآنية صريحة واضحة لا تحتاج إلى آراء أو روايات، فيسقط كل أصل ليس عليه من دليل بهذه الشروط، ثم بعد ذلك يمكن أن ينظر في دلالة ذلك الدليل وبطلانها.

وهذا يعني غير الاختصاصيين عن البحث المطول في دلالات الأدلة، ويخرجهم من دهاليز الجدل المظلمة التي تاه فيها الكثيرون، وضل فيها الجاهلون؛ لأن الباطل قد يبدو في صورة الحق إذا زخرفته عقول ذكية، وأكثرت من إيراد الحجج المزخرفة عليه، لا سيما إذا أسندته بروايات صنعتها على عينها، فهي صريحة في الدلالة و (مفصلة) حسب القياس تفصيلاً!

فمن أين - بعدُ - لعامة الناس أن يتبينوا صورة الحق في وسط هذه المتاهات

الشديدة الظلام كما يقول الدكتور طه الدليمي !!؟

س٨: ما الفرق بين الروايات السننية المروية عن بعض الصحابة بزيادة «إلى أجل مسمى» الموجودة في بعض كتب التفسير وبين الروايات الشيعية المروية من قبل من يزعمون فيهم الإمامة المذهبية في كتب الحديث المعتبرة عندهم ولاسيما أن هناك روايات شيعية صححها جمع من علمائهم على الاحتجاج بهذه الزيادة الشاذة نرجو التفصيل.

ج٨: من أخطاء علماء الشيعة الجعفرية إنهم يحتجون على أهل السنة بآثار عن بعض الصحابة ويسمون روايات أهل السنة كالتالي يذكرها أهل التفسير من أهل السنة في تفاسيرهم من دون تمحيص ولا تحقيق علمي! ففي تفسير الطبري وبإسناد صحيح عن أبي نضرة قال: قرأت هذه الآية على ابن عباس ﴿فَمَا اسْتَمَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ قال ابن عباس: «إلى أجل مسمى» قال: قلت ما أقرؤها كذلك، قال: والله لأنزلها الله كذلك ثلاث مرات^١. وأخرج الحاكم في مستدركه بإسناده بمثل الحديث السابق وأعقبه بقوله: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه و وافقه الذهبي^٢.
والجواب على هذه الاحتجاجات:

أولاً: من صلب عقيدتنا في «القرآن» أن ثبوته لا بد أن يكون متواتراً فلا يثبت بأخبار الأحاد (كهذه الأخبار!!) و لا يبنى عقيدة عليها كعقيدة «أجل متعة الشيعة» لأنها افتقدت شرطاً من شروط القرآن وهو: التواتر، فلا تأخذ حكم القرآن، والقرآن هو الحجة وغيره ليس بحجة.

لذا لا يؤخذ بها لأن لا تبديل لكلمات الله تعالى فلا زيادة و لا نقصان في القرآن لقوله تعالى ﴿وَمَتَّ كَلِمَاتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

[الأنعام: ١١٥]

^١ تفسير ابن جرير الطبري ١٧٧/٨

^٢ مستدرك الحاكم من كتاب التفسير (٣١٩٢) ٢/٣٠٥ بشرح القبلي

ثانياً: هذه الروايات ليست أحاديث نبوية (فلم ترو على أنها سنة مرفوعة إلى النبي ﷺ إذ يعوزها السند) فبقيت على إنها أثر. والأثر ما يروى عن الصحابة والتابعين يسمى أثراً، وما يطلق عليه حديث هو ما ينسب إلى النبي ﷺ .
ومعلوم أصولياً أن رأي الصحابي ليس بحجة لأنه محض اجتهاد مجرد فهم صحابي عبر عنه بلفظه هو و تضاربت أقواله ! ولو لزمنا رأي الصحابي كما يلزمنا قول الرسول ﷺ لتعدد الرسل !! وعلم الله أنه لم يرسل لنا إلا رسولاً واحداً اسمه محمد ﷺ فلا يصح الاحتجاج على إباحة المتعة بقراءة شاذة منسوبة إلى صحابي، إطلاقاً لأنها لا تعدو أن تكون رأياً اجتهادياً خاصاً به كما يقول الدكتور الدريني.

ثالثاً: أن المحققين من علماء الأمة (من أئمة الحديث والتفسير) كالنووي في شرحه لصحيح مسلم و المازري في المعلم بفوائد مسلم وابن تيمية في المنهاج والطبري و الجصاص و رشيد رضا و الألوسي و الشنقيطي وغيرهم من المفسرين المحققين رفضوا هذه الآثار، أي مثل هذه القراءة الموجودة في بعض كتب التفسير، واعتبروها أحادية وشاذة!!!!

يقول الطبري وهو شيخ المفسرين و شيخ القراءات «هذه القراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين وغير جائز لأحد أن يلحق بكتاب الله شيئاً لم يأت الخبر القاطع العذر عن لا يجوز خلافه».

ويقول القيسي «القرآن لا يؤخذ بأخبار الآحاد».

ويقول المازري في المعلم « هذه قراءة شاذة لا يحتج بها قرآناً ولا خبراً ولا يلزم العمل بها».

ويقول الجصاص «الأجل عندنا غير ثابت في القرآن» .

إذن علماء الأمة رفضوا هذه الآثار وإن صححها الحاكم في مستدرکه^١.

^١ جامع البيان ٤ / ١٥

^٢ الإيضاح ص ٢٢٢

^٣ للمعلم بفوائد مسلم ٢ / ١٣٠

^٤ أحكام القرآن ٢ / ١٤٨

رابعاً: أن المحققين من علماء الطائفة (الروايات الشيعية مروية عن طرق الأئمة المعصومين حسب زعمهم في أصح كتبهم الحديثية) من أهل الحديث و التفسير صححوا هذه الروايات و أثبتوا هذه «الزيادة الشاذة» ولم ينكروها كما فعل علماء أهل السنة. بل و دافعوا عنها برواياتهم بكل ما أوتوا من قوة حتى جعلوها «ركن» من أركان معتنهم!!

وهذه الروايات الشيعية أخرجها جمع من علمائهم من أهل التفسير والحديث والفقهاء في كتبهم المعتبرة وصححها علماء الحديث عندهم واحتجوا بها في باب الركن الثالث من أركان معتنهم، فمن هؤلاء المفسرين :

(١) علي بن إبراهيم القمي في تفسيره (١ / ١٣٦).

(٢) العياشي في تفسيره (١ / ٢٦٠).

(٣) الطباطبائي في تفسيره الميزان (٤ / ٢٩٧-٢٩٦).

(٤) أحمد الجزائري في تفسيره قلائد الدرر (٣ / ٦٩)

ومن هؤلاء المحدثين:

(١) الكليني في الكافي (٥ / ٤٤٩) من كتاب النكاح باب المتعة

(٢) شيخ الطائفة الطوسي في الاستبصار (٣ / ١٤١) من كتاب النكاح باب تحليل المتعة .

(٣) الحر العاملي في الوسائل من كتاب النكاح باب إباحة المتعة (١٤ / ٤٣٦-٤٣٧ و ٤٣٩ و ٤٤٩ و ٤٧٧).

(٤) يوسف البحراني في الحقائق من كتاب النكاح (٢٤ / ١١٨-١١٦).

(٥) باقر المجلسي في كتبه كبحار الأنوار من كتاب العقود والإيقاعات باب وجوه النكاح وفيه إثبات المتعة وثوابها (١١٣ / ٣٢٠-٣١٢).

^١ لأنه من الكتب التي كثرت فيها الروايات الضعيفة وقد أخذ عليه كثرة تصحيحه في مستدركه لأحاديث ساقطة (ميزان الاعتدال ٦٠٨/٣) و قد نقل ابن حجر (لسان الميزان ٢٣٣/٥) اعتنار البعض عنه بأنه صنف للمستدرک في آخر عمره ، وأنه حصل له تغير و غفلة في آخر عمره ، ودل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتابه (الضعفاء) وقطع بترك الرواية عنهم و منع الاحتجاج بهم ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه و صححها. وما زاد الطين بلة، تزيد عبارة (صححه الحاكم، و وافقه الذهبي) وهي من الأوهام والأخطاء الشائعة. والحقيقة أن الإمام الذهبي حين لخص كتاب الحاكم لم يقصد تحقيق الكتاب، وبيان صححيته من ضعفه وإنما قصد التلخيص فحسب، فتكرير لعبارة الحاكم لا تعني الموافقة. لكن جاء من المتأخرين من توهم ذلك وردده ، فصار شائعاً كما يقول الدكتور الدليمي في كتابه المنهج القرآني.

وكتابه مرآة العقول (٢٠ / ٢٢٦-٢٢٥ ح ١، و ٢٢٧-٢٢٨ ح ٣) وكتابه ملاذ الأخيار (١٢ / ٢٩ ح ٤) .

وهذا هو المنهج الفاصل بين عقيدة (الأمّة) من قبل علماء مذهب أهل السنة و الجماعة و عقيدة الشيعة (الطائفة) من قبل علماء التشيع المذهبي! فعلماء السنة رفضوا إدخال «حروف» ليست من القرآن ولو جاءت من عند أفقه علماء الصحابة أو أفقه علماء أهل البيت لأن القرآن كله متواتر فلا يقبل الآحاد. وأما السنة النبوية فمنها المتواتر و منها الآحاد. فإذا صحت السنة وثبتت عن النبي ﷺ أصبحت حجة شرعية سواء كانت متواترا أو آحادا . فأين سنة النبي ﷺ من هذه الدعاوي الفارغة!!؟

إن علماء الشيعة ولأجل الانتصار المذهبي و التقليد الأعمى لـ«أكذوبة الإمامة» و «أكذوبة الإمام المعصوم» حسب زعمهم أدخلوا «حروفا» ليست من القرآن لأنها جاءت من أقوال أئمتهم واعتبروها حجة وهذه هي «أكذوبة المتعة». إن هذا المنهج و هذا المذهب لخطأ شنيع .فالإمام سواء كان «الباقر» الذي هو من التابعين أو كان «الصادق» الذي هو من تابع التابعين لهما من المنزلة والشأن الشيء الكثير ولكن لا عصمة لهما!!

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء عن الباقر « ولقد كان أبو جعفر إماما ، مجتهدا ، تاليا لكتاب الله ، كبير الشأن ، ونحوه ، ولا في الفقه درجة أبي الزناد ، وربيعة ؛ ولا في الحفظ ومعرفة السنن درجة قتادة وابن شهاب . فلا نحايه ، ولا نحيف عليه ، ونحبه في الله لما تجمع فيه من صفات الكمال ...وهو أحد الأئمة الاثني عشر الذين تبجلهم الشيعة الإمامية وتقول بعصمتهم وبمعرفةهم بجميع الدين . فلا عصمة إلا للملائكة والنبیین ، وكل أحد يصيب ويخطئ ، ويؤخذ من قوله ويترك سوى النبي ﷺ؛ فإنه معصوم ، مؤيد بالوحي وقد عده النسائي وغيره في فقهاء التابعين بالمدينة ، واتفق الحفاظ على الاحتجاج بأبي جعفر» ا هـ.

وأما ولده الصادق فقد قال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمته «جعفر ثقة صدوق . ما هو في الثبوت كشعبة ، وهو أوثق من سهيل وابن إسحاق . وهو في وزن ابن أبي ذئب ونحوه . وغالب رواياته عن أبيه مراسيل . قال أبو أحمد بن عدي : له حديث كثير عن أبيه ، عن جابر وعن آبائه ، ونسخ لأهل البيت . وقد حدث عنه الأئمة . وهو من ثقات الناس كما قال ابن معين» . ا هـ .

و من هنا تجد الفرق الشاسع بين قول أهل السنة عن (الحديث) الذي هو كلام النبي ﷺ وبين قول الصحابي و التابعي الذي يسمى (بالأثر) من جهة و بين قول الإمام المعصوم الذي يسمونه (الرواية أو الخبر) عند الشيعة الجعفرية!!
و تعلم أيضا أيها القارئ الكريم ثبوت حجية السنة النبوية و عدم ثبوت حجية قول الصحابي و التابعي أو تابع التابعي حتى لو كان إماما يزعم أتباعه له العصمة بدعاوي فارغة!

س ٩: لماذا لم يذكر الله تعالى لفظة «إلى أجل مسمى» التي يحتج بها الشيعة دائما في آية الاستمتاع؟ وما الحكمة الإلهية في عدم ذكرها في آية المتعة المزعومة و عدم اقترانها بلفظة «متع» التي جاءت في القرآن عدة مرات في غير النكاح؟

ج ٩: لو كان منظرو «التشيع المذهبي» قد تدبروا كتاب الله تعالى و عملوا بعقولهم و ليس بأهوائهم الطائفية ولا بآرائهم المذهبية لما وصل حالهم إلى هذا التخبط و التخريف و الضحك على عقول أتباعهم!!
لنتدبر كتاب الله مرة أخرى لنرى كم مرة وردت لفظة «إلى أجل مسمى» في القرآن؟ وما الحكمة الإلهية في عدم ذكرها في «آية المتعة» المزعومة و عدم اقترانها بلفظة «متع» التي جاءت في القرآن عدة مرات في غير النكاح؟
أولا: جاءت لفظة «إلى أجل مسمى» في القرآن (٢٠) مرة في آيات متفرقة كما في ترتيب المصحف :

١- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ

بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

٢- ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمُرُونَ﴾ [الأنعام: ٢]

٣- ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ

مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٦٠]

٤- ﴿وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُصَغِّرْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ

فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ [هود: ٣]

٥- ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ

يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَضِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢٠]

٦- ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِئَةِ اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيُبَغِيَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ

إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلَنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَتُونَا بِسُلْطَانٍ

مُبِينٍ﴾ [إبراهيم: ١٠]

٧- ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ

أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١]

٨- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُفُثَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ

مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا

ثُمَّ لِنَبْلُوَكُمْ أَشَدُّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّىٰ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَىٰ

الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأَبْتَتَ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥]

٩- ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣]

- ١٠- ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٣]
- ١١- ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾ [الروم: ٨]
- ١٢- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٩]
- ١٣- ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]
- ١٤- ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا﴾ [فاطر: ٤٥]
- ١٥- ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يَكُونُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيَكُونُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ﴾ [الزمر: ٥]
- ١٦- ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٤٢]
- ١٧- ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لَتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَّنْ يَتَوَفَّىٰ مِنْ قَبْلُ وَلَتَبْلُغُوا أَجَلَآ مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر: ٦٧]
- ١٨- ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَفُضِّي بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٤]

١٩- ﴿ مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا

مُعْرِضُونَ ﴿ [الأحقاف: ٣]

٢٠- ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ

تَعْلَمُونَ ﴿ [نوح: ٤]

فلو كان الله تعالى قد شرع «نكاح المتعة» في القرآن بهذه الآية على الفرض الجدلي كما يدعي هؤلاء الجهال ،لأثبت هذا الحرف «إلى أجل مسمى» في هذه الآية ، ولما نسخ هذا الحرف من الآية ،ولما اختلف اثنان حول الآية، و لكن علماء أثبتوا فشلهم بتحريفهم لكتاب رب الأرباب لإثبات زيف دعواهم في متعتهم البشرية !!

قال تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا

أُولَٰئِكَ كَانَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿ [المائدة: ١٠٤]

ثانيا: لو كان الله تعالى يريد هذا النكاح المسمى «بنكاح المتعة» لاستعمل لفظة «المتعة» التي جاءت في القرآن عدة مرات في غير النكاح ، منها قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ يَتَّبِعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴿ [هود: ٣]

﴿ قُلْ تَمَعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴿ [إبراهيم: ٣٠]

﴿ وَأُمَّمٌ سَمِعْتَهُمْ ثُمَّ يَمْسُهُمْ مَتَا عَذَابِ الْيَمِّ ﴿ [هود: ٤٨]

﴿ كُلُوا وَتَمَعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُّجْرِمُونَ ﴿ [المرسلات: ٤٦]

﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَعُوا وَيُلْهَبُ الْأَمْلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿ [الحجر: ٣]

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَسْوِيَةٌ لَهُمْ ﴿ [محمد: ١٢]

فلماذا لم يذكر الله سبحانه و تعالى هذه الألفاظ السابقة وهي «**تَمَعُوا**» ^{مُرْتَبِئِينَ} «**سَنَمَعُهُمْ**»
«**يَمَعُوا**» «**يَمَعُكُمْ**» «**يَمَعُونَ**» مع هذه اللفظة الموجودة في القرآن «**إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى**»
في آية ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً** ﴾ ؟

و لماذا لم يذكر الله تعالى هذه الألفاظ السابقة في آية ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ
أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً** ﴾ بينما ذكرها في سورة هود آية ﴿ **ثُمَّ تَوَبُّوا إِلَيْهِ يُعْطِكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا** إِلَىٰ أَجَلٍ
مُّسَمًّى ﴾ .

فلماذا ذكرها و قرنها سبحانه و تعالى في سورة هود آية ﴿ **ثُمَّ تَوَبُّوا إِلَيْهِ يُعْطِكُمْ مَتَاعًا
حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى** ﴾ بينما سبحانه و تعالى لم يذكر ويقرن هاتين اللفظتين
«**يَمَعَكُمْ**» مع «**إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى**» في سورة النساء آية ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ
أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً** ﴾ .

هذا السؤال نوجهه لأتباع التشيع المذهبي و مراجعهم بعد أن حرفوا مراد الله تعالى
﴿ **وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ و عملوا بعض التعديلات على آية المتعة
المزعومة من قبلهم .

مع أن الله تعالى يقول عن كتابه المصون ﴿ **وَأَنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ
وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴾ فصلت: ٤١، ٤٢
و ساروا على نهج آباؤهم ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَفِينَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ
كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ** ﴾ [البقرة: ١٧٠]

و من المعلوم أن لفظة «المتعة» ومشتقاتها في القرآن مثل: «**تَمَعَّ**» «**فَاسْتَمَعُوا**»
«**فَاسْتَمَعْتُمْ**» «**اسْتَمَعَّ**» «**اسْتَمَعْتُمْ**» «**تَمَعَّ**» «**يَمَعُونَ**» «**يَمَعُونَ**» «**تَمَعُوا**» «**قَمَعُوا**»
«**وَيَمَعُوا**» «**وَيَمَعُوا**» «**سَنَمَعُهُمْ**» «**نَمَعَهُمْ**» «**يَمَعُكُمْ**» «**مَعْنَاهُمْ**» «**مَعْنَاهُ مَتَاعٌ**» «**مَعْنَاهُ**»

«مَتَّعَهُمْ» «مَتَّعْنَا» «مَتَّعْتُ» «مَتَّعَا» «مَتَّعِنَا» «مَتَّعَا» «وَمَتَّعَ» «فَأَمَّتَهُ» «أَمَّتِكُمْ»
 «فَأَمَّتَهُ» «وَمَتَّعُوهُنَّ» «فَمَتَّعُوهُنَّ» قد وردت كما جاء في المعجم المفهرس لألفاظ
 القرآن الكريم للمرحوم فؤاد عبد الباقي «باب الميم» ص ٨٣٣-٨٣٤ (٧١) مرة ،
 في سور مختلفة ليس واحدة منها لها علاقة بموضوع «نكاح المتعة» قط .
 وفيما يلي ألفاظ «متع» و مشتقاتها في القرآن الكريم :

(١) لفظة « اسْتَمَعَ »:

- * سورة الأنعام/١٢٨ ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ
 أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمَعَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مُوَكَّلَةٌ خَالِدِينَ
 فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾
- * سورة التوبة/٦٩ ﴿ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمَعُوا
 بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضِعْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ
 حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾
- * سورة الأحقاف/٢٠ ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا
 وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِذَا كُنتُمْ
 تَفْسُقُونَ ﴾
- * سورة النساء/٢٤ (الآية المفتراة من قبل علماء التشيع و يسمونها زورا و بهتتا
 آية المتعة) ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ
 مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(٢) لفظة « تَمَعَّ » « تَمَعَّ »:

- * سورة البقرة/١٩٦ ﴿ فَمَنْ تَمَعَّ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾
 * سورة الزمر/٨ ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَلَهُ نِعْمَةٌ مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَعَّ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ .

(٣) لفظة « يُتَمَعُّونَ »:

- * سورة الشعراء/٢٠٧ ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمَتَّعُونَ ﴾

- * سورة محمد/١٢ ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ ﴾

(٤) لفظة « تَمَعُّوا »:

- * سورة إبراهيم/٣٠ ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَعُّوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾

- * سورة الذاريات/٤٣ ﴿ وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَعُّوا حَتَّىٰ حِينٍ ﴾

- * سورة هود/٦٥ ﴿ فَفَعَّرُوهَا فَقَالَ تَمَعُّوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعَدُّ غَيْرِ مَكْدُوبٍ ﴾

- * سورة النحل/٥٥ ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَعُّوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾

- * سورة الحجر/٣ ﴿ ذُرَّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَسْمَعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾

- * سورة العنكبوت/٦٦ ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَسْمَعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾

- * سورة الروم/٣٤ ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَعُّوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾

(٥) لفظة «سَنَمَعُهُمْ»:

سورة هود/٤٨ ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ وَأُمَّمٌ سَنَمَعُهُمْ
ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

(٦) لفظة «نَمَعُهُمْ»: سورة لقمان/٢٤ ﴿نَمَعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضَظَرُهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾

(٧) ألفاظ: «مَتَّعْنَاهُمْ» «مَتَّعْنَاهُ مَتَاعًا» «فَمَتَّعْنَاهُمْ» «وَمَتَّعْنَاهُمْ» «مَتَّعْنَا» «مَتَّعْتَهُمْ» «مَتَّعْتُ»
«يُمَتِّعُكُمْ مَتَاعًا»:

* سورة الشعراء/٢٠٥ ﴿أَفَرَأَيْتَ لِنَ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ﴾

* سورة القصص/٦١ ﴿أَفَنُ وَعَدْنَاهُ وَعَدَا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ كُنَّ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾

* سورة الصافات/١٤٧-١٤٨ ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِثَّةِ آلِ فِ أَوْ يَزِيدُونَ فَاثْمُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾

* سورة يونس/٩٨ ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ

عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾

* سورة الحجر/٨٨ ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفَضْنَا

جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾

* سورة الأنبياء/٤٤ ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَا نَأْتِي الْأَرْضَ

نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾

* سورة الفرقان/١٨ ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ

وَآبَاءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا﴾

* سورة الزخرف/٢٩ ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْحَقُّ وَرَسُولٌ مُبِينٌ﴾

* سورة هود/٣ ﴿وَأَن اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُم عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾

(٨) لفظة «أُمَّتُهُ»:

* سورة البقرة/١٢٦ ﴿وَإِذ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾

(٩) لفظة «مَتَاعِنَا» «مَتَاعًا»:

* سورة يوسف/١٧ ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذَّمْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾

* سورة البقرة/٢٣٦ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَىٰ الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَىٰ الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَىٰ الْمُحْسِنِينَ﴾

* سورة البقرة/٢٤٠ ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَیَدْرُونَ أَرْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَرْوَاجِهِمْ مَّتَاعًا إِلَىٰ الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِن خَرَجْنَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِن مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

* سورة المائدة/٩٦ ﴿أَحَلَّ لَكُم صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَّكُم وَلِلنَّاسِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُم صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

* سورة هود/٣ ﴿وَأَن اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُم عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾

* سورة النحل/٨٠ ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِن أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَانًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾

* سورة الأحزاب/٥٣ ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾

(١٠) لفظة «مَتَاعٌ»:

* سورة البقرة/٣٦ ﴿فَازْلِمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ

عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾

* سورة البقرة/٢٤١ ﴿وَالْمُطَلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَمَيِّنِ﴾

* سورة آل عمران/١٩٧ ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ وَيُسَّ السَّيِّئَاتِ﴾

* سورة الأعراف/٢٤ ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾

* سورة يونس/٧٠ ﴿مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُنْفِثُهُمْ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾

* سورة النحل/١١٧ ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

* سورة الأنبياء/١١١ ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾

* سورة النور/٢٩ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا

تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾

* سورة غافر/٣٩ ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾

(١١) لفظة «أُمْتَعَنَّ»:

* سورة الأحزاب/٢٨ ﴿أُمْتَعَنَّ وَأَسْرَحَنَّ سَرَاخًا جَمِيلًا﴾

(١٢) لفظة «أُمْتَعُهُ»:

* سورة البقرة/١٢٦ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ

مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيُسَّ الْمَصِيرِ﴾

(١٣) لفظة «مَعُوْهُنَّ»:

* سورة البقرة/٢٣٦ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَعُوْهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرَهُ مَاعَاً بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾
 * سورة الأحزاب/٤٩ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا فَمَعُوْهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً﴾

فلماذا يفسر لفظ ﴿اسْتَمْتَع﴾ في قوله من سورة النساء آية (٢٤) ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ بـ«نكاح المتعة»، ولا يفسر بالمعنى نفسه في آية (١٢٨) من سورة الأنعام ﴿رَبَّنَا اسْتَمْتَعِ﴾ واللفظ واحد؟

ولو كان التفسير يصح بالهوى من دون ضوابط لقلنا: إن هذه الآية ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَعُّوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ ومثيلاتها حرمت نكاح المتعة لأن من تمتع مصيره إلى النار، والتمتع هو نكاح المتعة. فنكاح المتعة حرام!!

إن هذا هو عين ما يفعله فقهاء الأمامية في تعاملهم مع الآيات ذات الألفاظ المشتركة! إذ يأتون إلى هذه الألفاظ التي تحتل في الأصل أكثر من معنى، فيحملونها على المعنى الذي يريدونه، دون مراعاة للضوابط اللغوية والقرائن اللفظية!!

وهكذا فعلوا مع قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]

فزرعوا أن الآية تتكلم عن «الخمس» وفسروا الخمس على خمس المكاسب الذي يدفع للفقير وهذا هو الخطأ بعينه لأن الآية تتكلم عن (خمس ما غنمتم) وليس عن (خمس ما كسبتم) فالاحتجاج بالآية على «خمس المكاسب» يدخل تمام

الدخول تحت القاعدة الريانية ﴿مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ فجعل سبحانه و تعالى اتباع المتشابه و الاحتجاج به من صنيع أهل الزيغ و الأهواء و أنهم يفعلون ذلك من أجل إيقاع الفتنة ، أي فتنة المؤمنين عن دينهم الحق بالتشكيك و التلبس و فتنة اتباعهم الجهال بذلك ... وهكذا يظهر أن دعوى القول بخمس المكاسب بدليل الآية هي بالضبط كدعوى رجل اسمه إبراهيم احتج بقوله تعالى ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٤١]

على أنه نبي لأن لفظ إبراهيم و رد فيها و بما أن اسمه (إبراهيم) فإن هو نبي اعتمادا على تشابه الاسمين و تطابق اللفظين. فصحیح أن الآية فيها (إبراهيم) و لكن أي إبراهيم هو المقصود؟! «.

وهكذا فعلوا مع قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ مستغلين التشابه اللفظي بين (الاستمتاع) و(نكاح المتعة). فحملوه عليه، دون اعتبار لخطورة الموضوع أولاً، ولا للقرائن اللفظية المرجحة ثانياً.

إن موضوع النكاح موضوع عظيم وخطير، لتعلقه بالعرض والنسل. فلا بد أن يكون الدليل فيه صريحاً جلياً. ولفظ (الاستمتاع) هنا ليس صريحاً أو قطعياً في دلالاته على نكاح المتعة. إنما ذلك شبهة لا يصح اعتمادها. واللفظ يحتمل معنى آخر هو الانتفاع بالزوجة، والتلذذ بجماعها ومتعلقاته. فيكون اللفظ كناية عن الجماع. كما هو شأن القرآن دائماً في هذا الأمر، إذ يكفي عنه ولا يذكره باسمه الصريح.

إذن ما اعتمده دليل متشابه يحتمل أكثر من معنى. والأدلة المتشابهة أو الظنية والمحملة لا تصلح للدلالة في مثل هذه الأمور العظيمة. فلو أراد الله تعالى هذا المعنى الذي ذهبوا إليه لذكره باللفظ الصريح الذي يقطع كل احتمال أو تأويل كما هو شأنه سبحانه في الأمور العظيمة والخطيرة. وعرض الإنسان المسلم وإباحة

^١ أنظر الخمس جزية العصر لعلاء الموسوي ص ١٠٢

فروج المحصنات المؤمنات من أعظم الأمور وأخطرها كما يقول الدكتور طه الدليمي .

ويمكن ما اعتمده دليل متشابه يحتمل أكثر من معنى أن يطبقه الشيعي إذا

قرأ مثل قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَسْمَعُونَ وَاُكْلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَوْجِيهٌ لَهُمْ﴾ بأن الذين

آمنوا يدخلون الجنة و الذين كفروا يمارسون المتعة مع النساء والنار مصيرهم!

س ١٠: ادعى علماء الشيعة بقولهم :«إن في القرآن الكريم آيتين محكمتين أحدهما في تشريع متعة الحج وهي الآية (١٩٦) من سورة البقرة والأخرى في تشريع متعة النساء وهي الآية (٢٤) من سورة النساء». فهل هذه دعوى صحيحة؟
ج ١٠: قد سبق الجواب فيما مضى في السؤال رقم (٣) وفوق ذلك أن هذا الادعاء غير صحيح وهو تلبيس على القارئ الكريم إذ كيف يزعمون أن آية قد اختلف المفسرون حولها (وهي آية رقم ٢٤) محكمة ويلحقونها بأية محكمة؟! لو كانت آية رقم (٢٤) محكمة فلماذا اختلف أهل التفسير فيها؟! طبعا هذا من أخطاء علماء التشيع المذهبي فكيف يموهون على القراء ويلحقونها بأية محكمة وهي آية رقم (١٩٦)!!؟

س ١١: ادعى علماء الشيعة بقولهم :«إن سياق الآية دال على نكاح المتعة بالنظر إلى ما قبلها وما بعدها من آيات يدلنا على اختصاصها بشأن المتعة ، فإن الآيات بصدد بيان شأن المحرمات عن المطلات والتأكيد على غض النظر عن الأموال التي تمتلكها الزوجات على ما كانت عليه الجاهلية الأولى من التناول على أموال نسائهم استغلالا لجانب ضعفهن، فتعرف من ذلك أن هناك نوعاً آخر من الأزواج غير المتقدم ذكرهن وقد لا يشملهن حكم الأولى فمست الحاجة إلى بيان آخر لتفصيل هذه فقال : وأما النساء المستمتع بهن فادفعوا إليهن أيضاً ما توافقتن عليه من أجر ولا تذهبوا بأجورهن كما كان الحكم كذلك في زواج

الدائميات أيضاً. فلو كانت هذه الآية في بيان الدائم للزم التكرار في سورة واحدة، أما إذا كانت لبيان المتعة فإنها تكون لبيان معنى جديد ... فالدائم وملك اليمين تبيينا بقوله تعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنِ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ونكاح الإماء مبين بقوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ والمتعة مبينة بآيتها هذه ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ والحاصل إن الله قد بين في أول السورة النكاح الدائم ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ثم وجوب إيتاء الصداق ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ ثم محرمات النكاح ثم إحلال ما عداها بنكاح دائم أو منقطع أو ملك يمين ثم وجوب إيتاء المهر في نكاح المتعة وجواز تجديده قبل انقضاء الأجل أو بعد زيادة في الفريضة^١. فهل هذه كذلك دعوى صحيحة؟!

ج ١٠: كذلك هذه الدعوى غير صحيحة وذلك أن الآية واردة في نكاح الزوجات الدائم المشروع يدل على ذلك سوابقها وسياقها ولواحقها فاستدلّهم مردود يتنافى مع أسلوب اللغة وبلاغتها يرشدك إلى هذا ما يلي :

(أ) سوابق الآية

بين سبحانه من يحرم نكاحهن من الأقارب فقال تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا

^١ أنظر مسائل فقهية ص ٧٦ ، نقض الوشيعة ص ٢٨٥ و ٢٨٦ ، الميزان ٤ / ٢٨٠ ، روح الشيع ٤٦١-٤٦٢ ، فقه الجنس ص ١٣٧ ، الروضة (الحاشية) ٥ / ٢٥١-٢٤٩ ، بأضواء على عقائد الشيعة لجعفر السبحاني ص ٤٦٧

دَخَلْتُمْ فِيهَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ
سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴿٢٤﴾

(ب) سياق الآية

ثم قال تعالى مباشرة ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا
اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ
كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(ج) لواحق الآية

ثم قال الله تعالى مباشرة ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ
وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّحِدَاتٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَثِنَّةً
بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا
خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

ولا جرم أن هذا السياق من أول الآية إلى آخرها خاص بالنكاح الدائم فكان هذا مانعا أن يقحم نكاح المتعة في وسطها و مانعا أيضا من الدلالة على ذلك لوحدة السياق الذي ينتظم وحدة الموضوع التي تتناولها الآيات بأحكامها ، فالاستدلال بهذه الآية على جواز المتعة تكلف وتأويل للآية الكريمة تأويلا مستكرها ومع ذلك فإن القرائن كلها تنفي أن يكون هو المقصود بالنص. من هذه القرائن:

١- إن الآية تقول: ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا
اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [النساء/ ٢٤].

فالاستمتاع هنا ليس خاصاً بنوع معين من النكاح أو صنف من النساء. وإنما هو عام في كل من أحل الله نكاحها بأي نوع من أنواع الأنكحة المحللة، وذلك لأن

الضمير (هن) في كلمة ﴿مِنْهُنَّ﴾ المتعلق بالاستمتاع يعود إلى المذكورات في قوله: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ إذن الاستمتاع عام يشمل كل من أحل الله تعالى نكاحها -سواء بالزواج الشرعي الدائمي أو بملك اليمين - وليس خاصاً بنوع معين اسمه نكاح المتعة. وحين نبحت عما أحله الله تعالى في كتابه من النكاح لا نجد نطاقه يمتد -وراء ما حرمه- إلى أكثر من هذين النوعين. لأن ما وراءهما محرم بنص القرآن في قوله ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون/٥-٧] [المعارج/٢٩-٣١]

٢- قوله تعالى بعدها: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ دل على أن المقصود بالنكاح المذكور قبله هو الزواج الشرعي (الدائم)؛ لأن الكلام انتقل من ذكر الأصعب إلى الأسهل. أي فمن لم يقدر على هذا النكاح وصعبت عليه كلفته ولم تتيسر أسبابه فلينكح مما ملكت يمينه من الفتيات المؤمنات.

ولا شك أن نكاح المتعة أسهل بكثير من نكاح الأمة المملوكة. فلو كان هو المقصود بذكر النوع الأول لوجب أن ينعكس ترتيب الكلام فيبدأ بنكاح الأمة، ثم يذكر الأسهل الذي هو المتعة، فيكون الانتقال من الأصعب إلى الأسهل. فإن عبارة: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ﴾ تقتضي أن يكون المذكور قبلها أصعب مما بعدها. وإلا وقع التناقض أو الاضطراب. وهو محال في حق كلام الله.

والمضحك أن هؤلاء المراجع الذين يقلدهم الأتباع يفسرون الآيات تفسيراً معكوساً مما يؤدي إلى تعارض و تناقض بين كلام الله تعالى الله علواً كبيراً وبين كلام البشر من أئمة التفسير .

فمثلاً من يلقبونه بـ«آية الله» يجهل تفسير آية من آيات الله في القرآن ولكن رغم ذلك فهو ملقب بـ«آية الله»!!

لنورد كلام الملقب بأية الله العظمى ناصر مكارم الشيرازي حينما فسر آية الاستمتاع بالمتعة (بدون الإشارة للقول الثاني هكذا التعصب و التحريف و التلبيس) وعندما وصل لقوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ قال بالحرف الواحد ما نصه: « أي من لم يجد قدرة مالية على أن يتزوج بالحرائر من النساء المؤمنات، وليس لديه ما يقدر على مهرهن و نفقتهن، فإن له أن يتزوج مما ملكت أيمانكم من الإماء ، فإن مهرهن ، و مؤنتهن أخف عادة^١» هـ.

قلت: وهذا هو التناقض و هنا وقع التناقض بين كلام البشر (كناصر مكارم الشيرازي و جعفر السبحاني وأضرابهما من علماء الشيعة) وبين كلام الله تعالى.ولسائل أن يسأل كيف وقع التناقض!؟

والجواب هو السؤال نفسه. أي لماذا أرشد الله كما تقول جنابك«لمن لم يجد قدرة مالية على أن يتزوج بالحرائر من النساء المؤمنات، وليس لديه ما يقدر على مهرهن و نفقتهن، أن يتزوج مما ملكت أيمانكم من الإماء مهرهن و مؤنتهن أخف» لماذا؟!؟

فلماذا يرشده الله للزواج من الإماء، وهو عنده مهر و مؤونة أخف من هذا المهر وأرخص بكثير (وهو نكاح معروف و مشهور) تسمونه نكاح المتعة (ويقع وسط الآية كما فسرت الآية بالمتعة)؟!؟

أليس ذلك دليلاً على افتراءك على الله بأنه سبحانه هو الذي يقصده ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ

بِهِ مِنْهُنَّ﴾ ودافعت عن هذا الافتراء الذي هو مجرد «أكذوبة» في حوالي عشر

صفحات من تفسيرك؟!؟

ولأن تفسير علماء التشيع المذهبي قائم على التعصب و على عقيدة ﴿إِنَّا وَجَدْنَا

آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ فإنهم يضحكون الثكالى بتفسيرهم بهذه الطريقة

المعكوسة وبهذا الأسلوب المنكوس! فتجدهم يتناقضون في الآية الواحد و التي

^١ أنظر «الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل» لناصر مكارم الشيرازي ١١٨/٣

تليها و يخرجون عن سياقها مما يريك القاريء الكريم ولاسيما بعد أن يفسروا كلام الله برواياتهم وبالتالي لا يفهم أحدا تفسيرهم هذا بهذا النحو المعكوس!!
 فمن أمثلة ذلك وفي نفس الموضوع كذلك ما زعمه الشيرازي في تفسيره وهذا نصه بالحرف: «نعم لا بد أن يكون التزوج بالإماء بعد إذن أهلن وإلا كان باطلا، وعلى هذا أشار سبحانه بقوله ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾^١ و التعبير عن المالك بالأهل إنما هو للإشارة إلى أنه لا يجوز التعامل مع الإماء على أنهم متاع أو بضاعة ، بل يجب أن يكون التعامل معهم على أنهم من أعضاء العائلة فلا بد أن يكون تعاملنا إنسانيا كاملا....ثم أن الله سبحانه ذكر شرطا آخر من شروط هذا الزواج ، وهو أن يختار الرجل للزواج العفائف الطاهرات من الإماء اللاتي لم يرتكبن البغاء ، إذ قال: ﴿مُحْصَنَاتٍ﴾^٢ سواء بصورة علنية ﴿غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ﴾^٣ بصورة خفية ﴿وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾^٤ أي أصدقاء و أخلاء في السر^٥ هـ.

وهنا نسأل هذا المرجع الذي لا يدري ما يخرج من رأسه بسبب كبر العمامة: «إذا كان التعبير عن المالك بالأهل إنما هو للإشارة إلى أنه لا يجوز التعامل مع الإماء على أنهم متاع أو بضاعة ، بل يجب أن يكون التعامل معهم على أنهم من أعضاء العائلة».

فلماذا تعاملون نساء المذهب (النساء والفتيات الشيعيات الإيرانيات و العراقيات و اللبنانيات الحرائر وغيرهن^٦) على إنهن بضاعة للإيجار أو متاع من أمتعة البيت مثلا؟

ولماذا تصفون نساء المذهب (النساء الحرائر) على إنهن «مستأجرات» كما في كتبكم الفقهية كالحقائق والجواهر وغيرهما!!؟

يقول النجفي في جواهره بالحرف: «تطابقت النصوص والفتاوى خصوصا بعد تصريح الأدلة بأنهن «مستأجرات» ، ولا ريب في جواز ذلك في «الإجارة».

^١ المصدر السابق ص ١١٩

^٢ على أساس انتشار المذهب الجعفري في هذه البلدان

بل و كتبكم الحديثية تصف النساء الحرائر «بالمستأجرات» كرواية عبيد بن زرارة عن أبيه عن أبي عبد الله قال : ذكرت له المتعة أهي من الأربع ؟ فقال : تزوج منهن ألفا ! فإنهن مستأجرات !!

ولماذا تمارسون المتعة (لو كان حقا زواجا) مع الزانيات و رافعات الريات ؟! ألم يحرم الله تعالى نكاح «الزانيات» على المؤمنين بقوله تعالى ﴿ **الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [النور: ٣]

وأنتم تجوزون «المتعة» معهن مما يوقع تناقض صارخ بين كلامكم (لو فسرتم الآية بالمتعة) وكلام الله تعالى علوا كبيرا.

فكيف يشدد الله تعالى في آية النور وآية (رقم ٢٥) بالزواج بالعفيفات و الطاهرات سواء كن «حرائر» أو «إماء» ثم يجوز التمتع «بالزانيات» و «رافعات الريبة» مما يوقع تناقض في كلام الله تعالى علوا كبيرا في آية (رقم ٢٤) لو حرفتم الآية بـ«المتعة» وبأن الله سبحانه و تعالى شرعها على تفسيركم الباطل المعكوس؟! ومما يدل على فساد قولكم (أي تفسيركم أن آية رقم ٢٤ في المتعة) ما جاء في روايتكم و يهدم تمام الهدم هذه الدعوى. ما رواه الكليني في الكافي والقمي في علل الشرائع عن سعد الحلاب عن أبي عبد الله (ع) في حديث قال : إنما جعل الله الغيرة للرجال لأنه أحل للرجل أربعاً وما ملكت يمينه ولم يحل للمرأة إلا زوجها فإذا أرادت معه غيره كانت عند الله زانية^١.

فينص كلام المعصوم الذي تلزمون أنفسهم بالعمل بأخباره أن الله تعالى أحل للرجل أربعاً وما ملكت يمينه (وهذا ما نصت عليه آية التعدد و غيرها من آيات القرآن كما سبق تفصيله) ولكن ما أكثر الزانيات و المستأجرات بعد ذلك بتفسير آية (رقم ٢٤) بحسب عقيدة هؤلاء المراجع والآيات باللعب بكلام الله تعالى!!!

^١ الوسائل ١٤ / ٤٠٤ باب ٢ ح ١

ومن ناحية أخرى تزعم في تفسيرك: «نعم لابد أن يكون التزوج بالإماء بعد إذن أهلهن وإلا كان باطلا، وعلى هذا أشار سبحانه بقوله ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ الخ...».

لنورد كلام أئمتك المعصومين الذين حرفوا قول الله تعالى في النكاح الدائم مع الأمة ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ و جعلوه في المتعة مع الجارية على إنها متاع و بضاعة!!!

فعن أبي نصر عن الرضا قال: سألته يتمتع بالأمة بإذن أهلها؟ قال: نعم إن الله عز وجل يقول ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾^١.

وعن ابن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا (ع) قال: لا يتمتع بالأمة إلا بإذن أهلها^٢. فهل رأيت أيها القارئ المحترم كيف يتلاعبون بكتاب الله و بكلام الله تعالى بالرأي و الهوى!!؟

فأين هذا القول من قول الله تعالى ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ أين!!؟

ومما يدل أن تفسير هؤلاء الذين يطلقون عليهم آيات الله، بالهوى ويختلف اختلافا جذريا عن قول الله و مراده بمائة و ثمانين درجة و يعتبر تلاعبا بكلام الله عز وجل ما رواه العياشي عن محمد بن صدقة قال: سألته عن المتعة أليس هي بمنزلة الإماء؟ قال نعم، أما تقرأ قول الله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَتِيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله ﴿وَلَا مُتَّخِذَاتِ

^١ المصدر السابق ١٤/٤٦٤-٣

^٢ المصدر السابق ١٤/٤٦٣-١ باب عدم جواز التمتع بأمة الرجل بغير إذنه

أخدان ﴿ فكما لا يسع الرجل أن يتزوج الأمة و هو يستطيع أن يتزوج بالحرّة ،
فكذلك لا يسع الرجل أن يتمتع بالأمة وهو يستطيع أن يتزوج بالحرّة^١ .

وهذا سؤال بسيط نوجهه لهذا الآية وعسى أتباعه أن يستوعبوا الدرس.
إنك تقول كما في تفسيرك «أن الله سبحانه ذكر شرطاً آخر من شروط هذا الزواج ،
وهو أن يختار الرجل للزواج العفاف الطاهرات من الإماء اللاتي لم يرتكبن
البغاء».

فالسؤال: فلماذا أرشد في الآية التي قبلها (آية رقم ٢٤ و تسمونها آية المتعة
حسب هواكم المذهبي) إلى تشريع المتعة ،والمتعة مع الزانية و الفاجرة و رافعة
الراية جائزة عندكم بروايات من تعتقدون فيهم العصمة وبأقوال علمائكم الذين
تقلدونهم .

فعن زرارة قال : سأله عمار وأنا عنده عن الرجل يتزوج الفاجرة متعة ، قال : لا
بأس وإن كان التزويج الآخر فليحصن بابه !!

وعن إسحاق بن جرير قال : قلت لأبي عبد الله إن عندنا بالكوفة امرأة معروفة
بالفجور أيحل أن أتزوجها متعة قال : فقال: رفعت راية ؟ قلت : لا ، لو رفعت
راية أخذها السلطان قال : نعم تزوجها متعة قال : ثم أصغى إلى بعض مواليه
فأسر إليه شيئاً فلقيت مولاه فقلت له : ما قال لك ؟ فقال : إنما قال لي : ولو
رفعت راية ما كان عليه في تزويجها !! شيء إنما يخرجها من حرام إلى حلال .
وعقب صاحب الحدائق على هذه الأخبار : «وفيه دلالة على جواز التمتع بها
وإن كان يعلم أنها تزني بخلاف الزوجة الدائمة ، فإنه شرط عليه أن يمنعها من
الفجور».

فلماذا يشدد الله هنا (في زواج الإماء) وهو أن يختار الرجل للزواج العفاف
الطاهرات من الإماء اللاتي لم يرتكبن البغاء، بينما يرخي الحبل على الغارب

^١ الوسائل ١٤/٤٩٦ ح ١ باب حكم التمتع بالأمة لمن يقدر على الحرّة ، وحكم التمتع بالمبعضة

ويجوز المتعة بـ«المستأجرات» سواء «رافعات الراية» أو «الزنايات» كما تصفوهن في كتبكم الروائية و الفقهية أي حتى من يرتكبن البغاء والفجور!!؟
ثم نسأل هذا المرجع الذي لا يفقه لغة القرآن ولا المرجعية القرآنية هذا السؤال:
ألم يقل الله تعالى في الآية التي قبلها (والتي تسمونها زورا و بهتاناً بآية المتعة)
﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ ﴾ [النساء: ٢٤]

وألم يقل الله تعالى في هذه الآية ﴿ وَأَتَوْهَنْ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ﴾ [النساء: ٢٥]

وألم يقل الله تعالى في آية المائدة ﴿ إِذَا أَتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾ [المائدة: ٥]

فما الفرق بين الآية الأولى ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ ﴿ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ وبين الآية الثانية ﴿ مُحْصَنَاتٍ ﴾ ﴿ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ ﴾ ﴿ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ﴾ وبين آية المائدة ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ ﴿ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ ﴿ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾ في قوله ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥]

ما الفرق بين هذه الألفاظ الثلاثة!!؟ ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ ﴿ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ [النساء: ٢٤] وبين ﴿ مُحْصَنَاتٍ ﴾ ﴿ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ ﴾ ﴿ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ﴾ [النساء: ٢٥] وبين ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ ﴿ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ ﴿ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾ [المائدة: ٥] فهل بسبب كبر العمامة لم تستطع أن تفرق بين الألفاظ الثلاثة مثلا!!؟

أم بسبب تعصبكم التفسيري وهوكم المذهبي ???! مما ينكشف زيف دعوكم أن الآية في المتعة و يظهر للخاصة قبل العامة جرأتكم على تحريف مراد الله بهذا التفسير المعكوس الأعوج!

٣- إن الله جل وعلا اشترط للنكاح الحلال أن يحقق «الإحصان» لا أن يكون المقصود منه «سفح الماء» وتفرغ الشهوة فقط فقال ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾

[النساء/ ٢٤]

وقال: ﴿مُحْصِنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ [النساء/ ٢٥]

وقال: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ [المائدة/ ٥]

وهذه «الشروط» غير متحققة في معتكم «متعة الشيعة». لأن لو كان الله جل وعلا يقصدها بقوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ﴾ لما قيدها بهذه «الشروط» الذي لا يمكن تحقيقه مع نكاح المتعة!!

ومن ذلك يعلم بطلان قول علماء التشيع المذهبي: «لو كانت هذه الآية في بيان الدائم للزم التكرار في سورة واحدة» ويعلم أن لا تكرر لحكم واحد في هذه السورة ، مع أنه لا مانع يمنع ذلك ، بل إن كل آية دلت على خلاف ما دلت عليه الآية الأخرى !

وبيان ذلك : أن الآية الأولى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ تنشئ للمرأة حقا صريحا وحقا شخصيا في صداقها ، وتنبي بما كان واقعا في المجتمع الجاهلي من هضم هذا الحق في صور شتى ، ومنها قبض الولي لهذا الصداق وأخذه لنفسه ، وكأنما هي صفقة بيع هو صاحبها . فدللت الآية على نهي الأولياء عن أكل مهور مولياتهن .

أما الآية الثانية أي قوله ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ فأوجبت على الأزواج المستمتعين من زوجاتهم بالدخول ، بإيتاء مهورهن التي سميت عند عقدة النكاح .

فعلى هذا فلا تكرر في السورة الواحدة لحكم واحد^١. وبهذا القول أبطلنا حجة جعفر السبحاني وأمثاله من علماء التشيع المذهبي ممن شاغبوا و روجوا في المتعة وأرادوا التلبيس على السذج من أتباعهم!^٢

﴿انظُرْ كَيْفَ بُيِّنَ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤفَكُونَ﴾ [المائدة: ٧٥]

وبالجمله هذه الآيات صريحة الدلالة على تحريم المتعة وقد تبين عدم دلالة الآية التي استدلوها بها على مدعاهم ولعمري أن القول بذلك بعيد كما لا يخفى على من أطلق ريقه قيد التقليد .

س١٢: ادعى علماء الشيعة بقولهم: « أن لفظة الاستمتاع يراد بها نكاح المتعة أو الزواج المؤقت و إن كان في الأصل واقعاً على الانتفاع والالتذاذ فقد صار بعرف الشرع مخصوصاً بهذا العقد المعين لاسيما إذا أضيفت إلى النساء^٣».

ج١٢: وهذا خطأ آخر من مدعي المتعة للأمر منها:

أولاً: أن كلمة (استمتعتم) ما جاءت لتؤدي غير المعنى اللغوي المكنى عنه على طريقة القرآن في الكناية تعففاً عن ذكر الأفعال الجنسية بالألفاظ الصريحة. فلم تأت لتؤدي معنى اصطلاحياً لنوع من أنواع الأنكحة.فما جاء في القرآن بالمعنى اللغوي لا يصح أن نحمله على المعاني الاصطلاحية المتأخرة ، كما لا يصح أن نحمل ما جاء فيه بالمعنى الاصطلاحى على المعنى اللغوي كالصلاة مثلا فنقول هي مطلق الدعاء ثم ندعو بما نشاء و نقول: صلينا!

لا يجوز أن ننسب إلى الله معان أو مصطلحات محدثة لم تكن على عهده و لم يستعملها في لغته: إنما الواجب أن نفهم القرآن بلغة القرآن نفسه و مقاصده وإلا

افترينا على الله الكذب و صرنا من الذين ﴿يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ

وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ .

^١ للفتحة للأعدل ص٣٠٨-٣٠٩

^٢ أنظر في ذلك كتابنا «مراجع الشيعة وأكذوبة المتعة»

^٣ أنظر تفسير الرازي ١٠/٤٢-٤٤ ، تفسير الميزان ٤/ ٢٧٩ ، الروضة ٥/ ٢٤٨ .

ثانيا: لفظة «الاستمتاع» و مشتقاتها وردت في القرآن (٧١) مرة ومعناها دائرة حول الانتفاع و لا يستقيم معناها على اعتباره في المتعة كما مر .
ثالثا: لفظ «الاستمتاع» ورد في غير هذا الموضع من القرآن ولم يرد به «المتعة» اتفاقاً كما مر بيانه فيما مضى.

رابعا: لفظة «الاستمتاع» لا يراد بها نكاح المتعة وبيان ذلك: إن الله تعالى لم يعبر في الآية الكريمة بلفظ المصدر «الاستمتاع» ولا بلفظ اسمه «المتعة» فهو لم يقل مثلاً «فما نكحتم بالمتعة» وإلا لما وجد خلاف ولكن عبر بلفظ الفعل فقال ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ﴾ والفرق بينهما واضح والفعل يدور معناه على الالتئاذ والنفع كما في كتب اللغة وهو هنا بهذا المعنى وصرح أئمة اللغة بأن الفعل «استمتع» في هذا الموضع لا معنى له إلا ما ذكرنا والقول بأنه يدل على المتعة يدل على جهل بالعربية من القائل به و أهل اللسان أدري .فهذا دليل قاطع على أن لفظ «الاستمتاع» و «التمتع» لم يقتصر في عرف الشرع على هذا العقد المعين كما زعموا.

س ١٣: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن الله تعالى ذكر الاستمتاع و أعقبه بالأجر عليه فدل ذلك على جواز الاستمتاع» نرجو الجواب.

ج ١٣: إن إيتاء الأجر بعد الاستمتاع بهن لا يجوز اعتباره على إباحة المتعة في شيء. لأن في الآية الكريمة تقديماً وتأخيراً كأنه تعالى قال: فآتوهن أجورهن إذا استمتعتم بهن أي إذا أردتم الاستمتاع بهن. فهذا على طريقة في اللغة من التقديم والتأخير مثل قوله تعالى ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أي إذا أردتم الطلاق أو تطليق النساء ومثل قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة .

^١ أنظر روح التمشيع لعبد الله نعمة ص ٤٦٢ و ص ١٣٦ من كتاب المتعة ومشروعيتها في الإسلام لمجموعة من علماء الشيعة , والحجة البيضاء (الهامش) ص ٧٦ , الروضة / ٥ ٢٤٩ (الهامش) .

س ١٤: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن الآية صرحت بلفظة «أجورهن» ولا أجر في النكاح الدائم بل هو مهر أو صداق، فحمل اللفظ على غير معناه المعهود تأويل لا شاهد عليه^١». نرجو الجواب .

ج ١٤: احتجاجهم بأن الله تعالى قد ذكر «الأجر» ﴿فَاتُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ ولم يذكر المهر احتجاج باطل من وجوه:

أولاً: «الأجر» في المفهوم القرآني ينصرف إلى «المهر» في كثير من المواضع بدلالة السياق، فالله تعالى يقول عن صداق ومهر الجارية في سورة النساء ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥]

وقال عن زواج المؤمنة المهاجرة في سبيل الله في سورة الممتحنة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَاْمَحْجُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُنَّ مَا آفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]

ويقول عن زواج المؤمنة وزواج الكتابية اليهودية والنصرانية في سورة المائدة ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥]

فجعل مهر الزوجة المؤمنة والكتابية موصوفا بأنه «أجر».

«فالأجر» في قوله تعالى عن الزواج في سورة النساء ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ إنما يعنى المهر والصداق!!

^١ المصدر السابق

ثانيا: قال تعالى عن زواج النبي ﷺ نفسه في سورة الأحزاب ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحَلَّلْنَا

لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]

فلم يثبت أن الرسول ﷺ أعطى «أجرا» وإنما أعطى «مهرًا» !!

يقول ابن العربي في تفسيره: «قوله تعالى ﴿وَأْتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ سمّاه في هذه الآية

أجرا وسماه في الآية الأولى في أول السورة نحلة^١».

ثالثا: إن شيخ الطائفة الطوسي وشيخه المرتضى قد سفها هذا القول !

قال الطوسي في تفسيره ما نصه: «وفي أصحابنا من قال: قوله: يدل على انه

أراد المتعة لأن المهر لا يسمى أجرا بل سماه الله صدقة ونحلة وهذا ضعيف لأن

الله سمى المهر أجرا في قوله ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ

مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ ومن حمل ذلك كله على المتعة

كان مرتكبا لما يعلم خلافه^٢».

وقال الشريف المرتضى: «وفي أصحابنا من استدل على أن لفظه «استمتعتم»

تتنصرف إلى هذا النكاح المؤجل دون المؤبد بأنه تعالى سمى العوض عليه أجرا

ولم يسم العوض على النكاح المؤبد بهذا الاسم في القرآن كله بل سماه نحلا و

صداقا وفرضا وهذا غير معتمد لأنه تعالى قد سمى العوض عن النكاح المؤبد

في غير هذا الموضع بالأجر في قوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا

أَتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ و في قوله عز و جل ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ

بِالْمَعْرُوفِ﴾^٣».

إذا بطلت حجج علماء التشيع المذهبي الباطلة بحجج أقرانهم من المذهب أيضا!

١ أحكام القرآن ١ / ٤٩٩

٢ التبيان ٣ / ١٦٦

٣ الانتصار ص ١١٢

س ١٥: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «أن لو كان المراد بهذه الآية النكاح الدائم لوجب للمرأة بحكم الآية جميع المهر بنفس العقد» نرجو الجواب.

ج ١٥: إن هذا الاحتجاج غير سديد من وجوه:

أولاً: إن قوله سبحانه ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ متناول لكل من دخل بها ، أما غير المدخول بها ، فإنها لا تستحق إلا نصفه وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحالة ، وهي المطلقة قبل الدخول المسمى لها بقوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدُهُ النَّكَاحِ﴾ فأمّا الآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ فهي كقوله سبحانه ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ فجعل الإفضاء مع العقد موجبا لاستقرار الصداق فتبين بذلك ، انه ليس لتخصيص النكاح المؤقت بإعطاء الأجر فيه دون النكاح المؤبد معنى ، بل إعطاء الصداق كاملا في المؤبد أولى.

ثانياً: إن هذا الاحتجاج غير صحيح لحكم استحقاق المبلغ في نكاح المتعة عند المجوزين ، فهذا أكبر مرجع للشيعة يقول في كتابه تحرير الوسيلة وفي كتابه زبدة الأحكام ما نصه بالحرف الواحد «تملك المتمتعة المهر بالعقد فيلزم على الزوج دفعه إليها بعده لو طالبتة وإن كان استقراره بالتمام مراعي بالدخول ووفائها بالتمكين في تمام المدة فلو وهبها المدة ، فإن كان قبل الدخول لزمه نصف المهر وإن كان بعده لزمه الجميع^١».

ويقول علماء التشيع المذهبي ما نصه: «إذا طلق الزوجة قبل الدخول يثبت لها نصف المهر المسمى وكذا اذا وهب المدة للزوجة المؤقتة قبل أن يدخل أما إذا أنقضت المدة دون أن يدخل لسبب فلها المهر كاملا وقيل نصف المهر^٢».

^١ تحرير الوسيلة ٢/٢٨٩ ، زبدة الأحكام ص ٢٤٨

^٢ المتعة ومشروعيتها في الاسلام ص ١١٩

ويقول بحر العلوم ما نصه: «وتستحق كل من الدائمة والمنقطعة جميع المهر على الزوج بعد الدخول أما قبل الدخول فيثبت نصف المهر لو طلق في الدائم أو وهبها المدة في المنقطع^١».

وإذا كان المهر في الزواج يتشطر، نصفه تستحقه بالعقد ونصفه بالدخول وأوضح ما يكون ذلك في الطلاق قبل الدخول أو بعده، فإن الأمر في المتعة لا يختلف بشهادة أكابر علمائهم، ومنهم أكبر إمام شيعي امامي معاصر.

مع ملاحظة أن المتعة لا طلاق فيها لا قبل الدخول ولا بعده، وإنما تنتهي العلاقة بانتهاء الأجل المتفق عليه وهناك صورة محتملة يشبه الأمر فيها الطلاق قبل الدخول في النكاح المعتاد.

فلو أن انسانا كان في سفر وعقد اتفاقا مع امرأة ليتمتع بها بمبلغ معين في زمن معين، ثم كلف بالسفر أو الخروج من هذا البلد لسبب من الأسباب قبل انقضاء المدة المتفق عليها فليس بإمكانه الطلاق لأنه لا يملكه ولكن بإمكانه أن يهبها المدة الباقية. ولا تخلو هذه الهبة التي حلت محل الطلاق من أن تكون قبل الدخول أو بعده. فإن كانت قبله استحققت نصف المتفق عليه وإن كانت بعده استحققت المبلغ كله وبهذا ينعدم الفرق بين المتعة والنكاح المشروع في هذه الحالة. ويصبح فهم الآية على إنها خاصة بالمتعة لا أساس له.

وإذا كان أصحاب المتعة يرون عدم صلتها بالنكاح المعتاد لعدم إشارتها إلى تشطير المهر فإننا نقول لهم: وهي بهذا الشرط لا علاقة لها بالمتعة، لأنها لا تختلف عن الزواج في هذا الحكم^٢.

وهل لأن الآية لم تشر إلى تشطير المهر تصبح دليلا على المتعة؟

فماذا تقولون في قوله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا

فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء:٤]

وهي لم تشر إلى تقسيم الصداق!! فهل هذا أيضا في المتعة يا أصحاب المتعة!؟

^١ المصدر السابق ص ٢٦٦

^٢ الأصل في الأشياء لسالم علي ص ٩٦-٩٨

إنها تتحدث عن الصداق الذي هو من خواص النكاح ولا علاقة له بمسألة الأجر المتفق عليه في المتعة موضوع البحث .

س١٦: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن الآية أمرت بوجوب إعطاء المهر بالاستمتاع وذلك يقتضي أن يكون معناها هذا العقد المسمى نكاح المتعة^١» نرجو الجواب .

ج١٦: وهذا خطأ آخر من مدعي المتعة لأن المقصود «بالاستمتاع» في سياق الآية الكريمة هو «الاستمتاع بالزوجة» المعقود عليها نكاحا صحيحا مشروعا دائما و إنما أورده الله تعالى هنا للدلالة على «تأكيد المهر» بعد الاستمتاع وعدم قابليته للسقوط بعد هذا الاستمتاع . إذ من المعلوم أن «عقد الزواج» وإن كان يثبت به المهر كاملا ، أثر إبرامه وتستحقه الزوجة بنفس العقد ، غير إنه يثبت ثبوتا قابلا لسقوط بعضه كالطلاق قبل الدخول مثلا حيث يثبت نصفه فقط ، أما بعد «الاستمتاع» بالزوجة فيتأكد «المهر» كاملا ويصبح العقد غير قابل لأن يسقط شيء منه .

فالآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ تقيد أن المهر يتأكد وجوبه كاملا بالاستمتاع ، لا بعقد الزواج وحده لأنه عرضة لأن يسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول فيتأكد حق المرأة في تمام المهر بالدخول فالاستمتاع هنا أثر لعقد النكاح الصحيح الدائم الذي يثبت به المهر كاملا غير قابل للسقوط وليس لإنشاء عقد المتعة !
فالآية الكريمة تبين حكم المرأة المدخول بها التي سمي لها الصداق ولم تستلمه فقال سبحانه ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ أي بالدخول فعلا بموجب العقد وقد سميت لهن الصداق ولكن لم تسلموه إليهن فآتوهن أجورهن فريضة لازمة لا يحق لكم أن تتقصوهن منه شيئا كما قال تعالى في آية أخرى ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ فتكون الآية مبينة لحكم صداق المدخول بها

^١ مجمع البيان ٥/ ٧١-٧٢ ، أصل الشيعة ص ١٠٥ ، السرائر ٢/ ٦١٩

المسمى لها المستمتع منها فالآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ﴾ أمر بإيتائهن وهو إنشاء الإيتاء .

وآية ﴿وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ أخبار عن إيتاء سابق والفرق بينهما هو الفرق بين مدلول الأمر الذي للإنشاء والخبر الواقع بالفعل .

فآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ﴾ تتكلم عن استمتاع سابق وقع بهن وحصل الرجل عليهن منهن ، فطولبوا بدفع أجورهن إليهن . وهذا الاستمتاع الواقع بالفعل المطلوب إعطاء الأجر عليه لا بد له من عقد سابق يبيحه ولا يكون إلا بالملك أو النكاح الدائم .

س١٧: هل يمكن الشرح بتفصيل آخر مبسط يفهمه الرجل البسيط؟

ج١٧: لفظ ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ ينطبق على أدنى درجة من الاستمتاع. فالآية موضوعة لبيان هذا المعنى. وهو أمر ضروري لا بد من معرفته. وليس من وجه للمناسبة بين فرض المهر كاملاً ونكاح المتعة. إنما المناسبة المعقولة أن تكون بين الفرض والدخول الذي عبرت عنه الآية بالاستمتاع و للمهر ثلاثة أحوال وهي:

١- أن تطلق المرأة قبل تحديد المهر وقبل الدخول فالواجب هنا «متعة الطلاق» وهي مبلغ غير محدد، بحسب إمكانية الرجل. قال تعالى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُسَعَّرِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة/٢٣٦]

٢- أن تطلق قبل الدخول ولكن بعد تحديد المهر. وهنا تستحق المرأة «نصف المهر» قال تعالى ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة/٢٣٧]

٣- أن تطلق بعد الدخول وتحديد المهر. فيرد إشكال فيما إذا حصل الطلاق بعد الدخول مباشرة، فكم تستحق المرأة من المهر؟ ويرد سؤال: متى تستحق المرأة مهرها كاملاً؟

القرآن يحسم المسألة ويبين أن المهر يجب بمجرد الدخول وذلك قوله تعالى ﴿فَنَأْ

اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء/ ٢٤]

وهكذا تبين أن تفسير لفظ (استمتعتم) في الآية بنكاح المتعة ليس له استناد إلا الظن وما تهواه الأنفس باتباع المتشابه . وما كان كذلك فهو باطل حرم الله تعالى علينا اتباعه. فبطلت «أكذوبة نكاح المتعة» كما يقول الدكتور طه الداليمي!

س١٨: ادعى علماء الشيعة بقولهم: إن عمران بن حصين الصحابي صرح بنزول هذه الآية في المتعة وأنها لم تتسخ^١. فقد أخرج أحمد في مسنده ٤ ص ٤٣٦ بإسناد رجاله كلهم ثقات عن عمران بن حصين قال : نزلت آية المتعة في كتاب الله تبارك وتعالى وعملنا بها مع رسول الله ﷺ فلم تنزل آية تتسخها ولم ينهاه عنها النبي ﷺ حتى مات» نرجو الجواب.

ج ١٨ : يستغل علماء الشيعة - كما يقول الدكتور طه - هذا التشابه اللفظي بين المتعنتين: متعة الحج ومتعة النساء لورود لفظ (المتعة) في هذه وفي هذه فينفذون من خلاله بأن يحملوا بعض النصوص المتعلقة بمتعة الحج على متعة النساء دون التقيد بضوابط اللغة! ليقولوا بعدها: إن روايات أهل السنة أنفسهم تثبت أن القرآن الكريم والرسول ﷺ يبيح المتعة...مما يدل على أن هؤلاء المتلاعبين إنما يريدون خداع الناس بأن يلبسوا عليهم الحق بالباطل، ولا يهمهم أمر هدايتهم أو ضلالهم.

فالحديث الذي استشهدوا به من صحيح البخاري أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج لا في كتاب النكاح. فهذا أولاً.

وأما ثانياً :إن الحديث نفسه قد رواه غير البخاري و صرح فيه عمران بأنه يقصد متعة الحج وذلك من طرق مسلم في صحيحه و أحمد في مسنده وابن ماجه في

^١ الأميني ٦/ ٢٢٠ تحت عنوان المتعة في الكتاب

سننه والنسائي في سننه وابن سعد في الطبقات الكبرى والطيايبي في مسنده والدارمي في سننه وغيرهم .

ثالثاً : أطبق شرح صحيح البخاري كالعسقلاني والعيني و القسطلاني وشرح صحيح مسلم كالنووي والمازري وغيرهم على تفسير المتعة هنا « بمتعة الحج » . وهناك أحاديث أخرى عديدة عن عمران رضي الله عنه تبين مقصوده من المتعة بوضوح، أعرضنا عنها تجنباً للإطالة. وفيما أوردنا غنية لطالبي الحق كي يكونوا على بينة من الأمر، ويعرفوا من الناصح الصادق؟ من الملبس الكذاب المتدثر بشعار «آل البيت» زوراً وبهتاناً!

س ١٩: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن نسخ آية المتعة بأية الأزواج مستحيل لأن آية المتعة في سورة النساء وهي مدنية ، وآية الأزواج في سورة المؤمنون والمعارج وكلتاها مكيتان ويستحيل تقدم الناسخ على المنسوخ^١ » نرجو الجواب.

ج ١٩: إن آية «الاستمتاع» غير منسوخة نزلت في النكاح الصحيح الدائم، فلا يوجد نسخ بين الآيتين ، آية الاستمتاع بالأزواج بعقد دائم المدنية وبين آية الفروج المكية !

وإن أردتم آية مدنية، فهي في نفس السورة من سورة النساء آية رقم (٣) قوله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْتِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرَبَاعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذْنَى الْأَتَعَلُوا﴾

وفيها يذكر الله تعالى نوعين من النكاح: نكاح دائم «بالحرّة أو حرتين أو ثلاث أو أربع» أو «التسري» بالإماء .

^١ نقض الوشيعة محسن الأمين ص ٢٧٣ وتفسير آلاء الرحمن للبلاغي ٧٥/٢ ، وكاشف الغطاء ص ٩٤-١٠٠ وجمع البيان ٧٢-٧١/٥ والبيان ١٦٥/٣ و تفسير فلاند الدرر للجزائري ٦٧/٣ و الغدير للأميني ٢٠٨/٦ و٢٢٩-٢٣٥ وفقه الجنس للوالي ص ١٣٨-١٤١ و مقدمة مرآة العقول للمسكوي ٢٧٥-٢٧٨ والسرائر ٦١٩/٢ و المتعة ومشروعيتها في الإسلام بحث عبد الله نعمة ص ١٣٦ و الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (الحاشية) ٥/٢٥١-٢٤٩ و ٢٦٠ و٢٦٦ و٢٦٧ و٢٧٤، الفكيكي ص ٤١ و١٢٣ و١٤٣ و١٦٩ ، التفسير الكاشف ٢٩٧/٥ ومسائل فقهية ص ٨٤ و٧٥ ، وجواهر الكلام ٣٠/١٤٥ ، الخوئي ص ٣١٧ و٣١٩ و٣٢٠

س ٢٠ : ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن أهل السنة يقولون إن آية المتعة نسختها آية مواريث الأزواج ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ كما أن في الشرع مواضع كثيرة لا تترث فيها الزوجة كالكافرة والقاتلة والمعقود عليها في المرض إذا مات زوجها فيه قبل الدخول كما أنها قد تترث حق الزوجة مع خروجها عن العدة قبل انقضاء الحول إذا فالإرث لا يلزم الزوجية طرداً ولا عكساً » نرجو الجواب.

ج ٢٠: إن آية الاستمتاع لا صلة لها بالمتعة ، كما سبق .أما نكاح المتعة فإنما أجازته النبي ﷺ ثم نهى عنه ، وعليه لا نسخ بين الآيتين ، أعني بين آية الاستمتاع بالأزواج بعقد دائم وبين آية الميراث.

نعم قد وقع نسخ نكاح المتعة (وليس بآية المتعة لأنه ليس في القرآن آية تشرع المتعة) من القرآن موضع ذكر ميراث الزوجة الثمن والربع فلم يكن لها في ذلك نصيب .

و أما احتجاجهم « إن في الشرع مواضع كثيرة لا تترث فيها الزوجة الكافرة والقاتلة والمعقود عليها في المرض إذا مات زوجها فيه قبل الدخول.

فالجواب :

صحيح إن في الشرع مواضع كثيرة لا تترث فيها الزوجة كالكافرة والقاتلة وكالأمة.

ولكن نسأل علماء التشيع المذهبي: لماذا لا يرثن؟
وبعبارة أخرى لنضرب لذلك أمثلة.

إن الزوجة الكافرة لم تترث لوجود المانع وهو الكفر .

والزوجة القاتلة لم تترث لوجود المانع وهو القتل .

والزوجة الأمة لم تترث لوجود المانع وهو الرق .

وهكذا قس على بقية الزوجات اللاتي لم يرثن لوجود المانع.

فسبب عدم الإرث يعود إلى وجود مانع أي الكفر في الذمية ،والقتل في القاتلة ،والرق في الأمة ، فاذا زال هذا المانع ورثت بالإجماع ، فالمانع طارئ هنا أو

قابل للزوال كالقتل طراً على الزوجية فمنع الميراث بعد أن كان لازماً ، وكذلك الكفر ، فلو أسلمت في حياة زوجها ورثته بالعقد الأول ، وكذلك الرق فإذا أعتقت في حياة زوجها ورثته .

لذلك نقول : إنما لم يرث هؤلاء أي «الذمية والأمة والقاتلة» للكفر والرق والقتل وذلك غير موجود في نكاح المتعة ، فإن كل واحد منهما من أهل الميراث من صاحبه فإذا لم يكن بينهما ما يقطع الميراث ثم لم يرث مع وجود المتعة ، علمنا أن المتعة ليست بنكاح أصلاً ، لأنها لو كانت نكاحاً لأوجب الميراث مع وجود سببه من غير مانع له ، فالعقد الصحيح للزوجية الصحيحة موجب للميراث بمجرد فاقضى عقلاً وشرعاً أن العقد الذي لا يقتضي الميراث لذاته ليس عقداً صحيحاً وأن الزوجة التي لا ترث بهذا العقد لا تكون «زوجة» إنما «مستأجرة» كما أطلق عليها أهل تشريع المتعة !!

فهل المتمتع بها ترث بأي حال من الأحوال ؟ وهل المتمتع بها تورث بمجرد العقد؟

في الحقيقة إنها لا ترث ولا تورث بعقد المتعة أصلاً إلا بالشرط وهذا بخلاف الزوجة القاتلة التي منعت من الميراث ، فإن منعها كما قلنا طارئ بسبب تعديها بالقتل . ونقرب المسألة أقرب من هذا فنقول : لو قدر أن إنساناً آخر اعتدى عليها هي بعد اعتدائها على زوجها فماتت قبل زوجها ورثها زوجها ولا ترثه هي ! وكونها مُنعت من الميراث بالقتل لم يمنع زوجها من ميراثه فيها إذا ماتت قبله بخلاف المتمتع بها !!

لذلك نسأل : لماذا لا ترث امرأة المتعة المسلمة الحرة غير القاتلة ؟؟

فما السبب لمنعها من الميراث ، أو بصيغة أصرح لماذا حرمتوها من الميراث يا أصحاب التشريع؟

س ٢١: ادعى علماء الشيعة بقولهم: إن أهل السنة يقولون بأن نكاح المتعة منسوخ بأية العدة بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ و هذا الزعم باطل فإن المتعة أيضاً لها عدة لكنها نصف عدة النكاح الدائم^١ « نرجو الجواب .
ج ٢١: إن القرآن لم يشرع نكاح المتعة لكي نقول إنه منسوخ بأية العدة فهذا أولاً .
وأما ثانياً: فاحتجاجكم « إن المتعة أيضاً لها عدة لكنها نصف عدة النكاح الدائم » احتجاج غير سديد للأمور:

(١) إن أنتمكم كالباقر و الصادق و الرضا حسب رواياتكم التي رويتها عنهم في كتبكم الحديثية قاسوا «عدة المستأجرة» بـ«عدة الأمة»، أي ألحقوا المستأجرة بالأمة، و هذا خطأ كبير ارتكبه أصحاب تشريع المتعة بسبب أن المستأجرة حرة بينما الأمة ملك يمين. فكيف تكون عدة المستأجرة وهي حرة نفس عدة الأمة و هي غير حرة لأنها ملك يمين؟!
وفوق ذلك أن هذا التشريع القياسي المستأجري غير موجود في القرآن ولا في السنة النبوية المطهرة أصلاً !

فالقيود التي ذكرها نبي الله ﷺ في سنته هي : لو كانت «الأمة» حاملاً : لا يحل ولا يجوز الزواج بها إلا بعد وضع حملها لعموم الآية و إن كانت حائلاً غير حامل : فبحيضها حيضة واحدة لقوله ﷺ: «لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة آ» .فإن تزوجت بعد سببها برجل حر ثم طلقها : وكانت ممن يحضن : فعدتها حيضتان لقول رسول الله ﷺ: «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان آ» وإن كانت ممن لا يحضن لياس أو لكبر سن أو لأى سبب آخر : فعدتها : نصف عدة المرأة الحرة. أي نصف الثلاثة قروء على التفصيل الوارد في معنى الحيض أو الطهر .فإن توفى عنها زوجها التي تزوجته بعد السبي فعدتها : أربعة أشهر وعشراً لعموم الآية.

^١ انظر الروضة مع اللمعة (الحاشية) ٥ / ٢٥٨ ، الخوئي في تفسيره ص ٣١٥-٣١٦ ، تفسير البلاغي ٢ / ٨٣ ، الانتصار ص ١١٤ ، كاشف الغطاء ص ٩٦ .

^٢ رواه أبو داود (١٢٥٧) ، والحاكم ٢ / ٢١٢ والبيهقي ٥ / ٣٢٩ ، من حديث أبي سعيد الخدري وإسناده حسن

^٣ رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي حتى قال : حديث عائشة حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحق.

فادعاكم أن «متعتكم» لها عدة لكنها نصف عدة النكاح الدائم تلبس على الناس لأن هذا التصنيف والتصنيف ليس بتشريع سماوي بل تشريع بشري وكان هذا متداولاً بين التابعين بخصوص «السرية». ففي مصنف عبد الرزاق عن بعض التابعين (باب الرجل ينكح أمته كان يصيبها) أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا بن جريج عن عطاء في رجل أنكح أمته قد كان يصيبها قال **عدتها حيضتان** بعد ما ينكحها. وروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن قتادة قال **حيضتان**. و عن معمر عن الزهري قال يستبرئها بحيضة. وعبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال إذا كان الرجل يوطأ جاريته فعدتها ثلاثة أشهر^١.

فيعلم أن اختلاف أئمة الشيعة حصل بسبب اختلاف أقوال الفقهاء كالزهري وعطاء و قتادة وابن جريج وغيرهم تبعاً في ذلك العصر إذ هم من أقرانهم وبعضهم كان يؤخذ العلم منهم. فعلى سبيل المثال: في زمن الصادق كان هؤلاء ولاسيما ابن جريج -الذي أوصى جعفر حواريه زرارة بن أعين أن يسأله إذا لقيه ويأخذ منه أحكام المتعة- أن عدة الأمة حيضتان وإن كانت لا تحيض فخمسة وأربعون يوماً!

فعن عمر بن أذينة عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبد الله عن المتعة فقال : الق عبد الملك ابن جريح فسله عنها فان عنده منها علماً فلقيته فأملني عليّ شيئاً كثيراً في استحلالها !! , وكان فيما روي لي وعدتها حيضتان وإن كانت لا تحيض فخمسة وأربعون يوماً , قال : فأنتيت بالكتاب أبا عبد الله (ع) فقال : صدق وأقر به , قال ابن أذينة : وكان زرارة يقول هذا ويحلف انه الحق إلا انه كان يقول : إن كانت تحيض فحيضة وإن كانت لا تحيض فشهر ونصف».

وهذا دليل أن العدة التي كان يعتقدونها ابن جريج هي في الإماء لذلك أفتى «وعدتها حيضتان وإن كانت لا تحيض فخمسة وأربعون يوماً» ولكن زرارة أدخل تعديل

^١ مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعائي باب الرجل ينكح أمته كان يصيبها تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي -المكتب الإسلامي - بيروت

آخر وأنصفها وإلا لماذا كان يحلف زرارة إنه الحق ومن ثم يغير هذه العدة المزعومة (من عدة الإمام إلى عدة المستأجرة التي وضعوا قانونها بعد التحوير) ويقول «إن كانت تحيض فحيضة».

على أية حال كل هذه الأحكام المشرعة من لدن ابن جريج وهو أخذها من أحكام الإمام ولكن حوروها أئمة الشيعة و حولوها إلى «أحكام المتعة» لخلو كتاب الله من أحكامها وأطلقوا عليها لفظ «المستأجرة» بدلا من «الأمة» ومن ثم خرجوا علينا «بمصطلح هجين» وهو مركب من أمة و مستأجرة (cocktail) أي «بمنزلة الإمام» كما في الرواية السابقة من روايات عمر بن أذينة أو هذه الرواية : فعن عمر بن أذينة عن أبي عبد الله (ع) قال له : كم يحل من المتعة ؟ قال : فقال : هن بمنزلة الإمام .

ثم طور فقهاء التشيع المذهبي هذه الأحكام فيما بعد ودافعوا عنها في كتبهم الدعائية المذهبية كما ترون الآن .إذن لا يوجد في كتاب الله تعالى هذا اللفظ الهجين «بمنزلة الإمام» ولكن يوجد لفظ «الزوجة» أو لفظ «ملك اليمين» أي يوجد اللون الأسود أو الأبيض فلا وجود للون الرمادي أي «بمنزلة الإمام» .فهذا اللون من تركيب و خلطات مشرعي المتعة وواضعي أحكامها و قوانينها. ومن هنا تهرب أئمتهم في القول بإحصان رجل المتعة أو المتمتع بها بدون عقوبة لأنهم يعلمون أنهم لو قالوا بالإحصان و اشترطوه لتورطوا لأسباب منها :لوجب عليهم تنصيف حكم الحد(لأن العبيد و الإمام يضربون نصف الحد لقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنَّ أَثِنَّةً بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ وذلك النصف الذي جعله الله عذابا لمن أتى بالفاحشة من الإمام إذا هن أحصن - خمسون جلدة ، ونفي ستة أشهر ، وذلك نصف عام . لأن الواجب على الحرة إذا هي أنت بفاحشة قبل الإحصان بالزوج - جلد مائة ونفي حول . فالنصف من ذلك خمسون

جلدة ، ونفي نصف سنة . وذلك الذي جعله الله عذابا للإماء المحصنات إذا هن أتين بفاحشة^١ . فلذلك تورطوا لو قالوا «بالإحصان» فكيف ينصفون حد المتمتع بها أي «المستأجرة» و حد المتمتع «صاحب الأجرة» بالرغم إنهم أنصفوا «الأجرة» لا وبل قسموها على عدد الأيام التي تحضرها؟؟!! فهل النصف الذي جعله الله عذابا لمن أتى بالفاحشة من «الإماء» يطبقوها على «المستأجرات» وهن حرائر فيجعلونها خمسون جلدة أم يلغوا هذا الحكم الرباني من أساسه ويشرعوا بعدم الرجم و الجلد للمتمتع بها إذا أتى الفاحشة ولا المستأجرة إذا زنت ؟ فكيف يشرعون !؟

وجدوا أن أقرب حل و أحسن طريقة للهروب من هذا «اللون الرمادي» أي «بمنزلة الإماء» = «المستأجرة» القول أن امرأة المتعة لا تحصن و انتهى النقاش!!

لذلك تضاربت وتناقضت رواياتهم^٢ وأخبارهم حول عدة امرأة المتعة على أقوال عديدة مختلفة منشأها تضارب أقوال شرعي و منطري المتعة !!

ولسائل أن يسأل لماذا اختلف أئمة الشيعة أو منظرو المتعة في تشريع أحكام عدة المستأجرة على عدة أقوال مختلفة متضاربة مع أن مذهبهم واحد والمنبع واحد و من بيت واحد كما يزعمون و يتبجحون!!

والجواب ببساطة:

أولا : هذا دليل على أن هذا التشريع ليس من كتاب الله تعالى (فليفهم أتباع و مقلدي مراجعهم هذا جيدا) .

ثانيا : حصر بعض أهل العلم الحكمة في جعل عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام في العلم وظاهر الآية عدم الفرق بين الصغيرة والكبيرة وذات

^١ تفسير الطبري في القول في تأويل قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ أَثْنَ بِأَحْسَنَةٍ مِّمَّنْ لَمْ يَنْصَبْ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾

^٢ انظر هذه الروايات في الوسائل ١٤ / ٤٧٣ باب ٢٢

الحيض والآيسة «الحرّة» و «الأمة» وأن عدتهنّ جميعاً للوفاة أربعة أشهر وعشر، وقيل: إن عدة الأمة نصف عدة الحرّة شهران وخمسة أيام. وهو مذهب الصحابة رضوان الله عليهم كما حكى ابن القيم: والمقصود أن الصحابة نصفوا ذلك قياساً على تنصيف الله سبحانه الحدّ على الأمة.

والحكمة في ذلك أن النعمة بها على الزوج لم تكن كاملة؛ إذ هي مملوكة لغيره، وأقلّ رتبة في نفسه، والرغبة في إتيان الولد منها أقل من الحرّة؛ إذ الولد منها يتبع أمه في الرّق، لذا قال الإمام أحمد: إذا تزوج الحر بالأمة رق نصفه!! كما أنها ليست صافية للزوج؛ إذ لا يجوز له السفر بها بدون إذن سيدها. وقال منصور البهوتي في «منتهى الإرادات»: (فليس له) أي الزوج سفرٌ بها بلا إذن سيدها لما فيه من تقويت منفعتها نهاراً على سيدها.

فلأجل هذا وغيره خفف عنها في «العدة» كما خفف عنها في «حدّ الزنا». فالرقيق في باب «العدد والحدود والطلاق» ونحوها يعامل على النصف مما يعامل به الحر في الجملة، لقوله تعالى في حد الأمة الزانية: ﴿فَعَلَيْنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ وألحق بالحد العدد والطلاق ونحوها بجامع علة الرق، فعدة الأمة المتوفى عنها زوجها هي شهران وخمسة أيام على النصف من عدة الحرّة. قال ابن قدامة في المغني: «ولو مات عنها وهو حر أو عبد قبل الدخول أو بعده انقضت عدتها لتنام أربعة أشهر وعشرًا إن كانت حرة، ولتمام شهرين وخمسة أيام إن كانت أمة» اهـ.

أما عن الحكمة.. فقد ذكر القرطبي في تفسيره أقوالاً في الحكمة من كون حدّ الأمة على النصف من حد الحرّة، ومنه تعلم الحكمة في العدد والطلاق. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَعَلَيْنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ « والفائدة في نقصان حدّهنّ أنهنّ أضعف من الحرائر. وقيل: إنهنّ لا يصلن إلى مرادهنّ كما تصل الحرائر. وقيل: لأن العقوبة تجب على قدر النعمة.. وكذلك الإمام لما كانت نعمتهنّ أقل فعقوبتهنّ أقل» اهـ.

إذا علمت هذا بعد هذه المقدمات ، تعلم بعد ذلك أيها القارئ الكريم لماذا تورط أئمة الشيعة في تشريعهم لعدة «المستأجرة» في الفراق و الوفاة. فإذا أنصفنا عدة الأمة وقلنا : أن الحكمة في ذلك أن النعمة بها على الزوج لم تكن كاملة؛ إذ هي مملوكة لغيره، والرغبة في إتيان الولد منها أقل من الحرة؛ إذ الولد منها يتبع أمه في الرِّق.

وإذا أنصفنا عدة الأمة وقلنا: الحكمة في ذلك أنها ليست صافية للزوج؛ إذ لا يجوز له السفر بها بدون إذن سيدها.

وإذا أنصفنا عدة الأمة وقلنا: الحكمة في ذلك: أن الرقيق في باب العدد والحدود والطلاق ونحوها يعامل على النصف مما يعامل به الحر في الجملة. ولكن ما الحكمة في «متعة الشيعة» ولاسيما أن المتمتع بها غير رقيقة بل حرة وهي صافية للزوج يجوز له السفر بها فهي امرأة حرة ليست أمة طبعاً وغير مملوكة للغير . فلماذا أنصفتم العدة في الفراق و لم تتصفوها في الوفاة مثلاً؟ ولسائل أن يسأل الإمام المعصوم المشرع لحكم المتعة: ولماذا أنصفت العدة وأسقطت حكم الحد في متعتك؟! ولماذا ضاعفت العدد وجعلته أكثر من ألف مثلاً؟! ننتظر الجواب من المعصوم!

س٢٢: ادعى علماء الشيعة: « إن أهل السنة يقولون أن المتعة نسختها آية الطلاق، وهذا باطل فإن الطلاق ليس السبب الوحيد للمفارقة بل الفسخ إذا وجدت أسبابه أيضاً سبب للفراق كما أن انقضاء الأجل في النكاح المنقطع أيضاً سبب للفراق فلم ينحصر السبب في الطلاق . ثم أن تشريع الطلاق لم يحصر إباحة الوطء وشرعيته بما كان مورداً للطلاق وإلا فما تقولون في التسري والوطء بملك اليمين فإن مورد الطلاق هو العقد المبني على الدوام لأن الطلاق هو الحل لعقدة الزواج الدائم قطع لدوامه.

ج٢٢: إن القرآن لم يشرع نكاح المتعة ، لكي نقول إنه منسوخ بأية الطلاق. وأما زعمهم «إن تشريع الطلاق لم يحصر إباحة الوطء وشرعيته بما كان مورداً للطلاق وإلا فما تقولون في التسري والوطء بملك اليمين».

فالجواب :

صحيح إن تشريع الطلاق لم يحصر إباحة الوطء وشرعيته بما كان مورداً للطلاق.

ولكن ما علاقة التسري أو ملك اليمين بالطلاق!؟

وبعبارة أخرى: إن قياس علماء التشيع المذهبي عدم الطلاق في التسري والوطء

بملك اليمين قياس فاسد، لسبب بسيط هو أن التسري ملك والزواج عقد!

لذلك فالتسري لا يحتاج إلى طلاق لأنه ملك بينما الزواج هو الذي يحتاج إلى الطلاق لأنه عقد!

فمتعتكم كما تقولون فيها عقد فلماذا تقيسونها بالتسري الذي هو ملك يمين من

دون عقد يا أصحاب التشريع البشري القاصر!!؟

وأما زعم علماء التشيع المذهبي « أن الطلاق ليس السبب الوحيد للمفارقة بل

الفسخ إذا وجدت أسبابه أيضاً سبب للفراق كما أن انقضاء الأجل في النكاح

المنقطع أيضاً سبب للفراق فلم ينحصر السبب في الطلاق.

فالجواب :

صحيح إن الطلاق ليس هو السبب الوحيد للمفارقة بل الفسخ إذا وجدت أسبابه

أيضاً سبب للفراق، ولكن أين الدليل من الكتاب أو السنة على أن انقضاء الأجل

في المتعة (انتهاء الصلاحية!!) أو هبة المدة الباقية سبب للفراق إن كان لم

ينحصر السبب في الطلاق على الفرض الجدلي!

فالقضية ليست أن الطلاق ليس السبب الوحيد للمفارقة، بل القضية أن منظري

المتعة يقيسون الطلاق أو الفسخ في الزواج الدائم على انقضاء الأجل في متعتهم

الباطلة!

ثم إن الطلاق أمر (وجودي) شرعه الله تعالى في كتابه في سور وآيات كثيرة حتى

أن سورة بكاملها سميت بسورة الطلاق، بينما انتهاء مدة أو أجل المتعة أو هبة

المدة أمر (عدمي) ليس من شرع الله و إنما شرعه أصحاب المتعة (بالروايات).

أي بمعنى آخر: أن الطلاق شرعه الله تعالى في محكم كتابه في سور وآيات كثيرة حتى أن سورة بكاملها سميت بسورة الطلاق ، بينما انتهاء المدة أي أجل المتعة لم يشرعه الله تعالى في محكم كتابه وإنما حرف أصحاب المتعة آية الاستمتاع بأية متشابهة و أدخلوا حروف زيادة على كلام الله تعالى .
كما أن الطلاق فك عصمة قابلة للامتداد أي أن هناك رجعة بينما حكم تشريع هبة المدة في متعة الشيعة ليست كذلك .

س ٢٣: ادعى علماء الشيعة بقولهم: « إن أهل السنة يقولون إن المتعة نسختها آية الإحصان وهذا باطل فان آية المتعة مما يستدل بها على مشروعية المتعة وعلى أنها تحصن وذلك أن الآية بعد أن ذكرت المحرمات ذكرت ما يحل ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ﴾ » نرجو الجواب .

ج ٢٣: أولاً : دعوى «إن آية المتعة مما يستدل بها على مشروعية المتعة وعلى أنها تحصن» دعوى باطلة لأن القرآن لم يشرع نكاح المتعة ، لكي نقول إنه مما يستدل به على مشروعية المتعة وعلى أنها تحصن!

وثانياً :إن المتعة لا تحصن عند منطري المتعة. وإليك يا أخي الكريم أخبار هؤلاء المشرعين و أقوال مراجع الطائفة:

فعن هشام وحفص البخترى عن ذكره !! عن أبي عبد الله في رجل يتزوج المتعة أتحصنه ؟ قال : لا إنما ذاك على الشيء الدائم عنده .

وعن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله في حديث قال : لا يرجم الغائب عن أهله ولا المملك الذي لم يبين بأهله ، ولا صاحب المتعة .

وعن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي إبراهيم الرجل تكون له الجارية أتحصنه ؟

قال : فقال : نعم إنما هو على وجه الاستغناء قال : قلت والمرأة المتعة ؟ قال

:فقال : لا إنما ذلك على الشيء الدائم قال : قلت : فإن زعم انه لم يكن يظأها

قال : فقال لا يصدق و إنما أوجب ذلك عليه لأنه يملكها .

وعن أبي عبد الله انه قال : لا يقع الإحصان ولا يجب الرجم إلا بعد التزويج الصحيح !! والدخول ومقام الزوجين بعضهما على بعض فان أنكر الرجل أو المرأة الوطء بعد أن دخل الزوج بها لم يصدقا ، قال : ولا يكون الإحصان بنكاح متعة^١.

أما فقهاء المذهب - وهذا هو الفيصل - فقال شيخ الطائفة الجعفرية الطوسي في مبسوطه ما نصه «الإحصان عندنا أن يكون له فرج يغدو إليه ويروح ويكون قد دخل بها سواء كانت حرة أو أمة زوجة كانت أو ملك يمين وفي أصحابنا من قال أن ملك اليمين لا يحصن ولا خلاف بيننا أن المتعة لا تحصن^٢». فإذن بطل حمل الآية على أنها في المتعة وبطل الاستدلال بها على مشروعية المتعة وعلى أنها تحصن لأنها تتحدث عن النكاح الصحيح الذي يتحقق معه الإحصان ولا يقصد به سفح الماء وقضاء الشهوة فقط كما يفعل ذكر الحيوان بأنثى الحيوان!!

س ٢٤: ما الدليل على تحريم المتعة في القرآن الكريم؟

ج ٢٤: أدلة كثيرة منها :

أولاً: خلو القرآن من تشريعاتها و بيانها وتفصيل أحكامها كما هو حال الزواج من الحرائر والإماء.

فكيف يسكت القرآن عن هذا الأمر العظيم ، ويتكلم باستقاضة عن النوعين الآخرين وكلها مشتركة في معنى واحد هو النكاح؟

لقد علم الله أن نكاح الإمام سيختفي من المجتمع ومع ذلك ذكره في كتابه ثمانى مرات ولا زالت الآيات المتعلقة بشريعته وأحكامه تتلى.

فكيف لا يذكر الله سبحانه و تعالى «متعة الشيعة» و لاسيما أن الشيعة يدعون كما في روايات الأئمة المعصومين على حد زعمهم أن الله أحل لهم المتعة بدل المسكرات!!!

^١ انظر الوسائل ١٨ / ٣٥٢-٣٥٦ باب ثبوت الإحصان الموجب للرجم وعدم ثبوت الإحصان بالمتعة ، وانظر الدعائم ٤٥١/٢

^٢ المبسوط للطوسي ٢٦٨/٤

ففي صحيح من لا يحضره الفقيه للبهودي روى القمي عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال : إن الله تبارك وتعالى حرم على شيعتنا المسكر من كل شراب وعوضهم من ذلك المتعة^١.

إذن المفروض أن تكون «متعة الشيعة» صريحة وواضحة البيان بعد ذلك لا لبس فيها!

ثانياً: ومن دلالة القرآن على ذلك أيضاً: قوله تعالى في سورة النور واللفظ على نفس الوزن ﴿وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣] فلو كانت «المتعة» جائزة لقال: «وليستمع الذين لا يجدون نكاحاً» بدل من «وليستغف» وهي على نفس الوزن (وليستغفعل).

ووجه الاستدلال أن «المتعة» لو كانت جائزة ، لما أمر الله تعالى بالاستغفاف ، لأن أعباء الاستمتاع وتكاليفه سهلة ميسورة ، إذ يجوز الاستمتاع ليوم أو يومين أو ثلاثة عند المباحين له ، وهذا أمر مقدور للفقير والغني على السواء فأقل المهر فيه درهم أو سويق تمر أو مسواك، فلا حاجة إذن إلى الأمر بالاستغفاف!!! لكن الله تعالى أمر به !! فدل ذلك على تحريم «المتعة» ذلك لأنه سبحانه لم يشرع إلا النكاح الصحيح الدائم ، وتكاليف هذا النكاح ومؤونته لا يستطيع أن يتحملها إلا القادرون ، ولذا كان الأمر بالاستغفاف لغير القادرين وجه معقول ، وهذا هو الفقه لمنطوق كتاب الله تعالى ومقصده وروحه .

فأمر بالاستغفاف متوجه لكل من تعذر عليه النكاح بأي وجه من الوجوه ، ولو كان «نكاح المتعة» صحيحاً لأمر الله به.

فالآية ﴿وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ تدل على بطلان «متعة الشيعة» إذ أن لو كانت صحيحة لم يتعين الاستغفاف سبيلاً للتائق العاجز عن أسباب النكاح ولم تجعل الآية سبيلاً لمثل هذه الحالة إلا الاستغفاف يعني الصبر على ترك الزواج حتى يغنيه الله من فضله ويرزقه ما يتزوج به ، لأن الله سبحانه وتعالى لم يجعل

^١ الوسائل ١٤/٤٣٨ ، صحيح من لا يحضره الفقيه للبهودي ص ٢٨٨

في العبد اضطراراً إلى الجماع بحيث إن لم يفعله مات بخلاف اضطراره إلى الأكل والشرب فإنه من قوام البدن الذي إن لم يباشره هلك . ولهذا لم يباح من الوطء الحرام ما أباح من تناول الغذاء والشراب الحرام ، ولهذا يمكن الإنسان أن يعيش طول عمره بغير زواج وغير تسرٍ ، ولا يمكنه أن يعيش بغير طعام ولا شراب .

ولأن الشيعة الجعفرية يحرفون كلام الله تعالى في كثير من آيات الله تعالى بسبب عدم وجود دليل على ما يعتقدون (لأنهم يعتقدون ثم يستدلون) فسببت لهم هذه الطريقة (عقيدة الاعتقاد ثم الاستدلال) مشكلات كثيرة اضطروا في كثير من الأحيان للقول بتحريف القرآن كما مر ذكر أمثلة ذلك فيما مضى.

ففي الوسائل والمستدرک روى أحمد بن محمد السيارى في كتاب والتحريف التنزيل ويعرف بكتاب القراءات عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله (ع) إنه قرأ : «وليستغف الذين لا يجدون نكاحاً بالمتعة حتى يغنيهم الله من فضله» هكذا التنزيل^١ .

قلت: فربما تجد هذا التنزيل المزعوم عند أصحاب التحريف وهم جماعة معروفين وأسمائهم مسجلة وحقوق الطبع محفوظة!!

أما القرآن الموجود عند المسلمين نزلت آية الاستغفار هكذا ﴿وَيُسْتَغْفِرُ الَّذِينَ لَا

يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣]

ومما يدل على عدم تحريف هذه الآية أن الثقة !!! الكليني أورد في كافييه من كتاب النكاح «باب أن تزويج يزيد في الرزق» هذه الآية صحيحة غير محرفة ! فعن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل ﴿وَيُسْتَغْفِرُ الَّذِينَ

لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ قال: يتزوجوا حتى يغنيهم من فضله.

وهذا يهدم تمام الهدم «أكذوبة الاستغفار بالمتعة» كما يأتي تفصيلها.

^١ الوسائل ١٤ / ٤٤٩ ، مستدرک الوسائل للنوري ١٤ / ٤٤٨

ولكن لأن أحاديث أهل البيت قائمة على التناقضات - كما مر في العدة و الأبقار و العدد والميراث وغيرها من أحاديثهم - فقد رووا ما يناقض هذا القول!
 فحينما سأله أحد أصحابه قال : سألت أبا الحسن (ع) عن المتعة فقال: هي حلال مباح مطلق لمن لم يغنه الله بالتزويج **فليستغف بالمتعة** فإن استغنى عنها بالتزويج فهي مباح له إذا غاب عنها^١.

ولا أدري مقصد الإمام كيف يستغف بالمتعة ولا سيما أنه يجوز المتعة بالزانيات و العاهرات و رافعات الرايات!! فهل حينما لا يجد الشيعي المؤمن التزويج يستمتع بالعاهرة وعندما يجد التزويج ينقل هذا الفيروس إلى زوجته وعندما تغيب عنه يلجأ لعاهرة أخرى من بنات الليل وهكذا أم ماذا!؟

فلو كانت «متعة الشيعة» حلالا لكان قول الله جل جلاله **﴿وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾** مهملا لا معنى له عبثا باطلا ليس له في الوجود صورة. فأى معنى لقوله **﴿لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾** لو حل تمتع بكف من بر أو درهم كما يقول الشيخ موسى جار الله في وشيعته؟

وأي حاجة إلى الاستغفاف لو حل «متعة الشيعة» بوجه من الوجوه؟
 لأن الآية تأمر بالتغف لمن لا يقدر على النكاح والتحرز عن الوقوع في الزنا حتى يغنيه الله من فضله بينما الإمام الغير معصوم يأمر أتباعه بالمتعة بالزانية «قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : أن عندنا بالكوفة امرأة معروفة بالفجور أيحل أن أتزوجها متعة ؟ قال : فقال : رفعت راية ؟ قلت : لا لو رفعت راية أخذها السلطان قال : نعم تزوجها متعة , قال : ثم أصغى إلى بعض مواليه فأسر إليه شيئا , فلقيت مولاه فقلت له : ما قال لك ؟ فقال : إنما قال لي : ولو رفعت راية ما كان عليه في تزويجها شيء إنما يخرجها من حرام إلى حلال» والمتعة بالزانية هي صورة أخرى للزنا باسم المذهب وأكثر زبائنها من محبي الجنس ومتبعي الشهوات وأما مستأجراتها فحدث ولا حرج!

^١ الكافي ٥/ ٣٣١ كتاب النكاح باب : أن التزويج يزيد في الرزق ح ٧ . والوسائل ١٤ / ٢٥ باب استحباب التزويج ولو عند الاحتياج والفقير ح ٢

فكيف يكون الاستعفاف؟! وما مقياس العفة عندكم؟!!

فهل كلامه لغز أم فكاهة؟!!

كيف يستعفف الذين لا يجد نكاحا بالمتعة، و«متعة الشيعة» تجوز بالزانية

والعاهرة والفاجرة ورافعات الراية الحمراء كما تقول الروايات!!!

فهل مقياس العفة عندكم يشمل نكاح المتعة مع العاهرات؟!!

أما أن يسمى المعصوم ممارسة الجنس مع رافعة الراية إنما يخرجها من حرام إلى حلال فهذا شرعكم و دينكم و قاموسكم!

إن هذا فهم خاطئ وتفسير شاذ لفهم الآيات في سورة النور فإن صدر

الآية ﴿وَأَنكحُوا الْأَيامى مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ

فَضْلِهِ﴾ فكيف يكون من لم يغنه الله بالتزويج فليستعفف بالمتعة؟!!

فلو كانت المتعة جائزة بشرع الله تعالى وليس بشرع الإمام المعصوم . فلم يأمر الله

سبحانه و تعالى بالاستعفاف؟! ولأرشد إلى هذا الأمر اليسير، وقد تحققنا قيام أمر

الشريعة على اليسر ونفي الحرج. وهذا يهدم تمام الهدم «أكذوبة الاستعفاف

بالمتعة».

ومما يهدم تمام الهدم «أكذوبة الاستعفاف بالمتعة» ما رووه عن زرارة قال : سأله

عمار وأنا عنده عن الرجل يتزوج الفاجرة متعة , قال : لا بأس ! وإن كان التزويج

الآخر فليحصن بابه . وهذا يهدم تمام الهدم «أكذوبة الاستعفاف بالمتعة».

فهل رأيتم مقياس العفة عنده وكيف يفكر؟!!

نسأل المعصوم : ولماذا إن كان التزويج الآخر فليحصن بابه؟!!

هل لأن «ميزان العفة» يختلف بين التزويجين مثلا؟! فما هو السبب من وجهة

نظرك؟!!

وما الداعي إلى الزواج الدائم لو كانت المتعة تزويج حقاً؟!!

وعن الحسن بن حريز قال : سألت أبا عبد الله (ع) في المرأة تزني عليها أيتمّع بها ؟ قال : أ رأيت ذلك ؟ قلت : لا ، ولكنها ترمى به ، قال : نعم ، تمتع بها على انك تغادر وتغلق بابك!!!

وهذا الفعل لا يفعله إلا هؤلاء الزواني حينما يقومون بهذا العمل القذر مع العاهرة! فالمسألة أشبه بممارسة نكر الحيوان لأنثى الحيوان !! وهذا يهدم تمام الهدم «أكذوبة الاستغفاف بالمتعة».

والأخبار كثيرة في جواز التمتع بالعاهرات و الزانيات العفيفات!! حتى سمي العاملي في وسائله «باب عدم تحريم التمتع بالزانية وإن أصرت!!» وهذا العنوان يهدم تمام الهدم «أكذوبة الاستغفاف بالمتعة».

ومما يهدم هذه الأكذوبة أن قاموس المعصوم (مفردات الكلمات^١) يختلف عن قاموس اللغة . فرووا عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله قال : سألته عن التمتع بالأبكار فقال : هل جعل ذلك إلا لهن فليستترن «وليستعفنن»!!

^١ ومثال آخر على عدم فهم المفردات عند المعصومين أيضا فوفهم في تفسير سورة الجن قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ تَمَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣٢] ففي تفسير الميزان (٤٧/٢٠) قال الطباطبائي «وفيه ، وعن الربيع بن أنس قال : ليس لله تعالى جد وإنما قالته الجن بجهالة . فحكاها الله سبحانه كما قالت ، وروي ذلك عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام» .

وفي تفسير القمي «قال : هو شيء قالته الجن بجهالة فلم يرضه الله منهم ومعنى جد ربنا أي بخت ربنا وقوله ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَتُوبُ سَيِّئَاتِنَا عَلَى اللَّهِ شِعْطًا﴾ أي ظلما ، عن أبي عبد الله (ع) في قول الجن : ﴿وَأَنَّهُ تَمَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ ، فقال شيء كذبته الجن فقصه الله كما قال» .

وفي تفسير الطبري «قال علي بن الحسين و أبو جعفر وابنه الباقر (أي الصادق) و الربيع بن أنس ليس لله جد وهذا مقالة قوم جهلة من الجن جعلوا لله جدا أبا أب» . قال الطبري : «قال كثير من المفسرين هذا قول ضعيف» .

قلت : وهذا هو الصواب ، لأن (الجد) لها ثلاثة معان قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (٣٦٤/١) : «الجيم والدال أصول ثلاثة : الأول العظمة ، والثاني : الحظ ، والثالث : الشَّطْع» .

فهنا بمعنى : العظمة و الجلال كما قال أهل التفسير ومنهم الطبري حيث قال : «أولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال : عني بذلك : تعالت عظمة ربنا وقدرته وسلطانه . وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب لأن للجد في كلام العرب معنيين أحدهما : الجد الذي هو أبو الأب ، أو أبو الأم ، وذلك غير جائز أن يوصف به هؤلاء النفر الذين وصفهم الله بمجده الصفة ، وذلك أنهم قد قالوا ﴿فَأَمَّا بِهِ وَكَانَ تَشْرِكُ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ ومن وصف الله بأن له ولدا أو جدا أو هو أبو أب أو أبو أم ، فلا شك أنه من المشركين» .

اهـ .

ومن الدعاء المشروع بعد الركوع ودبر الصلاة المكتوبة، ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري ؓ قال : كان النبي ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال : ربنا لك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد أهل النناء والحمد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد .

قال النووي : أي لا ينفع ذا الحظ في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان منك حظ، أي لا ينحيه حظك منك وإنما ينفعه وينجيه العمل الصالح . (أنظر موقع إسلام ويب قسم الفتاوى) .

فما معنى قوله «وليستغفن»؟! هل معناه كما في القاموس: لو قلت: استغف الشاب: أي طلب العفّة وأخذ نفسه بأسبابها. أو معناه امتنع عن السؤال مع حاجته كما في قوله تعالى ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ﴾ [النساء: ٦٠]

ولاشك أن هذين المعنيين لا يقصدهما الإمام المعصوم. ما يقصده هو أن للأبكار ممارسة «المتعة الخفية» فليعلن ذلك سترًا لهن لأن القبل حسب قاموسه هو عفتها!!!

وهذا يهدم تمام الهدم «أكذوبة الاستغاف بالمتعة». ويرشد إلى ذلك خبر الحلبي قال: سألته عن التمتع من البكر إذا كانت بين أباها بلا إذن أباها قال: لا بأس ما لم يقتض ما هناك لتعف بذلك!!

ثالثًا: ومن دلالة القرآن على تحريم المتعة قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٥-٧] [المعارج: ٢٩-٣٠]

وجه الدلالة في الآيات: أن الله عز وجل أخبرنا بأن الأصل في الفروج الحرمة ولا يحل الوطء إلا بأحد سببين، إما النكاح وإما ملك اليمين، يعني لا يحل لرجل أن يوطأ امرأة إلا زوجته أو جاريتها. وهذا يهدم تمام الهدم «أكذوبة نكاح المتعة». لأن امرأة المتعة ليست بأمة (وهذا مسلم عندهم) ولا هي «زوجة بالمفهوم القرآني» بل هي «مستأجرة» بالمصطلح المذهبي الذي يدعيه علماء التشيع المذهبي بل وبنصوص روايات المعصومين و أخبارهم المستقيضة، نذكر على سبيل المثال بعضها:

(١) قال جعفر الصادق: تزوج منهن ألفا فإنهن «مستأجرات».

وعنه قال: ليست من الأربع إنما هي «إجارة».

يعني هي سلعة كدكان مفتوح للإيجار!! نسأل لإجارة ماذا يا علماء التشيع المذهبي!؟

(٢) قال محمد الباقر: إنما هي «مستأجرة».

وهذا معناه أن هناك لون أسود و لون أبيض أي بلغة القرآن : «الزوجة» و «الأمة». أما عند منظري التشيع المذهبي ، فهناك اللون الرمادي أي «المستأجرة» التي تستأجر قبلها بل و دبرها كما يأتي!!
 فهل في القرآن (و العياذ بالله) «زوجة مستأجرة» تستأجر جسدها لمدة ما (عرد أو عريدين) مقابل مال ما(سوق أو تمر أو قطعة حلوى أو هاتف نقال ماركة (Iphone)) كما يتخرص هؤلاء الجهال من منظري التشيع المذهبي و من ركب سفينة النجاة المزعومة!!
 و هل هذا الدين الذي أتى به النبي محمد ﷺ للأمة أم هذا الدين أتى به لطائفة ما من الأمة وهم الطائفة الجعفرية المنصورة!!!
 على أية حال الأمة لا تجتمع على ضلالة حتى لو اجتمعت هذه الطائفة على الضلالة ! وذلك بما روي عن ابن عمر مرفوعا بلفظ: « إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبداً» كما يأتي تخريجه.

س ٢٥: إذا كانت امرأة المتعة ليست زوجة بالمفهوم القرآني فهل يمكن تفصيل الجواب للسؤال السابق طبقا لنص القرآن الكريم في آية الميراث وليس لنصوص رواياتهم التي تشرع اختلافهم في ميراث امرأة المتعة ؟

ج ٢٥: لو كانت امرأة المتعة «زوجة» كما بين الله تعالى أحكامها في القرآن في آية الميراث لورثت بالنص القرآني لقوله تعالى ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دِينٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تَوْصُونَ بِهَا أَوْ

دِينٍ ﴿ [النساء: ١٢]

فلماذا يمنعها المعصوم من الميراث ؟ ولماذا يلزمها شرط الميراث أو ذكر شرط الميراث وإلا تحول لزواج دائم ؟ من أين له هذا ؟

إن الله سبحانه و تعالى لم يضع شروط في الزواج كشرط الميراث أو إذا اشترط
كان و إذا لم يشترط لم يكن !!
وتعجبنى حجج شيخهم ابن البراج حيث استند إلى عموم الآية الدالة على توريث
الزوجة فقال «وهذه زوجة، فترث كسائر الزوجات ويدل على كونها زوجة آية ﴿إِلَّا
عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ وملك اليمين منتف عنها قطعاً ، فلو لم تثبت كونها
زوجة لزم تحريمها ، وعدم حلها كما تدعيه العامة من الآية».
نعم يا ابن البراج. من يقرأ القرآن الكريم حتى ولو لم يؤمن به يعلم أن الله سبحانه
و تعالى وضع قانون الميراث بين الزوجين ، فلما ألغى أئمتك المعصومين هذا
القانون وخالفوا شرع و كلام الله ؟! فلزم تحريمها وعدم حلها . بل أكثر من هذا أن
أئمتك يطلقون عليها «مستأجرة» و العياد بالله ، فلزم تحريمها مليون مرة!!
فالتحريم ملازمكم سواء بنص ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ أو بنصوص
أخبار «المستأجرة» و تلتزمون بها أنفسكم!!
س ٢٦: إذا كانت امرأة المتعة ليست زوجة فهل يمكن تفصيل الجواب للسؤال
السابق طبقاً للروايات التي وضعوها على لسان من اعتقدوا فيهم العصمة؟
ج ٢٦: لما كانت امرأة المتعة «مستأجرة» بنصوص المشرعين كجعفر الصادق
كما رووا في أخبارهم كخبر زرارة قال: ذكرت له المتعة أهي من الأربع ؟ فقال :
تزوج منهم ألفاً فإنهن «مستأجرات».
وخبر زرارة عنه قال: كم شاء ليس هذه مثل الحرة هذه «مستأجرة» وهي بمنزلة
الإماء .
فبصريح نصوص المعصومين إن «امرأة المتعة» ليست زوجة وإنما هي
«مستأجرة»!
ولما كانت امرأة المتعة «مستأجرة» كما يزعم المشرعون حسب روايات علماء
التشيع المذهبي فوجب على أتباعهم أن يلتزموا بأقوالهم لأنهم اعتقدوا عصمتهم!!

أولاً: إنها «مستأجرة» وليست زوجة لأنها لا تطلق!!

وفعلاً المستأجرة لا تطلق ! لخبر محمد بن مسلم: إنها ليست من الأربع لأنها لا تطلق ولا ترث أو تورث وإنما هي مستأجرة .

ثانياً: إنها «مستأجرة» وليست زوجة لأنها لا ترث !!

وفعلاً المستأجرة لا ترث!!الخبر محمد بن مسلم " إنها ليست من الأربع لأنها لا تطلق ولا ترث أو تورث وإنما هي مستأجرة .

ثالثاً: إنها «مستأجرة» وليست زوجة لأنها ليست من الأربع وفعلاً «المستأجرة»

تتعدد إلى أكثر من أربع ما لم يكن ملك يمين وهي ليست أمة للأخبار السابقة

ولخبر محمد بن مسلم عن إمامه المعصوم قال: لا يجمع مائه في خمس!!

وفي خبر عبد السلام: قلت أهي من الأربع قال: ليست من الأربع إنما هي «إجارة» .

رابعاً: إنها «مستأجرة» وليست زوجة لأنها لا تحصن وفعلاً «المستأجرة» لا

تحصن! فقط الزوجة هي التي تحصنك و تمنعك من ارتكاب الفواحش!

لخبر عمر بن يزيد عن إمامه المعصوم حيث قال: لا يرجم الغائب عن أهله ,ولا

الملك الذي لم يبين بأهله , ولا «صاحب المتعة»!

خامساً: إنها «مستأجرة» وليست زوجة لأنها لا تحلل المطلقة لزوجها الأول.

وفعلاً «المستأجرة» لا تحلل المطلقة لخبر محمد بن مسلم عن أحدهما قال :

سألته عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ثم تمتع فيها رجل آخر ، هل تحل للأول : قال

: لا!!!

و لخبر عمار الساباطي قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل طلق امرأته

تطليقتين ثم تزوجت متعة هل تحل لزوجها الأول بعد ذلك ؟ قال : لا حتى تزوج

بتاتاً!!

وهل في القرآن توجد «زوجة» لا تحلل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول بنص القرآن

إن كنتم تعتبرونها زوجة في المذهب؟

وكل هذه الأحكام لم يذكرها الله سبحانه و تعالى في القرآن ولم يشرعها للمسلمين ،
وهذه الأوصاف هي أوصاف «المستأجرة» حيث لا طلاق قرآني (و إنما هبة
بشرية) ولا عدد قرآني (عدد بشري كآلف) ولا عدة قرآنية (عدة بشرية) ولا ميراث
قرآني (ميراث بشري) ولا نفقة قرآنية ولا ولي ولا شهود ولا هم يحزنون؟

القسم الثاني من الأسئلة: ما يتعلق بالسنة النبوية

مقدمة:

إلغاء دور النبي ﷺ :

إن إغفال ذكر أحاديث النبي ﷺ وتعويضها بروايات عن بعض (الأئمة) هو في الواقع إعطاء البديل عن النبي ﷺ وتعطيل حقيقي لدوره الرسالي. لقد أمسى (الإمام) عملياً هو البديل عن النبي ﷺ، ولم يعد للإيمان بالنبي ﷺ أي دور أو أثر على الواقع!

(كتاب الله وسنتي)؟ أم (... وعترتي)؟

ولهذا طعنوا بحديث النبي ﷺ الذي رواه الإمام مالك (في موطنه) وهو: (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكنم بهما: كتاب الله وسنة نبيه). يقولون: إن الصحيح هو (كتاب الله وعترتي) وليس (كتاب الله وسنتي). فجعلوا «العتره» بديلاً عن «السنة» ووسيلة لإلغائها صراحة!

وعلى تقدير أن ما صح من الأحاديث جاء فيها الأمر بالاتباع « وعترتي أهل بيتي» وعتره النبي ﷺ هم: بنو هاشم كلهم، من ولد العباس، وولد علي، وولد الحارث بن عبد المطلب، وسائر بني أبي طالب وغيرهم وليس هم فقط علي بن أبي طالب وإبنيه: الحسن والحسين، وذرية الحسين فقط كما يزعم الاثنا عشرية!! كما أن أهل بيته يدخل فيهم أزواجه رضي الله عنهن؛ فعبد الله بن عباس، وعائشة رضي الله عنهم - وهما من أكثر الصحابة رواية عن النبي ﷺ ومن أكثرهم فقهاً وعلماً - داخلان في هذا الحديث بلا شك دخولاً أولياً. وهذا الأمر لا يرتضيه من يحتج بهذا الحديث على تقديم العتره في رأيهم وما ينقلونه هم عنهم على أدلة التشريع المتفق عليها.

إن التمسك بالسنة أصل متفق عليه من قبل الأمة جميعاً. وعليه من القرآن نصوص صريحة كثيرة: في التنصيص عليه، وإثباته، والوعد بالثواب عليه، والوعيد على تركه والأعراض عنه، وعليه تتوقف معرفة أغلب الأحكام العلمية. من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧]

﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠]

﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النور: ٥٤]

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٥]

﴿ وَكَيْفَ نَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾ [آل عمران: ١٠١]

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ رَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴾

[النساء: ٦١]

وعشرات من الآيات سواها. فما وجه الاعتراض على حديث هو تفسير نصي وتطبيق عملي لصريح آيات الكتاب!؟

س ٢٧: لماذا لا توجد أحكام امرأة المتعة (أي أحكام المستأجرة) في السنة النبوية المطهرة؟ إذن كيف أذن النبي ﷺ المتعة لأصحابه كحديث ابن مسعود؟ وما الفرق بين الإذن والإباحة؟

ج ٢٧: كيف يشرع رسول الله ﷺ أحكامها والله سبحانه وتعالى لم يشرعها في القرآن أصلاً. لذلك لا تجد حديثاً واحداً ولو حديثاً موضوعاً في كتب الحديث عند المسلمين يدل على حكم واحد لهذه المرأة التي يصفونها بـ«المستأجرة»!!
يعني بالعربي الفصيح . الله سبحانه وتعالى لم يذكر هذه «المستأجرة» و لم يذكر كذلك أحكامها ، ولا رسول الله ﷺ بينها للأمة لا قولاً ولا فعلاً وإنما نسبها الطوسي والمفيد والحلي و المجلسي و الخوئي والسيستاني لمحمد الباقر و جعفر الصادق والرضا وهم ليسوا أنبياء قطعاً وأبرياء من هذه الأقاويل المنسوبة!
وأما كيف أذن ﷺ فهناك فرق بين الأذن أو الترخيص و بين تشريع الحكم ، فأحاديث النبي ﷺ تذكر كلمة «الترخيص» أو «الإذن» منها حديث ابن مسعود، وابن عمر و سلمة بن الأكوع:

أخرج الإمام البخاري ومسلم في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال :كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا شيء فقلنا ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب.

وأخرج ابن ماجه في سننه عن ابن عمر قال: لما وُلِّيَ عمر بن الخطاب، خَطَبَ الناس فقال: إن رسول الله ﷺ أَذِنَ لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرَّمَهَا....الحديث.

وما رواه مسلم في صحيحه عن سلمة بن الأكوع قال : رخص لنا رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها.

فلم يقل أحد بأنها كانت مباحة , إنما أذن فيها كما أذن بأكل الميتة ،فإن الإباحة تكون لأمر ذاتي في الفعل والحديث لا يعدو أن يكون تشريع ضرورة وقانون طوارئ ، لذلك لا القرآن الكريم ولا السنة النبوية المحمدية المطهرة شرعا وفصلا أحكام امرأة المتعة .

س ٢٨: إن كنتم تقولون أن القرآن الكريم والسنة النبوية المحمدية المطهرة لم يشرعا حكما ولم يفصلا شرطا لامرأة المتعة .فهل ترك القرآن أحكام المتعة للبشر كالباقر والصادق لكي يشرعا لأتباعهم من الطائفة الجعفرية ؟

ج ٢٨: القرآن الكريم كما سبق لم يشرع حكما واحدا لهذه المرأة التي يطلقون عليها لفظ «المستأجرة»، وكذلك السنة النبوية المحمدية لم تشرع حكما ولم تفصل شرطا ولم تضع نصا لهذه «المستأجرة» !

أيها القارئ الكريم : إنك لا تجد حديثا واحدا في كتب السنن النبوية لأهل السنة عن حكم واحد ، نعم حكم واحد من أحكام امرأة المتعة أو «المستأجرة»!!
فكيف يبينها الرسول ﷺ أحكامها (كالعدة والعدد والميراث والانتهاة و الابتداء و المدة والعدو وتقاسم الأيام ما عدا أيام حيضها وغيرها من الأحكام البشرية والقوانين الوضعية) للأمة وللعالَمين والقرآن لم يشرعها أساسا ولم يشر إليها ولو إشارة

عابرة! فالنبي ﷺ لم يضع أحكام هذه «المستأجرة» كما يحلو لهم تسميتها، ولم يضع أحكام «الزواج المؤقت» كما يطلقون عليه، لأنه كرسول الله ﷺ يعلم أن هذه المتعة حالة مؤقتة لزمن معين وهو زمن الحروب والغزوات وحكمها إلى الزوال والتحریم إلى الأبد . لذلك لا تجد أي حديث نبوي يتعلق بحكم من أحكام المتعة لا من قريب ولا من بعيد لا في كتب الحديث الصحيحة المشهورة كالبخاري و مسلم ولا في كتب الحديث الموضوعة ككتاب «الضعفاء للبخاري» و «الضعفاء للنسائي» و «الضعفاء للعقيلي» و «الضعفاء والمتروكين لابن حبان» و «الضعفاء للأزدي» و «الكامل في الضعفاء لابن عدي» و «الموضوعات لابن الجوزي» و «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي» و «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني» وغيرها من كتب الموضوعات و الكذوبات على النبي ﷺ وكفى الله المؤمنين القتال .

لذلك نقول هذه الحقيقة التي يجهلها أتباع الطائفة الشيعية (أتباع المراجع) وهي أن: إذا استثنينا القرآن و كتب الحديث عند أهل السنة لخلوهما من أحكام و شرائط و شرائع المتعة كما سبق تفصيلها فلم يبق لنا عندئذ إلا كتب الحديث الشيعية. فلو فرضنا أن الله تعالى رفع القرآن من الأرض و رفع السنة النبوية ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاتَّقُوا ﴾ كذلك . لبقت «شرائع المتعة و قوانينها و شرائطها» كما هي في الكتب الأربعة عند فقهاء الشيعة بلا تغيير ولا تبديل !

عندئذ نسأل: من أين جاءت شرائع المتعة وقوانينها في كتب الشيعة ككتب الحديث عندهم!!!؟

لو تنظرنا لخرجنا بنتيجة لا تقبل الشك ولا الجدل البزنطي العقيم أن هذه الأخبار التي يسمونها زورا و بهتاناً بأحاديث (وروايات) والتي توجد في الكتب الروائية الشيعية ليست كلام الرسول ﷺ لأن لو كان من كلام الرسول ﷺ لما كان موجودا

بعد رفع الله تعالى السنة النبوية أصلاً^١. وبذلك علمنا أن ما يفتي بها السيستاني و الخوئي كان أساسها من المجلسي والنجفي وكان أساسها من الحلي وكان أساسها من المفيد وكان أساسها من الطوسي و الكليني وكان أساسها من قم و الكوفة وكان أساسها من زرارة و هشام بن الحكم لصقاً بمحمد بن جعفر و جعفر بن محمد ونسبت إلى أئمة أهل البيت في الكتب الروائية الشيعية فقالوا هذه أحاديث أهل البيت و نحن أتباع مذهب أهل البيت!!!

فما معنى التمسك بأهل البيت وهم ثلاثة فقط في المصادر الروائية الشيعية دون التمسك بصاحب البيت وسيد محمد بن عبد الله ﷺ ولا سيما إذا علمنا إنهم لا يروون عن النبي ﷺ إلا النزر اليسير جداً من الروايات لا تشكل نسبة محسوبة مقارنة بالرواية عن الإمام جعفر الصادق مثلاً؟!!!

س ٢٩: هل كل أحاديث تحريم المتعة في مختلف الغزوات صحيحة ؟ ومتى حرم

الرسول ﷺ المتعة ؟

ج ٢٩: ملخص هذه الأقوال: الروايات التي جاء فيها تحريم المتعة سواء كانت في الحديبية أو ما كان في حجة الوداع و ما كان في تبوك كلها روايات ضعيفة لا يصح منها شيء. وأما ما جاء في عام أوطاس ، فعام أوطاس هو عام الفتح ولا فرق .والصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين ، وكانت حلالاً قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس لاتصالهما ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة^٢.

س ٣٠: لماذا رخص رسول الله ﷺ في المتعة ؟

ج ٣٠: أباحها النبي ﷺ لأصحابه في بعض الغزوات لبعدهم عن نسائهم!!! فرخص فيه في مرة أو مرتين خوفاً من الزنا فهو من قبيل ارتكاب أخف الضررين والدليل حديث ابن مسعود ؓ: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا شيء فقلنا ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب... الحديث .

^١ وقد قال الشافعي : ليست تنزل بأحد في الدين نازلة إلا في كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها ، فإن قيل : من الأحكام ما ثبت ابتداء بالسنة ؟ قلنا : ذلك مأخوذ من كتاب الله في الحقيقة ؛ لأن كتاب الله أوجب علينا اتباع الرسول ﷺ، وفرض علينا الأخذ بقوله.

^٢ انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٨١/٣، وانظر تفسير الألويسي ٧/٥

فالشاهد كما يقول الحافظ ابن حجر: «أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر، وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل النكاح، وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر بإسناد حسن: إنما كانت المتعة لحرينا وخوفنا» ا هـ. **س ٣١: هل المتعة في بداية الإسلام هي نفسها عند الشيعة الجعفرية؟ و ما هي أحكام المتعة التي كانت في زمن الترخيص؟**

ج ٣١: المتعة التي كانت في صدر الإسلام متحققة فيها شروط النكاح الشرعي المعروفة، وهي تعيين الزوجين ورضاها وتوفر الولي والإشهاد، إلا أن نكاح المتعة يزيد عليه بتحديد مدة للنكاح وأن النكاح يفسخ بانقضائها، وهذا النوع من النكاح عده العلماء من الأنكحة الفاسدة، واتفق الأئمة الأربعة على تحريمه كما نقل عنهم ذلك الإمام ابن تيمية.

قال الإمام القرطبي: «من قال المتعة أن يقول لها: أتزوجك يوماً. أو ما شابه ذلك. على أنه لا عدة عليك ولا ميراث بيننا ولا طلاق ولا شاهد يشهد على ذلك؟! وهذا هو الزنا بعينه، ولم يبح قط في الإسلام».

أما المتعة في المذهب الشيعي فتختلف اختلافاً كلياً و تاماً عما كان عليه الأمر في صدر الإسلام على النكاح، وهذا لم يكن موجوداً قط في الإسلام. فهذا المذهب: يعتبر المرأة «مستأجرة» كما يطلق عليها أئمتهم المعصومين!! وهي لا ترث أو تورث و ليست من الأربع فيحل نكاح ألف امرأة في آن واحد ولا تحسن هذا النكاح المتمتع و هي لا تحلل المطلقة لزوجها الأول و عدتها خمسة وأربعون يوم و يجوز التمتع بها حتى لو كانت متزوجة!!! (تظاهر بالسذاجة) فهي المصدقة وحتى لو كانت زانية أو رفعت راية (لا تخشى اختلاط المياه فعلماء المذهب يقولون الولد للفراش!!) ولو كانت مجوسية وينتفي ولد المتعة بدون لعان ولاظهار ولا إيلاء في المتعة، وليس هناك إحصان ويستطيع صاحب المتعة أن يجمع أكثر من أربع متمتعات ولو ألف!!! وليس هناك إشهاد أو بينة ويجوز التمتع بالأبكار دون فض بكارتهن ومع الفض دون إذن أهلهن!! ولا يحتاج

لموافقة الولي ولا توجد نفقة في المتعة وكل هذه القوانين وضعية وضعوها
باجتهاداتهم من هنا وهناك و ليس من قول الله تعالى و لا من رسوله ﷺ.

القسم الثالث من الأسئلة: ما يتعلق بالفقه وأصوله

س ٣٢ : هل نكاح المتعة من مسائل العقيدة أم من مسائل الفقه عند منطري
التشيع المذهبي ؟

ج ٣٢: المتعة من «مسائل الضروريات» عندهم أي ليست مسألة فقهية
(اجتهادية) قابلة للنقاش وإنما أصولية من صلب ضروريات العقيدة بمعنى أن
الشيعة يجب أن يؤمن بها ليكون «ومن شيعتنا» وإلا أصبح غير جعفري أو اثني
عشري!! والدليل تبرأ معصوم الشيعة منه كما زعموا لما رواه ابن بابويه «قال: قال
الصادق ليس منا من لم يؤمن بكرتنا، ولم يستحل متعتنا» .

يقول المجلسي الأول في روضة المتقين ما نصه بالحرف الواحد: « وقال الصادق
(ع) «ليس منا» ومن شيعتنا «من لم يؤمن بكرتنا» أي برجعنا في الرجعة
الصغرى عند قيام القائم صلوات الله عليه- «ويستحل» أي من لم يستحل
«متعتنا»... ووردت الأخبار المتواترة من النبي و الأئمة (ع) فيها، وكتب أكثر
محدثينا كتابا مفردا في ذكر الأخبار الواردة فيها، وكذا في المتعة، حتى إن مسلم
بن الحجاج ذكر في مبتدأ كتابه جابر بن يزيد الجعفي وقال : لا استحل أن أروي
عن جابر شيئا لأنه قال: بالرجعة . وذكر أنه سمع من أبي جعفر (ع) محمد بن
علي الباقر سبعين ألف حديث من الأسرار. مع أنهم رووا في صحاحهم ، عن
أبي هريرة أكثر من هذا ، مع أشياء كثيرة على أنه كان مشتهرا بالكذب في زمانه
، وظاهر عند أولي الألباب : إنه ما كان سبب عداوة جابر إلا انتسابه لأهل
البيت (ع) عكس أبي هريرة ، ومن تتبع كتبهم يعلم أنهم قاطبة معادون لأهل

البيت (ع) ولكن يظهرون العداوة سيما فضلاءهم إلا أن يكونوا من الشيعة ولا يوجد واسطة بينهم^١ « ا هـ .

والجواب:

لكي أبين هذا الكذب والافتراء على الأمة و التعصب البغيض ، أورد أقوال علماء الرجال في جابر بن يزيد وسبب الاختلاف فيه وليس كما يفترى بسبب «انتسابه لأهل البيت».

فقد اختلف أئمتنا في جرحه و تعديله اختلافا كثيرا كما اختلف أئمتكم كذلك بلا فرق ، فبعضهم وثقوه و بعضهم كذبوه ومنهم توسطوا فيه .

فأما عند الشيعة، فقال الحر العاملي في خاتمة وسائله: « جابر بن يزيد الجعفي: وثقه ابن الغضائري وغيره، وروى الكشي - وغيره - أحاديث كثيرة تدل على مدحه وتوثيقه. وروى فيه ذم يأتي ما يصلح جوابا عنه في (زرارة) وضعفه بعض علمائنا، والأرجح توثيقه. وقال الشيخ: له (أصل). وروى أنه روى سبعين ألف حديث عن الباقر (ع)، وروى مائة وأربعين ألف حديث. والظاهر أنه ما روى أحد - بطريق المشافهة - عن الأئمة (ع) أكثر مما روى جابر، فيكون عظيم المنزلة عندهم لقولهم (ع) اعرفوا منازل الرجال منا على قدر رواياتهم عنا^٢ .

فماذا تقول في هذا القول أيها الكذاب الأشر! فهل كان سبب عداوة الراوي تشييعه كما تقترى عندما وضعفه طائفة من علمائك!؟!

^١ روضة المتقين ١٢/١٥٣-١٥٤

^٢ خاتمة الوسائل ٣٠/٣٢٩

وأما عند أهل السنة : فقد وثقه الثوري ووكيع و شعبة وقال شعبة : كان جابر إذا قال حدثنا و سمعت فهو **أوثق الناس**».

فماذا تقول في هذا أيها الكذاب الأشر! فهل كان سبب عداوة الراوي تشيعه كما تفترى. فلماذا قالوا هو «أوثق الناس»!!؟

أما ابن عدى توسط فيه فقال بعد التحقيق في أسباب الجرح ثم مال إلى الضعف و لم يوثقه! أما الترمذي فقد ضعفه تضعيفا قويا فقال: ضعفه تركه يحيى بن سعيد و عبد الرحمن ابن مهدي. وروى في العلل عن أبي حنيفة : ما رأيت أحدا **أكذب** من جابر الجعفي . روى له أبو داود حديثا واحدا و الترمذي و ابن ماجه^١».

وأما الإمام مسلم فلم يكتب حديثه .قال في مقدمة صحيحه: « كان الناس يحملون عن جابر قبل أن يظهر ما أظهر . فلما أظهر ما أظهر اتهمه الناس في حديثه. وتركه بعض الناس . فقيل له: وما أظهر؟ قال: الإيمان بالرجعة».

ولهذا لم يخرج مسلم في صحيحه أي حديث عن هذا الكذاب المختلط .روى مسلم: «عن قبيصة وأخوه؛ أنهما سمعا الجراح بن مليح يقول: سمعت جابرا يقول: إن عندي **سبعون ألف حديث** عن أبي جعفر، عن النبي ﷺ كلها».

ومما يدل على ذلك ما رواه الكشي في رجاله عن أبي جميلة المفضل بن صالح، عن جابر بن يزيد الجعفي، قال : حدثني أبو جعفر (ع) بسبعين ألف حديث لم أحدث بها أحدا قط و لا أحدث بها أحدا أبدا، قال جابر فقلت لأبي جعفر (ع) جعلت فداك إنك قد حملتني وقرأ عظيمًا بما حدثتني به من سرکم الذي لا أحدث به أحدا، فریما جاش في صدري حتى يأخذني منه شبه الجنون. قال: يا جابر

^١ تحذیب الکمال ٤٣١/١

فإذا كان ذلك فأخرج إلى الجبان فاحفر حفيرة ودل راسك فيها ثم قل حدثني محمد بن علي بكذا وكذا^١.

نسأل هذا المحدث: أهكذا تدفنون أحاديثكم كدفنكم لموتاكم!؟

و يدل على ذلك الكم الهائل من الأحاديث ما رواه مسلم: قال سمعت أبا الوليد يقول: سمعت سلام بن أبي مطيع يقول: سمعت جابرا الجعفي يقول: عندي خمسون ألف حديث عن النبي ﷺ.

فهذه هي الأسباب (الاختلاط ، الكذب ، ادعاء الجنون و التمثيل، دفن الأحاديث في المقبرة ، الكم الهائل من الأحاديث فوق طاقة العقل البشري) التي جعل مسلم الحجاج النيسابوري رحمه الله لم يكتب حديثه .

ثم نسأل هذا المحدث الداهية : إذا كان هذا الراوي جابر الجعفي لم يره الصادق إلا مرة واحدة . فمن أين يأتي بهذا الكم الهائل من الأحاديث وبشهادة حواركم زرارة بن أعين!؟

روى الكشي عن زرارة: قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن أحاديث جابر فقال ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة و ما دخل علي قط.^٢.

وهذا يؤكد أن الرجل كان يولد الأحاديث و يصنع الروايات وليس كما تفترى و تكذب بسبب تشيعه وإلا لو كان بسبب الانتساب و حب آل البيت و تشيع الرواة و ما أكثرهم في كتب أهل السنة . فلو رد أحاديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية كما يقول الإمام الذهبي .

و لكي نأتي على أكاذيبك و حقدك على أصحاب النبي ﷺ نذكر راو واحد فقط على سبيل المثال وهو راو شيعي واسمه أبان بن تغلب فعلى الرغم من انتسابه وتشيعه فقد وثقه علماء أهل السنة و أخرجوا أحاديثه ثم نذكر عدد أحاديثه في

^١ رجال الكشي ج ٣-٣٤٣

^٢ المصدر السابق ج ٣٥٠

كتب الشيعة ومن ثم نخرج بالنتيجة ، ومن المكثّر و المفرط. هل هم رواتك أو رواة أهل السنة؟!؟

قال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب: « شيعي جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته. فلقال أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟ وجوابه : إن البدعة على ضربين : فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو^١ ولا تحرف فهذا كثيرا في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه ، والحط على أبي بكر وعمر ، والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة ... ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلا ، بل قد يعتقد عليا أفضل منهما^٢.»

نأتي لموضوع أبان بن تغلب وكمية الأحاديث الذي رواها عن الأئمة من كتب الشيعة. ففي رجال الكشي ومعجم رجال الحديث للخوئي : « عن أبان ابن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام : إن أبان بن تغلب روى عني ثلاثين ألف حديث فأروها عنه^٣.»

وهنا يحق لنا أن نسأل هذا المحدث الذي يقول :« مع أنهم رووا في صحاحهم عن أبي هريرة أكثر من هذا » !!

^١ وهنا لا بد من توضيح هذا المصطلح :«فالتشيع» في عرف المتقدمين ليس كتشيع المعاصرين الذين تبجحوا بردة الصحابة وانقلابهم على أعقابهم وإظهار البراءة منهم ووجوب لعنهم وسبهم ، وقذفوا أزواج النبي ﷺ بالرنا والفجور ونسبوا إلى الصحابة وآل البيت غرائب القول والفعل. فالتشيع في عرفهم لا يعدوا تفضيل على بعض الصحابة كعثمان رضي الله عنهم وأرضاهم جميعا وفي ذلك قال الحافظ رحمه الله :«التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفته مخطن مع تقديم الشيخين وتفضيلهما وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ وإذا كان معتقد ذلك ورعا ديننا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا لاسيما إن كان غير داعية وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرفض الغالي ولا كرامة».

^٢ ميزان الاعتدال ١ / ٥ الرقم ٢

^٣ معجم الرجال ١/١٣١

فمن الذي يروي أكثر يا أيها الصادق الكذاب!!؟ هل هو جابر بن يزيد الجعفي وأبان بن تغلب أم رواية الإسلام أبي هريرة ؟ ومن من الكذاب الأثر عندئذ!!؟
فعند إجراء عملية حسابية بسيطة :

جابر الجعفي : روى عن النبي و الباقر (٧٠) ألف بشهادة مسلم .وعن الباقر (٧٠) ألف بشهادة الكشي و (٥٠) ألف عن النبي بشهادة مسلم و.(١٢٠) ألف بشهادة الحر العاملي.

أبان بن تغلب : روى (٣٠) ألف حديث عن الصادق بشهادة الكشي.
أبي هريرة (١٥٠٠) حديث بعد حذف المكررات^١ .

فإن كنت محدثا فعلا و تفهم علم الأرقام . فأين (٧٠) ألف و(٣٠) ألف من (١٥٠٠) أو مع المكررات (٥٠٠٠) !!؟

فقط محدث شاطر في الكذب على أصحاب النبي ﷺ و الحط و النيل منهم؟
لماذا لا تتكر علي جابر الجعفي هذا الكم الهائل وتدافع عنه بغبائك اللامحدود بينما تصب جام طائفيتك على صحابي روى أقل من ذلك بكثير بنسبة (١:٤٦)
وأما قول هذا المحدث «من لم يؤمن بكرتنا» أي برجوعنا في الرجعة الصغرى عند قيام القائم...ووردت الأخبار المتواترة من النبي و الأئمة (ع) فيها، وكتب أكثر محدثينا كتابا مفردا في ذكر الأخبار الواردة فيها، وكذا في المتعة»

^١ الشائع أن عدد أحاديثه (٥٠٠٠) حديث، وهذا يعود لمجموع أحاديثه المكررة: أي التي جاءت بنفس المتن ولكن من طريق رواة آخر عنه. وأما أحاديثه غير المكررة فلم تتجاوز (١٥٠٠) حديث !! فكيف إذا علم القارئ الكريم أن الخمسة آلاف حديث المروية لأبي هريرة ﷺ في كتب السنة تشمل الصحيح والضعيف والموضوع ؟ يعني أن بعض هذه الأحاديث التي تُنسب لأبي هريرة ﷺ لم تصح عنه من الأصل !!!

فالجواب:

أولاً: عقيدة الرجعة من العقائد الباطلة المخالفة للقرآن و السنة النبوية والعقل إن بقي هناك شيء من العقل فضلاً عن ادعاء التواتر بزعمكم عن أئمة آل البيت في كل عقيدة باطلة تريدون لصقها بالدين حتى معتقدة تحريف القرآن ابنك البار المجلسي الثاني يدعى التواتر !! ومعتقد المتعة تدعون التواتر والاستفاضة!!! فلعلمكم لا يوجد في أي موضوع من المواضيع الخلافية العقائدية التي انفردتم بها عن الأمة أي تواتر لأن الخبر المتواتر معنوياً عبارة عن مجموعة من أخبار الأحاد تدلّ جميعاً سواء على نحو التضمن أم الالتزام على موضوع واحد ولكن يجب أن يصل عدد رواة مجموع تلك الأخبار في كل الطبقات إلى حدّ التواتر، أي يشكّلوا جماعة من الناس تحيل العادة تواطؤهم على الكذب بحيث لو لم يصل عددهم في كل طبقة من الطبقات إلى هذا الحدّ لا يمكننا القول بأن هذا الخبر متواتر.

فاذا عرفت معنى التواتر المعنوي عندئذ على الشخص الذي يدّعي هذا التواتر المعنوي في أخبار «المتعة» وأخبار «الرجعة» وأخبار «التحريف» وأخبار «النص على إمامة الاثني عشر» وغيرها من الأخبار الشاذة المخالفة للكتاب و السنة أن يُثبت بشكل واضح أن جميع رواة تلك الروايات التي يصل كلٌّ منها (إلى الإمام المعصوم أو الأئمة المعصومين) عبر خمسة إلى عشرة رواة، هم في كل طبقة من طبقاتهم الخمسة أو العشرة بالغون في عددهم حدّ التواتر، أي يشكلون جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب^١.

فهل بقي القائلون بالمتعة جمعا عن جمع -من أول السند إلى آخره ، دون أن ينقص هذا العدد ، مع ملاحظة عدم إمكانهم على الكذب حتى بعد النسخ؟!

^١ يقول مؤلف كتاب الإسلام والرجعة لعبد الوهاب فريد ترجمة سعد محمود رستم ما نصه : « إن مجموع روايات الرجعة (١٩٨) رواية وكلها باستثناء ستة منها التي هي اصطلاحاً في رتبة الحديث الحسن أحاديث ضعيفة !!! فهل يمكننا أن نحكم بتواتر مثل تلك الأخبار التي أكثر من ثلثها «مرسل» و«مهمل» و«مجهول» وبقية رواها من الغلاة؟».

إن الذي حصل بالفعل ، هو أن عنق الزجاجة قد ضاقت ، وبدلاً من أن رواية الجواز كانت جمعا عن جمع أصبحت أفرادا يروون أمراً قد كان ، وإلا لما سار الركبان بفتوى ابن عباس ، ورويت فيها الأشعار وتندر بها الظرفاء .
غير أن المجوزين خلطوا تواتر العلم بما كانت عليه ، بتواتر بقاء الحكم ، وبين الاثنين فرق كبير .

فالمنسوخ في فهم الفقهاء ، هو استمرار حل المتعة واستمرار حل المتعة ظني لا قطعي !

فالبحت ليس موضوع أصل الحل بل استمراره (استصحاباً للحال) وهذا يفيد الظن بلا نزاع ورفع الظني بالظني لا ينازع فيه أحد لأنه من بدائة علم الأصول .
وبهذا يتضح أن ما يدعونه من التواتر مغالطة غير صائبة ، و دعوى أن النسخ خبر آحاد مجازفة غريبة مع أن أخبارهم سواء في المتعة أو الرجعة أخبار آحاد ولم يبق لهم إلا الإجماع (المذهبي) فقط.

وأما قوله «ومن تتبع كتبهم يعلم أنهم قاطبة معادون لأهل البيت (ع) ولكن يظهرون العداوة سيما فضلاءهم إلا أن يكونوا من الشيعة ولا يوجد واسطة بينهم»

فالجواب:

مصطلح «أهل البيت» بالمعنى الاصطلاحي الإمامي الجعفري لم يرد في القرآن الكريم ولا في موضع واحد منه. فلا يجوز أن ننسب إلى كلام الله معان أو مصطلحات محدثة لم تكن على عهده ولم يستعملها في لغته، إنما الواجب أن نفهم القرآن بلغة القرآن نفسه ومقاصده وإلا فقد افترينا على الله الكذب وصرنا من الذين يقولون على الله ما لا يعلمون، وهو أعظم الذنوب على الإطلاق حتى الإشراك بالله! كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ

وَابْغِي بغيرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾

[الأعراف: ٣٣]

فما جاء في القرآن بالمعنى اللغوي لا يصح أن نحمله على المعاني الاصطلاحية المتأخرة كمصطلح «أهل البيت» بمعنى اثني عشر شخصا كما يريد الشيعة الجعفرية كالمفيد و الطوسي و القمي أن يجبروا الأمة على اعتناق هذا المصطلح الأعوج لمفهوم أهل البيت.

إن القرآن لا يتحمل مسؤولية المصطلحات المحدثّة المتأخّرة عنه وإن تشابهت ألفاظها مع ما جاء فيه، إنما علينا أن نعظم هذا الكتاب ونتأدب أمامه بالتدبر ونفهم ما يعنيه ويقصده وأن لا نتخذّه هزواً وخادماً مطيعاً لأهوائنا ومقاصدنا!
(أنت قلت للناس)؟!)

لا يتحمل القرآن مسؤولية ما أحدث بعده من هذه العقائد والأفكار وإنما يتحملها الإمامية وحدهم وسيسألهم الله تعالى عنها يوم القيامة بل سيسأل علياً ؑ: (أنت قلت للناس أن «أهل البيت» هم فقط ثلاثة (من أصحاب الكساء: أي أنت وولدان من أولادك وهما الحسن و الحسين) + تسعة من أحفادك+ واحد مجهول؟ ويسأل أحفاده واحداً واحداً هذا السؤال بل سيسأل محمداً ؑ نفسه: (أنت قلت للناس اتخذوا علياً وأحفاده أئمة من دون الناس) ؟ لأن الله تعالى لم يقل ذلك في كتابه ولم ينزله على رسوله ؑ . فالقرآن بريء من هذه الدعوى، ومحمد ؑ وعلي ؑ وكل أحفاده الصالحين سيتبرأون من دعوى هذه الإمامة المزعومة وتعريف أهل البيت بأثني عشر شخصاً .

فإن الله في أنفسكم أن تقفوا بين يدي الله يوم القيامة موقف النصارى من المسيح المسيح يوم يدعو ويسأله: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؟! فيتبرأ ويقول: ﴿سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٦-١١٧]

نعم ! لقد ادعى النصارى ذلك وصنعوا له الروايات والقصص والأحلام والمنامات وادعوا الكرامات والمعجزات وبنوا الكنائس وصنعوا الصلبان وصوروا الصور ونصبوا التماثيل التي تصور صلب المسيح - الإله! وصرفوا الأموال وبذلوا الجهود والأوقات وسفكوا الدماء! كل ذلك من أجل وهم لا وجود له ولا دليل عليه. اللهم إلا المتشابهات! وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِينٌ فَيَسْبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧].

فلا عجب أن يكون في أمة الإسلام من يفعل فعلهم ويحذو حذوهم^١.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [لق: ٣٧]

فلو رجعنا إلى كتاب الله تعالى لنحتكم في هذا الاصطلاح المحدث من قبل الإمامية ، لوجدنا أن كتاب الله لا يعرف أبداً هذا المصطلح الغريب المستحدث!! فقد أنزل الله سبحانه وتعالى آيات في كتابه الخالد قرآناً يتلى في «أهل بيت» الأنبياء صلوات ربي وسلامه عليهم أجمعين. فمن هم «أهل البيت» هؤلاء حسب تعريف و مصطلح القرآن لا حسب الاصطلاح المذهبي من زمن الكليني والمفيد والطوسي إلى زمن الخوئي و السيستاني والسبحاني المحدث!!؟

مصطلح أهل البيت كما جاء في القرآن الكريم

جاء لفظ أو مصطلح «أهل البيت» ثلاث مرات في القرآن. أي مرة في سورة هود ومرة في سورة الأحزاب بأل التعريف. وورد مرة واحدة فقط بلفظة: «أهل بيت» أي: نكرة مجردة عن أل التعريف كما ورد عدة مرات بلفظة «أهل» دون اقترانه مع لفظ «البيت».

فأما بلفظ: «أهل بيت» ففي سورة القصص.

قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصَّرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاصِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ [القصص: ١١-١٢].

وأما بلفظ «أهل البيت» ففي سورة هود.

^١ انظر الإمامة من منظور القرآن لطفه الداليمي

قال تعالى في قصة خليل الله إبراهيم عليه السلام لما جاءت رسل الله إبراهيم بالبشرى قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْحَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ وَامْرَأَتُهُ قَانِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاَهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَّرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴿هود: ٦٩-٧٣﴾

والمخاطب في هذه الآية هي سارة «زوجة» إبراهيم عليه السلام وهذا دليل على أن «زوجة» الرجل بالتعريف القرآني من «أهل البيت».

وأما المرة الثانية فجاء لفظه في سورة الأحزاب في سياق «أزواج» نبيينا محمد النبي صلى الله عليه وسلم ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨]

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٩]

﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٠]

﴿وَمَنْ يَمُنْتُ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَعَمِلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣١]

﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]

﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
 إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٣]

﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٤]

فإن سياق الكلام معهن، لأن الله تعالى قال ﴿ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تَرُدُّنَّ ﴾ ثم قال في نفس خطابه لهن ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ ولهذا قال تعالى بعد هذا كله: ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٤]

فهذا نص صريح من الله تعالى أن أهل البيت هم الأزواج أي أزواج النبي ﷺ. والشواهد كثيرة على استعمال القرآن لمصطلح «أهل البيت» بمعنى الأزواج في سور كثيرة، كسورة مريم وطه والعنكبوت وهود والحجر ويوسف والشعراء والأعراف والنمل والصفافات وهذه على سبيل الأمثلة لا الحصر. منها قوله تعالى:

(١) سورة مريم ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ﴾ [مريم: ٥٤-٥٥]

فمن أهله الذي كان يأمرهم بالصلاة؟!

(٢) سورة طه ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴾ [طه: ١٣٢]

وهو خطاب لنبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. فمن أهله الذي كان يأمرهم بالصلاة؟!

^١ إذا طبقنا المفهوم «الائتي عشري» الطائفي الضيق لأهل البيت، فمعنى هذا أن الله سبحانه وتعالى يخاطب نبيه أن يأمر أربعة من أهل بيته بالصلاة فقط! أليس هذا أمرا غريبا!

لذلك قال علي ؑ في تفسيره في النهج: «وكان رسول الله ﷺ نصيباً بالصلاة بعد التبشير له بالجنة؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ فكان يأمر أهله ويصبر عليها نفسه».

ولا شك في دخول زوجته خديجة رضي الله عنها على أقل تقدير في الأهل، باعتبار أن السورة مكية، والأمير إنما تزوج الزهراء وأنجب السبطين بعد الهجرة.

٣) سورة العنكبوت ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجِّوُكَ وَأَهْلِكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

٤) سورة هود ﴿قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِبْ أَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَقِ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١].

٥) سورة الحجر ﴿فَأَسْرِبْ أَهْلَكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أذْنَاهُمْ وَلَا يَلْتَقِ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥].

وهذه الآيات صريحة ولا تحتاج إلى دليل في كون «الزوجة» من أهل الرجل، لا أقل من قوله تعالى «إلا امرأتك» أو «إلا امرأته» دليل على ذلك، فالمستثنى من جنس المستثنى منه.

٦) سورة يوسف ﴿وَأَسْبَقَ الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيْهَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٢٥].

فالمخاطب هنا عزيز مصر، وقولها: ﴿مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾ أي: زوجتك، وهذا بين.

والشواهد على ذلك كثيرة، وكلها تقتضي أن «زوجة» أو «زوجات» الرجل من أهل بيته لا العكس، كما يذهب إليه هؤلاء القوم، أي: إخراجهم ظلماً و عدواناً «الزوجة» من «أهل البيت» النبوي وإدخال من شاءوا على مزاجهم المذهبي!

٧) سورة الشعراء ﴿رَبِّ نَجِينِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ فَنجِينَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي الغَابِرِينَ ﴿ [الشعراء: ١٦٩-١٧١].

٨) سورة الأعراف ﴿فَانجِينَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الغَابِرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]، أي:

أنجى الله لوطاً وأهله إلا امرأته فإنها لم تؤمن به فكانت على دين قومها!

٩) سورة النمل ﴿فَانجِينَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا مِمَّن الغَابِرِينَ﴾ [النمل: ٥٧].

١٠) سورة الصافات ﴿إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي الغَابِرِينَ ﴿ [الصافات: ١٣٤-١٣٥].

١١) سورة هود ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠].

فقوله تعالى لنبي الله نوح عليه السلام: ﴿وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾ أي: احمل فيها أهلك وهم أهل بيته وقرابته إلا من سبق عليه القول منهم ممن لم يؤمن بالله، فكان منهم ابنه كنعان الذي انعزل وحده حتى نادى نوح فقال ﴿إِنَّ ابْنِي مِن أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥] وامرأته وكانت كافرة بالله ورسوله.

١٢) سورة الصافات ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ وَنجِينَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الكَرْبِ العَظِيمِ﴾ [الصافات: ٧٥-٧٦]

فهذه الآيات صريحة في دخول زوجات الأنبياء في «الأهل». فكيف لا يكون أزواج نبينا ﷺ من أهل بيته؟!
وأما لغة :

فقد قال الراغب: «أهل الرجل من يجمعه وإياهم نسب أو دين، أو ما يجري مجراهما من صناعة وبيت وبلد، فأهل الرجل في الأصل من يجمعه وإياهم مسكن واحد، ثم تجوز به فقيل: أهل بيت الرجل لمن يجمعه وإياهم النسب وتعرفت في

أسرة النبي ﷺ مطلقاً إذا قيل: أهل البيت؛ لقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ

عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾

وعبر أهل الرجل بامرأته -إلى أن قال- وتأهل إذا تزوج، ومنه قيل: «أهلك الله في الجنة»، أي: زوجك فيها^١.

وقال الخليل: «أهل الرجل زوجه، والتأهل التزوج، وأهل الرجل أخص الناس به، وأهل البيت سكانه، وأهل الإسلام من يدين به».

وقال ابن منظور في لسان العرب: «أهل الرجل أخص الناس به، وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه وبناته وصهره أعني علياً (ع)، وقيل: نساء النبي ﷺ».

وقال الزبيدي في تاج العروس: «والأهل للمذهب من يدين به و يعتقده، والأهل للرجل زوجته، ويدخل في أولاده».

وفي المعجم الوسيط: «أهلاً، و أهولاً: تَزَوَّجَ... و فلانة: تَزَوَّجَهَا».

وفي مختار الصحاح «أهل: الأهلُ أهل الرجل وأهل الدار... وقد أهل الرجل تزوج».

وفي الصحاح في اللغة: «الأهلُ: أهل الرجل، وأهل الدار؛ وكذلك الأهلَةُ... وقد أهل فلان يأهلُ ويأهلُ أهولاً، أي تزوج؛ وكذلك تأهلَ... قال أبو زيد: أهلك الله في الجنة إبهالاً، أي أدخلها وزوجك فيها».

وأما العقل أو الشرع فلا يقبلان أن يكون للرجل مثلاً (٢٧) ولداً كما ذكر فخرهم المفيد في كتابه الإرشاد ، فيكون فقط اثنان من أولاده من أهل البيت، أما باقي أولاده فليسوا من أهل البيت!!

كذلك ذكر كتاب تاريخ أهل البيت أسماء من أعقب من ولد أمير المؤمنين وهم: الحسن والحسين ومحمد ابن الحنفية والعباس وعمر.

١ الأصفهاني في المفردات ص ٢٨

فكل أولاد هؤلاء لا يعدونهم من «أهل البيت» سوى ولد واحد من أولاد الإمام الحسين وهو علي بن الحسين السجاد، وأما أولاد الحسن فقد أخرجوهم جملة وتفصيلاً من أهل البيت!

وهذه نكتة طريفة، مع العلم أن كتبهم كتاريخ أهل البيت، و الإرشاد و عمدة الطالب؛ ذكرت أن للحسن أحد عشر ولداً، أو خمسة عشر ولداً! فكل أولاد الحسن مع الأسف الشديد لا يعدونهم من أهل البيت بسبب أنهم ابتكروا هذه الطريقة العجيبة و الغريبة في تعريف أهل البيت، فأخرجوا أولاد الحسين من أهل البيت سوى علي بن الحسين زين العابدين، فزين العابدين من أهل البيت، أما بقية إخوانه فلا يعدونهم من أهل البيت... وهكذا إلى أن نصل إلى الإمام الأخير وهو الإمام الحسن العسكري الذي لم يعقب، فتوهموا له ولداً وأنه اختفى عقب ولادته، وكان عمره آنذاك خمس سنين!!

فأنظروا إلى هذه الطامة كيف يدخلون و يخرجون أناسا على مزاجهم؟! فهذا الولد الذي لم يكن له وجود أصلاً نسبوه إلى أبيه دون معرفته. أدخلوه ظلماً في «أهل البيت» بينما زوجات النبي ﷺ بنصوص واصطلاح القرآن الكريم أخرجوهم من «أهل البيت».

ومن المعلوم أن هذا التقسيم أي تقسيمهم «أهل البيت» بهذه الطريقة المبتكرة، لا يستقيم لا قرآناً ولا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً، بل ولا عقلاً - كما مر - لأن العقل والشرع لا يقبلان أن يكون للرجل مثلاً (٢٧) ولداً، فيكون اثنان فقط من أولاده من أهل البيت، أما باقي أولاده فليسوا من أهل البيت!!

فهل يرضى «هذا المحدث» أن نقول عن ولده محمد باقر المجلسي إنه ليس من أهله و لكن أخاه عبد الله فقط هو من أهله!!؟

ومن هنا تعلم أن القوم بطائفيتهم و تعصبهم أخرجوا «أزواج» النبي ﷺ اللاتي هن من أهله من الآية، وجعلوا الآية فقط في أربعة أشخاص وهم: علي و فاطمة و الحسن و الحسين ثم أضافوا من جيوبهم تسعة أشخاص آخرين ليصبحوا

مجموعهم (بعد إخراج فاطمة رضي الله عنها لأن المرأة لا تصلح للإمامة) اثني عشر شخصا . فقالوا هؤلاء هم «أهل البيت»!!!

فعندما يقول الشيعي الجعفري للسني مثلا: أنت لا تحب «أهل البيت» يظن هذا الشيعي المسكين المغرر به أن «أهل البيت» هم هؤلاء الاثني عشر فقط^١.

وهذا مصطلح طائفي مذهبي مستحدث مخالف للمصطلح القرآني لـ«أهل البيت» بل هذا تعريف شاذ فلا اللغة ولا العرف ولا العقل يعرفون هذا المصطلح كما مر! إذن نستخلص من هذه المقدمة أن من عقيدة هذا المحدث ومذهبه هي عدم موالاته أهل بيت النبي ﷺ بل مجرد دعوى موالاته أهل بيت علي فقط^٢.

وياليتهم يوالون «أهل بيت علي» لكنهم يوالون بعض بيت علي ولا يوالون بيت النبي ﷺ أصلا!!

وهذا لا يعلمه عوامهم بسبب تلقين مراجعهم لمصطلح «أهل البيت» بمعناه المذهبي الضيق. فأصبح الشيعي لا يعرف من هم أهل البيت حقيقة، فيختلط عليه الأمر بسبب مراجعهم الذين يلقتونهم إما تديسا وإما تبليسا كما في موضوع تبليسهم المتعة و الخمس وغيرهما من العقائد التي يؤخذونها من المتشابهات و من الروايات!!!

ومن هنا تعلم أيها القارئ الكريم أن هذا المثل الذي يقول «رمتني بدائها و انسلت» لا ينطبق إلا على هؤلاء القوم ومن على شاكلته كهذا المحدث الذي يفترى على أهل السنة بصفاقة بأكاذيبه بقوله «ومن تتبع كتبهم يعلم أنهم قاطبة معادون لأهل البيت» فتعلم من هنا أنه هو و أمثاله أعداء «أهل البيت الحقيقي» وهو أهل بيت النبي ﷺ وليس أهل البيت (الكوكتيل) المبتكر خارج القرآن . والدليل إنك تراهم يطعنون في أزواج النبي ﷺ بلا خجل ولا وجل ولا نقيّة ويتفاخرون بهذا الكفر الصراح وخاصة من علمائهم المتأخرين ويرمونهم بأشد أنواع القذف وهو تهمة الزنا والعياذ بالله.

^١ ولا يادري هنا المغرر به أن أهل البيت يشمل قاطبة أهل بيت السكني و أهل بيت النسب ويدخل فيهم أهل بيته -كما في صحيح مسلم من حديث زيد بن أرقم - من حرم الصلوة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس. فهنا تأكيد أن نساءه من أهل بيته، وأنه ليس المراد بالأهل الأزواج فقط، بل هم مع آله.

^٢ وحتى هذه الموالاته و زعم انتسابهم إلى مذهب جعفر غير صحيح و الشواهد كثيرة و يحتاج إلى بحث خارج موضوع بحثنا للتعلة .

فأي دين هذا و أي مذهب هذا الذي يزعم موالاته «أهل البيت» و محبتهم وفي نفس الوقت يسب أمهات المؤمنين رضي الله عنهن (كعائشة و حفصة) و هن أصل شجرة «أهل البيت». فلولا الزوجات (كخديجة رضي الله عنها) لما وجدوا هؤلاء الأولاد والأحفاد الذين توالونهم وتزعمون حبهم وتسجدون على ترابهم في الصلاة وتطوفون بقبورهم و تتبركون بهم وتتوسلون بأسمائهم عندما تنزل بكم النوازل وغيرها من عقائدكم و معتقداتكم!؟

روى شيخهم القمي في تفسير قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةً نُوحٍ وَامْرَأةً لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ عن أبي عبد الله (ع) قال: والله ما عنى بقوله: (فخانتاهما) إلا الفاحشة، ولقيمن الحد على فلانة فيما أتت في طريق وكان فلان يحبها فلما أرادت أن تخرج إلى البصرة قال لها فلان: لا يحل لك أن تخرجين من غير محرم فزوجت نفسها من فلان^١.

قال المجلسي الثاني (الابن البار لهذا المحدث المجلسي الأول) في تعليقه ما نصه بالحرف الواحد: «قوله: أربعة، أي أبوبكر و عمر و بنتاهما، قوله إلا الفاحشة. لعلها مؤولة بمحض التزويج قوله: و لقيمن الحد، أي القائم (ع) في الرجعة، كما سيأتي، و المراد بفلان طلحة كما مر ما يؤمى إليه من إظهاره في حياة الرسول! و في هذا الخبر غرائب لا نعلم حقيقتها، فطوينا على غيرها و الله يعلم و حججه صلوات الله عليهم جهة صدورها^٢» ا هـ.

مع أن الله أنزل براءتها في كتابه العزيز في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١] إلى أن قال: ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ نَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧]

^١ انظر تفسير القمي ٣٧٧/٢. وانظر الكافي ٣٧٧/٢، ح ٢، بحار الأنوار تاريخ نبينا ٢٤٠/٢٢

^٢ بحار الأنوار ٢٤١/٢٢ باب تاريخ نبينا، أحوال عائشة و حفصة، و انظر كذلك ١٥٠/٨٢

والقوم عادوا لمثله فهم ليسوا بمؤمنين قطعاً!!! ومازال مسلسل الطعن مستمر في عرض أهل البيت رسول الله ﷺ أزواجه أم المؤمنين عائشة رضوان الله عليها من قبل شذمة من علماء ومراجع المذهب الذي يدعي انتسابه إلى أهل البيت (ولا أدري أي مذهب هذا الذي يزعم انتسابه لأهل البيت «العلوي» وهو يطعن ويشتم أهل البيت «النبوي») كزين الدين النباطي صاحب كتاب الصراط المستقيم والمجلسي الثاني الابن البار -لهذا المحدث - لأنه من تربية الوالد طبعاً!! و جمع من مراجعهم كمجتي الشيرازي و صهره ياسر الخبيث ومرجعهم المدعو محمد جميل حمود العاملي على موقعه و مرجعهم المدعو محمد الحسيني الشاهرودي و القائمة تطول لو بحثنا في ذكر علمائهم ولكن هذا على سبيل المثال لا الحصر!!

فأنتم إذن المعادون لـ«أهل البيت» لو كنتم تفقهون لغة القرآن ومصطلح القرآن و تعريف القرآن لـ«أهل البيت».

وأنتم «النواصب» لأنكم تكونون العدا لـ«أهل البيت» و هن أمهات المؤمنين رضي الله عنهن لأن النبي ﷺ له زوجات و بنات كيف تطعنون في زوجاته وبناته بينما تتمسكون ببنت واحدة فقط!!؟

فكيف استثنيت من أهل بيت النبي ﷺ أزواجه و بنتيه، وأدخلتم فيه علي بن أبي طالب ﷺ رغم إنه ابن عمه و زوج ابنته فقط!! وإن كان زواجه من فاطمة رضي الله عنها يدخله في مفهوم أهل البيت ، فكيف استثنيت عثمان بن عفان ﷺ وهو زوج بنتين ، لا واحدة من بنات النبي ﷺ. كما إنه أيضا من أبناء عمومة النبي ﷺ ويلتقي في عبد مناف^١. فرقية تزوجها بعد إسلامه و هاجر بها إلى الحبشة ثم إلى المدينة حيث ماتت بعد بدر بثلاثة أيام و أصغر بنات الرسول ﷺ هي أم كلثوم كانت لابن عمها عتبة بن أبي لهب و طلقها قبل أن يدخل بها و كانت هي التي لا تزال بغير زواج بعد أن تزوج على أختها فاطمة الزهراء ، فتزوجها عثمان بعد موت أختها رقية عنده سنة ثلاث من الهجرة.

^١ انظر للمناظرة الكبرى لمحمد الرغبي ص ٨٤ (أ.ن)

فهؤلاء هن بنات النبي ﷺ الأربعة ، و الأزواج الثلاثة فما موقف الفرقة من هؤلاء السبعة وهم جميعا من أهل البيت ؟^١

لنورد حديثا واحدا و كيف تنظر هذه الفرقة إلي أزواج بنات النبي ﷺ .

ففي السرائر لابن إدريس عن محمد بن قيس الأسدي قال: قال أبو جعفر (ع) :
 إن رسول الله زوج منافقين أبا العاص بن الربيع ، و سكت عن الآخر^٢ .

كما أن علماء الفرقة و مراجع الشيعة ألقوا كتب عديدة ينفون فيها أن تكونا زينب و رقية من صلب النبي ﷺ كمحمد الكاظمي القزويني في كتابه المزعوم منهاج الشريعة حيث قال: « لم يرد شيء من الفضل في حق من زعموهن شقيقاتهن بحيث يميزن به ولو عن بعض النسوة^٣ » .

وأضاف هذا المدعو : «قد عرفت عدم ثبوت أنهما بنتا خير الرسل وعدم وجود فضل لهما يستحقان به الشرف و التقدم على غيرهما» .

أهؤلاء أتباع مذهب أهل البيت؟ أم أعداء أهل البيت ؟ و ما الفرق بينهم و بين دعوى ابن سبأ و حقيقته كما يقول الدكتور علي السالوس؟!^٤

كما ألف المدعو و يلقبونه بأية الله وهو جعفر العاملي كتاب مستقل عار على طائفته سماه «بنات النبي أم ربائبه» نفى وجزم أن رقية و أم كلثوم ليستا بنات النبي بل ربائبه ﷺ .

أفيعتبر هذا المفتري الكذاب من أتباع أهل البيت؟! أم أن أهل البيت الأطهار منه براء ، و من أمثاله سائر الغلاة الروافض^٥ .

فانظروا كيف يطعنون في عرض النبي ﷺ . فليس الزوجات حتى البنات كذلك لم يسلمن من أتباع أهل البيت!

^١ من كلام الشيخ علي السالوس ص ١٧١

^٢ الوسائل ١٤/٤٣٤-٤٣٥ ح ٢٢ باب حكم تزويج المناققة على المؤمنة و بالعكس، و تزويج المناق

^٣ منهاج الشريعة في الرد على ابن تيمية محمد مهدي الكاظمي القزويني ٢/٢٩٠

^٤ المصدر السابق ٢/٢٩١

^٥ أنظر كتاب الاثني عشرية في الأصول و الفروع لعلي السالوس ص ١٧١ (أ.ن)

ولا أدري أي أتباع لأهل البيت إن كان هؤلاء يطعنون بعرض أهل البيت وسيد أهل البيت رسول الله ﷺ و ينفون بناته من صلبه بهذه الدعاوي الساقطة !!! يقول أحد علمائهم في زبدة البيان: «رقية و زينب كانتا ابنتي هالة أخت خديجة و لما مات أبوهما ربيتا في حجر رسول الله ﷺ فنسبتا إليه كما كانت عادة العرب في نسبة المرء إلى المرءي و هما اللتان تزوجهما عثمان بعد موت زوجيهما».

إذن بهذا المنطق نسأل أتباع من يزعمون موالة أهل البيت. إن كان هذا هو مذهب أهل البيت: إذا كان زوج زينب أبو العاص هو ابن هالة بنت خويلد أخت السيدة خديجة، فهل تزوج أخته بنت أمه هالة؟!؟

وهذا هو اعتقاد السيد توفيق الفكيكي في كتابه «المتعة» حيث نقل قولاً للطبرسي يقول نفس الكلام و نفس المنطق وهذا نص كلام الفكيكي بالحرف الواحد«قال الطبرسي رحمه الله : وقد زوج الرسول ﷺ بنت هالة من أبي العاص بن الربيع قبل أن يسلم ثم نسخ ذلك. وقيل التزويج بشرط الإيمان ، وكانوا يخطبون بناته فلا يزوجهن منهم لكفرهم^٢» ا هـ.

فإذا كان أبو العاص أمه هالة ، وخالته خديجة ، فكيف يتزوج زينب وهي كما تقترنون بنت هالة؟!؟

لكن الحقيقة البائسة أن من شدة النصب المذهبي و الطائفية العمياء طعنتم في «أهل البيت» النبوي و تمسكتم ببعض «أهل البيت» العلوي !!

فهل رأيت أيها القارئ الكريم مذهباً (مثل مذهب هذا المحدث العجيب) يطعن و يسب و يلعن «أهل البيت» وهو في نفس الوقت يدعي انتسابه إلى «أهل البيت»؟!؟

فلا جرم بعد ذلك أن يشوهوا صورة علماء أهل السنة والجماعة بأكاذيب مروجة للنيل منهم وإظهارهم ببغض «أهل البيت» المزعوم (باصطلاحهم المذهبي طبعاً) من خلال استعمال أكذوبة مصطلح «الناصب» وتطبيقها ليشمل كل خصومهم

^١ أنظر زبدة البيان حاشية ص ٥٧٥

^٢ أنظر كتاب المتعة للفكيكي ص ٢٣٣

سواء كانوا من النواصب الحقيقيين (الذين يعتقدون بفسق علي بن أبي طالب) أو (من الخوارج) الذين يعتقدون بكفر علي بن أبي طالب أو من أهل السنة الذين لا ذنب لهم سوى الحقد و الضغينة ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ﴾ [محمد: ٢٩]

ومن المعلوم أن تعريف «النواصب» كما يقول الشيخ ابن عثيمين: «هم الذين ينصبون العدا لآل البيت ، ويقدحون فيهم ، ويسبونهم ، فهم على النقيض من الروافض^١ .

فكيف أصبح أهل السنة «نواصب»!؟

الحقيقة ، لا لذنب سوى العمى المذهبي و البغض الطائفي و الحقد الدفين من هؤلاء الحاقدين . فمثلا الإمام أبي حنيفة عندهم ناصبي كما في الكافي^٢ .
ولسائل أن يسأل: هل أبو حنيفة ينصب العدا لعلي^٣ و آل بيته حسب المصطلح اللغوي ؟ الجواب طبعاً : لا ، ولكن حسب «المصطلح المذهبي» الموضوع من قبل علماء التشيع المذهبي كما يقول عمدتهم نقمة الله الجزائري في ظلماته: « ويؤيد هذا المعنى أن الأئمة عليهم السلام وخواصهم أطلقوا لفظ الناصبي على أبي حنيفة وأمثاله مع أنه لم يكن ممن نصب العدا لآل البيت^٤ .»

إذن ما هو السبب يا ترى ؟ اسمع وثم اضحك مع هؤلاء المهرجين!

قال حسين بن الشيخ محمد آل عصفور البحراني في محاسنه :«على أنك قد عرفت سابقاً أنه ليس الناصب إلا عبارة عن التقديم على علي عليه السلام^٤».

^١ شرح الواسطية ٢ / ٢٨٣

^٢ الكافي ٢٩٢/٨ ط دار الكتب الإسلامية طهران.

^٣ الأنوار النعمانية ٣٠٧/٢ ط تبريز

^٤ المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية ص ١٥٧ ط بيروت

ورتب علماء التشيع المذهبي على هذا الأساس و من هذا التعريف أن مصطلح «الناصبي» يطلق على من نصب:

- ١) العداء للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع).
- ٢) العداء للأئمة من ذريته (ع).
- ٣) العداء لشيعتهم^١.

قلت: الأساس في هذه النقاط الثلاث المزعومة باطل لأن ما بني على باطل فهو باطل سواء شاء أم أبي أصحاب هذا المذهب و المنتسبين إليه. فهل الشيعة الجعفرية هم شعب الله المختار وهم الذين يدخلون الجنة فقط (كعقيدة اليهود و النصارى)؟!!

لنرجع إلى القرآن مرة أخرى ونرى بطلان هذه (القواعد) الثلاث التي أسسوها وأفتروا على دين الله تعالى وعلى الأمة قاطبة.

لقد ذكر الله تعالى اليهود (بني إسرائيل) مرتين في القرآن. وفيها تنصيب على أفضليتهم واختيارهم على العالمين.

قال تعالى في بني إسرائيل في البقرة ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]

وقال تعالى في البقرة أيضا ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٢]

فأين تنصيب الله لعلي وشيعة علي في القرآن وإنهم شعب الله المختار أو أن من يعاديهم أو يقدم الأول و الثاني و الثالث عليه نواصب؟!!

^١ انظر كتاب النصب و النواصب لمحسن المعلم ص ٢٦١ (أ.د) نسخة الكترونية

وقال تعالى في بني إسرائيل أيضا ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ وَلَقَدْ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ وَأَثَيْنَاهُمْ مِّنَ الْآيَاتِ مَا فِيهِ بَلَاءٌ مُّبِينٌ﴾ [الدخان: ٣٣، ٣٠]

وهذا تنصيب أيضاً على اختيارهم وتفضيلهم على العالمين. أليس فيه حجة لهم على أنهم «شعب الله المختار»!؟

فلماذا لا نفر لهم بذلك؟ سؤال نوجهه إلى (الإمامية) الذين فضلوا أنفسهم على الأمة وعلى العالمين (وغيرهم نواصب) وليس عندهم من نص قرآني بذلك، لا متشابه ولا غير متشابه وأي رد يصلح أن يكون رداً على اليهود يكون رداً عليهم من باب أولى!

تصور لو أن الله قال: («يا شيعة علي» اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين) أو قال: (ولقد نجينا «الإمامية» من العذاب المهين ولقد اخترناهم على علم على العالمين) ماذا سيقولون!؟

إن المنطق العلمي الاستدلالي يقضي بأنه حتى لو قال سبحانه - ذلك لما كان لهم به من حجة لأن القول نفسه لم يصلح حجة لليهود الذين نزل فيهم، فكذلك لو نزل في غيرهم فكيف والله تعالى لم يقل مثله في حق الإمامية، ولم يشر إلى ذلك أدنى إشارة!؟

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ [الجاثية: ١٦]

ضع بدل «بني إسرائيل» لفظ «الإمامية» أو «بني علي» أو «أهل البيت» وتصور ماذا ستكون النتيجة!؟

﴿وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ﴾ [غافر: ٥٣]

تخيل أن الله تعالى قال: (وأورثنا شيعة علي الكتاب)!؟

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧]

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ

أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤، ٢٣]

ولو جاء ذكر الإمامية بدل بني إسرائيل لقالوا: هذا نص في (الإمامة) و(الأئمة). والمضحك أن الإمامية احتجوا بهذا النص دليلاً على (الإمامة) مع أنه في حق بني إسرائيل!! أليس هذا من العجب العجيب!!؟

﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]

تصور لو أن الله قال: (ولقد أخذنا ميثاق «آل محمد» وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً).

ماذا سيقولون؟! سيقولون: هذه الآية نص في الأئمة الاثني عشر، وإن الأئمة منصوص عليهم في الكتاب!

ولكن الآية نص في بني إسرائيل!! وليس لبني إسرائيل فيها حجة!!!

فهل عند الإمامية نص قرآني بقوة هذه الآية ووضوحها ودلالاتها!؟

إن الألقاب والانتساب لا ينفع صاحبه دون عمل ومتابعة لمن انتسب إليه كما قال

الرب جل وعلا: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: ٦٨]

ولم يقل: الذين أحبوهم، أو انتسبوا إليه، فحب اليهود ليعقوب وانتسابهم إليه، وحبهم لداود وموسى وسليمان وغيرهم، وحب النصارى للمسيح وانتسابهم إليه ليس بنافعهم لانقطاعهم عن المنهج والتعاليم التي جاء بها هؤلاء الأنبياء الكرام عليهم السلام.

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥]

هذا هو الانتساب الأجوف الذي لا قيمة له لذلك عقب الله عليه بقوله: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ

إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]

إن الله يريد الملة والدين الصحيح، أما الاسم والنسب فلا قيمة له عنده.

^١ انظر بحث الدكتور طه الدليمي في كتابه الإمامة من منظور القرآن ص ٧٩-٨٤ (أ.ن)

ومع هذا كله انتقل إلينا هذا المرض الخطير فصار فينا من يتعصب للأسماء والطوائف ويفخر بالانتساب إلى مشاهير الملة دون العمل بما دعوا إليه وجاهدوا من أجله، وهذا ليس بنافعهم بل هو ضار بهم: في الدنيا تفرقة وتمزقاً وفتناً وفي الآخرة خسراناً مبيئاً.

ثمة درس مهم تنطوي عليه الآيات الكريمة التي تحكي قصة نوح و ابنه ﴿وَأَدَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٥، ٤٦]

أراد الله سبحانه و تعالى أن يقول لنبيه الكريم أن ابنه ليس من أهله لأنه لم يؤمن بالله ، وليس الدم هو الصلة الحقيقية بين الناس . ابن النبي هو ابنه في العقيدة . هو من يتبع الله و النبي ، وليس ابنه من يكفر به و لو كان من صلبه . هنا ينبغي أن يتبرأ المؤمن من غير المؤمن (لا بالمفهوم و الاصطلاح المذهبي الشيعي). وهنا أيضا ينبغي أن تتصل بين المؤمنين صلوات العقيدة فحسب . لا اعتبارات الدم أو اللون أو الأرض أو المذهب و الطائفة ! إن الانتساب إلى محمد ﷺ نفسه لا قيمة له من دون عمل واتباع كما قال

سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]

فحب الله تعالى نفسه لا وزن له عنده من دون اتباع صحيح لما أنزل على نبيه ﷺ فما بالك بالانتساب إلى من هو دون محمد ﷺ كعلي ﷺ وادعاء حبه، والتعصب له، والانتساب الفارغ إليه؟! ولو افترضنا أن الله تعالى أمر بذلك صراحة فلا شك أنه لم يقصد الانتساب المجرد عن المتابعة، فكيف إذا كان المنتسب مخالفاً لصريح القرآن منهجاً وتطبيقاً!!! وأول ذلك اتباع المتشابهات وترك المحكمات!

^١ انظر بحث الدكتور طه الدليمي في كتابه الإمامة من منظور القرآن ص ٧٩-٨٤ (أ.ن)

ومما يدل على بطلان القاعدة الأولى التي أسسوها أن السلف رضوان الله عليهم مع الاقتتال يوالي بعضهم بعضا موالة الدين لا يعادون كمعاداة الكفار فيقبل بعضهم شهادة بعض ويأخذ بعضهم العلم عن بعض و يتوارثون و يتناكحون و يتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض مع ما كان بينهم من القتال و التلاعن و غير ذلك . فالخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين ﷺ ولم يكفرهم علي بن أبي طالب^١ و سعد بن أبي وقاص و غيرهما من الصحابة ، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم ، فقاتلهم لدفع ظلمهم و بغيهم لا لأنهم كفار ولهذا لم يسب حريمهم و لم يغنم أموالهم ولكن هؤلاء القوم بأكذوبة «مصطلح أهل البيت» المذهبي المستحدث و بأكذوبة «مصطلح الناصب» المذهبي الذي أتوا به من جيوبهم حكموا على كل الفرق و المذاهب و منهم أهل السنة بالكفر و عدم الإيمان و استحلوا بذلك كل شيء - العرض و المال بل و القتل - فهم أشد من الخوارج و أضل منهم . فعلى الأقل الخوارج لم يقاتلهم أمير المؤمنين ابتداء حينما أخبره ابن عباس «يا أمير المؤمنين: إن القوم خارجون عليك فيقول: دعهم حتى يخرجوا، فإني لا أقاتلهم حتى يقاتلوا وسوف يفعلون» بينما هؤلاء القوم حكموا علينا بالكفر من دون أن نخرج عليهم و استباحوا دماءنا من دون أن نقاتلهم! فهل رأيتم كيف لا يتبعون قول الإمام المعصوم و لا فعله وهم يزعمون أن عمل الإمام أو قوله حجة بينما أهل السنة اتبعوا عليا و قالوا أن عمل الإمام حجة !! قال الإمام أبو حنيفة : إنه لولا سيرته في ذلك ما عرفت أحكام البغاة ، وإنما كان فعله فيهم حجة على البعد عن التكفير .

وقال الإمام الشافعي : عرفنا حكم البغاة من علي عليه السلام .

فهل علمتم بعد ذلك من الذي يتبع أهل البيت حقيقة و من الذي يزعم إنه من أتباع أهل البيت شكلا و قالبا وليس قلبا !!

^١ لكن هذا المحدث ذهب في كتابه روضة المتقين إلى كفر غير الإمامي . أنظر روضة المتقين للمجلسي الأول ٥٥٦/١

فمن أين لكم استباحة الدماء و الأموال و الأعراض إن كان قول الإمام بل و فعله مع الخوارج حجة أم المسألة محمولة على النقية الطوسية يا أتباع علماء التشيع المذهبي؟!!!

وهذا عالمكم الذي تسمونه بفقهاء أهل البيت (طبعاً باصطلاحكم المذهبي) يوسف البحراني يصرح في كتابه الحدائق الناضرة بكفر الناصب فيقول ما نصه: « إن إطلاق المسلم على الناصب وأنه لا يجوز أخذ ماله من حيث الإسلام خلاف ما عليه الطائفة المحقة سلفاً وخلفاً من الحكم بكفر الناصب ونجاسته وجواز أخذ ماله بل قتله^١».

فأين أنت يا علي -الذي قاتلت الخوارج و أمرت بدفن موتاهم و اعتبرتهم مسلمين -من هؤلاء القوم الذين يدعون موالاتك (ليل و نهار في الأذان ببدعة الشهادة الثالثة) ومحبتك (لدرجة الغلو وهو حب غال) وإنك إمامهم المعصوم الأول لكي ترى ماذا فعلوا في الأمة لترى شذوذ معتقداتهم؟!

لنورد تكملة محاوره ابن عباس مع الخوارج ، لنرى أن القوم يقولون بقول «الخوارج» بلا فرق ولا تميز وإن سمو أنفسهم «شيعة علي» بل أصبحوا أكثر تطرفاً من الخوارج ويحتاجون لابن عباس آخر ليبطل معتقدتهم الذي جمعوا فيه بين مذهب الخوارج و مذهب الروافض!

قال ابن عباس : قلت أخبروني ما تنقمون على ابن عم رسول الله ﷺ وختنته، وأول من آمن به، وأصحاب رسول الله معه؟ قالوا: ننقم عليه ثلاثاً.

قال: وما هن؟

قالوا: أولهن أنه حكّم الرجال في دين الله، وقد قال الله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾ فما شأن الرجال والحكم بعد قول الله عز وجل.

^١ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ١٢/٣٢٣، ٣٢٤

قال: قلت وماذا؟

قالوا: وقاتل ولم يَسبِ ولم يغنم، لئن كانوا كفارًا لقد حلت له أموالهم ولئن كانوا مؤمنين لقد حرمت عليه دماؤهم.

قال: قلت وماذا؟

قالوا: محا نفسه من أمير المؤمنين. فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.
قال: قلت أعندكم سوى هذا؟ قالوا: حسبنا هذا.

قال: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله المحكم، وحدثتكم من سنة نبيه ﷺ ما لا تتكرون [ينقض قولكم] أترجعون؟
قالوا: نعم.

قال: قلت أما قولكم: حَكَّم الرجال في دين الله، فإن الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ وقال في المرأة

وزوجها: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾. أنشدكم الله

أحكم الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم، وإصلاح ذات بينهم أحق أم في أرنب ثمنها ربع درهم، وفي بضع امرأة. وأن تعلموا أن الله لو شاء لحكم ولم يصير ذلك إلى الرجال.

قالوا: اللهم في حقن دمائهم، وإصلاح ذات بينهم.

قال: أخرجت من هذه؟

قالوا: اللهم نعم.

قال: وأما قولكم قاتل ولم يسب ولم يغنم، أتسبون أمكم عائشة، أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها، فقد كفرتم، وإن زعمتم أنها ليست أم المؤمنين

فقد كفرتم، وخرجتم من الإسلام، إن الله يقول: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ

أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ فأنتم مترددون بين ضاللتين، فاخترتا إيهما شئتم،

أخرجت من هذه؟ فنظر بعضهم إلى بعض.

قالوا: اللهم نعم^١.

و القوم عادوا لمثل هذا كما تم تفصيله وقالوا بأبشع من السب وهو القذف في عرضها و العياد بالله .فهم بين ضلالتين فليختاروا أيهما يشاءون!!

يقول الشاطبي : أن أصل الضلال راجع إلي «الجهل بمقاصد الشريعة، والتخرص على معانيها بالظن من غير تثبت، أو الأخذ فيها بالنظر الأول، ولا يكون ذلك من راسخ في العلم».

و صدق الشاطبي . فهذا القول ينطبق على هذا «المحدث» ومن على شاكلته لأنه لم يكن راسخا في العلم أبدا وإن شرح الأحاديث ككتاب روضة المتقين و غيره فالموازين عنده مقلوبة والقيم معطوبة . فهم الذين يكفرون الأمة و يعادون «أهل البيت الحقيقي» على أساس طائفي بحت أي على أساس تقسيمهم مصطلح أهل البيت تقسيما مذهبيا قوميا شعوبيا شوفينيا ثم هم يتهمون باقي الطوائف من غير طائفتهم طبعاً بعداوة «أهل البيت». فأهل السنة هم الأعداء بل ألد الأعداء، ولذلك يسمونهم «النواصب» أي الذين ينصبون العداة لأهل البيت! وهم يكذبون في ذلك والدليل تكفيرهم للشيعنة الزيدية وسائر فرق الشيعة الذين يوالون أئمة آل . فهل الشيعة الزيدية لا يحبون آل البيت وهم شيعة؟! أم لا يوجد فقط شيعة يوالون آل البيت إلا شيعة المجلسي و من على شاكلته من الموتورين الذين يطعنون في أهل البيت وهم يوالون ربع آل البيت!!

نسأل الله السلامة في العقل و البعد عن التعصب المقيت!

^١ وهذا الأثر نسبه الميثمي في (مجمع الزوائد) إلى الطبراني وأحمد في المسند، وقال: رجالهما رجال الصحيح، وأشار إليه المحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية ٧ / ٢٨٢)، وابن الأثير في (الكامل) وابن العماد الحنبلي في (الشذرات)، وذكر غيرهم سياقات أخر لهذه القصة ولكنها عن غير ابن عباس من غير هذا الطريق، وإنما مقصودنا رواية ابن عباس فقط.. وقال أحمد شاكر في تعليقه على (المسند ٥ / ٦٧ رقم ٣١٨٧): إسناده صحيح. اهـ

س٣٣: لماذا قالوا باستحلال المتعة و ما هي أدلتهم أو بالأحرى دعاويهم؟

ج٣٣: استحلوا المتعة لأن منظري التشيع المذهبي ألزمو أنفسهم بأخبار أو روايات ممن يعتقدون فيهم العصمة المطلقة بحلية المتعة وجعلها من القربات و توعدهم من تركها بالويل و الثبور!

س٣٤: من أين أخذوا هذه الروايات أو الأخبار في متعتهم؟

ج٣٤: الروايات أخذوها من كتب كثيرة نسبوا أخبار على لسان أئمة آل البيت بتحليلهم للمتعة.

س٣٥: ما هي هذه الكتب و من مؤلفيها. وهل عاصروا هؤلاء الأئمة؟

وهل الشيعة فعلاً يؤخذون أخبارهم من آل البيت الذين حصروهم في أحد عشر إماماً مع الإمام الغائب؟!

ج٣٥: أول هذه الكتب اسمه «الكافي» ألفه محمد بن يعقوب الكليني المتوفى عام ٣٢٩هـ. أي بعد وفاة الإمام جعفر الصادق (بـ ١٨٠ عاماً)، ثم جاء من بعده محمد بن علي بن بابويه القمي المتوفى عام ٣٨١هـ في كتابه «فقيه من لا يحضره الفقيه» أي بعد جعفر بأكثر من ٢٣٠ عاماً.

س٣٦: هل يعتبر «الكافي» صحيح في نظر علماء الشيعة؟

ج٣٦: الشيعة كصاحب المراجعات عبد الحسين الموسوي، يعتبرونه أصح كتاب في الحديث. يقول الموسوي في مراجعاته ما نصه: «وأحسن ما جمع منها - أي من الأصول الأربعمائة - الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان وهي: الكافي والتهديب والاستبصار

ومن لا يحضره الفقيه وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها^١».

س٣٧: لماذا لا يوجد لدى الشيعة الجعفرية كتاب في الفقه ألفه جعفر الصادق بنفسه أو دونه له تلامذته وبقي الناس يتداولونه إلى اليوم، كما هو شأن غيره من فقهاء المذاهب إن كان هذا حال «الكافي»؟

ج٣٧: لم يؤلف جعفر الصادق أو أي واحد من الأئمة الاثني عشر كتاباً في الفقه ولا كتاباً في الحديث، على العكس من أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم، فإن كل واحد منهم قد ترك لنا كتاباً مؤلفاً في الفقه وفي الحديث: فالإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله ترك لنا «مسنده» في الحديث^٢.

وأما فقهه فقد تعهد تلامذته المباشرين له كالقاضي أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني بتدوينه ونقله.

والإمام مالك بن أنس رحمه الله ترك لنا بخطه «الموطأ» في الفقه والحديث. والإمام الشافعي رحمه الله ترك لنا «المسند» في الحديث، وكتاب «الأم» في الفقه. وهو مؤسس علم أصول الفقه في كتابه «الرسالة» الذي هو أول كتاب في الإسلام ألف في بابيه. وأما الإمام أحمد بن حنبل الشيباني رحمه الله في «مسنده» في الحديث أشهر من نار على علم، وأما فقهه فمحموظ مدون ومن أشهر تلامذته الذين دونوا فقهه الإمام الخلال حتى الإمام زيد بن علي رحمه الله له فقه مدون، وكتاب «مسند» في الحديث إلا جعفر بن محمد الصادق، لم نجد

^١ ملاحظة: وقد ألف أحد الباحثين وهو (محمد باقر البهوتي) في عصرنا «صحيح الكافي» اعتبر من مجموع (١٦١٢١) حديثاً من أحاديث الكافي (٣٢٢٨) حديثاً صحيحاً، وترك (١١٦٩٣) حديثاً منها لم يراها حسب اجتهاده صحيحة البهوتي وقد قام بتضعيف أكثر من سبعين في المائة من الكافي، والغريب التناقض بين البهوتي والمجلسي، فما يصححه المجلسي غالباً يضعفه البهوتي، وهذا ما يدفع بالشيعة إلى عدم الاطمئنان إلى هذا الذي أحموه تحقيقاً لروايات الأئمة، لأن من يضعف لا يبين منهجه في التضعيف بل كثير مما يصححه المجلسي هو غير صحيح بشهادة البهوتي، فإذا كان المجلسي متعارض مع البهوتي وكلاهما لم يصححا إلا القليل، فكم بقي من الكافي؟

^٢ وله كتاب الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة رحمه الله قد نسب إليه بعض الأجلاء من العلماء، منهم ابن أبي العز في شرح الطحاوية، وشيخ الإسلام في دره تعارض العقل والنقل، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية، وقد ذكر ابن تيمية أنه معروف مشهور عند أصحابه، وأنهم رووه بالإسناد عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي.

له لا كتاباً في الحديث، ولا كتاباً في الفقه كتبه هو أو جمعه له تلاميذه، وليس لهم من مستند فيما يفتنون به عنه سوى «روايات» لا يمكن لهم القطع بصحة نسبتها إليه، بل هم يصرحون بطعنهم فيها، وشكهم بنسبتها، وكما قلنا سابقاً أن هذه الروايات التي نسبت إليه إنما ظهرت بعد وفاته بأزمة متطاولة أي بعد وفاة الإمام جعفر الصادق بـ ١٨٠ عاماً !

س ٣٨: من وضع قوانين و شرائع المتعة و من استحلها ؟ هل هو الله تعالى أم رسوله ﷺ؟ وهل يمكن للرسول أن يشرع مثلاً؟

ج ٣٨: الله سبحانه و تعالى هو المشرع و الحاكم والمدبر لأمر الكون كله فلا يجوز لأحد أن يشرع ما لم يأذن به الله تعالى ولو كان الرسول أو العلماء . كذلك لا يجوز نهائياً استنباط حكم شرعي إلا من نص قرآني ومن خالف نصوص القرآن فقد حرف وغير حكمة الله تعالى ومراده و بذلك فقد كفر بما أنزل الله الذي حرم الكذب على الله وقول الإنسان ما لم يعلم علماً صحيحاً عن القرآن و الدليل آيات كثيرة منها ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف/ ٣٣

فإذا كان الرسول ﷺ لا يجوز له التشريع فما بالك بعلماء الأمة و ما بالك أئمة المذهب و علماء الطائفة الذين حللوا لأنفسهم حق التشريع وساووا أنفسهم مع الله تعالى علواً كبيراً على ما يتخرسون! لقد زعم علماء التشيع المذهبي وأتباعهم أن أئمتهم كالباقر والصادق و الرضا وغيرهم اللذين اعتقدوا بإمامتهم الدينية و عصمتهم المذهبية هم اللذين قالوا بحلية المتعة ورووا أخبار كثيرة في الكتب الأربعة في تشريع أحكامها و شرائعها على أسنتهم، فساروا على نهجهم و اتبعوهم

إلى يوم الدين! تخيلوا علماء - نحن أهل السنة - نقول إنهم مجتهدون يصيبون و يخطؤون تجدهم يقومون بدور الرب في تشريع أحكام لزواج لم يرد في القرآن ذكره البتة. تخيلوا علماء - نحن أهل السنة - نقول إنهم مجتهدون يصيبون و يخطؤون تجدهم يقومون بدور الرسول ﷺ الذي بعثه الله تعالى لهداية البشرية ، يقوم هؤلاء بالنيابة عن رسول الله ﷺ بوضع أحكام وشرائط المتعة على لسان رواة طعنت الطائفة فيهم والأمة لم تقبلهم!! وفي ذلك تقول شهلاء حائري في كتابها عن زواج المتعة «بأن الشكل الحالي الذي استقرت عليه مؤسسة زواج المتعة هو نتاج النقاشات والمناظرات التي خاضها فقهاء وأئمة الشيعة وأشهرهم على الإطلاق الإمام السادس جعفر الصادق فتقول ما نصه «بسبب عدم وجود أوامر قرآنية أو تعليمات نبوية واضحة في شأنه فقد تم تطوير مفهوم زواج المتعة تدريجياً وتم وضع حدوده الشرعية التي تحدد علاقته بالزواج الدائم خلال الفترة الانتقالية التي تلت ظهور الإسلام وقد تم استنباط قواعد وإجراءات زواج المتعة شيئاً فشيئاً بواسطة التحليل المقارن في فترة لاحقة كل هذا يدفعنا إلى القول أنه على الرغم من الاعتقاد الشائع بأن لزواج المتعة جذوراً مقدسة فإن فقهاء الشيعة أعادوا تحديد إجراءاتها ضمن إطار عقد الإيجار وبالعلاقة مع الزواج الدائم و «زواج الإماء» والشكل الحالي الذي استقرت عليه مؤسسة زواج المتعة هو نتاج النقاشات والمناظرات التي خاضها فقهاء وأئمة الشيعة وأشهرهم على الإطلاق الإمام السادس جعفر الصادق» ا هـ.

بالطبع لا تجدوا أوامر قرآنية ولا تعليمات نبوية في شأن المتعة التي كانت في بداية الإسلام ولا في نهاية الإسلام عند ختم النبوة وإنما عند ختم الإمامة باختفاء آخر إمام يدعى له العصمة!!!

ومما يدل على ذلك أخبارهم و رواياتهم التي رووها منظرو التشيع المذهبي بأن هؤلاء الأئمة هم الذين شرعوا شرائع المتعة حسب أخبارهم : فمثلا رووا أن جعفر الصادق كان ينصح أحد أتباعه أن يسأل ابن جريج إذا لقيه ويأخذ منه أحكام المتعة ! تخيلوا : الإمام المزعوم الذي زعموا بعصمته و وضعوا الروايات في المتعة على لسانه ينصح أحد أتباعه أن يأخذ أحكام و شرائع المتعة من أحد المتمتعين الذي يمارس المتعة بنهم و شراهه! فعن عمر بن أذينة عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن المتعة فقال : الق عبد الملك ابن جريج فسله عنها فإن عنده منها علما فلقيته فأملى عليّ شيئاً كثيراً في استحلالها ، وكان فيما روى لي فيها ابن جريج انه ليس فيها وقت ولا عدد إنما هي بمنزلة الإماء يتزوج منهن كم شاء !! وصاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود فإذا انقضى الأجل بانث منه بغير طلاق ويعطيها الشيء اليسير وعدتها حيضتان وإن كانت لا تحيض فخمسة وأربعون يوماً .«ولسائل أن يسأل: لماذا يرشد جعفر (حسب هذه الرواية و إلا فإن الصادق بريء) الراوي أن يأخذ أحكام المتعة من ابن جريج؟! أليس عنده كتاب الله الذي يقرأه ليلاً ونهاراً أم وضع القرآن على الرف ؟!! ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور:٤٣] ﴿أَمْ لَهُمْ

شُرَكَاءَ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]

أليس عنده سنة جده رسول الله ﷺ على أقل تقدير؟ أم ضاعت سنة جده! والطامة الكبرى أن هذا المرجع وهذا المستشار وهذا المشرع (ابن جريج) الذي يشير إليه جعفر حسب الرواية لا يعلم من أحكام هذه المتعة !!

فقد روى ابن عبد البر في التمهيد و عبد الرزاق في المصنف عن ابن جريج قال : سألت عطاء أيسمتع الرجل من أربع جميعا ؟ وهل الاستمتاع إحسان ؟ وهل يحل استمتاع المرأة لزوجها الذي مضى ؟ قال : ما سمعت فيه بشيء وما راجعت فيه أصحابي^١ .

تخليلوا هذا الدين الذي شرائعه تؤخذ هكذا بهذه الطريقة سؤال من هنا و سؤال من هناك من دون قال الله و قال رسوله ﷺ هل يمكن لنا أن نتعبد بهذا الدين؟! ألم نقل أن المتعة وأحكامها من شريعة البشر؟ وما هي إلا «أكذوبة» أرادوا ترويحها باسم الدين و باسم آل البيت!

فهنيئاً لكم يا أصحاب التشريع والمتعة بهذه الشرائع الوضعية ﴿قَوْلِ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً قَوْلِ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَيُؤْتِلُ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ . [البقرة: ٧٩]

س ٣٩: هل يمكن تفصيل بعض هذه الشرائع و مناقشتها لمعرفة اجتهادات هؤلاء المشرعين لأحكام المتعة التي ما أنزل بها من سلطان ؟ ليكن شريعة التمتع بأكثر من أربع نساء مثالا على ذلك كما يفتى مراجعهم كالخوئي من دون نص قرآني أو نبوي حيث قال في كتابه المنهاج ما نصه: لا تنحصر المتعة في عدد فيجوز التمتع بما شاء الرجل من النساء كما لا ينحصر ملك اليمين في عدد^٢ . فمن أين أتى بهذا الدين. نرجو الجواب .

ج ٣٩: لاشك أن مراجعهم سواء كان الخوئي أو غيره يفتنون أتباعهم بهذه الفتاوى الوضعية التي ما أنزل الله بها من سلطان . و مشكلة الأتباع أنهم مسيروا من قبل هؤلاء المراجع اللذين وضعوا القلادة في أعناقهم فيجرونهم يمينا و يسرة !!

^١ انظر التمهيد لابن عبد البر ١١٤/١٠ ومصنف عبد الرزاق ٥٠٠/٩ .

^٢ منهاج الصالحين للخوئي ٣٠١/٢ .

على أية حال شرائع المتعة الموضوعية من قبل منظري المتعة باطلة من ألفها إلى يائها لأمر:

أولا : أن حكم جواز الجمع بأكثر من أربع يعتبر تشريع ! وليس لأي مخلوق أن يشرع من عنده ولو كان من أئمة فقهاء آل البيت سواء كان الباقر أو الصادق. لأن إذا كان هذا التشريع ليس من عند الله تعالى فيضرب به عرض الجدار وهذا مما حث عليه هؤلاء الأئمة بأنفسهم حسب رواياتهم المستفيضة كما يدعون منها:

ما رواه السكوني عن أبي عبد الله (ع) قال : قال رسول الله ﷺ : إن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نورا فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه^١.

و عن أيوب بن الحر قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف^٢.

فعند عرض روايات «متعة الشيعة» و أحكامها و تشريعاتها الموضوعية على لسان الأئمة على القرآن والسنة النبوية كما أمر بذلك الله سبحانه وتعالى في كتابه الخالد حيث قال ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ و كما أمر أيضا بذلك الأئمة في أخبارهم المستفيضة سالفًا، وجدنا أن حكم الجمع بين أكثر من أربع في «متعة الشيعة» زخرف!!! فهذا أولا !!

أما ثانيا: لا يجوز نهائيا استنباط حكم شرعي إلا من نص قرآني و النص القرآني يشرع الجمع بأربع فقط لقوله تعالى في سورة النساء ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾.

^١ أصول الكافي كتاب فضل العلم باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب ح ١

^٢ المصدر السابق ح ٣

فمن أين جئتم بالزيادة على أربع حتى ألف مثلاً؟! وكيف يتجرأ محمد الباقر أو ابنه جعفر الصادق على الخالق و يجتهدان مع وجود النص القطعي المحكم؟!!

فعن عمر بن أذينة عن أبي عبد الله (ع) في حديث المتعة قال: **وصاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود**^١.

فالجراة الأولى: على الله تعالى أن صاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء؟
والجراة الثانية: على الله تعالى وتحد سافر لتشريعها أن صاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود!! فما أجرأكم على تغيير دين الله تعالى؟

ثالثاً: هذا التشريع قياس وأئمتكم يحرمون القياس كما في جملة من أخباركم!

رابعاً : أن المتعة عقد نكاح بخلاف ملك اليمين فإنه ليس بعقد نكاح أصلاً، فكيف جاز لكم يا أصحاب «القياس» أن تقيسوا النكاح بالملك؟؟

فقد أباح الله تعالى للمسلم أن يطاء بملك يمينه ما شاء دون تحديد بعدد لأنه غير ملزم بالقسم و العدل بين الإماء كما هو الحال في الزوجات فقصره في الزوجات على أربع لأن ذلك أقرب إلى العدل!!

خامساً: احتار مشايخ التشيع المذهبي في هذا التشريع الوضعي الذي وضعوه في المتعة . فاقنصر مشرعهم الحلبي في المختلف على ذكر مجرد الشهرة من دون فتوى منه لأجل أن الروايات الدالة على جواز الأكثر في المتعة ضعيفة لا يمكن الاستدلال بها !

وأما بطلان متعتهم بنصوص المراجع ! فقد طعن كل من الحلبي وصاحب الروضة البهية في رواياتهم التي تجوز الجمع بين أكثر من أربع في المتعة !

١ الوسائل ١٤ / ٤٨٤ باب أنه لا يجب في المتعة الإشهاد ولا الإعلان بل يستحيان.

قال الحلبي في كتابه مختلف الشيعة: «إن الروايات الدالة على جواز الأكثر في المتعة ضعيفة لا يمكن الاستدلال بها»^١.

وقال العاملي بعد أن أورد هذه الروايات المزعومة ما نصه: «وفيه نظر لأن الأصل قد عدل عنه بالدليل الآتي والأخبار المذكورة، وغيرها في هذا الباب ضعيفة، أو مجهولة السند، أو مقطوعة، فإثبات مثل هذا الحكم المخالف للآية الشريفة، وإجماع باقي علماء الإسلام مشكل»^٢.

قلت: هذا دليل أن هذه الطائفة تجتمع على ضلالة رغم ادعائهم موالاتهم الإمامة المعصومة المزعومة. والأمة المحمدية لا تجتمع على ضلالة لحديث: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»^٣.

لذلك توقف ابن البراج على القول بأكثر من أربع محتجا بعموم آية التعدد^٤. ومما يدل على أن بطلان «متعة الشيعة» بل وأنها «أكذوبة» وليس بنكاح أصلا، ما رواه عن أئمتهم الذين اعتقدوا فيهم العصمة! وما نص عليه أتباعهم!

فأما بطلان متعتهم بروايات من اعتقدوا فيهم العصمة ما رواه عن محمد بن مسلم و زرارة بن أعين عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا جمع الرجل أربعاً وطلق إحداهن فلا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة المرأة التي طلق وقال: لا يجمع ماءه في خمس^٥.

^١ الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ٢٠٩/٥

^٢ المصدر السابق ٢٠٦/٥-٢٠٧.

^٣ قد ورد بروايات عديدة. فقد رواه أحمد (٢٥٩٦٦) والطبراني في الكبير (٢١٧١) عن أبي بصرة الغفاري: سألت الله أن لا يجمع أمتي على ضلالة فأعطانيها. ورواه ابن أبي عاصم في السنة (٨٢)، والطبراني (٣٤٤٠)، عن أبي مالك الأشعري: إن الله أجاركم من ثلاث خلال؛ أن لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعا، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وأن لا تجتمعوا على ضلالة. ورواه الترمذي (٢٠٩٣) والحاكم (١/٢٠٠-١٩٩)، وأبو نعيم في الحلية (٣٧/٣) وأعله اللالكائي في السنة، وابن مندة ومن طريقه الضياء عن ابن عمر: إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبداً، وإن يد الله مع الجماعة، فاتبعوا السواد الأعظم، فإن من شذ شذ في النار. ورواه عبد بن حميد (١٢٢٠)، وابن ماجه (٣٩٤٠) عن أنس ؓ: إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم. ورواه الحاكم (٢٠٢/١-٢٠١) عن ابن عباس: لا يجمع الله أمتي على الضلالة أبداً، ويد الله على الجماعة. وبالجملة، فالحديث مشهور المتن وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة في المرفوع وغيره.

^٤ أنظر المصدر السابق ٢٠٧/٥-٢٠٨.

وهكذا يجب أن يكون العلماء الأحرار لا يعياً مثله بأحاديث معارضة وموضوعة.... فالقرآن فوق كل حديث يعارضه، فيجب أن ينزه كلام الله وشرعه وأن يعلو على كلام البشر وشرع البشر!

^٥ الوسائل ٣٩٩/١٤ باب (٢) ح ١.

وروا مثل ذلك عن أبي إبراهيم وأبي جعفر ^١.

وعن منصور بن حازم عن أبي عبد الله (ع) قال : لا يحل لماء الرجل أن يجري في أكثر من أربعة أرحام من الحرائر ^٢.

وقد فسر الحديث السابق ما المراد أن «لا يجمع ماءه في خمس» هذا الحديث الآتي وهو الفيصل: فعن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال : سألته عن رجل له أربع نسوة فطلق واحدة يضيف إليهن أخرى قال : لا حتى تنتضي العدة فقلت : من يعتد ؟ فقال : هو : قلت وإن كانت متعة ؟ قال : وإن كان متعة ^٣.

وعن علي عن أبي إبراهيم (ع) أنه قال في حديث : ولا يجتمع مائه في خمس قلت : وإن كانت متعة ؟ قال : وإن كانت متعة ^٤.

وروى الكليني في الكافي والقمي في علل الشرائع عن سعد الحلاب عن أبي عبد الله (ع) في حديث قال : إنما جعل الله الغيرة للرجال لأنه أحل للرجل أربعاً وما ملكت يمينه ولم يحل للمرأة إلا زوجها فإذا أرادت معه غيره كانت عند الله زانية ^٥.

فما أكثر الزانيات و المستأجرات بعد ذلك بفناوي هؤلاء المراجع والآيات !!؟

فبنص كلام من اعتقدوا فيهم العصمة وألزموا أنفسهم بالعمل بأخبارهم أن الله تعالى أحل للرجل أربعاً وما ملكت يمينه. وهذا ما نصت عليه آية التعدد ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرِبَاعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَدْلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أُذُنِي أَلَّا تَتَوَلَّوْا ﴾ [النساء: ٣]

^١ المصدر السابق ٤٠٠/١٤ ح ١٤ و ح ٢ .

^٢ تفسير العياشي ١/٢٤٤ ح ١٤

^٣ الوسائل ٤٠١/١٤ ح ٤

^٤ مستدرک الوسائل للنوري ٤٥٤/١٤ ح ٣ باب (٤) .

^٥ الوسائل ٤٠٤/١٤ باب ٢ ح ١

ومما يدل كذلك على بطلان مذهبهم في أكثر من أربع متعة و إنها من غير شرع
الله تعالى و يا لها من حجة ساقطة ،إنها مجرد إجماع مذهبي!

تخيّلوا :مجرد إجماع مذهبي طائفي بحت! حسنا كيف أجمعت هذه الطائفة
بطائفيتها على الضلالة !!؟

يجيب المرتضى في الانتصار عن هذا الضلال تحت عنوان جواز المتعة على
أكثر من أربع ما نصه «ومما انفردت الإمامية به القول: بأن للرجل أن يجمع بين
أكثر من أربع في عقد المتعة، وأنه لا حد في ذلك، وباقي الفقهاء يخالفون في
ذلك. والحجة فيه إجماع الطائفة ونبني ذلك على القول بإباحة المتعة فنقول كل
من أباح نكاح المتعة يجوز الجمع بين أكثر من أربع في هذا النكاح فالتفرقة بين
المسألتين خلاف إجماع المسلمين. ويمكن أن يكون الوجه فيه أن نكاح الدوام يلزم
فيه السكنى والنفقة ويشق التزام ذلك فيما لا حصر له من العدد، فحصر بعدد
مخصوص ولا نفقة ولا سكنى للمتمتع بها فجاز أن لا ينحصر عدد من يجمع في
هذا العقد».

قلت: ما شاء الله على هذا الشرع البشري !! شرع التقليد الأعمى و يا له من شرع
أعوج!! إن حججكم ساقطة لعدة أسباب: أولهما: أن الله تعالى في آيات عديدة
ذم التقليد الأعمى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا
عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْلَاٰ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [المائدة: ١٠٤].

ثانيهما: المرتضى ألف كتابه «الانتصار» انتصارا لمذهبه لأنه لا يعتمد في
انتصاراته المذهبية على قول الله تعالى و قول رسول الله ﷺ و إنما على قولي
الرأي و القياس!!

فالتهريج الأول قوله «فنقول كل من أباح نكاح المتعة يجوز الجمع بين أكثر من أربع في هذا النكاح»؟ والتهريج الثاني قوله «أن نكاح الدوام يلزم فيه السكنى والنفقة ويشق التزام ذلك فيما لا حصر له من العدد، فحصر بعدد مخصوص ولا نفقة ولا سكنى للمتمتع بها فجاز أن لا ينحصر عدد من يجمع في هذا العقد». فهل تعتبر هذين التهريجين حجة! ويا لهما من حجتين!!! و من هم هؤلاء الذين تتبجح بقولهم و آرائهم ؟ و ما منزلتهم عند الله تعالى ﴿ **أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ** ﴾ [الشورى: ٢١]

أن الحجتين ساقطتان جملة و تفصيلا فأما التهريج الأول فجوابه: أن الله تعالى حصر التعدد في الزواج في أربع فقط بنص القرآن. وأما الجواب عن التهريج الثاني: فلأن الله تعالى أوجب النفقة على الزوج بقوله تعالى ﴿ **لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا** ﴾ [الطلاق: ٧]

يقول جواد مغنية: «أجمع المسلمون على أن الزوجة سبب من أسباب وجوب النفقة وكذلك القرابة وقد نص الكتاب الكريم على نفقة الزوجة بقوله تعالى ﴿ **وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾ والمراد بهن الزوجات والمولود له الزوج ومن الحديث: حق المرأة على زوجها أن يشبع بطنها ويكسو جنبها وإن جهلت غفر لها».

فلماذا حرمتوها من استحقاق النفقة إن كنتم تعتبرها «زوجة» وليست «امرأة متعة»!!؟

أليست «الزوجة» تستحق النفقة بنص القرآن والسنة النبوية والإجماع!؟

^١ الفقه على المذاهب الخمسة محمد جواد مغنية ص ٣٨٤

أما إن كنتم تعتبرونها «امرأة متعة» وليست «زوجة» فعندئذ هي لا تستحق النفقة بنص القرآن في قوله تعالى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] فقولك «كل من أباح» و «كل من قال بكذا» و غيرها من هذه الأقوال يضرب به عرض الجدار إن لم يكن من «قال الله تعالى» و «قال رسول الله» و إلا أصبح هذا الدين بشري وياجماع علمائكم من صناعة البشر!!!

ثالثهما: إذا كان الإجماع لا ينعقد بالخلفاء الراشدين ولا ينعقد بالشيخين أبي بكر وعمر ولا بأهل البيت علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم أجمعين، ولا يعتبر إجماعهم حجة إذا خالفهم بقية المجتهدين المعاصرين. وإذا كان لا يعتبر اتفاق الأئمة الأربعة مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة إجماعاً لأنهم بعض المجتهدين. فكيف ينعقد الإجماع المذهبي أو ما يسمى «إجماع الطائفة»!؟

إن هذا «الإجماع الطائفي» في هذه المسألة و غيرها من المسائل لا يسمى «إجماع» بل «مشاققة»!!! نعم «مشاققة الرسول» و العياذ بالله، كما سماه الله تعالى في كتابه الكريم. فقد ذم الله تعالى هذا «الإجماع الطائفي» بقوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]

ومعنى مشاققة الرسول ﷺ منازعته ومخالفته فيما جاء به عن ربه في تحريم نكاح المتعة وعدم تشريع أي حكم له من قبل الرسول ﷺ في السنة النبوية فهذا أولاً.

وأما ثانياً: فإن علماء التشيع المذهبي وقعوا في عداد من اتبع غير سبيل المؤمنين. ومعنى سبيل المؤمنين ما اختاروه لأنفسهم من قول أو فعل أو اعتقاد،

لأن سبيل المؤمنين مفرد مضاف فيعم هذه كلها. فيحق عليهم الوعيد المحكم في قوله جل ذكره. وقد جعل الله كلاً من «المشاقّة» و«اتباع غير سبيل المؤمنين» موجباً للعقاب لأنه عطف بعضها على بعض بالواو المفيدة للتشريك في الحكم، فيلزم أن يكون «اتباع غير سبيل المؤمنين» محرماً، كما حرمت «مشاقّة» الرسول ﷺ. يعني بالاختصار المفيد أن منظري التشيع المذهبي وهم اللذين استباحوا المتعة، هم الذين شاقوا الرسول ﷺ و السلف و الخلف من الأمة!

قال القرطبي «الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرم ثم أجمع السلف و الخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض !!

فعلماء الأمة قاطبة من المذاهب السنية وهم الحنفية المالكية و الشافعية و الحنابلة و الأوزاعية و الظاهرية وكذلك الخوارج من الإباضية و الشيعة الزيدية و الإسماعلية. أي كل الأمة أجمع على تحريم المتعة إلا هذه الطائفة الاثني عشرية التي تكابر نفسها و تصر على مشاقّة الرسول ﷺ والأمة بالتمسك زورا و بهتاناً ببعض فقهاء أهل البيت طبقاً لأخبار شاذة منكورة رويت على لسان أناس ملعونين و مكذوبين من قبل أئمة آل البيت كالباقر و الصادق باعترافهم.

وبما أن «الإجماع مصدر من مصادر التشريع الأساسية، يعتبر خرقه حراماً، شأنه في ذلك شأن بقية المصادر الرئيسية الأخرى، وهذه الحرمة عامة في كل إجماع معتبر، وليست خاصة بإجماع دون إجماع، فحيثما وجد الإجماع، وجدت الحرمة بخرقه، لأنه إتباع لغير سبيل المؤمنين، توعد الله عليه^١».

^١الوجيز في أصول التشريع الإسلامي أ. د. محمد حسن هيتو

س ٤٠: لماذا لا تقبل الأمة هذه الروايات التي يرويها أصحاب التشيع المذهبي ؟
 ج ٤٠: لأن هذه المرويات ليست أقوال الرسول ﷺ أو أفعاله أو تقريره . وقد أمرنا
 الله سبحانه و تعالى في محكم كتابه بإتباع الرسول والأخذ عنه فقط لا غير ﴿مَا
 آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]

فلم يقل سبحانه وتعالى: (ما آتاكم عن محمد بن علي الباقر أو جعفر بن محمد
 الصادق أو علي بن موسى الرضا) في الكافي أو من لا يحضره الفقيه أو
 التهذيبين مثلا!!

لذلك نقول: أين أقوال الرسول ﷺ وأفعاله التي تسمى سنة في «الكافي» الذي
 يتبجح عبد الحسين الموسوي في مراجعاته بزعمه بقوله إنه «أحسن ما جمع
 منها».

وأين هي سنن الرسول ﷺ في أقدم وأعظم وأحسن وأتقن كتاب كما تزعم يا عبد
 حسين!! لينطبق عليه قول الله تعالى في حجية السنة النبوية المطهرة بقوله تعالى
 ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ أين؟!

أم أن «السنة النبوية» اختزلت في أحاديث «الجنس» و «المتعة» فقط وفي سنة
 الأبطال -كما تسميهم -كزرارة بن أعين وأبي بصير وهشام بن الحكم و وغيرهم
 من هؤلاء الأبطال الذين كذبوا على الباقر و الصادق برواياتكم في الجرح و
 التعديل؟

أم «السنة النبوية» ضاعت كذلك كما ضاع مذهب أهل البيت بسبب امتزاجه
 بأخبار «مخترع النقيه الشيعية» أو ما يعرف «بالتقية الطوسية» كما اعترف
 بذلك الملقب بفتية أهل البيت البحراني في حدائقه !!؟

وفي ذلك يقول الدكتور طه تعليقا على كتابه «هذا هو الكافي» بقوله: « ما
 سطرته هنا مجرد نماذج ! وإلا فإن الكتاب في الموضوع المخصص منه يموج
 بذكر الفروج.. والألفاظ المتعلقة بها. ومنها أشياء غير صالحة للنشر. ومنها ما

لا يمكن التلفظ بها أمام الملاء!! فهل يعقل أن تكون هذه البلايا قد خرجت من
مشكاة النبوة؟!«

إذا كان الدين هو كلام الله تعالى وبيان رسوله فأين أحاديث رسول الله ﷺ من
كتاب «الكافي» للكليني؟ ألا يستحق ذلك وقفة يراجع بها الشيعة حساباتهم؟!
لماذا هذا الإهمال والنسيان لرسول الله ﷺ وأحاديثه؟!

سؤال: هل أبو عبد الله أفضل وأعلم حتى نحفظ أقواله ونعتني بها اعتناء ينسينا
نسياناً يكاد يكون تاماً أحاديث رسول الله ﷺ؟ ماذا يعني هذا!!!
إن أغلب كتاب «الكافي» روايات عن أبي عبد الله جعفر الصادق رحمه الله ثم
عن أبيه محمد الباقر، ثم عن ابنه موسى بن جعفر ثم ابنه علي بن موسى، وهي
روايات قليلة جداً إذا قورنت بما روى عن الصادق ثم الباقر.

فأين الروايات عن محمد الجواد أو علي الهادي أو الحسن العسكري؟ وهم (أئمة)
(معصومون) والأئمة المعصومون (في الفضل والعلم سواء) فأين علم هؤلاء؟!
ثم أين علم (المهدي)؟! ورواياته؟! التي بها (حفظ الدين)؟! (ولولاها لساخت
الأرض)!!!

بل أين الروايات عن علي والسيدة فاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم؟! فهل
من جواب؟!«

س ٤١: ما معنى هذه المرويات ليست من أقوال الرسول ﷺ؟ ولا سيما أن منظري التشيع المذهبي يزعمون أنهم لا يؤخذون دينهم إلا عن طريق أهل البيت. يقول كاشف الغطاء في كتابه أصل الشيعة «أنهم لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم يعني ما رواه الصادق عن أبيه الباقر عن أبيه زين العابدين عن الحسين السبط عن أبيه أمير المؤمنين عن رسول ﷺ، أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب ومروان ابن الحكم وعمران بن حطان الخارجي وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة!». فهل هذه الدعوى صحيحة!!؟

ج ٤١: أولاً: قد أجبنا فيما مضى عن هذا الأمر و لكن لا بأس بمزيد من البيان و التفصيل فنقول: إن هذا الذي زعمه كاشف الغطاء مجرد دعوى!! فليذكروا لنا رواية واحدة من كتبهم الحديثية الأربعة فيها إسناد أهل البيت كما يتبحجون. أي ما رواه الصادق عن أبيه الباقر عن أبيه زين العابدين عن الحسين السبط عن أبيه أمير المؤمنين عن رسول ﷺ. فلا صحة لزعمهم أنهم يروون بسند آل البيت . فهذه دعوى لم يستطع منظرو التشيع المذهبي إثباتها ولن يستطيعوا أبدا ليوم القيامة!!

وأما ثانيا: فالسلسلة مقطوعة بسبب أن جعفر الصادق لم يدرك رسول الله ﷺ .

وأما ثالثا: إن الكليني لم يرو عن جعفر مباشرة لأنه لم يدركه، و كذلك الإسناد ليس فيه آل البيت بتاتا إنما فيهم مشايخ الكليني (أمثال علي بن ابراهيم القمي وأبيه وهما من أوائل القوم اللذين طعنا في كتاب الله الخالد و قالوا بالتحريف في كتاب الله بزعمهما) أو الطوسي إلى أن تصل الرواية إلى أصحاب جعفر وهم (الأبطال ونعم الأبطال!) كما يسميهم عبد الحسين الموسوي. والطامة الكبرى أن هؤلاء الأبطال وهم «زرارة بن أعين و هشام بن الحكم و أبي بصير» ملعونين

١ أنظر كتاب أصل الشيعة و أصولها ص ٧٩

على لسان الأئمة أنفسهم و مجروحين في كتب الرجال عند الشيعة قبل أن يكونوا مجروحين في كتب الرجالية عند أهل السنة . فكيف تقبل الطائفة رواياتهم فضلا عن الأمة فهذا أولا ؟ لنضرب مثلا على ما ندعيه في أحد هؤلاء الأبطال وهو زرارة بن أعين . قال محشي خاتمة الوسائل ما نصه : «والروايات التي ذكرها الكشي في شأن زرارة تنقسم الي قسمين , فبعض منها فيه المدح والثناء له والاشارة بمكانته السامية ومنزلته العظيمة عند الامام الصادق وأبيه (ع) وتقدمه على أصحابه في العلم والمعرفة وحفظ أحاديث أهل البيت عن الضياع والتلف , وبعض منها يدل على عكس ذلك وإن الرجل كان كذابا وضاعا مرائيا داسا في الأحاديث^١» .

قلت: الحقيقة إننا إذا حققنا هذه الأحاديث المادحة والقادحة ، لخرجنا بنتيجة أن الرجل كان كذابا وضاعا مرائيا ، وإنه كان يكذب على الأئمة ويكذبهم وأنه كان سيء الأدب مع الصادق حتى شرط في لحيته! وأما الأحاديث المادحة فلا تقيد في شيء فإنها ضعيفة ولو فرض إنها صحيحة لا تدل على مدحه لأن من بدائة علم الجرح والتعديل إذا اجتمع الجرح و التعديل يقدم الجرح على التعديل وليس العكس!

ولكن لـ«مركز الأبحاث العقائدية» الشيعة رأي آخر . ويبدو أن هذا الاختراع العجيب لم يتوصل إليه لا علماء الرجال و لا علماء الآثار وقصص الأنبياء! يقول المركز ما نصه : « وأما الروايات الواردة في ذمه (أي ذم محمد بن مسلم) فهي كالدائمة لنظرائه كزرارة وغيره قد وردت لحفظ دمائهم من الأعداء كما فعل الخضر بسفينة المساكين خرقها وعابها لكي تسلم من الملك الغصوب ...ولو سلمنا بصحة الرواية فإنها لا تقف في قبال تلك الروايات المادحة والموثقة له ونخرج بحصيلة ما قيل أن حاله كحال السفينة التي خرقها الخضر عليه السلام^٢» .

^١ خاتمة الوسائل ٢٠ / ١٩٦ (الحاشية)

^٢ <http://www.aqaed.com/faq/2770>

قلت: الحمد لله على نعمة الدين و الحمد لله على نعمة العقل الذي ميزنا به عن سائر المخلوقات ومنها هذه المخلوقات العجيبة التي لا تعقل ما تقول!
وأما ادعاء كاشف الغطاء «أنهم لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم فسوف أورد حديثاً واحداً على كذب دعواه وهو في الكافي.

في الكافي: محمد بن الحسين وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الوليد شباب الصيرفي، عن أبان بن عثمان، عن أبي عبدالله (ع) قال: لما حضرت رسول الله ﷺ الوفاة دعا العباس بن عبد المطلب وأمير المؤمنين (ع) فقال للعباس: يا عم محمد تأخذ تراث محمد وتقضي دينه.... ثم قال: يا بلال علي بالبعثتين: الشهباء والدلدل، والناقنتين: العضباء والقصوى والفرسين: الجناح كانت توقف بباب المسجد لحوائج رسول الله ﷺ يبعث الرجل في حاجته فيركبه فيركضه في حاجة رسول الله ﷺ وحيزوم وهو الذي كان يقول: أقدم حيزوم والحمار عفير فقال: أقبضها في حياتي.

فذكر أمير المؤمنين (عليه السلام) أن أول شيء من الدواب توفي عفير ساعة قبض رسول الله ﷺ قطع خطامه ثم مر يركض حتى أتى بئر بني خطمة بقاء فرمى بنفسه فيها فكانت قبره. وروي أن أمير المؤمنين (ع) قال: إن ذلك الحمار كلم رسول الله ﷺ فقال: بأبي أنت وأمي إن أبي حدثني، عن أبيه، عن جده، عن أبيه أنه كان مع نوح في السفينة فقام إليه نوح فمسح على كفه ثم قال: يخرج من صلب هذا الحمار حمار يركبه سيد النبيين وخاتمهم، فالحمد لله الذي جعلني ذلك الحمار^١.

فهذا الحديث الذي يرويه الكليني بالإسناد وإسناده كما ترون كله حمير!!
والعجيب في هذا الإسناد أنه في «أقدم وأعظم وأحسن وأتقن كتاب» لهم (كما

^١ الكافي ج ١ ص ٢٣٧ باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله و متاعه. تحقيق علي أكبر غفاري طبع في دار الأضواء لبنان سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

يزعم الموسوي) وليس في حمير بل هو مسلسل بالحمير فعفير يروي عن أبيه عن جده عن جد أبيه .

فهنيئاً لك يا كاشف الغطا على ما تروونه عن الحمير عن جده الحمار!! على ما نرويه عن أبي هريرة و عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ. فهؤلاء على الأقل أصحاب رسول الله ﷺ ولقد مدحهم الله و ترضى عنهم في القرآن. فكيف بنص كلام الله تعالى ليس لهم من الاعتبار مقدار بعوضة بينما لهؤلاء الحمير ومن يضطر في لحية الإمام عند الإمامية من الاعتبار مقدار فيل!! فعجباً لقوم أيّ عجب!!! يتركون أحاديث رواها أصحاب رسول الله ﷺ ليأخذوا بروايات أسانيدھا مسلسلة بالحمير ومن يضطر في لحية الإمام!! وصدق الدكتور طه حينما قال: على أشكالها تقع الحمير!

ومثال آخر : على عدم صحة ما زعمه كاشف الغطا نورد هذه الرواية المزعومة في نفس موضوع المتعة لنرى كيف يروون أحاديثهم عن آل البيت وبأي سند ؟ في الكافي :علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ذكره!!! عن أبي عبد الله (ع) قال: إنما نزلت : فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فأتوهن أجورهن فريضة^١.

فأين زعمهم إنهم يروون بسند آل البيت ؟ فالكليني يروي عن شيخه علي بن إبراهيم القمي وهو يروي عن أبيه وهكذا. فجل رواياتهم هكذا أي الرواية تتوقف عند الصادق. فلماذا توقفوا عند جعفر دون سواه؟ و إن روى عن رسول الله ﷺ على سبيل الفرض ، فهو لم يدركه حتما!

والحديث حسنه المجلسي في مرآة العقول ٢٠/٢٢٧ باب للتعنة ح^٣

أندرون لماذا؟ لأن جعفر الصادق ولد و عاش فيها و مات ودفن بالبقيع في
بالمدينة بينما الذين يزعمون إنهم يروون عنهم أصحاب الكتب الأربعة وغيرهم
من أهل الكوفة وقم!

لذلك نسأل: هل يوجد عندكم كتاب منقول لجعفر بن محمد كتبه بنفسه وبخطه
كما فعل باقي علماء عصره كمالك وأبي حنيفة و من بعدهم الشافعي وغيرهم ؟
هل تملكون هذا «الكتاب» وهو بين أيديكم أم لا تملكون ؟
لا نريد أقوال جعفر من طريق رواة و مؤلفين كالطوسي أو القمي أو الكليني، نريد
كتبه (على الأقل كتاب واحد فقط) مباشرة بدون واسطة وبدون نقل مؤلف عاش
بعده بعشرات السنين كأمثال هؤلاء. فهل لديكم ذلك «الكتاب»؟!
اجيبوا: هل تملكون!!

وحتى كتاب «نهج البلاغة» (الذي قال نائب الإمام الغائب الخميني في وصيته
إنه أصح كتاب للشيعه بعد القرآن بينما قال عنه كبار علماء أهل السنة كشيخ
الإسلام ابن تيمية، والذهبي، وابن حجر، وابن خلكان، والصفدي إنه منسوب
لأمير المؤمنين علي ؑ). جُمع بعد وفاته ؑ بحوالي أربعة قرون!!! فالشريف
الرضي توفي سنة (٤٠٦هـ)، وأمير المؤمنين علي توفي سنة (٤٠هـ) وليس هناك
إسناد متصل بينه وبين علي كرم الله وجهه .
فلذلك لا يوجد «كتاب» من تأليف الأئمة أنفسهم و إنما يوجد «كتب» من تأليف
علماء الشيعة و ينسبونهم إلى الأئمة وهذه هي الطامة الكبرى!

س٤٢: إذا كان بعض الناس مارسوا المتعة بعد وفاة الرسول ﷺ، هل مارسوها بأحكام القرآن والسنة النبوية، أم مارسوها مثلا على فتوى العلماء كابن عباس أو وابن جريج وغيرهما ؟

ج٤٢: إن قلتم مارسوها بأحكام القرآن والسنة النبوية. فأين هي هذه الآيات من القرآن؟ أين هي هذه الأحاديث؟ أحاديث أحكام زوجة المتعة في العدة والعدد والميراث والنفقة من أقوال النبي ﷺ أو أفعاله أو تقريره ؟

وإن قلتم أن بعض الناس مارسوها من دون أحكام أو إنهم سمعوا بعض أحكامها مثلا عن ابن عباس (في زمن متأخر عندما كان يفتي بها مثلا) : عدم الميراث، والعدة وهي حيضة، فنقول: من أين أتوا بهما؟! لذلك نطالبكم بالدليل الشرعي وإلا كان تقولا على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ وضلالة ما بعدها ضلالة!

س٤٣: من شرع أحكام نكاح المتعة في المذهب المبيح للمتعة ؟

ج٤٣: حسب «نظرية الإمامة» التي وضعها منظرو التشيع المذهبي نسبوا لآل البيت روايات بأسانيد مكشوفة في تشريع أحكام المتعة ثم طورها فقهاء المذهب عبر القرون الثلاثة حتى استقرت على ما هي عليها الآن.

س٤٤: لماذا لا توجد مثل هذه الأحكام عند باقي الفرق كأهل السنة مثلا أو عند الزيدية وهم من فرق الشيعة ؟

ج٤٤: لأن كل الفرق يعتقدون بعصمة خاتم الأنبياء محمد عليه أفضل الصلاة و التسليم فقط . ما عدا فرقة التشيع المذهبي ،فادعوا العصمة لأئمتهم الاثني عشر و إنهم كرسول الله ﷺ بلا فرق سوى في الرسالة!!

قال المازندراني في شرح جامع على الكافي: « إن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل و لا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى'».

وهذا الأمر الخطير مستحيل أن تجده في باقي المذاهب فلا يمكن أن ينسب أحدا قولاً للشافعي مثلاً هو لم يقله في كتابه الذي ألفه بنفسه ككتاب «الأم». ولا يمكن أن ينسب أحدا قولاً لمالك بن أنس هو لم يقله في كتابه الذي ألفه بنفسه «كالموطأ». وقس هذا على باقي المذاهب كالزيدية في «مسند زيد». بينما في المذهب الشيعي الجعفري المنسوب لجعفر بن محمد يمكن أن ينسب أي أحدا أقوالاً لجعفر هو لم يقله بجرة قلم. وكمثال على ذلك موضوع خمس المكاسب ودفع الشيعي أمواله للفقهاء المجتهدين إذ لا يستند إلى أي دليل ولا أصل له بتاتا في أي مصدر من المصادر الحديثية الشيعية المعتمدة. إن هذا الأمر لا يستند و لو إلى نص واحد أو دليل منقول عن (الأئمة المعصومين) الذي ينبغي أن يكون اعتماد (المذهب) عليهم و مرجع فتاوي علمائهم- لاسيما في الأمور العظيمة- إليهم يدل أو يشير- حتى مجرد إشارة- إلى ما يفعله الكثير اليوم طبقا على الفتاوي التي توجب على المقلد إعطاء خمس أرباحه و أمواله و كسبه إلى الفقهاء، إذ لا وجود لهذا النص في أي مصدر من المصادر المعتمدة^٢.

وأمثلة ذلك كثيرة في الاختلاف والتناقض بين أقوال أئمتهم وأقوال مراجعهم في باقي معتقداتهم وربما نشير إلى بعضها إن سنح الأمر.

^١ شرح جامع على الكافي ٢/ ٢٧١-٢٧٢

^٢ الخمس جزية العصر لعلاء عباس الموسوي ص ٧-٨

س ٤٥: هل يستطيع الشيعة الرد على أئمتهم في هذه مثل التشريعات التي

وضعوها في متعتهم؟

ج ١٤: الشيعة مغلول بسلاسل التقليد وهو في حالة تقليد أعمى لا يستطيع أن يرد على فقيه من فقهاءهم الذي وصل لمرتبة «المرجعية» المزعومة. والراد عليه يعتبر شرك بالله كما تدعى «الأكذوبة المظفرية» التي تدرس في الحوزات الشيعية!! حيث يقول «عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط انه نائب عام للإمام (ع) في حال غيبته وهو الحاكم والرئيس المطلق له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس والراد عليه راد على الإمام والراد على الإمام راد على الله وهو على حد الشرك بالله» هـ.

فكيف يرد على إمام ادعوا فيه العصمة المطلقة!! سبحانك هذا بهتان عظيم!

س ٤٦: كيف شرع الباقر أو الصادق (حسب معتقد منظري التشيع المذهبي) أن امرأة المتعة عدتها خمسة وأربعون يوماً في المتعة. ارجوا مناقشة مسألة تشريعهم للعدة كمثال!

ج ٤٦: أنصفوا الثلاثة أشهر المذكورة في القرآن في «عدة المطلقات» وهي «عدة الأمة» ثم قاسوها بامرأة المتعة على ما يزعمون أنهم «بمنزلة الإماء» ثم أطلقوا عليهن صفة «المستأجرات»!! وهذا خطأ جسيم ينم على جهل هذا التشريع الوضعي الجعفري المنسوب لجعفر. بل قياس باطل ولا وجود له في القرآن ، لأن القرآن لم يشرع نكاح الإجارة والمتعة لكي يشرع «عدة المستأجرة»!؟

س٤٧: أرجوا تفصيل هذا الحكم ، لكي نعرف كيف شرع أصحاب التشيع

المذهبي شرائع و أحكام عدد المستأجرات!؟

ج٤٧: لنلقي نظرة سريعة على حكم الله تعالى في العدد القرآنية، ولماذا شرع الله

تعالى العدة ؟ و متى ؟!

شرع الله تعالى العدة عند الطلاق و الوفاة وفي ذلك حكم معروفة.

ففي **عدة الطلاق**: لإعطاء الفرصة الكافية للزوج بعد الطلاق ليعود لزوجته

المطلقة ،وذلك حرصا من الإسلام على إبقاء الرابطة الزوجية وتثبيتها بتعظيم شأن

الزواج .قال تعالى في بداية سورة الطلاق ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ

لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق: ١]

و ما هي هذه «العدة الطلاقية» القرآنية التي بينها الله تعالى؟

قال تعالى ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي

أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعُولِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾

[البقرة: ٢٢٨]

وقال تعالى ﴿ وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ

يَحْضُنَّ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾

[الطلاق: ٤]

فدل أن «العدة» عند الطلاق القرآني من نكاح قرآني لإعطاء الفرصة الكافية

للزوج في الرجعة .لا من مضاجعة النساء «كمتعة بشرية» كانتهاء الصلاحية!!

أو هبة المدة الباقية!

فكيف قاس منظرو التشيع المذهبي «عدة الطلاق» بعدة انتهاء مدة متعتهم

البشرية؟ وما الحكمة من عدة المتعة يا مشرعي و منظري المتعة؟!؟

أما «عدة الوفاة»: فقد شرعها الله تعالى لتتذكر الزوجة نعمة الزواج ، ورعاية حق الزوج وأقاربه ، وإظهار التأثر لفقده ، وإبداء وفاء الزوجة لزوجها ، وصون سمعتها وحفظ كرامتها !!

وأنى لهذه «المستأجرة المؤمنة» (طبعاً الإيمان المذهبي كما يزعمون) التي تؤخذ لساعة أو عرد أن تذكر نعمة الزواج ؟

إن في «شريعة المتعة» يجوز التمتع بالزانيات ورافعات الرايات وبنات الهوى .
فأنى لهذه «المستأجرة العاهرة » التي تؤخذ لساعة أو عرد أن تذكر نعمة الزواج؟
بالله عليكم هل هذه «المستأجرة » والتي هي من فتيات الفنادق و من مومسات الشقق أن تذكر أو تتذكر نعمة الزواج ! (كيف تتذكره وقد رأته لساعة واحدة من كثرة الزبائن!!)

هل هذه «المستأجرة المومسة» التي مر عليها في سفره لتلك الدولة في ذلك الفندق لمدة ساعة أو يوم تظهر التأثر لفقده (نعم تظهر التأثر لأنها فقدت زبونا من زبائنها)!!؟

وأنى لهذه «المستأجرة المومسة» والتي هي من بنات الليل أن تذكر رعاية حق الزوج وأقاربه!! (ربما تتذكر كيف كانت تضحكك عليه و على غبائه عندما كان يقول لها هذا نكاح جائز عندنا نحن الشيعة الإمامية!!)!!؟

وهل هذه «المستأجرات» يبيدين الوفاء للمتمتعين!!!! أو يحفظن سمعتهن و كرامتهن!!!! (ما شاء الله على هذه الكرامة و السمعة)!!

ثم أي شرع يلزم امرأة مؤمنة (بالمعنى الطائفي) أو حتى العاهرة المستأجرة التي تتكح لساعة أو ساعتين أن تعتد خمس و أربعين يوماً!!؟!! لا شك أن هذا «الشرع المذهبي» لمجنون (أكيد فقد عقله!!).

س٤٨: أنا رجل بسيط ليس له إمام بالفقه ، أرجوا تفصيل ذلك بأدلة من كتاب الله تعالى لكي نعرف جرم منظري التشيع المذهبي وتشريعاتهم و كيف لعبوا بآيات الله و شرعوا ديننا لأتباعهم على ضلالة و مشاققة أعاذنا الله منهما؟

ج٤٨: لقد بين الله سبحانه وتعالى أنواع «عدد» الزوجة المطلقة، و«عدد» المتوفى عنها زوجها المدخول بها والغير مدخول بها في القرآن كله تفصيلا ولم يتركها لاجتهادات البشر وهي : إما أن تكون مدخول بها أو غير مدخول بها ، من ذوات الحيض أو غير ذوات الحيض :

أولا :عدة الطلاق :

أ- فإن كانت غير مدخول بها وطلقت, فلا عدة عليها لقوله تعالى ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ

الْمُؤْمِنَاتِ نَمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُونَهَا ﴿ [الأحزاب:٤٩]

ب- وإن كانت مدخول بها , فأما أن تكون ممن تحيض أو لا تحيض :

١-فإن كانت ممن تحيض فعدتها ثلاثة قروء لقوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرْتَضْنَ

بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴿ .

٢- وإن كانت ممن لا تحيض فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَسُنَّ مِنْ

الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴿ .

ويدخل في الآية الكبيرة اليائسة والصغيرة التي لم تحض .

ج- وإن كانت حامل فيوضع الحمل لقوله تعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ

حَمْلَهُنَّ ﴿ .

ثانيا : عدة الوفاة : وهي :

- أ- سواء مدخول بها أو غير مدخول بها أربعة أشهر وعشرا لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]
- ب- وإن كانت حامل فوضع الحمل لقوله تعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^١.

هذه «عدد» النساء في القرآن فصلها الله تعالى تفصيلا تاما، ولم يترك لاجتهادات البشر كالباقر و الصادق وابن جريج و زرارة و المجلسي و الخوئي وابن عاشور وغيرهم من المشرعين المتقدمين و المتأخرين!!

و الآن لنأتي لتشريعات منظري المتعة وكيفية قياسهم لأحكام متعتهم بأحكام الطلاق القرآني: فعدة المستأجرة الغير مدخول بها , قاسوها على عدة المطلقة الغير مدخول بها!!

قال نعمة في كتابه المزعوم «المتعة ومشروعيتها في الإسلام»: «لا عدة على غير المدخول بها ولا اليائس ولا الصغير كالدائم^٢».

نسأل بأية نص قرآني ؟ بأية سنة محمدية يا نعمة (فهل أنت نعمة أم نقمة)؟ فمن أين أتيتم بهذا التشريع إن كنتم تزعمون إنكم من أهل القرآن والسنة؟ لا يوجد هذا الشرع في كتاب الله الذي أتيته من جيبك فلاشك بأنك نقمة إذن! لنرى مرة أخرى كيف شرعوا بقية أحكام «عدة المستأجرة» عند الدخول و الوفاة!

قال مجموعة من علماء التشيع المذهبي في كتابهم «المتعة ومشروعيتها في الإسلام» ص ١٢١ ما نصه بالحرف: «إذا طلقت الزوجة الدائمة قبل الدخول فلا عدة لها , ومثلها المنقطعة إذا انتهى الأجل قبل الدخول , وإذا طلقت الدائمة بعد

^١ومن الفقهاء من يجعل أبعاد الأجلين من الوضع أو الأربعة أشهر وعشرا .

^٢ أنظر بحث عبد الله نعمة ص ١٣٢ من كتاب المتعة ومشروعيتها في الإسلام !

الدخول وكانت غير حامل فعدتها ثلاث حيضات ، أو ثلاثة أشهر ، وإن كانت حاملا فعدتها وضع الحمل ، أما المنقطعة فعدتها بعد الدخول وانقضاء الأجل **حيضتان خمسة وأربعون يوما** إن كانت غير حامل ، وإن كانت حاملا فعدتها **وضع الحمل**.. هذا بالقياس إلى طلاق الدائمة وانتهاء أجل المنقطعة ، أما بالنسبة إلى عدة الوفاة فلا فرق بينهما **إطلاقا** فكل منهما تعدد أربعة أشهر وعشرة أيام ، سواء أكان قد دخل الزوج !! أم لم يدخل ، هذا مع عدم الحمل ، أما معه فتعتدان بأبعد الأجلين من وضع الحمل وهو أربعة أشهر وعشرة أيام « ا هـ .

إذن كيف تقولون أن لا عدة على المتمتع بها إذا انتهى أجلها قياسا بعدم العدة على المطلقة إذا طلقت قبل الدخول ، والله تعالى يقول في بيان عدة المطلقة ﴿ **إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا** ﴾ فهذا بيان في عدة المطلقات المؤمنات والدليل قوله تعالى ﴿ **إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ** ﴾ فلم يقل الله تعالى إذا نكحتم «المستأجرات» (سواء المؤمنات بالمفهوم المذهبي أو العاهرات!).

وأنى تكون المؤمنات مستأجرات؟ وبأي دين أو مذهب عدة للمستأجرات اللاتي يؤخذن لعدد أو عردين!! فأبي دين هذا الذي تفصلونه على مقاسكم لأتباعكم!!؟

أما في عدة الوفاة .فقال تعالى من سورة البقرة : ﴿ **وَالَّذِينَ يُؤَفَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا** ﴾ [البقرة: ٢٣٤-٢٣٥]

فدل أن «العدة» عند الوفاة كذلك من نكاح قرآني ، لا من «متعة بشرية» كانتهاء الصلاحية (الأجل) أو هبة المدة الباقية على ما تزعمون!

والدليل: سياق الآيات التي تتكلم عن انتهاء العدة القرآنية من نكاح قرآني دائم بقوله تعالى ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُنَّ﴾ أي: انقضت عدتهن ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾: على أولياتها يعني: النساء اللاتي انقضت عدتهن!

فأين عدة «المستأجرة» الجعفرية في هذه الآيات التي تتكلم عن أحكام الزواج و أحكام العدة في الوفاة والخطبة و الطلاق؟ أين يا أصحاب المتعة؟! ثم كيف قاس أصحاب القياس و المتعة من منظري التشيع المذهبي الاثني عشري عدة الوفاة من زواج قرآني بعدة وفاة من انتهاء مدة متعتهم أو هبة المدة الباقية؟ فهل رأيتم كيف شرعوا أحكام هذه «المستأجرة» التي ما أنزل الله بها من سلطان؟

إن هذا الشرع المجنون الذي شرعوه حتى أقل الناس علما وتدينا يضحكون منه ويقولون هذا «فقه المجانين» بل حتى اتباع المذهب يضحكون منه و يستهزئون به بين أنفسهم. فبالله عليكم أية عدة وفاة لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام تلزمونهم «للعاهرة» التي رفعت راية ولفتيات الفنادق وإن لم يدخل بهن؟ بل حتى لو دخل بهن من أجل ساعة متعة أو عرد؟! فكيف تفترون بصفاقة بقولكم «لا فرق بينهما إطلاقاً فكل منهما تعدد أربعة أشهر وعشرة أيام» سواء قد دخل هذا المؤمن!! أم لم يدخل بهذه العاهرة أو الزانية المستأجرة؟! فكيف لا فرق بينهما و الفرق شاسع بين الزوجة و المستأجرة بعد المشرقين و المغربين ليس في القرآن بل حتى بالعقل؟! على الأقل هذه «زوجة» ومحفوظة بأحكام واضحة بنصوص آيات الأحكام بينما «مستأجرتكم» معروفة و محفوظة برواياتكم المكشوفة! ثم نسأل: كيف تلزمون فتاة الليل أو أية عاهرة وإن لم يدخل بها بعدة «الحداد» بهذه المدة الطويلة؟! ثم أين تعدد؟! هل تعدد في الفندق الذي يجلب لها الزبائن أم تعدد في الملهى الليلي أثناء فترة الحداد على الفقيد المؤمن! (إن كان يكره لها المبيت خارج البيت كما تقتون).

وكيف تلزمون (البكر) وإن لم يدخل بها بعدة لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام وهي تسكن مع والديها؟ وماذا تقول لوالدتها حينما تترك الزينة فجأة؟!؟

أسئلة كثيرة تعجز «شريعة المتعة البشرية» و«شريعة القياس» من الإجابة عليها ولكن لا نقول إلا كما قال الله تعالى عن هؤلاء إن كان هذا منهم في الحياة ﴿وَيَوْمَ يَعْزُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧]

﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٨]

﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩]

﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠]

يقول الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآيات المباركات: «يخبر تعالى عن ندم الظالم الذي فارق طريق الرسول وما جاء به من عند الله من الحق المبين، الذي لا مزية فيه، وسلك طريقا أخرى غير سبيل الرسول، فإذا كان يوم القيامة ندم حيث لا ينفعه الندم، وعض على يديه حسرة وأسفا!!

وسواء كان سبب نزولها في عقبة بن أبي معيط أو غيره من الأشقياء، فإنها عامة في كل ظالم، كما قال تعالى ﴿يَوْمَ تَقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٦، ٦٨]

فكل ظالم يندم يوم القيامة غاية الندم، ويعض على يديه قائلا: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ يعني: من صرفه عن الهدى، وعدل به إلى طريق الضلالة، من دعاة الضلالة، وسواء في ذلك أمية بن خلف، أو أخوه أبي بن خلف، أو غيرهما ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ﴾ وهو القرآن ﴿بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ أي: بعد بلوغه إلي، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ أي: يخذله عن الحق، ويصرفه عنه، ويستعمله في الباطل، ويدعوه إليه. اهـ.

فأيها الظالم بهذه القوانين الوضعية و الأقيسة البشرية عد إلى الله تعالى و لقوانين الله تعالى في «عدة المطلقات» من «الطلاق» و اترك «عدة المتمتع بها» التي ما أنزل الله بها في كتابه الكريم .لو رجعت لكتاب الله تعالى فإنك لا تجد فيها أبدا عدة «للمتمتع بها» حتى لو كان مرجعك كما تسمونه أو يسمى نفسه «بآية الله» (زورا و بهتاناً وهو ليس بآية!) و يضع أكبر عمامة على رأسه (ولو كانت سوداء!!) و يدعي نسبه للال البيت و ما أكثرهم و يطالبكم بخمس جده المزعوم!) لا تجد عدة بمصطلح هؤلاء المراجع وآيات الله المزعومين « بالحیضة و الحيضتين». نعم كذبوا عليكم وقاسوا دين الله بأرائهم و أهوائهم المذهبية وهم ينكرون على غيرهم بأنهم أهل قياس. أليس ما شرعوها في أحكام المتعة من مدة و ميراث و عدة و عدد كلها قياس في قياس ورأي على رأي! اللهم اني قد بلغت اللهم فاشهد.

س ٤٩: هل علماء التشيع المذهبي يتفقون على قول واحد في مسألة عدة

المستأجرة؟

ج ٤٩: يختلفون وهذا شيء عجيب ،مع أنهم هم المشرعون لأحكامها .قال صاحب الحقائق ما نصه بالحرف: «اختلف الأصحاب في عدة المتمتع بها متى دخل بها الزوج وانقضت مدتها أو وهبها إياها ولم تكن يائسة وكانت ممن تحيض على أقوال ، ومنشأ هذا الاختلاف اختلاف الروايات !!! في المسألة».

قلت: لم يختلفوا لأن منشأ هذا الاختلاف اختلاف الآيات مثلا !! بل اختلفوا لأن منشأ هذا الاختلاف اختلاف الروايات!!

ألم نقل لكم إن هذا المذهب هو «مذهب الروايات» و ليس «مذهب القرآن» و ليته كان «مذهب روايات النبي» ﷺ بل «مذهب روايات بعض أهل البيت» (يعني تركوا صاحب البيت و ذهبوا لبعض أهله) .والطامة إن هذا البعض من أهله لم يدون سنة النبي ﷺ بخط يده بل يقال أن فلان نقلها عنه وعلان روى عنه و نسبها

إليه وبذلك ضاع كل من «مذهب صاحب البيت» كما ضاع من قبل «مذهب أهل البيت» باعترافهم فماذا بقي بعد ذلك لكي يتعبدوا به؟!

وهذه مجموعة من الأسئلة نوجهها إلى علماء الشيعة و مراجعهم من الفهم إلى يائهم وهذه الأسئلة يسألهم الأمة وتلاميذها وحتى طلبة مدارس الابتدائي يسألون و ينتظرون الأجوبة مع الأدلة من القرآن الكريم !

السؤال الأول: لماذا لا ترجعون إلى كتاب الله في أخذ دينكم و مذهبكم كما قال الله تعالى ﴿ **أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا** ﴾ [النساء: ٨٢] فإنكم لا تجدون تناقضا ولا اختلافا لو رجعتم إلى كتاب الله و دين الله الذي شرعه للأمة و لا تجدون في كتاب الله هذا التشريع الذي أتيتم من جيوبكم واختلقتم فيها؟!

حتما لا تجدون «عدة المستأجرة» بل تجدون «عدة المطلقة» و لا تجدون «عدة المنتهية صلاحيتها»!!!

كما تجدون «عدة المتوفى عنها زوجها» ولا تجدون «عدة المتوفى عنها صاحب المتعة أو المتمتع بها» ؟

السؤال الثاني: لماذا هذا المذهب الواحد (كما تدعون) وهو صادر من بيت واحد (كما تزعمون) يختلف هذا الاختلاف الشديد في مسائل المتعة (كعدة المتعة)(ميراث المتعة)(عدد المتعة)(إحصان المتعة) (المتعة بالزانية)(المتعة بالأبكار) وغيرها مع أنكم أنتم الذين خالفتم كل الأمة وقتلتم بحليتها وشرعتم هذه الأحكام من جيوبكم!!

لنورد كلام المجلسي في عدة المستأجرة و كيفية اختلافهم و تخبطهم! قال المجلسي في مرآة عقوله ما نصه: «واختلف في عدة المتعة اذا دخل بها على أقوال :

أحدها- إنها حيضتان , ذهب إليه الشيخ في النهاية وجماعة .
الثاني- أنها حيضة واحدة , اختاره ابن أبي عقيل .

والثالث- أنها حيضة ونصف . اختاره الصدوق في المقنع .
 والرابع- أنها طهران , اختاره المفيد وابن ادريس والعلامة في المختلف وحمل الزائد
 على الحيضة على الاستحباب لا يخلو من قوة , والأحوط رعاية الحيضتين , ولو
 كانت في سن من تحيض ولا تحيض فخمسة وأربعون يوماً اتفاقاً^١ .
 وفي ذلك يقول الدكتور طه: « الاختلاف والتناقض دليل على الغيرية. فإذا وجدت
 تناقضاً في مسألة أو كتاب، فاحكم ببطلان نسبة ما تناقض إلى دين الله. فإذا
 غلب التناقض أو كثر، أو كان من ذلك النوع الذي لا يحتمل؛ فاضرب بمصدره
 وجه صاحبه، واعلم علم اليقين أنه مفترٍ كذاب. فكيف إذا كان الكتاب يتناقض
 نصاً مع كتاب الله؟! » ا هـ.

س ٥٠: لماذا لم يؤخذ الشيعة بأحاديث الرسول ﷺ في تحريم المتعة؟

ج ٥٠: لأنهم ألزموا أنفسهم بمذهب يدعي العصمة الدينية لأنمتهم وهذا ظاهر
 البطلان كما سبق و سيأتي تفصيلاً في طيات هذا الكتاب.

س ٥١: هل يمكن توضيح هذه المسألة بشيء من التفصيل؟

ج ٥١: زعموا إنهم يتعبدون بمذهب أهل البيت وينقلون عن أهل البيت ولديهم
 أسانيدهم الخاصة في كتبهم الروائية الخاصة وهنا أنقل بحث الدكتور طه و ما
 كتبه حول هذا الموضوع لتعم الفائدة وتسقط أسطورتهم بزعمهم إنهم من أتباع
 مدرسة أهل البيت:
أولاً: أول مطعن يوجه إلى رجال السند هو أنهم ليسوا من أهل البيت كما رد
 الإمامية مرويات أهل السنة بحجة أنهم لا يروون عن أهل البيت.
 إن محمد بن مسلم وجابر بن يزيد الجعفي وزرارة بن أعين وأبا بصير المرادي
 وهشام بن الحكم وهشام الجواليقي ليسوا من أهل البيت!
 فكيف تقبل رواياتهم وقد ردت روايات غيرهم والعلة واحدة في الفريقين؟!

^١ مرآة العقول ٢٠ / ٢٤٢

ثانياً: أيهما أفضل أصحاب النبي ﷺ أم أصحاب جعفر الصادق؟
لا شك أن أصحاب النبي ﷺ أفضل. والدليل ما ورد في حقهم من فضائل في
الكتاب والسنة، وما يشهد به من ذلك تأريخهم وسيرتهم. ثم إنه لا يعقل أن يكون
أصحاب جعفر أفضل من أصحاب محمد ﷺ .
فكيف تقبل روايات أصحاب جعفر وهم ليسوا من أهل البيت، وترد روايات
أصحاب النبي ﷺ (بشهادة الله لهم وهم رواة القرآن وناقلوه)!؟

إن هذه حقائق خطيرة تتعلق بروايات الإمامية ، لا تتقضى دعواهم العريضة
ب(التمسك بأهل البيت) فحسب ، وإنما تتقضى كونهم يرجعون في أحكامهم إلى سنة
رسول الله ﷺ وهو أمر لا يتم الدين ولا يقبل إلا به .
لا يروون عن النبي ﷺ :

إن نظرة واحدة في المصادر الروائية الإمامية، تظهر حقيقة بائسة عن هذه
الروايات هي أن الإمامية لا يروون عن النبي ﷺ إلا النزر اليسير جداً من
الروايات لا تشكل نسبة محسوبة مقارنة بالرواية عن الإمام جعفر الصادق مثلاً!!
فما معنى التمسك بأهل البيت دون التمسك بصاحب البيت وسيده!؟

روايات الإمامية عن (الأئمة) ليس في أسانيدنا أحد من أهل البيت!
يقول الإمامية: إنكم لا تروون عن أهل البيت فنحن نرفض رواياتكم، أما نحن
فنروي عن أهل البيت وأهل البيت أعلم بما فيه فرواياتنا صحيحة موثقة.
إن هذه الدعوى ليس لها من حقيقة تستند إليها! وبيان ذلك: إن هذه الدعوى تعني
واحداً من شيئين:

فأما أن يعنوا بالرواية عن أهل البيت أن رواياتهم مسندة - في نهاية سلسلة
سندها- إلى الإمام جعفر الصادق ، أو غيره من (الأئمة)، وهذا يكفي في قبولها
وثبوت صحتها.

فنقول: إن الروايات المسندة إلى إمام الأمة والأئمة، وهو رسول الله ﷺ - طبقاً للقاعدة السابقة - أصح وأوثق! لأن منزلة الرسول ﷺ لا تدانيها منزلة فلاخذ بها أولى فيكون تركها من قبلهم مخالفاً لما يخطونه من قواعد!

وإما أن يعنوا به أن حلقات سلسلة رواة السند - إلى أن تصل إلى (الإمام) أو إلى النبي - مكونة من (الأئمة) فقط، أو - على الأقل - من أهل البيت، فهذا لا وجود له قطعاً! والرجوع إلى أي مصدر من المصادر الروائية ك(الكافي) للكليني، أو (البحار) للمجلسي يظهر بطلان هذه الدعوى بوضوح. لأن هؤلاء الرواة الذين في سلسلة السند - وهم بالمئات - ليس فيهم أحد من أهل البيت فضلاً عن أئمتهم!! إلا ما ندر، بحيث لا تشكل النسبة واحداً في الألف أو أقل! بل الأكثرية الساحقة منهم أعاجم ليس فيهم عربي!! ومن أراد التأكد من صحة قلبي فدونه تلك المصادر فليرجع إليها إن شاء.

فهل بقي لهذه الدعوى من حجة أو أصل تستند إليه؟! وهل لروايات الإمامية من ميزة على روايات الآخرين؟!

إن الشرط الذي وضعه الإمامية لأنفسهم وهو أنهم لا يقبلون من الروايات إلا ما كان مروياً عن طريق رجال «أهل البيت» منقوض من ناحية ثالثة هي: أن أصل السند فاقد لهذا الشرط: فليس واحد من الرواة الذين كتبوا المصادر عربياً، فضلاً عن أن يكون علوياً كما يقتضي الشرط! - إضافة إلى فقدان رجال سلسلة السند لذلك الشرط - أي ان هذا الشرط منقوض من الأساس!!

س ٥٢: هل يستطيع صحابي أو إمام يدعي العصمة لنفسه أو بالأحرى يدعي أتباعه المزعومين العصمة له أن يحرم أو يحلل المتعة و يضع أحكامها وشرائطها مثلاً؟

ج ٥٢: لا يستطيع أحد أن يحلل الفروج إلا الله تعالى لقوله جل وعلا ﴿إِنَّ الْحَكْمَ

إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧] [يوسف: ٤٠، ٦٧] حتى لو كان إماما مفترض الطاعة يدعون فيه

العصمة المطلقة !!

إن الشريعة الإسلامية إلهية المصدر وليست كهنوتية المصدر لذلك تميزت عن القوانين الوضعية والكهنوتية بخلوها من النقص والجور والهوى والرأي حيث أن مشرعها هو الله عز و جل الذى له الكمال المطلق قال تعالى ﴿ **وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعْتَبَرٌ لِحُكْمِهِ** ﴾ [الرعد: ٤١]

و الشريعة ختمت من قبل الله تعالى بقوله ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي** ﴾ فتكفل الله عز و جل بحفظها من التبديل والتغير و التحريف .

و النبي ﷺ ليس دوره سوى التبليغ والتبيين لا التشريع من عنده ﴿ **وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ** ﴾ [النجم: ٣]

﴿ **إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴾ [النجم: ٤]

أما ما يطلقون عليهم «أئمة معصومين» بزعمهم منصوصين من قبل الله تعالى و يدعون عصمتهم كالباقر والصادق والرضا إلى آخر إمام مختفي ، فليس لهم حق التشريع إطلاقا و نتحدى أي (آية سواء عظمى أو صغرى) أن يثبت لنا من القرآن أن لأئمتهم حق التشريع والتقنين!!

﴿ **رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ** ﴾ [آل عمران: ٥٣]

وإذا أجابوا بالنفي .فما معنى هذه الأحكام و الشرائع التي ابتدعوها و شرعوها في كتبهم الحديثية ككتاب «الكافي» وكتاب «وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة»!!!!

ومن أراد المزيد من هذه الشرائع الوضعية البشرية فليرجع إلى كتابي مستدرك الوسائل للنوري الطبرسي من الجزء الرابع عشر ص ٤٤٧-٤٨٦ ، وبحار الأنوار لباقر المجلسي الجزء الثالث بعد المائة من كتاب العقود والإيقاعات من ص ٣١٢-٣٢٠ باب أحكام المتعة.

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦]

فلماذا لا تتبعون هذا النور و هذا الكتاب الذي يهدي به الله ، و تتبعون ما جاء

في الكافي من كلام بشر لا يعلم صحته من وضعه؟!!!

قال تعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]

فلماذا لا تتبعون صراط الله و فضلتم صراط البشر الذين لم يعصمهم الله تعالى؟
لننظر أولاً لكتاب الكافي ونرى كيف ابتدع مؤلفه الكليني هذه الأبواب و العناوين
في كتابه وبأي دين أو قول لله أو لرسوله ، ثم لننظر ثانياً للكتاب الثاني وهو
«وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة» لمحدثهم الحر العاملي ج ٢١/ص
٤٣٦-٤٩٦ وكيف هذا حذو الكليني في ابتداع هذه العناوين و الأحكام
والأحاديث المنسوبة:

من أين لك أيها الكليني هذه العناوين وهذه الأبواب وهذه الأخبار ؟

عدد الأحاديث الموضوعة على أهل البيت	عنوان الباب
٨	- أبواب المتعة .
٧	-باب أنهن بمنزلة الإماء وليست من الأربع .
٤	-باب أنه يجب أن يكف عنها من كان مستغنيا .
٦	-باب أنه لا يجوز التمتع إلا بالعفيفة .
٥	-باب شروط المتعة .
٥	-باب في أنه يحتاج أن يعيد عليها الشرط بعد عقد النكاح
٥	- باب ما يجزئ من المهر فيها .
٣	- باب عدة المتعة .
٣	- باب الزيادة في الأجل
٥	-باب ما يجوز من الأجل.
٢	- باب الرجل يتمتع بالمرأة مرارا كثيرة .
٥	- باب حبس المهر إذا أخلفت . - باب أنها مصدقة على نفسها .
٥	- باب الأبكار .
٤	- باب تزويج الإماء .
٣	- باب وقوع الولد .
٢	- باب الميراث .
١٠	- باب النوادر .

من أين لك يا أيها العاملي هذه العناوين وهذه الأبواب وهذه الأخبار ؟

عدد الأحاديث الموضوعة	عنوان الباب
٣٢	باب إباحتها
١٥	باب استحباب المتعة وما ينبغي قصده بها
٣	باب استحباب المتعة وإن عاهد الله على تركها أو جعل عليه نذراً
١٤	باب انه يجوز أن يتمتع بأكثر من أربع نساء وإن كان عنده أربع زوجات بالدائم
٦	باب كراهة المتعة مع الغنى عنها واستلزامها الشنعة أو فساد النساء
٣	باب استحباب اختيار المأمونة العفيفة للمتعة
٤	باب اختيار المؤمنة العارفة للمتعة وجواز التمتع بغيرها
٤	باب كراهة التمتع بالزانية المشهورة بالزنا وتحريم التمتع بذات البعل والعدة والمطلقة على غير السنة
٥	باب عدم تحريم التمتع وإن أصرت
٥	باب تصديق المرأة في نفي الزوج والعدة ونحوها وعدم وجوب التقطيش والسؤال ولا منها
١٤	باب حكم التمتع بالبكر بغير إذن أبيها
٤	باب عدم جواز التمتع بالبنات قبل البلوغ بغير ولي
٧	باب حكم التمتع بالكتابية
٣	باب حكم التمتع بأمة المرأة بغير إذنها .
٥	باب عدم جواز التمتع بأمة الرجل بغير أذنه .
٣	باب عدم جواز التمتع بالأمة على الحرية إلا بإذنها .
٣	باب اشتراط تعيين المدة والمهر في المتعة .
٦	باب صيغة المتعة وما ينبغي فيها من الشروط .
٤	باب انه لا يلزم الشرط السابق على العقد إلا أن يعيده في الإيجاب ويحصل القبول به .
٣	باب أن من ترك ذكر الأجل في عقد المتعة انعقد دائماً .
٩	باب انه لا حد للمهر ولا للأجل في المتعة قلة ولا كثرة .

عدد الأحاديث الموضوعة	عنوان الباب
٧	باب ما يجب على المرأة من عدة المتعة .
٨	باب أن المرأة المتمتع بها مع الدخول لا يجوز لها أن تتزوج بغير الزوج إلا بعد العدة ويجوز أن تتزوج به فيها .
١	باب عدم جواز المتعة بالمتمتع بها قبل انقضاء المدة فان وهبها إياها زوجها جاز له ذلك .
٥	باب وجوب كون الأجل في المتعة معلوماً مضبوطاً وحكم الساعة والساعتين وانه يجوز اشتراط المرة والمرات مع تعيين
٣	باب انه يجوز أن يتمتع بالمرأة الواحدة مرارا كثيرة ولا تحرم في الثالثة ولا في التاسعة كالمطلقة بل هي كالأمة .
٤	باب جواز حبس المهر عن المرأة المتمتع بها بقدر ما تخلف من المدة إلا أيام حيضها فإنها لها
٢	باب أن المرأة المتمتع بها إذا ظهر لها زوج وقد بقي من مهرها شيء سقط عن المتمتع وبطل العقد .
١	باب أن من تمتع امرأة ثم وهبها المدة قبل الدخول أو بعده لم يجز له الرجوع .
١	باب حكم المتمتع بها إذا وهبت مهرها ثم وهبها الرجل المدة قبل الدخول .
٥	باب انه لا يجب في المتعة الإشهاد ولا الإعلان بل يستحبان .
١٠	باب عدم ثبوت الميراث في المتعة للزوج ولا للمرأة وحكم ما لو شرط الميراث .
٦	باب أن ولد المتعة يلحق بأبيه وان شرط عدم لحوقه فلا يجوز تقيده ولو عزل.
٢	باب جواز العزل عن المتمتع بها .
١	باب حكم من تزوج امرأة شهرا غير معين .
١	باب جواز اشتراط الاستمتاع بما عدا الفرج في المتعة فيلزم الشرط
٢	باب جواز التمتع بالهاشمية والقرشية .
١	باب حكم وطئ المتمتع بها إذا أقرت بالزنا قبل ذلك الوقت بساعة أو يوم .
١	باب حكم من تمتع امرأة على حكمه.
٢	باب حكم من تمتع بامرأة فزوجها أهلها رجلا آخر .

عدد الأحاديث الموضوعة	عنوان الباب
١	باب حكم نقل المرأة المتمتع بها من بلد إلى بلد .
١	باب تحريم الجمع بين الأختين في المتعة حتى في العدة .
٢	باب انه لا نفقة ولا قسم ولا عدة على الرجل في المتعة إلا أن يريد تزويج أختها فيصبر حتى تتقضي عدتها .
١	باب حكم التمتع بالأمة لمن لم يقدر على الحرة وحكم التمتع بالمبعضة .

فمن أين لكم هذه العناوين وهذه الأبواب وهذه الأحاديث المزعومة يا أيها الكليني ويا أيها القمي و الطوسي و المجلسي و النوري و العاملي؟
من أين جئتم بهذه الشرائع و القوانين و الشرائط وهؤلاء ليسوا أنبياء بعثهم الله تعالى!!؟

هل تفضلون كلام البشر على كلام الله تعالى والله يدعوكم إلى إتباع ما أنزل إليكم؟! ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:٣]
وهل هذه الأحاديث المزعومة صادرة من الرسول ﷺ التي أمرنا ربنا في كتابه بأخذها؟ ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبْرُوكًا فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام:١٥٥]

إن قلتم نعم : فقد كذبتكم لأن عاقبة هذا الفعل هو الويل والثبور كما توعد الله في قوله ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَتُوا بِهِ نَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ .

فهذه العناوين و الأبواب ليست لها وجود في كتاب الله تعالى ،وليست لها وجود في أحاديث الرسول ﷺ في كتب السنن النبوية المطهرة عند كل الفرق و المذاهب!!
حتى عندكم وعلى تفصيلكم لعلم الحديث!!

الشرائع والأحكام لله تعالى فقط

إن الله تعالى هو الذي يشرع الشرائع والأحكام فقط والدليل من كتاب الله قوله تعالى ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٣-١٤]

ف«الهاء» تعود على الله تعالى فقط. علما بأن الله ورسوله ﷺ ذكرا قبلها مباشرة في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾ فهنا نستنتج استنتاجا قاطعا أن صاحب الحق الوحيد في وضع حدود تشريعية دائمة إلى أن تقوم الساعة هو الله تعالى وحده فقط. ولم يعط هذا الحق للنبي ﷺ ولو أعطاه الله هذا الحق لقال (ويتعد حدودهما) أي أن كل تشريع حدي أو حدودي ورد من قبل النبي ﷺ هو تشريع مرحلي وغير ساري المفعول إلى أن تقوم الساعة . وهنا تكمن عظمة السنة النبوية والأسوة الحسنة للرسول ﷺ بالاجتهاد ضمن حدود الله ، أو في وضع حدود مرحلية ظرفية تتعلق بالشروط التاريخية في شبه جزيرة العرب^١. و معنى حدود الله: ما حدّه الله لكم من وجوب طاعته و أحكامه الشرعية التي بين تحريمها و تحليلها. و الحد : النهاية التي إذا بلغها المحدود له امتنع . لذلك قال تعالى مباشرة في نفس الآية و أما من يعصيه سبحانه و تعالى ويتعدى حدوده بقوانين و أحكام من جيبه فتوعده سبحانه و تعالى بالنار ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٤]

فهل ترضي أيها الشيعي المقلد (لآية الله العظمى سماحة السيد دام ظلّه العالی) أن يكون مصيرك النار وتنال عذاب مهين باستحلال هذه المتعة وتطبيق أحكامها التي ما أنزلها الله تعالى ولم يحد حدودها؟!

^١ الكتاب والقرآن ل محمد شحرور ص ٥٣٥، ٥٣٤

هل ترضى بهذا العذاب المهين أم تقول لهؤلاء كما قال لهم الله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السُّنُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يَفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦]

فيا أيها الأخ الشيعي ويا أيتها الأخت الشيعية (لأنك أنتِ المستهدفة). من أين جاء أئمتكم بهذه الشرائع و القوانين و الشرائط ؟ هل هذه الشرائع هي كلام الرسول ﷺ الذي أمرنا ربنا في كتابه بأخذه بقوله تعالى في محكم الكتاب ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]

هل هذه الآية الكريمة عصية عليكم لهذه الدرجة حتى تحتاجون لمترجم كصاحب العمامة) الذي هو بنفسه لا يجيد ولا يحسن التكلم باللغة العربية) مثلا لكي يفسرها ويترجمها إلى اللغة العربية مع إنها بلسان عربي مبين وأنتم تتكلمون اللغة العربية الفصحى؟!

﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]

﴿وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ

مُبِين﴾ [النحل: ١٠٣]

﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣]

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]

﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]

﴿كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣]

﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧]

﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣]

﴿وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيُشْرَى
لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف:١٢]

فلماذا تتبعون هؤلاء المعتمدين إن كانوا يغوونكم في أقل المسائل التي لا تحتاج لترجمة ؟!

ولماذا تتبعون هؤلاء وأنتم لا تحتاجون إليهم في الترجمة!!!
أنتم الآن أمام مفترق الطريق: فإن قلتم أن ما جاء بها أئمتنا من هذه الشرائع و القوانين والشرائط هي ليست من أقوال الرسول ﷺ الذي أمرنا ربنا في كتابه بأخذها فقد كذبتكم على رسول الله ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ
الْخِبرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦]

فإن صحت الروايات عنهم وصحت الأبواب وصحت العناوين فقد قال تعالى

﴿فَمَنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [آل عمران:٩٤]

لأن هؤلاء المراجع يعلمون إنها تشريعات مفتراه ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ

يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:٧٥]

ثم يقولون هذا من عند الله والله شرعها والله ذكرها والله كذا وكذا وكلها من أكاذيبهم و تلبيساتهم على الجاهل و السذج و المغفلين الذين لا يعلمون بألفباء كتبهم ولا أصل مذهبهم القائم مصدره على الروايات وبذلك يُعلم أن المتعة ما هي إلا «أكذوبة» أراد علماء التشيع المذهبي ترويجها على الناس البسطاء!
وإن قلتم أن ما جاء به أئمتنا من هذه الشرائع و القوانين و الشرائط هي من أقوال نبي الله محمد ﷺ الذي أمرنا ربنا في كتابه بأخذه!!

فنقول لكم : ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة:١١١]

س٥٣: لماذا خالفت هذه الطائفة في مسألة نكاح المتعة؟ وهل المتعة من ضروريات المذهب الجعفري المنسوب لجعفر؟

ج٥٣: هذه الطائفة لم تخالف في المتعة فقط ، بل خالفت و شذت عن الأمة في أصول الدين كله فأبي أصل لدينهم يبنون عليه حينما شككوا في عموده وهو القرآن حينما ادعوا فيه التحريف والنقيصة لا لشيء سوى من أجل عيون «الإمامة» إمامة الاثني عشر المزعومة التي لم تخطر على بال مسلم قط!

أما مسألة المتعة فتعتبر عند هذه الطائفة من ضروريات المذهب قال العامل في وسائله «أن إباحت المتعة من ضروريات المذهب الإمامية^١» وسيأتي تفصيل هذا القول .

س٥٤: ما حكم من يحتج بأقوال التابعين ويترك أقوال الله و رسوله ﷺ؟

ج٥٤: هذا هو حال هؤلاء الذين يزعمون إتباع أهل البيت . تركوا أقوال الله تعالى وأقوال رسوله ﷺ و أخذوا بأقوال بشر بعد مائتي سنة (مع إنه رحمه الله تعالى عاش بالمدينة و توفي فيها) فنسبوا إليه مذهباً هو لم يقله زورا و بهتاناً بأسانيد كوفية مكشوفة كما يأتي تفصيله و بيانه من هذا البحث!

س٥٥: هل قال عمر ﷺ «متعتان على عهد رسول الله وأنا أنهي عنهما»؟ و ما

معنى قول عمر ﷺ ؟

ج٥٥: ألم تكن متعتان على عهد رسول الله ﷺ؟ وتوضيحاً: ألم يتمتع صحابته ﷺ بأن حجوا ثم فسخوا في حجة الوداع؟ ألم يتمتع بعضهم بالنساء قبل تحريمه ﷺ لمتعة النساء عام الفتح!!

^١ وسائل الشيعة للعالمي ١٤ / ٤٤١

فهاتان المتعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ. وهذا قول عمر رضي الله عنه. لكن علماء التشيع المذهبي حرفوا حتى هذا القول فكذبوا في كتبهم المذهبية المروجة لمتعتهم أن عمر قال: «متعتان أحلها الله ورسوله لكم وأنا أحرمهما عليكم وأعاقب عليهما» فهم زادوا عبارة «وأنا أحرمهما» من جيوبهم ومن هؤلاء الذين طمسوا الحقائق و حرفوا قول عمر بدل العبارة الصحيحة «أنهي عنهما» :

*المرتضى في انتصاره ص ١١١

*الكوفي في الاستغاثة ص ٤٤

*الحلي في كتابه منهاج الكرامة ٢٢٣/١

*البحراني في كتابه الحدائق الناضرة ١١٤ / ٢٤

* المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين ١٥٤/١٢

*النجفي في كتابه جواهر الكلام ١٣٩/٣٠ - ١٤

*الأميني في كتابه الغدير ٢١٣ / ٦

*الخالصي في كتابه الإسلام سبيل السعادة والسلام ص ١٩٣

*توفيق الفكيكي في كتابه المتعة ص ١١٠ وص ١٤٨

*زين الدين العاملي في كتابه الروضة البهية ٢٨٣/٥

ولكن الصحيح من قول عمر رضي الله عنه كما في سنن البيهقي أنه قال «متعتان كانتا على عهد رسول الله أنا أنهي عنهما وأعاقب عليهما : متعة النساء ومتعة الحج».

وقد نقلوا بأنفسهم في كتبهم هذه الخطبة بهذا النص الصحيح منهم:

^١سنن البيهقي ٧/ ٢٠٦

*المرتضى في كتابه الشافي ١٩٦/٤-١٩٧

*الحلي في كتابه المسمى نهج الحق وكشف الصدق ص ٢٨١ حيث ناقض نفسه فيما افتراه في كتابه المنهاج !!

* الأميني في غديره ٦ / ٢١١

* كاشف الغطاء في كتابه أصل الشيعة ص ١٠٤

* البحراني في حداثته ٢٤ / ١١٦ وكشف عن كذبه ص ١١٤

*مرتضى العسكري في مقدمة مرآة العقول للمجلسي ١ / ٢٠٠ و ٢٧٣

*الجزائري في تفسيره قلائد الدرر ٣ / ٦٨

*الفكيكي في كتابه المتعة ص ٤٧

*عبد الله نعمة في كتابه روح التشيع ص ٤٧٠

*محمد تقي الجواهري في كتابه الحلال والحرام ص ٢٩٠

* الخوئي في كتابه البيان ص ٣٢٥ وغيرهم ، وبذلك كشفوا بأنفسهم عن هذه الأكذوبة التي روجوها على عمر ؑ .

على أية حال الفاروق عمر ؑ إنما نهى عنها بسبب تحريم رسول الله ﷺ لها والدليل قوله: «والله لا أعلم أحداً يتمتع وهو محصنٌ إلا رجمته بالحجارة، إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله أحلها بعد إذ حرّمها».

قال الطحاوي: خطب عمر فنهى عن المتعة، ونقل ذلك عن النبي ﷺ، فلم ينكر عليه ذلك منكر. وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه».

وقد يتوهم أحد أنهم يستطيعون الجواب عن ذلك بقولهم: انه سكت «تقية» وهذا لا يصح لأن القائلين بالمتعة لا يبيحون التقية لا في متعة النساء و لا في متعة الحج.

فأما متعة النساء فقد كشف كاشف الغطا عن الغطاء في كتابه «أصل الشيعة وأصولها» بقوله ومن طرقنا الوثيقة عن جعفر الصادق (ع) إنه قال : ثلاث لا أتقي فيهن أحدا : متعة الحج ومتعة النساء والمسح على الخفين^١.

وأما متعة الحج فقد روى الكليني في الكافي عن زرارة قال : قلت له : في مسح الخفين تقية فقال «ثلاثة لا أتقي فيهن أحد: شرب المسكر ومسح الخفين و متعة الحج^٢.

ومما يدل على ذلك ما رواه الطوسي عن الحلبي عن أبي عبد الله قال إن عثمان خرج حاجا فلما صار إلى الأبواء أمر مناديا ينادي بالناس : اجعلوها حجة ولا تتمتعوا ، فنادى المنادي فمر المنادي بالمقداد بن الأسود فقال : أما لتجدن عند القلائص رجلا ينكر ما تقول فلما انتهى المنادي إلى علي (ع) وكان عند ركائبه يلقمها خبطا ودقيقا فلما سمع النداء تركها ومضى إلى عثمان فقال ما هذا الذي أمرت به ؟ فقال : رأي رأيته فقال : والله لقد أمرت بخلاف رسول الله ﷺ ثم أدبر موليا رافعا صوته ليبيك بحجة وعمرة معا لبيك وكان مروان بن الحكم يقول بعد ذلك : فكأنني انظر إلى بياض الدقيق مع خضرة الخبط على ذراعيه^٣.

كما روى أصحاب السنن مثل ذلك^٤: فروى النسائي في سننه وصححه الألباني عن مروان بن الحكم قال : كنت جالسا عند عثمان فسمع عليا يلبي بعمره وحجة

^١ أصل الشيعة وأصولها ص ١٠٠

^٢ انظر الوسائل ١/ ٣٢١ كتاب الطهارة

^٣ التهذيبين ١/ ٤٧٠ و ٢/ ١٧١

^٤ سنن النسائي ٥٧٦/٢، وانظر صحيح النسائي ٥٧٨ للألباني

فقال : ألم تكن ننهي عن هذا ؟ قال : بلى ولكني سمعت رسول الله ﷺ يلبي بهما جميعا فلم ادع قول رسول الله لقولك .

وعن مروان : أن عثمان نهى عن المتعة وأن يجمع الرجل بين الحج والعمرة فقال علي : لبيك بحجة وعمرة معا فقال عثمان : أتفعلها وانا انهي عنهما فقال علي : لم أكن لأدع سنة رسول الله ﷺ لأحد من الناس .

وعن سعيد بن المسيب قال : حج علي وعثمان فلما كنا ببعض الطريق نهى عثمان عن التمتع فقال علي : اذا رأيتموه قد ارتحل فارتحلوا ، فلبى علي وأصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان فقال علي : ألم أخبرك انك تنهى عن التمتع قال : بلى ، قال له علي : ألم تسمع رسول الله ﷺ تمتع قال بلى .

س ٥٦: من هو الصحابي الذي بقى على قوله في حلية المتعة ؟ وما هو دليله ؟

ج ٥٦: لا يعرف عن صحابي بقي على المتعة بعد نهى عمر ، إلا ابن عباس ؓ ، ولم يظهر رأيه إلا في عهد متأخر كذلك . ومن الواضح أن ابن عباس ؓ لم يتابعه أحد من الصحابة ، وإنما تفرد برأيه من بينهم . وإلا لما سار الركبان بفتوى ابن عباس ، ورويت فيها الأشعار ، وتندر بها الظرفاء .

فعن سالم بن عمر : قيل لابن عمر : إن ابن عباس يرخّص في متعة النساء فقال : ما أظن ابن عباس يقول هذا قالوا : بلى ، والله إنه ليقوله قال : أما والله ما كان ليقول هذا في زمن عمر . وإن كان عمر لئِنَّكَلُكُمْ عن مثل هذا . وما أعلمه إلا السِّفَاح .

وهذا غاية في الصحة . فانظر كيف يستبعد ابن عمر أن يقول ابن عباس مثل هذا . ولو كان قولاً شائعاً والخلاف فيه شائعاً ، لما أنكر ذلك . وقد روي كذلك عن سالم : أتى ابن عمر فقيل له : إن ابن عباس يأمر بتكاح المتعة فقال : معاذ الله ما

أظن ابن عباس يفعل هذا فقليل: بلى قال: وهل كان ابن عباس على عهد رسول الله إلا غلاماً صغيراً؟ ثم قال ابن عمر: نهانا عنها رسول الله وما كُنَّا مُسَافِحِينَ. فهذا دليلٌ على أن ابن عباس لم يجرئ على البوح بمذهبه على عهد عمر. ولو كان عنده دليلٌ عليه لتكلم. وإنما أظهر مذهبه على عهد عليٍّ عليه السلام فأنكر عليه ذلك وعنفه وقال له: إنك أمرؤ تائه (كما في الصحيح)، ولم يستطع ابن عباس أن يجيبه. وكذلك قال له ابن الزبير^١: إن ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتنون بالمتعة. ولم يكن كل هذا التعنيف من الصحابة والإنكار من التابعين عليه، لولا أنه تقرد بهذا الرأي، على أن ابن عباس لم يكن يجيز المتعة بإطلاقها، بل قيدها بالجهد والحال الشديد وطول العزبة وقلة النساء. قال البخاري في صحيحه: عن أبي جمرة قال: سمعت ابن عباس: سُئِلَ عن متعة النساء فرحَّص، فقال له مولى له: إنما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة؟ فقال ابن عباس: نعم.

قال الجصاص في تفسيره: «ومما يدل على رجوعه عن إباحتها، ما روى عبد الله بن وهب أن أبا إسحاق مولى بني هاشم حدثه أن رجلاً سأل ابن عباس فقال: كنت في سفر ومعني جارية لي ولي أصحاب، فأحللت جارياتي لأصحابي يستمتعون منها. فقال: ذلك السفاح. فهذا أيضاً يدل على رجوعه^٢.»

وسواء نقل العلماء رجوعه عليه السلام عن هذه الأقوال الثلاثة أم لم يرجع، فالحجة في قول صاحب الرسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط لا في قول ابن عباس ولا في قول غيره.

^١ تولي الخلافة تسع سنين وقتل في ذي الحجة سنة ثلاث و سبعين (٥٧٣هـ) انظر التقريب ص ١٧٢

^٢ أحكام القرآن للجصاص ٩٦/٣

س٥٧: يحتج علماء الشيعة بأقوال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في تحليل المتعة بما رواه الطبري في تفسيره ؟ فهل هذا الأثر المروي في تفسير الطبري على لسان علي : «لولا نهى عمر عن المتعة ما زنى إلا شفي» صحيح أم كذب ؟ و هل رأى الحكم بن عتيبة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ؟

ج٥٧: قلنا للمرة الألف أن هذا المروي «لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي» رواه الطبري عن محمد بن المثنى عن محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة . وهذا الأثر ضعيف لأن الحكم بن عتيبة لم يدرك عليا عليه السلام وذلك يظهر من تاريخ ميلاده فإنه ولد سنة خمسين و قيل سنة سبع وأربعين وكان استشهاده سيدنا علي بن أبي طالب سنة أربعين ، فالسند منقطع جزماً لا تقوم به الحجة !! و فوق ذلك فإن الحكم بن عتيبة غير ثقة ومطعون فيه من قبل علماء التشيع المذهبي .

قال محسن الأمين في أعيان الشيعة: «ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب علي بن الحسين (ع) فقال: الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي الكوفي و قيل أبو عبد الله توفى سنة (١١٤هـ) و قيل (١١٥هـ). مولى زيدي بتري . وفي الخلاصة : مذموم من فقهاء العامة» .

وقال الحلبي: «الحكم بن عتيبة مذموم من فقهاء العامة وكان بترياً قال الشيخ إنه أبو محمد الكوفي الكندي مولى زيدي بتري ٢» .

وأورده ابن داود الحلبي في القسم الثاني المختص بالمجروحين والمجهولين كما أورده في فصل « من دعا عليه الإمام » من القسم نفسه ٣» .

١ أعيان الشيعة ٦/٢١٠ الفرق بين الحكم بن عتيبة أو الحكم بن عيينة

٢ رجال الحلبي القسم الثاني المختص بالضعفاء ص ٢١٨

٣ رجال ابن داود الحلبي القسم الثاني ص ٢٤٣ ح ١٦٣ ، ص ٣٠٤

وقال الأردبيلي في جامع الرواة « روى الكشي في ذمه روايات كثيرة^١ ».

وقال الخوئي في معجمه: « أقول لا شبهة في ذم الرجل و انحرافه عن أبي جعفر (ع) لكنه مع ذلك حكم الشيخ النوري بوثاقته في النقل لرواية الأجلة عنه ، ولكنك قد عرفت فيما تقدم أنه لا دلالة في ذلك فالرجل لا يعتد بروايته^٢ ».

فكيف يحتجون براو لعنه المعصوم ورويت فيه روايات كثيرة كما يقولون في ذمه؟ أم المسألة بالهوى إذا كان الأثر يوافق أهواؤكم أصبح صحيح!!

س ٥٨: هل الإمام علي عليه السلام من فريق القائلين بتحريم المتعة ، وما هو الدليل ؟

ج ٥٨: أول الأدلة: عن علي عليه السلام في الموطأ والصحيحين وغيرهما أنه كان يرى المتعة محرمة وأنه أنكر بشدة على ابن عباس عليه السلام إباحتها حتى قاله له: «إنك أمرؤ تائه» والراوي عنه للتحريم هو ابنه وهو أعلم الناس به. وأما الحكم فكوفي ضعيف عند أهل الحديث عدا أنه باتفاقهم لم يلق علياً وروايته عنه منقطعة!

ثاني الأدلة: أن علياً عليه السلام على أرض الواقع لما استلم الخلافة لم يناد بتحليل المتعة التي حرمها بزعمهم عمر عليه السلام وهو إمام مفترض الطاعة مما اضطر الطوسي إلى خلق أسطورة التقية وقد بينا كذب التقية الطوسية فيما مضى!

س ٥٩: متى أنكر أمير المؤمنين علي عليه السلام على ابن عمه عليه السلام تحريم المتعة؟

ج ٥٩: عندما أظهر مذهبه على عهد علي عليه السلام فأنكر عليه ذلك وعنفه وقال له: «إنك أمرؤ تائه» كما في الصحيح، ولم يستطع ابن عباس عليه السلام أن يجيبه.

^١ جامع الرواة ١/٢٦٦

^٢ معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ٦/١٧٤ منشورات العلم-قم

س ٦٠: يظن بعض الجهال أن استمرارية ممارسة المتعة دليل على حلها كما حدث في خلافة الصديق عليه السلام ؟ فلماذا خفي المتعة على بعض الصحابة إذن ؟
ج ٦٠: أشياء كثيرة يمنعها القانون سواء الإسلامي أو الوضعي وتمارس من غير علم الحاكم وإذا بلغ ذلك للحاكم وقف منها الموقف الذي يجب وقفه.

وأما لماذا خفي على بعض الصحابة ، لأنه «نكاح سر» حيث لم يشترط فيها الإشهاد ، ولما كانت خالية عن الإعلان حق لها أن تخفي على القريب فضلا عن المضطلع بأعباء الخلافة وأمر المسلمين كافة كأبي بكر وغيره.

س ٦١: من هما الصحابيَان اللذان جادلا في المتعة ؟

ج ٦١: هما ابن عباس عليه السلام و ابن الزبير عليه السلام كما في صحيح مسلم صحيح مسلم وعن عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال: إن أناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم ، يفتنون بالمتعة ، يعرض برجل ، فناداه فقال: إنك لجلف جاف ، فلعمري لقد كانت المتعة على عهد إمام المتقين ، يريد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له ابن الزبير فجرب بنفسك ، فوالله لئن فعلتها لأرجمك بأحجارك .

س ٦٢: هل رواية البيهقي عن جعفر الصادق صحيحة ؟ أرجو ذكر الرواية من سنن البيهقي.

ج ٦٢: أخرج البيهقي في سننه : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو محمد الحسن بن سليمان الكوفي ببغداد ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان المطين الكوفي (ثقة) الحضرمي ثنا إسماعيل بن بهرام (جيد) ثنا الأشجعي (إمام ثبت) عن بسام الصيرفي (شيعي جيد) قال: سألت جعفر بن محمد (هو جعفر الصادق بن محمد

الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب) عن المتعة، فوصفتها. فقال لي: ذلك الزنا^١».

س٦٣: من شرع أحكام «المتعة الجعفرية» إذا لم يكن الله تعالى شرع أحكامها و شرائطها في القرآن ولم يكن رسول الله ﷺ - وهو نبي مرسل من الله لبيان الدين - قد فصل أحكامها في السنة النبوية؟!!

ج٦٣: علماء الشيعة الأوائل الذين أسسوا «التشيع المذهبي» ونسبوا لجعفر الصادق - وهو بريء من هذا المذهب - كالتوسي والكليني و القمي و المفيد زعموا أن لديهم روايات من جعفر الصادق في أحكامها وشرائطها ، وفضائلها و الحث عليها وجاء من بعدهم الحلبي و المجلسي و النجفي و البحراني و أصحابهم و الآن مراجع التقليد اللذين يلقبونهم (بآيات الله العظام) يزعمون أن هذا هو مذهب أئمة أهل البيت!

س٦٤: ما هي عدة المتمتع بها حسب السنة النبوية المطهرة ؟

ج٦٤: لا توجد عدة لها حسب السنة النبوية المطهرة ، ولكن حسب سنة من اعتقدوا فيها العصمة الدينية فقد شرعوا لها أنواع من العدد و تضاربت هذه الروايات مع بعضها البعض في مسألة العدد وكل إمام يشرع بما يخالف الإمام الذي قبله ، بل كل إمام يناقض قوله الذي أفتى وشرع به هذا الحكم! ففي بعضها قال : إن كانت تحيض فحيضة وإن كانت لا تحيض فشهري ونصف.

وفي بعضها «عن زرارة قال : عدة المتعة خمسة وأربعون يوماً كأنني أنظر إلى أبي جعفر يعقده بيده خمسة وأربعين ، فإذا جاز الأجل كانت فرقة بغير طلاق» .

^١ السنن الكبرى ٢٠٧/٧

وفي بعضها « وعن عمر بن أذينة عن زرارة قال : سألت أبا جعفر ما عدة المتعة إذا مات عنها الذي تمتع بها ؟ قال : أربعة أشهر وعشرا , قال : ثم قال : يا زرارة كل النكاح إذا مات الزوج فعلى المرأة حرة كانت أو أمة وعلى أي وجه كان النكاح منه متعة أو تزويجا أو ملك يمين فالعدة أربعة أشهر وعشرا وعدة المطلقة ثلاثة أشهر والأمة المطلقة عليها نصف ما على الحرة , وكذلك المتعة عليها مثل ما على الأمة».

وفي بعضها « وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا (ع) قال : قال أبو جعفر (ع) عدة المتعة خمسة وأربعون يوما والاحتياط خمسة وأربعون ليلة ».

وفي بعضها « وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا قال : سمعته يقول : قال أبو جعفر (ع) عدة المتعة حيضة , وقال : خمسة و أربعون يوما لبعض أصحابه ».

وفي بعضها « وعن عبد الله بن عمرو عن أبي عبد الله في حديث في المتعة قال : قلت : فكم عدتها ؟ فقال : خمسة وأربعون يوما أو حيضة مستقيمة .

وفي بعضها « وعن عمر بن أذينة عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبد الله عن المتعة فقال : الق عبد الملك ابن جريح فسله عنها فان عنده منها علما فلقيته فألمي عليّ شيئا كثيرا في استحلالها !! , وكان فيما روي لي وعدتها حيضتان وان كانت لا تحيض فخمسة وأربعون يوما , قال : فأتيت بالكتاب أبا عبد الله (ع) فقال : صدق وأقر به , قال ابن أذينة : وكان زرارة يقول هذا ويحلف انه الحق !! إلا انه كان يقول : إن كانت تحيض فحيضة وان كانت لا تحيض فشهرا ونصف».

وفي بعضها «وعن أبي بصير عن أبي جعفر في المتعة قال : لا بأس بأن تزويجها وتزويجك إذا انقطع الأجل بينكما فنقول : استحلالك بأمر آخر برضا منها ولا يحل لغيرك حتى تنقضي عدتها وعدتها حيضتان».

وفي بعضها «وعن أبي بصير قال : لابد من أن يقول فيه هذه الشروط : أتزوجك متعة كذا وكذا يوما , بكذا وكذا درهما , نكاحا غير سفاح على كتاب الله !!! وسنة نبيه !!!! وعلى أن لا ترثيني ولا أرثك وعلى أن تعتدي خمسة وأربعين يوما , وقال بعضهم : **حيضة**» .

أما **عدة المتمتع بها إذا هلك رجل المتعة** : ففي بعضها «عن علي بن يقطين عن أبي الحسن قال : عدة المرأة إذا تمتع بها فمات عنها **خمسة وأربعون يوما**» . وفي بعضها «وعن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عن المرأة يتزوجها الرجل متعة ثم يتوفى عنها هل عليها العدة ؟ فقال : تعتد **أربعة أشهر وعشرا** وإذا انقضت أيامها وهو حي **فحيضة ونصف مثل ما يجب على الأمة**» . وفي بعضها «وعن علي بن عبيد الله عن أبيه عن رجل ! عن أبي عبد الله قال : سألته عن رجل تزوج امرأة متعة ثم مات عنها ما عدتها ؟ قال : **خمسة وستون يوما**» .

فلا شك أن القارئ يصاب بالصداع ودوار الرأس ويضطر لأخذ مسكنات الرأس (كالبندول) لو قرأ هذه الروايات المنسوبة! لذلك اختلف أتباع «دين الروايات» فيما بينهم على أقوال كثيرة كما سبق . وكل ذلك بسبب أن «دين المراجع» ليس له كتاب لجعفر الصادق في الفقه ولا في الحديث ألفه هو أو كتبه بيده، أو جمعه له تلاميذه المقربون يمكن أن نرجع إليه مطمئنين إلى صدوره عنه. وليس بين أيديهم من مستند فيما يفتنون به سوى روايات لا يمكن لهم القطع بصحتها، بل يصرحون هم بطعنهم وشكهم فيها! كما ترون بأم أعينكم .

س ٦٥: هل يشترط الولي في المتعة حسب السنة النبوية المطهرة ؟

ج ٦٥: لا توجد ولاية لها حسب السنة النبوية المطهرة ، ولكن حسب سنة من يعتقدون فيهم العصمة المطلقة ، فلا يشترط الولي و لماذا الولي!!؟

إن الهدف من «متعة الشيعة» هو استقراغ الأوعية المنوية (السفاح) كما أطلق عليها القرآن. فإذا اشترط الولي فمعنى ذلك توقف العمل عند كثير من الزبائن !!!

س٦٦: هل تترث المتمتع بها حسب السنة النبوية المطهرة ؟

ج٦٦: لا يوجد حكم ميراث المتمتع بها حسب السنة النبوية المطهرة ولكن حسب سنة من شرعوا أحكام «المتعة الجعفرية» فقد اختلفوا في ميراثها حسب «دين الروايات».

س٦٧: هل يمكن تفصيل ذلك؟

ج٦٧: ففي بعضها قوانينها وسننها: « أن تزويج المتعة نكاح بميراث ونكاح بغير ميراث فإن اشترطت كان وإن لم يشترط لم يكن».

وفي بعضها « أن من حدودها أن لا ترثها ولا ترثك ». وفي بعضها « إن اشترط الميراث فهما على شرطهما ». وفي بعضها « إنهما يتوارثان ما لم يشترط ». وفي بعضها « ليس بينهما ميراث اشترط أو لم يشترط ». وفي بعضها « يحل الفرج بثلاث... ونكاح بلا ميراث - أي المتعة ». وفي بعضها « ليست من الأربع لأنها... لا تترث و إنما هي مستأجرة ». وفي بعضها « لا بد أن تقول لها هذه الشروط : على أن لا ترثيني ولا أرثك ». وفي بعضها « كيف أقول إذا خلوت بها : تقول أتزوجك ... لا وارثة ولا مورثة ». وفي بعضها « أن حدث به حدث لم يكن لها ميراث ».

فلا شك أن القارئ وكذلك زبون المتعة سيصاب بدوار الرأس والصداع مرة أخرى لو قرأ مثل هذه الروايات المنسوبة! لذلك اختلف أصحاب «دين الروايات» فيما بينهم على أقوال أربعة أو أكثر. وهذا عجيب وملفت للنظر , إذ هم القائلون

وحدهم بالمتعة من بين جميع المذاهب والفرق! فلماذا اختلفوا هذا الاختلاف الشديد؟ مما يدل أن هذا المذهب منسوب لجعفر الصادق واختلافهم هذا يقطع باختلاف المصدر المأخوذ عنه: إذ لا يعقل أن هذه المسائل المختلف فيها بينهم صادرة عن أصل أو إمام واحد! ناهيك عن أن كثيراً من هذه المسائل يقطع كل عاقل جزماً بعدم صدورهما عن عالم محترم كالإمام جعفر. فالمعصوم لا تتعدد أو تتناقض أقواله. فتعدد الأقوال وتناقضها يجزم بعدم وحدة مصدرها. فإما أن يكون جعفر معصوماً فهذه الأقوال المتضاربة ليست صادرة عنه. وإما أن يكون غير ذلك فينهار المذهب من أساسه. وحتى على افتراض عدم عصمته هذا فإنه لا يعقل أن تصدر جميع هذه الأقوال المتضاربة من فقيه واحد! لكثرتها وتناقضها.

س٦٨: هل يجوز التمتع بالأبكار حسب السنة النبوية المطهرة؟

ج٦٨: لا يوجد حكم التمتع بالأبكار حسب السنة النبوية المطهرة، ولكن حسب سنة من شرعوا أحكام متعتهم يجوز ذلك. فقد تضاربت وتناقضت كالعادة هذه الروايات بعضها البعض في مسألة التمتع بالبكر وكل إمام يشرع بما يخالف الإمام الذي قبله، بل كل إمام يناقض قوله الذي أفتى وشرع به هذا الحكم! ففي بعضها «عن أحمد البزنطي عن الرضا (ع) قال: البكر لا تتزوج متعة إلا بإذن أبيها».

وفي بعضها «قال: ولا بأس بتزويج البكر إذا رضيت من غير إذن أبيها». وفي بعضها «سألته عن التمتع من البكر إذا كانت بين أبيها بلا إذن أبيها قال: لا بأس ما لم يقتض ما هناك لتعف بذلك».

وفي بعضها «سألته عن التمتع بالأبكار فقال: هل جعل ذلك إلا لهن فليستترن وليستعفن».

وفي بعضها «قال: العذراء التي لها أب لا تزوج متعة إلا بإذن أبيها».

وفي بعضها «يا أبا بكر إياكم والأبكار أن تزوجوهن متعة».

وفي بعضها « قال : نعم واتق موضع الفرج , قال : قلت : فان رضيت بذلك , قال : وان رضيت فإنه عار على الأبقار .»

وفي بعضها « يتمتع من الجارية البكر , قال : لا بأس به ما لم يستصغرها»
وفي بعضها « لا بأس أن يتمتع البكر ما لم يفض إليها كراهية العيب على أهلها».

وفي بعضها « في الرجل يتزوج البكر متعة , قال : يكره للعيب على أهلها».
وفي بعضها « ولا يكون تزويج متعة ببكر , استر على نفسك واكتم رحمك الله».
فلا شك أن القارئ سيضطر مرة أخرى لأخذ مسكنات الصداع ودوار الرأس لو قرأ هذه المرويات المضطربة!!
لذلك اختلفوا فيما بينهم على أقوال كثيرة كما سبق.

قال الله تعالى ﴿الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠]

س ٦٩: هل تجوز المتعة بالمتزوجة؟!؟

ج ٦٩: يجوز ذلك ولكن بالاستهبال !

فقد عقد الحر العاملي في وسائله بابا سماه تصديق المرأة في نفي الزوج والعدة ونحوهما وعدم وجوب التفتيش السؤال ولا منها وأورد عدة أخبار من يعتقدون فيهم العصمة! وسيأتي تفصيل أقوال علماء المذهب في ذلك.

س ٧٠: هل تجوز المتعة بالبغايا الفاجرات ؟

ج ٧٠: يجوز ذلك كما في رواياتهم .فقد عقد العاملي في وسائله^١ والنوري في مستدرکه باباً سماه «باب عدم تحريم التمتع بالزانية وإن أصرت!!» وسيأتي تفصيل اقوال علماء المذهب في ذلك.

^١ انظر الوسائل باب (٩) ١٤ / ٤٥٥-٤٥٤

س ٧١: لماذا يقولون بجواز التمتع بأكثر من أربع نساء في متعتهم؟ وما هو

دليلهم؟

ج ٧١ : لا يوجد عندهم دليل بل دعاوي فارغة لأن المذهب بني على الروايات وهذه الروايات هي التي شرعت هذا الحكم الغير قرآني و حرقت كلام الله تعالى و مراده وقد سبق ذكر جملة منها و كيف تضاربت رواياتهم و كل إمام يشرع بما يخالف الإمام الذي قبله , بل كل إمام يناقض قوله الذي أفتى وشرع به هذا الحكم! أما ابن جريج فلم يعلم من أحكام شريعة المتعة ومنها شرع التمتع بأكثر من أربع ، لأنه لم يراجع أصحابه كما يزعم؟

فقد روى ابن عبد البر في التمهيد و عبد الرزاق في المصنف عن ابن جريج قال : سألت عطاء أيسمتمتع الرجل من أربع جميعا؟ وهل الاستمتاع إحصان؟ وهل يحل استمتاع المرأة لزوجها الذي مضى؟ قال : ما سمعت فيه بشيء وما راجعت فيه أصحابي^١.

كل ذلك لأنه علم أن أحكام هذه المرأة غير موجودة في القرآن أو السنة المطهرة أما القوم فقد ظلوا معاندين و انطبق قول الله تعالى عليهم في محكم التنزيل ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَيَبْغُلُونَ شَيْئًا وَلَا يُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]

^١ انظر التمهيد لابن عبد البر ١١٤/١٠ ومصنف عبد الرزاق ٥٠٠/٩ .

س٧٢: شخص من المذهب السني يريد نكاح المتعة لأن أحد المفسرين أفتى بجواز المتعة في حالة الضرورة ويدعي هذا المفسر في تفسيره أن عددا من الصحابة كعلي و عمران و ابن عباس و غيرهم يقولون بمتعة النساء ويزعم أن آية الاستمتاع بمعزل أن تكون نازلة في نكاح المتعة ، وليس سياقها سامحا بذلك ، ولكنها صالحة لاندرج المتعة فيها . فما هو جوابكم؟

ج٧٢: الاحتجاج بكلام هذا المفسر وإن كان على مذهب أهل السنة لا يصح أبداً لأن القاعدة عند أهل السنة و الجماعة تقديم النصوص الشرعية المتمثلة في كتاب الله و سنة النبي ﷺ على أقوال الرجال و اجتهاداتهم وليس العكس .
 فـ«القاعدة» : أن «الحق لا يعرف بالرجال و إنما يعرف الرجال بالحق» .
 و «القاعدة»: «يعرض آراء الرجال على الدليل ولا يعرض الحق على آراء الخلق».

لنورد كلام هذا المفسر كاملاً ومن ثم نعرضهما على هاتين القاعدتين .
 قال محمد الطاهر ابن عاشور في تفسيره المسمى «تفسير التحرير والتوير» ما نصه بالحرف الواحد: « وذهب جمع : منهم ابن عباس ، وأبي بن كعب ، وابن جبير : أنها نزلت في نكاح المتعة لما وقع فيها من قوله ﴿فَمَا اسْتَنْتَمْتُمْ بِهِ﴾ ونكاح المتعة : هو الذي تعاقد الزوجان على أن تكون العصمة بينهما مؤجلة بزمان أو بحالة ، فإذا انقضى ذلك الأجل ارتفعت العصمة ، وهو نكاح قد أبيض في الإسلام لا محالة ، ووقع النهي عنه يوم خيبر ، أو يوم حنين على الأصح . والذين قالوا : حُرِّمَ يوم خيبر قالوا : ثم أبيض في غزوة الفتح ، ثم نهى عنه في اليوم الثالث من يوم الفتح . وقيل : نهى عنه في حجة الوداع ، قال أبو داود : وهو أصح . والذي استخلصناه أنّ الروايات فيها مضطربة اضطراباً كبيراً وقد اختلف العلماء في الأخير من شأنه : فذهب الجمهور إلى أنّ الأمر استقرّ على تحريمه ، فمنهم من قال : نسخته آية المواريث لأنّ فيها ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا

ترَكُّمُ فجعل للأزواج حظًا من الميراث ، وقد كانت المتعة لا ميراث فيها . وقيل : نسخها ما رواه مسلم عن سبرة الجهني ، أنه رأى رسول الله ﷺ مسنداً ظهره إلى الكعبة ثالث يوم من الفتح يقول : « أيها الناس إن كنت أذنت لكم في الاستمتاع من هذه النساء إلا أن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة ». وانفراد سبرة به في مثل ذلك اليوم مغمز في روايته ، على أنه ثبت أن الناس استمتعوا . وعن علي بن أبي طالب ، وعمران بن حصين ، وابن عباس ، وجماعة من التابعين والصحابة أنهم قالوا بجوازها . قيل : مطلقاً ، وهو قول الإمامية ، وقيل : في حال الضرورة عند أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن .

وروي عن ابن عباس أنه قال : لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شفى . وعن عمران بن حصين في «الصحيح» أنه قال : « نزلت آية المتعة في كتاب الله ولم ينزل بعدها آية تنسخها ، وأمرنا بها رسول الله ﷺ ثم قال رجلٌ برأيه ما شاء » يعني عمر بن الخطاب حين نهى عنها في زمن من خلافته بعد أن عملوا بها في معظم خلافته ، وكان ابن عباس يفتي بها ، فلما قال له سعيد بن جبير : أتدري ما صنعت بفتواك فقد سارت بها الركبانأمسك عن الفتوى وقال : إنما أحللت مثل ما أحلَّ الله الميتة والدم ، يريد عند الضرورة واختلف العلماء في ثبات علي على إباحتها ، وفي رجوعه . والذي عليه علماءنا أنه رجع عن إباحتها أمّا عمران بن حصين فثبت على الإباحة . وكذلك ابن عباس على «الصحيح» . وقال مالك : يُفسخ نكاح المتعة قبل البناء وبعد البناء ، وفسخه بغير طلاق ، وقيل : بطلاق ، ولا حدَّ فيه على الصحيح من المذهب ، وأرجح الأقوال أنها رخصة للمسافر ونحوه من أحوال الضرورات ، ووجه مخالفتها للمقصد من النكاح ما فيها من التأجيل . وللنظر في ذلك مجال .

والذي يُستخلص من مختلف الأخبار أن المتعة أذن فيها رسول الله ﷺ مرتين ، ونهى عنها مرتين ، والذي يفهم من ذلك أن ليس ذلك بنسخ مكرّر ولكنه إناطة بإباحتها بحال الاضطرار ، فاشتبه على الرواة تحقيق عذر الرخصة بأنه نسخ .

وقد ثبت أنّ الناس استمتعوا في زمن أبي بكر ، وعمر ، ثم نهى عنها عمر في آخر خلافته . والذي استخلصناه في حكم نكاح المتعة أنّه جائز عند الضرورة الداعية إلى تأجيل مدّة العصمة ، مثل الغربة في سفر أو غزو إذا لم تكن مع الرجل زوجة . ويشترط فيه ما يشترط في النكاح من صداق وإشهاد ووليّ حيث يُشترط ، وأنّها تبين منه عند انتهاء الأجل ، وأنّها لا ميراث فيها بين الرجل والمرأة ، إذا مات أحدهما في مدة الاستمتاع ، وأنّ عدّتها حيضة واحدة ، وأنّ الأولاد لأحقون بأبيهم المستمتع . وشدّ النّحاس فزعم أنّه لا يلحق الولد بأبيه في نكاح المتعة . ونحن نرى أنّ هذه الآية بمعزل عن أن تكون نازلة في نكاح المتعة ، وليس سياقها سامحا بذلك ، ولكنّها صالحة لاندراج المتعة في عموم ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ﴾ فيرجع في مشروعية نكاح المتعة إلى ما سمعت أنّفاً» ا هـ.

والجواب:

يبدو أنّ هذا ابن عاشور قد خلط الحابل بالنابل . فقوله «وذهب جمع : منهم ابن عباس ، وأبي بن كعب ، وابن جبير : أنّها نزلت في نكاح المتعة». خطأ مركب، لأنك عندئذ لا تحتج بنص الآية و إنما تحتج بسبب النزول بما روي عن أبي بن كعب وابن عباس من قراءتهما : (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) وهذه الرواية أخبار آحاد لا تلزمنا لأن ابن عباس ؓ ليس بنبي!!! وإلا لتعدد الأنبياء فيصبح عندئذ ابن عباس نبي و أبي بن كعب نبي و ابن جبير نبي !! فليزمننا قولهم عندئذ !! وهذا غير صحيح ولا يقوله عاقل!! إذن النبي ﷺ لم يقرأ الآية هكذا و إنما زعم أو روي رواية عن الصحابي .و الصحابي يجتهد فيصيب و يخطأ ونحن لسنا مأمورين باتباعهم في كل مسألة إن خالفوا فغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله تعالى شيئاً لم يأت به الخبرُ القاطعُ العذرَ عن لا يجوز خلافه!!!

^١ التحرير والتنوير ٣ / ١١ دار سحنون للنشر و التوزيع - تونس

قال القاضي عياض في شرحه لصحيح مسلم: « وقراءة ابن مسعود هذه الآية ، ليست عندنا بحجة ؛ لأنها من طريق الآحاد ، والقرآن لا يثبت بخبر الواحد ، ولا يلزم العمل بخبر الواحد في مثل هذا المنقول على أنه قرآن على الصحيح من القول في ذلك».

وأما قول ابن عاشور: « ووقع النهي عنه يوم خيبر ، أو يوم حنين على الأصح والذين قالوا : حُرّم يوم خيبر قالوا : ثم أبيح في غزوة الفتح ، ثم نهى عنه في اليوم الثالث من يوم الفتح . وقيل : نهى عنه في حجة الوداع ، قال أبو داود : وهو أصح . والذي استخلصناه أنّ الروايات فيها مضطربة اضطراباً كبيراً».

فالجواب:

إذا كان ابن عاشور قد قرأ الصحيحين واطلع على حديث علي ؑ عام خيبر كما يقول هو بنفسه بقوله « ووقع النهي عنه يوم خيبر» نسأل كيف وقع النهي عام خيبر إن لم يكن عليا راوي الحديث؟! فالثابت عن علي ؑ في الموطأ والصحيحين وغيرهما أنه كان يرى المتعة محرمة وأنه أنكر بشدة على ابن عباس إباحتها حتى قاله له: «إنك إمروء تائه»!!

إلا إذا عنده حديث آخر لا نعلمه!! هذا من جهة . ومن جهة أخرى إن لم يؤمن ابن عاشور بما في الصحيحين ولا يؤمن بهذه الأحاديث كغمزه و لمزه: « والذين قالوا : حُرّم يوم خيبر قالوا : ثم أبيح في غزوة الفتح .. وقيل : نهى عنه في حجة الوداع ، قال أبو داود : وهو أصح . والذي استخلصناه أنّ الروايات فيها مضطربة اضطراباً كبيراً».

فالجواب:

لم يقل أحد من أهل العلم أن تحريم المتعة أصحها كان في حجة الوداع !! وليس كما تقول « بقليل ولا قالوا» بل بالروايات الصحيحة عن النبي ؐ وفيما يلي أقوال علماء الحديث عن هذه الغزوات وموطن تحريم المتعة بعد التحقيق وسرد الغزوات ومعرفة الرواة .

فأما غزوة خيبر فقد قال الغماري في الهداية : « الصحيح من هذه الأقوال أن ذلك كان يوم خيبر ويوم الفتح والمراد زمنهما ^١ ».

وأما غزوة عمرة القضاء : فقد قال الحافظ ابن حجر في الفتح : «فلا يصح الأثر فيها لكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد ^٢ ».

وأما فتح مكة : اعلم أن حديث سبرة لم يرو عنه إلا من طريق ابنه الربيع هكذا في ما اطلعنا عليه من كتب الحديث التي في متناولنا وشروحها ^٣.... إلا ما رواه الإمام أبو حنيفة عن الزهري عن محمد بن عبد الله عن سبرة الجهني أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة .. والأحاديث التي أخرجها مسلم كلها ذكرت النهي عنها في فتح مكة إلا ما أخرجه أبو داود من طريق إسماعيل بن أمية عن الزهري عن الربيع فإنه يذكر النهي في حجة الوداع وقد تفرد بها إسماعيل وهي شاذة ، وأما ما رواه أحمد وابن ماجه وغيرهما فمن طريق عبد العزيز بن عمر عن الربيع عن أبيه. وتفرد عبد العزيز بذكر حجة الوداع يتعين توهيمه ، وتوهيم المتفرد المخالف وإن كان ثقة فكيف وقد تقرر انه صدوق يخطئ ^٤ ولاسيما والراويون عن الربيع جماعة بلغوا درجة الشهرة في تلك الطبقة ^٥.... بينما جميع الرواة الذين يروون القصة عن الربيع عند مسلم عمارة بن غزية وعبد الملك وعبد العزيز ابنا الربيع عنه والزهري كلهم يذكرون وقوع القصة في فتح مكة ورواية عبد العزيز نقدها الحفاظ و هموه فيها لأن سائر الرواة عن الربيع وعن سبرة أطبقوا على إن الحادثة كانت في فتح مكة .. ولذا لم يخرج مسلم في صحيحه روايته ^٦ .».

^١ الهداية ٥١٠/٦

^٢ فتح الباري ٧٥ /٩

^٣ الأهدل ص ١٧٥

^٤ التقريب لابن حجر ص ٢١٥

^٥ الأهدل ص ١٥٨

^٦ المصدر السابق ص ١٥٥

وأما غزوة أوطاس : فقد قال البيهقي « وعام أوطاس وعام الفتح واحد ، فأوطاس وان كانت بعد الفتح فكانت في عام الفتح بعده بيسير فما نهى عنه لا فرق بين إن ينسب إلى عام أحدهما أو إلى الآخر ^١ .»

وأما غزوة حنين : فقد قال ابن حجر في الفتح « وبقي حنين لأنها وقعت في رواية قد نبهت عليها قبل ، فأما إن يكون ذهل عنها أو تركها عمدا لخطأ روايتها ، أو لكون غزوة أوطاس وحنين واحدة ^٢ .»

وأما غزوة تبوك : فقد قال ابن حجر في الفتح « فأما رواية تبوك فأخرجها اسحق بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة والحازمي عن طريق جابر... وفي حديث أبي هريرة مقالا فإنه من رواية مؤمل بن إسماعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال ، وأما حديث جابر فلا يصح فإنه من طريق عباد بن كثير وهو متروك ^٣ .»

وأما حجة الوداع : الأحاديث التي أخرجها مسلم كلها نكرت النهي عنها في فتح مكة إلا ما أخرج أبو داود من طريق إسماعيل بن أمية عن الزهري عن الربيع فإنه يذكر النهي في حجة الوداع... وقد تفرد بها إسماعيل وهي شاذة !

قال ابن القيم في الزاد « واختلف في الوقت الذي حرمت فيه المتعة » إنه عام حجة الوداع وهو وهم من بعض الرواة سافر وهمه من فتح مكة إلى حجة الوداع كما سافر وهم معاوية من عمرة الجعرانة إلى حجة الوداع حيث قال : قصرت عن رسول الله ﷺ ، وسفر الوهم من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ومن واقعة إلى واقعة كثيرا ما يعرض للحفاظ فمن دونهم ^٤ .»

وفيما يلي جدول يبين غزوات النبي ﷺ وموطن تحريم المتعة حسب التسلسل الزمني بالسنة الهجرية.

^١ سنن البيهقي ٢٠٤/٧

^٢ فتح الباري ٧٤ / ٩

^٣ فتح الباري ٧٤ / ٩

^٤ زاد المعاد ٤٥٩/٢

اسم الغزوة	راوي الحديث	متن الحديث	التخريج	درجة الحديث	التاريخ
١- خيبر	علي بن أبي طالب	إن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية	البخاري ،مسلم ، مالك ، الحميدي ،أحمد ،الدارمي ،ابن ماجة ،الترمذي والنسائي	صحيح	محرم ٧ هـ
٢- عمرة القضاء	الحسن البصري	إنما كانت المتعة من النساء ثلاثة أيام ولم يكن قبل ذلك ولا بعده	سعيد بن منصور ومصنف عبد الرزاق	ضعيف من مراسيل الحسن	ذي القعدة ٧ هـ
٣- فتح مكة	سيرة بن معبد الجهني	نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة عام الفتح	مسلم ،الحميدي ،الدارمي ،أبو داود ،النسائي ،أحمد ، الطحاوي ، سعيد و ابن أبي شيبه	صحيح	رمضان ٨ هـ
٤-أوطاس	سلمة بن الأكوخ	رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها	مسلم ،أحمد ،الطحاوي ،ابن أبي شيبه ،الدارقطني ،الطيالسي والبيهقي	صحيح	٨ هـ
٥- حنين	علي بن أبي طالب	نهى رسول الله ﷺ يوم حنين عن متعة النساء	النسائي والدارقطني	ضعيف تفرّد به عبد الوهاب الثقفي	٨ هـ
٦-تبوك	أ- علي بن أبي طالب	نهى رسول الله ﷺ عن المتعة في تبوك	الدارقطني	ضعيف لتفرّد اسحاق بن راشد عن الزهري	٩ رجب هـ

اسم الغزوة	راوي الحديث	متن الحديث	التخريج	درجة الحديث	التاريخ
٦-تبوك	ب- أبو هريرة	قال رسول الله ﷺ : حرم أو هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث	الدارقطني ،الطحاوي والبيهقي	ضعيف لوجود مؤمل بن إسماعيل	٩ رجب هـ
٦-تبوك	ج- جابر بن عبد الله	خرجنا ومعنا النساء اللاتي استمتعنا بهن حتى أتينا ثنية الركاب فقلنا يا رسول الله هؤلاء النسوة اللاتي استمتعنا بهن فقال رسول الله ﷺ هن حرام إلى يوم القيامة	الطبراني	ضعيف لضعف راويها صدقة بن عبد الله	٩ رجب هـ
٦-تبوك	د- جابر بن عبد الله	خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جنن نسوة فنكرنا تمتعنا وهن يجلن في رحالنا أو قال يطفن في رحالنا فجاءنا رسول الله ﷺ فنظر إليهن فقال من هؤلاء النسوة فقلنا يا رسول الله نسوة تمتعنا منهن قال فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجنتاه وتغير لونه واشتد غضبه وقام فينا خطيبا فحمد الله وأثنى عليه ثم نهى عن المتعة	الحازمي	ضعيف جدا لضعف عباد بن كثير الثقفي	٩ رجب هـ
٧-حجة الوداع	أ- سيرة بن معبد	خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداعفتزوجتها فمكثت عندها... ثم غدوت إلى رسول الله ﷺ قائم بين الركن والباب وهو يقول : أيها الناس إنني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع ألا وإن الله حرمها إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا	أحمد ،الحميدي ،الدارمي ،ابن ماجة وعبد الرزاق	ضعيف وهم من عبد العزيز بن عمر	١٠ ذي الحجة هـ
٧-حجة الوداع	ب- سيرة بن معبد	كنا عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة اشهد على أبي انه حدث إن رسول الله ﷺ نهى عنها في حجة الوداع	أبو داود وأحمد	ضعيف شاذ تفرد به إسماعيل بن أمية عن الزهري	١٠ ذي الحجة هـ

من ذلك نلخص «إن الصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين ، وكانت حالاً قبل خبير ثم حرمت يوم خبير ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس لاتصالهما ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة^١». فإين اضطراب الروايات اضطراباً كبيراً؟ فليس كل حديث صحيح! وليس كل راو روى وقد خالفه بقية الرواة تصح روايته وإن كان ثقة!!!

وأما قول ابن عاشور: «وقد اختلف العلماء في الأخير من شأنه: فذهب الجمهور إلى أنّ الأمر استقرّ على تحريمه ، فمنهم من قال : نسخته آية المواريث لأنّ فيها ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾ فجعل للأزواج حظاً من الميراث ، وقد كانت المتعة لا ميراث فيها . وقيل : نسخها ما رواه مسلم عن سبرة الجهني ، أنه رأى رسول الله ﷺ مسنداً ظهره إلى الكعبة ثالث يوم من الفتح يقول : «أيها الناس إن كنت أذنت لكم في الاستمتاع من هذه النساء إلا أن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة». وانفراد سبرة به في مثل ذلك اليوم مغمز في روايته ، على أنّه ثبت أنّ الناس استمتعوا . وعن علي بن أبي طالب ، وعمران بن حصين ، وابن عباس ، وجماعة من التابعين والصحابة أنّهم قالوا بجوازه . قيل : مطلقاً ، وهو قول الإمامية ، وقيل : في حال الضرورة عند أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن».

فالجواب:

نعم قولك «استقر الأمر على تحريمه» أي بمعنى أجمع علماء الأمة على تحريمه، وقد أوردنا أقوال العلماء من شتى المذاهب إلا من شذ من الروافض! وإن قال بعض العلماء نسخته آية المواريث فهذا قول بعضهم بدون تحقيق ، والصحيح أن نكاح المتعة أبيع بالسنة و نسخ بالسنة ، فكيف تنسخه آية!!

وأما قول ابن عاشور عن علي ﷺ بجوازه ، فقول غير صحيح ، فكيف يقول علي ﷺ بجوازه وهو يروي في الصحيحين تحريم المتعة عام خبير . نعم ربما اشكل

^١ صحيح مسلم بشرح النووي ١٨١/٣ ، تفسير الألويسي ٧/٥

القولان عليك ، اعني القول بجواز متعة الحج والقول بتحريم متعة النساء . فالأول هو مذهب الصحابة الذين خالفوا عمر رضي الله عنه و الثاني هو مذهب الصحابة رضي الله عنهم ما عدا ابن عباس رضي الله عنه في أحد أقواله الثلاثة .
وأما قولك عن عمران رضي الله عنه بجوازه فهذا من أخطائك وعدم فهمك للحديث . فحديث عمران بن حصين رضي الله عنه - قد تم بيانه في القسم الأول من هذا البحث - ليس في «متعة النساء» بل هو في «متعة الحج» ولهذا أورده البخاري مختصرا في باب الحج وأخرجه مسلم في باب الحج كذلك وهو عند النسائي في مناسك الحج .
وكذلك أخرجه الدارمي في المناسك . وأخرجه البيهقي في باب من اختار التمتع بالعمرة إلى الحج . فيتضح من جمع طرق الحديث أنه يتحدث بشكل خاص على «متعة الحج» التي هي الجمع بين الحجة والعمرة ، وليس عن «متعة النساء» .
وهذا بإجماع أئمة الحديث الذين هم أهل هذا الشأن .

وأما قولك : «وروي عن ابن عباس أنه قال : لولا أن عُمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شفى . وعن عمران بن حصين في «الصحيح» أنه قال : «نزلت آية المتعة في كتاب الله ولم ينزل بعدها آية تتسخها ، وأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رجل برأيه ما شاء » يعني عُمر بن الخطاب حين نهى عنها في زمن من خلافته بعد أن عملوا بها في معظم خلافته ، وكان ابن عباس يفتي بها ، فلما قال له سعيد بن جبير : أتدري ما صنعت بفتواك فقد سارت بها الركبانأمسك عن الفتوى وقال : إنما أحللت مثل ما أحل الله الميتة والدم ، يريد عند الضرورة واختلف العلماء في ثبات علي على إباحتها ، وفي رجوعه . والذي عليه علماءنا أنه رجع عن إباحتها أما عمران بن حصين فنثبت على الإباحة . وكذلك ابن عباس على «الصحيح» .

فالجواب :

الأثر المروي : « لولا نهى عمر » على لسان علي رضي الله عنه قد سبق بطلانه . وأما رجوع علي رضي الله عنه فلا أدري كيف يرجع وهو أصلا لم يقل بإباحة المتعة . فهل كان علي رضي الله عنه يقول بالمتعة لكي يرجع إلى التحريم وهو يروي حديث التحريم في الصحيحين وهو

حديث مشهور وقد رواه كل المذاهب بمن فيهم الاثني عشرية الذين يروون التحليل و تورطوا في تخريج الحديث حتى زعموا إنه محمول على التقية فما زادوا الطين إلا بللاً!!

ثم من هم هؤلاء العلماء الذين زعموا «والذي عليه علماؤنا أنه رجع عن إباحتها»!؟

وأما قولك «وروي عن ابن عباس أنه قال : لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شفى».

هذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء سمعت ابن عباس يقول: «يرحم الله عمر ما كانت المتعة إلا رخصة من الله عز و جل رحم بها أمة محمد ﷺ فلولا نهيه عنها ما احتاج إلى الزنا إلا شفي».

وأخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن عطاء به إلا أنه صرح باسم القائل فقال قال عطاء «كأنني اسمعها من ابن عباس إلا شفا».

و الظاهر أن هذا شك من عطاء فيما سمعه من ابن عباس هل لفظ شفى بالمتناة الفوقية أو بالموحدة و معناه إلا قليل أو من أشفى و شارف على الهلكة».

وابن جريج ، عبد الملك بن عبد العزيز ، كونه ثقة فقيها إلا إنه كان يدلس و يرسل .ولم نجد فيما اطلعنا عليه- كما يقول الشيخ الأهدل- إنه صرح بالسماع فننتوقف عن الجزم بصحة هذه الرواية عن ابن عباس.

لكن ذكر السيوطي في الدر المنثور^٤ أن هذا الأثر أخرجه ابن المنذر أيضا من طريق عطاء و كتبه غير موجودة لدينا - والكلام للشيخ الأهدل- فلا ندري أهو من طريق ابن جريج معنعنا كهذه الرواية أم مصرحا بالسماع أم من غير طريق فليحرر°.

^١ المصنف ٢٩٦/٧-٢٩٧

^٢ شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٦/٣

^٣ نكاح المتعة للأهدل ص ١٤٠

^٤ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ١٤٠/٢

^٥ أنظر بحث الشيخ الأهدل نكاح المتعة ص ١٤٠

وجاء عكس هذا الأثر عن سعيد بن المسيب موقوفاً عليه عند ابن أبي شيبة: حدثنا عبدة عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال: «رحم الله عمر، لولا أنه نهى عن المتعة صار الزنا جهاراً». فعمر حسم كل خلاف أو نزاع فيها حين خطب على المنبر ناهياً عنها فانتهى الناس نهائياً كما قال جابر فانتهينا^١.

فقولك « وأمرنا بها رسول الله ﷺ ثم قال رجلٌ برأيه ما شاء يعني عُمر بن الخطاب حين نهى عنها في زمن من خلافته بعد أن عملوا بها في معظم خلافته» من أخطائك كذلك لأنك تخط الحابل بالنابل لأن هذا القول قد بينه عمران ؓ أن «متعة الحج» هي المقصد الذي أمرهم بها رسول الله ﷺ وهذه المتعة هي التي نهى عمر عنها نهى تنزيه فإنه لم يرد إبطال التمتع بل ترجيح الأفراد عليه و إنه أحب أن يفصل بين الحج و العمرة ليكون أتم لهما فحملنا نهيه عن متعة الحج على التنزيه و على اختيار الأفراد على غيره لا على التحريم . وأما قولك: « وقال مالك : يُفسخ نكاح المتعة قبل البناء وبعد البناء ، وفسخه بغير طلاق ، وقيل : بطلاق ، ولا حدَّ فيه على الصحيح من المذهب ، وأرجح الأقوال أنّها رخصة للمسافر ونحوه من أحوال الضرورات ، ووجه مخالفتها للمقصد من النكاح ما فيها من التأجيل . وللنظر في ذلك مجال .»

فالجواب:

هذا القول ليس هو قول المذهب . فإن للمذهب قولان كما يقول الإمام القرطبي و الباجي كذلك ، و أنت فقط استشهدت بأحد القولين، لنذكر القول الآخر الأشهر!! قال القاضي أبو الوليد الباجي في المنتقى شرح الموطأ: « روى ابن مزين عن عيسى بن دينار عن يحيى بن يحيى عن ابن نافع أنه يرمم من فعل ذلك -أي متعة النساء- اليوم إن كان محصناً و يجلد من لم يحصن ، وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ عن ابن قاسم : لا رجم فيه، وإن دخل على معرفته

^١ المصنف لابن أبي شيبة ٢٩٣/٤

^٢ نكاح المتعة عبر التاريخ لعطية محمد سالم ص ١٦

منه بمكروه ذلك، ولكن يعاقب عقوبة موجعة لا يبلغ بها الحد. وروي عن مالك أنه يدرأ فيه الحد ويعاقب إن كان عالما بمكروه ذلك^١.

وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: « قد اختلف علماءنا إذا دخل في نكاح المتعة: هل يحد ولا يلحق به الولد؟ أو يدفع الحد للشبهة ويلحق به الولد؟ **على قولين**. ولكن يعزر ويعاقب إذا لحق اليوم الولد في نكاح المتعة في قول بعض العلماء. قال ابن العربي: وقد كان ابن عباس يقول بجوازها ثم ثبت رجوعه عنها، فانعقد الإجماع على تحريمها. فإذا فعلها أحد رجم في مشهور المذهب وفي رواية أخرى عن مالك: لا يرجم. لا؛ لأن نكاح المتعة ليس بحرام، ولكن لأصل آخر لعلمائنا غريب، انفردوا به دون سائر العلماء، وهو: أن ما حرم بالسنة، هل هو مثل ما حرم بالقرآن، أم لا؟ فمن رواية بعض المدنيين عن مالك: أنهما ليسا بسواء، وهذا ضعيف^٢».

فخلاصة القول أن علماء المذهب اختلفوا طبقاً كما رأيت لاختلاف الموارد ومذهب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه في رجم صاحب المتعة طبقاً للأحاديث التي صحت عنه هو الراجح، فهو يرى أن:

- (١) نكاح المتعة نكاح باطل .
 - (٢) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه .
 - (٣) تحديد المدة من أسباب بطلان هذه العلاقة.
 - (٤) خلو هذا النكاح من الأشهاد من أسباب بطلانه أيضاً.
 - (٥) مذهبه رجم المحصن و جلد البكر الذي تعاطى المتعة عالماً بالتحريم.
- فلذلك يرجم في مشهور المذهب كما نص على ذلك القرطبي وهذا هو مذهب عمر رضي الله عنه وليس كما تدعي وتتساهل لكي تمهد لفتواك في المتعة على طبق!!
لنورد لك كذلك كلام الأستاذ الدكتور وهبه الزحيلي في هذا المجال وهو من تفسير سورة النساء آية الاستمتاع.

^١ المنتقى شرح الموطأ/٣/٢٣٥

^٢ الجامع لأحكام القرآن ١٣٢-١٣٣/٥

قال تحت عنوان «وهل يحد من دخل بامرأة في نكاح المتعة» ما نصه بالحرف الواحد « قال الحنفية و الشافعية و الحنابلة : لا يحد للشبهة و إنما يعزر و يعاقب لشبهة العقد . وقال المالكية في مشهور المذهب : يحد بالرجم^١ » ا هـ .
فماذا تقول بعد ذلك . هل تصر على قولك « ولا حدَّ فيه على الصحيح من المذهب » !!!!!

على آية حال إن كنت تورّد فقط قولاً واحداً للمذهب و هو القول الغير مشهور و تتناسى عن القول الآخر وهو المشهور بل ومستند لقول عمر رضي الله عنه لكي تمهد الطريق لفتواك بعد ذلك «وأرجح الأقوال أنّها رخصة للمسافر ونحوه من أحوال الضرورات ، ووجه مخالفتها للمقصد من النكاح ما فيها من التأجيل . وللنظر في ذلك مجال .»

فالجواب:

آية ضرورة سواء للمسافر أو للذي قابح في بيته ترخص له ممارسة نكاح قد حرم بقول الرسول صلى الله عليه وسلم و تبعه الخلفاء و العلماء بمذاهبهم المختلفة و انعقد الإجماع إلا من شذ ؟ أم المسألة بالهوى و الرأي؟!!

لننظر في قول الذي قال بالضرورة ما مستنده و ما دليله . لعنا نفهم شيئاً!
يقول الشيخ الأهدل في كتابه المتعة: «دلت الآثار الواردة عن ابن عباس إنه أباحها «للضرورة» لا على إنها نظام عام و على هذا القول اقتصر جماعة في روايتهم عنه. وقد تعقب العلماء هذا «المسلك القياسي» لعدم استواء العلة في الحالتين ، مما حدا ببعضهم إلى توهين الرواية التي أخرجها الحازمي و المقدسي «عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: و لا تحل المتعة إلا لمضطر» و عند الخطابي: «وما هي إلا كالميتة و الدم و لحم الخنزير^٢» واستبعاد صدورها منه لغزارة علمه.

^١ التفسير المنير في العقيدة و الشريعة و المنهج ١٤/٥

^٢ انظر الاعتبار للحازمي ص ١٨٠، تحريم نكاح المتعة للمقدسي ص ١١٣

قال الخطابي - بعد حكاية هذا القول - : فهذا يبين لك إنه إنما سلك فيه مذهب القياس و شبه بالمضطر إلى الطعام الذي به قوام الأنفس و بعدمه يكون التلف و إنما هذا من باب غلبة الشهوة و مصابرتها ممكنة وقد تحسم مادتها بالصوم و العلاج فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر» .
وأما قولك: ووجه مخالفتها للمقصد من النكاح ما فيها من التأجيل . وللنظر في ذلك مجال .

فالجواب:

ليس وجه مخالفتها للمقصد من النكاح أن فيها التأجيل بل لموضوع آخر أكبر أهمية من حكم التأجيل وأخطر من ذلك بكثير . وهو الله والدين و القرآن!!
فهل الدين هو من عند الله أم من عند البشر كالرأي و الهوى و المزاج لكي نقول وللنظر في ذلك مجال . أي مجال تقصدك ، مجال عقلك أم عقله أو عقلي أم عقولهم أم عقولنا!!!

فما قيمة القرآن إذا كان تابعاً لنظر الإنسان (وللنظر في ذلك مجال) !!!
وعلام هذا الاهتمام العظيم الذي أولاه الرب جل وعلا لكتابه. من التعهد بحفظه، واعتناء نبيه ﷺ - ومن أول يوم نزل فيه- بكتابته دون غيره!!
أمن أجل أن يكون مرجعاً على الأرفف و زخرفة المكتبة أم لكي تأتي أنت و أمثالك وتشرع لنكاح منسوخ بأحكام وضعية في صدر الإسلام!!
فأين ما تدعيه من كلام الله؟ أين هذا النكاح المزعوم في كتابه الخالد ؟
أليس هذا قلباً للدين، ونقضاً لما جاء من حقائق في الكتاب المبين!!؟

اقرأ مثلاً قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]

لهذا لم يحدث في التاريخ أن أحداً من العقلاء والعباقرة والفلاسفة والحكماء تمكن بعقله المجرد من وضع دين متكامل صالح لأن يتعبد به الناس ويسيروا على منهاجه. إن العقل عاجز بذاته عن أداء هذه المهمة. وما وضعه الإنسان من

أديان كالبودية والمجوسية فهي أديان ناقصة متناقضة مضحكة تهين العقل الإنساني وتحط منه، على عكس الأديان السماوية. وما تجده من تناقض ونقص وخلل في هذه الأديان كاليهودية والنصرانية والطوائف الدينية الإسلامية المنحرفة فبسبب تدخل «العقل» في ما لا يحل له من هذه الأديان لأنه تدخل في غير مجاله مما عاد بالسلب على الدين والعقل: فالعنصرية اليهودية مثلاً، والتثليث النصراني و«العصمة اللاهوتية الإمامية» هي إفرزات عقلية وليست مبادئ سماوية. هذه الإفرزات هي التي دمرت الدين الواحد وفرقت أهله شيعاً وأحزاباً. ولولا تدخل الإنسان بعقله في الدين لظل الدين واحداً ثابتاً، ولكفى الناس والأجيال جميعاً «نبي واحد» ولم يحتاجوا إلى تعدد الأنبياء. ولذلك كانت مهمة كل نبي هي إعادة الناس إلى أصل الدين عن طريق الوحي وإزالة اثار تدخلات البشر بعقولهم المحدودة، وسر ختم النبوة هو حفظ الوحي (القرآن): فحين حكم الرب بحفظ الوحي ختم النبوة. فتدخل العقل يتناقض مع سر ختم النبوة بل مع أصل بعثة الأنبياء. إن مهمة كل مجدد (الذي يمثل دور الأنبياء قبل الإسلام) إعادة الناس إلى الوحي وإخراجهم من حماة التدخل البشري في أصول الدين عن طريق عقولهم القاصرة المحددة المتناقضة^١.

فأنت الآن تتبع الظن و ما تهوي الأنفس وتبحث عن نظر و مجال وهذا منهي

عنه ﴿ **إِنْ يَبْعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى** ﴾ [النجم: ٢٣]

فقد جاء من ربنا الهدى كما قلت أنت في تفسيرك أثناء تفسيرك لهذه الآية بقولك: «حالية مقررة للتعجيب من حالهم أي يستمرون على اتباع الظن و الهوى في حال أن الله أرسل إليهم رسولا بالهدى» فكيف تستمر على اتباع الظن و الهوى في أمر المتعة في حين أن الله لم يشر إليها ولم يشرع لها ولو حكما واحدا من أحكامها أو شرطا من شروطها في كتابه الكريم !!!

وسياتي اتباعك للظن في أخذ أحكامها من عند البشر !

^١ المنهج القرآني الفاصل لظه الدليمي ص٩٨

يقول القاضي عياض: وذهب زُفر إلى أن من نكح نكاح متعة ، فإن النكاح يتأبد . قال الإمام : وما أراه ذهب في هذا إلا إلى أن ذلك من باب الشروط الفاسدة إذا قارنت النكاح ، فإنها تبطل ، ويمضى النكاح . فكان حكم الشرع التأبيد في النكاح ، واشترط هذا التأجيل فيه خلاف حكم الشرع ، فبطل ذلك الشرط ، ومضى النكاح على حكم الشرع .

وأما قولك: «والذي يُستخلص من مختلف الأخبار أنّ المتعة أذن فيها رسول الله ﷺ مرتين ، ونهى عنها مرتين ، والذي يفهم من ذلك أن ليس ذلك بنسخ مكرّر ولكنّه إناطة بإباحتها بحال الاضطرار ، فاشتبه على الرواة تحقيق عذر الرخصة بأنّه نسخ . وقد ثبت أنّ الناس استمتعوا في زمن أبي بكر ، وعمر ، ثم نهى عنها عمر في آخر خلافته . والذي استخلصناه في حكم نكاح المتعة أنّه جائز عند الضرورة الداعية إلى تأجيل مدّة العصمة ، مثل الغربة في سفر أو غزو إذا لم تكن مع الرجل زوجة . ويشترط فيه ما يشترط في النكاح من صداق وإشهاد ووليّ حيث يُشترط ، وأنها تبين منه عند انتهاء الأجل ، وأنها لا ميراث فيها بين الرجل والمرأة ، إذا مات أحدهما في مدة الاستمتاع ، وأنّ عدّتها حيضة واحدة ، وأنّ الأولاد لأحقون بأبيهم المستمتع . وشدّ النحاس فزعم أنّه لا يلحق الولد بأبيه في نكاح المتعة . ونحن نرى أنّ هذه الآية بمعزل عن أن تكون نازلة في نكاح المتعة ، وليس سياقها سامحا بذلك ، ولكنها صالحة لاندرج المتعة في عموم ﴿فَنَأْ

اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ فيرجع في مشروعية نكاح المتعة إلى ما سمعت أنّاً».

وأما قولك «والذي يُستخلص من مختلف الأخبار أنّ المتعة أذن فيها رسول الله ﷺ مرتين ، ونهى عنها مرتين ، والذي يفهم من ذلك أن ليس ذلك بنسخ مكرّر ولكنّه إناطة بإباحتها بحال الاضطرار ، فاشتبه على الرواة تحقيق عذر الرخصة بأنّه نسخ . وقد ثبت أنّ الناس استمتعوا في زمن أبي بكر ، وعمر ، ثم نهى عنها عمر في آخر خلافته .»

فالجواب:

لم يفهم أحدا من المسلمين حتى لو كانوا من المبتدئين فضلا عن المحدثين و شراح الحديث النبوي أن تحريم المتعة عام خبير أو فتح مكة أن ذلك ليس بنسخ. فهل تدلنا على ذلك سواء بألفاظ الحديث أو كلماته أو عباراته التي التبتت على علماء الحديث واشتبه على بعض الرواة كما تزعم !!؟

أظنك لا تتبع إلا الظن و ما تهوي الأنفس!!!

وأما دعواك : «وقد ثبت أن الناس استمتعوا في زمن أبي بكر ، وعمر ، ثم نهى عنها عمر في آخر خلافته».

فهذه دعوى مضحكة!! فما الدليل أنهم كانوا يمارسون المتعة علانية و على مسمع من أبي بكر أو على مسمع من عمر ثم نهى عنها عمر من تلقاء نفسه كما يزعم بعضهم؟!

إن المتعة «نكاح سر» أي علاقة بين رجل و امرأة . فمن يعلم بهذه العلاقة إن لم يفضح الشخص سره أو لم تفضح هي سرها للأحد؟!

وهذا ما حصل في شطر من زمن عمر عندما انكشفت الفضيحة : بما رواه مالك في الموطأ: عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير: أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب، فقالت: إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة فحملت منه». فخرج عمر بن الخطاب فرعا يجر رداءه، فقال: هذه المتعة و لو كنت تقدمت فيها لرجمت^١.

فهنا علم الحاكم. وليس كما تدعون أنهم استمتعوا في زمن أبي بكر بعلمه و استمتعوا في شطر من زمن عمر بعلمه ثم نهى عنها عمر برأيه !!

الموطأ ٢/٥٤٢

فهذا كلام غير صحيح و تزوير للحقيقة ، لابد أن يتنبه القارئ الكريم على هذا النوع من التدليس !! وكأن أبي بكر ؓ كان يعلم أمر المتعة و سكت !! ثم جاء زمن الخليفة عمر ؓ وكان يعلم بأمرها و سكت مدة من الزمن ثم قرر أن يركب المنبر هكذا مزاجا و أعلن تحريمها و نسب إلى نفسه! وكلها دعاوي مكذوبة و مدلسة و مبلسة القصد منها إظهار المتعة على إنها كانت حلالا والناس كانوا يمارسونها إلى أن جاء الخليفة عمر ابن الخطاب ؓ فحرمها إلى آخر أكاذيبهم و تلبسهم على السذج و المغفلين الذين لا يحسنون قراءة التاريخ و لا قراءة بعض كتب الحديث كهذا المفسر !

و أما قولك «والذي استخلصناه في حكم نكاح المتعة أنه جائز عند الضرورة الداعية إلى تأجيل مدة العصمة ، مثل الغربة في سفر أو غزو إذا لم تكن مع الرجل زوجة . ويشترط فيه ما يشترط في النكاح من صداق وإشهاد وولي حيث يُشترط ، وأنها تبين منه عند انتهاء الأجل ، وأنها لا ميراث فيها بين الرجل والمرأة ، إذا مات أحدهما في مدة الاستمتاع ، وأن عدتها حيضة واحدة ، وأن الأولاد لأحقون بأبيهم المستمتع» .

فالجواب:

أية غزوة تتكلم عنها ؟ هل هذه الغزوة هي غزوة الأمازون القادمة أم غزوة الاسكيمو؟ فلننتظر هذه الغزوات. ومتى تأتي هذه الغزوات؟! ولننتظر هذا التشريع الجديد بعد الجاهلية الثالثة وسوف نعد أنفسنا لها من الآن لكي نمارسها ونقول لأحفاد أحفادنا كنا نغزو الاسكيمو و ليس لنا نساء ومن شدة البرد القارص أمرنا الشيخ الجليل صاحب التفسير بالمتعة ولكن لم تكن هناك نساء قط!! الكل يعلم حتى صغار طلبة العلم أن المتعة التي أباحها لهم النبي ﷺ كانت :
(١) في صدر الإسلام وليس في وسطه أو آخره!!

(٢) في أسفارهم لبعدهم عن نسائهم .

(٣) لم يبلغنا أن النبي ﷺ أباحه لهم وهم في بيوتهم.

(٤) إنها لم تكن في الحضر وإنما كانت في أسفارهم في الغزو عند ضرورتهم

وعدم النساء مع أن بلادهم حارة وصبرهم عنهن قليل.

(٥) وأن النهي لحقها في ذلك السفر بعد ذلك فمنع منها وليس أحدهم منهم يخبر

إنها كانت في حضر!!

فهذه النقاط كانت خلاصة أقوال أهل العلم كالحازمي والقاضي عياض و الطحاوي

و ابن حجر من شراح الحديث لأنهم أعلم من غيرهم في هذا الباب عن سبب

إباحته في أول الأمر وقد فبينه ابن حجر -كما يقول ابن القيم في زاد المعاد -

بقوله: سبب تحليله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال: «كنا نغزو وليس لنا

شيء . ثم قال . فرخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب» فأشار إلى سبب ذلك وهو

الحاجة مع قلة الشيء . وكذا في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر

بلفظ « إنما رخص النبي ﷺ في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة، ثم نهى عنها»

فلما فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبي، فناسب النهي عن المتعة

لارتفاع سبب الإباحة، وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة بعد

الضيقة» ا هـ.

المتعة «تشرية مؤقتة» يشبه الحكم العرفي المؤقت بضرورة الحرب

بلغت أخرى عسى أن يفهمه من يريد إتباع الحق: إن النبي ﷺ رخص في المتعة

لأن المسلمين في صدر الإسلام كانوا في قلة تقضي عليهم بمناضلة أعدائهم

باستمرار وهذه حالة لا يستطيعون معها القيام بتكاليف الزوجة وتربية الأسرة

خصوصا إن حالتهم المالية كانت سيئة إلى أقصى مدى ، فليس من المعقول أن

يشغلوا أنفسهم بتدبير الأسرة من أول الأمر والى جانب هذا أنهم كانوا حديثي عهد

بعاداتهم التي ربوا عليها قبل الإسلام وهي فوضى الشهوات في النساء حتى أن

الواحد منهم يجمع تحته ما شاء من النساء . فإذا كان هؤلاء في حالة حرب فماذا

يكون حالهم؟ إلا أن الطبيعة البشرية لها حكمها والحالة المادية لها حكمها كذلك ، فيجب أن يكون لهذه الحالة «تشرية مؤقتة» يرفع عنهم العنت ويحول بينهم وبين تكاليف الزوجية وذلك هو نكاح المتعة أو النكاح المؤقت ، فهو يشبه الحكم العرفي المؤقت بضرورة الحرب وذلك لأن الجيش يحتوي على شباب لا زوجات لهم ولا يستطيعون الزواج الدائم كما لا يستطيعون مقاومة الطبيعة البشرية وليس من المعقول في هذه الحالة مطالبتهم بإضعاف شهوتهم بالصيام كما ورد في حديث آخر ، لأن المحارب لا يصح إضعافه بأي وجه وعلى أي حال فهذه الحالة هي الأصل في تشرية نكاح المتعة كما يقول الجزيري.

وبمعنى آخر ربما تفهمه : أباحه النبي ﷺ في بدأ الإسلام لأصحابه في بعض الغزوات لبعدهم عن نسائهم ، فرخص فيه في مرة أو مرتين خوفاً من الزنا فهو من قبيل ارتكاب أخف الضررين ثم نهى عنها نهياً مؤبداً!!

وأما قولك : «ويشترط فيه ما يشترط في النكاح من صداق وإشهاد وولي حيث يشترط ، وأنها تبين منه عند انتهاء الأجل ، وأنها لا ميراث فيها بين الرجل والمرأة ، إذا مات أحدهما في مدة الاستمتاع ، وأن عدتها حيضة واحدة ، وأن الأولاد لأحقون بأبيهم المستمتع» .

فالجواب:

من أين لك هذه الأحكام!!! هل هي الأحكام سماوية من قول الله تعالى أي موجودة و منصوصة عليها في القرآن - ولاسيما إنك مفسر للقرآن - و تنطبق عليها حدود الله في قوله تعالى ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [النساء: ١٣]

أم هذه الأحكام وضعية و تعدت حدود الله فانطبق عليها قول الله ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ

وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٤]

أم هذه الأحكام من قول الرسول ﷺ المبعوث من قبل الله تعالى؟

ثم ما الدليل أنه يشترط الإشهاد ولا يشترط الميراث مثلا؟ أو العكس يشترط

الميراث ولا يشترط الإشهاد مثلا!!

و ما هو الدليل لو قال قائل بوجوب الميراث مثلا؟ فما هو دليلك؟! و كيف ترد

على قائل لو قال: إن عدتها ليست حيضة ولكن حيضتين أو حيضة ونصف

مثلا!

أنا أستطيع أن أضع لها بعض الأحكام من جيبى و بعضها من أقوال من قيل و

قال وأقول . فماذا تقول؟ هل يستطيع أي شخص أن يشرع في الدين!!؟

هل المسألة فوضى هكذا كما تشرع من جيبك!!؟ فأين ذهب القرآن وأحكامه؟

و أين ذهبت السنة النبوية المطهرة؟ أم أنهما تركا لكما أنتم و الطائفة الجعفرية

تشرعان «أحكام نكاح منسوخ» الذي لا يوجد له ذكر في كتاب الله (وإنما بآية

مفتراه) ولا يوجد له حكم في حديث رسول الله ﷺ إلا أحاديث تذكر في بداية العهد

الإسلامي عند بعض الغزوات وكفى الله المؤمنين القتال!

هل تعلم أن المتعة في صدر الإسلام كان بدون عدة ولا ميراث ولا إشهاد ولا

طلاق وأما متعتك «فیشترط فيه إشهاد ووليّ وعدّتها حيضة واحدة ولا ميراث» .

اختلاف أحكام المتعة في صدر الإسلام

قال أبو جعفر النحاس: «وذلك أن المتعة لا ميراث فيها... وإنما المتعة أن يقول

لها: «أتزوّجك يوماً - وما أشبه ذلك- على أنه لا عدة عليك ولا ميراث بيننا ولا

طلاق ولا شاهدا يشهد على ذلك».

وقال ابن عبد البر في التمهيد: «وأجمعوا أن المتعة نكاح لا إسهاد فيه ولا ولي، وأنه نكاحٌ إلى أجلٍ تقع فيه الفرقة بلا طلاق ولا ميراث بينهما»^١.

وقال الإمام القرطبي: «من قال المتعة أن يقول لها: أتزوجك يوماً. أو ما شابه ذلك على أنه لا عدة عليك ولا ميراث بيننا ولا طلاق ولا شاهد يشهد على ذلك؟! وهذا هو الزنا بعينه، ولم يبح قط في الإسلام».

فهل يمكن الاحتجاج بأحكام لا ذكر لها في القرآن ولا في السنة النبوية وإنما بقيل و قال من يزعم إنه من العلماء!!!?

نعلم أن الله عز و جل أمرنا عند التنازع بالرجوع إلى كتابه و إلى سنة نبيه.

قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.

يقول أبو جعفر الطبري في تفسيره: «فإن اختلفتم أيها المؤمنون في شيء من

أمر دينكم أنتم فيما بينكم ، أو أنتم وولاية أمركم ، فاشتجرتم فيه ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾

الله﴾ يعني بذلك : فارتادوا معرفة حكم ذلك الذي اشتجرتم أنتم بينكم ، أو أنتم

وأولو أمركم فيه من عند الله ، يعني بذلك : من كتاب الله ، فاتبعوا ما وجدتم .

وأما قوله : «والرسول» فإنه يقول: فإن لم تجدوا إلى علم ذلك في كتاب الله سبيلا

فارتادوا معرفة ذلك - أيضا - من عند الرسول إن كان حيا ، وإن كان ميتا فمن

سنته ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ يقول : افعلوا ذلك إن كنتم تصدقون بالله

واليوم الآخر ، يعني : بالمعاد الذي فيه الثواب والعقاب ، فإنكم إن فعلتم ما أمرتم

به من ذلك فلکم من الله الجزيل من الثواب ، وإن لم تفعلوا ذلك فلکم الأليم من

العقاب . وبنحو الذي قلنا في ذلك قال جماعة من أهل التأويل « ا هـ .

^١ التمهيد ١١٦/١٠

فلو رجعنا إلى كتاب الله تعالى ، لما وجدنا للمتعة حكم «عدم الميراث» كما يقولون ومنهم ابن عاشور!

ولو رجعنا إلى كتاب الله تعالى ، لما وجدنا للمتعة حكم «عدم العدة» على قول أو حكم «عدة واحدة بحيضة» على قول ابن عاشور!

ولو رجعنا إلى كتاب الله تعالى ، لما وجدنا للمتعة حكم «عدم الإسهاد» على قول و«الإسهاد» على قول ابن عاشور!

ولو رجعنا إلى كتاب الله تعالى ، لما وجدنا للمتعة حكم «عدم الولي» على قول و«الولي» على قول ابن عاشور!

ولو رجعنا إلى كتاب الله تعالى ، لما وجدنا للمتعة حكم «التأجيل» من غير طلاق!

كذلك لو رجعنا إلى سنة النبي ﷺ لما وجدنا للمتعة حكم «عدم الميراث» كما يقولون ومنهم ابن عاشور!

ولو رجعنا إلى سنة النبي ﷺ لما وجدنا للمتعة حكم «عدم العدة» أو حكم «عدة واحدة بحيضة» على قول ابن عاشور!

ولو رجعنا إلى سنة النبي ﷺ لما وجدنا للمتعة حكم «عدم الإسهاد» على قول و«الإسهاد» على قول ابن عاشور!

ولو رجعنا إلى سنة النبي ﷺ لما وجدنا للمتعة حكم «عدم الولي» على قول وحكم «الولي» على قول ابن عاشور!

نعم لو رجعنا إلى سنة النبي ﷺ في الأحاديث المنسوخة، لوجدنا للمتعة حكم واحد فقط وهو حكم التأجيل! وهذا كان في البداية! وغير ذلك لا يعلم شيئاً عنها من أحكامها البتة!!!

ولكن لو رجعنا إلى سنة أئمة الشيعة ، لوجدنا للمتعة حكم «عدم الولي»!

ولو رجعنا إلى سنة أئمة الشيعة لوجدنا للمتعة حكم «الميراث» و «عدم الميراث»!
 و لو رجعنا إلى سنة أئمة الشيعة ، لوجدنا للمتعة حكم «عدم الإشهاد»!
 ولو رجعنا إلى سنة أئمة الشيعة ، لوجدنا للمتعة حكم «العدة» باختلافاتها!
 و لو رجعنا إلى سنة أئمة الشيعة ، لوجدنا للمتعة حكم «العدد» بأكثر من أربع
 وإنهن مستأجرات!

وهكذا في بقية الأحكام التي ما أنزلها الله في كتابه ولا بينها و شرحها الرسول ﷺ
 في سنته المطهرة ولكن أئمة الشيعة شرعوها كما شرع ابن عاشور بعض منها!!
 والمشكلة أنه رحمه الله توفى على هذه الفتوى ولم نعلم بعد ذلك أية أحكام أو
 مستجدات لأن المفتي يبين حكم الله فإذا أفتى عن جهل أو بغير علم فقد تسبب
 في إدخال نفسه النار لجرأته على أحكام الله تعالى وحاله كحال القاضي الجاهل
 الذي حكم بجهل فاستحق دخول النار كما جاء عن النبي ﷺ : « القضاة ثلاثة
 قاضي في الجنة وقاضيان في النار ، فأما الذي في الجنة فرجل علم الحق فقضى
 به وقاض علم الحق فلم يقضى به وقاض قضى بجهل فهما بالنار ».

لذلك نرجو من المفتي الأجوبة على بعضها إن أمكن :

س١: هل يجوز العقد متعة على إحدى الأختين وبعد انتهاء المدّة يعقد كذلك
 على الأخرى وهكذا ؟

س٢: امرأة مطلقة تزوجت متعة من دون علم أبيها برجل أجنبي يعمل معها لمدة
 سنتين فإذا رضيت بسلوكه يمكن أن تتزوج به دائماً .. وبعد مرور ثلاثة أشهر
 صدر قرار من الدولة بمنع زواج بنت البلد من أجنبي ورتبت على المتخلفة

^١ رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والطبراني واللفظ له من حديث ابن بريدة ، عن أبيه به مرفوعاً ، وصححه الحاكم وغيره ، وهو عند الطبراني وغيره عن ابن عمر ، وعند البيهقي عن علي مرفوعاً .

عقوبات شديد بالإضافة إلى سحب الجواز وإلحاقها بزوجها الأجنبي . فهل تجدون حلاً لمشكلتها من هذه الأزمة والمدة طويلة وهي بحاجة إلى الزواج ؟
 س٣: هل يجوز التمتع بامرأة مطلقه لا تعترف بأن المتعة حلال وتعتقد إنها حرام ذلك من أجل المال فقط؟ علما بأنها تقبل بالتمتع بدون ولكنها تفعل اتصال جنسي ؟ فهل يجوز التمتع بها باتصال جنسي ؟

س٤: لو أن امرأة حملت من زواج مؤقت ولكن هذا الحمل يخلف لها مشاكل اجتماعية وإحراجات عائلية شديدة خصوصاً أن العرف يرفض هذا اللون من الزواج ، والنتيجة أن هذه المرأة تقع في إحراج شديد وكذلك عائلتها وعائلة زوجها فهل يكفي ذلك لإسقاط الجنين قبل ولوج الروح فيه ؟

س٥: امرأة مطلقه تمتعت مع عدد من الرجال وليس لها علم أو معرفة بأن المتمتع بها تجب عليها العدة ، فقد كانت تدخل بأي رجل في حين انتهاء العقد . تمتعت مع آخر رجل وأخبرته عن ماضيها فسألها إن كانت على عهد رجل آخر أو في عدته ، فأجابته بأنها في عده ، فما حكمها ؟

إلى آخر أمثال هذه الأسئلة التي تحتاج إلى فتاوي و توضيحات لمن أفتى . فليست المسألة فقط الفتوى و الإفتاء و انتهى الموضوع. ما هكذا يورد الإبل يا سعد!!!

وأما قولك : «وشدّ النحاس فرعم أنه لا يلحق الولد بأبيه في نكاح المتعة . ونحن

نرى أنّ هذه الآية بمعزل عن أن تكون نازلة في نكاح المتعة ، وليس سياقها

سامحا بذلك ، ولكنها صالحة لاندرج المتعة في عموم ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ** ﴾ فيرجع

في مشروعية نكاح المتعة إلى ما سمعت أنفاً».

فالجواب:

يبدو أن الذي شذ هو جنابك، فأنت الوحيد بين سائر علماء أهل السنة و الجماعة الذي استحل المتعة!! فلا يوجد عالم ينسب إلى المذهب السني يقول بالمتعة سواء عند الضرورة أم عند الغزو القادم للأسكيمو!!!

فبفتواك من بين علماء الأمة أصبحت عالما شاذا ودخلت موسوعة (جينس) للأرقام القياسية لأنك حطمت المسافة الزمنية. أكثر من اثني عشر قرن أي (٢٤٣ سنة) بينك و بين آخر شخص كان يفتي ويمارس المتعة على مذهب ابن عباس ثم تراجع عنها، وهو ابن جريج! فهل يعقل عالم و مفسر للقرآن يبيح المتعة بالرأي و القياس و النظر بعد أكثر من عشرة قرون؟! ومن أجل ماذا!!

وسواء قال النحاس بإلحاق الولد بأبيه أم لم يقل ، فهذا لا يعتبر إجماع لكي تدعي إنه شذو!! لأن هذا القول لا يفيدك بشيء فالنحاس بنفسه يقول عن متعتك إنها «زنا» وإن لم تصدق كلامي فالإيك نص كلامه من تفسيره بالحرف الواحد:» قال أبو جعفر وذلك أن المتعة لا ميراث فيها فلذلك قال فيها بالنسخ وإنما المتعة أن يقول لها أتزوجك يوما وما أشبه ذلك على أنه لا عدة عليك ولا ميراث بيننا ولا طلاق ولا شاهد يشهد على ذلك وهذا هو الزنا بعينه « ا هـ.

فكيف تطالب منه أن يلحق الولد بأبيه بعد ذلك!!!? وأما قولك «ونحن نرى أن هذه الآية بمعزل عن أن تكون نازلة في نكاح المتعة ، وليس سياقها سامحا بذلك ، ولكنها صالحة لاندرج المتعة في عموم ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ﴾ فيرجع في مشروعية نكاح المتعة إلى ما سمعت أنفاً».

فالجواب:

من الأفضل أن ننقل لك قول النحاس مرة أخرى لكي تعلم رأيه وقوله عن هذه الآية سواء اعتقدت أن الآية بمعزل عن أن تكون نازلة في نكاح المتعة أو صالحة لاندرج المتعة في عموم آية الاستمتاع بالأزواج!!! قال بالحرف الواحد : « قال أبو جعفر فبين ابن عباس أن الاستمتاع هو النكاح بأحسن بيان فالتقدير في العربية فما استمتعتم به ممن قد تزوجتموه بالنكاح مرة أو

أكثر من ذلك فأعطوها الصداق كاملاً إلا أن تهبه له أو تهب منه وقيل التقدير فما استمتعتم به وما بمعنى من وقيل التقدير فما استمتعتم به من دخول بالمرأة فلها الصداق كاملاً أو النصف إن لم يدخل بها فأما ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة فتأوله قوم من الجهال المجترئين على كتاب الله عز و جل أن المتمتع إن أراد الزيادة بغير استبراء ورضيت بذلك زادته وزادها وهذا الكذب على الله تعالى^١ « اهـ.

فهل أنت من هؤلاء القوم من الجهال المجترئين على كتاب الله عز و جل؟! إن الإسلام حرم جميع أنواع الزيجات الجاهلية التي لا تتم من خلال الخطبة و المهر كزواج الشغار (المقايضة) والرهنط و الخدن والضيز والمقت وغيرها ، فعلام يستثني زواج المتعة طالما إنه يخلو من الخطبة و المهر و العقد وبقية الشروط التي ثبتها الإسلام بوضوح ؟ وقد جاء في الذكر ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ .
فهل يعقل بعد هذا أن ندعي بأن القرآن قد فرط في «نكاح المتعة» ولم يوف حقه ولكن جاء الجعفرية و ابن عاشور فوفوا حقه!!؟

س٧٣: لماذا لم يتمتع الإمام الحسن ؑ لو كانت المتعة حلالا عند أهل البيت كما يزعم أتباعه الذين يدعون موالاته من الشيعة الإمامية بدلا من أن يتزوج و يطلق مرارا حتى قيل إنه كان رجلا مزوجا مطلقا؟! نرجو الجواب؟!
ج٧٣: وردت عدة أخبار كثيرة أن الحسن ؑ كان مزوجا مطلقا. وربما أكتفي بذكر مصادر الشيعة الإمامية من باب إقامة الحجة على الخصم!

فقد أخرج صاحب دعائم الإسلام بإسناده أن الحسن بن علي كان يتزوج النساء كثيراً ويطلقهن إذا رغب في واحدة منهن وكن عنده أربعاً ، طلق واحدة منهن

الناسخ و المنسوخ للنحاس ١/٣٢٣-٣٢٩
١ اغتيال الفكر الشيعي لعلي الكاش ص٦١٩ (أ.ن)

وتزوج التي رغب فيها فأحصن كثيراً من النساء على مثل هذا قال أبو جعفر محمد بن علي قال (ع) لأهل الكوفة : لا تزوجوا حسناً فإنه رجل مطلق^١ . وفي تفسير العياشي عن أبي عبد الله (ع) إنه قال في حديث : أما أن الرجل الموسع يمتع المرأة العبد والأمة , ويمتع الفقير بالحنطة والزبيب والثوب والدرهم وأن الحسن بن علي (ع) متع امرأة كانت له بأمة ولم يطلق امرأة إلا متعها^٢ . وفي المحاسن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال : أتى رجل أمير المؤمنين (ع) فقال له : جئتك مستشيراً أن الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر خطبوا إلي فقال أمير المؤمنين عليه السلام : المستشار مؤتمن أما الحسن فإنه مطلق للنساء ولكن زوجها الحسين فإنه خير لابنتك^٣ .

وفي الكافي عن يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله (ع) قال : إن الحسن بن علي (ع) طلق خمسين امرأة فقام علي (ع) بالكوفة فقال : يا معاشر أهل الكوفة لا تتكحوا الحسن (ع) فإنه رجل مطلق , فقام إليه رجل فقال : بلى والله أنكحه إنه ابن رسول الله ﷺ وابن فاطمة (ع) فإن أعجبته أمسك , وإن كرهه طلق^٤ .

قال الحر العاملي في الوسائل : أقول ويأتي ما يدل على ذلك !! وفي مناقب ابن شهرآشوب عن الحسن بن سعيد عن أبيه قال : كان تحت الحسن بن علي (ع) امرأتان تميمية وجعفرية فطلقها جميعا وبعثني إليهما وقال : أخبرهما فلتعتدا , وأخبرني بما يقولان , ومتعهما العشرة الآلاف وكل واحدة منهما بكذا وكذا من العسل والسمن فأتيت الجعفرية فقلت : اعتدي , فتنفست الصعداء ثم قالت : متاع قليل من حبيب مفارق , وأما التميمية فلم تدر ما اعتدى حتى قال لها النساء فسكنت فأخبرته بقول الجعفرية فنكت في الأرض ثم قال : لو كنت مراجعا لامرأة لراجعتها^٥ .

^١ دعائم الإسلام ٢/ ٢٥٧ ح ٩٨٠

^٢ تفسير العياشي ١/ ١٢٩ ح ٤٢٩

^٣ وسائل الشيعة كتاب الطلاق باب جواز رد الرجل المطلق إذا خطب وان كان كفواً في تحية الشرف ١٥/ ٢٦٨ ح ١

^٤ الكافي ٦/ ٥٦ ح ٥٥٠ ، الوسائل ١٥/ ٢٢٧ ح ٢٠٢

^٥ مناقب لابن شهرآشوب ٤/ ١٧ ، المستدرک للنوري ١٥/ ٩٠ باب (٣٥)

و في الكافي عن عبد الله بن سنان في الموثق عن أبي عبد الله (ع) قال : إن علي (ع) قال وهو على المنبر : لا تزوجوا الحسن , فإنه رجل مطلق , فقام إليه رجل من همدان فقال : بلى والله أزوجه , وهو ابن رسول الله ﷺ وابن أمير المؤمنين (ع) فإن شاء أمسك وإن شاء طلق^١.

وروى البرقي في كتاب المحاسن عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال : أتى رجل أمير المؤمنين (ع) فقال له : جئتك مستشيراً إن الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر خطبوا إلي فقال أمير المؤمنين (ع) المستشار مؤتمن , أما الحسن فإنه مطلق للنساء , ولكن زوجها الحسين فإنه خير لابنتك^٢ . وفي مستدرك الوسائل حكاية عن ابن شهرآشوب في المناقب : عن أبي طالب في قوت القلوب أنه يعني الحسن (ع) تزوج مائتين وخمسين امرأة , وقد قيل : ثلاثمائة , وكان علي (ع) يضجر من ذلك , فكان يقول في خطبته : إن الحسن مطلق فلا تتكوه^٣.

و في مستدرك سفينة البحار : قال الكفعمي : وكان أزواجه أربعة وستين عدا الجواري . وعن أبي طالب المكي في قوت القلوب : إنه تزوج مائتين وخمسين امرأة وقد قيل ثلاثمائة . وكان علي (ع) يزجر من ذلك فكان يقول في خطبته : إن الحسن مطلق فلا تتكوه^٤.

فلو كانت «متعة الشيعة» حلالاً لتمتع الإمام المعصوم الثاني وعمله حجة كما يزعمون ، بدلاً من أن يتزوج ثم يطلق ويتزوج ثم يطلق^٥ . وقد عللوا كثرة تزويج الحسن بأمور كربط القبائل بأهل البيت إلى غير ذلك من هذه العلل المذكورة.

ولو كانت متعتهم حلالاً لما أنفق الإمام الحسن بن علي رضي الله عنهما عشرات الآلاف من الدراهم والدنانير في متعة مطلقاته ! بل كان يكفيه أن يدفع «دينار»

^١ الكافي ٥٦/٦ ح ٤ ، الوسائل ٢٧٧/١٥ ح ١ ، امرأة العقول للمجلسي ٩٦/٢١ كتاب الطلاق حديث رقم (٤) . وقال المجلسي : موثق

^٢ مستدرك سفينة البحار ٦٠/٦

^٣ مستدرك الوسائل ٢٨٠ / ١٥

^٤ مستدرك سفينة البحار ج ٤ / ٣٢٧ لعلي النمازي

^٥ الفقه للشيرازي ٣٤٧/٦٦ .

واحد أو «درهم واحد» أو «مسواك» أو «كف من طعام» أو «شربة ماء» أو «سويق تمر» كما يدعون على لسان المعصوم السادس في الكافي!!
ولو كانت «متعة الشيعة» حلالا كما يدعون على لسان المعصوم السادس وجرت بها السنة ، لتمتع الحسن عليه السلام بدل دفع هذه المهور المكلفة وصرف الأموال بلا طائل .

قال ابن سيرين : تزوج الحسن امرأة فأرسل إليها بمائة جارية ، مع كل جارية ألف درهم .

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء : «وقد كان هذا الإمام سيذا وسيما جميلا عاقلا رزينا جوادا ممدحا خيرا دينيا ، ورعا محتشما كبير الشأن . وكان منكاحا مطلقا ، تزوج نحو من سبعين امرأة ، وقلما كان يفارقه أربع ضرائر . وعن جعفر الصادق ؛ أن عليا قال : يا أهل الكوفة ! لا تزوجوا الحسن ، فإنه مطلق ، فقال رجل : والله لنزوجنه ، فما رضي أمسك ، وما كره طلق^١ .
قال البحراني بعد ذكر روايات الكافي والوسائل وغيرها ما نصه: «وبالجملة فالمقام محل إشكال ، ولا يحضرنى الآن الجواب عنه ، وحبس القلم عن ذلك أولى بالأدب^٢ .

قلت: ليس المقام محل إشكال ولا هم يحزنون ولا داعي لقلّة الأدب وسوء الظن بالحسن عليه السلام فاتركه وشأنه.و المقام هنا ليس الدفاع عنه فهو عليه السلام لا يحتاج لمن يدافع عنه لأنه ابن رسول الله صلى الله عليه وآله فإن أعجبته أمسك ، وإن كره طلق وهذا ظاهر جلي ولكن من هذا المقام يظهر للعيان «أكذوبة متعة الشيعة» وأن متعتكم باطلة لأن إمامكم الذي تدعون فيه العصمة الوهمية لم يمارسها ولم يفعلها و كان يفضل الزواج و الطلاق التقليديين عليها(بدل أسطوانة انتهاء المدة أو هبة المدة المتبقية).

^١ سير أعلام النبلاء ٢٥٣/٣ ، و انظر البداية ٤٢٧/٤

^٢ الحدائق ٢٥/١٤٨

فلو كانت «متعة الشيعة» حلالاً طبقاً لروايات الكافي لمارسها حتماً و لذكرتم في كتبكم كما ذكرتم مثل هذه الأخبار أنه تزوج (٢٥٠) أو (٣٠٠) امرأة حسب روايات أبي طالب المكي أو عدد أزواجه (٦٤) عدا الجواري كما يقول الكفعمي و إنه طلق (٥٠) امرأة كما ينص الكليني.

مما يدل أن الحسن ﷺ لا يعترف بـ«متعة الشيعة» أي متعة المفيد و الطوسي و المجلسي ولا يرى حليتها كما تفترون على آل البيت لأن واقعهم يكذبك دعواكم وادعائكم أن آل البيت يحلونها وهو شعارهم كما تفترون!

فلو كان الحسن ﷺ يرى إباحة المتعة وهي شعار آل البيت كما تكذبون و تنسبون للال البيت لما كان هناك أي داع إلى عقد الزيجات و صرف الأموال من أجل زواج ينتهي إلى طلاق حتمي في النهاية، وكان «نكاح المتعة» أسهل و أيسر وأسرع الطرق لو كان يرى إباحتها!

ولو كان الحسن ﷺ يرى إباحة المتعة وهي شعار آل البيت كما تفترون لكان عنده عشرات الأولاد من المتعة. ولذكرت كتب الأنساب و كتب السير و التاريخ زيجاته من المتعة كما سطرت كثرة زواجه و كثرة أزواجه و كثرة طلاقه هنا! و ليس الحسن فقط بل كل آل البيت لو كانوا يبيحونه لكانوا قد مارسوه، وأنجبوا منه مئات الأولاد حتماً، وجاء ذكره في كتب الأنساب الخاصة بهم، فإن هذه الكتب لا تذكر إلا أن فلاناً أمه فلانة بنت فلان، كما نقلنا، فإذا كانت أمة مملوكة ذكروا ذلك ونبهوا عليه بقولهم: أمه جارية أو أم ولد، و لم يذكروا عن واحدة منهن إنها امرأة متعة تزوج كذا من النساء، و تذكر هذه الكتب مثلاً أن النبي ﷺ تزوج كذا من النساء، و تسرى بكذا من الجواري، وأن علياً تسرى بكذا من الجواري، وأن الحسن كما يقول الذهبي تزوج نحواً سبعين امرأة أو أربعة وستين عدا الجواري. و يذكرون أسماءهن و أنسابهن، ولكن لا تذكر بتاتاً أن واحدة منهن كانت امرأة متعة قط،

وكذلك جعفر الصادق وغيره من الأئمة. فلماذا لم تذكر هذه الكتب ذلك لو كان موجوداً؟!؟

وربما يحتج أحد المعتمدين علينا ببعض الحجج السخيفة - على ما يردون دائماً بقولهم - : ليس شرطاً ولا مفروضاً إن الحسن عليه السلام إذا لم يكن يمارسها فإنها محرمة فربما تجنّبها لجلالة مقامه و سمو منزلته!!

فالجواب: قد كذبكم شيخكم المفيد حينما سأله أحد الحاضرين دار قواد الدولة عن مسألة هل تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متعة أو تزوج أمير المؤمنين (ع) متعة فقال له المفيد : « لم يأت بذلك خبر و لا علمته». إذن من رابع المستحيلات أن يمارسها ابنه الحسن عليه السلام وهو يعلم تحريمها لأن أباه علي عليه السلام هو الذي روى حديث تحريم المتعة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

س ٧٤: إذن من وضع أحاديث موضوعة في تمتع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين و لماذا ؟ نرجو ذكر هذه الآثار أو ما يطلقون عليها الروايات مع ذكر أسماء علماء التشيع المذهبي ممن يتفاخرون بهذا البهتان العظيم!!؟

ج ٧٤: واضعو هذا البهتان هم علماء التشيع المذهبي مثل الشيخ المفيد الملقب عندهم بـ«فخر الشيعة» ولا أدري لماذا يلقب بفخر الشيعة وهو يفترى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فهل بتفاخره بالكذب على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم و أهل بيته و النيل منهما بوضع الروايات الموضوعة!!؟

فقد روى المفيد في كتابه خلاصة الإيجاز في المتعة ص ٢٥ قال: « يروي الفضل الشيباني بإسناده إلى الباقر (ع) أن عبد الله بن عطاء المكي سأله عن قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ﴾ الآية فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج بالحرّة متعة

فاطلع عليه بعض نساءه فاتهمته بالفاحشة ! فقال : إنه لي حلال إنه نكاح بأجل فاكتميه فأطلعت عليه بعض نساءه».

وهذا البهتان ذكره جمع من علمائهم منهم: الحر العاملي في وسائله (١٤ / ٤٤٠ ح ٢٢) من كتاب النكاح من أبواب المتعة و(الوسائل ١٤ / ٤٤٢) و القمي في الفقيه (١٥١ / ٢) والنجفي في جواهر الكلام (٣٠ / ١٥٢ - ١٥١) ، وكاشف الغطاء في أصل الشيعة وأصولها (ص ١٧٧) و توفيق الفيكي في كتابه المتعة تحت عنوان تفسير آية متعة النساء (ص ٤٧) ، وهامش كتاب المحجة البيضاء للكاشاني (٣ / ٧٧ - ٧٦٥) ، وكتاب الله وللحقيقة (ص ٢١٤) لخادم آل البيت (كما يسمي نفسه) المدعو علي آل محسن .

فكلما أكثروا الانتساب لآل البيت بزعمهم ، كلما زادوا طعنا في آل البيت وسيده بهذه الروايات الساقطة!

والمفارقة العجيبة أن مرجعهم محسن الأمين أنكر تقية رواياتهم هذه في تمتع النبي ﷺ حينما ذكر موسى جار الله في كتابه «الوشيعية» هذه الفرية الاثني عشرية.

يقول محسن الأمين في كتابه «نقض الوشيعية» ردا على كتاب «الوشيعية» لموسى جار الله ص ٣٢٩ ما نصه : «ولا نعلم من أين !! نقل هذا الذي عزاه إلى الصادق عليه السلام» ا هـ .

قلت: إن كنت لا تعلم من أين نقل جار الله هذه الروايات ! فتلك مصيبة وإن كنت تعلم فالمصيبة أعظم ! لأنك بلغت مرتبة الاجتهاد و تمثل المرجعية الشيعية! فكيف يكون من مستواه هذه المنزلة و لا يعلم أن هذه الرواية أو بالأحرى هذا البهتان مروى في جامع أحاديث الشيعة المسمى «الوسائل» للحر العاملي.

كما أحتج بهذه الرواية الساقطة النجفي في كتابه جواهر الكلام و ياله من جواهر الكلام !! من كتاب النكاح في النكاح المنقطع وشرعيته في الإسلام !

فقال (٣٠/ ١٥٢-١٥١) بعد أن أورد الروايات الساقطة في استباحة المتعة قال ما نصه: « إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على رجحانها بل في بعضها » ما أحب للرجل منكم أن يخرج من الدنيا حتى يتزوج المتعة ولو مرة في بعض عمره» إني لأكره للرجل المسلم أن يخرج من الدنيا وقد بقيت عليه خلة من خلال رسول الله ﷺ لم يصنعها فقلت هل تمتع رسول الله ﷺ ؟ فقال : نعم فقرأ هذه الآية ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ﴾ الآية .

و أشار محقق الكتاب ومعلقه محمود القوجاني في هامش الصفحة إلى مصدر هذه الرواية الساقطة فقال «الوسائل الباب - ٢- من أبواب المتعة الحديث ٢». على كل حال عقيدة «التقية الطوسية» هي الملاذ لكم عندما يفتضح أمركم و عندما يكون الدليل منكم ولكن لا يجدي هذه الأساليب لأنها أسلوب مكشوف و رخيص!

فقد ذكر الفكيكي بنفسه في كتابه السابق «المتعة» ص ١٢١ بأن الشيخ المفيد نقل في رسالته عن ابن بابويه قال أن عليا (ع) نكح في الكوفة امرأة من بني نهشل متعة^١.

ولكن كما يقول المثل «لا ذاكرة لكذاب» فقد ذكر الفكيكي في ص ١٧١ أن الشيخ المفيد حينما سأله أحد الحاضرين دار قواد الدولة عن مسألة هل تزوج رسول الله ﷺ متعة أو تزوج أمير المؤمنين (ع) متعة فقال له الشيخ المفيد : لم يأت بذلك خبر و لا علمته^٢!!!!!! ومما يؤكد أن هذا كذب أن ابن بابويه لم يورده في كتابه من لا يحضره الفقيه . فكيف يروي هذا المفيد بإسناده!!!!!!

ومن هنا نسأل قاضي قضاة المتعة السيد الفكيكي وأمثاله: هل يعلم مفيدكم أن الرسول ﷺ تمتع أو أن عليا ﷺ تمتع أو لا يعلم!!!!

^١ الوسائل للحر العاملي ١٤/ ٤٤٠ ، خلاصة الإيجاز في المتعة للمفيد ص ٢٤- ٢٥ تحقيق علي أكبر زباني نداد .

^٢ أنظر أيها القارئ المنصف نص المناظرة في هذا الكتاب المزعوم «الفصول المختارة من العيون و المحاسن» للمفيد ص ١١٩-١٢١ .

فإذا كان لا يعلم فكيف يروي في كتابه «رسالة المتعة» عن ابن بابويه أن الرسول ﷺ تمتع وأن علياً ﷺ تمتع بامرأة من الكوفة .

وإن كان يعلم !!! فلماذا يقول في كتابه «الفصول المختارة من العيون و المحاسن» لصاحب الدار: «لم يأت بذلك خبر ولا علمته»!!
ولا ندري هنا من استعمل «التقية الطوسية» أهو المفيد أم الفكيكي أو المدعو صالح الورداني.

فقد ذكر الورداني نص هذه المناظرة التي يفخر بها في كتابه وأورد ص ١٢٢ كلام المفيد الذي رد على صاحب الدار حينما سأله عن مسألة هل تزوج رسول الله ﷺ متعة أو تزوج أمير المؤمنين (ع) متعة فقال له الشيخ المفيد: «لم يأت بذلك خبر ولا علمته».

ونحن أمام هذا التناقض الصارخ والبهتان العظيم نسأل المفيد و الفكيكي و هذا الأعمى الجديد (الورداني) الذي يردد كالببغاء بدون أدنى تفكير وأضرابهم ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴾ .

أهكذا تستحل الفروج والمحرمات بهذه الترهات و الخزعبلات والأكاذيب؟!
فأمثل هذه الأكاذيب و التناقضات تريدون أن تروجوا بضاعتكم الفاسدة ومتعتكم الكاسدة «متعة المفيد» و «متعة الطوسي» و «متعة المجلسي» ولو كان على حساب أبي الأئمة ؟
والعجب كل العجب أنه لم يجز نكاح المتعة إلا من يتولى علياً ﷺ ويحبه. فكيف استجازوا مخالفتهم مع ذلك ومن ثم الافتراء عليه ويلقبون أنفسهم بخادم آل البيت و خادم الحسين وغيرها من هذه الألقاب التقوية!؟

^١ أنظر كتاب زواج المتعة حلال عند أهل السنة لصاح الورداني ص ١٢٢ مكتبة مدبولي الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

فهل هذا هو حبكم لأهل البيت وسيد رسول الله ﷺ و لأمير المؤمنين علي ﷺ
بوضع الروايات و الافتراء عليهما!!؟

س٧٥: الشيعة الاثني عشرية يروون حديث تحريم النبي ﷺ لمتعة النساء عام
خبير على لسان المعصوم الأول وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فهل هذا
الحديث صحيح عندهم من ناحية السند ؟

ج٥٧: هذا الحديث رواه شيخ الطائفة الجعفرية الطوسي في كتابيه الاستبصار
والتهذيب وبإسناده: عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزاء
عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي
(ع) قال: حرم رسول الله ﷺ يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة^١.
قال المجلسي عن هذا الحديث في كتابه «ملاذ الأخيار»^٢: «الحديث العاشر:
ضعيف أو موثق^٣».

قلت: ربما حكم بالضعف من جهة الاشتباه بين الحسن والحسين ابني علوان ولكن
الرجل وثقه الخوئي في معجمه و بالتالي الحديث من درجة «الموثق».
قال الخوئي: «الحسين بن علوان الكلبي: مولاهم كوفي، عامي و أخوه الحسن
يكنى أبا محمد، ثقة روي عن أبي عبد الله (ع) ذكره النجاشي. وتقدم في الحسن
بن علوان تنمة كلام النجاشي، وبيان أن التوثيق راجع إلى الحسين لا إلى
الحسن. وقال ابن عقدة: عن الحسن كان أوثق من أخيه و أحمد عند أصحابنا
ذكره في الخلاصة في القسم الثاني(٦) من الباب(٢) من فصل الميم. أقول: في
كلام بن عقدة دلالة على وثاقة الحسين و كونه محمودا. وقال الكشي

^١ الاستبصار ١٨٦/٢، الوسائل ٤٤١/١٤ ح ٣٢ من كتاب النكاح

^٢ ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار ٣٢ / ١٢

^٣ قال المامقاني في مقياس الهداية ١٦٨/١ في تعريف الموثق: «الموثق: ما اتصل سنده إلى المعصوم بمن نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته بأن كان من أحد الفرق المخالفة للإمامة وأن كان من الشيعة مع تحقق ذلك في جميع رواة طريقه أو بعضهم مع كون الباقي من رجل الصحيح».

٢٤٨ و ٢٥٢: محمد بن اسحاق ، ومحمد بن المنكدر وعمرو بن خالد الواسطي
وعبد الملك بن جريج و الحسين بن علوان الكلبي ، هؤلاء من رجال العامة ، إلا
أن لهم ميلا و محبة شديدة ، وقد قبل: إن الكلبي كان مستورا و لم يكن
مخالفا.....ثم أن الشيخ روى بسنده عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن
زيد بن علي عن آبائه (ع) التهذيب : ج٨، باب العتق وأحكامه الحديث ٨٤٩.كذا
في الطبعة القديمة وأيضا ولكن الظاهر سقوط الوسطة فيه والصحيح الحسين بن
علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي بقرينة سائر الروايات فإن الحسين
بن علوان روى عن زيد بن علي بواسطة عمرو بن خالد في أكثر من ستين
موردا^١» ا هـ.

قلت: وهذا الذي يقوله السيد الخوئي هو الصحيح ، فلا يوجد للحسن بن علوان
في ترجمته روايات إلا من طريق واحد وهو ضعيف كما يقول الخوئي .
قال الخوئي في ترجمة الحسن بن علوان ما نصه: « قال الشيخ (١٩٠) الحسن
بن علي الكلبي له روايات روينها بالإسناد الأول عن حميد عن ابراهيم بن
سليمان عنه ..وفي بعض نسخ رجال الشيخ عده من أصحاب الصادق(ع) ولكن
الموجود في النسخة المطبوعة من الرجال : الحسين مصغرا (٣٠٨) و الظاهر
أنه الصحيح وتقدم عن النجاشي بعنوان الحسن بن علوان^٢» .
قلت: وهذا هو الصحيح لأن لو نظرت إلى مسند زيد بن علي لوجدت أن الذي
يروى عن زيد هما: إمّا عمرو بن خالد أو الحسين بن علوان وليس الحسن بن
علوان. وهذا باعتراف جعفر السبحاني أيضا.

^١ معجم رجال الحديث للخوئي ٦/٣١-٣٤ منشورات مدينة العلم - قم

^٢ معجم رجال الحديث للخوئي ٥/٦٨

يقول السبحاني: « ولأجل إيقاف القارئ على عناية الإمامية بروايات زيد، نأتي بما وقفنا عليه في الكتب الأربعة بعد حذف المكررات فنقول: الرواية عن زيد بن علي في الكتب الأربعة: **احتجت الإمامية بالروايات المروية عن زيد بن علي عن آبائه (ع) إذا لم تكن مخالفة لما اتفقت عليه روايات أئمة أهل البيت (ع) . وروي عنه في الكتب الأربعة تسعة وثلاثون حديثاً بعد حذف المكررات . وأكثر ما روي فيها موجود في مسنده كما سنشير إليه في مواضعه : والراوي عنه: إما عمرو بن خالد غالباً أو أبو خالد الواسطي في موردين وكلاهما واحد أو هاشم بن يزيد في مورد واحد أو الحسين بن علوان . والظاهر وقوع السقط في الأخير والصحيح الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد فإنّ الحسين بن علوان يروي عن زيد بواسطة عمرو بن خالد كثيراً^١ .»**

وقال صاحب منتهى المقال في ترجمة الحسين بن علوان: « قال جدي: يظهر من رواياته كونه إمامياً وتقدم بعضها في باب الأئمة يعني من الفقيه... إلا أن في بصائر الدرجات ما يشهد بأنه إمامي^٢ .»

وقال أحمد عبد الرضا البصري في فائق المقال : « [٣٢١] الحسين بن علوان الكليني ، عامي ، ثقة^٣ .»

وقال عن أخيه الحسن: « [٢٦٧] الحسن بن علوان الكليني الكوفي، وأخوه الحسين بن علوان ، ثقتان . روي عن الصادق عليه التحية والإكرام^٤ .»

فالحديث **موثق** وليس بضعيف عندئذ (كما يريد بعض المفلسين أن يضعفوه من أجل الفضيحة الكبرى) لو تكلمنا بمصطلح «علم الجرح والتعديل» أو «علم الرجال» ولكن إذا تكلمنا بمصطلح «الحوار الجدلي بين العقل والتجربة» في بناء

^١ بحوث في الملل والنحل لجعفر السبحاني ١٣٧/٧

^٢ منتهى المقال في أحوال الرجال ٥٤/٣ للحائري الماندراني مؤسسة آل البيت لإحياء التراث

^٣ فائق المقال في الحديث و الرجال لأحمد عبد الرضا البصري ص١٠٤ مؤسسة دار الحديث الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٢٢

^٤ المصدر السابق ص ١٠٠

المعرفة العلمية كالفيزياء المعاصرة في الواقع العلمي كما جاء في معجم روبير بأن «النظرية»: هي مجموعة من الأفكار والمفاهيم المجردة المنظمة قليلا أو كثيرا، والمطبقة على ميدان مخصوص. أما «التجربة» فيمكن القول بأنها في معناها العلمي هي مجموعة من العمليات التي يتم بمقتضاها إحداث ظاهرة ما في «المختبر» بهدف دراستها والوصول إلى بناء معرفة حولها» !

فبناءا للتعريف السابق كما في «علم النظرية والتجربة» فقد توصل علماء التشيع المذهبي إلى عدة نظريات و فرضيات وقاموا بمجموعة من العمليات التي أجروها في «مختبراتهم» على هذا الحديث الصحيح بهدف الوصول إلى بناء معرفة حوله. فعند إجراء التجربة عليه توصلوا إلى الآتي اختصارا للوقت:

(١) المحدث المجلسي الثاني في ملاذه قال: «الأظهر انه من مفتريات الزيدية كما يظهر من أكثر أخبارهم».

(٢) أما المحدث وشيخ الطائفة الجعفرية الطوسي فقد قال: «الوجه في هذه الرواية أن نحملها على التقية لأنها موافقة لمذاهب العامة». وهذا هو قول الطوسي في استبصاره . وأما في تهذيبه فقال « فإن هذه الرواية وردت مورد التقية وعلى ما يذهب إليه مخالفو الشيعة والعلم حاصل لكل من سمع الأخبار أن من دين أئمتنا إباحة المتعة ! فلا يحتاج إلى الإطناب»^٣.

(٣) أما المرجع حسين فضل الله فقال في كتاب المتعة «نحن لا نعترف بهذا الحديث من ناحية السند كما نلاحظ أن قضية تحليل المتعة هي من الأشياء المعروفة عن مذهب أهل البيت !! وهي مروية عن الإمامين الباقر والصادق وبشكل واضح جدا !!!!!!! فلا يمكن أن يقف أحد أئمة أهل البيت أمام أي حكم شرعي ضد موقف الإمام علي , إننا نروي عن

^١ ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار ١٢ / ٣٢

^٢ الاستبصار للطوسي ١٤٢/٣

^٣ ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار ح رقم ١٠ باب تفصيل النكاح ١٢ / ٣٢

الإمام علي أنه قال : لولا ما نهى عنه عمر من أمر المتعة ما زنى إلا شفا أو ما زنى إلا شقي ! فهذا يعارض ذلك الدليل كما أن سيرة أهل البيت المعروفة !!! بشكل واضح !! تدل على ذلك^١.

(٤) أما المحدث العاملي فقال «أن إباحة المتعة من ضروريات المذهب الإمامية و يحتمل النسخ و الكراهة مع المفسدة^٢».

(٥) أما علماء الشيعة المتأخرين كالمجلسي الأول والخوئي و الفكيكي وصاحب الروضة واللمعة والنجفي والأميني فقالوا: « إن الرواية عن ابن الحنفية عن أبيه موضوعة وكذب محض أو تقية ، إذ لا يخفى على ابن الحنفية رأي أبيه في المتعة ، وعلى تقدير احتمالها وعدم وضعها لا يعتني بها في مقابل تصريحاته بأنه لولا نهى عمر ما زنى إلا شقي^٣».

وقال بعضهم كصاحب عوالي اللئالي بعد أن أورد حديث علي عن النبي ﷺ بتحريم المتعة عام خبير قال : « والجواب عن هذه الأحاديث بالطعن في أسانيدها فإنها كلها مراسيل لا يعتمد عليها فلا تعارض الروايات الصحيحة الواردة تواترا عن أهل البيت^٤ ».

(٦) أجرى علماء «مركز الأبحاث العقائدية» الشيعة على موقعهم من الشبكة العنكبوتية عدة عمليات وتجارب على هذا النوع النادر من الحديث فتوصلوا بعد البحث والتجربة إلى عدة استنتاجات نذكرها اختصارا :

(أ) هذه الرواية لا تنهض حجة على تحريم المتعة وذلك: لما مر آنفاً ما في سندها من وهن، مع معارضتها لظاهر القرآن والروايات الصحيحة الكثيرة في حلية المتعة، وبعدها فهي محمولة على التقية .

^١ المتعة ومشروعيتها في الإسلام ص ٢٦٣

^٢ وسائل الشيعة للعالمي ١٤ / ٤٤١

^٣ تفسير البيان للخوئي ص ٣٢٢ ، الفكيكي ص ١٣١ ، الروضة واللمعة ٥ / ٢٦١ ، جواهر الكلام ٣٠ / ١٥٠ ، الغدير ٦ / ٢٣٩ ، روضة

المتقين للمجلسي ١٥٥ / ١٢

^٤ عوالي اللئالي ٢ / ١٢٧

ب) يقول المجلسي الأول في روضة المتقين: « أعلم أن الغالب من أخبار زيد بن علي الموافقة للعامة أما لتقية زيد أو لكذب الحسين بن علوان وعمرو بن خالد عليه وكان المناسب عدم ذكرها في أخبارنا».

قلت: ردا على هذه التجارب المختبرية الفاشلة التي أجروها في حوزاتهم العلمية و مراكزهم الدعائية وليست الدعوية :

والجواب عن التجربة الأولى:

يقول العلامة حسين المؤيد : «عند الرجوع إلى مصادر الشيعة الزيدية نجد أن أهم مصادرهم هو «مسند» الإمام زيد رحمه الله وهو يحتوي على الأحاديث التي يرويها زيد عن أبيه السجاد عن الإمام الحسين عن علي عن رسول الله ﷺ فتستطيع أن تحظى بكم من الأحاديث عن الرسول ﷺ وأهل بيته الأولين الأمر الذي لا تجد نظيره في الكتب الأربعة . فلا توجد في الكتب الأربعة من المرويات ما ينقل عن أمير المؤمنين علي وعن الحسن والحسين زين العابدين (ع) إلا النزر اليسير فضلا عن المرويات عن رسول الله ﷺ بينما في كتب الإمامية تجدونهم يطعنون في أحاديث أهل البيت فانظروا إلى هذا المحدث الذي يحكم على الحديث بمزاجه وتعصبه الطائفي و هل لأن الحديث لا يوافق مذهبك تحكم عليه بالوضع و الافتراء ؟

إذن ما فائدة علم الرجال ؟ ولماذا تسمي نفسك بمحدث وأنت تجهل الحديث و أصوله !! فلماذا لا تسمي نفسك باحث يملك مجهر في مختبر للتجارب العلمية مثلا ؟!!

ثم كيف عرفت إنه من مفتريات الزيدية وأنت قد حكمت على الحديث بالصحة تارة فهل تملك تلسكوب فضائي في مكتبك مثلا؟؟!!

كيف تريد أن نصدقك « إن الحديث من مفتريات الزيدية» وأنت تكفر الزيدية بأخبارك التي هي من «مفتريات الشيعة الجعفرية» كما في بحار ظلماتك بقولك وهذا نص كلامك بالحرف الواحد : «أقول كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على كفر الزيدية وأمثالهم من الفطحية و الواقفة و غيرهم من الفرق المضلة المبتدعة».

فلو قلنا أن أخبارك كما تتخرفص دالة على كفر الزيدية هي من مفتريات الجعفرية على آل البيت وهي نفس المفتريات على آل البيت في المتعة و غير المتعة كالخمس و الإمامة و العصمة و تحريف القرآن و كلها من أخبار الجعفرية المنسوبة إلى جعفر زورا و بهتاناً .فلو قلنا هذا فلنا دليل موجود من واقع آل البيت بافترائكم و تزويركم أخبار كثيرة منسوبة إلى آل البيت .

فمتى وكيف وأين كان آل البيت يقولون بالآتي: بتحريف كتاب الله و تكفير المسلمين و تكفير الصحابة إلا ثلاثة أو خمسة أو غيرها من عقائدكم القائمة على هذه الأخبار المزورة التي هي من مفتريات الجعفرية!!

والمضحك وشر البلية ما يضحك أن هذا المحدث الداهية!! الذي يكفر أغلب فرق المسلمين (وليس فقط الزيدية و البحث ليس بيان تكفيره للأمة وأصحاب خير القرون) يقول بالكفر المخرج عن الملة و العقيدة كقوله بتحريف كتاب الله تعالى الذي حفظه الله من التحريف و التبديل بأخباره و رواياته^١. فتراه يصدق أخباره المكذوبة التي تقبل الوضع و الكذب لأنها من عند البشر في تحريف القرآن (كحذف آيات الولاية المزعومة) بينما لا يقبل ولا يصدق كلام الله تعالى من

^١ بحار الأنوار للمجلسي ٣٤/٣٧

^٢ مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول للمجلسي ١٢ / ٥٢٥ يقول تعليقا على حديث رقم (٢٨) :«فالخير صحيح و لا يخفى أن هذا الخير و كثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن و تغييره و عندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى و طرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأسا بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يثبتونها بالخير» انظر مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول للمجلسي ١٢ / ٥٢٥
وهنا نورد كلام مركز ما يسمى بالأبحاث العقائدية الشيعية في أجوبتهم على أحد السائلين الشيعة عندما قال أن الوهابية يتهمون الشيعة بتحريف القرآن فأجابوا ما نصه «كل من قال بالتحريف والتزيم من علماء الشيعة لم يقولوا بالزيادة وإنما قالوا بالنقص، وهذا يعني أنهم يعتقدون بقرآنية القرآن الموجود بين أيدينا ويقدمونه ويؤمنون بأنه كلام الله عز وجل يأخذون منه الأحكام والعقائد والأخلاق والفقه ويجعلون ظواهر القرآن حجة ويتعبدون بتلاوته ويعتقدون بفضل حفظه ويحرمون لمس المحدث له وما إلى ذلك».
فأنظروا كيف يدافعون عن علمائهم الذين يقولون بالتحريف ويؤدودون عنهم في نصرهم ولا يفعلون ذلك مع كتاب الله و الذود عنه!؟

فوق سبع سماوات عندما يؤكد سبحانه و تعالى عدم تحريف كتابه في سورة

الحجر بقوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

ثم انظروا إلى هذا المنهج الذي يتبعه في نقد الأحاديث فيصح ثم يحكم بهواه الطائفي البغيض وهكذا منهجه في التكفير . فيقول بالتحريف ويحكم بالكفر على الناس وغيره كالزيدية الذين لا يقولون بالتحريف ولا يحكمون على الناس بالكفر بهذه العقيدة المنحرفة أي عقيدة الروايات المحرفة و الموضوعة أصلا !

الملفت للنظر من هذه الرواية أن رواتها عن الرسول ﷺ مباشرة هم آل البيت أي علي ﷺ و أبناءه الذين يروون بأسانيدهم عن صاحب البيت ﷺ وهذا من فضل الله تعالى . فلو كان هؤلاء الرواة من غير أهل البيت كصحابي آخر غير علي بن أبي طالب ﷺ للأقاموا الدنيا ولم يقعدوها فيكون أول مطعن للحديث عندهم أن راويها انحرف عن أمير المؤمنين أو خاصمه أو وقف ضده أو جلس محله!!

وغيرها من الحجج الواهية التافهة في تعريفهم لعلم الجرح و التعديل !
والجواب عن التجربة الثانية: نقول : طيب لو حملت هذه الرواية على «التقية» لأنها موافقة لمذاهب أهل السنة كما تدعي فالسؤال: من الشخص الذي عمل هذه «التقية المزعومة» في الرواية (لكي تردد دائما هذه الأسطوانة المشروخة)

أسطوانة التقية !!؟

فيا أيها الطوسي «لا تسلم الجرة في كل مرة» لا بد أن تنكسر هذه الجرة وتنكسر تقيتك الفاشلة و لكي نثبت فشلها الذريع، أن رواتها الذين يروي عنهم زيد رحمه الله كابيه علي بن الحسين ﷺ و جده الحسين بن علي ﷺ وجده الأكبر علي بن أبي طالب ﷺ كلهم بما فيه هو نفسه من صناديد بني هاشم ومعروفين بالشجاعة و البسالة و الجرأة . فلم يكونوا يوما يعرفون الجبن والضعف و الخوار و التقاعس و لا شيء اسمه «التقية» التي ابتدعتها يا شيخ الطائفة المنسوبة لجعفر!!

فهل تجهل يا الطوسي شجاعة الراوي الأول الذي أنتم تقولون عنه كما نقل الحلبي في نهجه «وقد أجمع الناس كافة على أن عليا (ع) كان أشجع الناس بعد النبي

ﷺ، وتعجب الملائكة من حملاته. وفضل النبي ﷺ قتله لعمر بن عبد ود على عبادة الثقلين، ونادى جبرائيل: «لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا علي». وروى الجمهور أن المشركين كانوا إذا أبصروا عليا في الحرب عهد بعضهم بعضاً^١. ولا أدري كيف تنسبون (من يزعمون إنهم من شيعة) إليه هذا القول (أي استعماله النقية) في مسألة من مسائل الشريعة إن كنتم تتقلون عنه مثل هذه البطولات الخرافية؟!

و بكلمة أخرى إنكم تقولون بوجوب اشتراط الشجاعة في الإمام المعصوم بينما هنا تصفون إمامكم بالخوف والجبن واستعمال «النقية»!

فهل تجهل يا أيها الطوسي شجاعة الراوي الأول بعد ذلك؟ أم تجهل شجاعة الراوي الثاني أم تجهل شجاعة الراوي الثالث أم تجهل شجاعة زيد بن علي وكيف خرج ثم استشهد و صلب أربع سنين؟ هل بعد ذلك تعتقد و تتهم هؤلاء الرواة الشجعان بالنقية و المدارة و من من؟ هل تستطيع أن ترشدنا إلى هذا الشخص الذي يدور في عقلك و تبين لنا اسمه أم كنت في أضغاث أحلام؟
فيا أصحاب النقية الطوسية و أتباع مذهب الطوسي لماذا لا تتبعون مذهب أمير المؤمنين علي ﷺ بدلا من هذا المذهب الذي أنتم عليه بزعمكم إنه مذهب أهل البيت بينما هو مذهب الطوسي و أمثاله؟

لماذا تصدقون الطوسي عندما يقول لكم في كتابه « والعلم حاصل لكل من سمع الأخبار أن من دين أئمتنا إباحة المتعة فلا يحتاج إلى الإطناب». وتدافعون عنه باستماتة بينما تكذبون أميركم الذي تدعون فيه العصمة والإمامة وتقولون بالنقية المكذوبة عليه!!؟

وأما قولك: « والعلم حاصل لكل من سمع الأخبار أن من دين أئمتنا إباحة المتعة فلا يحتاج إلى الإطناب».

^١ نصح الحق وكشف الصدق لخلي ص ٢٤٤ - ٢٤٥

الجواب: إن العلم حاصل لكل من عاصر خلافة الخلفاء الراشدين بما فيهم الخليفة الراشد علي بن أبي طالب عليه السلام إنه هو الذي روى هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الخبر روته مذاهب الأمة وفرقها. فقد رواها الزيدية وأهل السنة والاسماعيلية والجعفرية .

جاء في مسند الإمام زيد في كتاب النكاح حديثين في «باب الولي و الشهود في النكاح»:

الحديث الأول: حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده علي «رضي الله عنهم» قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة عام خيبر^١.

الحديث الثاني: حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي «رضي الله عنهم» قال: لا نكاح إلا بولي و شاهدين وليس بالدرهم ولا بالدرهمين ولا شرط في نكاح^١.

وقد وصله السياغي الصنعاني وهو من علماء الزيدية في الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير: قال المؤيد بالله أخبرنا أبو العباس الحسني قال نا عبد العزيز بن إسحاق قال نا أحمد بن منصور الحري نا محمد بن الأزهر الطائي نا إبراهيم ابن يحيى المزني عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده عن علي قال : حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المتعة من النساء يوم خيبر وقال لا أجد أحدا يعمل بها إلا جلدته . قال السياغي : ولعل قوله : لا أجد أحدا يعمل بها إلا جلدته من قول علي .

فهل هذا الحديث من مفتريات الزيدية في كتب الزيدية كذلك يا أيها المجلسي؟ كما روى هذا الخبر أهل السنة فقد أخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية^٢.

^١ مسند الإمام زيد كتاب النكاح باب الولي و الشهود في النكاح ص ٢٧١ جمعه عبد العزيز بن اسحاق البغدادي دار المكتبة العلمية بيروت

^٢ المصادر السابق

^٣ فتح الباري ١٦٦/٩ ، مسلم بشرح النووي ، ١٨٩/٩ ، مسند أحمد بن حنبل (مسند العشرة المبشرين بالجنة مسند الخلفاء الراشدين) من مسند علي بن ابي طالب ، مسند أبي يعلى ٤٣٤/١ ، سنن الدارمي ٨٦/٢ ، النسائي ٢٠٢/٧ ، (منحة العبود) للساعاتي ٣٠٩/١ ، الدارقطني ٢٥٨/١ ، مصنف عبد الرزاق ٥٠١/٧ ، سنن سعيد بن منصور ٢٠٩/٣/١ ، مجمع الزوائد « ٢٦٥/٤ ، تنوير الحوالك ١٢/٢ .

فهل هذا الحديث من مفتريات أهل السنة في كتب أهل السنة كذلك يا أيها المجلسي؟

إذن هذا الحديث محل اتفاق المذاهب فقد أخرجهم أهل السنة^١ والزيدية عن علي بن بطرق مختلفة وأخرجها الشيعة الجعفرية برواية الطوسي كما مر بل ورواه الشيخ المحقق المنتبغ المعروف بابن أبي جمهور الاحسائي في كتابه عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية قال: و روى عبد الله و الحسن أبناء محمد بن علي عن أبيهما عن علي (ع) عن رسول الله ﷺ، إنه نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن الحر الأهلوية^٢.

فهل من المعقول أن تتواطأ كل الفرق و المذاهب على راوي واحد وهو علي بن أبي طالب ثم يحكم على هذا الراوي بالكذب و التقية ثم يقال أن العلم حاصل لكل من سمع الأخبار أن من دين أئمتنا إباحة المتعة !

ولكي نصح معلوماتكم نقول إن هؤلاء السادة ليسوا فقط أئمتكم بل هم أئمتنا كذلك وسوف نثبت لكم أن المشكلة كل المشكلة فيكم و في أخباركم وليس في دين أئمة أهل البيت .

لنرى مستوى عقليتك و كيف تفكر؟ هل دين إمامك المعصوم الأول(علي) يختلف عن دين إمامك الثالث(الحسين) ودين إمامك الرابع (علي) وأخي إمامك الخامس(زيد) ؟

إن قلت لا !! إذن من أين جاء دين بقية أئمتك ولاسيما إنه لا يوجد حديث للإمام الثالث في «المتعة» في كتبكم ولا يوجد حديث لإمامكم الرابع في «المتعة» في كتبكم ومصدر التحليل لو ادعيتهم من كتبكم أو كتبنا هو هذا الأثر «لولا نهى عمر

^١ وهذا الحديث رواه أكثر أصحاب كتب السنة النبوية منهم البخاري و مسلم في الصحيحين والبيهقي في السنن و الدارقطني و الترمذي وابن حبان في صحيحه والنسائي و مالك في الموطأ وابن ماجه و ابن أبي شيبة في المصنف والدارمي والشافعي في مسنده و أبو داود و أحمد في مسنده والبخاري في المعجم وسعيد بن منصور في سننه و ابن جارود في المنتقى وعبد الرزاق في مصنفه والمقدسي في تحريم نكاح المتعة والنحاس في الناسخ و المنسوخ وأبو نعيم في الحلية والطبرسي في مسنده .

^٢ عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية لمحمد بن علي الاحسائي ح(٣٤٨) ١٢٧/٢-١٢٦ مطبعة سيد الشهداء -قم

ما زنى إلا شقي» وهذا الأثر لا يقوى أمام الحديث لسببين: أن الأثر ليس كلام رسول الله ﷺ بينما الحديث هو كلام الرسول . كما أن الأثر ضعيف و منقطع جزما فالحكم لم يدرك عليا بينما الإمام علي أدرك رسول الله ﷺ و روى عنه فالحديث موجود في الصحيحين. فالأثر المكذوب لا يمكن اعتباره أقوال كل الأئمة. فلم يبق عندكم إلا كتب الأخبار (أي الكتب الأربعة) التي أنتم رويتها عندئذ نقول: بهذا المنطق إذا طبقنا كتب أخباركم بخمسة أمثلة فماذا تكون النتيجة؟ يعني إذا كنتم تقولون :

(١) «بمتعة النساء» بسبب كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على المتعة.

(٢) وإذا كنتم تقولون « بتحريف القرآن» بسبب كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على تبديل القرآن وحذف آيات الولاية والإمامة من قبل الصحابة.

(٣) وإذا كنتم تقولون «بردة الصحابة إلا ثلاثة أو خمسة» بسبب كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على ارتداد الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ .

(٤) وإذا كنتم تقولون «بكفر الزيدية» بسبب كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على كفر الزيدية.

(٥) وإذا كنتم تقولون « بإمامة اثني عشر» بسبب كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على ولاية و إمامة الأئمة.

وقس بقية العقائد بسبب أخباركم، فنخرج بنتيجة واحدة وهي: إباحة المتعة، تحريف القرآن ، ردة الصحابة ، كفر الزيدية ، إمامة الاثني عشر على التوالي !

فهذه خمسة أمثلة بنى علماء المذهب عقيدتهم عليها أو قالوا بها طبقا للأخبار و الروايات!! ولو طبقنا باقي الأمثلة لخرجنا بباقي العقائد التي خالفوا الأمة فيها سواء الفرعية أو الأصولية أو الضرورية !

والجواب عن التجربة الثالثة:

لماذا لا تعترف بهذا الحديث من ناحية السند؟ أليس محدثكم المجلسي صحح الحديث؟ أم كل واحد فيكم له مزاجه الخاص وعلم رجاله فهذا يصحح وذاك يضعف على هواه؟ مسكين هذا «الحديث» كل يوم هو في شأن، فيوم صحيح و يوم ضعيف ويوم شاذ ويوم من مفتريات الزيدية ويوم موضوع ويوم خرج على التقية وربما يأتي يوم و يخرج على المعاش!

نقول لمعلوماتك هل تدري أن علماء الشيعة كانوا يعملون سابقاً بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش و تنقيح و جرح و تعديل؟! ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد، ولا من ألف كتابا في الجرح والتعديل إلى زمن الكشي عندما صنف كتابا في أسماء الرجال وأحوال الرواة ثم تكلم الغضائري في الضعفاء والنجاشي وأبو جعفر الطوسي في الجرح والتعديل وصنفوا فيه كتباً طويلة.

أنظر ما يقوله الموسوي في مراجعته عن كتب الأخبار هذه .وهذا نصه بالحرف الواحد «وأحسن ما جمع منها - أي من الأصول الأربعمئة - الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان وهي : الكافي والتهديب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها .

فهؤلاء ما كانوا يبحثون في علم الرجال وإنما ألفوا هذه الكتب لاعتقادهم بصحة الروايات التي يروونها ووثاقة جميع الرواة وهم (٤٠٠٠) راو حتى زمن العلامة وبدعة مصطلح تقسيم الأحاديث!!

وفي ذلك يقول العامل في وسائله «ما تقدم من شهادة الشيخ، والصدوق، والكليني، وغيرهم من علمائنا بصحة هذه الكتب والأحاديث، وبكونها منقولة من

الأصول والكتب المعتمدة .ونحن نقطع - قطعاً، عادياً، لا شك فيه - : أنهم لم يكذبوا، وانعقاد الإجماع على ذلك إلى زمان العلامة».

وقال العاملي أيضاً « وقد تقدمت عبارة الشهيد الثاني، المتضمنة لتوثيق جميع رواة حديثنا الذين كانوا في زمان الشيخ الكليني والذين من بعده إلى زمان الشهيد الثاني .وتقدمت عبارة الشيخ المفيد وابن شهرآشوب والطبرسي المتضمنة لتوثيق أربعة آلاف رجل من أصحاب الصادق (ع) والمذكور - الآن - من أصحابه (ع) في كتب الرجال والحديث لا يبلغ هذا العدد فضلاً عن الزيادة عليه فلا تغفل^١ .» .
ويقول العاملي في وسائله « في ذكر الاستدلال على صحة أحاديث الكتب التي نقلنا منها هذا الكتاب وأمثالها تفصيلاً، ووجوب العمل بها فقد عرفت الدليل على ذلك إجمالاً ويظهر من ذلك ضعف الاصطلاح الجديد على تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف، الذي تجدد في زمن العلامة، وشيخه أحمد ابن طاووس^٢ .» .

وأما قولك « كما نلاحظ أن قضية تحليل المتعة هي من الأشياء المعروفة عن مذهب أهل البيت !! وهي مروية عن الإمامين الباقر والصادق وبشكل واضح جداً!!!!!! فلا يمكن أن يقف أحد أئمة أهل البيت أمام أي حكم شرعي ضد موقف الإمام علي ، إننا نروي عن الإمام علي أنه قال : لولا ما نهى عنه عمر من أمر المتعة ما زنى إلا شفا أو ما زنى إلا شقي ! فهذا يعارض ذلك الدليل كما أن سيرة أهل البيت المعروفة !!! بشكل واضح !! تدل على ذلك».

فالجواب:

لا نعلم لماذا عالم بلغ مرتبة الاجتهاد و يتكلم بمنطق المبتدئ «هي من الأشياء المعروفة عن مذهب أهل البيت» .

١ خاتمة الرسائل ٢٥٧/٣٠

٢ خاتمة الوسائل ٢٨٩/٣٠

٣ خاتمة الوسائل ٢٥١/٣٠

نحن نعلم أن من كثرة التردد و التلقين في كتبكم وحسينياتكم لعوامكم أصبحت هذه الأكذوبة «هي من الأشياء المعروفة عن مذهب أهل البيت» وأصبحت المتعة كشرية ماء عندكم (كحال الأمريكان) كذلك من الأمور البسيطة وتم استحلالكم للفروج بكل بساطة وكأنها بسكويت معروض في محل تجاري كما يقول الدكتور الدليمي .

فإذا كانت «المتعة» من الأشياء المعروفة عن مذهب أهل البيت وهي مروية عن الإمامين الباقر والصادق وبشكل واضح جدا!!!!!! كما تدعي فأين هي أفعالهم أم مجرد أحبار على مجموعة أوراق جمعت في كتب منسوبة ودعاوي فارغة في كتب ألفت وسودت صفحاتها و تفاخرتم بتأليفها!!

نحن نقول أن الدليل القطعي الواقعي على حرمة أن أئمة أهل البيت لم يكن واحد منهم قد تزوج متعة أو مارسها ولم يكن أحد من أبنائهم ابن متعة. فليس دليلنا أقوال منسوبة لهم فقط بل الحقيقة والتاريخ يشهدان بينما أنتم لا تملكون لا تاريخا ولا واقعا يدلان على ذلك وهذا أولا .

و أما ثانيا: لو تنزلنا معك بدعوى الروايات كما تقول «وهي مروية عن الإمامين الباقر والصادق وبشكل واضح جدا» فنقول إذا كنتم تدعون أنكم رويتم عن الإمامين وبشكل واضح ،فنحن كذلك روينا عنهما بشكل واضح جدا .

وكما قلت سابقا إن هؤلاء السادة ليسوا فقط أئمتكم بل هم أئمتنا كذلك وسوف نثبت لكم أن المشكلة كل المشكلة فيكم و في أخباركم وليس في مذهب أئمة أهل البيت واكتفي بمثال واحد فقط لكي تعلم الأمة من الذي يكذب و يفترى على آل البيت وهذا المثال هو «طواف النساء» .

فقد رويتم كما تزعمون عن الصادق هذا الحديث: عن أبي عبد الله قال : «قلت له رجل نسي طواف النساء حتى رجع إلى أهله فقال يأمر بأن يقضي عنه إن لم يحج فإنه لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت^١ .

^١ صحيح من لا يحضره الفقيه للبهودي ص١٤٦

وعن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله (ع) قال : لولا ما من الله عزّ وجلّ على الناس من طواف النساء لرجع الرجل إلى أهله وليس يحل له أهله. فأنتم تقولون بطواف النساء برواياتكم المروية عن الصادق و الباقر بينما أهل السنة لا يقولون بذلك لأن النبي ﷺ لم يفعله في حجة الوداع كما رواه مسلم في صحيحه في باب صفة حجة النبي ﷺ بسند آل البيت عن طريق جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن جابر ﷺ^١.

فأين هذا «الطواف» الذي يجب على الناسك بعد أن يطوف طواف الحج أن يسعى ثم يطوف ثانية؟!

وأين هذا «الطواف» المكذوب الذي لا يحل للرجل النساء قبله ولا يحل للنساء الرجل قبله في صفة حجة النبي ﷺ بسند الباقر والصادق ؟ أليس يحصل التحلل الأول بفعل اثنين من ثلاثة أشياء : رمي جمرة العقبة والحلق أو التقصير وطواف الإفاضة مع السعي للمتمتع أو للقارن والمفرد إذا لم يسعيا بعد طواف القدوم ؟

أليس من فعل اثنين من هذه الأشياء حل له كل شيء إلا النساء ، ومن فعل الثلاثة وهو التحلل الأكبر حل كل شيء حتى النساء ، وهذا ما فعله النبي ﷺ في حجته .

يقول العلامة حسين المؤيد على موقعه: « إن «طواف النساء» في الحج لو كان واجباً وثابتاً شرعاً لعرف ذلك منذ الصدر الأول، ولبان وأصبح من الواضحات المتواترة كسائر أعمال الحج، ولما خفي ذلك على عموم المسلمين، خاصة وأنه بناءً على ثبوته ووجوبه فإنه يؤثر في حلّية النساء للمحرم، فكيف يمكن أن يخفى هذا الحكم على الصدر الأول من المسلمين، وكيف لم ينقل عن رسول الله ﷺ وقد حج حجة الوداع وحج معه الجمع الغفير الذي قدر بعشرات الآلاف وقد قال صلى الله ﷺ فيما ورد عنه «خذو عني مناسككم» وقد كان المسلمون معه في هذا الحج يأخذون مناسكهم منه صلوات الله وسلامه عليه، فكيف خفي هذا الأمر المهم ذي

^١ انظر صفة حجة النبي ﷺ في صحيح مسلم برواية جعفر بن محمد عن أبيه محمد الباقر ١٧٠/٨-١٩٤

الأثر العملي الذي لا يمكن تجاهله ولا إهماله على تلكم الألوفا المؤلففة التي حجت مع رسول الله ﷺ وأخذت عنه مناسكها وصنعت ما كان يصنع في حجه، وانطبعت تلك الحجة التاريخية في أذهانها. وأي داع يدعو إلى إخفاء مثل هذا الحكم الهام أو إلغائه؟ ولو فرض وفرض المحال ليس بمحال أن هناك أياذ قد لعبت بهذا الحكم فكيف تسنى لها التغيير بالجميع، وكيف لم يرد لهذا الأمر ذكر حتى في فقه الإباضية وهم ليسوا تابعين لفقه أهل السنة وقد خالفهم في أحكام فقهية عديدة ومهمة وذات أثر، ومدرسة الإباضية وهي مدرسة الامام جابر بن زيد رحمه الله تعالى مدرسة لها استقلاليتها وأصالتها وهي بعيدة عن التأثيرات المفترضة في المدارس الأخرى.

بل حتى لدى الصدر الأول من الشيعة لم تذكر الفتوى بوجوب طواف النساء في الحج وقد تقدم كلام الإمام زيد والذي لا يستفاد منه وجوب هذا الطواف، بل يمكن استفادة عدم وجوبه، وتقدمت بعض الروايات التي رواها الزيدية في كتب أخبارهم والتي تدل بوضوح على عدم توقف الإحلال من الإحرام على طواف النساء، وما عرفت عنهم الفتوى بوجوب طواف النساء وتوقف الإحلال عليه إلا في فترة متأخرة عن ذلك وقد أوقفناك على اضطراب كلماتهم في هذا المقام. كما إنه لم ينقل وجوب طواف النساء فيما وردنا من أخبار عن أئمة أهل البيت (ع) عن الصدر الأول من أولئك الأئمة، وإنما نقل عن تلامهم كالإمام جعفر الصادق (ع). إذن نستكشف من ذلك أن طواف النساء في الحج لم يثبت تشريعه في السنة النبوية ولم يذكر في فقه الصدر الأول من أئمة آل البيت (ع).

ومعنى ذلك أن الفتوى بوجوبه وعدم حلية النساء إلا به على أحسن الفروض هي «فتوى اجتهادية» مستندة إلى الاجتهاد وليست مبنية على كون هذا الحكم من الأحكام الواضحة للحج والمعروفة التي تلقيت بالتواتر، وعرف ثبوتها في الشريعة الإسلامية كالوقوف بعرفة ورمي الجمار، بل حتى إنها ليست على مستوى ثبوت طواف الوداع الذي لم يختلف أحد على ثبوته وإن اختلفوا في وجوبه أو استحبابه. إن حجة رسول الله ﷺ والتي سميت بحجة الوداع قد استفاض نقلها بخصوصياتها

وهي القول الفصل في هذا المجال وعن رسول الله ﷺ تؤخذ المناسك. وإذا دققنا في أعمال الحج التي أداها رسول الله ﷺ أو أمر بتأديتها لا نجد لطواف النساء فيها أثراً على كل الطرق والنقول التي نقلت هذه الحجة سواء في كتب السنة أو الشيعة زيدية أو إمامية أو غيرهم.

ولتوضيح ذلك نذكر ما نقلته كل مدرسة من هذه المدارس ونعلق عليه كما يلي :

أولاً: ما نقلته كتب الحديث لدى الشيعة الأمامية، فقد روت معتبرة معاوية بن عمار^١ عن أبي عبد الله عليه السلام «إن رسول الله ﷺ أقام في المدينة عشر

سنين لم يحج ثم أنزل الله عليه ﴿ **وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ**

مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ [الحج: ٢٧]

فأمر المؤذنين أن يؤذنوا بأعلى أصواتهم بأن رسول الله ﷺ يحج من عامه هذا فعلم به من حضر المدينة وأهل العوالي والأعراب فاجتمعوا فحج رسول الله ﷺ وإنما كانوا تابعين ينتظرون ما يؤمرون به فيتبعونه أو يصنع شيئاً فيصنعونه فخرج رسول الله ﷺ في أربع بقين من ذي القعدة فلما انتهى إلى ذي الحليفة فزالَت الشمس اغتسل ثم خرج حتى أتى المسجد الذي عند الشجرة فصلى فيه الظهر وعزم بالحج مفرداً وخرج حتى انتهى إلى البيداء عند الميل الأول فصف له الناس سماطين فلبى بالحج مفرداً وساق الهدى ستاً وستين بدنة أو أربعاً وستين حتى انتهى إلى مكة في سلخ أربع من ذي الحجة فطاف بالبيت سبعة أشواط وصلى ركعتين خلف مقام إبراهيم ثم عاد الحجر فاستلمه وقد كان استلمه في أول طوافه ثم قال: « إن الصفا والمروة من شعائر الله فابدء بما بدء الله به وأن المسلمين كانوا يظنون أن السعي بين الصفا والمروة شيء صنعه المشركون فأنزل الله

تعالى: ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ**

بِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨]

ثم أتى الصفا فصعد عليه فاستقبل الركن اليماني فحمد الله وأثنى عليه ودعا مقدار ما تقرأ سورة البقرة مترسلاً ثم انحدر إلى المروة فوقف عليها كما وقف على الصفا حتى فرغ من سعيه ثم أتى جبرئيل وهو على المروة فأمره أن يأمر الناس أن يخلوا إلا سائق هدي فقال رجل أنحل ولم نفرغ من مناسكنا فقال نعم فلما وقف رسول الله ﷺ بالمروة بعد فراغه من السعي أقبل على الناس بوجهه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن هذا جبريل - وأوماً بيده إلى خلفه - يأمرني أن أمر من لم يسق هدياً أن يحل ولو استقبلت من أمري مثل الذي استدبرت لصنعت مثل ما أمرتكم ولكني سقت الهدى ولا ينبغي لسائق الهدى أن يحل حتى يبلغ الهدى محله فلما كان يوم التروية عند زوال الشمس أمر الناس أن يغتسلوا ويهلوا بالحج وهو قول الله الذي أنزله على نبيه ﴿اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [العمران: ٩٥]

فخرج النبي ﷺ وأصحابه مهلين بالحج حتى أتوا منى فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والفجر ثم غدا والناس معه - إلى أن قال - فلما أضاء له النهار أفاض حتى انتهى إلى منى فرمى جمرة العقبة وكان الهدى الذي جاء به رسول الله ﷺ أربعاً وستين أو ستاً وستين وجاء علي (ع) بأربعة وثلاثين أو ست وثلاثين فنحر رسول الله ﷺ ستاً وستين ونحر علي عليه السلام أربعة وثلاثين بدنة وأمر رسول الله ﷺ أن يؤخذ من كل بدنة منها جذوة من لحم ثم تطبخ - إلى أن قال - وحلق وزار البيت ورجع إلى منى فأقام بها حتى كان اليوم الثالث من أيام التشريق ثم رمى الجمار ونفر حتى انتهى إلى الأبطح فقالت عائشة يا رسول الله ترجع نسائك بحجة وعمرة معاً وأرجع بحجة فأقام بالأبطح وبعث معها عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التتعيم - إلى أن قال - ثم أتت النبي ﷺ فأرتحل من يومه ولم يدخل المسجد الحرام ولم يطف بالبيت^١.

وبملاحظة هذه الرواية بدقة نعرف أن طواف النساء كطواف زائد على طواف الحج ليس مذكوراً فيها، ذلك أن الناس الذين حجوا مع رسول الله ﷺ كان حجهم

^١ أنظر الكافي للكوفي ٢/٤٥٥، تهذيب الأحكام ٥/٤٥٤، من لا يحضره الفقيه ٢/١٣٥-١٥٥

حج تمتع لأنهم لم يسوقوا الهدى وحينما دخلوا مكة حُسب طوافهم الأول طواف
 عمرة التمتع وحين طاف رسول الله ﷺ طواف الزيارة طافوا معه فيكونون قد أتوا
 بطواف واحد وهو طواف الحج ولم تذكر الرواية أن رسول الله ﷺ قد أمرهم بطواف
 ثانٍ، ولو كان هناك طواف خاص لتحل به النساء لذكره لهم رسول الله ﷺ ولم
 تذكر الرواية ذلك مع أنها ذكرت في البداية أن الناس حجوا مع رسول الله ﷺ
 فكانوا ينتظرون ما يؤمرون به فيتبعونه أو يصنع شيئاً فيصنعونه. والرواية في
 مقام بيان كيفية الحج ولم تذكر سوى أن رسول الله ﷺ زار البيت يوم النحر أي
 أدى طواف الزيارة وبحكم السياق يكون من معه قد أدوا طواف الزيارة، ولم تذكر
 الرواية زيادة على ذلك وهذا يعني أن من حج مع رسول ﷺ طافوا طوافين الأول
 طواف العمرة حينما دخلوا مكة والثاني طواف الحج حينما أدوا أعمال الحج، ولو
 كان هناك طواف واجب آخر عليهم لذكره رسول الله ﷺ ولم تذكر الرواية شيئاً من
 ذلك مع أنها في مقام البيان للخصوصيات. وعليه نفهم طوافي رسول الله ﷺ فلم
 يكن طوافه الأول طواف الحج ليكون طوافه الثاني حين زار البيت يوم النحر
 طواف النساء، وإلا لوجب تنبيه الناس معه وهم حجاج تمتع أن يطوفوا يوم النحر
 طوافين أحدهما للحج والثاني للنساء. وانما طوافه الأول ﷺ كان طواف القدوم
 والثاني كان طواف الحج ولم يطف ﷺ طوافاً زائداً للنساء. وقد يحمل على أن
 الأول طواف للعمرة والثاني طواف للحج إذا فهم أن حجه ﷺ كان حج قران وأنه
 يقتضي طوافين وسعيًا واحدًا، ولا مجال لحمل طوافه الأول على أنه طواف للحج
 أداه تسبيقاً له إذ لا موجب لتسبيق طواف الحج قبل يوم التروية لو صح مثل هذا
 التسبيق، ومضافاً إلى أنه لو كان كذلك لتم بيانه وتوضيحه. فعلى كل الفروض لم
 يكن طوافه الثاني طواف نساء زائداً على طواف الحج وإلا لأمر الناس يوم النحر
 بطوافين أحدهما للحج والآخر للنساء ولذكرت الرواية ذلك، فعدم ذكر ذلك دلنا
 على أنه لم يكن في أعمال حجة رسول الله ﷺ شيء باسم طواف النساء.
 هذا ما يتصل بما نقلته كتب الحديث الإمامية من حج رسول الله ﷺ وهكذا
 تنتهي من هذه الجولة إلى عدم وجود ما يسمى بطواف النساء في الحج لا كجزء

من أعمال الحج، ولا كعمل مستقل مرتبط بالحج، ولا يتوقف الإحلال من الإحرام بنحو تحل به النساء على هذا الطواف، وإنما تحل النساء للمحرم بعد إتيانه بطواف الحج والله هو العالم بأحكامه وبه التوفيق والحمد لله أولاً وآخراً « ا هـ .
لذلك بعد هذا الموجز نسأل: هل الباقر أو ابنه الصادق يستطيعان أن يشرعا أحكام الدين كأحكام الحج كطواف النساء أو أحكام المتعة كالعدد و العدة و الميراث؟
فلماذا لا تأخذون بما شرعه النبي ﷺ لكم في الحج وهو رسول من الله تعالى حيث قال عليه الصلاة والسلام : «لتأخذوا مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه» .

أليس هذا أقوى دليل على انحرافكم عن الكتاب و سنة المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم !!!؟
فما معنى التمسك بأهل البيت كالباقر دون التمسك بصاحب البيت وسيد محمد بن عبد الله ﷺ !!!؟
وما معنى التمسك بأهل البيت كالصادق دون التمسك بصاحب البيت وسيد محمد بن عبد الله ﷺ !!!؟
وما معنى التمسك بحديث جعفر المروي عن طريق واحد وهو معاوية بن عمار الذي جاء عندكم في الكافي والتهذيب دون التمسك بحديث رسول الله ﷺ الذي جاء عن طريق أصحابه كجابر و ابن عباس وابن عمر الذين عاصروه و رأوه كيف يحج و أزواجه كعائشة رضي الله عنهم أجمعين؟^٢

^١ صحيح مسلم ٧٩/٤، سنن النسائي ٢٧٠/٥، مسند أحمد ٣٠١/٣ و ٣١٨، و انظر مستدرک الوسائل للنوري ٩/٤٢٠ باب ٥٤ رواية (١١٢٣٧)
^٢ يبدو أن كتاب معاوية بن عمار عليه مدار كتاب الحج لدى الشيعة، فالكاظم وحده روي ما يقارب من عشرات الأحاديث في الحج برواية معاوية بن عمار، من بينها حديث طويل بالتفصيل عن حجة الوداع برواية جعفر الصادق ولكن لا نجد ذكر لطواف النساء!!! كما أن من المغارقات العجيبة أن خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع لم يرد ذكرها في رواية معاوية، ولكن زاد الشيعة كمسألة طواف النساء فقالوا أنه ﷺ قال في حجة الوداع: « كتاب الله وعترتي أهل بيبي» وهكذا من الكذب البين كذلك لأن خطبة الرسول ﷺ في رواية جابر كما رواها مسلم (١٢١٨) قال ﷺ «وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به. كتاب الله.» و قد رواها أبو داود (١٩٠٥) وابن ماجه (٣٠٧٤) وابن أبي شيبة (١٤٧٠٥) وابن حبان (١٤٥٧) والبيهقي (٨٨٢٧) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤١) من طرق عن حاتم به، بتكر الوصية بكتاب الله فقط. فحديث خطبة عرفة فيه الوصاية بكتاب الله فقط، ليس فيه زيادة: « السنة » ولا « أهل البيت» ولا « العترة» وهذا هو المحفوظ. وأما الوصية بالسنة وبأهل البيت فمحفوظان أيضا، ولكن ليس في خطبة عرفة، فالوصية بالسنة: قد رواه الإمام مالك (٢٣٣٨) بلاغا أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ أُمُرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّي» وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٣٧) وليس هذا الحديث من أحاديث خطبة عرفة، ولا أحاديث حجة الوداع. وأما الوصية بأهل البيت: فروى مسلم (٢٤٠٨)

أليس حديث جعفر يعتبر بالتعبير الحديثي السني مراسيل لأن جعفر لم يدرك رسول الله ﷺ. فكيف يروي عن رسول الله ﷺ مباشرة؟! فهل محمد بن علي الباقر أو جعفر بن محمد الصادق كانا مع النبي ﷺ عندما حج حجة الوداع؟

أليس هذا أقوى دليل على انحرافكم عن سنة المصطفى ﷺ وتغيير سنته بسنة العترة المفتراه التي لم يعصمهم الله ولم يفوض لهم حق التشريع و التقنين!!!

وإذا كان لا الباقر ولا ابنه الصادق يستطيعان أن يشعرا و يضعا «أحكام الحج» فكذلك لا يستطيعان أن يضعا «أحكام متعة النساء» ! وإذا رويتم عنهم مثل هذه المرويات كأحكام طواف النساء وأحكام متعة النساء فلاشك أن رواياتكم تكون مكذوبة مائة بالمائة!!! ليس لأنهما لا يملكان حق التشريع وهو حق الله فقط بل وإنما أصبحا يملكان وجهان . وجه يحرمان ووجه يطلان. فوجه يقول بطواف النساء عند الشيعة ووجه لا يقول بذلك بتاتا عند أهل السنة. ولكن الحقيقة أن الرواة الذين رووا عنهم كذبوا عليهما وهذا معترف به من قبل علماء الجرح و التعديل في كتبكم الرجالية الشيعية.

فإذا قلت «وهي مروية عن الإمامين الباقر والصادق وبشكل واضح جدا» فنقول لك : هذه الدعوى كتلك أي دعوى تحليل متعة النساء هي نفس دعوى طواف النساء ، فقد ثبت عنهما تحريم متعة النساء كذلك برواياتنا وروايات الزيدية و روايات الاسماعيلية وروايات الجعفرية.

فقد أخرج البيهقي في السنن عن بسام الصيرفي قال : سألت جعفر بن محمد عن المتعة فوصفتها فقال لي ذلك الزنا^١.

وأما الاسماعيلية :فأخرج القاضي التميمي المغربي^١ في كتابه «دعائم الإسلام» عن جعفر بن محمد (ع) أن رجلا سأله عن نكاح المتعة قال : صفة لي قال :

عن زيد بن أرقم قال: «قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً، بناءً يُدعى حمًا بن مَنكَة والمدِينَة فحمد الله وأثنى عليه، ووَعظَ ودَكَر، ثم قال: «أما بعد، ألا أيُّها النَّاسُ فإنَّما أنا بشرٌ يوشِكُ أنْ تأتيَ رَسولُ رَبِّي فأُجيب، وأنا تاركٌ فيكمُ تَغْلَبُن: أوْلهما كتابُ اللهِ فيه الهدى والنورُ فخذوا بكتابِ اللهِ، واسْتَمْسِكُوا بِهِ) فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَنِي أَدْرَكْتُمْ اللهُ فِي أَهْلِ بَنِي، أَدْرَكْتُمْ اللهُ فِي أَهْلِ بَنِي، أَدْرَكْتُمْ اللهُ فِي أَهْلِ بَنِي» وليس هذا الحديث أيضاً من أحاديث خطبة عرفة وإنما هذه خطبة خطبها النبي ﷺ بموضع يسمى «غدير خم» بعد رجوعه من حجة وعرة النبي ﷺ هم بنو هاشم كلهم، من ولد العباس، وولد عليٍّ، وولد الحارث بن عبد المطلب، وسائر بني أبي طالب وغيرهم وليس هم فقط عليٌّ بن أبي طالب وإبنيه: الحسن والحسين، - كما تزعم الإمامية - فمتى يا ترى خطب الرسول فيهم وذكر ما زعموه؟!

^١ سنن البيهقي ٢٠٧/٧

يلقى الرجل المرأة فيقول أتزوجك بهذا الدرهم والدرهمين وقعة أو يوما أو يومين قال : هذا زنا وما يفعل هذا الا فاجر^١.

وجاء التحريم من آل البيت عن الزيدية برواية الإمام زيد بن علي في مسنده من كتاب النكاح «باب الولي و الشهود في النكاح»: حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال: لا نكاح إلا بولي و شاهدين وليس بالدرهم ولا بالدرهمين ولا شرط في نكاح.

قال السياغي في شرحه على مسند الإمام زيد المعروف بمجموع الفقه الكبير «وأما الباقر وولده الصادق فنقل في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى بن زيد فقيه العراق أنه قال اجمع آل رسول الله ﷺ على كراهية المتعة والنهي عنها وقال أيضا أجمع آل رسول الله ﷺ على أنه لا نكاح إلا بولي وشاهدين وصادق بلا شرط في النكاح وقال محمد يعني ابن منصور سمعنا عن النبي ﷺ وعن علي وابن عباس وأبي جعفر يعني الباقر وزيد بن علي وعبد الله بن حسن وجعفر بن محمد عليهم السلام أنهم قالوا لا نكاح إلا بولي وشاهدين^٢».

وإذا قرنا هذه الروايات الواضحة الطريق إلى ما يرويه علماء الزيدية عن الإمام جعفر وكافة آل رسول الله ﷺ حيث حكموا إجماعهم على النهي عنها كما نقل ذلك صاحب الروض النضير ، كانت من القوة بمكان .

وإذا أضفناها إلى ما صح عندنا من قول رسول الله ﷺ من تحريم المتعة وجدناها مستقية هذا الحكم منه فهي مستندة إلى قول صاحب التشريع الذي لا حجة في قول مخلوق سواه .

وإذا تأملنا في الكتاب العزيز قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرَجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾

^١ المؤلف اسماعيلي مصري توفي في القاهرة سنة ٣٦٣هـ وهو عاصر الشيخ القمي الملقب بالصادوق و مؤلف (من لا يحضره الفقيه) الذي توفي سنة (٣٨١هـ) و النوري الطبرسي أصر في حاشية المستدرک على اعتبار المؤلف الاسماعيلي شيعيا اماميا!!!

^٢ دعائم الاسلام ٢/٢٢٩-٢٣٠-٨٥٩

^٣ مسند الامام زيد المعروف بمجموع الفقه الكبير ٢٦/٤

وجدنا مجموع آيات الثلاث تشير إلى صحة الحديث النبوي وهنا الحقيقة تتجلى وهي بطلان ما نسبوه الى جعفر بن محمد!!

وأما قولك « فلا يمكن أن يقف أحد أئمة أهل البيت أمام أي حكم شرعي ضد موقف الإمام علي , إننا نروي عن الإمام علي أنه قال : لولا ما نهى عنه عمر من أمر المتعة ما زنى إلا شفا أو ما زنى إلا شقي ! فهذا يعارض ذلك الدليل كما أن سيرة أهل البيت المعروفة بشكل واضح تدل على ذلك».

قلت: أولا يجب عليك أن تثبت إنكم تروون أن الإمام علي عليه السلام قال بهذه المقولة وبما إنكم لا تستطيعون إثبات ذلك من كتبكم فضلا عن كتبنا فلا تدلسوا على أتباعكم و مقلديكم ولا تولفوا كتب تشحنون صفحاتها بنفس مصدر الحديث أو بالأحرى الأثر وإن اختلفت أسماء الكتب و تعددت عناوينها وتلونت أغلفتها كما يأتي تفصيل ذلك !

فلنذكر من كتبكم هذا الحديث الذي تحتجون به دائما رغم إنه ضعيف و مقطوع و مجهول ولا يوجد له طريق صحيح أبدا ليكون حجة عليكم يوم تلقون الإمام الذي افترتتم عليه!

روى الكليني في الكافي عن ابن مسكان عن عبدالله بن سليمان قال : سمعت أبا جعفر (ع) يقول : كان علي يقول (ع) : لولا ما سبقني به بني الخطاب ما زنى الا شقي.

و روى الطوسي في تهذيبه بنفس الاسناد المذكور عن ابن مسكان عن أبي جعفر الباقر.

نقول: الحديث «مجهول» فقد حكم المجلسي عليه بالجهالة وذلك في كتابه ملاذ الأخيار وفي كتابه مرآة العقول^١.

أما ما أورده المجلسي في بحاره في قصة مكذوبة مكشوفة طويلة من قصص ألف ليلة وليلة بقوله «أقول : قد مر في كتاب الغيبة الخبر الطويل عن المفضل بن

^١ ملاذ الأخيار ١٢/٢٩٠ هـ وفي كتابه مرآة العقول ٢٠/٢٢٧ هـ.

عمر في الرجعة وفيه عن المفضل بن عمر « قال المفضل للصادق (ع) : يا مولاي فالمتعة قال المتعة حلال طلق وقول أمير المؤمنين فلولاه ما زنى الا شقي أو شقية لأنه كان يكون للمسلمين غناء في المتعة عن الزنا^١.
نقول: رواية ليست لها إسناد لأن الراوي مفضل بن عمر الخطابي متهافت و مطعون فيه في كتب الرجال الشيعية!

قال النجاشي في رجاله: «المفضل بن عمر أبو عبد الله وقيل أبو محمد الجعفي الكوفي , فاسد المذهب ! مضطرب الرواية لا يعبأ به و قيل : أنه كان خطابيا و قد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها وإنما ذكره للشرط الذي قدمناه له^٢.
وقال ابن الغضائري كما نقل عنه صاحب مجمع الرجال للقهبائي والحلي في رجاله وأبو داود الحلي في رجاله: « المفضل بن عمر الجعفي أبو عبد الله ضعيف متهافت مرتفع القول خطابي وقد زيد عليه شيء كثير وحمل الغلاة في حديثه حملا عظيما ولا يجوز أن يكتب حديثه^٣ .

وقال الأربيلي في جامع الرواة^٤ « وروى روايات غير نقية الطريق في مدحه وأورد الكشي أحاديث تقتضي مدحه والثناء عليه لكن طرقها غير نقية كلها , وأحاديث تقتضي ذمه والبراءة منه وهي أقرب إلى الصحة فالأولى عدم الاعتماد والله أعلم^٥ .

وأما ذكره العاملي في وسائله قال: « وبأسانيد كثيرة!!!! إلى أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : سألت أبا عبد الله (ع) هل نسخ آية المتعة شيء , قال : لولا ما نهى عنه عمر ما زنى الا شقي^٦ .

فلا ندري من هو أبي عبد الرحمن هذا؟

فحديث مقطوع لا يعرف له إسناد وحتى لو ذكر أسانيد الشيخ في التهذيب كما يدعي ذلك المحقق الكركي في «خلاصة الايجاز في المتعة ص ٢٥» فهو

^١ بحار الأنوار ٢٨/٥٣ تاريخ الإمام الثاني عشر باب ما يكون عند ظهوره ٣٠٥/١٠٠٠ كتاب العقود والإقاعات باب وجوه النكاح

^٢ النجاشي في رجاله ٣٥٩/٢ - ٣٦٠

^٣ مجمع الرجال للقهبائي ١٣١/٦ والحلي في رجاله ص ٢٥٨ وأبو داود الحلي في رجاله ص ٢٨٠

^٤ جامع الرواة ٢٥٨/٢ - ٢٥٩

حديث ضعفه المجلسي في كتابيه (ملاذ الأخيار) و(مرآة العقول). فإن زعموا أن الحديث ذكره الطوسي في (تلخيص الشافي ٤ / ٣٢) و المفيد في كتابه (خلاصة الإيجاز في المتعة ص ٢٨) قال : روى عمرو بن سعد الهمداني عن حنش بن المعتمر قال : قال علي (ع) : لولا سبقني به ابن الخطاب في المتعة ما زنى الا شقي» .

فإسناد مقطوع ! و عمرو بن سعد الهمداني مجهول، اذ لا يوجد له ترجمة في كتب الرجال .

وأما حنش بن ربيعة فقد قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: «حنش بن المعتمر ويقال أبى ربيعة الكناني أبو المعتمر الكوفي. قال أبو داود ثقة وقال البخاري يتكلمون في حديثه وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان لا يحتج به كان كثير الوهم في الأخبار ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج بحديثهم وقال العجلي تابعي ثقة وقال البزار حدث عنه سماك بحديث منكر وقال أبو أحمد الحاكم ليس بالمتين عندهم وذكره العجلي والساجي وابن الجارود وأبو العرب الصقلي في الضعفاء وقال ابن حزم في المحلي ساقط مطرح» .

ولعلمهم يحتجون بما ذكروه في كتبهم مثل بحار الأنوار أو الغدير أو مستدرک الوسائل ، واليك التفصيل:

(١) بحار الأنوار ٣٥ / ٣١

قال علي عليه السلام : « لولا أن عمر بن الخطاب نهى عن المتعة ما زنى الاشقى » تراه في الكافي ج ٥ ص ٤٤٨ ، تفسير الطبري ج ٥ ص ١٣ ، وتفسير الرازي ج ١٠ ص ٥٠ ، الدر المنثور ج ٢ ص ١٤٠ ، مجمع البيان ج ٣ ص ٣٢ ، أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ١٧٩ شرح النهج ج ١٢ ص ٢٥٣ نقلا عن السيد المرتضى .

(٢) الغدير الأميني ج ٦ ص ٢٠٦

عن الحكم قال : قال علي رضي الله عنه : لولا إن عمر رضي الله عنه نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي . صورة أخرى : عن الحكم إنه سئل عن هذه الآية - آية متعة النساء - أمسوخة ؟ قال : لا . وقال علي : لولا إن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي . تفسير الطبري ٥ ص ٩ بإسناد صحيح ، تفسير الثعلبي ، تفسير الرازي ٣ ص ٢٠٠ ، تفسير أبي حيان ٣ ص ٢١٨ ، تفسير النيسابوري ، الدر المنثور ٢ ص ١٤٠ بعدة طرق . عن ابن جريج عن عطاء قال سمعت ابن عباس يقول : رحم الله عمر ما كانت المتعة إلا رحمة من الله رحم بها أمة محمد ولولا نهيه لما احتاج إلى الزنا إلا شفا . أحكام القرآن للجصاص ٢ ص ١٧٩ ، بداية المجتهد لابن رشد ٢ ص ٥٨ ، النهاية لابن الأثير ٢ ص ٢٤٩ ، الغريبين للهروي ، الفائق للزمخشري ١ ص ٣٣١ ، تفسير القرطبي ٥ ص ١٣٠ وفيه بدل إلا شفا : إلا شقي . وكذلك في تفسير السيوطي ٢ ص ١٤٠ من طريق الحافظين عبد الرزاق وابن المنذر عن عطاء ، لسان العرب لابن منظور ص ١٩٠ .

(٣) الغدير للأميني ج ٦/٢٠٧

أخرج الحفاظ عبد الرزاق ، وأبو داود في ناسخه ، وابن جرير الطبري عن علي (أمير المؤمنين) قال : لولا ما سبق من رأي عمر بن الخطاب لأمرت بالمتعة ثم ما زنى إلا شقي . (كنز العمال ٨ ص ٢٩٤)

(٤) الوسائل الحر ج ١٢ ص ١١ : وبأسانيد!! كثيرة إلى أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : سألت أبا عبد الله (ع) : هل نسخ آية المتعة شيء ؟ قال : لا ، ولولا ما نهى عنها عمر ما زنى إلا شقي .

(٢٦٣٨٠) ٢٥ - وبإسناد آخر عن علي (ع) : لولا ما سبقني به عمر بن

الخطاب ما زنى مؤمن^١ .

(٥) مستدرك الوسائل للنوري ٤١/٤٤٧

كتاب عاصم بن حميد الحنات : عن أبي بصير قال : سمعت أبا جعفر (ع) ، يقول : « قال علي (ع) : لولا ما سبقني به ابن الخطاب ما زنى إلا شقي ، قال ثم قرأ هذه الآية (فما استمتعتم به منهن) - إلى أجل مسمى - (فأتوهن أجورهن فريضة) » الخبر .

فكل هذه المصادر و الكم الهائل من ذكر الكتب و المجلدات و الموسوعات ساقطة لأن نفس الأثر مكرر ، وإن شحنا مئات الصفحات كعادتهم في كل احتجاج !

وأما ما ذكره النوري عن كتاب عاصم ، فلا ندري أين هذا الكتاب ؟ وهل يوجد في هذا الكتاب ذكر الاسناد ، لمعرفة حال الرجال .

أما دعواك « أن سيرة أهل البيت المعروفة بشكل واضح تدل على ذلك » .

فالجواب:

سيرة أهل البيت تكذب أخباركم التي نشفت ونفذت من كثرة الكذب! فمن يتصفح تواريخهم يجد أنه لم يثبت في كتاب ما وحتى في كتبهم ذكر واحدة من النساء اللاتي تمتع بها أحد الأئمة مع أن جميع النساء لجميع الأئمة ذكروا وذكرت أسمائهن في الكتب التي ألفوها في سيرهم وسوانحهم من علي بن أبي طالب ﷺ إلى الإمام الغائب مع أنهم ملئوا كتب التاريخ والأنساب والسير من الأساطير والأباطيل وهذا مما لا جواب عليه عندهم.

والجواب عن التجربة الرابعة:

أما المحدث العاملي فقال « أن إباحة المتعة من ضروريات المذهب الإمامية و يحتمل النسخ و الكراهة مع المفسدة » .

قلت: إذا كان القول « بإباحة المتعة » من ضروريات مذهب الإمامية كما تدعي ، فكذلك القول « بتحريف القرآن » من ضروريات مذهب الشيعة الإمامية كما يقول علماء المذهب ومنهم العاملي أيضا .

يقول أبو الحسن العاملي في مقدمة تفسيره المطبوع مع تفسير البرهان ص ٣٦:
«أعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن
هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شيء من التغيرات وأسقط
الذين جمعوه بعده كثيرًا من الكلمات والآيات^١».

وقال أيضا عن الرجعة: « اعلم أن ثبوت الرجعة في الجملة أي خروج بعض
الناس من قبورهم إلى هذه الدنيا وتعيشهم فيها مدة بعد قيام القائم و رجعة
النبي ﷺ والأئمة كلهم أو بعضهم لاسيما أمير المؤمنين (ع) و الحسين و تمكنهم
من الملك و الانتقام من أعدائهم مما لاشك فيه عندنا ومن ضروريات هذا
المذهب والأحاديث الدالة على تحققها في الجملة متواترة وإن كانت مختلفة في
تفصيلها ولقد وقفت على أزيد من مأتي حديث فيها^٢».

وقال العاملي الفتوني كذلك عن التحريف: « اعلم أن الذي يظهر من ثقة الإسلام
!!!! محمد بن يعقوب الكليني طاب ثراه إنه كان يعتقد التحريف و النقصان في
القرآن لأنه روى روايات كثيرة في هذا المعنى في كتاب الكافي الذي صرح في
أوله بأنه كان يثق فيما رواه فيه ولم يتعرض لقدح فيها ولا نكر معارض لها
وكذلك شيخه علي بن ابراهيم القمي ره فإن تفسيره مملوء منه وله غلو فيه
.....ثم ذكر آيات أيضا من هذا القبيل ولقد قال بهذا القول أيضا ووافق القمي و
الكليني ره جماعة من أصحابنا المفسرين ،كالعياشي والنعمانى وفرات بن إبراهيم ،
وغيرهم وهو مذهب أكثر محققي محدثي المتأخرين، وقول الشيخ الأجل أحمد بن

^١ انظر مقدمة «تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار» لأبي الحسن الأصفهاني النباطي العاملي وهو مطبوع كمقدمة لوحده مع «البرهان في تفسير القرآن» لحاشم البحراني الذي يحتوي على أربع مجلدات في طبعة مؤسسة مطبوعاتي اسماعيليان- قم، ص ٣٦ تحت عنوان «في بيان ما يوضح وقوع بعض تغيير في القرآن وانه السر في جعل الإرشاد إلى أمر الولاية والإمامة والإشارة إلى فضائل أهل البيت و فرض طاعة الأئمة بحسب بطن القرآن و تأويله والإشعار بذلك على سبيل التجوز والرموز و التعريض في ظاهر القرآن و تنزيهه» .

^٢ تفسير مرآة النوار و مشكاة الأسرار المجلد الأول وهو المقدمة ص ٣٥٨ الفائدة رقم (٨).

أبي طالب الطبرسي كما ينادى في كتابه الاحتجاج، وقد نصره شيخنا العلامة باقر علوم أهل البيت(ع) وخدام أخبارهم (ع) في كتابه بحار الأنوار ، وبسط الكلام فيه بما لا مزيد عليه وعندني في وضوح صحة هذا القول بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع^١ « ا هـ .

فهل ترضى أيها الشيعي الجعفري بهذه الضرورة المذهبية^٢ التي يلزمك بها علماء المذهب لكي تصبح شيعيا إماميا اثني عشريا خالصا وإلا؟!؟

فأيها الشيعي مذهباً: أنت الآن بين أمرين ، إما أن تختار أن تكون شيعيا أي مؤمنا إيمانا مذهبيا بأن تؤمن بالمتعة و تؤمن بتحريف القرآن وتؤمن بالرجعة وبذلك تكون شيعيا إماميا اثني عشريا خالصا وإما أن تكون مسلما (كعقيدة سائر المسلمين فلا تؤمن بالتحريف ولا بالمتعة) ويمكن أن تكون مؤمنا لكن ليس بمفهوم الإيمان المذهبي^٣ بل بالإيمان الديني وعلى هذا فإن كل مؤمن مسلم و ليس كل مسلم مؤمن . قال تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات:١٤]

فإذا أخترت أن تكون شيعيا إماميا يعتقد المتعة ولا يعتقد التحريف فنسألك: ما الفرق بين هذه الثلاثة أي ما الفرق بين القول «بتحليل المتعة» والقول «بتحريف القرآن» والقول «بالرجعة» ولأسيما أن مصدر هذه الضرورة هي الروايات نفسها أي مصدرها واحد!!!!؟

^١ المصدر السابق ص٣٩ الفصل الرابع تحت عنوان «في بيان خلاصة أقوال علمائنا في تغيير القرآن وعدمه وتزوير استدلال من أنكر التغيير» .
^٢ قالوا: ضروري المذهب عقدي وفقهي: أما ضروري المذهب العقدي: كالإيمان بإمامة الأئمة الاثني عشر وعلى كل من ينتسب إلى التشيع أن يعتقد بهذا الأصل ومن ترك هذا الاعتقاد حتى لو آمن بالأصول الثلاثة فقد خرج من كونه إمامياً اثني عشرياً إلى كونه مسلماً، له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم، فالإمامة أصل للمذهب التشيع الذي يرجع معناه ودليله إلى حديث الغدير و الثقلين والسفينة .
وأما ضروري المذهب الفقهي: كالزواج المؤقت، و وجوب الإشهاد على الطلاق، وفتح باب الاجتهاد، وما إلى ذلك مما اختصوا به دون سائر المذاهب الإسلامية، فمن أنكر فرعا منها مع علمه بثبوته في مذهب التشيع لم يكن شيعيا .

^٣ قال في مقدمة تفسيره ص٢٢ ما نصه: «قال شيخنا العلامة باقر العلوم في البحار : اعلم أن الإمامية اجمعوا على اشتراط صحة الأعمال و قبولها بالإيمان الذي من جملة الإقرار بولاية جميع الأئمة(ع) وإمامتهم والأخبار الدالة عليه متواترة بين الخاصة و العامة» .

فلماذا يعتقد علماء التشيع المذهبي مجاهرة بأن روايات المتعة و الرجعة متواترة
ويجادلون بهما باقي الفرق بينما تسود وجوههم بالروايات المستفيضة على تحريف
القرآن حينما ينسب التحريف إلى المذهب!!؟
فإذا كانت الأخبار مستفيضة في المتعة و الرجعة، فكذلك الأخبار مستفيضة في
اثبات تحريف القرآن كما يقول فريق القائلين بالتحريف أمثال المفيد والمجلسي و
الكاشاني والمازندراني والجزائري والخرساني وغيرهم.
لنورد بعض أقوال علماء المذهب زيادة في هذا الباب على ما مر من كلام
الفتوني العاملي بتواتر أخبار التحريف!!
يقول الشيخ المفيد في أوائل المقالات : «إن الأخبار قد جاء مستفيضة عن أئمة
الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من
الحذف والنقصان».
ويقول الجزائري في الأنوار النعمانية: «إن تسليم تواتره عن الوحي الإلهي ، وكون
الكل قد نزل به الروح الأمين ، يفضي الى طرح الأخبار المستفيضة ، بل
المتواترة ، الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاما ومادة وإعرابا
مع أن أصحابنا قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها».
وقال سلطان محمد الخراساني في تفسيره بالحرف الواحد: « اعلم أنه قد استفاضت
الأخبار عن الأئمة الأطهار بوقوع الزيادة والنقيصة والتحريف والتغيير فيه بحيث
لا يكاد يقع شك^٢ .
والمقصد من ذكر هؤلاء العلماء أصحاب «التحريف» على سبيل المثال لا
الحصر بأنهم يؤكدون أن روايات التحريف مستفيضة بل ومتواترة حالها حال
روايات «المتعة» التي ادعوا استفاضتها عن أئمة أهل البيت سواء بسواء لا فرق
بينهما!

^١ الأنوار النعمانية ج ٢ ص ٣٥٧

^٢ تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ص ١٩

والمبحث هنا ليس إثبات الشيعة الجعفرية لتحريف القرآن. فليس هذا بحثنا و إنما إثبات استفاضة أخبار التحريف وإنما من ضروريات مذهب التشيع كذلك فقط!

والجواب عن التجربة الخامسة :

نقول: يا علماء التشيع المذهبي هناك علم اسمه «علم الرجال» أو «علم الجرح و التعديل» فبإمكانكم الرجوع إليه ودراسة حال الرواة بدل تلسكوباتكم الفلكية التي تملكونها في مختبراتكم و حوزاتكم العلمية حيث لا فائدة منها و إلا فنحن نستطيع أن نقول من خلال أحد هذه التلسكوبات أن رواياتكم موضوعة و انتهى الموضوع! وأما قولكم «وعلى تقدير احتمالها وعدم وضعها لا يعتني بها في مقابل تصريحاته بأنه لولا نهي عمر ما زنى إلا شقي».

فالجواب:

هل الدين عند هؤلاء القوم أصبح بالمزاج تارة يحكمون على هذا الحديث المروي في الصحيحين عن طريق أحفاد علي ؑ بالوضع و مرة يعارضون الحديث بأثر قد بيناه إنه مكذوب و مقطوع فسبحان الله على هذه العقول النيرة كيف يقيسون و بأي ميزان يحكمون !!؟

لا يوجد في مصادركم حديث واحد صحيح عن أمير المؤمنين ؑ إنه قال هذا الكلام وقد بينا كل طرق هذا الحديث من مصادر السنة و الشيعة فأبي حديث تتكلمون عنه بعد ذلك أم هم كما قال الله ﴿صَمُّ بَكْمٍ عُمِّيُّ فَهَمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]

وأما قول صاحب عوالى اللئالى « والجواب عن هذه الأحاديث بالطعن في أسانيدها فإنها كلها مراسيل لا يعتمد عليها فلا تعارض الروايات الصحيحة الواردة تواترا عن أهل البيت ».

فالجواب:

هل أنت تدري ما يخرج من رأسك وتكتب أم لا تدري !!؟

إن تعريف الحديث المرسل يا هذا هو : « إذا كان الذي يحدث عن النبي ﷺ تابعيا وليس صحابيا وتمييز الصحابي من التابعي يمكن من خلال كتب الرجال والتراجم».

والإمام البخاري و غيره روى هذا الحديث بإسناده إلى رسول الله ﷺ. فكيف يعتبر من المراسيل يا محقق و يا متتبع (كما على غلاف كتابك).
«المراسيل» يا هذا هي التي تزعمون بقولكم «الروايات الصحيحة الواردة تواترا عن أهل البيت» فهذه الروايات تطلق عليها «مراسيل» !!

قال الإمام أبو عبد الله الحاكم : « مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو : الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ » ا هـ.

فأنتم - بتعريف الحاكم وغيره - تقولون في رواياتكم الموجودة في كتبكم الأربعة أو الثمانية « قال الباقر: قال رسول الله ﷺ » و«قال الصادق: قال رسول الله ﷺ ». ومن المعروف أن لا الباقر ولا ابنه الصادق التقيا برسول الله ﷺ أبدا^١. فكيف يقولان قال رسول الله ﷺ!؟

هذا بالنسبة إلى القول في انقطاع أسانيد ما يسمى «بروايات أهل البيت» عن رسول الله ﷺ وهذا وحده كاف في معرفة أن روايتكم عن أهل البيت هي مراسيل بمصطلح علم الحديث كما قال الذهبي!!

أما بمصطلح كل ما وجد وروي عن أئمة أهل البيت في هذه الكتب و غيرها روايات مسندة عن رسول الله ﷺ و لا داعي السؤال عن هذا اللغز المحير: كيف

^١ يجب على ذلك شيخهم الأصفى رداً على كتاب « السنة » للهنساوي، فيقول ما نصه: «إن ما يغيب عن علمنا مما خلق الله تعالى من وسائل وأسباب التلقي والتعليم أكثر مما نعرف، وماذا يضرننا إن لم نعرف ذلك بعد أن علمنا أنهم صادقون في كلامهم وفي حديثهم عن رسول الله ﷺ ١٢».

وهذا جواب غير مقنع.. بل أصبح لغزا محيرا ! لأن مصنفى هذه الكتب الأربعة لم يحصل لهم ملاقات الأئمة، وما أخذوا أقوالهم إلا بواسطة رجال بينهم وبين الأئمة، فما حال هؤلاء الرجال الذين روا كل ذلك عن الصادق والباقر؟ فنحن لا ننتهم هؤلاء فقهاء أهل البيت، لكن ننتهم الذين رواوا عنهم، فشتان ما بين أن أهل البيت صادقون، وبين أن نروي عنهم بطرق زارة وهشام وأبي بصير وأمثالهم.

فالمشكلة والطامة الكبرى في الطريق الذي يصل إلى الباقر و الصادق، وليست المشكلة في الباقر أو الصادق، لذلك ترك أهل الصحيح البخاري ومسلم أحاديث علي ﷺ، فلا يروي البخاري ومسلم إلا عن أهل بيته كأولاده مثل الحسن والحسين ومحمد ابن الحنفية.

يروى الإمام الأخير عن الإمام الأول أو للتوضيح: كيف يروي الصادق عن الرسول ﷺ أو عن علي بن أبي طالب ﷺ مباشرة بدون ذكر الرجال الذين يروي عنهم . فليس لهذه الدعوى في علم الحديث أي تعريف إلا المرسل و المرفوع!!
وأما دعواك تواتر أحاديث أهل البيت في «المتعة»!!

فنقول: أولا «اثبت العرش ثم انقش» أي اثبت أولا أن أحاديثك الذي يرويها إمامك المعصوم محمد بن علي أو جعفر بن محمد عن رسول الله ﷺ مسندة وإلا تعتبر «مراسيل» حالها حال أي تابعي يرفعها إلى رسول الله ﷺ.
فليست هناك أسرار من داخل البيت وليست الحقوق محفوظة لفئة دون فئة أخرى فالرسول ﷺ بعث لكافة الناس جمعاء بلا فرق و الأدلة كثيرة و الشواهد عديدة من سير المصطفى ﷺ في كتب السير و المغازي و السنن!

قال تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]

والجواب عن التجربة (أ): يقول المجلسي الأول في روضة المتقين: « اعلم ان الغالب من أخبار زيد بن علي الموافقة للعامة اما لتقية زيد أو لكذب الحسين بن علوان وعمرو بن خالد عليه وكان المناسب عدم ذكرها في أخبارنا».
الجواب:

كذبت والله كذبت! وكذبتك مكشوف حتى تلاميذ الصف الأول الابتدائي و أطفال الروضة يعلمون أن سيدنا زيد رحمه الله ما كان يعرف «التقية الطوسية» فقد مات شهيدا و صلبت جثته أربع سنين .فما هذا الافتراء المكشوف و الحقد الدفين يا من يزعمون أتباع أهل البيت زورا و بهتاننا!؟

وإن كنت خجلان من ذكر هذا الخبر في أخباركم فربما يريد الله تعالى أن يفضحك بابنك ،لأنه هو الذي حكم على الحديث بالصحة فما ذنبنا!!

والجواب عن التجربة (ب) : هذه الرواية لا تنهض حجة على تحريم المتعة وذلك:
لما مر آنفاً ما في سندها من وهن، مع معارضتها لظاهر القرآن والروايات
الصحيحة الكثيرة في حلية المتعة، وبعدها فهي محمولة على التقية.
قلت: قد مر كلام المجلسي في الحديث فلا حاجة لنا لتخريجاتكم واستماتتكم في
تضعيفه والقول بشذوذيته !!

وأما دعوكم معارضتها لظاهر القرآن فإنها تضحك التكلّي فربما تستطيعون
الضحك على بعض المغفلين الذين لا يعلمون من شرائع متعتكم و أحكامها حسب
أخباركم !

إن روايات تشريع المتعة وتقنينها منافية لنصوص ظاهر القرآن وكذلك رواياتكم
منافية بأنّ المشرع الحقيقي هو الله تعالى فقط. وأن أئمتكم حتى لو أديتم فيهم
العصمة الوهمية لا يملكون أي دور تشريعي .
و لذلك تثبت للمسلمين الذين يقرؤون القرآن أن متعتكم مخالفة لظاهر كتاب الله
أما الذين على أعينهم غشاوة تقليد الآباء و الأجداد والأسياد ويقبلون أقفاص
الحديد و النحاس المبني على هذه القبور فليس لنا كلام مع هؤلاء القوم!
فظاهر الكتاب يقول ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْتِ الْمَقْدِسِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّا
وَبَلَائِكُمْ وَرَبَائِكُمْ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَوْلَىٰ لِلنِّسَاءِ ۗ ﴾ [النساء: ٣٠]
و أنتم لا تصدقون ظاهر الآيات ولكنكم تصدقون رواياتكم المزعومة المنسوبة:
«تزوج منهن ألفا فإنهن مستأجرات».

وظاهر الكتاب يقول ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ .. وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ
النِّسَاءِ ۗ ﴾

النساء ٥٠

و أنتم لا تصدقون ظاهر الآيات ولكنكم تصدقون رواياتكم المزعومة المنسوبة
«ولم فتشت» ؟

وظاهر الكتاب يقول ﴿ **أَسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ لَتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَتِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ** ﴾ .

و أنتم لا تصدقون ظاهر الآيات ولكنكم تصدقون رواياتكم المزعومة المنسوبة «ولا نفقة ولا عدة عليك» .

وظاهر الكتاب يقول ﴿ **وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ** ﴾

و أنتم لا تصدقون ظاهر الآيات ولكنكم تصدقون رواياتكم المزعومة المنسوبة «لا بأس بالرجل أن يتمتع بالمجوسية» .

وظاهر الكتاب يقول ﴿ **فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ** ﴾

و أنتم لا تصدقون ظاهر الآيات ولكنكم تصدقون رواياتكم المزعومة المنسوبة «التمتع من البكر إذا كانت بين أبويها بلا إذن أبويها» .

وظاهر الكتاب يقول ويؤكد ﴿ **الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ**

مُشْرِكٌ وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٣]

و أنتم لا تصدقون ظاهر الآيات ولكنكم تصدقون رواياتكم المزعومة المنسوبة «يتزوج الفاجرة متعة قال : لا بأس» .

وظاهر الكتاب يقول ﴿ **وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَكْدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَكْدٌ فَلَكُمْ**

الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَكْدٌ فَإِنْ كَانَ

لَكُمْ وَكْدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١٢]

و أنتم لا تصدقون ظاهر الآيات ولكنكم تصدقون رواياتكم المزعومة المنسوبة «وليس بينهما ميراث» .

هذا فيض من غيظ عن أحكام «متعة الشيعة» المخالفة بل المشاقة لظاهر كتاب الله تعالى .

فقوانين وشرائع و أحكام متعتكم تخالف مخالفة صريحة لظاهر القرآن !

فلو قرأ تلميذ عندكم في المرحلة الابتدائية قوله تعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ
النِّسَاءِ مِثْنِي وَثُلَاثَ وَرَبَاعًا فَإِنْ حِقْمَتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾
فماذا تجيبونه وأتباعكم الذين يقلدون المراجع ويمارسون المتعة بشراهة بأكثر من
أربع نساء يوميا ؟

هل تقولون إنه سادة من سلالة الرسول ويجوز أن يتحدوا الرسول بأكثر من (١٣)
امرأة مثلا !!؟

أم تقولون أن الإمام المفتره عليه جعفر بن محمد يروى حديث عن ذلك ولكن أهل
السنة غيروا الحديث كما غيروا آيات كتاب الله في آيات الولاية!!؟
أم تقولون له ليست لها أحكام من القرآن الكريم ولم يشرع الله تعالى حكما واحدا
لها ولكننا روينا عن هؤلاء الأئمة بأحاديث متواترة بإباحة المتعة وفضلها !!؟
لذلك نقول لكم :كفاكم يا مركز الأبحاث كذبا و تدليسا و تلبيسا و تلبيسا عندما
تقلبون الحقائق على العامة و تزورون الواقع المرير واقع افتراءكم على كتاب الله
بقوانين و أحكام ما انزل الله بها من سلطان و تنسبون إلى أئمة ما قالوها ولا علموا
بها فهم كانوا يعيشون في بلد جدهم رسول الله ﷺ (المدينة المنورة) فكيف أصبح
أهل الكوفة و أهل قم يتحدثون على ألسنتهم ويضعون الأحكام بأسانيدهم!!!
فهل من مجيب!!؟

س٧٦: إذا كان الحديث السابق صحيح ومتفق عليه بين كل المذاهب ومروي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عن رسول الله ﷺ في تحريم متعة النساء . فلماذا لم يعمل الشيعة الجعفرية بهذا الحديث وكذبوا الراوي وهو إمامهم المعصوم الأول . سمعت أنهم يقولون أن علياً ﷺ استعمل التقية في هذا الأمر . فهل علي ﷺ كان يستعمل التقية في مسائل فقهية كالمعتين فيجاهر في متعة الحج بينما يستعمل التقية في متعة النساء ولكن ابن عمه عبد الله بن عباس كان يجادل فيها ابن الزبير؟ فأين التقية المكذوبة بزعمهم؟ نرجو الجواب.

ج٧٦: الدليل كما يقولون من فمك أدينك .

الدليل الأول: فأما متعة النساء ، فقد وبخ علي ﷺ ابن عباس ﷺ فيها و أنكر عليه كما سبق .

فلماذا يستعمل هذه «التقية الطوسية» التي اخترعها الطوسي وشيعته؟! ولماذا وضع شيعة الطوسي أكاذيب فيها على لسان أبي الأئمة ، وشوهوا صورة أهل البيت الذي يدعون محبتهم و موالاتهم كذبا و تقية!!!
وأما متعة الحج ، فقد جاهر كذلك أمير المؤمنين علي ﷺ فيها على ما رواه الطوسي بنفسه في صفة متعة الحج ورواه أصحاب السنن كما مر سابقا . فالشاهد أن عليا جاهر في مسألة فقهية و هي متعة الحج بينما عمر كان ينهي عنها نهى تنزيه فما كان عليا بحاجة لـ«تقية طوسية» كما يزعمون و يفترون!

الدليل الثاني: إن الشيعة يزعمون: أن لا تقية في «متعة النساء» كما ورد عن أئمتهم ، كما يقول كبيرهم الذي علمهم!!! وهو كاشف الغطا في كتابه أصل الشيعة وأصولها بقوله «ومن طرقنا الوثيقة عن جعفر الصادق انه قال : ثلاث لا أتقي فيهن أحدا : متعة الحج و متعة النساء والمسح على الخفين».

و لا ندري من الذي استعمل «التقية الطوسية» أي الكذب هنا .أهو علي ؑ المعروف بشجاعته أم الإمام زيد بن علي ؑ الذي خرج على الدولة الأموية حتى استشهد؟! لعل يأتي طوسي آخر و يحل لنا هذا اللغز!!

على آية حال زعمهم أن عليا ؑ عمل «بالتقية الطوسية» يضحك التكلي ، لسبب بسيط :أنهم اشترطوا الشجاعة والصدق في الإمام المعصوم كما مر!

ولا أدري كيف يكون أشجع الناس وهو يمارس الكذب و الخداع و التقية في مسألة فقهية، بينما كان ابن عباس ؑ يجاهر بها في زمنه حتى هدده ابن الزبير ؑ بالرجم ، فقال له ابن الزبير فجرب بنفسك ، فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك .

فهل يريد أن يقول لنا أصحاب التشيع المذهبي أن الإمام المعصوم المفترض الطاعة خاف على نفسه من الرجم أو القتل إن جاهر بالمتعة لذلك استعمل التقية الطوسية و أخفى الأمر بل وعمل بمتعة النساء مع امرأة كوفية ،لذلك لم يعلم أحدا بذلك إلا الشيخ المفيد عندما روى مثل هذه الفرية !!!؟

لذلك نقول: يا دعاة التقية والمتعة ،مذهبكم تقية في تقية وقد ضاع مع التقية الطوسية!

فعلى ماذا تتعبدون ؟ على دين لا تعلمون. هل هو دين أهل البيت أم دين شيخ الطائفة!

﴿لِنَّ الدِّينِ عِنْدَ اللّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾ [١٩]

عمران: ١٩

س٧٧: هل امرأة المتعة زوجة أم أمة؟ وهل في القرآن زوجة مستأجرة كما يتخرص هؤلاء البشر؟ لقد وصف القرآن رابطة الزواج بالميثاق الغليظ . فهل يمكن أن يهدم القرآن هذه الرابطة المقدسة بتشريع زواج تنتهي بانتهاء المدة من أجل متاع جسدي محض أشبه بالبهيمية المجردة من الإنسانية؟! نرجو الجواب.

ج٧٧: بمفهوم التشيع المذهبي هي زوجة مستأجرة أي كسيارة أو شقة للإيجار! نذكر هذا الخبر لكي لا يتهمونا بالكذب: فعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال : إنما هي مستأجرة !!!

وأما بالنسبة إلى الشق الثاني من السؤال: فأقول لا توجد زوجة مستأجرة أو زوجة للإيجار في القرآن الكريم إلا في عقول أذعياء المتعة و الجنس ، وإلا فإن الإسلام والرسول وآل البيت النبوي أبرياء من هذا المذهب الذي وضعه هؤلاء القوم باسمهم في إجارة النساء قبلا و دبرا!!

وأما بالنسبة إلى الشق الثالث من السؤال .فأقول: القرآن أطلق لفظ «الميثاق الغليظ» الذي لم يرد إلا تعبيراً عما بين الله وعباده من موجبات التوحيد والتزام الأحكام وعما بين الدولة والدولة من الشؤون العامة الخطيرة. كما أن وصف «الميثاق الغليظ» لم يرد في موضع من مواضع القرآن إلا فيما أخذه الله على أنبيائه من موثيق .

قال تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ [الأحزاب:٧]

وأما في «عقد الزواج» فقد قال تعالى ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء:٢١]

إذن «الزوجية» في نظر الإسلام ليست «عقد تملك» ولا «عقد إيجار» كما يظنه هؤلاء و أضرابهم، وليست كذلك استرقاقاً وأسراً ، وإنما هي «ميثاق غليظ» وعهد متين وصفه بالغلظة لقوته وعظمه كالثوب الغليظ يعسر شقه... ومن أجل هذا كانت الصلة بين الزوجين من أقدس الصلات وأوثقها وليس أدل على قدسيتها من أن الله سبحانه وتعالى سمى العهد بين الزوج وزوجته «الميثاق الغليظ»

ولهذا سماه القرآن ووصفه بما لم يصف به أي عقد آخر بـ«الميثاق الغليظ» لما لهذه الصلة من مهابة و إكبار في النفوس ولما يميزه عن سائر العقود ويسمو به فوق ما يرتبط به الناس في شئون حياتهم من التزامات وغني عن البيان أن ميثاقا ينظر إليه الإسلام هذه النظرة وهذه المنزلة لا يمكن أن يكون فصمة من الهنات والهنات ولا ينبغي الإخلال به ولا التهوين من شأنه .

فهل إن ميثاقاً ينظر إليه الإسلام هذه النظرة وهذه المنزلة؟ هل يمكن أن تكون هكذا ألعوبة أو «علاقة حيوانية» سريعة تنتهي بانتهاء العرد و العردين؟! ألا يدل ذلك على عظم عقد الزواج؟! أليس جدير بنا أن نقف مليا عند وصفه بالميثاق الغليظ؟!!

ألا يدعوننا ذلك إلى التساؤل لماذا الكذب على الله تعالى بأكذوبة تشريعه للنكاح المؤقت من أجل عرد واحد لهدم هذا العقد الغليظ؟!!

يقول صاحب حديث القرآن عن العلاقة الزوجية: «وجدت في القرآن مذاقا خاصا وطعما حلوا ومعاني متفردة حين تحدث عن الزواج، ذلك الرباط الوثيق والميثاق الغليظ، وتلك العلاقة العجيبة.. فكيف تحدث القرآن عنها؟

(١) الزواج آية من آيات الله تستحق التفكير، قال تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ

أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ

يَتَفَكَّرُونَ ﴿[الروم: ٢١]

فهل هناك أسمى من أن يجعل الله الزواج آية من آياته تستحق التفكير والتدبر والتأمل لما فيها من عجائب وغرائب يلحظها كل سليم الفطرة عميق الفكر بعيد النظر؟! أما أصحاب الفطر المطموسة المنكوسة فليسوا من ذلك في شيء؛ ولهذا ختمت الآية بقوله تعالى ﴿ **إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ .

(٢) الزواج سكن للزوجين، كما في قوله تعالى ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا** ﴾ [الأعراف: ١٨٩] وقوله ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ [الروم: ٢١]

وجعل هذا من آيات الله تعالى، وهذا محسوس ومشاهد في الحياة العملية للأزواج الأسوياء .

وفي كون الزواج سكنا للطرفين يجعل كلا منهما متمسكا بهذا السكن، وهل يفرط في السكن عاقل أو سوي؟! إضافة إلى ما في بنية الكلمة ﴿ **تَسْكُنُوا** ﴾ من راحة وروح واطمئنان وهدوء تسكبها في النفس حروف الهمس في الكلمة.

(٣) المودة والرحمة بين الزوجين فعل إلهي، قال تعالى ﴿ **وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً** ﴾ وما دلالة هذا؟

إن من دلالاته أن الله تعالى يريد لهذه العلاقة أن تقوم، وأن تستمر؛ سكنا للزوج، وسكنا للزوجة، ورحمة ومودة متبادلة، ومراعاة للحقوق، وتحقيقا للوفاء لذلك تولاهما الله بنفسه وأنشأها جعلاً إلهياً خالصاً.

(٤) الزوج لباس للزوجة والزوجة لباس للزوج، قال تعالى ﴿ **هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ** ﴾ [البقرة: ١٨٧]

هل في هذا التعبير من جمال أو فوائد؟! الجواب: نعم، بلا شك، فهو تعبير يوحي بأن كلا منهما حريص على الآخر كما يحرص المرء على لباسه، ولنا أن نسأل

هنا: ما وظيفة اللباس؟ إذا تدبرنا وجدنا أن وظيفته تتلخص في ثلاثة أمور: الحماية، والستر، وإبراز الحسن. فكأن القرآن يريد أن يقول لنا: إن الرجل حماية لزوجته من الرياح الهوج، ومن أتربة الحياة، وزعازع الدهر، وأنواء الزمان، وكذلك المرأة حماية لزوجها في أسراره وماله وأولاده وعرضه وشرفه، وإن كلا منهما يجب أن يكون سترا على الآخر، فلا يبرز عيوبه إلا على سبيل الإصلاح والتجويد والتحسين، لا من باب التشهير والتجريح والإساءة، فإن هذا يتعارض مع هذا التعبير اللطيف.

٥) الزوجات حرث للأزواج، قال تعالى ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ

وَقَدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَأَتُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]

فكلمة الحرث تجعل الزواج رمزا للنماء والبركة لا وسيلة للفقر كما يصوره المفلسون، وهو معنى صرح به القرآن، واستخدام القرآن لكلمة الحرث تعبيراً عن الزواج استخدام بديع غير مسبوق، يجعل الخير المتوقع من الزواج كالخير المنتظر من الأرض التي لا قوام للحياة إلا بما تخرجه من زرع.

٦) الزواج ميثاق غليظ، قال تعالى ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ

قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا﴾ [النساء: ٢٠٠]

﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]

ولم أجد في الإسلام عقدا سمي ميثاقا، ثم وصفته النصوص بأنه غليظ سوى ميثاق الزواج، وكان كافيا أن يصف القرآن عقد الزواج بأنه ميثاق وعهد، فالميثاق كلمة فيها من القوة والتشابك ما يحول بينها وبين التفكك أو التحلل. هكذا تحدث القرآن عن الزواج، فهل هناك كتاب إلهي أو قانون بشري تحدث بهذا البيان^١!

^١ حديث القرآن عن العلاقة الزوجية .. إعجاز وبيان بقلم الكاتب: وصفي عاشور أبوزيد

فهل يجوز إن ميثاقاً ينظر إليه الإسلام هذه النظرة وهذه المنزلة؟ هل يمكن أن تكون هكذا العوبة أو علاقة حيوانية سريعة تنتهي بانتهاء العرد و العردين؟! ألا يدعوننا ذلك إلى التساؤل لماذا الكذب- يا علماء التشيع المذهبي- على الله تعالى بأكذوبة تشريعه للنكاح المؤقت من أجل عرد واحد لهدم هذا العقد الغليظ؟!

س٧٨: يعتقد الشيعة الجعفرية بنكاح آخر غير ملك اليمين شبيهة بالمتعة بل يتفوق عليها بإباحية منقطة النظير و يسمونه «نكاح عارية الفرج» وهو أن يحل الشيعي الإمامي الاثني عشري لصديقه أو أخيه أو أبيه فرج جاريتة من دون مالكاها أو تحل المرأة الشيعية الإمامية جاريتها لأخيها، أو زوجها، أو قريبها. فهل يمكن تفصيل و بيان هذا النكاح والذي يعتبر نوع من أنواع مشاعة الجنس و الإباحية باسم الدين و آل البيت؟!

ج٧٨: هذا دليل أن هذه الطائفة لم تشذ عن الأمة في مسألة نكاح المتعة التي كانت لفترة محدودة زمن الغزوات ، بل شذت كذلك حتى في أنكحة أخرى أكثر إباحية كنكاح عارية الفرج وخالفوا الأمة.

إن كل الفرق أنكروا عليهم شذوذهم بالمتعة وأنكروا رواياتهم على ما ينسبون لآل البيت في استحلال «المتعة». وكل الفرق كذلك أنكروا عليهم شذوذهم عندما ادعوا «نكاح التحليل» أو «عارية الفرج» حيث رووا روايات كثيرة في حليتها على لسان آل البيت وهم أبرياء من هذه الدعوى كما هم أبرياء من دعوى حلية المتعة ووضعها على لسانهم .

و لكن ماذا نفع وشر البلية ما يضحك أن محبي آل البيت الذين يسمون أنفسهم بشيعة أهل البيت ينسبون لآل البيت أمثال هذه الأقاويل ويقولون هذا هو مذهب أهل البيت وأنتم أهل السنة لا تتبعون آل البيت وقد تخلفتم عن ركوب سفينة أهل البيت.

نقول: إننا نفضل هذا التخلف ونمني النفس أن لا نركب هذه السفينة التي هي حتما غارقة في بحار الشهوات والفروج و الأدبار !

لنذكر جملة مما نسبوا لهذه السفينة الغارقة ثم نناقشهم و نفحمهم كما يقول المثل: «و من فمك أدينك».

روايات الشيعة الإمامية في تحليل الشيعي الإمامي أمتة لصديقه أو أخيه:
قال شيخ الطائفة الجعفرية الطوسي في تهذيب الأحكام شرح المقنعة للشيخ المفيد:
«قال الشيخ (أي المفيد): (النكاح على ثلاثة اضرب) إلى آخر الباب».

وأضاف: « وليس يخرج عن الأقسام الثلاثة ما روي من تحليل الرجل جاريته لأخيه لأن هذا داخل في جملة الملك لأنه متى أحل جاريته له فقد ملكه وطأها فهو مستباح للفرج بالتمليك حسب ما قدمناه والذي يدل على جواز ذلك ما رواه:
عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال: سألته عن رجل يحل لأخيه فرج جاريته قال: هي له حلال ما أحل له منها^١.

وعن محمد بن مضارب قال: قال لي أبو عبدالله (ع): يا محمد خذ هذه الجارية تخدمك وتصيب منها فإذا خرجت فاردها إلينا^٢.

وعن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (ع) عن امرأة أحلت لابنها فرج جاريته قال: هو له حلال، قلت أفیحل له ثمنها؟ قال: لا إنما يحل له ما أحلت له^٣.
فأما الذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن ابن علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين قال: سألته عن الرجل يحل فرج جاريته؟ قال: لا أحب ذلك^٤.

فليس فيه ما يقتضي تحريم ما ذكرناه لأنه ورد مورد الكراهية، وقد صرح (ع) بذلك بقوله: لا أحب ذلك، والوجه في كراهية ذلك أن هذا مما لا يراه غيرنا ومما يشنع فيه مخالفونا علينا فالنتزه عما هذه سبيله أولى، ويجوز أن يكون إنما كره ذلك إذا لم يشترط في الولد أن يكون حراً، فأما إذا شرط فقد زالت عنه الكراهية أيضاً. والذي يدل على هذا ما رواه: عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم (ع) عن المرأة تحل فرج جاريته لزوجها فقال: اني اكره هذا كيف تصنع إن هي حملت؟ قلت: تقول إن هي حملت منك فهي لك قال: لا بأس بهذا، قلت: فالرجل يصنع هذا بأخيه؟ قال: لا بأس بذلك^٥.

أما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد عن مصدق ابن صدقة عن عمار عن أبي عبدالله (ع) في المرأة تقول لزوجها:

^١ الاستبصار ٣/١٣٥

^٢ الاستبصار ٣/١٣٦، الكافي ١/٤٩

^٣ الاستبصار ٣/١٣٦، الكافي ٢/٤٨

^٤ الاستبصار ٣/١٣٧، الوسائل ١٤/٥٣٣ باب إنه يجوز للرجل أن يحل جاريته لأخيه فيحل له وطؤها بملك المنفعة

^٥ الوسائل ١٤/٥٣٣ ح ٨

جارتتي لك قال: لا يحل له فرجها إلا أن تتبعه أو تهب له^١.
فهذا الخبر محمول على أنه إذا قالت له: إنها لك ما دون الفرج من خدمتها لأن
المعلوم من عادة النساء أن لا يجعلن أزواجهن من وطء إمائهن في حل، وإذا كان
الأمر على ذلك لا يحل له فرجها على حال: وأما المولى فلا يجوز له أن يجعل
عبده في حل من جاريته إلا بالعقد^٢. وينبغي أن يراعى في هذا الضرب من النكاح
لفظة التحليل ولا يسوغ فيه لفظة العارية، يدل على ذلك ما رواه:

فعن الفضيل بن يسار قال: قلت لابي عبدالله (ع): جعلت فداك أن بعض
أصحابنا قد روى عنك أنك قلت إذا أحل الرجل لأخيه جاريته فهي له حلال؟ قال:
نعم يا فضيل، قلت له: ما تقول في رجل عنده جارية نفيسة وهي بكر أحل لأخيه
ما دون فرجها أله أن يقتضها قال: لا ليس له إلا ما أحل له منها، ولو أحل له
قبلة منها لم يحل له سوى ذلك قلت: أرايت إن أحل له ما دون الفرج فغلبته الشهوة
فاقتضها؟ قال: لا ينبغي له ذلك، قلت: فإن فعل أيكون زانيا؟ قال: لا ولكن يكون
خائنا ويغرم لصاحبها عشر قيمتهن كانت بكرة، وإن لم تكن بكرة فنصف عشر
قيمتها^٣.

وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: سألته عن جارية بين رجلين دبرها
جميعا ثم أحل أحدهما لفرجها لصاحبه قال: هو له حلال وأيهما مات قبل صاحبه
فقد صار نصفها حرا من قبل الذي مات ونصفها مدبرا، قلت: أرايت إن أراد
الباقي منهما أن يمسخها؟ قال: لا إلا أن يثبت عتقها ويتزوجها برضى منها تزويجا
بصداق متى ما أراد، قلت له: أليس قد صار نصفها حرا قد ملكت نصف رقبتها
والنصف الآخر للباقي الذي دبرها؟ قال: بلى قلت: فإن جعلت هي مولها في حل
من نكاحها واحلت ذلك له قال: لا يجوز ذلك له قلت: لم يجوز ذلك كما أجزت
للذي كان له نصفها إن أحل فرجها لشريكه؟ قال: إن الحرة لا تهب فرجها ولا
تعيه ولا تحلله ولكن لها من نفسها يوم ولذي دبرها يوم فإن أحب أن يتزوجها
متعة في اليوم الذي تملك فيه نفسها فيتمتع منها بشيء قل أو أكثر^٤.
ومتى ولدت هذه الجارية المحللة فإن ولدها يكون رقا لمولها إلا أن يكون قد شرط
الحرية عليه الذي حلل له فإنه يصير حرا بالشرط المتقدم، والذي يدل على ذلك ما
رواه: عن ضريس بن عبدالملك قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الرجل يحل

^١ الوسائل ١٤ / ٥٣٥ باب جواز تحليل المرأة جارتها للرجل حتى تزوجها فتحل له إلا أن يعلم إنها متزوج ح

^٢ الاستبصار ٣ / ١٣٧

^٣ الكافي ٢ / ٤٨، الفقيه ٣ / ٢٨٩، الوسائل ١٤ / ٥٣٧ ح

^٤ الكافي ٢ / ٥٣

لأخيه فرج جاريتيه قال: له حلال، قلت: فإن جاءت بولد منه قال: هو لمولى الجارية إلا أن يكون اشترط على مولى الجارية حين أحلها له إن جاءت بولد فهو حر^١.

وعن إسحاق بن عمار قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الرجل يحل جاريتيه لأخيه أو حرة حللت جاريتها لأخيها؟ قال: يحل له من ذلك ما أحل له، قلت: فجاءت بولد قال يلحق بالحر من أبويه^٢.

وعن حريز عن زرارة قال: قلت لابي جعفر (ع): الرجل يحل جاريتيه لأخيه؟ قال: لا بأس قال: قلت فإنها جاءت بولد قال: يضم إليه ولده ويرد الجارية على صاحبها، قلت له: انه لم يأذن له في ذلك قال: انه قد أذن له وهو لا يأمن أن يكون ذلك^٣.

يقول الطوسي في تعليقه على هذه الأخبار: «فليست هذه الأخبار مضادة لما قدمناه لأنه ليس في شيء منها إنه يلحق الولد بالحر أو يضم إليه ولده وإن لم يشترط بل هو محتمل وإذا وردت الاحاديث التي قدمناها مفصلة، وأنه متى شرط كان لا حقا به، ومتى لم يشترط كان مملوكا، حملنا هذه الأخبار على المفصلة، وليس قوله (ع): إنه أذن له وهو لا يأمن أن يكون ذلك. بمانع من أن يكون قد شرط أنه لو كان هناك لكان لاحقا به، وإنما لم يأذن له في الإفضاء إليها على وجه يكون منه الولد وأوجب عليه التحرز وإن كان قد شرط أن لو كان حصل ولد لكان لا حقا بالحرية حسب ما قدمناه، ويحتمل أن يكون أراد (ع) يضم إليه ولده بالثمن لأن ولده لا يجوز أن يسترق بل يباع عليه، والذي يدل على ذلك ما رواه: عن إبراهيم بن عبدالحميد عن أبي الحسن (ع) في امرأة قالت لرجل فرج جاريتي لك حلال فوطئها فولدت ولدا قال: يقوم الولد عليه بقيمته^٤».

و فيما يلي نورد بقية الروايات التي نسبوها لآل البيت من الكتب الحديثية الإمامية الأخرى:

ففي مستدرك الوسائل للنوري الطبرسي عقد النوري بابا سماه «باب أنه يجوز للرجل أن يحل جاريتيه لأخيه، فيحل وطؤها بملك المنفعة» وأورد عدة أخبار عن

^١ الاستبصار ٣/١٣٨، الوسائل ١٤/٥٣٢

^٢ الاستبصار ٣/١٣٩

^٣ المصدر السابق

^٤ الاستبصار ٣/١٤٠

يعتقد فيهم العصمة : ففي فقه الرضا (ع) : الوجه الرابع: نكاح تحليل المحل وهو أن يحل الرجل أو المرأة فرج الجارية مدة معلومة، فإن كان الرجل فعلية قبل تحليلها أن يستبرئها بحيضة، ويستبرئها بعد أن تنتقضي أيام التحليل، وإن كانت المرأة استغني عن ذلك^١.

وعن أبي العباس قال: كنت عند أبي عبد الله (ع) فقال له رجل: أصلحك الله، ما تقول في عارية الفرج؟ قال: زنى ثم (مكث زمانا قليلا، ثم قال) لا بأس بأن يحل الرجل جاريته لأخيه^٢.

وعن ضريس بن عبد الملك، عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يحل لأخيه جاريته، وهي تخرج في حوائجه، قال: هي له حلال .

وفي كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي قال: سألت العبد الصالح (ع) عن رجل أحل جاريته لأخيه، قال: هي له حلال.

وفي المستدرک كذلك عقد النوري بابا سماه «باب جواز تحليل المرأة جاريته للرجل حتى لزوجها، فتحل له إلا أن يعلم أنها تمزح» وأورد جملة من روايات أهل البيت :

عن زرارة قال: سألتني أبو عبد الله (ع) : من كان يمرض عبد الملك - يعني ابن أعين - ويقوم عليه في مرضه؟ فقلت له: جارية امرأته فقال: هي التي تلي ذلك منه فقلت: نعم، قال: فهل أحلت له ذلك صاحبه؟ قلت: لا أدري، قال (ع) : فإنه يحل له ما أحلت ذلك منها.

وعن الحسن العطار قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن عارية الفرج، قال: لا بأس به الخبر^٣. قلت: رواه الشيخ في التهذيب، وحمله على التجوز في اطلاق لفظ العارية، وأن يكون مراده بذلك التحليل.

و عقد الطبرسي بابا سماه «باب أن من أحل لأخيه من أمته ما دون الوطيء، لم يحل له الوطيء بل يجب الإقتصار على ما تناوله اللفظ، فإن وطأها حينئذ

^١ المستدرک ١/١٨

^٢ المستدرک ١/١٨-١٩ ح ٥

^٣ الوسائل ١٤/٥٣٧. وفي المستدرک ١/٢٣ ح ١ تكلمة الخير: «قلت: فإن كان منه الولد، قال: لصاحب الجارية إلا أن يشترط عليه».

لزمه عشر قيمتها إن كانت بكرا، ونصف العشر إن كانت ثيبا^١». وأورد عدة روايات مستفيضة كرواية الفضيل بن يسار السابقة. ورواية حفص البخترى عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يقول لامرأته: أحلي لي جاريتك فإني أكره أن تراني منكشفا، فأحلتها له قال: لا يحل له منها إلا ذاك، و ليس له أن يمسه ولا يطأها ، وزاد فيه هشام : له أن يأتيها ؟ قال: لا يحل له إلا الذي قالت^٢.

وعن سليمان بن صالح قال: قلت لأبي عبد الله (ع) : الرجل يخدع امرأته فيقول: اجعليني في حل من جاريتك يعني تمسح بطني و تغمز رجلي و من مسي إياها!!، يعني بمسه إياها النكاح!!!!، قال: الخديعة في النار ، قلت : فإن لم يرد بذلك الخديعة ، فقال: يا سليمان ما أراك إلا تخدعها من بضع جاريتها^٣.

كما عقد الطبرسي بابا سماه «باب أن من أحل وطئ أمته لغيره، حل له ما دونه من الاستمتاع، ولم تحل له الخدمة ولا البيع» وأورد عدة روايات مستفيضة: عن أحمد بن محمد بن عيسى في نوادره: عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بكر الحضرمي قال: قلت لأبي عبد الله (ع): امرأتي أحلت لي جاريتها، فقال: انكحها إن أردت. قلت: أبيعها، قال: إنما حل منها ما أحلت^٤.

و عقد الطبرسي بابا سماه «باب حكم ولد الأمة المحللة» وأورد عدة روايات مستفيضة عن أهل البيت نذكر بعضها :

عن حريز، عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يحل فرج جاريتها لأخيه، قال: لا بأس بذلك قلت: فإنه أولدها، قال: يضم إليه ولده، ويرد الجارية على مولاه^٥.

أما في المصادر الفقهية الإمامية : ففي فقه الرضا(ع): الوجه الرابع : نكاح تحليل المحل، وهو أن يحل الرجل أو المرأة فرج الجارية مدة معلومة ، فإن كان

١ الوسائل ١٤/٥٣٧

٢ الوسائل ١٤/٥٣٨ ح٤

٣ الوسائل ١٤/٥٣٨ ح٥

٤ المستدرک ١٥/٣٢٠ ح٣

٥ المستدرک ١٥/٢٢٣ ح٢

الرجل فعليه قبل تحليلها أن يستبرئها بحيضة ، و يستبرئها بعد أن تنقضي أيام التحليل ، وإن كانت المرأة استغني عن ذلك^١.

وفي الروضة البهية: «وتباح الأمة لغير مالها بالتحليل من المالك لمن يجوز له التزوج بها ...، وحل الأمة بذلك هو المشهور بين الأصحاب بل كاد يكون إجماعاً، وأخبارهم الصحيحة به مستفيضة ولا بد من صيغة دالة عليه (مثل أحللت لك وطأها، أو جعلتك في حل من وطئها) وهاتان الصيغتان كافيتان فيه اتفاقاً. (وفي صحته بلفظ الإباحة قولان).....، والأشبه أنه ملك يمين لا عقد نكاح..... لأن عقد لازم ولا شيء من التحليل بلازم^٢».

وفي الجواهر للنجفي: «النوع الثاني من نوعي الملك (ملك المنفعة) ، يمكن أن يجمع كونه عقداً أو أنه مبنى على كون التحليل ملك يمين للمنفعة ..وكيف كان فالنظر في الصيغة و الحكم بعد القطع بجوازه عندنا للإجماع بقسميه عليه و تواتر النصوص به فما في محكي الخلاف و السائر من إرسال قول عن بعض أصحابنا بالمنع منه بل في كشف اللثام أنه معطى كلام الانتصار مسبوق بالإجماع و ملحوق به ، ضرورة معلومية جوازه في مذهبنا عند المخالف فضلا عن المؤلف كالمنقطع^٣».

قلت: هل يعقل أن دينا يستحل الفروج بأقوال شاذة لبعض الفقهاء ويعتبرونهم معصومين وبهذا الكم الهائل من الروايات التي لا تتمشي مع ما عرف من أحكام الدين وأصوله العامة ولا تتفق مع مذهب من المذاهب. هل يعقل أن يكون دينا لإلهيا يتعبد به !!؟

إن «الفروج» محرمة في أصلها ولم تستبح في الإسلام إلا بنص قرآني صريح فإما: «بالعقد» أو «ملك اليمين» وليس بنص جعفري أو اجتهاد باقري أو استنباط طوسي أو إجماع اثني عشري!!!

^١ المصدر السابق ١٥/١٨١ ح

^٢ الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ٥/٢٢٤-٢٣٦

^٣ جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام لمحمد حسن النجفي ٣٠/٢٩٦

إن الدين هو ما قال الله تعالى و ما قال رسول الله ﷺ و ليس ما قاله الباقر أو الصادق. هذا على فرض لو قالوا وهما لم يقولوا أصلاً كمسألة المتعة فعلماء التشيع المذهبي يروون عنهما بزعمهم روايات يسمونها متواترة (هكذا جزافاً) بإباحتها و نحن نروي عنهما بحرمتها!

وهكذا في عارية الفرج فعلوا. والدليل أن أبا الأئمة أمير المؤمنين علي عليه السلام يقول برجم من عمل هذا العمل كما في مصنف ابن أبي شيبة: حدثنا أبو بكر قال: حدثنا علي بن مهر عن الشيباني عن عكرمة قال: جاءت امرأة إلى علي فقالت: إن زوجي وقع على وليدتي فقال: « إن تكوني صادقة رجمناه و إن تكوني كاذبة جلدناك» ثم تضرب الناس حتى اختلطوا فذهبت المرأة^١.

لذلك قال الترمذي: «روي عن غير واحد من الصحابة منهم أمير المؤمنين علي و بن عمر أن عليه الرجم» !!

فهذا هو مذهب علي عليه السلام في نكاح التحليل وهو التحريم و الرجم كما كان مذهب التحريم في نكاح المتعة . ولكن هؤلاء يناقضون قول الإمام المعصوم ولا يروون عنه سوى روايات قليلة إما منقطعة أو مرسلة أو موضوعة!

لنسرده أقوال بعض المذاهب الشيعية التي تنتسب إلى آل البيت كالشيعة الاسماعيلية وإنكارهم هذا الشذوذ الجنسي الاثني عشري!!

فقد جاء في فقه الشيعة الإسماعيلية عن جعفر بن محمد أنه نهى عارية الفرج يبيح للرجل وطء أمته أو المرأة تبيح لزوجها أو لغيره وطء أمتها من غير نكاح ولا ملك يمين وقال جعفر بن محمد عارية الفرج هي الزنا وأنا بريء إلى الله ممن يفعله والقرآن ينطق بهذا قال الله تعالى في سورة المؤمنين ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَزْوَاجِهِمْ

حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ .

^١ مصنف ابن أبي شيبة كتاب الحدود في الرجل يقع على جارية امرأته ج ٩/٣٦٦ (ح ٢٩٠٠٥) وهذا لإسناده جيد صحيح كما يقول الشيخ سعد بن ناصر الشثري

فهذا دليل من كتب الشيعة الإسماعيلية و هم شيعة وقد خالفوا الاثني عشرية في هذا القول وخالفوهم من قبل في «المتعة» كذلك، ورووا عن نفس الإمام وهو جعفر الصادق إنه يقول عن «نكاح العارية» أو «التحليل» بأنه زنى!! فلم يبيح الله تعالى وطء الفروج إلا بوجهين بنكاح أو بملك يمين. بل الشيعة الاثني عشرية يروون مثل هذه الأخبار.

ففي مستدرك الوسائل نقلا عن دعائم الإسلام : عن جعفر بن محمد (ع) أنه سئل عن عارية الفرج، كالرجل يبيح للرجل وطء أمته، أو المرأة تبيح لزوجها أو لغيره وطء أمتها، من غير نكاح ولا ملك يمين، قال جعفر بن محمد (ع) : عارية الفرج هي زنى، إنا نبرأ إلى الله ممن يفعله^١.

وفي مستدرك الوسائل :الشيخ المفيد في الرسالة الصاغانية، نقلا عن الحسين بن سعيد الأهوازي في كتاب النكاح عن أبي العباس المعروف بالبقباقي، قال: كان لي جار يقال له الفضل بن غياث وكان يأنس بأصحابنا و يحب مجالستهم فسألني أن ادخله على أبي عبد الله (ع) فأدخلته عليه فسأله عن عارية الفرج فقال أبو عبد الله (ع): هو الزنى ، وأنا إلى الله منه بريء ولكن لا بأس^٢.

وفي مستدرك الوسائل نقلا عن أحمد بن محمد بن عيسى في نوادره: عن ابن أبي عمير، عن القاسم بن عروة، عن أبي العباس قال: كنت عند أبي عبد الله (ع) فقال له رجل: أصلحك الله، ما تقول في عارية الفرج؟ قال: زنى الخبر^٣.

وفي الوسائل: علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال: سألته عن رجل قال لآخر: هذه الجارية لك خيرتك هل يحل فرجها له؟ قال: إن كان حل له بيعها حل له فرجها، وإلا فلا يحل له فرجها^٤.

إباحة الوطاء حق لله سبحانه وتعالى بين الطريق إليه، وليس لغيره ترخيص فيه أو إباحة.

^١ دعائم الإسلام ٢/٢٤٧، مستدرك الوسائل ٢١/١٥ ح ٢

^٢ مستدرك الوسائل للنوري ٢١/١٥ باب أنه لا يحل وطء الجارية بمجرد العارية من غير تحليل و يبدو (أن ولكن لا بأس) هذه الزيادة الأخيرة من وضع الرواة

^٣ مستدرك الوسائل ٢١/١٥ ح ٣

^٤ الوسائل ١٤/٣٣ ح ٩ . وقال العاملي في تعليقه على الخبر: أقول: هذا محمول على التقية على أن هذا اللفظ غير صريح .

إن استحلال شيخ الطائفة الجعفرية الطوسي لهذا النوع من النكاح بدعوى: «أن هذا داخل في جملة الملك» قول ينم على شبهة باطلة لأن عقد الزواج لا يفيد ملك الرجل لزوجته، وإنما يفيد إباحة معاشرتها، والاستمتاع بها ولا يحق له امتلاك ما لها من أموال وغير ذلك. وحتى وإن أمكن القول بوجود شبهة له في مالها بحكم المخالطة، وإباحة الانتفاع به بأمرها، وعليه فالقول بوجود مثل ذلك بالنسبة للجارية التي تملكها الزوجة مردود؛ لأن إباحة الوطء حق لله سبحانه وتعالى بين الطريق إليه، وليس لغيره ترخيص فيه أو إباحة.

يقول الدكتور سلام مذكور في كتابه القيم «نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء» بقوله «إن هذا مسلك من مسالك الشيعة الجعفرية التي نرى شذوذها، وأنها لا تتفق مع مذهب من مذاهب غيرهم من المسلمين، ولا تتماشى مع ما عرف من أحكام الدين، وأصوله العامة مهما كان لهم تأويل، أو تبرير. فإن هذه الإبضاع محرمة في أصلها، ولم تستج في الإسلام إلا بالعقد، أو ملك اليمين عند وجود الرق، لا بما يسمونه ملك المنفعة، والظاهر أن هذا تطرف إليهم من قياس فاسد لا يعتمد على مصدر من مصادر الشرع المعقول منها والمنقول. وهو أشبه شيء بمذهبهم في المتعة التي هي في حقيقتها احتيال على الزنا، وإباحة صورته باسم الدين، افتراء على الله، بل إباحتهم إبضاع الإماء لغير مالكتها أكثر شذوذاً من إباحتهم للمتعة، فقد يكون في تلك بعض الشبهة من ظواهر بعض النصوص^١».

ثم ما الدليل على منع التحليل لغير الوطء لمتعدين في زمان واحد مع أمة يائسة؟!!!! و خصوصاً مع اختلاف المحلل صنفاً أو عضواً. فهذا يحل النظر لشخص و للمس لآخر أو أحل نظر الوجه لشخص و البطن لآخر أو أحل النظر مثلاً لجماعة. فما الذي يمنع التحليل الجماعي في وقت واحد عند المجوزين مثلاً كإباحتهم في «المتعة الدورية» ولا سيما أن الكليني عقد باباً سماه

^١ نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء للأستاذ الدكتور سلام مذكور ص ٢٢٧.

«باب الرجل يزوج عبده أمته ثم يشتهيها» وأورد رواية ابن سنان التي حسنها المجلسي في مرآته.

ففي حسنة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال: سمعته يقول: إذا زوّج الرجل عبده أمته ثم اشتهاها ، قال له :اعتزلها فإذا طمئت وطئها ثم يردها عليه إذا شاء^١.

وفي صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (ع) عن قول الله عز و
جَلَّ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴿٤٠﴾ قال : هو أن يأمر الرجل عبده و
 تحته أمته فيقول له : اعتزل امرأتك ولا تقربها ثم يحبسها عنه حتى تحيض ثم
 يمسكها فإذا حاضت بعد مسه إياها ردها عليه بغير نكاح^٢.

وهذا واضح في تحليل المولى أمته لعبده!!!

وربما يحتج الإمامية دفاعا عن شذوذهم هذا بالنكير علينا على ورد من أقوال
 لبعض القائلين بهذا كعطاء على ما ذكر الشرييني الخطيب على جواز إباحة
 مالك الأمة لغيره وطأها^٣. كما ذكر الخرشي عند حديثه عن هذا. وهو مروى عنه
 في مصنف عبد الرزاق: بإسناده عن بن جريج قال أخبرني عطاء قال كان يفعل
 يحل الرجل وليدته لغلامه وابنه وأخيه وأبيه والمرأة لزوجها وما أحب أن يفعل ذلك
 وما بلغني عن ثبت وقد بلغني أن الرجل يرسل وليدته إلى ضيفه .

قلت: لم يثبت هذا القول عن الإمام عطاء و لم يبلغه هذا القول المرذول عن ثقة
 ثبت. إنما حكى أنه كان «يُفعل» وهناك فرق بين «يُفعل» و «يُفعل» ، فالأول
 مبني للمجهول والثاني مبني للمعلوم فالفاعل مجهول هكذا فمن كان يفعله و
 ومتى كان يفعل ومن هم هؤلاء الأشخاص المجاهيل!؟

^١ مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول ٢٠/٢٧٩-٢٨٠ باب الرجل يزوج عبده أمته ثم يشتهيها . وقال المجلسي عن هذا الحديث: حسن

^٢ مرآة العقول ٢٠/٢٨٠-٢٨١ باب الرجل يزوج عبده أمته ثم يشتهيها ح ٢ وقال المجلسي عن هذا الحديث: صحيح

^٣ معني الخناج ٤ / ١٤٥

وربما قيل أن هذا مروى عن طاووس أيضا بما أخرجه أيضا عبد الرزاق عن بن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع طاووسا يقول قال بن عباس إذا أحلت امرأة الرجل أو ابنته أو أخته له جاريتها فليصحبها وهي لها قال بن عباس فليجعل به بين وركيها .

وأیضا في نفس المصنف: عبد الرزاق عن معمر قال قيل لعمرو بن دينار إن طاووسا لا يرى به بأسا فقال لا تعار الفروج .

وعبد الرزاق عن بن جريج قال أخبرني بن طاووس عن أبيه كان لا يرى بأسا قال هو حلال فإن ولدت فولدها حر والأمة لامراته لا يغرم زوجها شيئا^١.

قلت : وهذا القول إن ثبت عنهم (أي هؤلاء الثلاثة كابن عباس أو طاووس أو عطاء^٢ وابن جريج) فهو كقولهم في مسألة المتعة على طريقة المكين الذين خالفوا بقية الصحابة . فلو صحت الروايات عنهم فهي أقوال مردودة حتى وإن أسندت لأن «الفروج» لا تعار فهي محرمة بنص القرآن الكريم إلا الزوجية و بملك اليمين . وإباحة الوطاء حق لله سبحانه وتعالى بين الطريق إليه، وليس لغيره ترخيص فيه أو إباحة.

و على فرض أن طاووسا قال بذلك . فهل قول طاووس حجة في الدين إذا خالف الكتاب و السنة و إجماع الصحابة !؟

ولو لزمنا رأي الصحابي أو التابعي أو تابع التابعي كما يلزمنا قول الرسول ﷺ لتعدد الرسل! فلا يصح الاحتجاج على إباحة أي نكاح خارج نطاق القرآن الكريم إلا نكاح الزوجية الدائم و ملك اليمين فقط. وأما سوى ذلك كنكاح المتعة أو نكاح

^١ مصنف عبد الرزاق ٢١٥/٧ باب الرجل يحل أمته للرجل

^٢ مذهب جعفر الصادق هو التحليل وقد أخذته من شيخه عطاء بن أبي رباح على فرض قول عطاء لنكاح التحليل !

التحليل بقول صحابي أو تابعي أو تابع التابعي فلا يجوز إطلاقاً لأنه لا يعدو أن يكون هذا القول رأياً اجتهادياً خاصاً بهم.

ومن هنا تعلم أيها القارئ الكريم الفرق الكبير و البون الشاسع بين جواز هذا الفعل عند الطائفة الجعفرية وإجماعهم طبقاً لرواياتهم وأصولهم الفقهية وبين حرمة هذا الفعل عند علماء أهل السنة فيمن لو فعل هذا الفعل وشذ من شذ منهم .و بكلمة أخرى نقول: هناك فرق بين في المسألتين فأهل السنة قالوا: لو وقع الرجل على جارية امرأته فما هو الحكم ؟ لذلك اختلفوا في المسألة.

قال الترمذي روي عن غير واحد من الصحابة منهم أمير المؤمنين علي و بن عمر أن عليه الرجم وقال بن مسعود ليس عليه حد ولكن يعزر . ذهب أحمد وإسحاق إلى حديث النعمان هذا، ورجح الشوكاني أنه وإن كان لا يثبت إلا أن أقل أحواله أن يكون شبهة يدرأ بها الحد.

قال في البحر: مسألة ولو أباحت الزوجة للزوج وطء أمتها أو وطئ امرأة يستحق دمها حد. وقال أبو حنيفة لا إذ هما شبهة قلنا لا نسلم انتهى. وهذا منع مجرد فإن مثل حديث النعمان إذا لم يكن شبهة فما الذي يكون شبهة.

وأما الشيعة الجعفرية فلم يختلفوا ولا هم يحزنون فمذهبهم (الروايات و أقوال علماء المذهب) تجوز هذا الفعل وليست المسألة لو وقع الرجل على جارية امرأته مثلاً!!! و إنما الإمام المعصوم يأمر أتباعه و تلاميذه على ممارسة هذا الشذوذ كما رأيتم وقد استفاضت الروايات عنهم .فروايات الباقر و الصادق ملزمة وحجة بينما(هذه الأثار المروية في مصنف عبد الرزاق) عن طاووس أو عطاء غير ملزمة لأهل السنة لأنهما غير معصومين وأقوالهما غير حجة في الدين عند التعارض!!

س ٧٩: هل بلغ نهي النبي ﷺ عن المتعة لكل الصحابة؟

ج ٧٩: خلاصة القول أن الصحابة أحرص الناس على امتثال أوامر الله تعالى والابتعاد عن نواهيه فكل من بلغه نهي رسول الله ﷺ عن المتعة فذلك موقفه منها وكل من لم يبلغه النهي في عصر النبوة ثم بلغه بعد ذلك فإنه التزمه وقال به ومع هذا فلا ينكر إن بعض الصحابة لم يبلغه النهي إطلاقاً إلا بعد وفاة الرسول ﷺ.

س ٨٠: إذا كان كذلك فلماذا يزعم علماء التشيع المذهبي أن القول بإباحة المتعة قال به جماعة من الصحابة والتابعين كأمر المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) و عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ومناظراته لابن الزبير معروفة و عبد الله بن مسعود ومجاهد وعطاء وجابر بن عبد الله الأنصاري وسلمة بن الأكوع وأبي سعيد الخدري ، والمغيرة بن شعبة ، و خالد بن عبد الله الأنصاري وزيد بن ثابت الأنصاري وعمران الحصين الخزاعي وسلمة بن الأكوع الأسلمي وسعيد بن جبير و عبد الملك بن جريح وأنهم كانوا يفتون بها فادعاء الخصم الاتفاق على حظر النكاح المؤجل باطل». فهل هذا صحيح؟

ج ٨٠: مستند هؤلاء الشيعة أساساً على كلام ابن حزم في المحلى وليس عندهم حجة سوى هذه الأقوال المنحوتة!

قال ابن حجر في الفتح مفنداً كلام ابن حزم ما نصه «قال ابن حزم : ثبت على إباحتها بعد رسول الله ﷺ ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسلمة ومعبد ابنا أمية بن خلف وجابر وعمرو ابن حريث قال : ومن التابعين طاوس وسعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة . قلت : وفي جميع ما أطلقه نظر^١». وفيما يلي تفنيد هذا الزعم و دحض هذا الادعاء !

^١ الفتح ٧٩/٩

عمر بن الخطاب

شن كذابو المتعة و مروجوها حرباً لا هوادة على عمر بن الخطاب ؓ، فاخترعوا لعمر ؓ أختاً وهمياً كقصص ليلة و ألف ليلة فزعموا كذباً و زوراً كعادتهم أن علياً ؓ تمتع بها فولدت ! فلذلك حرم عمر المتعة .

فمثلاً المجلسي يقول أن اسمها «عفراء» بينما الطباطبائي يقول أن اسمها «غفراء»، والزنجاني يقول أن اسمها «خضراء».

وإليك نص كلام المجلسي « أقول قد مر في كتاب الغيبة الخبر الطويل عن المفضل بن عمر في الرجعة وفيه إنه قال المفضل للصادق : يا مولاي المتعة قال : المتعة حلال فتمتع سائر المسلمون على عهد رسول الله ﷺ في الحج وأيام أبي بكر وأربع سنين في أيام عمر حتى دخل على أخته «عفراء» فوجد في حجرها طفلاً يرضع من ثديها فنظر إلى درة اللين في فم الطفل فأغضب وارعد وأزيد وأخذ الطفل من يدها وخرج حتى أتى المسجد ورقى المنبر قال : نادوا في الناس إن الصلاة جامعة وكان غير وقت صلاة فعلم الناس انه لأمر يريد عمر ، فحضروا فقال : معاشر الناس من المهاجرين والأنصار وأولاد قحطان من منكم يحب أن يرى المحرمات عليه من النساء ولها مثل هذا الطفل ؟ قد خرج من أحشائها وهو يرضع على ثديها وهي غير متبعلة؟ فقال بعض القوم : ما نحب هذا ، فقال : أستم تعلمون أن أختي عفراء بنت حنثمة أُمي وأبي الخطاب غير متبعلة ؟ قالوا : بلى ، قال : فإني دخلت عليها في هذه الساعة فوجدت هذا الطفل في حجرها ، فناشدتها أني لك هذا ؟ فقالت : تمتعت . فاعلموا سائر الناس إن هذه المتعة التي كانت حلالاً للمسلمين في عهد رسول الله ﷺ قد رأيت تحريمها ، فمن أبي ضربت جنبه بالسوط . فلم يكن في القوم منكر قوله ، ولا راد عليه ، ولا قائل : لا يأتي رسول بعد رسول الله ، وكتاب بعد كتاب الله ، لا نقبل خلافاً على الله وعلى رسوله وكتابه ، بل سلموا ورضوا^١ .

^١ بحار الأنوار ٥٣/٢٨-٢٩

بينما ذكر نقمة الله الجزائري سبب آخر لتحريم عمر لمتعة الشيعة ، فقال ما نصه «يحكى في سبب تحريم عمر لمتعة النساء انه قد طلب أمير المؤمنين إلى منزله ليلة فلما مضى من الليل جانب طلب منه أن ينام عنده فنام ، فلما أصبح الصبح خرج عمر من داخل بيته معترضا على أمير المؤمنين بأنك قلت انه لا ينبغي للمؤمن إن يبيت ليلة عزبا إذا كان في البلد وها أنت هذه الليلة بت عزبا ، فقال أمير المؤمنين وما يدريك إنني بت عزبا وأنا هذه الليلة قد تمتعت بأختك فلانة ، فأسرها في قلبه حتى تمكن من التحريم فحرمها^١ .»
 وذكر الطباطبائي « إن سبب تحريم عمر لمتعة النساء أن رأى عمر عند أخته «غفراء» طفلاً^٢ .»

بينما إبراهيم الزنجاني زعم أن اسمها «خضراء»^٣ .
 و الذي يتصفح كتب التراجم جميعها بلا استثناء التي ترجمت لعمر رضي الله عنه لا يجد ذكراً لهذه الأخت التي اخترعها مشايخ التشيع المذهبي، لا الخضراء ولا الزرقاء ويحسن أن نورد هنا ما قاله علماءهم الذين طبعوا هذا الكتاب «البحار» وهم من مؤسسة الوفاء، لكي ينكشف أكاذيبهم المألوفة للجميع.
 قالوا في هامش الصفحة التي أورد فيها المجلسي هذه الفرية ص ٣٠٣ ما نصه بالحرف الواحد «لم يكن للخطاب بن نفيل سوى عمر بن الخطاب و صفية و أمهم حنمة ابنة هاشم بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم و زيد بن الخطاب و أمه أسماء بنت وهب بن حبيب من بني أسد بن خزيمة و لم يذكر النسابون في ولد الخطاب بنتا اسمها غفراء ! و احتمال أن تكون هي إحدى البنيتين لا يمكن لأنهما كانتا متزوجتين ، أما صفية فقد كانت زوجة سفيان بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، فولدت الأسود و هبار قتل يوم مؤتة و عمر ، هاجر إلى الحبشة و عبده الله قتل يوم اليرموك و عبد الله و هؤلاء كلهم أمهم صفية بنت الخطاب وورد في الاستيعاب ج ٢ ص ٧٤٣ : إنها كانت زوجة

^١ الأتوار النعمانية ٢/٣٢٠

^٢ المصدر السابق الهامش

^٣ حدائق الأنس ص ٢١١

قدامة بن مضعون و لا مانع من ذلك إذا كان قد خلف عليها أحدهما بعد الآخر وأما أميمة وكانت من المهاجرات وقد أسلمت قبل عمر و هي التي كان عمر يعذبها على الإسلام و تكنى بأُم جميل تزوجها سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل - أحد العشرة المبشرة فيما يروون - فأولدها عبد الرحمن الأكبر الشاعر... فأين عفرء التي لم يعلم لها عمر زوج! ولا المسلمون من هاتين الأختين اللتين ذكر المؤرخون و النسابون انهما كانتا متزوجتين و لهما أولاد؟ و لزيادة الإيضاح راجع أنساب العرب لابن حزم ص ١٥١ و نسب قریش ص ٣٤٧ و ص ٣٦٦ وغيرهما من كتب التاريخ و الأنساب». انتهى كلام مؤسسة الوفاء .

فأين «عفرء» أو «غفرء» أو «خضرء» التي لم يعلم لها عمر زوج ولا علي و لا المسلمون يا أصحاب عقيدة وشريعة المتعة!؟

و الحقيقة إنهم ما وضعوا مثل هذه الأكاذيب إلا انتقاماً من عمر لأنه تزوج بنت علي أم كلثوم فلم يعجبهم هذا الزواج والترابط الأسري، فأرادوا أن ينتقموا منه بأن علياً كذلك نكح أخت عمر ولكن متعة . لذلك وضع الخطابي المفضل بن عمر رواية أخرى (غير رواية المجلسي المكنوبة ورواية الجزائري المفضوحة) على لسان جعفر الصادق ليبطل زواج عمر ﷺ من أم كلثوم .

فقد زعم هذا الراوي المتهافت أن عمر لم يتزوج أم كلثوم حقيقة وإنما نكح ابنته التي تمثلت بهيئة أم كلثوم وأنه خشي الفضيحة من جراء ذلك و كتم الخبر عن الصحابة^١. بل زعموا أن عمر نفسه كان يتمتع بالنساء^٢.

وفي ذلك يقول أحمد أمين في ضحاه: ربما كان من الأسباب التي حملت الشيعة على التمسك بالمتعة نهي عمر عنها لما في نفوسهم من كراهية شديدة له ولأعماله وآرائه^٣.

وقد حاولوا رغم هذا الافتراء الذي وضعوه ونسجوا خيالهم المريض في اختراع أخت لعمر باسم عفرء وخضرء و زرقاء ولما أعييتهم الحيلة و باءت محاولتهم بالفشل

^١ المحدث الشريف ص ٦٠-٦٤

^٢ مؤتمر علماء بغداد ص ٤٦

ضحى الإسلام ص ٢٥٩

الذريع و علم كل من يقرأ كتبهم بأكاذيبهم هذه ، زعموا أن نهى عمر رضي الله عنه عن المتعة كان لمجرد أنها لم يكن لها شهود. واحتجوا بذلك بخبر موضوع أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح قال: «أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم (جيد) أن محمد بن الأسود بن خلف (الخراعي) أخبره (عن رجلٍ مجهول): «أن عمرو بن حوشب استمتع بجارية بكر من بني عامر بن لؤي فحملت فذكر ذلك لعمر، فسألها. فقالت: استمتع منها عمر بن حوشب. فسأله، فاعترف. فقال عمر: من أشهدت؟ قال: -لا أدري أقال أمها أو أختها أو أخاها- وأمها. فقام عمر على المنبر فقال: ما بال رجال يعملون بالمتعة ولا يشهدون عدولاً ولم يبينها إلا حدته؟. قال (الخراعي): أخبرني هذا القول عن عمر من كان تحت منبره سمعه حين يقوله. قال فتلقاه الناس منه^١». قال الشيخ محمد الأمين: أي أخبره بذلك شخص مجهول. فهذا باطل بلا ريب، خاصة أنه يخالف رواية الثقات. وقريب منه ما أخرجه عبد الرزاق: عن معمر، عن الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير: «أن ربيعة بن أمية بن خلف تزوج مولدةً من مولدات المدينة بشهادة امرأتين، إحداهما خولة بنت حكيم وكانت امرأةً سالحةً-. فلم يفجأهم إلا الوليدة قد حَمَلت. فذكرت ذلك خولة لعمر بن الخطاب، فقام يجزّ صنفة رداءه من الغضب حتى صعد المنبر فقال: «إنه بلغني أن ربيعة بن أمية تزوج مولدة من مولدات المدينة بشهادة امرأتين، وإني لو كنت تقدمت في هذا لرجمت^٢». وهذا منقطع، إذ لم يسمع عروة من عمر ولا من عثمان ولا من علي. وهو كذلك يخالف ما رواه مالك في الموطأ: «عن ابن شهاب (الزهري، ثبت) عن عروة بن الزبير (ثبت): أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب، فقالت: إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة فحملت منه. فخرج عمر بن الخطاب فرعا يجزّ رداءه، فقال: هذه المتعة و لو كنت تقدمت فيها لرجمت^٣».

مصنف عبد الرزاق ٥٠٣/٧ (١٤٠٣١)

مصنف عبد الرزاق ٥٠٣/٧ (١٤٠٣٨)

الموطأ ٥٤٢/٢

ورواية معمر تخالف كذلك رواية يونس. أخرجها ابن شبة في تاريخ المدينة عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن يونس عن الزهري عن عروة، وفيه: فلما حملت المولدة من ربيعة ابن أمية فزعت خولة فأتت عمر بن الخطاب فأخبرته الخبر، ففزع عمر، فقام يجر من العجلة ضفة رداءه في الأرض حتى جاء المنبر، فقام، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: بلغني أن ربيعة بن أمية تزوج امرأة سرا فحملت منه، وإني والله لو تقدمت في هذا لرجمت فيه^١».

فلم تكن خولة شاهدة على النكاح لكنها هي التي شكت عمرواً، وليس في هذه الرواية ذكر المتعة بل النهي عن نكاح السر. والصواب ما رواه مالك. أما الصحيح الثابت عن عمر بن الخطاب، فهو ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا عبد الله بن إدريس (ثقة فقيه) عن يحيى بن سعيد (الأنصاري، ثقة ثبت) عن نافع (ثقة ثبت) عن ابن عمر قال: قال عمر: لو تقدمت فيها لرجمت^٢. يعني المتعة. يقصد: لو أنني بينت لهم التحريم من قبل، لرجمت الذي فعل المتعة. وإسناده صحيح كالشمس، وهو يشهد لما رواه مالك.

وزعم بعض الشيعة أن عمر رضي الله عنه قد منع متعة النساء منعاً إدارياً، أي لأنه كرهها كما كره متعة الحج، وليس لأنه يرى تحريمها. وهذا هو الكذب الوقح الصريح **﴿قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾**.

فكيف يقسم عمر -وهو الصادق البار- على رجم الذي يفعلها إن كان منعه لها لمجرد كراهية؟!!

بل هو أعلن بصراحة إن سبب رجمه من يفعلها هو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرمها تحريماً دائماً إلى يوم القيامة.

وأخرج ابن ماجه في سننه: «حدثنا محمد بن خلف العسقلاني (جيد) ثنا الفريابي (محمد بن يوسف، ثقة) عن أبان بن أبي حازم (جيد) عن أبي بكر بن حفص (ثقة) عن ابن عمر قال: لما ولي عمر بن الخطاب، خطب الناس فقال: إن

١ تاريخ المدينة ٢/٧١٧

ابن أبي شيبة في مصنفه ٣/٥٥١

رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرّمها. والله لا أعلم أحداً يتمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة، إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله أحلها بعد إذ حرّمها^١.

وهذا حديث قال عنه ابن حجر في تلخيص الحبير: «إسناده صحيح^٢». وهو كما قال.

قال الجصاص في أحكام القرآن: «وقال (عمر) في خبر آخر: لو تقدمت فيها لرجمت. فلم ينكر هذا القول عليه منكر، لا سيما في شيء قد علموا إباحته وإخباره بأنهما كانتا على عهد رسول الله ﷺ فلا يخلو ذلك من أحد وجهين: إما أن يكونوا قد علموا بقاء إباحتها، فاتفقوا معه على حظرها. وحاشاهم من ذلك، لأن ذلك يوجب أن يكونوا مخالفين لأمر النبي ﷺ عياناً. وقد وصفهم الله تعالى بأنهم خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر. فغير جائز منهم التواطؤ على مخالفة أمر النبي ﷺ. ولأن ذلك يؤدي إلى الكفر وإلى الانسلاخ من الإسلام. لأن من علم إباحة النبي ﷺ للمتعة، ثم قال: هي محظورة من غير نسخ لها، فهو خارج من الملة. فإذا لم يجز ذلك، علمنا أنهم قد علموا حظرها بعد الإباحة، ولذلك لم ينكروه. ولو كان ما قال عمر منكرًا، ولم يكن النسخ عندهم ثابتًا، لما جاز أن يقره على ترك النكير عليه. وفي ذلك دليل على إجماعهم على نسخ المتعة. إذ غير جائز حظر ما أباحه النبي ﷺ إلا من طريق النسخ^٣».

وأخرج عن معمر، عن الزهري، عن سالم (بن عمر، ثقة ثبت): قيل لابن عمر: «إن ابن عباس يرخّص في متعة النساء». فقال: ما أظن ابن عباس يقول هذا. قالوا: بلى، والله إنه ليقوله. قال: أما والله ما كان (ليتجرأ) ليقول هذا في زمن عمر. وإن كان عمر لينكلكم عن مثل هذا. وما أعلمه إلا السفاح^٤.
إسناده في غاية الصحة.

ابن ماجه ٦٣١/١

تلخيص الحبير ١٥٤/٣

أحكام القرآن ١٠٢/٣

مصنف عبد الرزاق ١٤٠٣٥^٤

وروى ابن أبي شيبة : «حدثنا مروان بن معاوية (ثقة) عن العلاء بن المسيب (ثقة) عن أبيه (ثقة) قال: قال عمر: لو أتيت برجل تمتع بامرأة لرجمته إن كان أحسن. فإن لم يكن أحسن ضربته^١».

وروى عبد الزراق عن ابن جريح قال: أخبرني عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال: لم يرع عمر -أمير المؤمنين- إلا أم أراكة، قد خَرَجَتْ حبلَى. فسألها عمر عن حملها فقالت: استمتع بي سلمة بن أمية بن خلف. قال عمر بن شبة في أخبار المدينة: واستمتع سلمة بن أمية من سلمى مولاة حكيم بن أمية بن الأوقص الأسلمي. فولدت له، فجدد ولدها... فبلغ ذلك عمر فنهى عن المتعة^٢. ولم يذكر سنده. لكن روى عبد الزراق عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: « قدم عمرو بن حريث من الكوفة فاستمتع بمولاة. فأتى بها عمر وهي حبلَى، فسألها، فقالت: استمتع بي عمرو بن حريث. فسأله، فأخبره بذلك أمراً ظاهراً. قال فهلا غيرها. فذلك حين نهى عنها^٣».

وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق بلفظ: حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث.

وأخرجه ابن شيبة من طريق الأجلح عن أبي الزبير بمتن مخالف^٤. مما يظهر اضطراب أبي الزبير. والرواية شاذة غير محفوظة، وهي من أوهام أبي الزبير، وله نظيرها في طلاق ابن عمر لزوجته كما في سنن أبي داود^٥.

والمعروف عند أهل السير والتاريخ أن نهى عمر عن المتعة كان لما سمع أن أحد ابني أمية بن خلف قد فعل المتعة بجهل. قال ابن حجر: « وأما سلمة ومعبد (ربيعة) فقصتهما واحدة، اختلف فيها: هل وقعت لهذا أو لهذا؟^٦».

قال الشيخ محمد المين: ثم لم أجد ما يثبت لهذين الصحبة سوى حديث ضعيف، «فذكره لأجله في الصحابة من لم يمعن النظر في أمره» كما قال ابن حجر في

مصنف ابن أبي شيبة ٥١١/٣

المصدر السابق ١٤٠٢٤١

المصدر السابق ٥٠٠/٧ ١٤٠٢٩٢

ابن شيبة (٧١٦/٢)^٤

سنن أبي داود ٢٥٦/٢

الإصابة^١. والصواب أن ذلك الحديث عن أمية وليس عن ابنه، وقد وهم من أثبت لهما الصحبة. كما أنه قد ثبت أن ربيعة بن أمية بن خلف قد هرب من عمر إلى قيصر فتنصر وارتد عن الإسلام.

فإن كانوا يحتجون بعمله في المتعة، فلبئس القدوة هو، نسأل الله أن يحشرهم معه جميعاً ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

علي بن أبي طالب

روى الطبري أنه سئل الحكم عن الآية التي يزعمون كذباً أنها نزلت في المتعة: أمسوخة هي؟ قال: لا. قال علي: لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي».

وهذا الذي قاله الحكم كذب صريح، وأن علياً ما قال ذلك، بل الثابت عنه في الموطأ والصحيحين وغيرهما أنه كان يرى المتعة محرمة وأنه أنكر بشدة على ابن عباس إباحتها حتى قاله له: «إنك أمرؤ تائه». والراوي عنه للتحريم هو ابنه، وهو أعلم الناس به. وأما الحكم فلم يلق علياً، وروايته عنه منقطعة !!

جابر بن عبد الله

وقد استند ابن حزم على حديث جابر «فعلناها» قال ابن حجر «لعل جابر ومن نقل عنه استمراهم على ذلك بعده ﷺ إلى أن نهى عنها عمر لم يبلغهم النهي . وإنما قال جابر «فعلناها» وذلك لا يقتضي تعميم جميع الصحابة بل يصدق على نفسه وحده.. وقد ثبت عن جابر عند مسلم «فعلناها مع رسول الله ﷺ ثم نهانا عمر فلم نعد لها» فهذا يرد عده جابر فيمن ثبت على تحليلها ، وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحريمها لثبوت قوله ﷺ «إنها حرام إلى يوم القيامة» قال فأما بهذا القول نسخ التحريم^٢.

^١ الإصابة ٢/٥٢٠

^٢ فتح الباري ٩/٧٨-٨٠

أخرج مسلم عن أبي نضرة قال: كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال: «ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين. فقال جابر: فعلناهما مع رسول الله ﷺ، ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما».

قال النووي «هذا محمول على أن الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ. وقوله «حين نهانا عنه عمر» يعني حين بلغه النسخ.

قال ابن حجر «فإن كان قوله «فعلنا» يعم جميع الصحابة، فقوله «ثم لم نعد» يعم جميع الصحابة، فيكون إجماعاً! وقد ظهر أن مستنده الأحاديث الصحيحة التي بينها... وإنما قال جابر «فعلناها» وذلك لا يقتضي تعميم جميع الصحابة، بل يصدق على فعل نفسه وحده».

فإن قيل: هل يمكن تغييب سنة عن جابر وهو صحابي؟

الجواب: نعم. لقد غاب عن علم عمر حكم الاستئذان، ووعاه أبو موسى وأبو سعيد وأبي. وكان حكم تحريم المتعة عند عمر وعلي وغيرهما، وغاب عن ابن عباس. وكان حكم الإجماع عند ابن عباس، نسيه عمر سنتين فلما ذكر أجلى أهل الذمة. وكان حكم الجدة عند المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة، ولم يعلمه أبو بكر وعمر. وكان حكم ميراث الجد عند معقل بن سنان، وغفل عنه عمر. وابن عمر لم يلتفت إلى رواية إجارة كلب الزرع، وكان ذلك عند أبي هريرة محفوظاً. ولذلك قال الشافعي: ما منا من أحد إلا وتعزب (أي تغييب) عنه سنة. وقد سبق أن عمر بن الخطاب إنما نهى عنها بسبب تحريم رسول الله ﷺ لها. فقال «والله لا أعلم أحداً يتمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة، إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله ﷺ أحلها بعد إذ حرمها».

قال الطحاوي: «خطب عمر فنهى عن المتعة، ونقل ذلك عن النبي ﷺ، فلم ينكر عليه ذلك منكر. وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه».

عمران بن حصين

أما حديث عمران بن حصين، فهو ليس في زواج المتعة، بل هو في متعة الحج! ولهذا أورده البخاري مختصراً في باب الحج بهذا النص: حدثني مطرف عن عمران قال: تمتعنا على عهد رسول الله ﷺ فنزل القرآن. قال رجل برأيه ما شاء. وأخرجه مسلم في باب الحج كذلك: حدثنا حامد بن عمر البكرائي ومحمد بن أبي بكر المقدمي قالوا: حدثنا بشر بن المفضل: حدثنا عمران بن مسلم، عن أبي رجاء قال: قال عمران بن حصين: نزلت آية المتعة في كتاب الله -يعني متعة الحج- وأمرنا بها رسول الله ﷺ، ثم لم تنزل آية تنسخ آية متعة الحج ولم ينهاها، حتى مات قال رجل برأيه بعد ما شاء.».

وهو عند النسائي في مناسك الحج. وكذلك أخرجه الدارمي في المناسك. وأخرجه البيهقي في باب من اختار التمتع بالعمرة إلى الحج. قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك: أنبأ عبد الله بن جعفر بن أحمد الأصبهاني: ثنا يونس بن حبيب: ثنا أبو داود: ثنا شعبة: أخبرني حميد بن هلال العدوي: سمعت مطرف بن عبد الله بن الشخير، يحدث عن عمران بن حصين قال: قال لي: ألا أحدثك حديثاً لعل الله أن ينفعك به؟ إن رسول الله ﷺ جمع بين حجة و عمرة، ثم لم ينهاه عنه، و لم ينزل قرآن يحرمه. و إنه قد كان يسلم علي، فلما اكتويت، انقطع عني. فلما تركت عاد إلي، يعني الملائكة. أخرجه مسلم في الصحيح من حديث شعبة. فيتضح من جمع طرق الحديث أنه يتحدث بشكل خاص على متعة الحج التي هي الجمع بين الحجة والعمرة، وليس عن متعة النساء. وهذا بإجماع أئمة الحديث الذين هم أهل هذا الشأن.

عبد الله بن مسعود

وأما ما استشهادهم بحديث ابن مسعود «كنا نغزو» فباطل. لأن هذا الحديث لا يدل على أن ابن مسعود يرى تحليل المتعة. قال البيهقي: لعله حينئذ لم يكن بلغه الناسخ ثم بلغه فرجع بعد. وذكر البيهقي تعليقا عن ابن مسعود قال: المتعة منسوخة نسخها الطلاق والصداق والعدة والميراث^١. لم يذكر أحد من العلماء أن ابن مسعود قد اختلف مع عمر في المتعة. بل هو من أتبع الناس لعمر. والمنقول عنه تحريم المتعة.

أخرج عبد الرزاق في مصنفه: عن ابن عيينة (الإمام الثبت المشهور) عن إسماعيل (بن أبي خالد، ثقة ثبت) عن قيس (بن أبي حازم، ثقة مخضرم احتج به الشيخان) عن عبد الله بن مسعود قال: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ، فتطول عزيتنا. فقلنا: ألا نستخصي يا رسول الله؟ فنهانا، ثم رخص أن نتزوج المرأة إلى أجلٍ بالشيء. ثم نهانا عنها يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الإنسية^٢.

وأخرج مسلم في صحيحه: عن قيس قال: سمعت عبد الله يقول: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ليس لنا نساء. فقلنا: ألا نستخصي؟. فنهانا عن ذلك. ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل. ثم قرأ عبد الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.

قال البيهقي: (أخبرنا) أبو عمرو الأديب أنبأ أبو بكر الاسماعيلي - فذكر الحديث بإسناده عن عبد الله بن مسعود في المتعة (قال عقبه:) و روى أبو معاوية، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن عبد الله، هذا الحديث، و قال في آخره: «ثم ترك ذلك». «قال: و في حديث» ابن المصنف، عن ابن عيينة، عن إسماعيل، في آخره: ثم جاء تحريمها بعد. (و في حديث) عبد الرزاق، عن معمر، عن إسماعيل، عن قيس: بنسخ ذلك، يعني المتعة. قال ابن حجر: وقد بينت فيه

^١ السنن الكبرى ٢٠٧/٧

مصنف عبد الرزاق ٥٠٦/٧ (١٤٠٤٨)

(حديث ابن مسعود) ما نقله الإسماعيلي من الزيادة فيه المصرحة عنه بالتحريم. وقد أخرجه أبو عوانة، من طريق أبي معاوية، عن إسماعيل بن أبي خالد، وفي آخره: ففعلنا ثم ترك ذلك.

وظاهر من هذا أن الخلاف في لفظ الحديث هو من إسماعيل بن أبي خالد، حيث ينشط في بعض الأحيان فيذكر الحديث كله، وأحياناً يختصره. وهنا تبرز أهمية جمع طرق الحديث، حتى أن أحمد بن حنبل يقول: الحديث إذا لم تجمع طرقه، لم تفهمه. والحديث يفسر بعضه بعضاً. وقال يحيى بن معين: لو لم نكتب الحديث من مئة وجه، ما وقعنا على الصواب. وقال أبو حاتم الرازي: لو لم يُكتب الحديث من ستين وجهاً، ما عقلناه. وكل الذين نقلوا عنه تلك الألفاظ عن قيس هم من الثقات. وجمع ألفاظ الحديث يتبين بوضوح أن المتعة قد جازت في الجهاد مع طول العزبة، ثم نسخها رسول الله ﷺ ونهى عنها. ولهذا شواهد عديدة نقلها فقهاء الكوفة عن ابن مسعود.

فمنها ما رواه محمد بن الحسن (صاحب أبي حنيفة) في كتاب الآثار : حدثنا يوسف عن أبيه (قاضي القضاة) عن أبي حنيفة (الإمام) عن حماد (فقيه الكوفة) عن إبراهيم (النخعي)، أعلم الناس بحديث ابن مسعود) عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «شكونا العزوبة فأحلت لنا المتعة ثلاثاً قط، ثم نسختها آية النكاح والعدة والميراث»^١.

و هذا إسناد رجاله كلهم أئمة فقهاء مشاهير، وهو يصلح في الشواهد .

عبد الله بن عمر

وأما ما نسبوه إلى عبد الله بن عمر فكذب وافتراء ، فقد سمى ابن عمر المتعة بأنها حرام بل سماها سفاحاً والسفاح الزنا !

أخرج ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن عمر سئل عن المتعة فقال حرام فقيل إن ابن عباس يفتي بها قال فهلا تزمم بها في زمان عمر^٢.

^١ الآثار (١٥٢/١): باب المتعة (٦٩٨)

^٢ مصنف ابن أبي شيبة ٢٩٣/٤

وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن معمر عن الزهري عن سالم قيل لابن عمر : إن ابن عباس يرخص في متعة النساء فقال ما أظن ابن عباس يقول هذا قالوا بلى والله إنه ليقوله قال أما والله ما كان ليقول هذا في زمن عمر وإن كان عمر لينكلنكم عن مثل هذا وما أعلمه إلا السفاح^١ .

وأخرج البيهقي من طريق نافع عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن متعة النساء فقال حرام أما إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو أخذ فيها أحدا لرجمه بالحجارة^٢ .
فدلت هذه الأحاديث على تحريم ابن عمر للمتعة ، حيث صرح بذلك في غير حديث^٣ .

قال أحمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث من المسند: « هذا الحديث في شيئين : نكاح المتعة وابن عمر ممن يرى تحريمها ونسخ الإذن بها كما هو منقول عنه في كتب الخلاف» .

قال ابن حجر في تلخيص الحبير^٤ «وروى الطبراني في الأوسط من طريق إسحاق بن راشد عن الزهري عن سالم: أتى ابن عمر فقيل له: إن ابن عباس يأمر بنكاح المتعة. فقال: معاذ الله! ما أظن ابن عباس يفعل هذا. فقيل: بلى. قال: وهل كان ابن عباس على عهد رسول الله إلا غلاماً صغيراً؟ ثم قال ابن عمر: نهانا عنها رسول الله. وما كُنَّا مُسَافِحِينَ^٥ » إسناده قوي.

والحديث قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح، خلا المعافى بن سليمان وهو ثقة^٦ .

وروى ابن أبي شيبة: حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه (ابن عمر) قال: سئل عن متعة النساء، فقال: لا نعلمها إلا السفاح^٧ .

^١ المصنف ٥٠٢/٧ ، السنن الكبرى ٢٠٦/٧

^٢ السنن الكبرى ٢٠٦/٧

^٣ نكاح المتعة للأهدل ص ٢١٠

تلخيص الحبير ١٥٤٤/٣

الطبراني في الأوسط ١١٩٠/٩

^٦ مجمع الزوائد ٢٦٥/٤

^٧ ابن أبي شيبة ٥٥١/٣

فهذا صريح في أن ابن عمر يرى أن المتعة هي الزنا بعينه. فإن قيل: لا يجوز أن تكون المتعة زنا لأنها كانت مباحة في أول الأمر، ولم يبيح الله تعالى الزنا قط. قيل له: لم تكن زنا في وقت الإباحة، فلما حرمها الله تعالى جاز إطلاق اسم الزنا عليها.

وقال ابن أبي شيبة: حدثنا عبيدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، سئل عن المتعة، فقال: حرام. فقيل له: إن ابن عباس يفتي بها. فقال: فهلا ترمم (أي تكلم) بها في زمان عمر؟

قال الشيخ محمد الأمين: هذا دليل على أن ابن عباس لم يجرئ على البوح بمذهبه على عهد عمر. ولو كان عنده دليل عليه لتكلم. وإنما أظهر مذهبه على عهد علي فأنكر عليه ذلك وعنفه وقال له: إنك أمرؤ تائه (كما في الصحيح). ولم يستطع ابن عباس أن يجيبه.

ومن أراد تفاصيل أسماء علماء التشيع المذهبي الذين سطوروا و فصلوا حلقات هذا المسلسل الكذب على الصحابي ابن عمر، فليراجع سؤال رقم ٩٣ من هذا البحث. **عبد الله بن الزبير**

في سبيل نصره المذهب (الذي ينسب إلى جعفر بن محمد) ولو على حساب الطعن في أشرف الصحابة، حاول بعض علماء التشيع المذهبي كعادتهم الكذب و التزوير - كما فعلوا مع عمر بن الخطاب حينما زعموا له أخت اسمها «عفراء» أو «خضراء» وأن عليا تمتع بأخت عمر فغضب و حرم المتعة. وكذلك فعلوا مع ابن عمر فحرفوا كلامه الصريح الموجود في سنن الترمذي و أبدلوه بـ«متعة النساء» ليوهموا المغفلين من أتباعهم أن ابن عمر يخالف أباه في متعة النساء. وساروا على هذا النهج - منهج التزوير و التدليس - مع عمران بن الحصين وهكذا فعلوا مع الصحابي الجليل عبد الله بن الزبير (لأن له موقف مخالف لمعتقدهم السياسية و الفقهية) فعمدوا مرة أخرى إلى التدليس و الافتراء. لنستمع إلى كبيرهم الذي علمهم هذا الفن!!!

يقول كاشف الغطاء في كتابه أصل الشيعة ما نصه: «كيف و الذي يظهر من فلي نواصي التاريخ و الاستطلاع في ثنايا القضايا ، أن عقد المتعة كان مستعملا في زمن الرسالة حتى عند أشرف الصحابة و رجالات قريش و نتجت منه الذراري و الأولاد الأمجاد . فهذا الراغب الأصفهاني - من عظماء علماء السنة- يحدثنا- وهو الثقة الثبت- في كتابه السابق الذكر ما نصه: إن عبد الله بن الزبير غير ابن عباس بتحليله المتعة ، فقال له ابن عباس : سل أمك كيف سطعت المجامر بينها و بين ابنك . فسألها فقالت : و الله ما ولدتك إلا بالمتعة (وأشار كاشف الغطاء إلى المصدر في حاشية كتابه إلى محاضرات الأدباء ٢١٤/٣) و أنت تعلم من هي أم عبد الله بن الزبير ، هي أسماء ذات النطاقين ، بنت أبي بكر الصديق أخت عائشة أم المؤمنين ، و زوجها الزبير من حوارى رسول الله !!!، و قد تزوجها بالمتعة ، فما تقول بعد هذا أيها المكابر المجادل» ا هـ.

قلت: سبحان الله ، أنظروا كيف يدافع مرجع الشيعة عن متعته وعن تحاشي أشرف الشيعة و سرائهم من تعاطيها ولكن لا يستحي و لا يهمه أن يلزق بحوارى رسول الله ﷺ بدون أن يتثبت في النقل، أو يرجع إلى مراجع جمهرة الأمة الإسلامية.

يقول خادم العلماء عندما أنكر المتعة على الشيعة بقوله: «ولكن تراهم يتحاشون و يتحاشى أشرافهم و سرائهم من تعاطيهم بينهم فلم نسمع من يقول حضرنا تمتع السيد الفلاني أو الفاضل العلاني بالآنسة بنت السيد الفلاني كما يقال حضرنا عقد نكاح الفاضل الفلاني بآنسة الفاضل بل أكثر جريانها و تعاطيها في الساقطات و السافلات فهل ذلك إلا لقضاء الوطر وإن حصل منه النسل قهرا و جدير من العلامة كاشف الغطاء الذي قام بتهذيب أصل الشيعة و أصولها أن يهذب أخلاق أهلها و ينهض بهم إلى مراتب النزاهة وفقه الله لذلك».

فرد عليه كاشف الغطاء في كتابه أصل الشيعة قائلا «أما تحاشي أشرف الشيعة و سرائهم من تعاطيها فهو عفة و ترفع و استعناء و اكتفاء بما أحل الله من تعدد الزوجات الدائمة مثتى و ثلاث و رباع فإن أردوا الزيادة على ذلك جاز لهم التمتع

بأكثر من ذلك كما يفعله أهل الثروة و البذخ من رؤساء القبائل و غيرهم ، وعلى كل تحاشي الأشراف و السراة لا يدل على الكراهية الشرعية فضلا عن عدم المشروعية ، ألا ترى أن الصحابة و التابعين رضوان الله عليهم كانوا كثيرا ما يتسرون بالإماء و يتمتعون بملك اليمين ويلدن لهم الأولاد الأفاضل ، أما اليوم فالأشراف و السراة يأنفون من ذلك مع أنه حلال بنص القرآن العزيز» ا هـ .
قلت: مرجع الشيعة كاشف الغطاء لم يستطع تهذيب «أصل الشيعة و أصولها» فكيف يهذب أخلاق أهلها و ينهض بهم إلى مراتب النزاهة وهو أول من وضع لبنات «أكذوبة تمتع الزبير بأسماء» رضي الله عنهما . فكيف يرجى منهم تهذيب أخلاق المتبعين لهم بعد ذلك!!؟

وأنا لا أستغرب منه دفاعه المستميت عن أشراف الشيعة وعدم تعاطيهم المتعة ترفعا و عفة لأنهم من بني مذهبه ولكن أستغرب من شيخ بلغ رأسه شيئا يلزق بأشراف الصحابة و رجالات قريش تعاطيها كذبا و زورا و يزعم نتجت منها الذراري و الأولاد الأمجاد كما يفترى بلا خجل ولا وجل !
فإذا كان «تحاشي أشراف الشيعة و سراتهم من تعاطيها لأنه عفة و ترفع و اكتفاء بما أحل الله من تعدد الزوجات الدائمة» فكذلك كان زواج الزبير بأسماء بما أحل الله من تعدد الزوجات الدائمة مثني و ثلاث و رباع! والدليل أنها قالت «حملت بعد الله بن الزبير بمكة قالت: فخرجت وأنا متم ، فأتيت المدينة ونزلت بقباء ، فولدته».

وفي الحقيقة لو كانت هذه الدعوى صحيحة افتراضاً، لما كان في هذا عار على أحد من الثلاثة، لا على الزبير ولا على ابنهما. ولكن الحقيقة غير هذا كما يقول الشيخ الأهدل.

أليس من المضحك أن تكون ثمرة استعمال المتعة من قبل هؤلاء الأشراف و من قبل رجال قريش كما يزعم هذا المكابر المجادل أن لا ينتج عن هذه الثمرة إلا طفلا واحدا عبر التاريخ!!؟

نسأل : أين الذراري التي تدعي إنها نتجت من المتعة يا أيها المكابر الصدوق!!؟

فهل الذراري لا تكون إلا طفلا واحد فقط يا أيها المكابر المخادع!!!
 ألا يدل ذلك أنهم تكذبون و بصفاقة على هؤلاء السادة و على هؤلاء الأشراف من
 الصحابة من قبل من تزعمون إنكم من فطاحل المذهب و تمثلون أعلى مرجعية
 للمذهب المنسوب لجعفر الصادق!؟

فهل أنت عالم متبحر في الدين أم أديب في جمع كتب الأغاني و الطرب و
 المحاضرات الأدبية!!!؟
 لماذا لا ترجع إلي كتب أهل السنة المعتمدة في المذهب و تحتج عليهم بدلا من
 اللجوء إلى كتب أدبية و شعرية ككتاب الأغاني و محاضرات الأدياء و محاورات
 الحيوانات!؟

نعم نعم هذا أيها المكابر المجادل أنها أم عبد الله بن الزبير .
 نعم نعم هذا أيها المكابر المجادل أنها أسماء ذات النطاقين .
 نعم نعم هذا أيها المكابر المجادل إنها بنت أبي بكر الصديق أخت عائشة أم
 المؤمنين .

نعم نعم هذا أيها المكابر المجادل المزور أن زوجها الزبير من حوارى رسول
 الله ﷺ . نعم نعم هذا أيها المكابر المجادل - من الكتب المعتمدة في المذهب
 كالصحيحين و غيرهما و كتب الأحاديث الصحيحة و ليست كتب الأدب - أن
 زوجها قد تزوجها قبل الهجرة زواجا تقليديا و قبل أن تولد أنت و تولد كتبك
 المذهبية كالكافي و الوسائل!

وهنا لابد من كشف الستار لتسطع شمس الحقيقة و تنكشف أكذوبتك التي حبكتها
 لعوامكم قبل خواصكم:

أولاً: إن أصحاب السير والتواريخ نقلوا: أن الزبير تزوج أسماء بكراً، ثم مات عنها
 ولم تتزوج غيره . فما ذكره هذا المعمم الذي يدعي المرجعية كذب و تزوير ولا
 أصل له ولم يعرف في كتاب أحد من أئمة الحديث وأصحاب التصانيف وحافظي
 الصحاح إلا في كتب الأغاني و الطرب والشعر والأدب و الفكاهة و قصص
 جحا!! وهذا تلبيس على القراء يراد منه تزوير التاريخ كما يأتي.

ثانياً: شرعية الترخيص في المتعة لم توجد إلا بعد الهجرة ، وقبل غزوة خيبر .
والزبير تزوج أسماء قبل الهجرة ، وما جاءت المدينة إلا وهي حامل به متم كما
ذكر ذلك أهل السير والتاريخ .

ففي صحيح البخاري أن أسماء لما هاجرت كانت حاملاً بعبد الله بن الزبير، وما
وضعتة إلا بقاء كما في الصحيح - من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن
أسماء أنها حملت بعد الله بن الزبير بمكة قالت: فخرجت وأنا متم ، فأتيت المدينة
ونزلت بقاء، فولدته ، ثم أتيت به رسول الله ﷺ، إلى أن قالت : وكان أول مولود
في الإسلام .

ومعلوم أنه ما حصل الترخيص بالمتعة إلا بعد الهجرة .. « لأنها لم تبح لهم وهم
في أوطانهم» .

فتعين أن يكون الزواج الدوام المعهود، وسقطت «أكذوبتكم» في إيهام القارئ
الكريم أن تزويج الزبير بأسماء كان متعة».

ثالثاً: ورجعت إلى كتاب الراغب «محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء» لأنظر
الرواية فيه ما نقلوا عنه، لعلّي أجد لها مسندة من طريق من يعتد بهم في نقل
الشريعة ، وإذا بي أجد لها ليس لها سنداً^١.

قال الأصفهاني تحت عنوان «جواز المتعة» مباشرة وهذا نصه بالحرف: «غير
عبد الله بن الزبير عبد الله بن عباس بتحليله المتعة فقال له: سل أمك كيف
سطعت المجامر بينها وبين أبيك؟ فسألها فقالت: ما ولدتك إلا في المتعة» ا هـ.
لو تمعن أي عاقل في هذه العبارة «سطعت المجامر بينها وبين أبيك» فماذا
يفهم منها؟!!!

نسأل شيعة هذا المرجع: لماذا مرجعكم ثقيل الفهم لا يعرف اللغة العربية جيداً و
لا يحسنها رغم أنه بلغ مرتبة الاجتهاد عندكم بينما يعيب الشيخ موسى جار الله و
يصفه أنه لا يعرف العربية وهذا نص كلامه بالحرف الواحد «وزاد في النغمات

^١ انظر بحث الشيخ الأهدل من كتابه نكاح المتعة من ص ٢٢٥-٢٢٩

بعض احامقة التركستان ممن لا يحسن أن يتكلم العربية إلا رطانة ولا يعرف العربي الدارج فكيف يعرف سنته و قرآنه^١».

أقول: إن كان لا يحسن العربية إلا رطانة كما تزعم أنت ولا نوافقك على ذلك لكن يكتب العربية ويجيد بلاغتها ويتفوق على كتاباتك. الشاهد هنا أن هذا الذي يعيره هو لا يحسن العربية لأنك تعلم الدارج و الفصحح ولا تعرف العربية بعد ذلك، و تحاول أن تكذب على السذج و المغفلين سواء من أتباعك أم من قرائك أن عبارة الإصفهاني «**سطعت المجامر بينها وبين أبيك**» معناها متعة النساء . فهل علم هؤلاء القراء معنى هذه العبارة!!؟

ثم جاء دور تلميذ كاشف الغطاء السيد توفيق الفكيكي فردد كاللبغاء هذه «**الأكذوبة**» التي فبركها و سطرها شيخه كاشف الغطاء . فذكر في كتابه «المتعة» عدة مرات أن عبد الله بن الزبير ولد بالمتعة . ذكر ذلك تارة ص ٥٨ عن كتاب المحاضرات للأصفهاني ، وتارة كما في ص ٦٣ ينقل عن العقد الفريد ، وتارة ينقل عن ابن أبي الحديد كما في ص ٧٨ .

وإليك أيها القارئ تفاصيل هذه المراجع الثلاثة التي نكرها واحتج بها: فأما ص ٥٨ فقال وهذا نص: « ومن الأخبار المقطوع بها أيضا ما رواه الراغب الأصفهاني في كتابه الموسوم بالمحاضرات ، وهو من آثاره الجلييلة و الراغب كما يعرفه أهل العلم من كبار علماء الجمهور القائلين بتحريم المتعة بدليل الإجماع وهو من الثقات من الذين يعول على نقلهم و روايتهم ، فإنه ذكر في كتابه المذكور ج ٢ منه بعبارته الآتية: إن عبد الله بن الزبير عير ابن عباس بتحليله المتعة ، فقال له ابن عباس : سل أمك كيف سطعت المجامر بينها و بين أبيك ، فسألها فقالت: و الله ما ولدتك إلا بالمتعة» ا هـ.

وأما في ص ٦٣ فنقل عن العقد الفريد . وهذا نص كلامه: « عير عبد الله بن الزبير ابن عباس بتحليله المتعة ، فقال له ابن عباس : سل أمك كيف سطعت المجامر بينها وبين أبيك ، فسألها فقالت : ما ولدتك إلا في المتعة . وقال ابن

^١ قال هذا الكلام في مقدمة الطبعة الأولى لكتاب المتعة للفكيكي ص ٩-١١

عباس: أول مجمر سطع في المتعة مجمر آل الزبير .العقد الفريد ج٢ص١٣٩ راجع المحاوره بين ابن عباس وابن الزبير في المتن ص٧٦ . وأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده ص٢٢٧ عن مسلم القرني قال : دخلنا على أسماء بنت أبي بكر فسألناها عن متعة النساء فقالت فعلناها على عهد رسول الله ﷺ « ا هـ . وأما ص٧٨ فذكر الفكيكي قصة طويلة و عريضة من قصص ألف ليلة و ليلة نقلها عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد وفيها يقول ابن عباس لابن الزبير - طبقا لهذه القصة المكذوبة-: « فسل أمك أسماء إذا نزلت عن بردي عوسجة» . ثم دعم الفكيكي أكذوبته بأبيات شعر يزعم أن أيمن بن خزيم بن فاتك الأسدي قالها في حق ابن الزبير نفتطف هذه الأبيات:

يا ابن الزبير لقد لاقيت بائقة من البوائق فالطف لطف محتال
 إن ابن عباس المعروف حكمته خير الأنام له حال من الحال
 حتى رأيتك مثل الكلب منحجرا خلف الغبيط و كنت الباذخ العالي
 عيرته المتعة المتبوع سنتها و بالقتال و قد عيرت بالمال

ثم قال الفكيكي: « وقد مر عليك من أم عبد الله بن الزبير هي أسماء بنت أبي بكر الصديق و قد تزوجها حواري رسول الله ﷺ الزبير بالمتعة» ا هـ .

و الجواب على كل هذه النقاط بالتفصيل الآتي:

بالنسبة لما زعمه ص٥٨ باستشهاده بكتاب المحاضرات بقوله «ومن الأخبار المقطوع بها أيضا ما رواه الراغب الأصفهاني في كتابه الموسوم بالمحاضرات ، وهو من آثاره الجليلة و الراغب كما يعرفه أهل العلم من كبار علماء الجمهور القائلين بتحريم المتعة بدليل الإجماع وهو من الثقات من الذين يعول على نقلهم و روايتهم» .

قلت: قد مر تفصيل ذلك عند معرض الرد على شيخه كاشف الغطاء ولكن لا بأس بشيء من التفصيل الممل . فمن المعروف أن أحدا من المسلمين لم يفهم من قول ابن عباس لابن الزبير « سل أمك كيف سطعت المجامر بينها وبين

أبيك» إنها متعة النساء ، حتى أغبي الأغباء لا يفهم من العبارة إنها «متعة النساء» !

كذلك أغبي الأغباء لا يفهم من عبارة «فسألها فقالت : ما ولدتك إلا في المتعة» إنه مولود من «متعة النساء»!

كذلك أغبي الأغباء لا يفهم من عبارة «وقال ابن عباس : أول مجمر سطع في المتعة مجمر آل الزبير» إنها «متعة النساء» !

فما معنى مجمر؟! و ما معنى سطعت؟! و ما معنى مجمر آل الزبير؟!
 فهل في متعة النساء مجمر؟! و كيف سطعت المجامر في متعة النساء؟! أو بالأحرى كيف سطعت المجامر بين أبيك و أمك؟!!

لاشك أن القارئ العربي - وليس الذي يدعي العروبة ويتكلم العربي الدارج- يفهم أن الموضوع برمته عن متعة الحج (حج التمتع) كما يأتي مفصلاً إن شاء الله. و أما زعم الفكيكي ص ٦٣ نقلاً عن العقد الفريد : «عير عبد الله بن الزبير ابن عباس بتحليله المتعة ، فقال له ابن عباس : سل أمك كيف سطعت المجامر بينها وبين أبيك ، فسألها فقالت : ما ولدتك إلا في المتعة . وقال ابن عباس : أول مجمر سطع في المتعة مجمر آل الزبير . العقد الفريد ج ٢ ص ١٣٩ . راجع المحاوره بين ابن عباس وابن الزبير في المتن ص ٧٦ . وأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٢٧ عن مسلم القري قال : دخلنا على أسماء بنت أبي بكر فسألناها عن متعة النساء فقالت فعلناها على عهد رسول الله ﷺ » ا هـ .

فالجواب:

إن دل هذا على شيء فإنما يدل على قلة علم هذا القاضي المحامي الأديب بالعلوم التي درسها. فهو يعلم أنه لا يمكن في مسائل خلافية وربما أصولية مذهبية أن يستشهد و يحتج بكتب الأدب العربي على خصومه أبدا !!
 ندري إنك أديب ودرست الأدب العربي ولكن ليس معناه أن تحتج بكتب الأدب العربي علينا في كل صفحة من صفحات كتابك و تجعلها هي الفيصل!!

متى كانت كتب الأدب سواء كتب الشعر أو النثر أو البلاغة أو غيرها يحتج بها على مذهب ما من أجل إثبات مسألة ما !!؟

فكتب الأدب ليست حجة على المذهب فما بالكما و أنتما تزوران كتب الأدب وتحرفان الكلم عن مواضعه! مما يدل هذا على قلة علمكما بأحكام الشريعة وأخبار رسول الله ﷺ وسيرة أصحابه ، حين تركتما الظواهر الصحاح من ذلك ، وعدلتما إلى ما نفع له فيه ، ولا وجه له .

نسأل أي شيعي منصف (ولو كان غير أديب كما يدعي السيد الفكيكي إنه أديب) ما معنى عبارة «و سطعت المجامر» كما ورد في هذا الخبر و غيرها من الأحاديث والأخبار التي يأتي تفصيلها؟

معنى مجمر : أي الموقد أي وعاء من حديد أو فخار يوقد فيه الخشب أو الفحم أو ما يوضع فيه الجمر مع البخور .

ومعنى كلمة «سطعت»: السطع كل ما انتشر و ارتفع . سطعت رائحة العطر أي فاحت. و سطعت الحقيقة أي ظهرت .و سطع الغبار أي انتشر .
وسطعت المجامر، والمراد كما يقول الشوكاني في النيل: أنهم تبخروا و البخور نوع من أنواع الطيب. **فحللنا كل الإحلال** حتى سطعت المجامر بين الرجال و النساء .

وهذا تجده كذلك في كتب السنن كمشكل الآثار للطحاوي وهو (حديث موقوف) وهذا سنده: « حدثنا صالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا سعيد بن منصور ، قال : ثنا هشام ، قال : أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير ، قال : سمعت عبد الله بن الزبير ، يخطب وهو يعرض بابن عباس ، يعيب عليه قوله في المتعة ، فقال ابن عباس : يسأل أمه إن كان صادقا ، فسألها ، فقالت : صدق ابن عباس ، قد كان ذلك ، فقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : لو شئت لسميت رجالا من قريش ولدوا فيها .

وهذا موجود حتى في مسند أحمد . فعن مجاهد قال: قال عبد الله بن الزبير: «أفردوا بالحج ودعوا قول هذا» ، فقال ابن عباس: «ألا تسأل أمك عن هذا» . فأرسل إليها ، فقالت: «صدق ابن عباس بمثل الحديث الأول» . فهذه نص المحاروة ، وهي واردة في «متعة الحج» صريحا، فأوردها السيد الفكيكي في «متعة النساء» تحريفا ، كما فعل أسلافه في حق ابن عمر وعمران بن حصين - وزادوا في آخر الحديث « والله ما ولدتك إلا بالمتعة» كما فعل الفكيكي ولكن الأمر هنا في حق أسماء أوضح بكثير بحيث لا يلتبس على المتأمل الفطن .

فأين يا ترى «تسطع المجامر» بين الرجال و النساء لو فكر شيعي منصف بالموضوع أو بمعنى العبارة؟! هل في متعة النساء كما يفترى هذا الأديب أم المسألة في الحج و حج التمتع أي متعة الحج!!؟

لنسرده مجموعة من الأحاديث الصحيحة عن «سطوع المجامر» عن أسماء من طرق شتى سواء في صحيح مسلم و مسند أحمد و المعجم الكبير و مسند إسحاق بن راهويه لنبيين كذب و دجل هذا الأديب على صاحب المحاضرات الأصفهاني و على صاحب العقد الفريد وكيف حرف كلامهما هو وشيخه كاشف الغطاء!! فقد أخرج مسلم في صحيحه ١ ص ٣٥٤ عن مسلم القرني قال : سألت ابن عباس عن متعة الحج فرخص فيها وكان ابن الزبير ينهى عنها فقال : هذه أم ابن الزبير تحدث أن رسول الله ﷺ رخص فيها فادخلوا عليها فاسألوها . قال : فدخلنا عليها فإذا امرأة ضخمة عمياء فقالت : قد رخص رسول الله ﷺ فيها .

وفي (مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٣٤٤) حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن فضيل قال ثنا يزيد يعني بن أبي زياد عن مجاهد قال: قال عبد الله بن الزبير أفردوا بالحج ودعوا قول هذا يعني بن عباس فقال بن عباس ألا تسأل أمك

١ مسند أحمد ٦/٣٤٤-٣٤٥

عن هذا فأرسل إليها فقالت صدق بن عباس خرجنا مع رسول الله ﷺ حجاجاً فأمرنا فجعلناها عمرة فحل لنا الحلال حتى **سطعت المجامر** بين النساء والرجال). وفي (مسند إسحاق بن راهويه ج ٥ ص ١٣٥) أخبرنا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد قال قال ابن الزبير أفردوا بالحج ولا تتبعوا قول أعمامكم قال ابن عباس فسل أمك فأرسلوا إلى أسماء بنت أبي بكر فقالت حججنا مع رسول الله ﷺ فأمر أن نحل فأحللنا الحل كله حتى **سطعت المجامر** بين النساء والرجال .

وفي (المعجم الكبير ج ٢٤ ص ٩٢) حدثنا عبيد بن غنام ، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا محمد بن فضيل ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، قال : قال ابن الزبير : أفردوا الحج ، ودعوا قول أعمامكم ، فقال عبد الله بن عباس : إن الذي أعمى الله قلبه أنت ، ألا تسأل أمك عن هذا ؟ فأرسل إليها فقالت : صدق عبد الله بن عباس ، خرجنا مع رسول الله ﷺ حجاجاً فجعلناها عمرة فحللنا الإحلال كله حتى **سطعت المجامر** بين الرجال والنساء .

وفي (مصنف ابن أبي شيبة ج ٣ ص ٤٤٠) حدثنا أبو بكر قال نا بن فضيل عن يزيد عن مجاهد قال: قال بن الزبير افردوا الحج ودعوا قول أعمامكم هذا فبلغ ذلك بن عباس فقال إن الذي أعمى الله قلبه وعينيه لأنت ألا تسأل أمك فسألها فقالت قدمنا مع النبي ﷺ حجاجاً فأمرنا فأحللنا الحلال كله حتى **سطعت المجامر** بين الرجال والنساء .

وأمثال هذه العبارة موجودة ويعرف من يتكلم العربي الدارج ذلك . ففي المصنف تحت عنوان « من كان لا يرى على أهل مكة متعة » عن مجاهد قال ليس على أحد من أهل مكة متعة .

فما معنى ذلك؟ هل يقصدون متعة النساء يا توفيق الفكيكي أم كانوا يقصدون التمتع في الحج؟!

وأخيراً، فإن مما يكذب تلك المحاروة التي أملاها الفكيكي، بل سود بها قراطيسه التي ملئت بالشتائم والنقيصة لابن حوارى رسول الله ﷺ ، من ابن عباس في ما يزعمون . يكذبها ما جاء في الصحيح « عن ابن عباس أنه وصف ابن الزبير فقال

«عفيف الإسلام، قارئ القرآن، أبوه حواري رسول الله ﷺ وأمه بنت الصديق وجدته صفية عمة رسول الله ﷺ وعمة أبيه خديجة بنت خويلد^١».

فمن كان هذا وصفه لابن الزبير في غيبته ، فهل من المعقول عند كل ذي لب، أن يقول له في وجهه، وفي عهد إمارته وعلى ملأ من الناس، هل من الممكن أن يقول له: « وأما المتعة فسل أمك أسماء، إذا نزلت عن بردي عوسجة » أو يسمح لشاعره فيما يزعمونه كما يدعي الفكيكي ص ٧٩ من كتابه أن يقول مخاطباً ابن الزبير:

يا ابن الزبير لقد لا قيت بائقة من البوائق فالطف لطف محتال
لا قيته هاشميا طاب منبته في مغرسيه كريم العم والخال
ما زال يقرع عنك العظم مقتدرا على الجواب بصوت مسمع عال
حتى رأيتك مثل الكلب منحجرا خلف الغبيط وكنت البازح العالي^٢

إن هذه الأبيات الغير أدبية التي لا يستحي هذا الأديب!! أن يسطرها في كتابه ، لاجود لها في ديوان هذا الشاعر حسب بحثي المتواضع ، ولو أيمن بن خزيم فرضا خاطب بها ابن الزبير .

وفرضا هو قائلها ،فليس قوله أو حتى قصيدته حجة علينا ، لا بسبب أننا لا نقبل إلا قول الله و قول رسوله ﷺ كما نص الله تعالى في محكم كتابه ، بل بسبب أن هذا الشاعر الأموي له ميول حتما لخلفاء بني أمية وهذا طبيعي أن يقول شعر في ألد أعدائهم وهو عبد الله بن الزبير .

قال في ديوانه هذين البيتين لما أجلي ابن الزبير بني أمية من الحجاز:
كأن بني أمية يوم راحوا

وعري من منازلهم صدار

شماريخ الجبال إذا تردت

^١ صحيح البخاري ٩٧/٢

^٢ انظر بحث الشيخ الأهدل من كتابه نكاح المتعة من ص ٢٢٥-٢٢٩

بزینتها و جادتها القطار

ویروی أنه غزا مع یحیی بن الحکم أخي مروان بن الحکم ابن العاص .و الراجح من الروایات أن مروان بن الحکم هو الذي طلب من أيمن أن یخرج فیقاتل معه . وإن صح فی هذا الخبر السابق أن أيمن بن خريم رفض القتال مع مروان و كان یقاتل ابن الزبير فإنه على ما قيل!!!!

فنیئا لك یا أديب المتعة استشهادك بشاعر كان مروان بن الحکم یطلب منه لیخرج و یقاتل معه!!

ولئن جاءت الأخبار بأن أيمن بن خريم قد اعتزل عبد الملك بن مروان و لم یشایعه فقد ذكر (الأغاني ٥٠٦/٢١) أنه كان من شعراء بلاطه أو أنه كان ینال عطاءه ، كما كان هذا الخليفة یستجید شعره!!!! و یذكر لنا أبو الفرج الأصفهاني أن أيمن بن خريم كان یحضر مجلس عبد العزيز بن مروان بمصر .

فنیئا لك یا أديب المتعة استشهادك بشاعر البلاط الأموي!!

و خلاصة القول أن أيمن بن خريم اضطر إلى مسایرة بني أمية و مدح عبد الملك فكان شیعيا مرة وأمویا عثمانيا مرة ، فسلك مسلك أبيه ، فأراد أن یرضي جميع رجال الأحزاب (كما یقول عمر فروخ ٤٧٤/١) من غیر أن یغضب أحدا منهم . كان هواه مع بني هاشم فمدحهم و كانت مصلحته مع بني أمية فلعن الذين قتلوا عثمان .

وربما قال هذا الشعر الذي نسبته له لیرضي أسياده من بني أمية فأین وجه الاحتجاج به و بشعره فی مسألة سياسية تحولت لموضوع سب و طعن بالشعر!!؟ ومتى كان الشيعة یحتجون بشاعر البلاط الأموي و یعتبرونه حجة فی المذهب!!؟ وأما احتجاج الفکیکی ص ٧٨ بما جاء نقلا عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد وفيها یقول ابن عباس - طبقا لهذه الرواية- : « فسل أمك أسماء إذا نزلت عن بردي عوسجة» .

ثم قال الفكيكي: « وقد مر عليك من أم عبد الله بن الزبير هي أسماء بنت أبي بكر الصديق و قد تزوجها حواري رسول الله ﷺ الزبير بالمتعة » ا هـ.

فالجواب:

الرواية التي أشار إليها الفكيكي ذكرها ابن أبي الحديد في الشرح تحت عنوان «ابن عباس يسكت ابن الزبير» بنفس المجلد و الصفحة بدون إسناد. ولكن وجدت لها إسناد في كتاب الأنساب للبلاذري وهو عن طريق عباس بن هشام الكلبي عن أبيه عن جده ، وعن أبي مخنف و عوانة قالوا: الخبر.

والبلاذري كما هو معروف اعتمد هذا الراوي محمد بن السائب الكلبي في كتابه «أنساب الأشراف» وفي «فتوح البلدان»^١. وهذا الراوي اتفق أهل العلم كابن سعد والبخاري و الذهبي و ابن حجر على تضعيفه و إسقاطه!!

قال الجوزجاني: كذاب ساقط^٢.

وقال ابن حبان : كان الكلبي سبئيا من أصحاب عبد الله بن سبأ^٣. وذكره ابن الجوزي في جملة الوضاعين^٤.

والراوي الثاني هو أبو مخنف لوط بن يحيى الكوفي . قال عنه ابن عدي: شيعي محترق صاحب أخبارهم^٥.

وقال ابن تيمية : متروك كذاب^٦.

كما أن الروایتين تذكران لفظ «متعة النساء» لكن الفرق بين الروایتين، أن رواية ابن أبي الحديد في نصها « وأما المتعة فسل أمك أسماء إذا نزلت عن بردي عوسجة» بينما رواية البلاذري في نصها « وأما المتعة فإن أول مجمر سطع عن بردي عوسجة».

فيا ترى ما معنى «بردي عوسجة»!!؟

^١ أنظر كتاب أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري ص ٨٣ للدكتور عبد العزيز نور ولي

^٢ أحوال الرجال ص ٥٤

^٣ سير أعلام النبلاء ٩/٢٦٧

^٤ الموضوعات ١/٤٧

^٥ الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٢١١٠

^٦ المنهاج ٥/٨٢

لنك هذه الشفرة لابد أيها القارئ الكريم أن تضحك مع الروافض وتستمع إلى نكتهم و فكاهاتهم في الكذب و التدليس .

لابد أيها القارئ الكريم تستمع إلى أكذوبة أخرى من أكاذيبهم في المتعة وهي أكذوبة «بردي عوسجة» لأن السيد توفيق محامي المتعة لم يجرأ على ذكر مصادره الشيعية الخاصة (الممنوعة من العرض!!) و استعمل معنا «التقية الطوسية» فترك القارئ في حيرة من أمر هذا اللغز «بردي عوسجة» وهو من عادته كأديب على ما يزعم المفروض أن يفسر معاني الكلمات ويشرح ما ألتبس على فهم القارئ. فلماذا لم يحل لنا طلاس هذه الشفرة وجعلها لغزا يحير العلماء كمثلث برمودا المزعوم يا أيها الأديب الشاطر!؟

نقول شفرتها في كتب الشيعة .ففي كتاب الكوفي في الاستغاثة من بدع الثلاثة قال ما نصه بالحرف الواحد : (ومن ذلك) أن علماء أهل البيت (ع) ذكروه عن ابن عباس رضوان الله عليه أنه لما دخل مكة وعبد الله بن الزبير على المنبر يخطب فوقع نظره على ابن عباس وكان قد أضر، فقال معاشر الناس قد أتاكم أعمى ،أعمى الله قلبه يسب عائشة أم المؤمنين ويلعن حواري رسول الله ﷺ ويحل المتعة وهي الزنى المحصن، فوقع الكلام في أذن عبد الله بن العباس وكان متوكئا على يد غلام له يقال له عكرمة فقال له أدنني منه فأدناه حتى وقف بإزائه وقال إنا إذا ما فئة نلقاها * نرد أولاهنا على أخراها قد أنصفت الفارة من راماها أما قولك إنا نسب عائشة أم المؤمنين فبنا صارت لأبيك ولآبائك، وأما قولك حواري رسول ﷺ فإن الزبير لم ينصر الرسول ﷺ بعد وفاته إذ أخرج زوجته للحتوف والمقارعة بالسيوف وترك عرسه في بيته تصبان بأذيالهن. وأما قولك يحل المتعة وهي الزنى المحصن فوالله لقد عمل بها عن عهد رسول الله ﷺ ولم يأت بعده رسولا لا يحل ولا يحرم والدليل على ذلك قول ابن صهاك متعتان كانتا على عهد رسول الله فأننا أمنع منهما وأعاقب عليهما، فقبلنا شهادته ولم نقبل تحريمه. وإنك من متعه فإذا نزلت عن عودك هذا فاسأل أمك عن بردي عوسجة، ومضى عبد الله بن العباس ونزل عبد الله بن الزبير مهرولا إلى أمه فقال أخبريني عن بردي عوسجة وألح

عليها مغضبا، فقالت له إن أباك كان مع رسول الله ﷺ وقد أهدى له رجل يقال **عوسجة** بردين فشكا أبوك إلى رسول الله ﷺ العزوبة فأعطاه بردا منهما فجاءني فمتعني به ومضى فمكث عني برهة وإذا به قد أتاني ببردتان فمتعني به فعلق بك **وأنتك من متعة**، فمن أين وصلك هذا، قال ابن عباس فقالت ألم أنهك عن بني هاشم وأقل لك إن لهم السنة لا تطاق. (كذا في المختصر من الأصل للحافظ بن شهرآشوب السروي) (الكاتب^١).

وهذه الرواية السخيفة التي أوردتها يبدو أن واضعها لا يحسن العربية (فمتعني به ومضى فمكث عني برهة) (فمتعني به فعلق بك **وأنتك من متعة**) ولا يجيد النحو العربي (قد أتاني ببردتان^٢) ويبدو أنه لا ذاكرة له (فأعطاه بردا منهما) فكم برد بقي؟! لا بد أن بردا واحدا فقط قد بقي . فكيف يكذب بعد ذلك (قد أتاني ببردتان^٣). وهذه الأكذوبة ذكرها علماء التشيع المذهبي ككتاب يسمى جامع أحاديث الشيعة لإسماعيل المعزي الماليري تحت إشراف البروجردي و تجد كذلك في مستدرك وسائل الشيعة للنوري.

فيكفي ردا على كذب هؤلاء الروافض، أن المسعودي وهو مؤرخ شيعي^٤ وقد وثقه علماء الشيعة كالحلي و المامقاني^٥ ، سرد نفس الرواية وأنكر زيادة «البرد و العوسجة». رغم إنه ذكر طعون و مثالب في ابن الزبير وصوره بأنه ذلك الرجل الشحيح على الدنيا. كما ادعى أن ابن الزبير خطب أربعين يوما لا يصلي على النبي..و أمور كثيرة ليس هنا محل ذكرها. فلو كان المسعودي كهذا الأديب أديب مروجاً لأكذوبة «البرد و العوسجة» لما فندها وأنكر هذه الزيادة!

^١ الاستغاثة في بدع الثلاثة ص ٧٤-٧٥ الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الأعلمي - طهران ، مستدرك الوسائل الشيعة للنوري

١٤/٤٥٠ ح ١٣، وانظر كتاب جامع أحاديث الشيعة لإسماعيل المعزي ٢١/٥

^٢ هكذا وجدتها في كتاب الاستغاثة من الطبعة السابقة ولكن في المستدرك جاء بلفظ (بردتين) .

^٣ في المستدرك النوري جاء بلفظ (بردتين) .

^٤ رجال الحلي ص ١٠٠

^٥ خلاصة تنقيح المقال في أحوال الرجال ص ١٠٦

ففي كتاب مروج الذهب ومعادن الجواهر تحت عنوان «ابن الزبير ينتقص ابن العباس» قال: حدثنا ابن عمّار عن علي بن محمّد بن سليمان النوفلي، قال: حدّثني ابن عائشة والعتبي جميعاً عن أبيهما، وألفاظهما متقاربة، قالاً: خطّب ابن الزبير فقال: ما بال أقوام يفتون في المتعة، وينتقصون حوارى الرسول وأمّ المؤمنين عائشة؟! ما بالهم أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم؟! يُعرض بابن عبّاس. فقال ابن عبّاس: يا غلام اصمّدي صمّده: فقال: يا زبير! أمّا قولك في المتعة، فسل أمّك تخبرك، فإنّ أوّل متعة سطع مجمرها لمجمر سطع بين أمّك وأبيك. يريد متعة الحجّ. وأمّا قولك: أمّ المؤمنين، فبنا سُمّيت أمّ المؤمنين، وبنا ضُرب عليها الحجاب. وأمّا قولك: حوارى رسول الله ﷺ، فقد لقيت أباك في الزحف وأنا مع إمام هدى، فإن يكن على ما أقول فقد كفر بقتالنا، وإن يكن على ما تقول فقد كفر بهربه عناً. فانقطع ابن الزبير ودخل على أمّه أسماء فأخبرها، فقالت: صدق.

ثمّ قال المسعودي: وفي هذا الخبر زيادات من ذكر البردة والعوسجة، وقد أتينا على الخبر بتمامه وما قاله الناس في متعة النساء والحجّ و تنازعهم في ذلك... في كتابنا المترجم بكتاب الاستتصار وفي كتاب الصفة... وقد حدث النوفلي عن أبي عاصم عن ابن جريج قال: حدّثني منصور بن شيبه عن صفية بنت أبي عبيد عن أسماء بنت أبي بكر قالت: لما قدمنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع أمر من لم يكن معه هدي أن يحل، قالت: فأحللت ، فلبست ثيابي و تطيبت ، وجئت حتى جلست إلى جنب ابن الزبير ، فقال: قومي عني، فقلت: ما تخاف؟ قال: أخاف أن أثب عليك؟ فهذا الذي أراد ابن عباس. وقد ذكر هذا الحديث عن أبي عاصم غير النوفلي ، وقد تنازع الناس في ذلك ، فمنهم من رأى أنه عنى متعة النساء ، ومنهم من رأى أنه

أراد متعة الحج ، لأن ابن الزبير تزوج أسماء بكرا في الإسلام ، زوجته أبوبكر معلنا، فكيف تكون متعة النساء^١ « ا هـ .

قلت: في هذا الخبر حقائق واضحات كالشمس تكذب و تفند «أكذوبة كاشف الغطاء و الفكيكي» ومن لف لفهما الذين حاولا ترويح هذه «أكذوبة البرد والعوسجة» و هذه «الشائعة» على عوامهم.

فكما يقول المسعودي فإن «أول متعة سطع مجمرها لمجمر سطع بين أمك وأبيك. يريد متعة الحجّ» ولكن عالم الشيعة و مربيهم كاشف الغطاء و تلميذه الأديب المحترم السيد توفيق جعلها في متعة النساء بكل صفاقة! فكيف حرفتما لفظة «متعة الحج» واستبدلتها بلفظة «متعة النساء» والتركيب لا يساعدها. فكيف يكون أول مجمر سطعت في متعة الحج تجعلانها سطعت في متعة النساء؟! فما معنى الكلام عندئذ!!؟

ولماذا السيد الفكيكي يلصق هذا التركيب ليموه على القراء ويخرج بنتيجة هو استنتجها من روايات أبي مخنف و الكلبي السابقة بقوله: « وقد مر عليك من أم عبد الله بن الزبير هي أسماء بنت أبي بكر الصديق و قد تزوجها حواري رسول الله ﷺ الزبير بالمتعة».

لا أيها المكابر الأفاك لا أحد يعلم أن هذا الأفاك أن « أم عبد الله بن الزبير هي أسماء بنت أبي بكر الصديق و قد تزوجها حواري رسول الله ﷺ الزبير بالمتعة». المسلمون يعلمون أن أم عبد الله بن الزبير هي أسماء بنت أبي بكر الصديق هاجرت إلى المدينة وهي حامل بعد الله بن الزبير ، فوضعته بقاء ، قد تزوجها حواري رسول الله ﷺ الزبير، زواج قرآني دائم .

^١ أنظر مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي ج٣/٧٢. وهذا الخبر أوردته التستري في كتابه قاموس الرجال (ج٦/٣٥٢) نقلا عن المسعودي في مروجه.

أول مولود في الإسلام عبد الله بن زبير عند الشيعة ابن متعة!!!!

وهذا شيء عجيب من أتباع شيعة الكوفي والمفيد و الطوسي و المجلسي أمثال كاشف الغطاء و الفكيكي .فالزبير كما هو مثبت في كتب الحديث كالبخاري وكتب التاريخ كمروج الذهب كما يقول المسعودي: «تزوج أسماء بkra في الإسلام ، زوجه أبوبكر معنا، فكيف تكون متعة النساء » يا علماء التشيع المذهبي!!؟

إن أسماء رضي الله عنها كانت مزوجة إذ ذاك بالزبير بن العوام ، فإنها كانت أكبر من عائشة رضي الله عنها ، وقد تزوجت الزبير قبل الهجرة ، وهاجرت وهي حامل بابنها عبد الله ، وهو أول مولود في الإسلام . ثم إن زوجها هو من أشد الصحابة غيرة كما هو معلوم عنه ، فكيف يقال بأنها تمتعت ، حاشاها من ذلك وهي الطاهرة المطهرة ، فإن إباحة المتعة إنما كانت في غزوة الفتح ، ولم يغادر النبي ﷺ مكة حتى حرمها إلى يوم القيامة ، ولم تكن أسماء رضي الله عنها قد كانت من ضمن الجيش في غزوة الفتح ، فلم تشهد الفترة التي أبيحت فيها المتعة ولم تكن أصلاً لتسافر من غير محرم ، فهل يعقل أنها تمتعت مع وجود زوجها كما يزعم هذا المحامي الأفاك !

مما يدل أن مذهبكم و معتقدكم قائم على مجموعة من كتب علماء السوء و الطائفية (ككتاب الاستغاثة من بدع الثلاثة و المتعة للفكيكي و كتاب أصل الشيعة لكاشف الغطاء) والتي حتى أقل طلاب العلم لا يمكن أن يصدقها بدون تمحيص و من ثم أن يعتقدها بدون أدنى عقل!

فلماذا دائما تريدون تحريف الكلام عن مواضعه؟ ولكن الذي يقول بتحريف كلام الله(تحريف القرآن) لا يخجل ولا يستحي أن يحرف التاريخ و يزور حقيقة تاريخية و يجعل أول مولود في الإسلام يتحول بمنظوره الطائفي البغيض إلى أول مولود من متعة النساء!!

أم المؤمنين عائشة

قال ابن عبد البر في التمهيد: وأجمعوا أن المتعة نكاح لا إسهاد فيه ولا ولي، وأنه نكاحٌ إلى أجل تقع فيه الفرقة بلا طلاق ولا ميراث بينهما. وهذا ليس حكم الزوجات في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ^١.

ثم روى عن الحارث بن أبي أسامة قال: حدثنا بشر بن عمر (ثقة) قال حدثنا نافع بن عمر (ثقة ثبت) عن ابن أبي مليكة (ثقة ثبت فقيه): أن عائشة كانت إذا سئلت عن المتعة، قالت: بيني وبينكم كتاب الله. قال الله عز وجل ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَرْوَاحِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتغى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾^٢ فمن ما زوجه الله أو ما ملكه فقد عدا^٢.

معاوية بن أبي سفيان

وأما ما نسبوه إلى معاوية بن أبي سفيان معتمدا على ما جاء من كلام ابن حزم والزرقاني بأنه ممن ثبت على إباحتها المتعة ، فيرد عليهما ما قاله ابن حجر في الفتح : وقد كان متبعا لعمر ، مقتديا به ، فلا يشك أنه عمل بقوله بعد النهي^٣ .
أما ما رواه عبد الرزاق عن عطاء قال : لأول من سمعت منه المتعة صفوان بن يعلى ، قال : أخبرني عن يعلى أن معاوية استمتع بامرأة بالطائف فأنكرت ذلك عليه فدخلنا على ابن عباس ، فذكر له بعضنا ... فقال : نعم . فلم يقر في نفسي حتى قدم جابر ابن عبد الله ، فجننا في منزله ، فسأله القوم عن أشياء ، ثم ذكروا له المتعة ، فقال : نعم استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ، وعمر حتى إذا كان في آخر خلافة عمر ، استمتع عمرو بن حريث بامرأة - سماها جابر فنسيتها - فحملت المرأة فبلغ ذلك عمر فدعاها فسألها فقال : نعم . قال : من أشهد ؟ قال عطاء : لا أدري أقالت : أمي أم وليها ، قال : فهلا غيرهما قال : خشي أن يكون دغلا الآخر .

التمهيد (١١٦/١٠)

زوائد للهيتمي ص ٥٣٧

٢ الفتح ٧٩/٩

قال ابن حجر ، إسناده صحيح ، لكن ابن جريج وشيخه عطاء مدلسان وقد عنعنا ، فيتوقف تصحيح الإسناد على التصريح بالتحديث ، ولم أعثر عليه^١ .
أخرج عبد الرزاق: عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: استمتع معاوية ابن أبي سفيان مقدمة من الطائف على ثقيف بمولاة ابن الحضرمي يقال لها معانة. قال جابر: أدركت معانة خلافة معاوية حية^٢ .

قال الشيخ محمد الأمين: هذا صريح أن استمتاع معاوية كان قبل التحريم، وليس في عهد عمر (وهو من أسمع الناس له) وليس في عهد خلافته.

سعيد الخدري

وأما ما نسبوه لأبي سعيد الخدري نقلاً عن عمدة القاري للعيني فغير صحيح ، قال العيني : وأما الصحابة فإنهم اختلفوا في نكاح المتعة فذهب ابن عباس إلى إجازتها...وروى أيضاً تحليلها وإجازتها عن أبي سعيد وجابر بن عبد الله قالوا : تمتعنا إلى نصف من خلافة عمر رضي الله عنه حتى نهى عمر عنها في شأن عمرو بن حريث^٣ .

وروى عبد الرزاق في مصنفه : عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء قال: وأخبرني من شئت (رجل مجهول)، عن أبي سعيد الخدري قال: لقد كان أحدنا يستمتع بملء القدح سويقاً^٤ .

قال الشيخ محمد الأمين: إسناده ضعيف لأن عطاء يأخذ من الضعفاء. قال ابن حجر: وهذا سمع كونه ضعيفاً للجهل بأحد روايته- ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي ﷺ .

^١ انظر نكاح المتعة للشيخ الأهدل ص ٢٣٨

عبد الرزاق ٧/٤٩٩

^٢ عمدة القاري ١٧/٢٤٦

عبد الرزاق ٧/٤٩٨

سعيد بن المسيب

روى ابن أبي شيبة : حدثنا عبدة عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال: رحم الله عمر، لولا أنه نهى عن المتعة صار الزنا جهارا^١.
وقال: حدثنا ابن إدريس عن داود (بن أبي هند، ثقة متقن) عن سعيد بن المسيب قال: نسخت المتعة آية الميراث^٢.

قال أبو جعفر النحاس: وذلك أن المتعة لا ميراث فيها. فلذلك قال فيها بالنسخ. وإنما المتعة أن يقول لها: أتزوجك يوما -وما أشبه ذلك- على أنه لا عدة عليك ولا ميراث بيننا ولا طلاق ولا شاهدا يشهد على ذلك. وهذا هو الزنا بعينه! ولذلك قال عمر: لا أوتى برجل تزوج متعة إلا غيبتة تحت الحجارة. قرئ على أحمد بن محمد بن الحجاج عن يحيى بن عبد الله بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل (بن خالد، ثقة ثبت) عن ابن شهاب قال: قال لي سالم بن عبد الله -وهو يذاكرني- يقولون بالمتعة هؤلاء! فهل رأيت نكاحا: لا طلاق فيه، ولا عدة له، ولا ميراث فيه؟

سلمة ومعبد

وأما ما نسبوه إلى سلمة ومعبد بن أمية معتمدا على ما قاله ابن حزم، فإن القصة اختلف فيها على ثلاثة أقوال:

- ١- فمن قائل أن المتمتع ربيعة بن أمية كما في الموطأ .
 - ٢- ومن قائل أن المتمتع سلمة بن أمية كما في المصنف لعبد الرزاق^٣.
 - ٣- ومن قائل إن المتمتع معبد بن أمية كما في المصنف^٤.
- قال ابن حجر : وأما سلمة ومعبد فقصتهما واحدة اختلف فيها ، هل وقعت لهذا أو لهذا^٥.«و القصة تم تفصيلها فيما مضى.

١ أبي شيبة ٥٥١/٣

وأخرجه عبد الرزاق ٥٠٥/٧ (١٤٠٤٥): عن الثوري عن داود، بمثله ، وأخرجه النحاس في الناسخ والمنسوخ (٣٢٦/١)

٢ المصنف ٤٩٨/٧

٣ المصنف ٤٩٩/٧

٤ الفتح ٧٩/٩

الزبير بن العوام

وأما ما نسبته الفكيكي وشيخه كاشف الغطاء إلى الصحابي الجليل الزبير بن العوام فكله كذب واقتراء .

خالد بن الوليد

وأما ما نسبوه إلى خالد بن المهاجر فكذب .

قال الشيخ محمد الأمين: عند الرجوع إلى الرواية تبين بطلان زعمهم وهذه نص الرواية: «قال ابن شهاب: فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله أنه بينما هو جالس عند رجل فاستقته في المتعة، فأمره بها ، فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري: مهلا، قال: ما هي والله، لقد فعلت في عهد إمام المتقين. قال ابن أبي عمرة: «إنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها» .

فقوله: بينما هو جالس أي خالد بن المهاجر - عند رجل هو ابن عباس. وقوله جاءه رجل - أي جاء ابن عباس- فاستقته، ويدل لما فسرتة أمور: أولاً - إن التركيب يشهد لهذا المعنى ، إذ القاعدة أن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور. فيرجع الضمير إلى الرجل لا إلى خالد .

ثانياً - إن الذي كان من أهل الإفتاء والتفسير إنما هو ابن عباس، الذي كانت تشد إليه الرحال من أقاصي البلدان، ليسألوه عن الحلال والحرام، وذلك أثر الدعوة النبوية له. ولم يشهد خالد بن المهاجر بذلك .

ثالثاً - إن الجواب الذي ذكره ابن عباس -وهو قوله «لقد فعلت في عهد إمام المتقين» هو نفسه الجواب الذي حاج به ابن الزبير رضي الله عنه عن الجميع . وبهذا تبين غلط مما ذكره^١ .

وأما ما نسبوه إلى أبي ذر فصحيح لكن حديث أبي ذر يحدد الرخصة بثلاثة أيام ، وهذا يعني عام الفتح.

أخرج البيهقي بإسناده عن أبي ذر قال: إن كانت المتعة لخوفنا ولحربنا^١ .

^١ نكاح المتعة للأهدال ص ٢٧٤-٢٧٥

قال ابن حجر : إسناده صحيح^١ .»

ويؤيد حديثه ما رواه ابن مسعود «كنا نغزو» وهذه النصوص تؤكد أن المتعة إنما رخص فيها آنذاك لظروف خاصة ، ثم سد هذا الباب إلى يوم القيامة^٢ . وهذا بخلاف «متعة الشيعة» حيث يجوزونها وهم في بيوتهم وبين زوجاتهم الدائمات!

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق

روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد قال: إني لأرى تحريمها في القرآن. فقلت (الزهري): أين؟ فقرأ علي هذه الآية ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِزُجُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾^٤ .

قال أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ : وهذا قول بين لأنه: إذا لم تكن تطلق ولا تعتد ولا ترث، فليست بزوجة^٥ .

مجاهد

وقد ذكر الطبري في تفسيره: ثلاثة روايات عن مجاهد:

- (١) عن شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ﴾: النكاح
- (٢) عن عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ﴾ قال: يعني نكاح المتعة .
- (٣) وأخرجه النحاس في الناسخ والمنسوخ عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ﴾ قال: النكاح^٦ .

قال الشيخ محمد الأمين: هذا اختلاف بين ، بين الروايات عن مجاهد، فالروايتين الأولىين عن النكاح الدائم، والثالثة عن نكاح المتعة. فنظرنا فإذا الأصل واحد

^١ السنن الكبرى ٢٠٧/٧

^٢ الفتح ٧٧/٩

^٣ نكاح المتعة للأهدل ص ٢٢١

عبد الرزاق^٤ ١٤٠٣٦

الناسخ والمنسوخ ٣٢٧/١

النحاس في الناسخ والمنسوخ ٣٢٥/١^٥

وهو صحيفة القاسم بن أبي بزة عن مجاهد. قال ابن حبان: «ابن أبي نجيح نظير ابن جريح في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير: روي عن مجاهد من غير سماع».

وقد جاء عن ابن جريح إنها النكاح الدائم. واختلف النقل عن ابن أبي نجيح. فنظرنا، فوجدنا التفسير المسند المتصل عن مجاهد هو في النكاح الدائم مطابقاً لقول الجمهور، والغلط من عيسى.

قال ابن عبد البر في التمهيد: حدثنا محمد بن عبد الله قال حدثنا محمد بن معاوية قال حدثنا أصحاب الفضل بن الحباب قال حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن منصور (ثقة ثبت) عن مجاهد في قوله ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ قال: النكاح^١.

فثبت أن الصواب عن مجاهد هو أن تلك الآية نزلت في النكاح الدائم لا نكاح المتعة، أي مع قول الجمهور. وهذا ما تقتضيه لغة العرب كما اتفق علماء اللغة. **سعيد بن جبير**

وأما ما نسبوه إلى سعيد بن جبير فصحيح ، ولكن لا حجة في قول أحد سوى المشرع الحكيم ﷺ.

طاووس

وأما ما نسبته لطاووس معتمداً على إطلاق ابن حزم فأين هذا الزعم !!؟

عبد الملك بن جريح

وأما ما نسبوه إلى ابن جريح فإن ابن جريح تدارك الأمر ورجع عن حلية المتعة بعد أن أسرف في العمل بها- حتى أوصى بنيه بستين امرأة وقال : لا تتزوجوا بهن فإنهن أمهاتكم !!

التمهيد ١٢٢/١٠

فقد روى أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريج انه قال لهم في البصرة : اشهدوا
إني قد رجعت عن المتعة أشهدهم بعد أن حدثهم فيها ثمانية عشر حديثا انه لا
بأس بها^١.

روى الأبار في تاريخه كما في تاريخ بغداد عن زنيح (ثقة) أنه سمع جرير بن عبد
الحميد الضبي (ت ١٨٨هـ) يقول: رأيت بن جريج ولم أكتب عنه شيئا... فإنه
أوصى بنيه بستين امرأة، وقال لا تزوجوا بهن فإنهن أمهاتكم، وكان يرى المتعة^٢.
قال الشيخ محمد الأمين :ومن روى غير هذا الرقم فقد أخطأ. وكان يتزوج من
بنات الموالي الذين يزورون مكة. إذ أن الأسر الحجازية ما كانت ترضى
بالنهاريات ونكاح النهاريات، فما بالك بالمتعة؟ كما أن الأسر العلية ذات النسب
والحسب، لم تكن لتعطي ابن جريج المولى الرومي. ولذلك احتاج لأن يوصي
بنيه. على أنه رجع في آخر حياته لما سمع حديث عبد العزيز بن عمر الذي
أخرجه مسلم في صحيحه.

أخرج أبو عوانة في مستخرجه على الصحيح : حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني
ويحيى بن أبي طالب قالوا: ثنا عبد الوهاب بن عطاء قال: أنبا عبد الملك بن
جريج، عن عبد العزيز بن عمر، أن الربيع بن سبرة، حدثه عن أبيه قال: خرجنا
مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بعسفان قال استمتعوا بهذه النساء. فجئت أنا وابن
عمي إلى امرأة ببردين فنظرت فإذا ابن عمي خير من بردي وإذا أنا أشب
منه. قالت برد كبرد. فتزوجتها فاستمتعت منها على ذلك البرد أياما، حتى إذا كان
يوم التروية قام النبي ﷺ بين الحجر والركن فقال: ألا إني كنت أمرتكم بهذه
المتعة، وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة، فمن كان استمتع من امرأة فلا يرجع
إليها، وإن كان بقي من أجله شيء فلا يأخذ منها مما أعطها شيئا. قال ابن
جريج يومئذ: اشهدوا أنني قد رجعت عنها بعد ثمانية عشر حديثاً أروي فيها لا
بأس بها^٣.

^١ تلخيص الحبير لابن حجر ١٨٣/٣، نيل الأوطار للشوكاني ١٣٦/٣

^٢ تاريخ بغداد ٢٥٥/٧

^٣ أبو عوانة في مستخرجه على الصحيح ٣١/٣ (٤٠٨٧)

قال الشيخ محمد الأمين :وهذا إسناد صحيح. فابن جريج يروي في هذه الرواية عن عبد العزيز بن عمر، وقد كان واليا على الحرمين. وابن جريج أكبر منه سنا. وقد توفي عبد العزيز سنة ١٥٠ تقريبا، وابن جريج قريب من هذا التاريخ أو بعده. وقد روى عنه ابن جريج بصيغة الإخبار في بعض الروايات، فثبت سماعه منه. فهذا يعني أن ابن جريج سمع الحديث من عبد العزيز بآخرة وتراجع، حيث أن ابن جريج قد رحل إلى البصرة في آخر حياته وحدث بها. وعبدالوهاب لحق ابن جريج في أواخر حياة ابن جريج، فيكون هذا آخر قول لابن جريج. قلت: كل ذلك لأنه علم أن أحكام هذه المرأة المغرر بها غير موجودة في القرآن أو السنة المطهرة .

فهذا جعفر بن محمد الصادق كان ينصح أحد أتباعه أن يسأل ابن جريج إذا لقيه ويأخذ منه أحكام المتعة كما في خبر زرارة .وهذا أكبر دليل إن أحكام المتمتعة من اجتهادات البشر ، وإلا لماذا كان يرشد زرارة أن يأخذ فقه المتعة من ابن جريج ؟

أليس عنده كتاب الله ؟ أليس كان الأجدر أن يقول لزرارة قال الله تعالى ، بدل أن لا يجد أحد بقى يقول بالمتعة إلا هو ولا يجد من يقول بالمتعة إلا ابن جريج فيرشد زرارة إليه؟

ثم لسائل أن يسأل : وماذا يفعل الرجل إن كان من مذهب أهل السنة أو الزيدية أو الاباضية إذا أراد أن يتزوج زوج متعة؟

هل عليه أن يسأل ابن عباس الذي توفي من عشرات القرون ولم يعلم من أمر المتعة إلا حكمين !!

وأين أحكامها الباقية عن ابن عباس الذي لم يتابعه أحد من الصحابة، وإنما تقرد برأيه من بينهم. وإلا لما سار الركبان بفتوى ابن عباس، ورويت فيها الأشعار، وتندر بها الظرفاء .

أم يغير مذهبه ويأخذ أحكام المتعة بما نسبوا للصادق والباقر بشرائح متعتهم؟

روى ابن عبد البر في التمهيد و عبد الرزاق في المصنف عن ابن جريج قال :
«سألت عطاء أيسمتع الرجل من أربع جميعا ؟ وهل الاستمتاع إحسان ؟ وهل
يحل استمتاع المرأة لزوجها الذي مضى ؟ قال : ما سمعت فيه بشيء وما راجعت
فيه أصحابي^١».

وروى ابن حبيب رجوع عطاء عن الرخصة فيها^٢. ولعل هذا الرجوع حصل لهما
حين سمعا النهي المؤبد عن الرسول ﷺ، إذ مثل هذين في دينهما وورعهما يبعد
أن يكون عرفا النهي ونبذاه. ولا غرابة في خفاء النهي المؤبد عليهم ، فقد خفي
على كثير من الصحابة أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ كما قدمنا ، وهم أحرص
على الخير ، وأقرب عهدا بالمشرع الكريم^٣.

مالك بن أنس

وأما ما نسبوه إلى مالك بن أنس معتمداً على بعض كتب الفقه عند الأحناف فغير
صحيح، فلو رجع إلى كتاب مالك «المدونة» لعلم أن مالك ينص على تحريم
المتعة .

قال في المدونة الكبرى -لإمام مالك بن أنس من رواية سحنون : قال : قلت
أرأيت إن قال أتزوجك شهرا ، أيبطل النكاح أم يجعل النكاح صحيحا ويبطل
الشرط ؟ قال- يعني مالكا - : النكاح باطل ويفسخ ، وهذه المتعة وقد ثبت عن
رسول الله ﷺ تحريمها^٤ .

وقال في مواهب الجليل مختصر خليل ما نصه « فرع قال ابن البردزلي ، ومن
استمتع بالزوجة عالما بالتحريم لا يحد ويعاقب ، قاله في المدونة ، وعن ابن نافع
، أن فيه الرجم على المحصن والجلد على غيره مع العلم.

وخلاصة القول أن الصحابة أحرص الناس على امتثال أوامر الله تعالى والابتعاد
عن نواهيه فكل من بلغه نهي رسول الله ﷺ عن المتعة فذلك موقفه منها وكل من

^١ التمهيد لابن عبد البر ١١٤/١٠ ، مصنف عبد الرزاق ٥٠٠/٩

^٢ المنتقى شرح الموطأ للباهي ٣٣٥/٣

^٣ المتعة للأهدل ص ٢٧٢

^٤ المدونة الكبرى ١٩٦/٢

لم يبلغه النهي في عصر النبوة ثم بلغه بعد ذلك فإنه التزمه وقال به ومع هذا فلا ينكر إن بعض الصحابة لم يبلغه النهي إطلاقاً إلا بعد وفاة الرسول ﷺ.

س ٨١: هل في متعة الشيعة نفقة لامرأة المتعة؟ ولماذا حرموها من النفقة؟

ج ٨١: الحقيقة أنهم ليس عندهم نص من كتاب الله أو من سنة المصطفى ﷺ سوى أقاويل منحوتة وتشريعات وضعية وضعوها طبقاً لعقولهم القاصرة وهذا حال من لا يتبع شرع الله تعالى قالوا: «بأن نكاح المتعة يختص بأنه لا نفقة للمتمتع بها إلا مع الشرط ... وهذا على خلاف النكاح الدائم فإنه موجب للنفقة عليها مع عدم نشوزها حتى ولو اشترط عدمها لأن شرط ذلك باطل لمخالفته لمقتضى العقد الدائم المقتضى الإنفاق ولأنه مخالف للكتاب والسنة^١».

طيب أنتم هنا تقولون بوجود النفقة على الزوجة (في النكاح الدائم) حتى لو اشترط عدم الإنفاق لمخالفة القرآن و السنة المطهرة . فكيف تجوزون عدم الإنفاق في المتعة وهي زوجة على ما تدعون ! فهذا القول إن دل على شيء فإنما يدل أن شرع عدم الإنفاق في متعتكم من جيوبكم و ليس من قال الله تعالى و قال رسول الله ﷺ أي الكتاب و السنة .

وقال مشرع آخر وهو بحر العلوم عن النفقة «وتكون للزوجة الدائمة أما المستمتع بها فلا نفقة لها مهما كانت المدة التي قدر لها الارتباط الزوجي فيها^٢».

وقد اعترف هذا المشرع بأن هذه التشريعات الوضعية وضعها الشيعة وعليه إجماع الطائفة ! وهذا نص كلامه بالحرف الواحد «يرى فقهاء الشيعة أن الإنفاق على الزوجة يشترط فيه دائمية العقد وبالإمكان القول بأن هذا الشرط من مختصات الفقه الشيعي , وذلك لأن الشيعة هم الذين يقولون بجواز العقد (المتعة) بينما يخالفهم في ذلك بقية المذاهب وقد استدلت من قال بلزوم هذا الشرط من

^١ بحث عبدالله نعمة حول زواج المتعة ص ١٢٠-١٣١ من كتاب المتعة ومشروعيتها في الإسلام .

^٢ رد بحر العلوم حول زواج المتعة مهداة إلى مجلة العربي نقلاً عن كتاب المتعة ومشروعيتها في الإسلام ص ٢٦٨

الشيعة ومن تبعهم بالإجماع من فقهاء الطائفة منقولة ومحصلاً كما صرح بذلك في الجواهر^١.

ألم نقل أن المتعة و أحكامها و شرائطها من وضع البشر في القرن الثالث الهجري بالضبط!؟

س ٨٢: كم عدة امرأة المتعة في القرآن؟

ج ٨٢: لا توجد عدة لها في القرآن ، ولكن توجد عدة له بالروايات!!! و تسمى بالعدة الزرارية أو الهشامية!!! فقد ألزم مشرعو المتعة امرأة المتعة المستأجرة بأنواع من العدد يعتمد على حال المشرعين في ذلك الزمن كما سبق بيانه!!

س ٨٣: كم عدة امرأة المتعة الحامل في القرآن؟

ج ٨٣: لا توجد عدة قرآنية لها ، ولكن مشرعو المتعة ألزموها بأنواع من العدد يعتمد على حال المشرعين كما مر!

س ٨٤: كم عدة امرأة المتعة المتوفي عنها رجل المتعة في القرآن؟

ج ٨٤: لا توجد عدة لها في القرآن لعدم تشريعها في القرآن ، ولكن مشرعو المتعة استعملوا القياس والرأي فنصفوا العدة القرآنية في الوفاة !

س ٨٥: كم عدة امرأة المتعة المدخول بها في القرآن؟

ج ٨٥: لا توجد عدة لها في القرآن ، ولكن مشرعو المتعة استعملوا القياس والرأي فنصفوا العدة القرآنية في الطلاق وبعضهم أنصف عدة الأمة!

^١ الزواج في القرآن والسنة لعز الدين بحر العلوم ص ٢٢٦.

س٨٦: هل ترجم الأمة إذا زنت وهي متزوجة؟ وهل امرأة المتعة ترجم كذلك إذا زنت؟ نرجو الجواب.

ج٨٦: الأمة إذا زنت حدها خمسون جلدة سواء كانت بكر أو ثيب لقوله تعالى:

﴿فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنَّ أَثِنَّ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾.

وأما «امرأة المتعة» فحدها لم يشرعه القرآن و لا شيء عليها عند المبيحين لأنها عندها حصانة ضد القوانين السماوية بل والوضعية!! فعلى رأسها ريش!!

س٨٧: ما الفرق بين المتعة والسفاح؟ وهل المتعة زنى لأن مستحلي المتعة

يحتجون بقولهم: إن كنتم تتعتون المتعة بالزنا فالسؤال: هل رسول الله ﷺ كان يبيح الزنا؟ لأن ذلك يعني أن الشارع المقدس قد أباح الزنا ثم حرّمه، فهل يقبل بذلك مسلم. نرجو الجواب؟

ج٨٧: لا فرق بين المتعة و الزنى ، فالمتعة هي الوجه الآخر للزنى لكن باسم

الدين (أي الله و الرسول و القرآن) و المذهب (أي آل البيت) .

أما كيف نعت المتعة بالزنى فنقول: أن السفاح و هو الزنا مأخوذ من السفح وهو صب الماء وسيلانه وسمي به الزنا لأن الزاني لا غرض له إلا صب النطفة فقط

و لما كان رجل المتعة غرضه وهدفه ليس إلا مجرد سفح الماء في الرحم وقد

منعنا الباري من هذا الأمر بقوله تعالى ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ وقوله تعالى

﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ﴾ وقد سماه الله تعالى سفاحاً علمنا أن لا فرق بينهما

فكلاهما سفاح فالمتمتع لا غرض له إلا سفح الماء أي استقراغ أوعيته المنوية .

فأين المتعة بليلة و نحوها من أتحاذ الأخدان!!! ومن هنا أطلقنا لفظ: المتعة هي الزنى بعينه كما قال جعفر الصادق رحمه الله تعالى. وقد سبق قبل جعفر أن سئل

ابن عمر عن متعة النساء، فقال: «لا نعلمها إلا السفاح»^١. فهذا صريح في أن ابن عمر يرى أن المتعة هي الزنا بعينه!

و عن سالم: أتى ابن عمر فقيل له: إن ابن عباس يأمر بنكاح المتعة. فقال: معاذ الله ما أظن ابن عباس يفعل هذا فقيل: بلى قال: وهل كان ابن عباس على عهد رسول الله إلا غلاماً صغيراً؟ ثم قال ابن عمر: نهانا عنها رسول الله. وما كنا مسافحين^٢.

ومما يدل أن الزنى و المتعة وجهان لعملة واحدة أن رجل المتعة لا يرمم إذا زنا لعدم كونه محصناً كما في روايات المستحليين لها كخبر إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل إذا هو زنى وعنده السرية والأمة يطأها تحصنها الأمة وتكون عنده؟ فقال: نعم إنما ذلك لأن عنده ما يغنيه عن الزنا قلت: فإن كانت عنده أمة زعم أنه لا يطأها فقال: لا يصدق، قلت: فإن كانت عنده امرأة متعة أتحصنها؟ قال: لا إنما هو على الشيء الدائم عنده».

وهذا دليل على بطلان هذا النكاح وإنه نكاح إجارة ما أنزل الله حكم الإجارة في القرآن، فلو كان نكاحاً صحيحاً لوجب إحصان صاحبه، فلما انتفى الإحصان بطل هذا النكاح المزعوم، لأن الرجم عقوبة الزاني المحصن سواء تزوج وطلق أو ماتت زوجته أو لا يزال متزوجاً، ولا فرق بين من زنى مرة واحدة أو تكرر منه الزنا فمن كان محصناً وجب رجمه بالسنة المطهرة، ومن كان غير محصن فحده جلد مائة وتغريب عام!

^١ ابن أبي شيبة ٣ | ٥٥١

^٢ الطبراني في الأوسط (٩ | ١١٩) والحديث قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ | ٢٦٥): رجاله رجال الصحيح.

وأيضاً لا يجوز أن يقال: «المتعة زنا كيف يحلل الرسول ﷺ الزنا لفترة؟» لوجود الفرق بين الأحكام في بداية التشريع وبعد نهايته حيث كان البعض منها ينسخ وبعضها يبقى وفق مراد الله سبحانه وتعالى حيث يقول ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيَهَا نَأَتْ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]

فالنسخ أو الإباحة لحكم ما في فترة ثم تحريمه لا يجوز الاعتراض عليه، لأنه من لدن حكيم خبير سبحانه وتعالى، ولما أبيحت المتعة في أول الإسلام لم تكن «زنا» حال إباحتها، وإنما تأخذ حكم «الزنا» بعد التحريم واستقرار الأحكام كما هو معلوم.

س٨٨: الشيعة ابتدعوا طوافاً في الحج لم يفعله النبي وأصحابه؟ فلماذا لا ينكرون هذا الشيء بينما يقيمون الدنيا على حديث عمر عن نهيه عن المتعين بل ويزيدون افتراءهم و كذبهم على السنة و قد قرأت في موقع مركز الأبحاث العقائدية الشيعية على النت قولهم وهذا نصه: «أن السبب الذي جعل أهل السنة لا يقولون بطواف النساء هو عدم وجود دليل يدل على ذلك عندهم، وسبب عدم وجود دليل هو ابتعادهم عن مذهب أهل البيت وعدم أخذهم بالإحكام عن أهلها المعصومين (ع) بل اخذوه من فقهاء يجهلون كثيراً من الأحكام». نرجو الجواب.

ج٨٨: هذا هو دينهم في التناقضات فلا يرون عيوبهم كمثل قاله رسول الله ﷺ: «يبصر أحدكم القذى في عين أخيه وينسى الجذع في عينه». يكذبون أن عمر نهى عن متعة الحج وأهل السنة يبيحونها بل هي من أفضل الأنساك بينما لا يبصرون بدعة أئمتهم الذين ادخلوا طواف لم يشرعه الله تعالى لوجود الجذع في عين علماء التشيع المذهبي مما أفقد بصرهم و بصيرتهم .وهذا المركز الأفضل

^١ وهذا الحديث رواه ابن حبان في صحيحه، و أبو نعيم في الحلية، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٣٣.

أن يسمى « بمركز الأبحاث في فن الكذب و التلبيس » لأن الذي جعل أهل السنة لا يقولون بطواف النساء لأن النبي ﷺ لم يقم به عندما حج في حجة الوداع.

فأنتم تقولون بطواف النساء لأنكم أخذتم ما يسمى بأحكام الحج بروايات منسوبة إلى الصادق و الباقر وهما ليسا برسول ﷺ ولا مبعوث من الله تعالى بينما أهل السنة لا يأخذون إلا قول من أمرهم الله تعالى في محكم التنزيل ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ وهذا هو الفرق بيننا و بينكم في باقي الفروع والعقائد !

وفي ذلك يعترف شيخهم جواد مغنية في كتابه « الفقه على المذاهب الخمسة » بأن الشيعة هم من « زادوا هذا الطواف المعروف عندهم بطواف النساء » حيث يقول ما نصه بالحرف الواحد: «والشيعة يوافقون السنة على أن هذه الأظوفة مشروعة -أي يقصد طواف الإفاضة أو الزيارة وطواف الوداع وطواف القدوم - وأن الثاني وهو طواف الزيارة ركن من أركان الحج ويبطل بتركه وأن الأول وهو طواف القدوم مستحب يجوز تركه أما الطواف الثالث وهو طواف الوداع فيوافقون فيه المالكية في انه مستحب لا يجب بتركه شيء ولكنهم زادوا طوافا آخر على الثلاثة وهو طواف النساء وقالوا بوجوبه وعدم تركه في العمرة المفردة وفي الحج بشتى أنواعه تمتعا كان أو قرانا أو إفرادا ولم يجيزوا تركه إلا في عمرة التمتع اكتفاء بطواف النساء الذي يشمل عليه حج التمتع . وبكلمة إن السنة قالوا : ليس بعد طواف الحج طواف واجب وان النساء تحل به وقال الشيعة بل يجب على الناسك بعد إن يطوف طواف الحج أن يسعى ثم يطوف ثانية وهذا الطواف الثاني هو بالذات طواف النساء وقالوا أيضا : إذا ترك الناسك هذا الطواف حرمت عليه النساء حتى العقد إن كان رجلا وحرم عليها الرجال إن كانت امرأة إلى أن يفعله الحاج بنفسه أو يستتیب من يطوف عنه ولو مات قبل أن يؤديه أو يستتیب أداه عنه وليه بعد الموت بل قالوا: لو حج الصبي المميز ولم يأت بطواف النساء ولو سهواً أو جهلاً فلا تحل له النساء بعد البلوغ ولا العقد عليهن حتى يؤدي أو يستتیب . وبالجملة إن الشيعة يوجبون على من يحج حج التمتع ثلاثة أطوفة: الأول للعمرة وهو ركن

منها والثاني للحج وهو ركن منه والثالث للنساء وهو جزء واجب وليس بركن أشبهه بالفاتحة بالنسبة إلى الصلاة أما السنة فيوافقون الشيعة في جميع ذلك إلا في طواف النساء فإنهم ينكرونه^١.

فأين هذا المركز المسمى بالأبحاث لبحث الحقيقة الضائعة على عوام الشيعة بدل الكذب على أهل السنة وتشويه سمعتهم و الافتراء عليهم؟

لماذا لا تتكرون على أئمتكم عندما شرعوا هذا الطواف البشري الذي لم يأت نص قرآني أو نبوي في تشريعه و لم يفعله النبي ﷺ في حجة الوداع كما رواه مسلم في صحيحه في باب صفة حجة النبي ﷺ بسند آل البيت عن طريق جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن جابر^٢ « بل مروى بسندكم في الكافي و التهذيب برواية معاوية بن عمار الدهني عن الصادق كما مر سابقا بدون ذكر بدعة طواف النساء؟

س ٨٩: لماذا لا توجد أحاديث لرسول الله ﷺ في أحكام المتعة كما هو الشأن في أحكام الزواج الدائم؟

ج ٨٩: لأن الرسول ﷺ حرّمها أبدياً و الدليل إنه ﷺ لم يضع أحكام المتعة كما هو الشأن في الزواج الدائم . ولكن الشيعة الجعفرية الذين ينسبون أنفسهم لجعفر الصادق وهو بريء منهم يدعون أن لأئمتهم حق التشريع و التفويض من الله تعالى. لذلك نسبوا إليه جملة من التشريعات الوضعية التي ما أنزل الله بها من سلطان في المتعة و غير المتعة !

^١ الفقه على المذاهب الخمسة ص ٢٣٠-٢٣١

^٢ انظر صفة حجة النبي ﷺ في صحيح مسلم برواية جعفر بن محمد عن أبيه محمد الباقر ١٧٠/٨-١٩٤

س ٩٠: لماذا يحتج علماء الشيعة بقول ابن عباس في المتعة؟

ج ٩٠: هم لا يحتجون بقول أحد إلا إذا كان إمام معصوم مفترض الطاعة ، أما قول ابن عباس فالهدف لكي يدعوا أنهم ليسوا وحدهم القائلين بالمتعة ، مع أن ابن عباس ؓ له ثلاثة أقوال في المسألة . أصحها أنه كان يرخص فيها للمضطر ، وقد روي عنه الرجوع عن ذلك ، وانتقده جماعة من الصحابة وغيرهم على الترخيص فيها عند الضرورة ، ولم يسلم له رأيه وفي النهاية هو ليس بنبي واجب الاتباع وإن لم يرجع عن رأيه!!

س ٩١: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «أن علي بن أبي طالب كان المنكر الأول على من حرم المتعة وهو عمر كما أخرج ابن جرير الطبري بسند صحيح!! إن الحكم سئل عن هذه الآية أمسوخة؟ قال : لا وقال علي : لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي^١» نرجو الجواب .

ج ٩١: زعمهم « إن علي بن أبي طالب ؓ كان المنكر الأول على من حرم المتعة وهو عمر» هذا القول من أعظم الكذب ، إذ لا يستند إلى دليل أو حجة . واحتجاجهم بالأثر الذي رواه الطبري في تفسيره أوهى من بيت العنكبوت !! لأنه أثر ضعيف منقطع من طرفنا وطرقهم كما بينت ، بل الثابت الذي لا يقبل النقاش إن عليا ؓ كان المنكر الأول على من استحل المتعة، وإنكاره على ابن عمه حبر الأمة معروف .

أخرج مسلم في صحيحه عن محمد بن الحنفية عن علي أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال : مهلا يا ابن عباس فان رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية .

^١ الفصول المهمة ص ٧٩ لعبد الحسين الموسوي والفكيكي في المتعة و مرتضى العسكري في مقدمة مرآة العقول ١ / ٢٧٦ ومحمد كلانتر في اللعة والغدير للأميني ٦ / ٢٣٩ وعبد الله نعمة في روح التشيع ص ٤٦٣-٤٦٤ .

وفي رواية : سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل تائه نهانا رسول الله ﷺ^١.

فكفاكم تدليسا و تلبيسا و قلب الحقائق!

س٩٢: ادعى علماء الشيعة: إن جابر بن عبد الله أنكر على عمر تحريمه للمتعة^٢. ولو كان هناك نهي من رسول الله ﷺ لما غاب عن الصحابة الذين تمتعوا في عهد أبي بكر و شطر من عهد عمر نفسه وهذا ينفي نسخها في عهد الرسول وإلا كان الخليفة الأول محللا لما حرم الله والرسول^٣.

ج٩٢: زعمهم « إن جابر بن عبد الله أنكر على عمر تحريمه للمتعة » هذا القول مجازفة ، فمتى يا ترى أنكر جابر على عمر رضي الله عنهم جميعا ؟

وأعتقد شخصياً أنه لو اطلع الصديق على فاعلها في خلافته لوقف منها موقف الفاروق عمر ﷺ لأن الفاروق فعلت في عهده ولم يطلع عليها كما يدل عليه حديث جابر الثاني ثم اطلع بعد ذلك ، فنهى عنها وقال فيها أشد القول ولعل السبب في عدم اطلاع الصديق عليها لكونها « نكاح سر » حيث لم يشترط فيها الإشهاد ، ولما كانت خالية عن الإعلان حق لها أن تخفي على القريب فضلا عن المضطلع بأعباء الخلافة وأمر المسلمين كافة كأبي بكر^٤.

وفي ذلك يقول ابن العربي عن حديث جابر بما لفظه « فأما حديث جابر بأنهم فعلوها على عهد أبي بكر فذلك من اشتغال الخلق بالفتنة عن تمهيد الشريعة فلما علا الحق على الباطل وتفرغ المسلمون ونظروا في فروع الدين بعد تمهيد أصوله أنفذوا في تحريم المتعة ما كان مشهوراً لديهم حتى رأى عمر معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن حريث فناهما^٥ ».

^١ صحيح مسلم بشرح النووي ٩/ ١٨٩-١٩٠

^٢ مسائل فقهية ص ٨٤

^٣ التفسير الكاشف لمغنية ٢/ ٢٩٦-٢٩٧ ، ودراسات في عقائد الشيعة ص ٢٦٠ محمد الحسيني.

^٤ المصدر السابق

^٥ عارضة الأحوذى ٣/ ٥١

فهذا بالنسبة إلى قول جابر «استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ و أبي بكر». فغاية الأمر أنهم لم يبلغهم النسخ وهذا ليس معناه أنهم استمتعوا بعلم من النبي ﷺ أو أن النبي ﷺ وافقهم وأقرهم أو أن الصديق أقرهم لقول جابر بأنهم فعلوها على عهد أبي بكر ، أو أن عمر أقرهم قبل بيانه لتحريم رسول الله ﷺ عنها. وليس معنى هذا أن ممارستها دليل على حلها كما يظن بعض ممن يشاغب ويروج للمتعة ، لأن أشياء كثيرة يمنعها القانون سواء الإسلامي أو الوضعي وتمارس من غير علم الحاكم وإذا بلغ ذلك للحاكم وقف منها الموقف الذي يجب وقفه .

وما أحسن ما قاله شارح بلوغ المرام وهو « إن المبيحين إنما بنوا على الأصل لما لم يبلغهم الدليل الناسخ وليس مثل هذا من باب الاجتهاد و إنما هم معذورون لجهل الناسخ ، فالمسألة لا اجتهاد فيها بعد ظهور النص ، على أن الذي أوجب هذا الخفاء على بعض الصحابة ولم يعلم بالنسخ ، إن هذا النكاح « نكاح سر » حيث لم يشترط فيها الإشهاد ، ولما كانت خالية عن الإعلان حق لها أن تخفى حتى على القريب .

س ٩٣: ادعى علماء الشيعة بقولهم: إن عبد الله بن عمر أنكر على أبيه تحريمه لمتعة النساء. فقد نقل العلامة في نهج الصدق والشهيد الثاني من روضته البهية عن صحيح !! الترمذي أن رجلاً من أهل الشام سأل ابن عمر عن متعة النساء فقال هي حلال فقال : إن أباك قد نهى عنها فقال ابن عمر : رأيت إن كان أبي قد نهى عنها وقد صنعها [صنعها] رسول الله ﷺ أنترك السنة وتنبع قول أبي» نرجو الجواب.

ج ٩٣: هذا الحديث بهذا المتن الذي نقله علماء التشيع المذهبي في الماضي و سوف ينقلونه في المستقبل ليس له وجود في كتب أهل الحديث سواء كان كتاب سنن الترمذي أم مسند أحمد بن حنبل. مما يدل مع الأسف الشديد أن من يطلقون عليهم اسم عالم أو رجل دين أو حسب الاصطلاح الحالي مرجع أو آية الله العظمى هو الذي يكذب بصفاقة !! و المضحك أن أول الكتب الذي حرف وبدل

في حديث ابن عمر المخرج في المسند و الجامع كتاب يسمى زورا وبهتاناً « نهج الحق وكشف الصدق » لأحد كبار علماء التشيع المذهبي ويدعى الحلي الملقب عندهم بالعلامة من مواليد سنة ٦٤٨ هـ .
و لولا إنهم أقحموا الترمذي لما حفلنا بالرد عليهم فقد عودونا من قبل على تمويه الحقائق وطمس معالمها فضلاً عما تتضمنه هذه الرواية من إفك مفترى : إن النبي ﷺ صنعها !

ولقد تتبعنا هذا الحديث في مظنته من جامع الترمذي في كتاب النكاح فلم أجده وإنما وجدته في كتاب الحج أيضاً : باب ما جاء في التمتع من حديث ابن الشهاب أن سالم بن عبد الله حدثه إنه سمع رجلاً من أهل الشام وهو يسأل عبد الله بن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال عبد الله بن عمر : هي حلال فقال الشامي : إن أباك قد نهى عنها .. الحديث أي عن متعة الحج ؟

أرأيت كيف موه الحقائق ولبس الحق بالباطل وكابر العيان وحرف الكلم عن مواضعه ، بغياً وعدواناً؟

أما متعة النكاح فلم ينكر ابن عمر على أبيه شيئاً منها ، ولم يعقب على صنيع أبيه فيه بشيء وهذا يدل على إن موقفه من المتعة كان كموقف أبيه منها و إن قولهما فيها بالتحريم كان اقتداء بالنبي ﷺ واقتفاء لأثره وإتباعاً لهديه .

وقد صدق ابن عمر ﷺ حينما قال إن هناك ثلاثين كذاباً يكذبون عليه !!
فعن الأعرج وغيره قال : سأل رجل ابن عمر عن متعة النساء - وأنا عنده فغضب وقال : ما كنا على عهد رسول الله ﷺ بزنائين ولا مسافحين ثم قال : والله لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليكونن قبل يوم القيامة المسيح الدجال وثلاثون كذاباً أو أكثر من ذلك^١.

^١ أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٨٥١) ص ٢٥٢ ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٦٩ / ١٠ ، وأحمد ٩٥ / ٢ واسناده حسن ... أنظر الفتح الرباني للساعاتي ١٩١ / ١٦ وأنظر مسند أحمد ٥٨ / ٨ شرح ووضع الفهارس أحمد شاكر .

تسلسل الكذب وتواتره على الصحابي ابن عمر من قبل مستحلي المتعة

سميت هذا البحث «تسلسل الكذب وتواتره على الصحابي ابن عمر من قبل من علماء التشيع المذهبي». والكتب التي حرفت هذا الحديث هي كتب المستحليين للمتعة، ولابد يحرفوا و يكذبوا و يدلسوا وإلا لظهر بطلان هذه المتعة حتى للأغبياء والمغفلين .وهذا الكذب هو تحريفهم وتبديلهم لحديث ابن عمر الذي أخرجه أحمد في مسنده والترمذي في جامعه. فبدلوا لفظة «متعة الحج» و وضعوا مكانها لفظة «متعة النساء» و الكتب التي حرفت هي :

- ١- نهج الحق وكشف الصدق للحلي .
- ٢- الطرائف لرضي الدين ابن طاوس الحلي .
- ٣- الصراط المستقيم للنباطي .
- ٤- الحدائق الناضرة للبحراني .
- ٥- الفصول المهمة لعبد الحسين الموسوي .
- ٦- النص والاجتهاد لعبد الحسين الموسوي أيضا .
- ٧- مسائل فقيه لعبد الحسين الموسوي أيضا .
- ٨- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية للعاملين .
- ٩- نقض الوشيعة لمحسن الأمين .

- ١٠- الزواج المؤقت ودوره في حل مشكلات الجنس لتقي الحكيم .
- ١١- المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي لتوفيق الفكيكي .
- ١٢- الزواج في القرآن والسنة لعز الدين بحر العلوم .
- ١٣- تفسير قلائد الدرر للجزائري .

وفيما يلي بيان و تفصيل لهذه الكتب التي كذبت و افترت و بدلت:

١- كتاب « نهج الحق وكشف الصدق » فتحت عنوان تحريم عمر لمتعة النساء على حد زعمه قال مؤلف الكتاب و هذا نصه بالحرف الواحد « وفي صحيح الترمذي قال: سئل ابن عمر عن متعة النساء ؟ فقال : هي حلال وكان السائل من أهل الشام فقال له : أن أباك قد نهى عنها ؟ فقال له ابن عمر إن كان أبي قد نهى عنها وصنعها رسول الله ﷺ نترك السنة ونتبع قول أبي .

(و أشار معلق الكتاب الحسني الأرموي في هامش الصفحة فقال ما نصه « رواه أحمد في المسند من طرق صحيحة ج ٢ ص ٩٥ و ١٠٤ و ج ٤ ص ٤٣٦ » .

كما قال أيضاً ص ٢٨٢ ما نصه « وروي عن ابنه عبد الله إباحتها ف قيل له : إن أباك يحرمها فقال : إنما ذلك عن رأي رآه^١ » .

وقد أشار معلق الكتاب الحسني الأرموي في هامش الصفحة فقال ما نصه « مسند أحمد ج ٢ ص ٩٥ وصحيح الترمذي كما في كتاب المتعة للمحامي الفكيكي ص ٤٢ » .

ولما رجعنا إلى «صحيح الفكيكي» وجدناه قد نقل عن الترمذي بتمته في متعة الحج والنساء !

^١ انظر نصح الحق للحلي تحقيق الحسني ص ٢٨٣

كما نقل عن الغدير للأميني ص ١٣٧ تحت عنوان متعة الحج ما نصه بالحرف الواحد: سئل عبد الله بن عمر عن متعة الحج قال: هي حلال، فقال له السائل.

بل نقل الفكيكي تحت صورة ثالثة ما نصه في نفس الصفحة «قال سالم: سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها، فقيل له: انك تخالف أباك؟ قال: إن أبي لم يقل الذي تقولون إنما قال: أفردوا العمرة من الحج».

كما نقل الفكيكي تحت عنوان متعة النساء ما نصه ص ١٤٥ «عن نافع عن عبد الله بن عمر: إنه سئل عن متعة النساء؟ فقال: حرام أما إن عمر بن الخطاب لو أخذ فيها أحدا لرجمه بالحجارة».

فهل رأيتم كيف يدلس قاضي المتعة السيد الفكيكي على القراء!؟

٢- كتاب المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي لتوفيق الفكيكي (هذا الكتاب قد أبطلنا حججه الواهية في كتاب خاتمة المتعة أو متعة الشيعة و أثرها في الأفساد الاجتماعي فراجعه إن شئت).

قال الفكيكي ص ٥٦ ما نصه بالحرف الواحد في كتابه المتعة «ذكر هذا الحديث ابن القيم في زاد المعاد ج ١ ص ١٦٤، وقد نقل هذا الجزء أيضا العلامة الحلبي في كتابه نهج الصدق ص ٥٢٤. والشهيد الثاني في نكاح المتعة من الروضة البهية».

قلت: صحيح ذكره ابن القيم ولكن في «متعة الحج» وليس في «متعة النساء» يا محامي المتعة!! حيث ذكر ابن القيم هذا الحديث في كتابه في صفحتين مختلفتين في معرض بحثه في إحرام عائشة واختلاف الناس فيما أحرمت به أولاً وفي بحث فسح الحج بالعمرة وجواز التمتع، فالكلام كله يدور في هذه الفصول عن الحج ولكن محامي المتعة السيد توفيق يحرفه فيجعله في متعة النساء! بل ويذكر عالمين من علمائه وهو الحلبي والشهيد الثاني أنهما نقلوا هذا الحديث في نكاح المتعة دون التنبية على الخطأ أو بالأحرى على تدليسهما!

أرأيت أيها القارئ كيف يدلس هذا الأديب، فتارة فيما مضى ذكر من كتاب الغدير أن هذا الحديث في متعة الحج، وهنا يكذب ويجعله في متعة النساء. ومما يدل على كذبه أنه أورد الحديث محرفاً ص ١٣٠ أثناء ذكر بحث السيد مكّي في كتابه المتعة في الإسلام والذي بدل فيها «متعة الحج» «بمتعة النساء»، ومما يدل على عدم الأمانة العلمية عند هذا الذي يزعم إنه محامي وقاضي و كان أديبا وهو عار على الأدب العربي ولا يعرف الأدب ولا الأدب العربي وأضرابه من مروجي المتعة قوله ص ١١٠ تحت عنوان «اتفاق الطرفين على وقوع التحريم في عهد الخليفة عمر»: إن رجلا من أهل الشام سأل ابن عمر عن متعة النساء، فقال: هي حلال، فقال: إن أباك قد نهى عنها، فقال ابن عمر أرأيت إن كان أبي ينهي عنها وصنعها رسول الله ﷺ، أنترك السنة وتتبع قول أبي.

٣- كتاب المتعة في الإسلام

قال الفكيكي ص ١٣٠ «ذكر السيد مكّي في كتابه المتعة في الإسلام ما نصه: وأما ما رووه عن ابن عمر من أن الرسول ﷺ نهى عنها... ويعارضه رواية أخرى عن ابن عمر رواها الترمذي في صحيحه أنه سأل رجل من أهل الشام ابن عمر عن متعة النساء، قال: حلال فقال: إن أباك قد نهى عنها فقال: أرأيت إن كان أبي قد نهى عنها وسنها رسول الله ﷺ...».

٤- كتاب الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية

قال زين الدين في الروضة البهية ما نصه «وفي صحيح الترمذي إن رجلاً من أهل الشام سأل ابن عمر عن متعة النساء فقال هي حلال فقال: إن أباك قد نهى عنها فقال ابن عمر: أرأيت إن أبي قد نهى عنها وقد سنها «صنعها» رسول الله ﷺ أنترك السنة وتتبع قول أبي».

^١ زين الدين في الروضة البهية ٥ / ٢٨٢

وقد كشف محقق الكتاب محمد كلانتر هذا الكذب للقراء في هامش الصفحة فقال ما نصه «راجع الفصول المهمة للموسوي ص ٦٤ وراجع صحيح الترمذي ج ٣ ص ١٨٤ لكن اللفظ فيه :«متعة الحج» .

قلت أنهم يعرفون هذه الأكاذيب ولكن يسترون عليها لحاجة في أنفسهم يعلمها الداني والقاصي.

فقد أورد محشي الروضة حديث ابن عمر في ص ٢٧٨ من حاشية كتاب الروضة البهية بتبديل متعة الحج بمتعة النساء « مع العلم أنه نبه على الخطأ أو بالأحرى على الكذب في لفظه حديث ابن عمر في ص ٢٨٣ من الروضة البهية .

يقول محمد كلانتر ما نصه ص ٢٧٨ « وقيل لعبد الله بن عمر أن أباك نهى عنها فقال : أمر رسول الله ﷺ أن يتبع أو أبي؟

يوردون هذا في الاحتجاج على تحليل متعة النساء وهم يعلمون كما سبق وأن بينته هنا أن هذا الحديث في متعة الحج ولا دخل له بمتعة النساء وخصوصاً قاضي المتعة السيد الفكيكي فهو بنفسه يصحح لفظه الحديث المحرف ويكشف الكذب ولكن هل تعتقد أيها القارئ الكريم أن هؤلاء يتورعون عن الكذب أم أن مسلسل الكذب انتهى!!

٥- كتاب الزواج المؤقت ودوره في حل مشكلات الجنس لمحمد تقي الحكيم.

يقول هذا التقي!! في بحثه حول المتعة «والذي يبدو لي أن بعض المسلمين أساء استعمال هذا التشريع فأثار حفيظة الخليفة ودفعه في سورة عاطفية إلى هذا التحريم المطلق ... لذلك سارعوا إلى الأخذ برأي الخليفة واعتباره شريعة ولم ينكر عليه إلا قليل وكان ممن أنكر هذا التحريم ولده عبد الله بن عمر فقد سئل بعد ذلك عن متعة النساء فقال «والله ما كنا على عهد رسول الله زانين ولا مسافحين» ، وسئل مرة أخرى والسائل له رجل من أهل الشام فقال : هن حلال فقال : إن أباك قد نهى عنها وصنعها رسول الله ﷺ أنترك السنة وتنبع قول أبي».

والمضحك أن أصحاب كتاب «المتعة ومشروعيتها في الإسلام» أوردوا بحث تقي الحكيم ونقلوا هذا الجزء الذي اقتطفته من كتاب تقي الحكيم وأشاروا في حاشية الصفحة إلى مرجع حديث ابن عمر فقالوا بالحرف الواحد «الفكيكي في كتاب المتعة ص ٥٤ نقلاً عن الترمذي في صحيحه!

فعلماء الشيعة من الحلبي والعاملي والموسوي والفكيكي وتقي الحكيم وغيرهم لا يؤخذون الحديث من مرجعه الأصلي بل كل واحد منهم يحيل إلى «صحيح الفكيكي» أو «صحيح الموسوي» وبهذه الطريقة لا يمكن للقارئ أن يكتشف الحقيقة . فهم لا يستشهدون بحديث إلا وهو حجة عليهم فلذلك يغيرون من متن الحديث لكي يوافق أهوائهم في متعتهم ،فيحاولون أن يجدوا لهم من يوافقهم على تحليل المتعة من الصحابة رضي الله عنهم و لما لم يجدوا أحداً يوافقهم وذلك لأن روايات التحريم قد بلغتهم ولما أعيتهم الحيلة في ذلك لجأوا إلى التدليس والتزوير!

وإليك نماذج أخرى من أنواع هذه التدليسات وأكثرها من المتأخرين .

٦- كتاب نقض الوشيعة لمحسن الأمين .

يقول محسن الأمين في كتابه رداً على صاحب الوشيعة ما نصه «وجواب ابن عمر المشهور المعروف حين قيل له أن أباك حرمها هو عين جواب الإمام الباقر وقد رواه الترمذي.....» .

جاء هذا الكلام من محسن الأمين في رده واعتراضه على صاحب الوشيعة عندما أورد حديث عبد الله الليثي حين ذكر نساء المعصوم وبنات عمه وقد تم ذكر الحديث في فصول سابقة.

٧- كتاب الفصول المهمة للموسوي.

قال عبد الحسين الموسوي ص ٨٠ ما نصه « ونقل العلامة في نهج الصدق!! والشهيد الثاني من روضته البهية عن الصحيح الترمذي إن رجلاً من أهل الشام

سأل ابن عمر عن **متعة النساء** فقال هي حلال فقال : إن أباك قد نهى عنها فقال ابن عمر : رأيت إن أبي قد نهى عنها وقد سنها « صنعها » رسول الله ﷺ أنترك السنة وتتبع قول أبي .

٩- كتاب مسائل فقهية للموسوي.

يقول عبد الحسين الموسوي تحت عنوان المنكرون على عمر ص ٨٤ ما نصه «وسئل ابن عمر مرة أخرى عن **متعة النساء** فقال - كما عن صحيح الترمذي !! هي حلال ، فليل له أن أباك نهى عنها ... فقال : رأيت أن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله ﷺ أنترك السنة وتتبع قول أبي ؟

والمضحك أن الموسوي أشار في هامش الصفحة إلى مصدر هذا الحديث وقال ما نصه: نقله عن الترمذي كل من العلامة في نهج الصدق والشهيد الثاني في مبحث المتعة من روضته ..» .

٩- كتاب النص والاجتهاد للموسوي.

في هذا الكتاب يتبين للقارئ أكاذيب الموسوي في كتابيه السابقين فتحت المورد (٢١) بعنوان مزعوم «متعة الحج إذ نهى عنها عمر » وتحت فصل المنكرون عليه أورد الموسوي حديث ابن عمر نقلاً عن جامع الترمذي وأترك الكلام للموسوي لكي يكتشف أو يكشف أكاذيبه السابقة للقراء وهذا ما نصه «وفي صحيح الترمذي أن عبد الله بن عمر سئل عن **متعة الحج** قال : هي حلال فقال له السائل : أن أباك قد نهى عنها فقال : رأيت أن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله ﷺ أمر أبي نتبع أم أمر رسول الله ﷺ؟ فقال الرجل بل أمر رسول الله ﷺ قال لقد صنعها رسول الله ﷺ ..» .

وقد أشار الموسوي إلى المصدر وهو **صحيح ! الترمذي** فقال : ص ١٥٧ من جزئه الأول. وقد صدق الموسوي هنا فيما أشار إليه وفيما أورده من حديث ابن

عمر كما في جامع الترمذي بلفظة «متعة الحج» بينما دلس وكذب في كتابيه السابقين أنفاً ! فكيف يمكن أن يحتج بحديث واحد في جامع الترمذي (وليس صحيح الترمذي) على متعة الحج ومتعة النساء في آن واحد يا علماء المتعة؟ فتارة تحت عنوان إباحة متعة النساء وتارة تحت إباحة متعة الحج؟

لاشك أن علماء الشيعة من الحلي وزين الدين والموسوي ومحمد تقي الحكيم و محسن الأمين وتوفيق الفكيكي والسيد مكي و محمد كلانتر وغيرهم يكذبون بصفاقة وأن عدد هؤلاء الكذابين سيصل إلى ثلاثين كذاب قبل يوم القيامة وهذا ما رواه الإمام أحمد بسنده عن عبد الرحمن بن نعيم الأعرجي قال: سألت رجل ابن عمر وأنا عنده عن المتعة ومتعة النساء فغضب وقال: والله ما كنا على عهد رسول الله ﷺ زنائين - وفي رواية زانين - ولا مسافحين. ثم قال: والله لقد سمعت رسول الله يقول: ليكونن قبل المسيح الدجال - وفي رواية قبل يوم القيامة - كذابون ثلاثون أو أكثر.

فلعل سلسلة الكذب تتواتر إلى يوم القيامة !

س٩٤: ادعى علماء الشيعة بقولهم: إن أهل السنة استدلوا على ثبوت النسخ بروايات عن النبي ﷺ ، ورد الشيعة هذه الروايات وناقشوها متنا وسندا وأثبتوا بالمنطق السليم أنها موضوعة على الرسول الأعظم^١ « نرجو الجواب .

ج٩٤: زعمهم « إن أهل السنة أنفسهم يعترفون بأن روايات النسخ عن النبي ﷺ مضطربة متناقضة» هذا الزعم أو هذه النسبة إليهم غير صحيحة ، فصحيح إن روايات تحريم المتعة متعددة كيوم خيبر أو يوم الفتح أو غزوة تبوك أو حجة الوداع أو عمرة القضاء أو عام أوطاس ، ولكن هل هذه الروايات صحيحة أم هناك الغث والسمين لنرى ما ذا يقول علماء الحديث في هذا الموضوع أعني عن تعدد روايات تحريم المتعة .

^١ التفسير الكاشف لمغنية /٥ /٢٩٧ .

قال ابن حجر في الفتح : قال السهيلي : وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روي في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ، ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء ، والمشهور في تحريمها أن ذلك في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه ، وفي رواية عن الربيع أخرجه أبو داود أنه كان في حجة الوداع ، قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح ، فتحصل مما أشار إليه ستة مواطن : خيبر ، ثم عمرة القضاء ، ثم الفتح ، ثم أوطاس ، ثم تبوك ، ثم حجة الوداع ، وبقي حنين لأنها وقعت في رواية قد نبهت عليها قبل ، فإما أن يكون ذهل عنها أو تركها عمدا لخطأ روايتها ، أو لكون غزوة أوطاس وحنين واحدة^١.

وفيما يلي أقوال علماء الحديث عن هذه الغزوات وموطن تحريم المتعة .

١- غزوة خيبر

قال الزرقاني في شرح الموطأ : فلم يبق صحيح صريح سوى خيبر والفتح . وقال الغماري في الهداية : " الصحيح من هذه الأقوال أن ذلك كان يوم خيبر ويوم الفتح والمراد زمنهما^٢.

٢- غزوة عمرة القضاء

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : وأما عمرة القضاء فلا يصح الأثر فيها لكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد^٣ . وقال ابن سعد في ترجمة الحسن البصري : كان عالما جامعا رفيعا ... الخ وكل ما اسند من حديثه وروى عن سمع منه فهو حجة وما أرسله فليس بحجة^١.

^١ فتح الباري ٩ / ٧٤

^٢ الهداية ٦ / ٥١٠

^٣ فتح الباري ٩ / ٧٥

٣- فتح مكة

اعلم أن حديث سبرة لم يرو عنه إلا من طريق ابنه الربيع هكذا في ما اطلعنا عليه من كتب الحديث التي في متناولنا وشروحها^٢.... إلا ما رواه الإمام أبو حنيفة عن الزهري عن محمد بن عبد الله عن سبرة الجهني أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة..... والأحاديث التي أخرجها مسلم كلها تكرت النهي عنها في فتح مكة..... إلا ما أخرجه أبو داود من طريق إسماعيل بن أمية عن الزهري عن الربيع فإنه يذكر النهي في حجة الوداع.... وقد تفرد بها إسماعيل وهي شاذة ، وأما ما رواه أحمد وابن ماجة وغيرهما فمن طريق عبد العزيز بن عمر عن الربيع عن أبيه وتفرد عبد العزيز بذكر حجة الوداع يتعين توهيمه ، وتوهيم المتفرد المخالف وإن كان ثقة فكيف وقد تقرر انه صدوق يخطئ^٣ ولاسيما والراون عن الربيع جماعة بلغوا درجة الشهرة في تلك الطبقة^٤.... بينما جميع الرواة الذين يروون القصة عن الربيع عند مسلم عمارة بن غزية وعبد الملك وعبد العزيز ابنا الربيع عنه والزهري كلهم يذكرون وقوع القصة في فتح مكة.... ورواية عبد العزيز نقدها الحفاظ و هموه فيها لأن سائر الرواة عن الربيع وعن سبرة أطبقوا على إن الحادثة كانت في فتح مكة ، ولذا لم يخرج مسلم في صحيحه روايته^٥.

٤- غزوة أوطاس :

قال ابن القيم في الزاد « فان قيل : فكيف تصنعون بما روى مسلم في صحيحه من حديث جابر وسلمة بن الأكوخ قالوا : خرج علينا منادى رسول الله ﷺ فقال : إن رسول الله ﷺ قد أذن لكم إن تستمتعوا ، يعني متعة النساء ، قيل : إن هذا

^١ التهذيب لابن حجر ٢/ ٢٦٦ وقال ابن سعد في ترجمة الحسن البصري : كان علما جامعاً رفيعاً... الخ وكل ما اسند من حديثه وروى عن سمع منه فهو حجة وما أرسله فليس بحجة .

^٢ الأهدل ص ١٧٥

^٣ التقريب لابن حجر ص ٢١٥

^٤ الأهدل ص ١٥٨

^٥ الأهدل ص ١٥٥

كان زمن الفتح قبل التحريم ثم حرمها بعد ذلك بدليل ما رواه مسلم في صحيحه عن سلمة بن الأكوع قال : رخص لنا رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها وعام أوطاس هو عام الفتح لأن غزاة أوطاس متصلة بفتح مكة»^١.

وقال البيهقي « وعام أوطاس وعام الفتح واحد ، فأوطاس وان كانت بعد الفتح فكانت في عام الفتح بعده بيسير فما نهى عنه لا فرق بين إن ينسب إلى عام أحدهما أو إلى الآخر^٢ »

٥- غزوة حنين

قال ابن حجر في الفتح « وبقي حنين لأنها وقعت في رواية قد نبهت عليها قبل ، فأما إن يكون ذهل عنها أو تركها عمدا لخطأ رواتها ، أو لكون غزوة أوطاس وحنين واحدة^٣».

وقال الشوكاني في النيل « وأما في غزوة حنين فهو تصحيف كما تقدم ، والأصل خبير وعلى فرض عدم ذلك التصحيف فيمكن إن يراد ما وقع في غزوة أوطاس لكونها هي وحنين واحدة^٤ ».

وقال الصنعاني في السبل « وعن علي ؓ قال : نهى رسول الله ﷺ عن المتعة عام خيبر ... وقد وهم من رواه عام حنين أخرجه النسائي والدارقطني ونبه علي انه وهم^٥ ».

٦- غزوة تبوك

قال ابن حجر في الفتح « فأما رواية تبوك فأخرجها اسحق بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة والحازمي عن طريق جابر ... وفي حديث أبي

^١ انظر زاد المعاد ٤٦٢/٣

^٢ سنن البيهقي ٢٠٤/٧

^٣ فتح الباري ٧٤ / ٩

^٤ نيل الأوطار ١٣٧ / ٣

^٥ سبل السلام ١٢٦/٣

هريرة مقالا فانه من رواية مؤمل بن إسماعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال ، وأما حديث جابر فلا يصح فانه من طريق عباد بن كثير وهو متروك^١ .

وقال النووي « وذكر غير مسلم عن علي أن النبي ﷺ نهى عنها في غزوة تبوك من رواية إسحاق بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن علي عن أبيه عن علي ولم يتابعه أحد على هذا وهو غلط منه^٢ . »

٧- حجة الوداع

وقال الشوكاني في النيل « وأما النهي عنها في حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع بن سبرة والرواية عنه بأن النهي في يوم الفتح أصح وأشهر^٣ . »

من ذلك نلخص «إن الصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين ، وكانت حلالا قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس لاتصالهما ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريما مؤبدا إلى يوم القيامة^٤ . »

^١ فتح الباري ٧٤ / ٩

^٢ صحيح مسلم بشرح النووي المجلد الثالث ١٨٠ / ٩

^٣ نيل الأوطار ١٣٧ / ٣

^٤ انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٨١ / ٣ ، وانظر تفسير الألويسي ٧ / ٥

س ٩٥: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن الرسول ﷺ قد أباح المتعة لأصحابه واجمع المسلمون على شرعية نكاح المتعة والإذن فيه في عهد النبي ﷺ بغير شبهة ثم ادعى نسخها ولم يثبت وقد ثبتت الإباحة بالإجماع فعلى من ادعى الحظر والنسخ الدلالة ، وقد ثبت إباحتها بالإجماع فلم يعدل إلى تحريمها إلا بالإجماع .والنسخ مجرد ادعاء لم يثبت و إنه لا نزاع ولا خلاف في أن المتعة كانت مشروعة والخصم يقول إنها نسخت ، قلنا المشروعية دراية والنسخ رواية و لا تطرح الدراية بالرواية. «أن المتعة ثبتت بدليل قطعي والأدلة المانعة لها كلها ظنية والقطعي لا ينسخ إلا بقطعي مثله و إذا تعارضت الأخبار وتكافأت سقطت عن الحجة والاعتماد وصارت من المتشابهات ولا بد من رفضها والعمل بالمحكمات وبعد ثبوت المشروعية والإباحة باتفاق المسلمين واستصحاب بقائها وأصالة عدم النسخ عند الشك يتعين القول بجوازها وحليتها إلى يوم القيامة . و« إن المكي لا ينسخ المدني، فأية الأزواج أو الفروج في سورة المؤمنين و المعارج وكلاهما مكيتان نزلتا قبل الهجرة بالاتفاق ،وأية المتعة في سورة النساء وهي مدنية فلا يمكن أن تكون ناسخة لإباحة المتعة المشروعة في المدينة بعد الهجرة بالإجماع ، ويستحيل تقدم الناسخ على المنسوخ.

واحتجوا« إن روايات النسخ ليست بحجة حتى ولو سلمت من التناقض ، لأنها من أخبار الآحاد...والنسخ إنما يثبت بأية قرآنية أو بخبر متواتر ولا يثبت بالخبر الواحد» نرجو الجواب .

ج ٩٥: زعمهم «إن الرسول ﷺ قد أباح المتعة لأصحابه» يرد عليكم أن هذه «الإباحة» لأمر عارض ، يوم فتح مكة ، وهذا استثناء من أصل التحريم العام ، وقد ثبت قطعاً نسخها ، بالأحاديث الصحيحة فنعود إلى الأصل ، وهو التحريم على أن ثمة تصريحاً من رسول الله ﷺ بتحريمها مؤبداً وإلى يوم القيامة ، وهذا إيذان بأنه إذا تكرر السبب فلا يترتب عليه المسبب ، لأن النسخ أبدي وهو يمنع القول بالاستمرار ، ولو تجدد السبب ، استصحاباً للحال فلا يجوز اللجوء إلى هذا

الاستصحاب ، مادام قد قام الدليل على حكم التحريم على التأييد ، على ما هو مقرر في علم الأصول... على أن نسخ الحكم ، يوجب نسخ «العلة» التي اقتضته أيضا ، والعلة مظنة الحكمة ، كما هو معلوم ، ومعنى نسخها إلغاء الحكمة التي بنى عليها الحكم المنسوخ ، فلم تُعدْ ثمة «حكمة» بعد هذا الإلغاء أبدا ، ومن هنا قلنا ، لا يجوز تجدد الحكم بتجدد سببه^١ .

وأما زعمهم «إن المتعة كانت مباحة جائزة على عهد رسول الله ﷺ فمن ادعى أنه حرم ذلك احتاج إلى دليل» .

فالجواب :

إن هذه الأخبار ، ليس فيها أكثر من أنها قد أبيحت على عهد رسول الله ﷺ ، وقد ثبت من الأحاديث فيما تقدم بيانه أن الإباحة كانت مدة مخصوصة وهي ثلاثة أيام لقوم مخصوصين ، وهم أصحاب رسول الله ﷺ دون من سواهم من الناس ، لعذر مخصوص ، وهو الإباحة على هذه الوجوه لا تجوز استدامته لكل حال ، والمخالف يبيح ذلك على الإطلاق فلم يكن له في هذه الأخبار دليل.

وأما احتجاجهم « بإجماع المسلمين على شرعية نكاح المتعة والإذن فيه في عهد النبي ﷺ بغير شبهة ثم ادعى نسخها ولم يثبت وقد ثبتت الإباحة» .

فالجواب :

إن تعريف الإجماع كما في كتب الأصول هو : اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على حكم شرعي بعد وفاة الرسول ﷺ وهذا لا ينعقد إلا بعد وفاة الرسول ﷺ أما في حياته فهو المبين لحكم المسألة و قوله الحجة فيها ، فلا حاجة - من في عصره - إلى نظر أئمة الاجتهاد في مسألة وإجماعهم على حكمها.

^١ أنظر بحث الدكتور الدريني

وإن قصدوا أن أهل العلم متفقون على أن المتعة رخص فيها الرسول ﷺ لظروف خاصة ثم حرّمت فاتفقهم على الطرفين وليُسَمَّه المخالف بما أحب ، فان حكى الترخيص بلفظ الإجماع.

قيل : التحريم إجماع على أن لفظ الترخيص مؤذن التوقيت ، مشعر بأن هذا الحكم في طريقه إلى النسخ.

وجواب آخر:

إن الصحابة أجمعوا على تحريم هذا النكاح المسمى «متعة».

قال الجصاص : وقد دللنا على ثبوت الحظر بعد الإباحة من ظاهر الكتاب والسنة وإجماع السلف... ولا خلاف فيها بين الصدر الأول على ما بينا وقد اتفق فقهاء الأمصار مع ذلك على تحريمها ولا يختلفون^١.

وقال ابن المنذر « جاء عن الأوائل الرخصة فيها ، ولا أعلم اليوم أحدا يجيزها إلا بعض الرافضة ولا معنى يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ».

وقال ابن عبد البر « وأما الصحابة ، فإن الأكثر منهم علي النهي عنها وتحريمها^٢ ».

وقال المازري « ثبت أن نكاح المتعة كان جائزا في أول الإسلام ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة المذكورة هنا أنه نسخ و انعقد الإجماع على تحريمه ولم يخالف فيه إلا طائفة من المستبدعة وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك وقد ذكرنا إنها منسوخة فلا دلالة لهم فيها^٣ ».

^١ الجصاص ١٥٣/٢

^٢ الاستنكار ٢٩٤ / ١٦

^٣ العلم ١٣١ / ٢

و قال الخطابي في معالم السنن « تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع إلى المختلفات إلى علي و آل بيته فقد صح عن علي أنها نسخت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال هي الزنا بعينه».

وقال القاضي عياض «اتفق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحا إلى أجل لا ميراث فيها وفراقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء إلا الروافض^١».

وقال القرطبي «الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرم ثم أجمع السلف و الخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض^٢».

فأين هذا الإجماع المزعوم يا ترى !؟

وأما زعمهم «إننا نتفق معكم على الإباحة ونخالفكم في النسخ فنأخذ المجمع عليه ونترك غيره».

فالجواب :

إن النصوص التي أثبتت الإباحة هي التي أثبتت النسخ ، وما اتفقنا معكم على الإباحة لأننا نقرر نسخ الإباحة .

وأما احتجاجهم « بأنه قد ثبت إباحتها بالإجماع فلم يعدل إلى تحريمها إلا بالإجماع » فمن وجهين :

الأول: إنه ما ثبت به إباحتها هو الذي ثبت به تحريمها ، فإن كان دليلا في الإباحة وجب أن يكون دليلا في التحريم .

^١ انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٨١/٩

^٢ انظر فتح الباري ٧٩-٧٨/٩

الثاني: إن الإباحة الثابتة بالإجماع هي إباحة مؤقتة تعقبها نسخ ، وأنتم تدعون إباحة مؤبدة لم يتعقبها نسخ ، فلم يكن إجماعاً .

وأما احتجاجهم «إن النسخ مجرد ادعاء لم يثبت» .

فالجواب :

هذا ليس ادعاء إذ الدعوى هي قول مجرد عن الدليل .وأما النسخ فمرافق الأدلة التي تثبت الترخيص بها كأحاديث سلمة وابن مسعود وسبرة وعلي وغيرهم ، فليس مجرد ادعاء ولكنه أمر ثابت .

و جواب آخر :

إن الإجماع لم ينعقد على إباحتها ، والتعبير بإباحتها خطأ ، فلم يقل المحققون بأنها كانت مباحة ، إنما أذن فيها كما أذن بأكل الميتة فإن الإباحة تكون لأمر ذاتي في الفعل .

أما الإذن فإنه يكون لضرورة سوغت الإذن ، وإذا عبر بعض الأئمة بالإباحة فمن قبيل التسامح في التعبير ، وأن الصحابة من بعد نهي النبي ﷺ قد أجمعوا على نسخها فلا موضع للقول بالإجماع .

جواب ثالث :

إن الأدلة التي أذنت بها هي التي نسخها فلا يقال إجماع على الإذن وعدم إجماع على النسخ ، فالأدلة ملزمة في الأمرين .

وجواب رابع :

إن ترك النبي ﷺ المتعة لهم قبل الأمر الجازم بالمنع ، ليس من قبيل الإباحة بل هو من قبيل الترك حتى تستأنس القلوب بالإيمان وتترك عادات الجاهلية وقد

كان شائعاً بينهم اتخاذ الأخدان وهو ما نسميه اتخاذ الخلائل وهذه هي متعتهم ،
فنهى القرآن الكريم والنبي ﷺ عنها وإن الترك مدة لا يسمى إباحة وإنما يسمى
عفوا حتى تخرج النفوس من جاهليتها والذين يستبيحونها بأقون على الجاهلية
الأولى.

وأما احتجاجهم « إنه لا نزاع ولا خلاف في أن المتعة كانت مشروعة والخصم يقول
إنها نسخت ، قلنا المشروعية دراية والنسخ رواية و لا تطرح الدراية بالرواية».

فالجواب :

إن أردتم بقولكم «المشروعية دراية» أنها دُرِيت وفُهِمَت من نصوص شرعية ،
فكذلك نسخها دلت عليه نصوص شرعية وفُهِمَ منها فنسخت النصوص الدالة على
الإذن فيها نصوص شرعية أخرى أفهمت رفع الإذن المتقدم وتحريمها على وجه
التأييد والنص المتأخر المشعر برفع الرخصة التي دل عليها النص المتقدم يعتبر
ناسخاً للمتقدم وأيضاً الرخصة الثانية لم يرد نصها إلا مقيداً بثلاثة أيام كما في
بعض الروايات ، فلو لم يرد النهي على الإطلاق لأغنى التقييد والتحديد بثلاثة
أيام عن ذكر النص الناهي ، فكيف وقد ورد.

وإن أردتم بقولكم «المشروعية دراية» أن العقل حكم بحلية المتعة من غير
استناد إلى نص من الشارع الحكيم.

فالجواب :

إنه لا حكم للعقل بعد الشرع.

وأما قولهم :«إن المتعة ثبتت بدليل قطعي والأدلة المانعة لها كلها ظنية
والقطعي لا ينسخ إلا بقطعي مثله».

فالجواب من وجوه:

أولاً: إن المراوغة بأن التحليل قطعي والتحريم ظني ، مدفوع بأن استمرار ذلك القطعي ظني بلا خلاف والنسخ إنما للاستمرار لا لنفي ما قد وقع فإنه لا يقول عاقل بأنه ينسخ ما قد فرغ من فعله.

ثانياً: إن هذه الحجة مردودة لأن الذين رووا إباحة المتعة هم الذين رووا ما يفيد نسخها وذلك إما قطعي في الطرفين أو ظني في الطرفين وقد تواترت الأخبار بالتحريم ونقلت عن عديد من الصحابة ولم ينكر ذلك عليهم أحد.

ثالثاً: إن مستندهم لمصادر جواز المتعة هي هذه المصادر التي حرمتها والشك الذي يمكن أن يتسرب إلى هذه المصادر يشمل الحل والتحريم، إذا كان بحثهم نزihاً لم تترتب نتائجه قبل مقدماته ولكن أتباع مدرسة المتعة يشاركوننا في السبب ويفردوننا بالعجب !! فتتعدد روايات التحليل والتحريم فيقبلون الحل والجواز ويرفضون التحريم للتعديد.

رابعاً: بمنع هذه الدعوى أعني كون القطعي لا ينسخه الظني. فما الدليل عليها ؟ ومجرد كونها مذهب الجمهور غير مقنع لمن قام في مقام المنع يسائل خصمه عن دليل العقل والسمع بإجماع المسلمين .

خامساً : إن البحث ليس موضوع أصل الحل بل استمراره استصحاباً للحال وهذا يفيد الظن بلا نزاع ورفع الظني بالظني لا ينازع فيه أحد لأنه من بدائه علم الأصول.

س٩٦: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن أهل البيت (ع) ابتداءً بالإمام علي (ع) وانتهاءً إلى آخر أولاده من الأئمة ومن شيعتهم أيضا أطبقوا على ذلك وحتى عرفت كلمة الإمام (ع): «لولا ما نهى عنه عمر ما زنى إلا شقي». لذلك أجمع الإمامية -تبعاً لأئمتهم الاثني عشر - على دوام حلها ، فقد ثبت عدم نسخها بنصوص صحاحنا المتواترة عن أئمة العترة الطاهرة فراجعها في مظانها من وسائل الشيعة إلى أحكام الشريعة^١ نرجو الجواب.

ج٩٦: ليس هناك إجماع من أهل البيت على إباحتها، بل أجمع أهل البيت قاطبة على تحريمها كما سبق بيانه بأدلة قاطعة منها :

أولاً: فيما اطلعنا عليه من كتبهم أنهم يزعمون أن علياً عليه السلام يقول بحلية المتعة ومع ذلك لم يسندوا حديثاً واحداً عنه في حلية المتعة ، إلا ما يحتجون به بما رواه الثعلبي والطبري في تفسيره بإسناده عن شعبة عن الحكم قال « وقال علي عليه السلام: لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي».

وهذا الأثر ضعيف من طريقنا وطريقهم كما مر بيانه. ثم إن هذا الأثر مع انقطاعه وضعفه معارض بما ثبت عن علياً عليه السلام من التشديد في المتعة حتى قال لابن عمه ابن عباس حينما بلغه انه يرخص في المتعة انك أمرؤ تائه.

فقد روى مسلم في صحيحه عن ابن الحنفية قال : سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل تائه نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وفي رواية إن علياً سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأنسية .

^١ انظر جواهر الكلام للنجفي ٣٠ / ١٥٠ ، خلاصة الإيجاز في المتعة ص ٢٧ ، مسائل فقهية ص ٧٥ و ٨٢ ، فقه الجنس ص ١٥٤ و الحدائق ٢٤ / ١١٣

ثانياً: وأما الباقر وولده الصادق فنقل في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى بن زيد فقيه العراق أنه قال اجمع آل رسول الله ﷺ على كراهية المتعة والنهي عنها وقال أيضاً اجمع آل رسول الله ﷺ على أنه لا نكاح إلا بولي وشاهدين وصادق بلا شرط في النكاح.

وروى البيهقي في السنن بإسناده عن بسام الصيرفي قال : سألت جعفر بن محمد عن المتعة فوصفتها فقال لي ذلك الزنا .

وروى القاضي النعمان في دعائمه عن جعفر بن محمد أن رجلاً سأله عن نكاح المتعة قال : صفه لي قال : يلقي الرجل المرأة فيقول أتزوجك بهذا الدرهم والدرهمين وقعة أو يوماً أو يومين قال : هذا زنا وما يفعل هذا إلا فاجر .

من كل هذه الأقوال يتبين لنا أن أهل البيت أجمعوا على تحريم المتعة فهم موافقون للقرآن ولأحاديث جدهم في منع و تحريم هذه العلاقة المحرمة المسمى «متعة».

س٩٧: ادعى علماء الشيعة بقولهم: « المتعة ليست فيها ضرراً عاجلاً أو آجلاً وكل ما هذا شأنه فهو مباح لأنه لو كان فيها شيء من المفسد كان إما عقلياً وهو منتف اتفاقاً وإما شرعياً وليس كذلك وإلا لكان أحد مستمسكات الخصم.. لذلك فقد ثبت بالأدلة الصحيحة إن كل منفعة لا ضرر فيها في عاجل ولا آجل مباحة بضرورة العقل وهذه صفة نكاح المتعة فيجب إباحته بأصل العقل.. فإن قيل فمن أين لكم نفي المضرة عن هذا النكاح في الأجل و الخلاف في ذلك ؟ قلنا : من ادعى ضرراً في الأجل فعليه الدليل^١ » نرجو الجواب .

ج٩٧: زعمهم « لا نعلم فيها ضرراً عاجلاً أو آجلاً وكل ما هذا شأنه فهو مباح لأنه لو كان فيها شيء من المفسد كان إما عقلياً وهو منتف اتفاقاً وإما شرعياً وليس كذلك وإلا لكان أحد مستمسكات الخصم.. » هذا الزعم أو القول فاسد من

^١ اجواهر الكلام ١٥٠/٣٠، خلاصة الإيجاز ص ٢٧ مسائل فقهية ص ٧٥، فقه الجنس ص ١٥٤، الخلائق ١١٣/٢٤

أساسه فلو تأمل العاقل في أصل المتعة يجد فيها مفسد مكنونة كلها تعارض الشرع ، فنفيهم جهة القبح عن هذا النوع من العلاقة غفلة شديدة عما طفحت به كتبهم من تقبيحه وعقلائهم من استهجانهم وأشرفهم من الترفع عنه ، على الرغم من الإشادة به وبيان هذه المفسد: أنه لما حرمه النبي ﷺ كان قبيحا ، ولما استعملته الطائفة الجعفرية التي استحلته وشاع في دورها ونظرنا إلى آثارها السيئة ، قوى عندنا ظهور الحكمة الإلهية في منع المسلمين من تعاطيه. ولا بد من إيراد بعض الأمثلة والشواهد على مفسد هذه المتعة من المجتمعات الشيعية التي مارسها وتمارسها لكي يظهر للمطالع الكريم كذب دعاويهم ، فمن مفسد متعتهم:

أولاً: أن ملالي المتعة أو رجال الدين الشيعي هم اللذين يمارسون المتعة بنهم

وشراهة!! تقول شهلا حائري ص ٣٧ « عندما كنت أطلب التعرف على رجال

مارسوا زواج المتعة كان يتم إرشادي إلى رجال الدين !!

وانظر كم عدد الأيام والسنوات التي يتمتع فيها هؤلاء الملالي لاسيما وأن الزواج

لا يتجاوز بضع ساعات !!

ثانياً : يمارسون فيه متعتهم بين الساعة والساعتين !!

يقول أنواري وهو من المحسوبين من الحجج « مدة زواج المتعة تتراوح عادة بين

الساعة والساعتين أو الليلة» المصدر السابق ص ٢٩٢

وملا آخر يقول « لم تتجاوز مدة أي عقد متعة الساعتين أو الثلاث » المصدر

السابق ص ٢٢٧

ولا تنسى د. شهلا أن تسأل آيات الله !! وحجج الإسلام !! الذين يتمتعون ببنات

الناس هل يرضون لبناتهم المتعة !؟

تقول شهلا عن الملا هاشم في ص ٢٢٦ « بدا لي أنه يتفاخر بكثرة زيجاته المؤقتة إذ يعقد زواج متعة مرة أو مرتين شهرياً ومن دون علم زوجته. لكن عندما سألتها عما إذا كان مستعداً للسماح لابنته البالغة ستة عشر عاماً من العمر بعقد زواج متعة أجنبي بحزم أبداً !!

أنظر إلى شر البرية كيف استباحوا حرمان الآخرين بأحاديث لفقوها وأكاذيب نشروها وفضائل زوروها ولكنهم يمنعون بناتهم من هذا الفضل المكذوب !! ويحرمونهن من الخير والأجر المزعوم !!

ثالثاً: أن المدن التي تمارس فيها متعتهم هي أشرف وأقدس مدنهم!!

تقول شهلا في ص ٢٩٧ « في حين يعتبر زواج المتعة في معظم القرى الإيرانية مصدر عار فإن ممارسته تبدو مقبولة أكثر في المدن وعلى الأخص المقدسة التي كان من المفروض عليها أن تكون مكاناً للفضيلة ومحاربة الرذيلة» !!

تقول د. شهلا في ص ١٦٠ « مدينة النجف في العراق والتي تشتهر بأنها مدينة تمارس فيها المتعة على غرار مدينة قم» .

وتقول د. شهلا في ص ٢٧ « من المتعارف عليه في إيران أن على من يريد عقد زواج مؤقت الذهاب إلى مدينتي قم أو مشهد أهم مركزين للحج !! وأكثرهما شعبية في إيران» .

رابعاً: أن أكثر من ثلث طالبات الحوزة يمارسن المتعة مع أساتذتهن! من أصل خمسمائة طالبة في قم , عقدت أكثر من مئتين منهن , زواج متعة مع أحد الأساتذة أو مع أحد زملائها من الطلاب !!

تقول حائري «ثم عرض حالة شابة عقدت زواج متعة مع أحد أساتذتها !!! من دون علم والديها كانا يلتقيان في منزل الملا إكس وكلما زارت أهلها في طهران ، كانوا يعرضون عليها شابا ملائما للزواج ، لكنها ترفض جميع العروض ، فخشى الملا إكس على سلامتها !! في حال اكتشف والدها أمر زواجها!! المؤقت السري وأضاف آخر مرة طلبا فيها استعمال منزلي ، رفضت ، وأشار بسبابته إلى عنقه قائلاً : لا أريد مواجهة أب غاضب ، وعلى الرغم من تأكيده مرارا أن العديد من هؤلاء النسوة قد مارسن زواج !!! المتعة مرارا فإنه رفض الإدلاء بأي تفاصيل حول زيجات !! المتعة بين الأساتذة والطالبات وعندما طلبت منه تقديمي إلى بعض الطالبات ، تردد قليلا ، ثم قال إنهن سيغضبن في حال كشف هوياتهن» .

خامسا: أن هناك ربع مليون لقيط في إيران بسبب زواج المتعة !

فقد كتبت فقد كتب مجلة الشراع الشيعية « أن رفسنجاني أشار إلى ربع مليون لقيط في إيران بسبب زواج المتعة^١» .

وقالت « أن رفسنجاني هدد بتعطيل زواج المتعة بسبب المشكلات الكثيرة التي خلفها^٢» .

سادسا: أن هناك (١٧٠٠٠) امرأة تمارس الرذيلة تحت ستار زواج المتعة !! فقد كشف عام (٢٠٠١م) عن فضيحة غولشهر التي هزت إيران وقتذاك عن إيجار الفتيات القاصرات وتزويجهن كرهاً عبر زواج المتعة، وكان الأمر يجري تحت رعاية رجال الدين وبتشجيع منهم، وكانت الفضيحة تتعلق بإنشاء «مؤسسة رعاية شؤون الفتيات الهاربات» عام (١٩٩٧م)، وذلك لإيواء والاعتناء بالفتيات اللواتي يهربن من بيوتهن، بسبب تعرضهن للتحرش الجنسي من عوائلهن أو سوء

أنظر مجلة الشراع العدد ٦٨٤ السنة الرابعة ص٤
المصدر السابق ص١

المعاملة، أو بسبب إيمان آبائهم على المخدرات، وتبين بعد التحقيق أن رجال الدين والمسؤولين الأمنيين وكبار القضاة قد تزوجوا منهن لساعات « زواج المتعة» دون اعتبارات العدة القانونية والشرعية، ومن ثم بدؤوا بعرضهن على الزبائن، وقد أصيب عدد منهن بمرض الإيدز!

س٩٨: لماذا خص علماء التشيع المذهبي مسألة المتعة بالذات بتأليفات منفردة وأعطوها منزلة لا يضاهيها حتى الزواج الدائم المشروع حتى رفعوه فوق الزواج المشروع ووضعوا عشرات الروايات الموضوعية على لسان أئمة أهل البيت؟ نريد الجواب؟

ج٩٨: الحق أن المتعة لو كانت حلالا ونزل بها القرآن وجرت بها السنة النبوية كما يزعمون لما كان هناك أي داع الى تأليف هذا الكم الهائل من الكتب والرسائل في بيان حليتها وإنها لم تنتسخ!

وهذه هي المؤلفات القديمة التي ذكرها الطهراني في كتابه «الذريعة الى تصانيف الشيعة»:

- ١- كتاب المتعة لأبي اسحاق الأحمر النهاوندي , ذكره النجاشي .
- ٢- رسالة المتعة وإثبات حليتها جوابا عن سؤلات بعض العامة المرسله من بعض بلاد الهند الى العلامة صاحب الجواهر فأحال الجواب الى الشيخ إبراهيم النجفي وهو كتب الرسالة .
- ٣- كتاب المتعة والرجعة والمسح على الخفين وطلاق المتعة لأبي يحيى الجرجاني حكاه الشيخ الطوسي في كتابه «الفهرست» عن الكشي كتابه « معرفة الرجال» وكذا النجاشي .

^١ راجع الذريعة إلى تصانيف الشيعة لأقا بزرك الطهراني ٤٣/١٩-٤٦ دار احياء التراث العربي-بيروت

- ٤- كتاب المتعة لأحمد بن محمد القمي المتوفى سنة ٣٥٠ ذكره النجاشي .
- ٥- كتاب المتعة لأبي جعفر أحمد بن محمد بن عيسى بن سعد القمي , ذكره النجاشي .
- ٦- رسالة في المتعة فارسية لمحمد باقر المجلسي .
- ٧- كتاب المتعة لبندار بن عبد الله الامامي كما وصفه النجاشي وحكى نسبة الكتاب اليه عن «الفهرست» ابن النديم .
- ٨- المتعة للمحامي توفيق الفكيكي , ألفه يوم كان حاكم النجف وفيه الرد على موسى جار الله وطبع سنة ١٣٥٦ مع تقرير محمد حسين كاشف الغطاء (وهو المردود عليه في كتابنا خاتمة المتعة) .
- ٩- كتاب المتعة للسيد الشريف أبي عبد الله جعفر بن عبد الله الراس العلوي , ذكره النجاشي .
- ١٠- كتاب المتعة للحسن بن خرزاد القمي , ذكره النجاشي .
- ١١- كتاب المتعة للحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني . ذكره النجاشي .
- ١٢- كتاب المتعة لأبي محمد الفضال , ذكره النجاشي .
- ١٣- كتاب المتعة لأبي الحسين القمي .
- ١٤- كتاب المتعة لسعد القمي , ذكره النجاشي .
- ١٥- كتاب المتعة لنظام الدين الصهرشتي , ذكره النجاشي .
- ١٦- كتاب المتعة لعلي بن اسماعيل الكوفي .
- ١٧- كتاب المتعة لأبي الحسن علي بن بلال , ذكره النجاشي .

- ١٨- كتاب المتعة لأبي الحسن علي بن الحسن الفضال الفطحي ! ذكره النجاشي.
- ١٩- كتاب المتعة لأبي الحسن علي بن الطاطري , ذكره النجاشي .
- ٢٠- رسالة في المتعة والبحث فيها مع العامة لعلي بن دلدار .
- ٢١- رسالة في المتعة وجوازها لعلي البحراني .
- ٢٢- رسالة في المتعة لسيد كلب باقر بن السيد كلب حسين الحائري .
- ٢٣- كتاب المتعة لأبي أحمد الأزدي , ذكره النجاشي .
- ٢٤- كتاب المتعة لأبي الفضل الكوفي , ذكره النجاشي .
- ٢٥- كتاب المتعة وتحليلها والرد على من حرمها ! لأبي الصفواني , ذكره الطوسي في الفهرست .
- ٢٦- كتاب المتعة لأبي الحسين الشيباني .
- ٢٧- كتاب المتعة لابن بابويه القمي , ذكره النجاشي .
- ٢٨- كتاب المتعة لمحمد بن النعمان المفيد وهو أحد كتبه الثلاثة في المتعة وله «الموجز في المتعة» أيضا كما أن له أيضا «مختصر المتعة» ذكره النجاشي.
- ٢٩- كتاب المتعة لأبي النضر بن مسعود العياشي , ذكره النجاشي .
- ٣٠- رسالة المتعة وجواب بعض العامة لمرتضى الانصاري .
- ٣١- كتاب المتعة ليحيى الترماشيري , ذكره النجاشي .
- ٣٢- كتاب المتعة ليونس بن عبد الرحمن , ذكره النجاشي .

٣٣- كتاب المتعنين لإبراهيم الثقفي , ذكره النجاشي .

٣٤- كتاب المتعنين للفضل بن شاذان , ذكره النجاشي .

٣٥- النجعة في أحكام المتعة للموسوي العاملي . ١ هـ.

ومن الملاحظ ان أغلب هذه الكتب أو الرسائل التي ذكرها النجاشي من الكتب القديمة قد انقرضت بفضل الله سبحانه وتعالى ولم يبق منها الا النذر اليسير جدا , كرسالة المتعة للمفيد واسمها « خلاصة الإيجاز في المتعة » وعندي نسخة منها!! كما هناك كتب مستقلة استماتوا في التأليف و التصنيف من أجل عيون المتعة , فمن ذلك :

- كتاب «المتعة ومشروعيتها في الاسلام» لمجموعة من علماء الشيعة .

-الزواج المؤقت لمحمد تقي الحكيم .

-الزواج المؤقت في الاسلام لجعفر مرتضى العاملي .

كما أن كتب التفسير والحديث والفقہ عندهم قد تناولت هذه القضية بإسهاب .

فأما كتب التفسير فمنها :

- التبيان في تفسير القرآن للطوسي .

- مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي علي الحسن الطبرسي .

- آلاء الرحمن في تفسير القرآن .

- الميزان في تفسير القرآن للطباطبائي .

- البيان في تفسير القرآن للخوئي .

- التفسير الكاشف لجواد مغنية .

وأما كتب الحديث فمنها :

- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول للمجلسي .
- ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار للمجلسي أيضا .
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار .

وأما كتب الفقه فمنها :

- جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام للنجفي .
- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ليوسف البحراني .
- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية للعاملين .
- الحلال والحرام في الاسلام لمحمد تقي الجواهري .

كما وأن كتب دعائية أخرى للمذهب تناولت هذا الموضوع بالذات بشيء من التفصيل , فمن ذلك :

- أصل الشيعة وأصولها لمحمد حسين كاشف الغطاء .
- دراسات في عقائد الشيعة الامامية لمحمد علي الحسني .
- الفصول المهمة في تأليف ! الأمة للموسوي العاملي .
- النص والاجتهاد للموسوي العاملي أيضا .
- مسائل فقهية للموسوي أيضا .
- الانتصار للشريف المرتضى .
- الصراط المستقيم الى مستحقي التقديم للعاملي النباطي .

- الغدير في الكتاب ! والسنة والأدب ! للأميني النجفي .
- نقض الوشيعة لمحسن الأمين .
- روح التشيع لعبد الله نعمة .
- الزواج في القرآن والسنة لعز الدين بحر العلوم .
- فقه الجنس في قنواته المذهبية للوائللي .
- طريق الهدى للمدعو التيجاني السماوي .

والحق أن لو كانت «متعة الشيعة» حلالا ونزل بها القرآن وجرت بها السنة النبوية كما يفترون لما كان هناك أي داع الى تأليف هذا الكم الهائل من الكتب والرسائل والموسوعات والمجلدات في السابق و الحاضر و المستقبل في بيان حليتها وإنها لم تحرم أو تنسخ!!

القسم الرابع من الأسئلة: ما يتعلق بتشريع أئمة الشيعة لأحكام متعة الشيعة

س ٩٩: نرجو ذكر الروايات التي نسبوها لفقهاء آل البيت في تشريع حكم استئجار امرأة المتعة و تسميتها بالمستأجرة لأن بعض السذج و المغفلين ينكرون مثل هذه التشريعات من قبل هؤلاء الأئمة المشرعين في المذهب و يقولون ليس لهؤلاء الأئمة ولو كانوا من أئمة فقهاء أهل البيت حق التشريع فالله سبحانه و تعالى هو المشرع فقط ؟

ج ٩٩: نذكر هذه الروايات و بيان صحتها من مصادرها ليعلم من الذي أتى بهذا التشريع المذهبي (دين الروايات و المراجع) والصقه بدين الله تعالى .
أخرج الكليني وحسنه المجلسي في مرآة العقول عن عمر بن أذينة عن أبي عبد الله قال : قلت : كم يحل من المتعة ؟ فقال: هن بمنزلة الإمام^١.
لو سأل سائل هذا الإمام المشرع : بأي دليل من كتاب الله تعالى أن هذه المستأجرة هي بمنزلة الأمة ؟ أم المسألة بالقياس يا صاحب القياس؟
و روى الكليني وحسنه المجلسي عن عمر بن أذينة عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبد الله عن المتعة فقال : الق عبد الملك ابن جريج فسله عنها فإن عنده منها علما فلقيته فأملى عليّ شيئاً كثيراً في استحلالها، وكان فيما روي لي فيها ابن جريج أنه ليس فيها وقت ولا عدد إنما هي بمنزلة الإمام يتزوج منهن كم شاء^٢.

قلنا فيما سبق أن هذا المشرع الآخر لا يعلم من أحكام المتعة أي شيء على ما نقله ابن عبد البر ، ولا أدري لماذا يستشير هذا الإمام (الذي يدعون فيه العصمة

^١ امرأة العقول ٢٠/٢٣٠ ج١

^٢ امرأة العقول ٢٠/٢٣١ ج٦

المطلقة والإمامة الدينية) ابن جريج ؟ فهل ابن جريج هو بمنزلة رسول الله أم هو الإمام المفترض الطاعة؟!

أليس من المفروض أن المتبوع يتبع التابع الذي هو الإمام المفترض الطاعة ولكن نجد أن الإمام المعصوم يتبع ابن جريج في مسائل دينية لا ناقة له و المضحك أن هذا المستشار التابع من الإمام المتبوع تراجع عن المتعة في نهاية قصة المتعة بعد أن شبع وخرج على المعاش!!

فقد روى أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريج انه قال لهم في البصرة : اشهدوا إنني قد رجعت عن المتعة أشهدهم بعد أن حدثهم فيها ثمانية عشر حديثا انه لا بأس بها' .

مما يدل على بطلان ما كان يراه في المتعة وإلا لماذا تراجع و تاب؟! سؤال نوجهه لمراجع قم و النجف!

وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال : إنما هي «مستأجرة».

نسأل: لماذا مستأجرة و بأي دليل؟ هل هو بقول الله تعالى؟ هل ذكر الله تعالى لفظ المستأجرة في القرآن مثلا أم المسألة هي اللعب بكتاب الله؟!

وعن عبد السلام عن أبي عبد الله قال: ليست من الأربع إنما هي «إجارة».

نسأل: من أين علمت يا صاحب القياس أنها ليست من أربع !! و إنها فوق

الأربع؟ هل بكتاب الله تعالى أم بقول رسول الله ﷺ أم بالقياس و الرأي؟!

وعن زرارة عن أبي جعفر قال: قلت له : الرجل يتزوج المتعة وينقضي شرطها ثم يتزوجها رجل آخر حتى بانث منه ثم يتزوجها الأول حتى بانث منه ثلاثا وتزوجت ثلاثة أزواج يحل للأول أن يتزوجها ، قال : نعم كم شاء ليس هذه مثل «الحرّة» هذه «مستأجرة» وهي بمنزلة الإمام !!

وعن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله-أي جعفر الصادق - أنه قال : تزوج منهن ألفا فإنهن «مستأجرات».

¹ تلخيص الخبير لابن حجر ١٨٢/٣، نيل الأوطار للشوكاني ١٣٦/٣

ما شاء الله على علم هذا الإمام . هل أصبحن الحرائر كذلك جاريات و إماء يا من
تدعي الفقاهاة و العصمة!!
وعن الفضيل بن يسار أنه سأل أبا عبد الله عن المتعة فقال : هي كبعض
إمائك!!

س ١٠٠: هل استنبط علماء الشيعة حكم المستأجرة من القرآن الكريم أو أقوال
الرسول ﷺ لكي نقول أن هؤلاء علماء حقا أم هؤلاء يقلدون الآباء كما حكى الله
تعالى عنهم ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهُتَدُونَ﴾ قال مجاهد: أي
على أمة أي إمام و هذا مطبق على الشيعة المقلدة بثوب التقليد و المرجعية نرجو
الجواب.

ج ١٠٠: هؤلاء العلماء لا يستنبطون الأحكام من آيات الأحكام في القرآن الكريم بل
يتبعون ما جاءت بها رواياتهم على ما نسبوها لهؤلاء الأئمة . و مثالا على ذلك
قول عالمهم النجفي في جواهره :تطابقت النصوص والفتاوى خصوصا بعد
تصريح الأدلة بأنهن «مستأجرات» ، ولا ريب في جواز ذلك في «الإجارة» . مما
يؤكد أن هؤلاء يقلدون الآباء دون دليل و لا مسكة عقل !!

س ١٠١: هل يمكن ذكر رواياتهم في تشريع حكم ميراث امرأة المتعة ! و لماذا
تضاربت هذه الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة ؟

ج ١٠١: نذكر بعض تشريعات أخبارهم لكي نبين للقارئ الكريم أن هذا التشريع
ليس من شرع الله و لا شرع رسوله ﷺ بينما من شرع علماء التشيع المذهبي !!
فعن عمر بن حنظلة عن جعفر بن محمد الصادق في حديث في المتعة قال :
وليس بينهما ميراث!

وعن سعيد عن جعفر بن محمد قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة متعة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث اشترط أو لم يشترط!

وعن زرارة عن أبي جعفر - أي محمد بن علي الباقر - في حديث قال : ولا ميراث بينهما !! في المتعة إذا مات واحد منهما في ذلك الأجل .

وعن أبان بن تغلب قال : قلت لأبي عبد الله : كيف أقول لها إذا خلوت بها ؟ قال : تقول : أتزوجك متعة لا وارثة ولا موروثة كذا وكذا يوماً...^١.

وعن الأحول قال : سألت أبا عبد الله قلت : ما أدنى ما يتزوج الرجل به المتعة ؟ قال : كف من بر يقول لها : زوجيني نفسك متعة... على أن لا أرثك ولا ترثيني^٢.

س١٠٢: لماذا اختلف علماء التشيع المذهبي في حكم ميراث امرأة المتعة مع أنهم هم الطائفة التي تستحل المتعة ؟ نرجو ذكر فتاوي بعض علمائهم في تلك التشريعات ؟

ج١٠٢: اختلف علماء التشيع المذهبي على أربعة أقوال طبقاً لاختلاف و تضارب رواياتهم عن اعتقدوا فيهم العصمة المطلقة.

قال المجلسي في مرآته : واختلف الأصحاب في ثبوت التوارث في عقد المتعة على أقوال :

أحدها - مذهب ابن البراج وهو ثبوته وإن شرط سقوطه .

وثانيها - عكسه ذهب إليه أبو الصلاح والعلامة وأكثر المتأخرين.

^١ الوسائل باب (١٨) باب صيغة المتعة وما ينبغي فيها من الشروط ح١

^٢ المصدر السابق ح٥

وثالثها-أنهما يتوارثان ما لم يشترطا سقوطه ذهب إليه المرتضى وابن أبي عقيل .
ورابعها-أن مع الشرط يثبت التوارث لا بدونها ، ذهب إليه الشيخ وأكثر أتباعه
والمحقق والشهيدان ^١ .

أما فتاوي بعض علمائهم في تلك التشريعات فقد قال النجفي في جواهره «الظاهر
أو الصريح في اختصاص الإرث بالأربع من الزوجات بخلاف المتعة التي هي
مستأجرة وبمنزلة الأمة» .

وقال الحلي «لا يثبت بهذا العقد ميراث شرطاً سقوطه أو أطلقاً» .

وقال الخميني «لا يثبت بهذا العقد توارث فلو شرطاً التوارث أو توريث أحدهما
ففي التوريث إشكال...» .

وقال الخوئي «ولا توارث بينهما إلا إذا اشترط ذلك لهما أو لأحدهما ومع الاشتراط
ينفذ الشرط» ^٢ .

س ١٠٣: نرجو ذكر بعض رواياتهم المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة الأطهار في
تشريع جواز الجمع في أكذوبة المتعة ولو بألف مستأجرة ^٣ .

ج ١٠٣: روى الكليني في كافيهِ وصححه المجلسي في مرآته عن بكر بن محمد
قال : سألت أبا الحسن عن المتعة أهي من الأربع ؟ فقال : لا ^٤ .

وروى الكليني في كافيهِ وصححه المجلسي في مرآته عن زرارة بن أعين قال :
قلت : ما يحل من المتعة ؟ قال : كم شئت ^١ .

^١ مرآة العقول للمجلسي ٢٤٠/٢٠

^٢ جواهر الكلام ١٩٠ / ٣٠ ، تبصرة المتعلمين في أحكام الدين للحلي ص ٢٥٨ ، المتعة ومشروعيتها في الإسلام ١١٦-١٢١ ، زبدة الأحكام للخميني ص ٢٤٨ وتحرير الوسيلة

٢٨٨/٢ ، منهاج الصالحين للخوئي ٣٠٤-٣٠١/٢ ، المسائل المنتخبة ص ٣٤٠ ، المتعة للفكيكي ص ٣٨ ، الروضة ٢٩٦/٥

^٣ الوسائل باب (٤) باب أنه يجوز أن يتمتع بأكثر من أربع نساء وإن كان عنده أربع زوجات !! بالدائم

^٤ مرآة العقول للمجلسي ٢٣١/٢٠ ح ٢

وروى الكليني في كافييه وحسنه المجلسي في المرأة عن عمر بن أذينة عن أبي عبد الله (ع) قال له : كم يحل من المتعة ؟ قال : فقال : هن بمنزلة الإماء ^٢.

وروى الكليني في كافييه وحسنه المجلسي في المرأة عن عمر بن أذينة عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن المتعة فقال : الق عبد الملك ابن جريج فسله عنها فان عنده منها علما فلقيته فأملى عليّ شيئاً كثيراً في استحلالها !! ، وكان فيما روى لي فيها ابن جريج أنه ليس فيها وقت ولا عدد إنما هي بمنزلة الإماء يتزوج منهن كم شاء !! وصاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود فاذا انقضى الأجل بانته منه بغير طلاق ويعطيها الشيء اليسير وعدتها حيضتان وإن كانت لا تحيض فخمسة وأربعون يوماً فأثبت بالكتاب أبا عبد الله (ع) فعرضت عليه فقال : صدق وأقر به قال ابن أذينة وكان زرارة بن أعين يقول هذا ويحلف أنه الحق إلا أنه كان يقول : إن كانت تحيض فحيضة وإن كانت لا تحيض فشهري ونصف ^٣.

وعن الفضيل بن يسار أنه سأل أبا عبد الله عن المتعة فقال : هي كبعض إمائك!!

وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر في المتعة ليست من الأربع لأنها لا تطلق ولا ترث و إنما هي مستأجرة.

و عن عبيد بن زرارة عن أبيه عن أبي عبد الله قال : ذكرت له المتعة أهي من الأربع ؟ فقال : تزوج منهن ألفاً ! فإنهن مستأجرات !!

و عن أبي بصير قال : سئل أبو عبد الله عن المتعة أهي من الأربع ؟ فقال : لا ولا من السبعين !!!

^١ المصدر السابق ص ٢٣١ ح ٣

^٢ المصدر السابق ص ٢٣٠ ح ١

^٣ مرآة العقول للمجلسي ص ٢٣٠-٢٣٢ ح ٦

س ١٠٤: هل يمكن ذكر أقوال علماء التشيع المذهبي في هذا الباب؟

ج ١٠٤: قال المجلسي في مرآة العقول ما نصه: «والمشهور عدم انحصار المتعة في عدد ، وذهب ابن البراج إلى أنها من الأربع محتجا بعموم الآية المخصّصة بالنصوص !! وبالروايات المحمولة على الانتقاء على الشيعة من المخالفين^١».

وقال عبد الله نعمة «يجوز الزيادة في المتعة على أربع نساء في آن واحد على قول مشهور ، بخلاف الدائم فإنه لا يجوز^٢».

وقال مجموعة من علماء الشيعة « ويجوز الجمع بين أكثر من أربع في المتعة^٣».

س ١٠٥: هل يمكن ذكر بعض الأقوال المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع انتهاء الأجل؟

ج ١٠٥: عن هشام بن سالم قال : قلت : كيف يتزوج المتعة ؟ قال : يقول : أتزوجك كذا وكذا يوما بكذا وكذا درهما فإذا مضت تلك الأيام كان طلاقها في شرطها^٤ .

و عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر في المتعة ليست من الأربع لأنها لا تطلق ولا ترث و إنما هي مستأجرة^٥ .

^١ مرآة العقول للمجلسي ص ٢٣٠

^٢ انظر روح التشيع ص ٤٦٠ ، جواهر الكلام ٣٠ / ١٦١

^٣ المتعة ومشروعيتها في الإسلام لمجموعة من علماء الشيعة ص ١٣٣

^٤ الوسائل ١٤ / ٤٦٦ - ٤٦٧ باب ١٨ ح ٣

^٥ الوسائل ١٤ / ٤٤٦ ح ٤ ، مستدرك الوسائل ١٤ / ٤٧٣ ح ١ باب ان المتمتع بما تبين بانقضاء المدة وبهبتها ولا يقع بما طلاق

و عن ابن أبي عمير في خبر صدقه الصادق (ع) قال : إذا انقضى الأجل بانته منه بغير طلاق^١.

و عن أبان بن تغلب في حديث صيغة المتعة أنه قال له أبو عبد الله (ع) إن لم تشترط كان تزويج مقام... ولم تقدر على أن تطلقها إلا طلاق السنة^٢.

وعن محمد بن إسماعيل عن أبي الحسن الرضا (ع) قال : قلت له : الرجل يتزوج المرأة متعة سنة أو أقل أو أكثر قال : إذا كان شيئاً معلوماً إلى أجل معلوم قال : قلت وتبين بغير طلاق؟ قال : نعم .

وعن زرارة عن أبي جعفر (ع) في حديث المتعة - إلى أن قال - فإذا جاز الأجل كانت فرقة بغير طلاق^٣.

و عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت له رجل طلق امرأته طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فتزوجها رجل متعة أتحل للأول؟ قال : لا... والمتعة ليس فيها طلاق^٤.

و عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت له رجل طلق امرأته طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فتزوجها رجل متعة أتحل للأول؟ قال : لا لأن

الله تعالى يقول ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾

والمتعة ليس فيها طلاق !!

و عن عمر بن أدينة عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن المتعة فقال : الق عبد الملك.. الحديث.

^١ مستدرك الوسائل ١٤ / ٤٧٣ - ج ٣

^٢ الوسائل ١٤ / ٤٧٠ - ج ٢

^٣ مستدرك الوسائل ١٤ / ٤٧٣ - ج ٢

^٤ تهذيب الأحكام ٨ / ٣٣ - ج ٣٤

س١٠٦: أين أقوال علماء المذهب في تشريع الأجل ؟

ج١٠٦: قال البحراني في حدائقه « لا خلاف نصا وفتوى في أن المتعة لا يقع بها طلاق ، بل تبين بانقضاء المدة^١».

وقال نعمة «لا طلاق في المتعة ، بل تبين المتمتع بها بمجرد انتهاء أجلها أو هبته لها ، بخلاف الدائم فإنه لا بد في بينونها من طلاق أو نحوه^٢».

س١٠٧: أين الروايات المزعومة في تشريع حكم المتمتع بها إنها لا تحلل المطلقة لزوجها الأول؟

ج١٠٧: روى الكليني في كافييه وحسنه المجلسي في مرآته وقال : وعليه الأصحاب عن زرارة عن أبي جعفر قال : قلت له : الرجل يتزوج المتعة وينقضي شرطها ثم يتزوجها رجل آخر حتى بانث منه ثم يتزوجها الأول حتى بانث منه ثلاثا وتزوجت ثلاثة أزواج يحل للأول أن يتزوجها ، قال : نعم كم شاء ليس هذه مثل " الحرة " هذه مستأجرة وهي بمنزلة الإمام^٣.

و عن أبان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله في الرجل يتمتع من المرأة المرات قال : لا بأس يتمتع منها ما شاء^٤.

و عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال : سألته عن رجل تزوج امرأة متعة كم مرة يرددها ويعيد التزويج قال : ما أحب^٥.

^١ الحدائق / ٢٤ / ١٧٤ و الروضة البهية في شرح اللمعة المشقية ٢٨٩/٥ وشرايع الإسلام للحلي ٣٠٧/٢

^٢ روح الشيع ص ٤٥٩ - ٤٦٠

^٣ الوسائل / ١٤ / ٤٨٠ باب انه يجوز ان يتمتع بالمرأة الواحدة مرارا كثيرة ولا تحرم في الثالثة ولا في التاسعة كالمطلقة بل هي كالأمة، مرآة العقول ٢٠ / ٢٤٦ ح ١

^٤ المصدر السابق ح ٢

^٥ المصدر السابق ح ٣

و عن محمد بن مسلم عن أحدهما - أي الصادق أو الباقر - قال : سألته عن رجل طلق امرأته ثلاثا ثم تمتع فيها رجل آخر ، هل تحل للأول : قال : لا ^١.

و عن الحسن الصيقل قال : سألت أبا عبد الله عن رجل طلق امرأته طلاقا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويزوجها رجل متعة أيحل له أن ينكحها ؟ قال لا حتى تدخل في مثل ما خرجت منه ^٢.

وعن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت له رجل طلق امرأته طلاقا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فتزوجها رجل متعة أتحل للأول ؟ قال : لا لأن الله تعالى يقول ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ والمتعة ليس فيها طلاق ^٣.

و عن عمار الساباطي قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم تزوجت متعة هل تحل لزوجها الأول بعد ذلك ؟ قال : لا حتى تزوج بتاتا ^٤.

س ١٠٨: أين أقوال علماء المذهب في تشريع حكم المتمتع بها إنها لا تحل المطلقة لزوجها الأول؟

ج ١٠٨: قال نعمة « لا يقع بعقد المتعة المحلل للطلاق الثالث ، بل هو مختص بالنكاح الدائم مع الدخول بها إجماعا ، ونص الآية ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ ^٥.

^١ الكافي ٥/ ٤٢٥ باب تحليل المطلقة لزوجها وما يهدم الطلاق ح ١

^٢ المصدر السابق ح ٢

^٣ التهذيب ٨/ ٣٣-٣٤ ح ٢٢

^٤ تهذيب الأحكام ٨/ ٣٣-٣٤ ح ٢٠

^٥ انظر روح الشيع ص ٤٦٠

وقالوا « لو طلق الرجل الدائمة ثلاثا مع تخلل رجعتين أو عقدين جديدين في البين حرمت عليه حتى تتكح زوجا غيره ».

وقالوا « يعتبر في زوال التحريم بالنكاح أمور أولها : أن يكون العقد دائماً لا متعة!!

س ١٠٩: هل يمكن الاستدلال على بطلان هذا التشريع المخالف للقرآن الكريم ؟

ج ١٠٩: امرأة المتعة ليست زوجة ونكاح المتعة ليس بنكاح قرآني بل نكاح «إجارة» وهذا ليس من شرع الله , فلو كان نكاح شرعي لأحل المطلقة لزوجها الأول بنص الآية ﴿حَتَّىٰ تُنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^١ والدليل الآخر إن المتعة ليس بنكاح قول مشرعهم في الرواية الأولى « نعم كم شاء ليس هذه مثل الحرة هذه مستأجرة وهي بمنزلة الإماء » , مع أن امرأة المتعة كذلك «حرة». وهي ليست أمة ولكن مشكلتها إنها خليطة بين الأمة و الحرة «مستأجرة حرة» !

فأين الإجارة المزعومة في القرآن؟! فهل يوجد في الإسلام «زواج إيجار» أو «زوجة للإيجار» لكي يطلقوا عليها زورا و بهتانا «مستأجرة» وبالتالي لا تحلل المطلقة ثلاثا للزوج الأول ؟ هذا شيء يضحك الثكالي!

وقد أجاب عالمهم المرتضى في انتصاره الذي ألفه في سبيل انتصار مذهب التشيع فما زاد إلا الطين بلة!

قال في انتصاره : «لأنها تحتاج أن تدخل في مثل ما خرجت منه ونخصص بالدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تُنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^١ .»

^١ الانتصار ص ٢٧٤

ولا أدري من أين أتى بهذا التشريع البشري القياسي «لأنها تحتاج أن تدخل في مثل ما خرجت منه» فهل هي دكان له باب و نافذة إذا دخلت من الباب لا تستطيع أن تخرج من النافذة مثلاً!!

سبحان الله حتى مع وجود النص القرآني يجتهدون بل ويشرعون من جيوبهم!!

س ١١٠: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع المتعة مع مشركة مجوسية؟

ج ١١٠: عن محمد بن سنان عن الرضا قال : سألته عن نكاح اليهودية والنصرانية ، فقال : لا بأس ، فقلت : فمجوسية ؟ فقال : لا بأس به يعني متعة^١ .

و عن ابن سنان عن منصور الصيقل عن أبي عبد الله قال : لا بأس بالرجل أن يتمتع بالمجوسية^٢ .

س ١١١ : هل يمكن ذكر أقوال علماء التشيع المذهبي في هذا الباب؟

ج ١١١: قال الحلبي في شرائعه« فيشترط أن تكون الزوجة مسلمة أو كتابية كاليهودية والنصرانية والمجوسية^٣ .

س ١١٢: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع عدة المتمتع بها عند انتهاء أجل المستأجرة؟

ج ١١٢: عن زرارة عن أبي عبد الله أنه قال : إن كانت تحيض فحيضة وإن كانت لا تحيض فشهرا ونصف^٤ ..

^١ باب حكم التمتع بالكتابية الوسائل ١٤ / ٤٦٢ ح٤

^٢ المصدر السابق ح٥

^٣ الشرائع للحلي ٢ / ٣٠٣

^٤ انظر هذه الروايات في الوسائل ١٤ / ٤٧٣ باب ٢٢

وعن زرارة قال : عدة المتعة خمسة وأربعون يوماً كأنني أنظر إلى أبي جعفر يعقده بيده خمسة وأربعين ، فإذا جاز الأجل كانت فرقة بغير طلاق .

وعن عمر بن أذينة عن زرارة قال : سألت أبا جعفر ما عدة المتعة إذا مات عنها الذي تمتع بها ؟ قال : أربعة أشهر وعشراً ، قال : ثم قال : يا زرارة كل النكاح إذا مات الزوج فعلى المرأة حرة كانت أو أمة وعلى أي وجه كان النكاح منه متعة أو تزويجاً أو ملك يمين فالعدة أربعة أشهر وعشراً وعدة المطلقة ثلاثة أشهر والأمة المطلقة عليها نصف ما على الحرة ، وكذلك المتعة عليها مثل ما على الأمة^١ .

وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا (ع) قال : قال أبو جعفر (ع) عدة المتعة خمسة وأربعون يوماً والاحتياط خمسة وأربعون ليلة .

وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا قال : سمعته يقول : قال أبو جعفر (ع) عدة المتعة حيضة ، وقال : خمسة و أربعون يوماً لبعض أصحابه .

وعن عبد الله بن عمرو عن أبي عبد الله في حديث في المتعة قال : قلت : فكم عدتها ؟ فقال : خمسة وأربعون يوماً أو حيضة مستقيمة .

وعن عمر بن أذينة عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبد الله عن المتعة فقال : الق عبد الملك ابن جريج فسله عنها فان عنده منها علماً....

وعن أبي بصير عن أبي جعفر في المتعة قال : لا بأس بأن تزيدا وتزيدك إذا انقطع الأجل بينكما فنقول : استحللتك بأمر آخر برضا منها ولا يحل لغيرك حتى تنقضي عدتها وعدتها حيضتان^١ .

^١ الوسائل كتاب الطلاق باب ٥٢ ح ٢

^٢ الوسائل ١٤/٤٤٧ ح ٨

وعن أبي بصير قال : لابد من أن يقول فيه هذه الشروط : أتزوجك متعة كذا وكذا يوما ، بكذا وكذا درهما ، نكاحا غير سفاح على كتاب الله !!! وسنة نبيه !!!! وعلى أن لا ترثيني ولا أرثك وعلى أن تعندي خمسة وأربعين يوما ، وقال بعضهم : حيضة ٢ .

س ١١٣ : أين هي أقوال علماء المذهب في العدة عند انتهاء أجل المستأجرة ؟

ج ١١٣ : قال المجلسي في المرأة : «واختلف في عدة المتعة إذا دخل بها على أقوال : أحدها - إنها حيضتان ذهب إليه الشيخ في النهاية وجماعة . الثاني : إنها حيضة واحدة اختاره ابن أبي عقيل .

والثالث : إنها حيضة ونصف اختاره الصدوق في المقنع . والرابع : إنها طهران ، اختاره المفيد وابن إدريس والعلامة في المختلف ٣ .

س ١١٤ : هل يمكن الاستدلال على بطلان هذا التشريع المخالف للقرآن الكريم ؟

ج ١١٤ : هذا التشريع الذي شرعه أصحاب التشيع المذهبي مخالف لنص صريح في القرآن . فعدة الحرة ثلاثة قروء ، على خلاف في تفسير القرء هل يقصد به الطهر أو الحيض ، وعلى كلا التفسيرين ، فلا تقل عدتها إن كانت ممن تحيض ثلاث حيض . قال تعالى ﴿ **والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء** ﴾ وإن كانت من اليائسات فتلاثة أشهر قال تعالى ﴿ **واللاتي يسئن من الحيض من نساكنم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن** ﴾ .

١ الوسائل ١٤ / ٤٧٧ ح ٦

٢ الوسائل ١٤ / ٦٧ ح ٤

٣ امرأة العول في شرح الكافي ٢٠ / ٢٤٢ ، الحدائق ٢٤ / ١٨٢ - ١٨٧ وجواهر الكلام ٣٠ / ١٩٦ - ٢٠٢

أما المطلقة الغير مدخول بها فلا عدة عليها ، قال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تمدونها﴾ فأبي شرع هذا الذي يقول إن عدة المتمتع بها حيضة أو حيضتان ، إن كانت تحيض فحيضة وإن كانت لا تحيض فشهرا ونصف !!

من أين أتوا بالخمسة والأربعين أو بالحيضة أو الحيضتين؟ هي ليست أمة إجماعا فلماذا القياس يا أصحاب القياس!!

أتدرون لماذا تورطوا في هذه الأحكام الوضعية. لأن الله سبحانه و تعالى لم يبين أحكام المتعة في القرآن . الله سبحانه وتعالى تكلم عن «المطلقات» وبين حكمهن كما ترون في الآيات السابقة - بل هناك سورة في القرآن هي «سورة الطلاق» فيها أحكام الطلاق - ولكنه سبحانه وتعالى لم يتكلم عن «المستمتعَات» و «المستأجرات» فلا توجد في القرآن سورة باسمهن فاحتار المشرعون وتخطبوا أيما تخطب!!

قال صاحب الحقائق ما نصه بالحرف «اختلف الأصحاب في عدة المتمتع بها متى دخل بها الزوج وانقضت مدتها ، أو وهبها إياها ولم تكن يائسة وكانت ممن تحيض على أقوال ، ومنشأ هذا الاختلاف اختلاف الروايات في المسألة.....».

أي ليس اختلاف النص القرآن ولا النبوي ، بل بسبب نصوص الروايات المنسوبة إلى أئمتهم الذين اعتقدوا فيهم العصمة، مجرد اعتقاد!!

س١١٥: أين هي رواياتهم المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع عدة المستأجر عند وفاة صاحب المتعة؟

ج١١٥: عن علي بن يقطين عن أبي الحسن قال : عدة المرأة إذا تمتع بها فمات عنها خمسة وأربعون يوماً^١.

وعن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عن المرأة يتزوجها الرجل متعة ثم يتوفى عنها هل عليها العدة ؟ فقال : تعتد أربعة أشهر وعشراً وإذا انقضت أيامها وهو حي فحيضة ونصف مثل ما يجب على الأمة.

وعن علي بن عبيد الله عن أبيه عن رجل ! عن أبي عبد الله قال : سألته عن رجل تزوج امرأة متعة ثم مات عنها ما عدتها ؟ قال : خمسة وستون يوماً^٢.

س١١٦: أين هي أقوال علماء المذهب عند وفاة رجل المستأجرة؟

ج١١٦: قال مجموعة من علماء الشيعة في كتاب المتعة ما نصه بالحرف «إذا طلقت الزوجة الدائمة قبل الدخول فلا عدة لها ، ومثلها المنقطة إذا انتهى الأجل قبل الدخول ، وإذا طلقت الدائمة بعد الدخول وكانت غير حامل فعدتها ثلاث حيضات ، أو ثلاثة أشهر ، وإن كانت حاملاً فعدتها وضع الحمل ، أما المنقطة فعدتها بعد الدخول وانقضاء الأجل حيضتان خمسة وأربعون يوماً أن كانت غير حامل ، وإن كانت حاملاً فعدتها وضع الحمل.. هذا بالقياس إلى طلاق الدائمة وانتهاء أجل المنقطة ، أما بالنسبة إلى عدة الوفاة فلا فرق بينهما إطلاقاً فكل منهما تعتد أربعة أشهر وعشرة أيام ، سواء أكان قد دخل الزوج !! أم

^١ الوسائل ١٥/٤٨٥ ح ٣

^٢ المصدر السابق ح ٤

لم يدخل ، هذا مع عدم الحمل ، أما معه فتعتدان بأبعد الأجلين من وضع الحمل وهو أربعة أشهر وعشرة أيام^١.

وقالوا : «على المتمتع بها أن تعتد مع الدخول بها بعد الأجل ، ولا عدة عليها إذا لم يدخل بها ، تماما كالزوجة الدائمة إذا طلقت من غير تفاوت ، وعليهما معا العدة الكاملة من وفاة الزوج ، سواء ادخل أو لم يدخل^٢».

س ١١٧: هل يمكن الاستدلال على بطلان هذا التشريع المخالف للقرآن الكريم ؟

ج ١١٧: هذا دليل آخر مخالف للقرآن ، فعدة المتوفي عنها زوجها أربع أشهر وعشرا ، ما لم تكن حاملا قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ فإن كانت حاملا فعدتها وضع حملها قال تعالى ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

فكيف قاس منظرو المتعة هذا الحكم. تارة جعلوا عدة المستمتع بها نفس عدة الحرّة أي أربعة أشهر وعشرة أيام ، وتارة نصف عدة الحرّة أي عدة الأمة شهران وخمسة أيام وتارة أخرى ستون يوما وكل ذلك بسبب تضارب الروايات ، مع العلم إن عدة الأمة المطلقة والمتوفي عنها زوجها كما في الروايات (٤٥ يوم).

فعن أبي بصير ، قال : سألت أبا عبدالله (ع) عن طلاق الأمة ؟ فقال : تطليقتان ، وقال : قال أبو عبدالله (ع) : عدة الأمة التي يتوفى عنها زوجها شهران وخمسة أيام ، وعدة الأمة المطلقة شهر ونصف.

^١ المتعة ومشروعيتها ! في الإسلام ص ١٢١

^٢ المتعة ومشروعيتها ! في الإسلام ! ص ١١٩

و عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله (ع) ، قال : الأمة إذا توفي عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة أيام .

فأي شرع هذا ، وما هو دليلهم ؟ كيف الحقوا المتمتع بها بالأمة وقاسوا عدتها بعدتها ثم تخبطوا في الأمة مرة أخرى فأنصفوا الأربعة أشهر و عشرة (١٢٠ يوم أي ٦٠ يوما) هذه مستأجرة لم يذكر القرآن حكمها لأنها مستهجنة أي بمنزلة الإماء كما يطلقون عليها ، لذلك عدتها جاءت مختلفة مضطربة باضطراب الروايات ! وبقولهم ذلك أخرجوها عن دائرة الحرائر إلى شيء لا يوجد في الشرع ، وإن لم تكن تحيض ألحقوها بالجوازي والعبيد !!
لاحظوا تخبط شارعهم مرة أخرى وكيف يأتون بهذه الأحكام من جيوبهم و يقيسون بأقيسة ما عملها ابليس!

قالوا «أن هبة المدة تغني عن الطلاق ولا حاجة إليه فالطلاق إنما يحتاج إليه في النكاح المؤبد لأنه غير موقت والنكاح الموقت لا يفترق إلى الطلاق لأنه ينقطع حكمه بمضي الوقت» .

قلت: إذا كانت هبة المدة تغني عن الطلاق ولا حاجة إليه كما تدعون وتشرعون؟ وإذا كان الطلاق إنما يحتاج إليه في النكاح المؤبد كما تتخرون .
وإذا كان النكاح الموقت لا يفترق إلى الطلاق لأنه ينقطع حكمه بمضي الوقت!
فماذا يقول أصحاب المراجع والآيات في فيمن مات بعد انقضاء المدة أو هبتها وقبل تمام عدتها؟

لنستمع في ذلك إلى دعاويهم السابقة ولنرى هذا التشريع وهو تشريع قياس من المراجع منهم الخوئي والسيستاني في الفتوى عن عدة الطلاق وعدة المستمتع بها في الهبة .

عدة الطلاق « إذا طلق زوجته ثم مات قبل انقضاء العدة، فإن كان الطلاق رجعياً بطلت عدة الطلاق واعتدت عدة الوفاة من حين بلوغها الخبر، فإن كانت حائلاً اعتدت أربعة أشهر وعشراً، وإن كانت حاملاً اعتدت بأبعد الأجلين منها

ومن وضع الحمل كغير المطلقة، وإن كان الطلاق بائنا اقتصر على إتمام عدة الطلاق ولا عدة عليها بسبب الوفاة.»

عدة المستمتع بها « إذا مات زوج المتمتع بها في أثناء مدتها وجبت عليها عدة الوفاة كما في الدائمة، وأما لو مات بعد انقضاء المدة أو هبتها وقبل تمام عدتها لم تنقلب عدتها إلى عدة الوفاة؛ لأنها بائنة وقد انقطعت عصمتها.»

فهل رأيتم هذا التخبط وهذا القياس و كيف شرعوا ؟ فمن أين لكم هذا ؟ بأي دين أو كتاب!!

س١١٨: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع أجرة الأيام في متعة الشيعة ؟

ج١١٨: عن عمر بن حنظلة قال : قلت لأبي عبد الله: أتزوج المرأة شهرا بشيء مسمى فتأتي بعض الشهر ولا تقي ببعض قال : يحبس عنها من صداقها مقدار ما احتبست عنك إلا أيام حيضها فإنها لها^١.

وعن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله قال : قلت له : أتزوج المرأة شهرا فأحبس عنها شيئا فقال: نعم خذ منها بقدر ما تخلفك أن كان نصف شهر فالنصف وإن كان ثلثا فالثلث .

وعن عمر بن حنظلة قال : قلت لأبي عبد الله : أتزوج المرأة شهرا فتريد مني المهر كملا وأتخوف أن تخلفني قال : يجوز أن تحبس ما قدرت عليه فان هي أخلفتك فخذ منها بقدر ما تخلفك .

وعن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي الحسن (ع) يتزوج المرأة متعة تشترط له أن تأتيه كل يوم حتى توفيه شرطه أو يشترط أياما معلومة تأتيه فتغدر به فلا

^١ الوسائل ١٤ / ٤٨٢ - ح ٤

تأتيه على ما شرطه عليها ، فهل يصلح له أن يحاسبها على ما لم تأت من الأيام فيحبس عنها بحساب ذلك ؟ قال نعم ينظر إلى ما قطعت من الشرط فيحبس عنها من مهرها مقدار ما لم تف ماله خلا أيام الطمث فإنها لها ولا يكون لها إلا ما أحل له فرجها !!

س ١١٩: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب في هذا الباب ؟

ج ١١٩: قال المجلسي في مرآته : «ويدل على استحقاق المهر بالعقد وعلى انه إذا أخلفت بعض المدة ترد من المسمى بنسبته^١».

وقال محشي المرأة تعليقا على هذا القول ما نصه بالحرف : « كما لو متعها عشرة أيام بعشرة دنانير !!! فمنعت الزوجة !! الزوج !! عن الاستمتاع يومين مثلا فيسقط من المهر ! بنسبة هذين اليومين ديناران^٢».

وقالوا : « لو أخلت بشيء من المدة . قاصها من المهر بنسبة ما أخلت به من المدة بأن يبسط المهر على جميع المدة ويسقط منه بحسابه حتى لو أخلت بها جميعا سقط عنه المهر^٣».

س ١٢٠: هل يمكن الاستدلال على بطلان هذا التشريع المخالف للقرآن الكريم ؟

ج ١٢٠: هذا دليل على فساد هذا النكاح وأن هذا النكاح «نكاح إجارة». فمن أين لهم تقسيم الأجر على عدد الأيام ؟ هل هذا الحكم موجود في القرآن مثلا ؟ بالطبع لا يوجد حكم تقسيط المهر على عدد أيام الجماع !! لأن القرآن بين أن للمهر ثلاثة أحوال وهي :

^١ مرآة العقول ٢٠/٢٤٧

^٢ المصدر السابق الحاشية لكلا ترص ٢٨٥-٢٨٦

^٣ الروضة البهية في شرح اللمعة العشقية ٥/ ٢٨٥

(١) أن تطلق المرأة قبل تحديد المهر، وقبل الدخول. فالواجب هنا متعة الطلاق. وهي مبلغ غير محدد، بحسب إمكانية الرجل. وذلك قوله تعالى سبحانه ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ .

(٢) أن تطلق قبل الدخول، ولكن بعد تحديد المهر. وهنا تستحق المرأة نصف المهر. وذلك قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ .

(٣) أن تطلق بعد الدخول وتحديد المهر. فيرد إشكال فيما إذا حصل الطلاق بعد الدخول مباشرة، فكم تستحق المرأة من المهر؟ ويرد سؤال: متى تستحق المرأة مهرها كاملاً؟ القرآن يحسم المسألة ويبين أن المهر يجب بمجرد الدخول. وذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ .

ثم إن للمهر معنى أعلى من معنى المكافأة وال عوض فإن رابطة الزوجية أعلى من ذلك بأن يلاحظ فيه معنى تأكيد المحبة والمودة لبناء بيت يكون فيه الاستقرار والديمومة ، وهذا المعنى لا يوجد عند من كانت نيته مسبقة بأن يفارق هذه المرأة التي يريد أن يعطيها ذلك الأجر مقابل ما يستمتع به منها لبضعة ساعات ، أو أيام ، أو شهور ، وهذا ما يجعله أجراً مقابل الاستمتاع يخرج به عن النكاح إلى السفاح !!

س١٢١: أين هي الروايات المزعومة في تشريع عدم احسان صاحب المتعة و المستأجرة^١؟

ج١٢١: عن هشام وحفص البخثري عن ذكره !! عن أبي عبد الله (ع) في رجل يتزوج المتعة أتخصنه؟ قال: لا إنما ذاك على الشيء الدائم عنده .

وعن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (ع) في حديث قال: لا يرجم الغائب عن أهله ولا المملوك الذي لم يبين بأهله ، ولا صاحب المتعة .

س١٢٢: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب؟

ج١٢٢: قال الطباطبائي: «ولا إحسان في النكاح المنقطع - ولذلك لا يرجم الرجل المتمتع إذا زنا لعدم كونه محصناً^٢».

لذلك اشترطوا في إحسان الرجل: الحرية و الدوام . قالوا «يعتبر في إحسان الرجل أمران: الأول: الحرية فلا رجم على العبد . الثاني: أن تكون له زوجة دائمة قد دخل بها أو أمة !! وأما إحسان المرأة فقالوا «الحرية وان يكون لها زوج دائم قد دخل بها^٣».

س١٢٣: هل يمكن الاستدلال على بطلان هذا التشريع المخالف للقرآن الكريم؟

ج١٢٣: وهذا دليل آخر على بطلان هذا النكاح وأنه نكاح إجارة ما أنزل الله حكمها في القرآن، فلو كان نكاحاً صحيحاً لوجب إحسان صاحبه ، فلما انتفى الإحسان بطل هذا النكاح المزعوم . لأن الرجم عقوبة الزاني المحصن سواء تزوج وطلق أو ماتت زوجته أو لا يزال متزوجاً . ولا فرق بين من زنى مرة واحدة أو

^١ الوسائل ١٨ / ٣٥١-٣٥٥ أبواب حد الزنا باب ٢ باب ثبوت الاحسان الموجب للرجم في الزنا بأن يكون له فرج حرة أو يغدو عليه ويروح بعقد دائم أو ملك يمين مع الدخول وعدم ثبوت الاحسان بالمتعة.

^٢ تفسير الميزان ٤ / ٢٨٢

^٣ مباني تكملة المنهاج للخوئي ٢ / ٢٠١-٢٠٧

تكرر منه الزنا فمن كان محصناً وجب رجمه بالسنة المطهرة ، ومن كان غير محصن فحده جلد مائة وتغريب عام . أما أن ينكح صاحب المتعة العشرات من النساء المستأجرات ، وإذا زنى لا يقام عليه الحد في الزنا ، ثم نقول ونجتهد ونأتي بأحكام هذه المرأة المسكينة من عند أنفسنا « كما في خبر إسحاق بن عمار » السابق .

فهل يسمى هذا نكاح؟! أم زنا متلبس بثوب نكاح إجارة!؟

الله سبحانه وتعالى شرع في محكم كتابه من لم يستطع أن ينكح الحرة، فله أن ينكح الأمة ذلك لمن خشى العنت منكم . وهؤلاء يملكون الحرة ويمارسون المتعة مع المستأجرة وعندهم الأمة وفوق ذلك يقولون لا إحسان في المتعة ! فأى شرع هذا؟

س ١٢٤: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع المتعة مع متزوجة؟

ج ١٢٤: عقد كل من العاملي في وسائله والنوري في مستدرکه^١ بابا في ذلك وسمياه «باب تصديق المرأة في نفي الزوج والعدة ونحوهما وعدم وجوب التفتيش السؤال ولا منها^٢» وهذه الروايات هي:

روى الكليني في كافييه وضعفه المجلسي في مرآته وقال : عليه الأصحاب عن أبان بن تغلب قال : قلت لأبي عبدالله (ع) : إني أكون في بعض الطرقات فأرى

^١ مستدرک الوسائل للنوري ١٤ / ٤٥٨-٤٥٩ باب ٩ ، بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣ / ٣١٠ والخلاصة

للمفيد ص ٥٥-٥٦

^٢ الوسائل ١٤١ / ٤٥٦-٤٥٧ الباب السابق

المرأة الحسناء ولا آمن أن تكون ذات بعل أو من العواهر ؟ قال : ليس هذا عليك إنما عليك أن تصدقها في نفسها^١ .

ومادام الحديث ذكر الحسناء فلا بد من ذكر هذه الواقعة و الطريفة أيضا !
تقول شهلا حائري من كتابها «المتعة» في ص ١٩٥ : هناك نساء جميلات وشابات أسعارهن عالية جداً !! والسعر كذلك بحسب الجمال والقوام !! تنقل شهلا كلام أحد النساء المتمتعات والتي شرحت لها حقيقة الأسعار فقالت : وكلما كانت المرأة أجمل كلما ارتفع مهرها وازداد احترامها !! وإذا كانت عذراء وجميلة وشابة فمن المؤكد أنها ستحصل على مهر جيد !! وأضافت بأسى « أما إذا لم تكن تتمتع بهذه المواصفات فإنها تقبل أي شيء يعرضه عليها الرجل » .
وروى الكليني في كافيهِ وصححه المجلسي في مرآته عن ميسر قال : قلت لأبي عبد الله (ع) ألقى المرأة بالفلاة التي ليست فيها أحد فأقول لها : لك زوج ؟ فتقول : لا فأتزوجها ؟ قال : نعم هي المصدقة على نفسها^٢ .

وعن يونس بن عبد الرحمن عن الرضا (ع) في حديث قال : قلت له المرأة تتزوج متعة فينقضي شرطها وتتزوج رجلا آخر قبل أن تنقضي عدتها قال : وما عليك إنما إثم ذلك عليها !!

وعن إسحاق بن عمار عن فضل مولى محمد بن راشد ! عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت إني تزوجت امرأة متعة فوقع في نفسي أن لها زوجا ففتشت عن ذلك فوجدت لها زوجا قال : ولم فتشت !!!

وعن أيوب بن نوح عن مهران بن محمد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (ع) قال : قيل له : أن فلانا تزوج امرأة متعة فقيل له : أن لها زوجا فسألها فقال أبو عبد الله (ع) ولم سألها ؟ !!

^١ مرآة العقول ٢٤٩/٢٠ ح ١ باب انما مصدقة على نفسها

^٢ المصدر السابق ص ٢٥٠ ح ٢

وعن محمد بن أحمد بن نصر ومحمد بن الحسن الأشعري عن محمد بن عبد الله الأشعري قال : قلت للرضا (ع) الرجل يتزوج بالمرأة فيقع في قلبه أن لها زوجا ، فقال : وما عليه ؟ أرايت لو سألتها البينة يجد من يشهد أن ليس لها زوج!!

وعن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله(ع) في المرأة الحسنة ترى في الطريق ولا يعرف أن تكون ذات بعل أو عاهرة ، فقال: ليس هذا عليك إنما عليك أن تصدقها^١.

وعن جعفر بن محمد بن عبيد الله قال : سألت أبا الحسن (ع) عن تزويج المتعة وقلت : أتهمها بأن لها زوجا ، يحل لي الدخول بها قال (ع) : أرايتك أن سألتها البينة على أن ليس لها زوج هل تقدر على ذلك^٢.

س١٢٥: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب ؟

ج١٢٥: قال البحراني في تعليقه على هذه الأخبار ما نصه «ومنها انه يصح التمتع بها بغير سؤال ، بل الأفضل ترك الفحص والسؤال فإنها مصدقة في عدم الزوج والعدة والأخبار !! بذلك متكاثرة^٣».

س١٢٦: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع التمتع بالزانية!!

ج١٢٦: عقد العاملي في وسائله والنوري في مستدركه باباً سميها «باب عدم تحريم التمتع بالزانية وإن أصرت^٤» .

فمن زرارة قال : سأله عمار وأنا عنده عن الرجل يتزوج الفاجرة متعة ، قال : لا بأس وإن كان التزويج الآخر فليحصن بابه .

^١ مستدرک الوسائل للنوري ١٤/٤٥٨-٤٥٩ باب ٩ ، بحار الأنوار للمجلسي ١٠٠/١٠٣ أو ٣١٠/١٠٣ ، خلاصة الأيجاز في المتعة ص٥٥-٥٦

^٢ مستدرک الوسائل للنوري ١٤/٤٥٨-٤٥٩ باب ٩ ، وانظر بحار الأنوار ١٠٠/١٠٣ أو ٣١٠/١٠٣ وخلاصة الأيجاز في المتعة ص٥٦

^٣ انظر الحدائق ٢٤/١٣٠

^٤ انظر الوسائل باب (٩) ١٤/٤٥٥-٤٥٤

وعن إسحاق بن جرير قال : قلت لأبي عبد الله أن عندنا بالكوفة امرأة معروفة بالفجور أيحل أن أتزوجها متعة قال : فقال : رفعت راية ؟ قلت : لا ، لو رفعت راية أخذها السلطان قال : نعم تزوجها متعة قال : ثم أصغى إلى بعض مواليه فأسر إليه شيئاً فلقيت مولاه فقلت له : ما قال لك ؟ فقال : إنما قال لي : ولو رفعت راية ما كان عليه في تزويجها !! شيء إنما يخرجها من حرام إلى حلال.

و عن علي بن يقطين قال : قلت لأبي الحسن نساء أهل المدينة قال : فواسق قلت : فأتزوج منهن ؟ قال : نعم.

و عن زرارة عن أبي جعفر : سئل عن رجل أعجبته امرأة فسأل عنها فإذا الثناء عليها يثني في الفجور فقال : لا بأس بأن يتزوجها ! ويحصنها .

س ١٢٧ : هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب في تشريع التمتع بالزانية!!

ج ١٢٧ : قال النجفي في جواهره «يستحب له أن يسألها عن حالها مع التهمة وعلى كل حال فليس السؤال المزبور شرطاً في الصحة ! ويكره أن تكون زانية فان فعل فليمنعها من الفجور وليس شرطاً في أصل الجواز الذي عرفت لما تقدم سابقاً الدالة صريحاً عليه وانه ليس عليه من إثمها شيء واختلاط الماء بعد أن قال الشارع «الولد للفراش»... غير قادح كما أوضحناه سابقاً».

وقال الشيرازي ما نصه « كراهية التمتع بالفاجرة لعلها من جهة احتمال التلوث بالأمراض مع المعاشرة و بتوحد السمعة !! وبعدم الأمان من اختلاط المياه ، لكن لا تلازم بين عقدها وبين مباشرتها ..^٢ ».

^١ جواهر الكلام ٣٠/١٥٩-١٦٠ والسرائر لابن إدريس ٢/٦٢١ ، ملاذ الأخيار للمجلسي ١٢/٣٥ ، تحرير الوسيلة للخميني ٢/٢٦١ ، الخدائق ٢٤/١٣١ و١٣٥ و١٣٣.

^٢ الفقه للشيرازي ٦٥/٢٥١-٢٥٢

وقال البحراني في تعليقه على الخبر الأول ما نصه «وفيه دلالة على جواز التمتع بها و إن كان يعلم أنها تزني بخلاف الزوجة الدائمة ، فانه شرط عليه أن يمنعها من الفجور^١».

قلت: أي زواج هذا إن كان يعلم الزوج أن زوجته تزني والعياذ بالله ؟ لاشك أن هذا يسمى «زواج سفاح» لأن الزواج ميثاق غليظ كما وصفه الباري عز و جل في القرآن وإن كنتم ترضونه لأتباعكم فإن المسلمين الغيورين لا يرضون بهذا السفاح لأهل بيتهم! فهذا دليل آخر على فساد هذا النكاح ومخالفته للقرآن لقوله تعالى ﴿الرَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾

أما مسألة نفي الولد فقالوا: « أن المستفاد من الروايات انه لا لعان بين الزوج ! والزوجة ! المتمتع بها سواء كان اللعان لنفي الولد أو اللعان للذف فيشترط الدوام في كلا سببي اللعان وفي الجواهر : أن هذا هو المشهور شهرة عظيمة بل لم يحك الخلاف في ذلك^٢».

وفي ذلك اعترف الملقب بفقهاء أهل البيت في حوائقه بفشل هذا التشريع الوضعي بقوله ما نصه : « فحينئذ فلا دليل على الحكم المذكور - أي حكم نفي الولد دون لعان - إلا ما يدعونه من الاتفاق أن ثبت فلو قيل بعد انتقائه بنفيه للأخبار !! والأدلة !! الدالة على وجوب قبوله للولد وانه لا يجوز نفيه لعدم التعويل على مثل هذه الاجماعات !! لكان في غاية القوة إلا أن الخروج عما ظاهرهم الاتفاق عليه مشكل !!!! وموافقتهم من غير دليل !! واضح أشكال^٣»

نعم مُشكل و أشكال ومُشكّل وكل أنواع المشكلات والكوكبتيلات!!!!

^١ الحقائق ٢٤/١٣٣

^٢ الفقه للشيرازي ١٧٩/٧٢

^٣ الحقائق ٢٤/١٧٣

أليس مدهشاً أن يقرر القرآن أن الولد لا ينفي نسبه إلا بطريق اللعان بينما المتمتع بها يستطيع رجل المتعة أن يتركها تتحمل مسؤوليتها بنفسها في خضم الحياة دون أي إجراء يأخذ ضده وفقاً لنصوص المعصومين !
النظرة إلى أبناء المتعة !!

ذكرنا نظرة الناس لزوجة المتعة فما هي نظرتهم لأبناء المتعة ؟! وهل يعترف آبائهم بهم ؟ تنقل شهلا حائري لنا قصة إحدى نساء المتعة واسمها توبة تقول توبة : « غادرت منزل أهلي لأنني لا أستطيع العيش فيه . فأمني تشمتني أمام الجيران لأنني عقدت زيجات متعة . وتقول عن ابني : « ابن حرام » وهذا يزعجني كثيراً إذا كانت أُمي تقول هذه الأشياء عني في حضوري تصوري ماذا يمكن أن يقول عني الآخرون في غيابي » المصدر السابق ص ٢٠٠
أقول لها : سيقولون لك ما قالت أمك فهذا يكفي !! وهل بعد قولها من قول ؟! وأنت أخي القارئ هل رأيت ماذا يحصل في إيران وتذكر د. شهلا حائري معاناة أبناء المتعة !! من ماذا ؟ تقول : « يعاني المولودون من زيجات المتعة من وضعهم الملتبس ومن ازدواجية النظرة الأخلاقية إليهم » المصدر السابق ص ٨٩
وهنا سؤال هام : هل ينسب ابن المتعة إلى والده ؟ وهل يجبر والده على قبول هذا النسب ؟!

الجواب بعد بحث وتقصي من قبلها تقول : « إن باستطاعة الرجل التخلي عن زوجته المؤقتة ساعة يشاء وأن بإمكانه قانونياً وشرعياً إنكار أبوته لأولاده »
المصدر السابق ص ٢٨٠

أقول قارنوا بين هذا الوضع وهذه الحالة وبين الزواج الشرعي الذي يكون الأب في قمة السعادة عندما يرزق بالأولاد ولا يتخلى عن زوجته ولا عن أولاده بل كل حياته من أجلهم وفي سبيل سعادتهم !!
ويؤكد هذا الكلام مهدي كرمانى الملقب عندهم بحجة الإسلام كما نقلت عنه شهلا : « إن الطفل المولود في إطار هذا النوع من الزواج لا يعرف والده وعندما

تلجا «المرأة» إلى المحكمة لا يمكننا تحديد أبوة هذا الطفل المصدر السابق

ص ٢٩٦

ولأن زوجة المتعة من حضن إلى حضن !! فابن المتعة هو :

١- ابن حرام وليس ابناً شرعياً في الحلال !!

٢- يعاني من وضعه الملتبس ونظرة الناس إليه!!

٣- لا يعرف من هو والده !! وزيادة في التوضيح أنقل لك ما قالته شهلا من

كلام فصيح صريح تقول في ص ٨٩: « لكن إثبات النسب يبقى أمراً صعباً لأن

عقد زواج المتعة لا يتطلب وجود شهود أو تسجيل».

وتقول في ص ٣٠٧ « وعلى ما يبدو فإن الرجل لا يكون متأكداً أبداً من مكان

وجود زوجته المؤقتة وبالتالي من دوره كوالد».

إن الفعل القبيح لا يجمله الاسم الحسن!! والخمر لا يصبح حلالاً إن سميناه

مشروباً روحياً!! وكذلك الزنا لا يصبح حلالاً وإن سميناه «زواجاً مؤقتاً» أو

«زواج متعة» !! فالعبرة بالمسمى لا بالاسم !!!!

س ١٢٨: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في جواز التمتع بالأبكار

إذا بلغن تسعا واتياهن في الأدبار دون إذن أهلهن!!؟

ج ١٢٨: روى الكليني في كافييه وصححه المجلسي في مرآته عن زياد بن أبي

حلال قال : سمعت أبا عبد الله يقول : لا بأس أن يتمتع البكر ما لم يفيض إليها

مخافة كراهية العيب على أهلها^١.

وروى الكليني في كافييه وحسنه المجلسي في مرآته عن حفص بن البختري عن

أبي عبد الله (ع) قال في الرجل يتزوج البكر متعة ، قال: يكره للعيب على أهلها^٢.

^١ مرآة العقول ٢٠/٢٥٠ ج ٢

^٢ المصدر السابق ص ٢٥٠ ج ١

وروى الكليني في كافييه وحسنه المجلسي في مرآته عن جميل بن دراج قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يتمتع من الجارية البكر ، قال : لا بأس بذلك ما لم يستصغرها^١.

وروى الكليني في كافييه وحسنه المجلسي في مرآته عن رجل !! عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت : الجارية ابنة كم لا تستصبي؟ ابنة ست أو سبع؟ فقال : لا ابنة تسع لا تستصبي وأجمعوا كلهم على أن ابنة تسع لا تستصبي إلا أن يكون في عقلها ضعف وإلا فهي إذا بلغت تسعا فقد بلغت .

وعن أبي سعيد القمطاط عن رواه !! قال : قلت لأبي عبد الله : جارية بكر بين أبويها تدعوني إلى نفسها سرا من أبويها فأفعل ذلك ؟ قال : نعم واتق موضع الفرج ، قال : قلت : فان رضيت بذلك ، قال : وان رضيت فانه عار على الأبكار.

وعن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله قال : سألته عن التمتع بالأبكار فقال : هل جعل ذلك إلا لهن فليستترن وليستعفن !!

وعن الحلبي قال : سألته عن التمتع من البكر إذا كانت بين أبويها بلا إذن أبويها قال : لا بأس ما لم يقتض ما هناك لتعف بذلك .

س ١٢٩: أين هي أقوال علماء المذهب في جواز التمتع بالأبكار واتيهاهن في الأدبار دون إذن أهلهن؟

ج ١٢٩: يقول الحلبي المحقق والعلامة « للبالغة الرشيدة أن تمتع نفسها ، وليس لوليها اعتراض بكرة كانت أو ثيبا على الأشهرويكره أن يتمتع ببكر ليس لها أب فان فعل فلا يفتضاها وليس بمحرم^١».

^١ مرآة العقول ٢٠/٢٥١ح٣

ويقول الطوسي شيخ الطائفة « ولا بأس أن يتزوج الرجل متعة بكرا ليس لها أب من غير ولي ويدخل بها فإن كانت البكر بين أبيها وكانت دون البالغ لم يجز له العقد عليها إلا بإذن أبيها وإن كانت بالغا وقد بلغت حد البلوغ وهو تسع سنين إلى عشر جاز له العقد عليها من غير إذن أبيها إلا أنه لا يجوز له أن يفضي إليها والأفضل ألا يتزوجها إلا بإذن أبيها على كل حال^٢».

س ١٣٠: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في عدم النفقة على امرأة المتعة؟

ج ١٣٠: عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله في حديث في المتعة قال : ولا نفقة ولا عدة عليك^٣.

س ١٣١: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب؟

ج ١٣١: قال صاحب الجواهر في شرحه لنفقة الزوجة ما نصه : « أما الشرط المتفق عليه فاثنتان الأول : أن يكون العقد دائما فلا نفقة لذات العقد المنقطع إجماعا بقسميه ..والثاني : التمكين الكامل وهو التخلية بينها وبينه^٤».

س ١٣٢: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة أن لا سكنى في المتعة فيجوز اشتراط المرة والمرتين؟

ج ١٣٢: عن القاسم بن محمد عن رجل سماه !! قال : سألت أبا عبد الله عن الرجل يتزوج المرأة على عرد واحد فقال : لا بأس ، ولكن إذا فرغ فليحول وجهه ولا ينظر!

^١ الشرائع ٣٠٦/٢ و تبصرة المتعلمين في أحكام الدين ص ١٥١ ، انظر الجواهر ٣٠/ ١٨٦ ، النهاية للطوسي ص ٤٩٠

^٢ النهاية للطوسي ص ٤٩٠

^٣ الوسائل باب انه لا نفقة على الرجل في المتعة ١٤ / ٤٩٥-٤٩٦ ح ١

^٤ جواهر الكلام ٣٠/ ٣٠٣

و عن زرارة قال: قلت له : هل يجوز أن يتمتع الرجل من المرأة ساعة ! أو ساعتين ؟ فقال : الساعة والساعتان لا يوقف على حدهما ، ولكن العرد والعردين واليوم واليومين واللييلة وأشباه ذلك .

و عن خلف بن حماد قال : أرسلت إلى أبي الحسن : كم أدنى أجل المتعة ؟ هل يجوز أن يتمتع الرجل بشرط مرة واحدة ؟ قال : نعم ^١.

س١٣٣: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب؟

ج١٣٣: قالوا « يجوز أن يشترط عليها وعليه الإتيان ليلا أو نهارا وأن يشترط المرة أو المرات مع تعيين المدة بالزمان ^٢.

وقد علق أحدهم على هذا القول بما نصه: « وحاصل الغاية أن المتمتع إنما يشترط هذا الشرط مع عدم وجوب المضاجعة والوطيء في المتعة ليتوسع أوقاته لبقية أموره الدنيوية حتى لا يشغله الاستمتاع بها عن أعماله اليومية ^٣.

س١٣٤: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في جواز المتعة الخلفية !

ج١٣٤: عن سماعة بن مهران وعن عمار بن مروان عن أبي عبد الله قال : قلت رجل جاء إلى امرأة فسألها أن تزوجه نفسها فقالت : أزوجك نفسي على أن تلتمس مني ما شئت من نظر والتماس وتنال مني ما ينال الرجل من أهله إلا أن لا تدخل فرجك في فرجي وتتلذذ بما شئت ! فإني أخاف الفضيحة ، قال : ليس له إلا ما اشترط ^٤.

^١ الوسائل ١٤ / ٤٧٩ - ٤٨٠ باب (٢٥)

^٢ السرائر ٢ / ٦٢٣ وتحرير الوسيلة ٢ / ٢٦٠

^٣ حاشية الروضة ٥ / ٢٨٩ تعليق محمد كلاتر

^٤ الوسائل باب جواز اشتراط الاستمتاع بما عدا الفرج ! في المتعة فيلزم الشرط ، وانظر الوسائل ١٥ / ٤٥ باب ٣٦

س١٣٥: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب ؟

ج١٣٥: قال البحراني «المشهور بين الأصحاب (و يا لهم من أصحاب!!) أنه لو اشترط المرأة المتمتع بها أن لا يطأها في الفرج لزم الشرط ولم يجز له الوطاء ولو أذنت بعد ذلك جاز^١».

^١ الحقائق ٢٤/١٩٧

القسم الخامس من الأسئلة: ما يتعلق بفتاوي مراجع الشيعة بالتحريض على المتعة و الحث على ممارسة الجنس

مقدمة في التقليد الأعمى:

إن الشيعة الجعفرية الذين يزعمون التقليد لمراجعهم لا يملكون أدنى دليل على تقليد هؤلاء وجوبا فضلا عن أسطورة «بدعة المراجع» أو «مرجع أعلى»! يقول الشيخ شمس الدين: مصطلح «تقليد» ومصطلح «مرجعية» هذان المصطلحان وما يرادفهما ويناسبهما غير موجودين في أي نص شرعي ، وإنما هما مستحدثان ، وليس لهما أساس من حيث كونهما تعبيران يدلان على مؤسسة تقليد هي مؤسسة ومرجعية .

هي مرجعية التقليد ، يعني مؤسسة من حيث كونهما اثنين لمؤسسة، ليس لهما من الأخبار والآثار فضلاً عن الكتاب والكريم علماً ولا أثراً.

كل ما هو موجود بالنسبة لمادة قلّد خبر ضعيف لا قيمة له من الناحية الاستنباطية إطلاقاً، وهو المرسل الشهير عن أبي الحسن عن أبي محمد الحسن العسكري (ع) ومتداول على السنة الناس : من كان من الفقهاء صائناً لدينه ، مخالفاً لهواه ، مطيعاً لأمر مولاه ، فللعوام أن يقلدوه.

مادة قلّد موجود فقط بهذا النص ، ولكن لا يعتمد عليه إطلاقاً. هذا تقليد ، ومقلّد ومقلّد لا أساس له . ومرجع لا أساس له .

ويقول الشيخ شمس الدين : مصطلح « مرجع أعلى» نحن الذي اخترعناه في النجف هذا المصطلح «مرجع أعلى» لا أساس له إطلاقاً بالشرع ، ولا أساس له قبل الشرع الإسلامي في الفكر الإسلامي، أصلاً لا يوجد في الفكر الإسلامي، ولا الشرع الإسلامي خارج نطاق المعصومين، خارج نطاق النبي ﷺ ، ولا المعصومين الأئمة (ع)، لا يوجد «مرجع أعلى» على الإطلاق .وأقول للتاريخ إننا في عهد الشهيد السيد محمد باقر الصدر نحن مجموعة من الناس، وأنا واحد منهم

رحم الله من توفاه، وحفظ الله من بقي حياً، نحن اخترعنا هذا المصطلح. في النجف اخترعنا مصطلح «مرجع أعلى».

وقبل مرحلة الستينات لا يوجد في أدبيات الفكر الإسلامي الشيعي هذا المصطلح على الإطلاق. هذا المصطلح نحن أوجدناه السيد محمد باقر الحكيم، السيد محمد مهدي الحكيم، السيد محمد بحر العلوم، ولعله يمكن أن أقول بنحو المصادفة إن جانب السيد الشهيد (رض) كان من الرعيل الأول، وهو أعلاه وأسماهم. والداعي أنا محمد مهدي شمس الدين، كنا مجموعة نعمل في مواجهة نظام عبداً لكريم قاسم المؤيد للشيوعية في نطاق جماعة العلماء، وفي نطاق مجلة الأضواء، وأردنا أن نوجه خطاباً سياسياً للخارج، سواء كانت مرجعية السيد الحكيم (رض) هي المرجعية البارزة وليست الوحيدة، أو كانت مرجعية السيد البروجردى في إيران هي المرجعية البارزة.

اخترعنا هذا المصطلح واستعملناه، وآسف إذا أصبح مصطلحاً رائجاً، وهو لا أساس له على الإطلاق، استخدمناه وأفادنا كثيراً، ولكن نحن استخدمناه كآلية لا نريده، ولا نريده غلاً، ولا نريده عائقاً» فهذه البدعة أو الخرافة ما أنزل الله بها من سلطان وهذا أولاً.

وأما ثانياً: فاعلم أن الشيعة الاثني عشرية لا يعتقدون بـ(عصمة) اثني عشر شخصاً فقط- كما يقول الشيخ طه الدليمي -بينما الحقيقة الواقعة أن (المعصومين) عندهم لا حصر لهم! لأنهم أعطوا لكل مجتهد منهم مزية (العصمة) وإن لم يصفوه بها صراحة: تأمل هذا النص في أوثق المصادر عند الإمامية ككتاب عقائد الإمامية الاثني عشرية للزنجاني/١٢٤، و كتاب عقائد الشيعة لمحمد رضا المظفر/٩ وهو الكتاب المقرر في مدارس الحوزة النجفية: (عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرط انه نائب عام للإمام (ع) في حال غيبته وهو الحاكم والرئيس المطلق له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس

والراد عليه راد على الإمام والراد على الإمام راد على الله وهو على حد الشرك بالله).

أي أن الاعتراض على المجتهد وتخطئته كالاعتراض على الإمام وتخطئته والراد عليه (أي على المجتهد) كالراد على الإمام بل كالراد على الله وهو على حد الشرك بالله! والعياذ بالله!!

وهذا الذي أقوله ليس تفسيراً للكلام وإنما هو مجرد إعادة للكلام نفسه!! ولو سألنا عن الدليل القطعي من كتاب الله تعالى على هذا المعتقد الخطير الذي إذا خالفته أو رددته فكأنما رددت على الله نفسه؟ هل من آية محكمة؟ أو متشابهة!

بل القرآن كله حرب على هذه العقيدة الفاسدة التي تجعل من (رجال الدين) أكبر طبقة مفسدة في المجتمع. وتجعل من الحكام أشخاصا مقدسين آلهة أو أنصاف آلهة، لا يجوز مناقشتهم أو الرد عليهم، لأنهم ينطقون بكلمة الله نفسها.

يقول تعالى عن اليهود والنصارى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾

[التوبة/٣١].

وقال عن أهل النار أنهم يقولون: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَا﴾

[الأحزاب/٦٧].

ويقولون: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ إِذْ نُسَوِّكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾

[الشعراء/٩٧-٩٩].

وجريمة التسوية هذه هي عين ما مر ذكره من (عقائد الإمامية الاثني عشرية) من قولهم: (والراد عليه (أي المجتهد) راد على الله وهو على حد الشرك بالله)

إن هذه المبادئ الفاسدة من مخلفات قرون الأكاسرة والقيصرة لبست لبوس الدين لتتغلغل في عقول المساكين المغفلين بلا رقيب، وما دروا أن الإسلام جاء رداً عليها، وثورة على أهلها ليختموا عن مسرح الوجود، وأن الشعوب المتحررة قد دفعت أنهاراً من الدماء لكي تتحرر منها، وهي الأساس الذي استند إليه القائلون

بمبدأ (ولاية الفقيه) التي جلبت على إيران خصوصاً والشيعية عموماً أسوأ الكوارث في تاريخهم. وأعتقد أنها المسمار الأقوى في تابوت التشيع السياسي أو دولة التشيع. إن هؤلاء (الفقهاء) يريدون لعجلة الدين أن ترجع إلى الوراء باسم الدين! وإن العقول التي تستسيخ هذا وأشباهه من الأفاويل المناقضة للشرع والعقل ومنطق الأحداث والتاريخ، وتتجاهل ذلك كله لتعطي إنساناً عادياً - لمجرد اتصافه بلقب (المجتهد) أو (الفقيه) - هذه «المرتبة الكهنوتية» من التنزيه والعصمة من الخطأ والهوى - لهي عقول تستسيخ قبول أي فكرة وامتناس أي اعتقاد مهما كان منافياً للحقيقة ومصادماً للحق ما دام خارجاً من بطن (الفقيه) أو (المجتهد) أو قل ... (الكاهن) على وجه الدقة!! وهي أدعى لأن يسكب عليها دمة أسي من أن تُحترم لتقود المسيرة إلى ... الهاوية.

أليس من المفارقات أن هؤلاء الشيعة يوجبون على الله أن ينصب لهم إماماً معصوماً كي يحفظ الدين، ويرفع الخلاف، ويجنبهم التورط في أخطاء (المرجع)، ويغنيهم عن الحاجة إلى الرجوع إلى غير المعصوم. لكننا نراهم ينقضون دعواهم - عند أول اختبار - ويعودون إلى ما أنكروه على غيرهم، فيتحاكمون إلى «المرجع» غير المعصوم! ويختلفون فيما بينهم فيرجعون إلى (أستاذهم آية الله العظمى السيد)! وليس إلى «الإمام المعصوم». فإذا أشكلت على أتباعهم كثرة أخطائهم قالوا: (إن المرجع ليس معصوماً)!! فأين المعصوم من هذه الأخطاء؟ لماذا لا يرجعون إليه ليصححها لهم!؟

هذا بالنسبة «لمرجع الشيعي» الذي أعطى نفسه وأعطوه منزلة و تسمية ما كانت موجودة حتى أيام الدولة الصفوية!!!... فقد نسبوا لقبهم إلى الله تعالى علواً كبيراً آية الله حسب البدعة المستحدثة من قبل متأخري علماء التشيع المذهبي في التقليد والاجتهاد!!

و من ناحية أخرى فإن الشيعي لا تقبل عبادته إلا إذا كان مقلداً لأحد هؤلاء المراجع الذين يسمون أنفسهم «بآية الله»!!!

لذلك ولغيرها من الأسباب لا يمكن للشيعي الأعمى ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي

الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٢]

أن يرد على هؤلاء المراجع أصحاب العمام هذا من رابع المستحيلات!! فالرد

يجب أن يكون من لا يقلد هؤلاء تقليدا أعمى ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفْلا

تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: ٥٠]

وأن يكون بالدليل القرآني أو النبوي بأسلوب علمي بعيدا عن التمذهب و التعصب

،لذلك لا بد من ذكر فتاوي من يطلقون على أنفسهم لقب (آيات الله) ولا يمكن

حصر جميع هذه الفتاوي ولكن الهدف من هذا الفصل إظهار فتاوي آيات الله

المزعومين للقراء لمعرفة قوة إباحيتها و شذوذيتها في المجتمعات المسلمة و مدى

جراتها على الله تعالى و على رسوله ﷺ و أهل بيته الأطهار الذين طهرهم الله و

أبعدهم من هذه الإباحيات ومن ثم مقارنتها بشريعة الله تعالى في كتابه فلا

«شريعة» للخلق سوى «شريعة الله» تعالى فهو الذي يوجب الشيء ويحرمه وهو

الذي يندب إليه ويحلله ولقد أنكر الله على من يحلون ويحرمون بأهوائهم

قال تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْنَاهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى

اللَّهِ تَقَرُّونَ وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [يونس: ٥٩-٦٠]

ويقول تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَقَرَّبُوا عَلَى اللَّهِ

الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يُفْلِحُونَ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النحل: ١١٧، ١١٦]

إذا علمت هذا فاعلم أن جوهر مشكلتنا ليست في النصوص القرآنية و لكنها في

الرؤوس (العمائم) لأن هناك فرق شاسع بين الدين و بين المنسوب إلى الدين،

فالأول عقيدة ليست محل نقاش أو اجتهاد. أما الثاني فهو اختراع بشري خالص

حتى لا نصنع «آيات الله» و «أولياء فقيه» في مجتمعاتنا المسلمة!

وفيما يلي بعض الفتاوي المقتبسة من مواقع مراجع الشيعة وهم : السيد علي السيستاني ، صادق الحسين الروحاني ، محمد سعيد الحكيم ، وأبي القاسم الخوئي

من موقع السيد علي السيستاني (<http://www.sistani.org/arabic/>):

قبل إيراد هذه الفتاوي لابد من ذكر ملخص فتاوي السيستاني في المتعة فسماعته:

- (١) يجوز الجمع بين الأختين متعة على الأحوط وجوباً!!!!
- (٢) ويقول بجواز المتعة مع المرأة المتزوجة حتى لو كذبت أولاً إنها متزوجة ثم أقسمت بعد ذلك إنها غير متزوجة فيقبل القول الثاني!!
- (٣) ويفتي بجواز اسقاط الجنين المتولد في حالة الحمل متعة إذا كان الخوف من مشاكل اجتماعية أو احراجات عائلية.
- (٤) ويجوز التمتع مع فتيات الفنادق العاهرات حتى لو كن ذوات بعل من غير عدة لازمة !
- (٥) كما يجوز تمتع عدة رجال بنظام الدور أو التعاقب بامرأة مطلقة من دون عدة!
- (٦) ويقول بجواز المتعة من دون إيلاج أو «الإيلاج الدبري»!
- (٧) ويفتي بجواز ممارسة المتعة في السفر حتى لو كانت الزوجة الدائمة معه ولكن عليه مراعاة مشاعر مشاعرها و مشاعر والأطفال!!!
- (٨) ويفتي بجواز امتهان المرأة الشيعية «مهنة البغاء» و «مهنة الدعارة» الحلال!!
!تتكسب منها الرزق الحلال من عرق جبينها!!!!
- (٩) ويفتي بجواز تعاقب أكثر من رجل للتمتع بامرأة واحدة من دون دخول إن لم تكن يائسا ومع الدخول إن كانت يائسا!
- (١٠) ويفتي بجواز التمتع بالحامل من حرام!!
- (١١) ويفتي بجواز التمتع من بكر بقصد المداعبة إذا كان أبوها متوفي و ليس لها جد !!
- (١٢) ويفتي بجواز المتعة مع الباكر بإذن الولي ولكن لو تم بدونه من دون ادخال فلا يعتبر زنى!!!

١٣) ويفتي بجواز التمتع بالأوربيات حتى بدون عدة.. مع جواز ذهابهن للبارات في فترة العقد الميمون!!!

١٤) ويفتي بجواز المتعة من الدبر لو كانت هي في العادة.. وحساب العدة تبدأ من بعدها بحيضتين!!

١٥) ويفتي بجواز المتعة جمعا بين «الهاشميتين»!!

١٦) ويفتي بجواز المتعة مع بنت ليس لها أب أو جد.. حتى لو كان أخوها أو خالها أو عمها أحياء ولكن أموات.. فلا ولاية للأحد عليها!!

١٧) ويفتي بجواز الجمع متعة مع بنت أخت الزوجة!! يعني جواز الجمع متعة بين المرأة و خالتها أو المرأة و عمتها!!

وهذه الأسئلة مقتبسة عشوائيا ومن موقع السيستاني:

س١٣٦: ما هو الحكم الشرعي في زواج المتعة؟.. وهل صحيح أن يعرف به بين الناس؟.. وهل تصح ان تمارس معه حياة عادية مثل الزواج الدائم؟.. وماهي شروطه؟

ج١٣٦: يجوز بل يستحب ، ولا مانع من معرفة الناس إذا لم يخف من الشنيعة الحاصلة من جهل الناس بحكم الله تعالى ، وتجوز ممارسة الحياة العادية ، وشروطه ك شروط الزواج الدائم مضافاً الى لزوم ذكر المهر وتعيين المدة.

جوابنا: الحكم الشرعي في (متعة الشيعة) باطل و لا يستند إلى دليل قرآني أو نبوي إلا «الروايات» التي أنتم صنعتوها و نسبتوها إلى هؤلاء الأئمة الأطهار، ونحن غير ملزمين طبقاً لمنهج القرآن الكريم في إتباع هذه الروايات والأخبار لأن الله تعالى فرض فقط طاعة نبيه ﷺ فرضاً مطلقاً لا شرط فيه، ولا استثناء.

قال تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾

وقال تعالى: ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ .

فأين فرض مثل هذه «الطاعة المطلقة» لأئمتكم في القرآن؟ هل يمكن أن ترشدوننا و لو لآية متشابهة يا أشباه العلماء!؟

أما قول سماحته : «وشروطه كشروط الزواج الدائم مضافاً الى لزوم ذكر المهر وتعيين المدة».

فالجواب:

كل هذه الشروط المذكورة مجموعة من الأكاذيب انتم صنعتموها و تضحكون بها على عقول السذج من أتباعكم فقط ، بينما أتباع أهل السنة لا يمكن لهم التسليم بهذه الشروط البشرية الموضوعية من قبلكم و يريدون مناقشتكم و مسألتكم في أكذوبة هذه الشريعة التي تدعونها إنها نفس شروط الدائم !! فهل أنتم جاهزون؟

س١٣٧: هل يجوز العقد متعة على احدى الاختين وبعد انتهاء المدّة يعقد كذلك على الاخرى وهكذا ؟

ج١٣٧: ما لم تتم عدّة الاخرى لا يجوز العقد على اختها .. على الاحوط وجوبا .. وعدّة المتمتع بها .. على الاحوط وجوباً .. حيضتان واذا كان حامله فعدتها وضع الحمل؟

جوابنا: نسأل يجوز الجمع بين الأختين متعة بالقرآن أو بالسنة النبوية ؟ وهل لأن امرأة المتعة هي أمة (ملك يمين)؟ أم هي حرة ؟ أم هي حرة و مستأجرة؟!!!!
فإن كانت حرة ، فعلى أي دين جاز الجمع بين الأختين الحرّتين ؟ و إن كانت امرأة المتعة جارية فعلى أي دين جاز الجمع بين الأختين الجارّتين ؟
قال القرطبي: (والأختان لفظ يعم الجميع بنكاح وبملك يمين، وأجمعت الأمة على منع جمعهما في عقد واحد من النكاح لهذه الآية،... واختلفوا في الأختين بملك اليمين، فذهب كافة العلماء إلى أنه لا يجوز الجمع بينهما بملك اليمين في الوطء، وإن كان يجوز الجمع بينهما في الملك بإجماع، وكذلك المرأة وابنتها صفقة واحدة... وقال ابن كثير: وقد أجمع المسلمون على أن معنى قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم إلى آخر الآية : أن النكاح وملك اليمين في هؤلاء كلهن سواء ، فكذلك يجب أن يكون نظرا وقياسا الجمع بين الأختين وأمّهات النساء والربائب ... ».

فإذا كنتم تدعون أن «متعتمك» زواج أو نكاح!!! فكيف جاز الجمع في الزواج بينهما في كتاب الله تعالى!!؟
 فهل في كتاب الله تعالى هو تحريم الجمع أو تحليل الجمع؟ افتونا يا علماء المتعة!!؟

لذلك نقول ببطلان «أكذوبة المتعة» التي وضعتوها في الإجارة و استحلتم الجمع بين الأختين المستأجرتين متعة كما استحلتم منكوحه الأب كما يأتي و انتهى النقاش! فهل رأيتم دين كهذا!؟

س١٣٨: اردت المتعة من امرأة فسألتهأ إن كانت متزوجة ، في البداية قالت نعم ، وفي نفس الوقت قالت لا ، لقد توفي زوجي ، واقسمت على ذلك .. ما هو الواجب علي معرفته ؟

ج١٣٨: يقبل قولها الثاني إلا إذا كانت متهمة فالاحوط وجوباً الفحص .
 جوابنا: طبعا هذا حال دينكم الذي شرع لكم أصحاب التشيع المذهبي فلا شهود ولا ولي ولا هم يحزنون و إنما تصدقون أية عاهرة أو مخادعة أو ماكرة تضحك عليكم بكلمات خادعة و عبارات كاذبة و قصص من ألف ليلة وليلة مرة نعم مرة لا ..مرة مات زوجي .. ومرة انتحر!!! هذا حالكم دينكم!!
 لماذا لا تفحصون جيدا ؟ فقط شطار في الفحص عن كيفية اصطياد الفريسات من النساء المستأجرات واغوائهن و من ثم الانقضاض عليهن سواء كن غربيات أو شريقيات!!!!

وإلا فالقرآن الكريم قد بين هذه المسألة في عدة آيات عن حكم الولاية و لم ترشدنا ولو أية واحدة لأية فحص! (فهل هي مكينة سيارة تحتاج للفحص !!) أو مراجعة (كمادة رياضيات) و لا السؤال إن كانت كذا أو كذا هذه الشريعة أنتم شرعتموها من جيوبكم «جيوب الروايات» لأنكم اجتهدتم أمام النصوص القرآنية ، وإلا فإن كل نكاح بلا ولي نكاح باطل والأدلة كثيرة من القرآن و السنة النبوية و الاجماع و العقل!!

س ١٣٩: امرأة مطلقة تزوجت متعة من دون علم أبيها برجل أجنبي يعمل معها لمدة أربع سنوات فاذا رضيت بسلوكه يمكن أن تتزوج به دائماً .. وبعد مرور ثلاثة أشهر صدر قرار من الدولة بمنع زواج بنت البلد من أجنبي ورتبت على المتخلفة عقوبات شديدة بالإضافة الى سحب الجواز والحاقتها بزوجها الأجنبي .. وهنا شعرت المرأة بالخطأ لطول المدة إذ اختبار أخلاق الزوج لا يستدعي هذه الفترة الطويلة وللخطر والضرر التي يواجهانها وأخيراً طالبت به بأن يهبها بقية المدة ويخلي سبيلها بأي شكل وعرضت عليه المال والزوج يأبى عي ذلك وبالرغم أنها لا تجتمع به ولم تنتقل الى داره وصارحته بجراح موقفها فهل تجدون حلاً لمشكلتها من هذه الأزمة والمدة طويلة وهي بحاجة الى الزواج ؟

ج ١٣٩: عليها الصبر حتى تنتهي أو يرضى بالهبة.

جوابنا: نقول لما كانت مطلقة كانت معززة مكرمة ولما طبقت مذهب سماحة السيد أصبحت امرأة مستأجرة ! وهذه حال المستأجرة لذلك الرجل الأجنبي وقد عاملك الله تعالى على أفعالك! فلا الصبر ولا الجزع يفيدانك !! إنما التوبة إلى الله تعالى و ادعي على هؤلاء الذين خدعوك بثوب الزواج و ياله من زواج!!!

س ١٤٠: هل يجوز التمتع بامرأة مطلقة من غير أبناء الطائفة ولكنها لا تعترف بأن المتعة حلال وتعتقد إنها حرام ذلك من أجل المال فقط؟ علما بأنها تقبل بالتمتع بدون ولكنها تفعل اتصال جنسي ؟ فهل يجوز التمتع بها باتصال جنسي ؟

ج ١٤٠: يصح العقد إذا تمشى منها قصد الإنشاء وإذا اشترطت عدم الجماع وجب الوفاء فإذا رضيت بعد ذلك جاز.

جوابنا: نقول للمرة الألف هذا دليل أن متعنكم زواج دعارة ونكاح زنى!! فالمتعة و ممارسة الجنس لا تعترف لا بدين و لا مذهب ولا طائفة ..هي تريد المال وهي معلومة من تكون؟...و متعنكم أغلب زبائنها من هذه الشاكلة ..ما شاء الله ..لأنها سفاح و مخادنة سافرة !

فأي اتصال تستقتي من سماحة السيد؟ أكيد سماحة السيد يحثك على هذه الممارسات هو من أجل المذهب و أنت «المستأجرة» من أجل المال !!

س ١٤١: لو أن امرأة حملت من زواج مؤقت ولكن هذا الحمل يخلف لها مشاكل اجتماعية وإحراجات عائلية شديدة خصوصاً ان العرف يرفض هذا اللون من الزواج ، والنتيجة ان هذه المرأة تقع في إحراج شديد وكذلك عائلتها وعائلة زوجها فهل يكفي ذلك لإسقاط الجنين قبل ولوج الروح فيه ؟

ج ١٤١: يجوز الاسقاط في مفروض السؤال. وعلى المباشر الدية ، ويجوز العفو من قبل الأب والأم.

جوابنا: سبحان الله ما هذا الخداع ؟ تشجعها و تدفعها يا سماحة السيد من جريمة إلى جريمة !! من جريمة الزنى!! إلى جريمة القتل!!!

بداية و العياد بالله ممارسة الجنس ثم قتل الجنين البريء خشية إملاق أم ماذا ؟ قال تعالى في سورة الإسراء عن هؤلاء:

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٣١]

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِذْهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٣٢]

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ [الإسراء: ٣٣]

نعلم أن من عادة أهل الجاهلية أنهم يئدون بناتهم لوجود الفقر فنهاهم الله تعالى عن ذلك ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥١]

و الفرق بين الآيتين ، أن آية الأنعام: لا تقتلوا أولادكم لفقركم الحاصل فإن الله متكفل برزقكم ورزقهم ، أما آية الإسراء/ ٣١: لا تقتلوا أولادكم خشية أن تقتلوا أو يفتقروا بعدكم فإن الله يرزقهم ويرزقكم .

ولكن لا نعلم أن سماحة السيد في الجاهلية الثانية (جاهلية المتعة) يحث أتباعه على وئد أطفال المتعة سواء كانوا إناثا أم ذكورا ؟ وهذا شيء عجيب!

س١٤٢: أن مذهبي يشرع زواج المتعة ، فما مدى صحة مشروعيته ؟ وما الشروط الواجب مراعاتها عند الأقدام على مثل هذا الزواج ؟ وأيضاً هل يصح للبكر أن تتزوج زواج متعة دون إذن من وليها ؟

ج١٤٢: نعم هو مشروع . وشروطه كشروط الزواج الدائم ويزيد عليه باشتراط ذكر المهر والمدة في العقد أو قبله ، وإيقاع العقد مبنياً عليهما فإن لم يُذكر بطل العقد . ويشترط في البكر غير المستقلة في شؤون حياتها إذن الأب أو الجد من الأب بل يشترط ذلك في المستقلة أيضاً على الأحوط ، ولا ولاية لغيرها عليها .
جوابنا: نقول لهذا السائل :

مذهبك يشرع المتعة هذا صحيح و لكن حجة مذهبك في مشروعية متعتك هشة لسبب بسيط أن مؤسسي المتعة وواضعي أحكامها هم مجموعة من البشر!! وليس أدل على بطلانها أنك لو أتيت بتلميذ يدرس في المعهد الديني و طلبت منه أن يناظر سماحة السيد آية الله العظمى في مشروعية هذه المتعة لتمتم سماحة السيد لأنه لا يملك أدلة بل دعاوي فارغة و روايات !!!
و المخالف لا يعترف بهذه الروايات ويقول إنها موضوعة ! فما بقي عنده إلا دعاوي مبنية على مجموعة من الأكاذيب و الأراجيف أوهى من بيت العنكبوت! لذلك نقول ببطلان مذهب الشيعة في تشريع نكاح المتعة للأسباب الآتية:
(١) لا يملكون ولو نسا محكما صريحا في تشريعه وإنما يتشبهون بنص وحيد متشابه ويجعلونه في متعتهم بعدما يحرفونها! يعني بمنهج القرآن أنهم يعتمدون طريقة الاستنباط وهي طريقة الزائغين!! والله تعالى نهانا عنها وأمرنا باتباع المحكم لأنه أم الكتاب .

(٢) لا يملكون أحكام و شروطا من سنن نبوية في تشريعه لكافة المسلمين ، وإنما روايات مكشوفة تقتصر المتعة على طائفتهم وينسبونها ظلما و عدوانا إلى الله

تعالى كخبر عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (ع) قال : إن الله تبارك وتعالى حرم على شيعتنا المسكر من كل شراب و عوضهم من ذلك المتعة^١ .
 (٣) لا يوجد إجماع من أمة محمد ﷺ على تشريع جوازه و استنباط أحكامه، بل مجرد روايات!!! أنتم صنعتموها و لولا الروايات لما كانت لا متعة ولا أحكام المتعة ولا شرائطها ولا فضلها ولا هم يحزنون!
 وهذا معترف من قبل علماء التشيع المذهبي أن أئمتهم هم الذين وضعوا و شرعوا أحكام و شرائط المتعة !!

يقول بحر العلوم في معرض رده على مجلة «العربي» بعد أن بين الفرق بين الزوجة وامرأة المتعة على ما يزعم و يعتقد. قال ما نصه بالحرف الواحد: « أن كل مصادر الإمامية تنطبق معبرة عن آراء أئمتهم ووجهة نظرهم في المتعة وبيان حدودها الخاصة كما ذكرنا ولا يؤخذ على الإمامية هذه الفروق التي ذكرت بين الزوجين الدائم والمؤقت فان الغاية من وراء تشريع هذا الزواج تخفيف العقبات التي تقف في طريق الجنسين في الزواج الدائم^٢ .»

ونقول جوابا لجواب هذا المرجع: لماذا هذا التدليس على مقلديك ،فهم ليسوا بلداء لهذه الدرجة. فأين زعمك: وشروطه كشروط الزواج الدائم!
 هل تستطيع أن تأتي بشرط واحد من شروط متعتك هو نفس الشرط من شروط الزواج الدائم ؟

وبمعنى آخر نقول: هل تستطيع أن تذكر لنا حكم واحد من أحكام أو شروط متعتك هو نفس أحكام الزواج المشرع من قبل الله تعالى في القرآن: كالطلاق و الميراث و العدة و العدد و النسب و المصاهرة !
 لماذا تكذبون بصفاقة على أتباعكم ؟ على الأقل احترامهم و احتراموا عقولهم ففيهم الأطباء و المهندسين و المثقفين و رجال العلم وطلبة الجامعات و المعاهد و الوزراء و غيرهم من أرباب العقول النيرة!

^١ أنظر هذه الرواية في صحيح من لا يحضره الفقيه للبهودي ص ٢٨٨

^٢ كتاب المتعة ومشروعيتها في الإسلام ص ٢٦٩

حسنا هذا المحامي هو شيعي إمامي يقول أنه لا يفهم زعمك « وشروطه ك شروط الزواج الدائم »!!

فمن شروط الزواج الدائم أن الله سبحانه وتعالى سمى العهد بين الزوج وزوجته بالميثاق الغليظ ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ ولهذا سماه القرآن ووصفه بما لم يصف به أي عقد آخر « بالميثاق الغليظ » لما لهذه الصلة من مهابة و إكبار في النفوس ولما يميزه عن سائر العقود ! وهذا الشرط أو الحكم غير موجود في عقد المتعة لأن هذا العقد كما يدعي علماء الشيعة بمنزلة إجارة البضع ولذلك يحكم عليه بكل ما يناسبه من أحكام الإجارة و هذا الحكم إنما وضعه و شرعه علماء الشيعة على لسان من اعتقدوا فيهم العصمة والامامة! فلم يذكر الله سبحانه و تعالى حكم «إجارة البضع» في القرآن بدلا عن «الميثاق الغليظ» الذي هو أقدس الصلات وأوثقها على الاطلاق في القرآن.

و هذا الدكتور هو شيعي إمامي مثقف يقول أنه لا يفهم زعمك « وشروطه ك شروط الزواج الدائم » لأن في الزواج حكم اسمه «الطلاق» شرعه الله تعالى في القرآن عند إنهاء العلاقة الزوجية و هذا الشرط أو الحكم غير موجود في المتعة فلم يذكر الله سبحانه و تعالى حكم «هبة المدة» أو «انتهاء أجل المتعة» في القرآن بدلا عن الطلاق. و هذا الحكم أو الشرط إنما وضعه و شرعه علماء الشيعة على لسان من اعتقدوا فيهم العصمة والامامة!

و ذلك المهندس الشيعي المثقف يسأل نفس السؤال فيقول: في الزواج حكم اسمه «الميراث» شرعه الله تعالى في القرآن عند وفاة احد الزوجين و هذا الشرط أو الحكم غير موجود في المتعة وإنما قاسوا علماء الشيعة طبقا لأقوال أئمتهم مسألة الميراث و شرعوا أحكام لميراث المتمتع بها من عند جيوبهم و عقولهم! كما أن هذا الطيار الشيعي يقول أنه لا يفهم زعمك « وشروطه ك شروط الزواج الدائم » لأن عند حدوث الطلاق البائن حكم اسمه «العدة» شرعها الله تعالى في

القرآن عند انتهاء العلاقة الزوجية ويسمى «عدة الطلاق» و هذا الحكم أي عدة الطلاق غير موجود في المتعة والله لم يشرعه سبحانه و تعالى في القرآن .وعلماء الشيعة على لسان الأئمة المظلومين هم من استبدلوا عدة الطلاق القرآنية و قلبوها في المتعة بعدة الأجل ، أي بمعنى آخر قاسوا عدة الطلاق في القرآن بعدة انتهاء مدة المتعة .فهذا الحكم موضوع من قبل علماء الشيعة و منسوب لأئمة آل البيت والله سبحانه و تعالى بريء من هذا الشرع الموضوع ليوم القيامة.

و هذا البروفيسور و هو شيعي يقول : أنه لا يفهم زعمك « وشروطه كشروط الزواج الدائم » لأن في الزواج حكم اسمه «تعدد الزوجات» شرعه الله تعالى في القرآن بأربع فقط و هذا الشرط أو الحكم غير موجود في المتعة ! و الله سبحانه و تعالى لم يذكر و يشرع حكم أكثر من أربع في القرآن و هذا الحكم إنما وضعه و شرعه علماء الشيعة و نسبوه لأئمتهم ظلما و عدوانا!

و هذا العالم هو شيعي إمامي مثقف يقول : أنه لا يفهم زعمك « وشروطه كشروط الزواج الدائم » لأن في الزواج حكم اسمه «نكاح التحليل» شرعه الله تعالى في القرآن عند استنفاذ الطلاقات الثلاث فإذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً لم تحل له حتى تتكح زوجاً آخر نكاح رغبة لا نكاح تحليل ثم يفارقها و هذا الشرط أو الحكم غير موجود في المتعة. فإن المرأة التي طلقت من زوجها ثلاثاً لا تحل للمطلق اذا نكحت متعة و الله سبحانه و تعالى لم يذكر و يشرع هذا الحكم في القرآن، و هذا الحكم إنما وضعه و شرعه علماء الشيعة و نسبوه لأئمتهم ظلما و عدوانا !

وخالصة القول أن نكاح «متعة الشيعة» يختلف عن الزواج الشرعي الدائم من عدة وجوه وليس « وشروطه كشروط الزواج الدائم » كما يتبجح سماحته!!!
ألخصها في النقاط الآتية :

١- إن «متعة الشيعة» كما يقولون بمنزلة إجارة البضع ولذلك يحكم عليه بكل ما يناسبه من أحكام الإجارة فالمتمتع بها «مستأجرة» و هذا بخلاف «النكاح

القرآني» فإنها «زوجة قرآنية» و ليست «زوجة مستأجرة» بالعدد و العردين و المرة و المرتين!!!

٢- إن «متعة الشيعة» مؤقتة بزمن بخلاف النكاح القرآني فإنه مؤبد لا تنفك عقده إلا بالطلاق وما في معناه .

٣- إن امرأة المتعة أو المتمتع بها لا تترث رجل المتعة ولا يرثها إن مات أحدهما في زمن التمتع وهذا بخلاف «النكاح القرآني» فإن كل واحد من الزوجين يرث الآخر ما لم يقم به مانع من موانع الارث .

٤- إنه لا طلاق في «متعة الشيعة» , فتقع الفرقة بمجرد انقضاء المدة المتفق عليها أو هبة المدة الباقية وهذا بخلاف «النكاح القرآني» فإنه لا يطوي قيد عصمته إلا بالطلاق وما جرى مجراه !

٥- إنه لا لعان في «متعة الشيعة» وهذا بخلاف النكاح القرآني فإن اللعان مشروع في النكاح الدائم لمن أراده .

٦- إن المتمتع بها في «متعة الشيعة» لا يجب لها النفقة على من يتمتع بها وهذا خلاف النكاح القرآني فإن نفقة الزوجة لازمة على الزوج مادامت ممكنة غير ناشزة .

٧- إن الولي والشهود ليسا شرطي صحة في «متعة الشيعة» وهذا خلاف «النكاح القرآني» فإن الشهود شرط في صحته وكذا الولي عند الأكثر .

٨- يجوز في «متعة الشيعة» للمتمتع أن ينكح ما شاء من النساء ولو ألفا فإنهن مستأجرات كما يفتي المعصومون و أتباعهم وهذا بخلاف «النكاح القرآني» فإنه يحرم على الحر الجمع بين أكثر من أربع , والعبد بين أكثر من اثنتين , والتزوج بأكثر من أربع نسا و إجماعا خاصة للنبي ﷺ فقط.

٩- إنه لا عدة على المتمتع بها إلا الاستبراء بحيضتين فقط «متعة الشيعة» بالنسبة لذوات الحيض وإن كانت ممن تحيض ولم تحض فخمسة وأربعون يوما وهذا بخلاف الزوجة القرآنية المطلقة في «النكاح القرآني» فإن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء أو ممن لم يحضن فثلاثة أشهر بالنص القرآني .

- ١٠- إن المرأة التي طلقت من زوجها ثلاثا لا تحل للمطلق اذا نكحت «بمتعة الشيعة» وهذا بخلاف «النكاح القرآني» فإنه يحلها للأول .
- ١١- لا يثبت في «متعة الشيعة» وصف الإحصان الذي يجب معه الرجم لمن نكح متعة , فلو زنى البكر الذي لم يتزوج ولكنه حصل منه التمتع فلا يستحق الرجم بخلاف من زنى بعد التزوج فإنه يثبت له وصف الاحصان ويرجم وهذا بخلاف «النكاح القرآني»!!
- ١٢- يجوز للمتمتع أن ينكح مجوسية (زرادشتية) في «متعة الشيعة» ولا يجوز التزوج بها دواما وهذا «النكاح القرآني» الشرعي !!
- ١٣- يجوز في «متعة الشيعة» أن يشترط على المتمتع بها الايتان ليلا او نهارا وهذا بخلاف النكاح القرآني!!
- ١٤- يجوز في «متعة الشيعة» التمتع بالمرأة حتى لو كانت متزوجة , فهي المصدقة ! وهذا بخلاف «النكاح القرآني» فإنه لا يجوز مادامت تحت عصمة رجل آخر !
- ١٥- يجوز في «متعة الشيعة» شرط التمتع بالأبكار مع الفرض دون إذن أهلهن وهذا بخلاف «النكاح القرآني» فإنه لا يجوز إلا بموافقة الأهل!
- ١٦- يجوز في «متعة الشيعة» شرط التمتع بالأبكار دون فسخ بكارتهن أو ما يعرف بنكاح الدبر وخوف الفضيحة وهذا بخلاف «النكاح القرآني» فإنه لا يجوز!
- ١٧- يجوز في «متعة الشيعة» ارتياد الحانات و المواخير للتمتع بالعاشرات ومومسات الفنادق و رافعات الرايات!! وهذا بخلاف «النكاح القرآني» فإنه لا يجوز و يحرم الزواج منهن! و يحرم ارتياد هذه الأماكن !
- ١٨- يجوز في «متعة الشيعة» للشيعة المؤمنة !! أن تتكسب المال عن طريق عرق جبينها!! وهذا بخلاف «النكاح القرآني» فإنه لا يجوز استئجار الرحم و استقراغ أوعية هؤلاء الحيوانات وما أكثرهم!

س١٤٣: امرأة مطلقة تمتعت مع عدد من الرجال وليس لها علم أو معرفة بأن المتمتع بها تجب عليها العدة ، فقد كانت تدخل بأي رجل في حين انتهاء العقد . تمتعت مع آخر رجل وأخبرته عن ماضيها فسألها إن كانت على عهد رجل آخر أو في عدته ، فأجابته بأنها في عدة ، فوهبها المدة حتى يتأكد إن كان يجوز له أن يرتبط بها ثانية أم لا ، وهما متعلقان ببعضهما ، فما حكمها وهل تحرم عليه مؤبداً ؟

ج١٤٣: إن كان قد دخل بها فهي محرمة عليه مؤبداً وإلا فلا تحرم .

جوابنا: هذا حال المطلقة لديكم أو مطلقتم المؤمنة!! بدلا ان تصبح مدرسة تربي الأجيال كما قال الشاعر حافظ إبراهيم رحمه الله:(الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق) تصبح مدرسة لاستئجار القبل و الدبر !!
لنقل قصة أم حسن التي تزوجت بالمدرسة كلها !

في الناصرية اشتهرت أم حسن بزواج المتعة لكن مع طلاب المدرسة الثانوية !! وعملت لهم جدولاً يومياً يبدأ من الساعة الثامنة صباحاً وينتهي الساعة الواحدة ظهراً !! والطالب الواحد لا تزيد فترة تمتعه بها عن ساعة واحدة فقط !! لأن زملائه الآخرين منتظرون في الصالة !! وهي تخاف الله عز وجل !! وتبحث عن الأجر والثواب بهذا الزواج !! ولا تزيد عن خمسة طلاب يومياً وبحسب الجدول !! وبعد الساعة الواحدة ترفض نهائياً المتعة !! فما هو السر ؟!

استمع إلى القصة كاملة لتعرف السر وتعرف المتعة الدورية عند الشيعة الاثني عشرية يقول الشيعي حسام علاء الدين :«عندما كنت مقيماً في مدينة الناصرية كان لجارتنا أم حسن الأرملة والبالغة من العمر خمسة وخمسين عاماً عدد كبير من الأصدقاء المراهقين ، إذ كانوا يدخلون واحداً تلو الآخر إلى منزلها بعد خروج أولادها الكبار لعملمهم صباح كل يوم ، ويخرج آخرهم مع الساعة الواحدة ظهراً قبل عودة أولهم . سألت أحدهم بعد أن وثق بي فأخبرني بأنه تزوجها متعة لوقت لا يتجاوز الساعة الواحدة بعد أن يعقد عليها بمهر يصل إلى ربع دينار لا أكثر ، بعدها تقوم هي بإعطائه مصروفه اليومي ... وهكذا الحال مع بقية أصدقائه

المراهقين الذين كانوا يخرجون من المدرسة بحجة ذهابهم للعلاج في المستشفى القريب من المدرسة.»

أرايتم ما يجري وسمعتم ما يزري؟! أليسوا يمثل هذه الأشياء قد أثبتوا مخالفة متعتهم للفطرة والعرف والأخلاق والذوق والمروءة؟! فبدلاً من حث المرأة التي تجاوزت سن اليأس على التوبة وذكر الله عز وجل والصلاة وقراءة القرآن فما تبقى من العمر قليل وقد أزف الرحيل، حثوها على التمتع قدر ما تستطيع وبدون توقف!! وبدون عدة!!!

يا أبناء الإسلام ماذا لو اعتنقت الأمة الإسلامية هذه العقيدة الاثني عشرية وراحت الأخوات والبنات والأمهات اليائسات يتمتعن يومياً حسب فتوى الآيات ويصبح حالهن مثل حال أم حسن؟! فهل بقي عاقل يقول أن المتعة حلال؟! مع العلم أن هناك الآلاف من أمثال أم حسن!! بفضل فتاوي الآيات والحجج الاثني عشرية! فما فائدة الجمل الانشائية سواء علمت هذه «المطلقة المستأجرة» أم جهلت أحكام منظري المتعة؟!

وما فائدة كونها ستصبح محرمة أبدية حسب اجتهاد علماء المذهب الذي لا يسمن و يغني من جوع!!؟
المهم أن مطلقتمك المستأجرة أصبحت مرتعا خصبا للرجال ولاسيما إن كانت آيسة فحظها أوفر في المتعة الدورية!

س ١٤٤: ما هو رأي سماحتكم فيما يقوله بعض العلماء في أن سبب حرمة الزواج تمتعاً بالمرأة البكر دون إذن وليها هو خوفاً من سوء تطبيق هذا الزواج .. وإلا فهو جائز أصلاً؟

ج ١٤٤: السبب هو الروايات .

جوابنا: قلنا للمرة الألف الروايات .. الروايات .. الروايات هي السبب!!! فلولا الروايات لما كانت لهذه الطائفة أقوال خارجة عن أقوال الأمة سواء كانت مسائل أصولية أم فرعية أم ضروريات المذهب الأصولية و الفرعية ،ولولا الروايات لما قالت الشيعة بالمتعة (من أحكامها و شرائطها و قوانينها) ..و العصمة ..و الخمس

..و الرجعة و تحريف القرآن و تعريف أهل البيت إنهم فقط اثني عشر رجلا
والقول بالإمامة ..والقول بالجمع في الصلاة مطلقا والقول بالسجود على التربة
الحسينية و القول بزيارة المراقد و القول بإقامة النياحة أيام عاشوراء باللطم و
الضرب و شق الرؤوس ...و...، بل قالوا بجواز غيبة المخالف (أي السني) كما
يقول مرجعهم الخوئي لأن حرمة الغيبة مشروطة بالإيمان!!!
يقول الخوئي: « حرمة الغيبة مشروطة بالإيمان. قوله: (ثم إن ظاهر الأخبار
اختصاص حرمة الغيبة بالمؤمن). أقول: المراد من المؤمن هنا من آمن بالله
وبرسوله وبالمعاد وبالأنمة الاثني عشر (ع) أولهم علي بن أبي طالب (ع) وآخرهم
القائم الحجة المنتظر. ومن أنكر واحداً منهم جازت غيبته لوجوه:
الوجه الأول: أنه ثبت في الروايات والأدعية والزيارات جواز لعن المخالفين،
ووجوب البراءة منهم، وإكثار السب عليهم، واتهامهم، والوقية فيهم أي غيبتهم
لأنهم من أهل البدع والريب ، بل لا شبهة في كفرهم . لأن إنكار الولاية والأنمة
حتى الواحد منهم والاعتقاد بخلافة غيرهم يوجب **الكفر والزندقة** ، وتدل عليه
الأخبار المتواترة الظاهرة في كفر منكر الولاية، وكفر المعتقد بالعقائد المذكورة،
وما يشبهها من الضلالات». ا هـ.
قلنا فيما سبق ونعيد للمرة الألف بأن الطامة الكبرى هي الروايات !
فالروايات: هي التي تجوز لعن أهل السنة و الجماعة.
الروايات: هي التي تجوز وجوب البراءة منهم.
الروايات: هي التي تجوز إكثار السب عليهم .
الروايات هي التي تجوز اتهامهم والوقية فيهم .
الروايات: هي التي تقول في كفرهم!!!
فالطامة هي الروايات !فالروايات هي التي شتتكم و جعلتكم طائفة تتوقع على
نفسها وتتخبط في دين الله تعالى .فأين ما تدعون و تفترون بهذه الترهات و
الخرعبلات في كتاب الله تعالى وفي روايات رسول الله ﷺ ؟

س ١٤٥: هل يجوز زواج المتعة من النساء المعروفات الكافرات مثل ما يحدث في بلاد الغرب في أماكن مخصصة والتي يطلق عليها (البار) ؟

ج ١٤٥: لا يجوز العقد على المشهورات بالزنا على الاحوط.

جوابنا: ماذا أبقيتم للغرب الكافر؟!!! ألم تتمتعون بالغربيات و اللاتي تطلقون عليهن بالكافرات؟ ألم تمارسون عقد المتعة في البارات؟ ألا تقتون بصحة عقد المتعة في المخمرة و البار!! فكل شيء موجود في الغرب...موجود عندكم ..دعني أنذكرك ببعضها حسب الجدول الآتي:

نوع العلاقة	الغرب الكافر	الشرق المسلم
الرابطة	Friendship	متعة الشيعة
موافقة الولي	لا يشترط	لا يشترط
علم الأهل	يعلمون	يعلمون
مدة العلاقة	مؤقت	مؤقت
انتهاء العقد	بالاتفاق	بالاتفاق
اثبات النسب	ثابت	ثابت
مكان ممارسة الجنس	شقة أو بيت أو فندق	شقة أو بيت أو فندق
الحرية	open	عادي
البكر تزوج نفسها	جائز	جائز
منزلة المرأة	عشيقة أو خدن	عشيقة أو مستأجرة!!
نوع الجماع	أي محل جائز	أي محل جائز
نوع المرأة المرتبط معها	عاهرة أو غير عاهرة	عاهرة أو غير عاهرة
العدة	لا توجد	مجرد حبر على ورق !!!

س١٤٦: رجل تزوج من امرأة زواجاً منقطعاً ، وفي أثناء عدتها تزوج بأختها ودخل بها زواجاً منقطعاً قبل انتهاء مدة الاولى جاهلاً بالحكم .. فما حكمه ؟.. وهل يجوز له أن يتزوج الاولى بعد أن تنتضي عدة الثانية ؟

ج١٤٦: يجوز ولا شيء عليه فهو من وطئ الشبهة .

جوابنا: قلنا أن متعتكم زنى!!! و زبائننا من نفس الشاكلة فبالله عليكم في أي دين أو مذهب ترضى المرأة سواء لنفسها أو لأختها أن تمارس هذا الشذوذ مع رجل يجامعها .الأخت الكبرى أولاً ثم الصغرى !! بغض النظر عن من يمارسه سواء بجهل شرع عدتكم الوضعية أو بعلم شريعتكم البشرية!!

إننا لم نسمع بهذا إلا في قبائل أفريقيا حيث الحيوانية و القبلية البهيمية ولكن هؤلاء ليس لهم دين ولا مذهب أي كفار!!بينما أنتم تدعون بأنكم أصحاب عقيدة و شريعة وأصحاب مذهب أهل البيت ومن أتباعهم و من ركاب سفينة نوح من ركبها نجى و من تخلف عنها غرق!!

على أية حال نحن نفضل أن نتخلف عن هذه «السفينة الغارقة» في بحر الشهوات و نبقى خارجها إن كانت هذه شريعتها ! حتما إنها غارقة في بحر الجنس و الدبر!!! بحر المتعة والشذوذ ولكن هل من عاقل يدرك ذلك!!

س١٤٧: لقد منَّ الله علينا بزواج المتعة حلا لكثير من المشكلات ، ولكن ان يستشرى الزواج من البنات الباكرات دون علم ولى امرهم حتى لقد اصبحت ظاهرة تقض مضاجع الأهالي الذين عرفوا عن بناتهن ، واذهب هذا الزواج بلب البنت التي في بعض الاحيان تصر على الاستمرار في هذا الطريق مع معارضة الاهل .. فهل يجوز الشرع هذه الافعال التي قد تكون لها عواقب وخيمة على البنت و التي تتعارض مع العرف في بقاء البنت عفيفة و شريفة ؟.. كذلك ماحكم الشرع بمن يغرر بالفتاة للقيام بزواج المتعة دون علم ولى امرها ؟.. بماذا تتصحون ؟

ج١٤٧: لقد ذكرنا ونشرنا مرات ومرات أن الزواج من دون اذن الولي (وهو الاب والجد للاب) سواء كان دائماً أو منقطعاً إذا كانت البنت بكرة لم تتزوج بعد أو لم

يدخل بها زوجها ، غير جائز فيما إذا لم تكن مستقلة في شؤون حياتها ، بل لا يجوز على الاحوط حتى لو كانت مستقلة .

جوابنا: الروايات هي التي منت عليكم بشرع المتعة و ليس هو الله سبحانه و تعالى . فلا تقترى على الله كذبا!! و كثيرا من المشكلات أنتم أوجدتموها لما شرعتم هذه الشريعة البتراء . ونظرة سريعة لتلك الدول التي طبقتها تعرف حجم الدمار الذي لحق بكم و بمجتمعاتكم . فمتعنكم ليست هي الحل ولكن هي المشكلة أتعلمون لماذا؟ لأن واضعها هم من البشر و ليس الله سبحانه و تعالى . لذلك تجد مئات من المشاكل بدون حلول و إنما فتاوي ترقيعية لا تسمن ولا تغني من جوع!! بل تدمر وتعيث في الأرض فسادا على فساد أمم الكفر والإباحية ! أما استثناء ما يسمى بهذا الزواج !!! بين الباكرات ، فهذا بسبب «الروايات» فلماذا التعجب و الإنكار؟

نعم «الروايات» هي التي شجعت و تشجع الباكرات على ممارسة المتعة من وراء الأب المسكين هذا إن كان حيا حاضرا فما بالك إن كان حاضرا غائبا! و الطامة الكبرى إن كان ميتا!!

وهؤلاء المراجع الذين تقلدونهم و تطلقون عليهم آيات الله زادوا الطينة بلة فاشترطوا في معنى الولاية أن يكون إما الأب أو الجد فقط ! وهذا مفهوم مخالف للقرآن و للسنة النبوية المطهرة واللغة العربية لمعنى الولاية .

لنذكر الروايات التي تشجع على ممارسة الجنس من دون إيلاج أو ما يعرف بمصطلح «المداعبة الخلفية»!

فعن أبي سعيد القمط عن رواه !! قال : قلت لأبي عبد الله : جارية بكر بين أبويها تدعوني إلى نفسها سرا من أبويها فأفعل ذلك ؟ قال : نعم واتق موضع الفرج ، قال : قلت : فان رضيت بذلك ، قال : وان رضيت فانه عار على الأباكر .

فماذا ترى أو تفهم السائلة المقلدة لسماحة المرجع من هذه الرواية على لسان المعصوم !!!؟

وماذا تفعل البنت الشيعية الباكر في فترة المراهقة إذا قرأت هذه الرواية الشيعية!
هل ستسكت أم تطبق كلام المعصوم إن كانت مؤمنة بالمذهب أو حتى لو كانت
غير ملتزمة!!

وعن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله قال : سألته عن التمتع بالأبكار فقال :
هل جعل ذلك إلا لهن فليستترن وليستغفن !!

ما شاء الله على هذا الستر و ما شاء الله على هذا الاستغاف!!
نسأل: هل الاستغاف عندكم هو «المضاجعة الخلفية» والإبقاء على غشاء البكارة
ليوم الهناء ???!

مسكين هذا السائل الشيعي لا يعلم الروايات!!
وعن الحلبي قال : سألته عن التمتع من البكر إذا كانت بين أبيها بلا إذن أبيها
قال : لا بأس ما لم يقتض ما هناك لتعف بذلك .
ما شاء الله على هذا العفة وبدون موافقة الأبوين !! وهل العفة في الفرج !! أما في
الدبر !!

وفي ذلك تقول شهلا حائري على لسان إحدى مدمنات المتعة وتدعى « فاطمي »
: « في أيامنا هذه , تقبل الفتيات أكثر فأكثر على ممارسته , وإذا أرادت الفتاة
الحفاظ على عذريتها فبإمكانها ممارسة الجنس من الخلف ».
لم نسمع في شرع الله تعالى حتى في زواج الإماء نكاحهن من الخلف. لكن في
شريعة الروايات و شريعة الآيات و شريعة المراجع يجوز ذلك حتى لو كانت بين
أبويها!!

و أهم شيء أن تباشرا عمك الأسود بفعل قوم لوط خوفا عليها من الفضيحة
ولا يديران أن الفضيحة تكون يوم الفضيحة كما قال الله تعالى ﴿ **وَوَجَّهْهُمُومِنْدِ عَلِيهَا**

غَبْرَةَ تَرْهَمَهَا قَتْرَةَ ﴿ [عبس: ٤٠] »

^١ المتعة لشهلا الحائري ص ١٨٠ فصل قصص حياة النساء .

س١٤٨: رغم علمي بأن زواج المتعة حلال ، إلا أن الطوائف الأخرى يطرحون على الشيعة سؤال بخصوص المتعة وهو : هل ترضونها لأهلكم ، هل ترضونها لأعراضكم ؟ وفي حقيقة الأمر إني حين أسأل نفسي هذا السؤال أجيب بلا . سماحة السيد ما هي الحكمة من زواج المتعة إذا كان تطبيقه من الناحية العملية يتسبب في الكثير من المشاكل الاجتماعية .

ج١٤٨: جوازه شرعاً لا يناط برضا زيد وعمرو . فلو كنت أنت غير راض بزواج أختك الدائم هل يبطل زواجها بذلك ؟ فالسؤال لا مورد له ، والمتعة لا تسبب مشاكل بل تحل كثيراً من المشاكل لو أنصف الحكم.

جوابنا: نحن بدورنا نطرح على أتباع هؤلاء الآيات نفس السؤال: هل ترضونها لأهلكم . هل ترضونها لأعراضكم ؟ هل ترضونها لبناتكم الباكرات ؟ هل ترضونها لأخواتكم و أمهاتكم (اللاتي توفي أزواجهن أو طلقهن أزواجهن)؟ فلماذا يحمر وجهكم غضبا حينما يسألكم شاب متدين (يخاف على نفسه من الوقوع في الزنى أو أن يغويه الشيطان في ارتكاب الفحشاء !!) عن زواج المتعة مع بنتكم أو أختكم؟ لماذا ؟ فما رأي السيد لو قلنا الفتوى على أهل بيته فسألناه: هل يجوز للسيد التمتع ببنات المسلمين ؟!

الجواب: يجوز

ولو سألناه: هل يجوز للشيعة العامي أن يتمتع بأخت سماحة السيد أو بنته؟

الجواب: لا يجوز!!

أنظروا كيف يضحك هؤلاء المتلبسين بثوب الدين و العفة على هؤلاء السذج !!! وهذا مثال آخر في الضحك عليهم و استهبالهم .

فهذا أحد الملالي ويدعى الملا هاشم ، نقلت عنه إحدى الباحثات الشيعيات التي أجرت المقابلات مع من تمتعوا ، أنه أجرى كثيراً من زيجات المتعة !

تقول الباحثة شهلا حائري ما نصه « لم يشعر الملا هاشم بأي إحراج من إخباري أنه منذ انتقاله إلى مدينة مشهد يعقد سرا ، زيجات متعة بكثرة وانتظام قال : في

قريتي في الشمال ، لا أحد يمارس المتعة لأنه يجلب العار ! ولكنه ما أن وصل إلى مدينة مشهد حتى بدأ بممارسة زواج المتعة ، بدا لي انه يتفاخر بكثرة زيجاته المؤقتة ، إذ يعقد زواج المتعة مرة أو مرتين شهريا ومن دون علم زوجته ، لكن عندما سألته إذا كان مستعدا للسماح لابنته البالغة ستة عشر عاما من العمر بعقد زواج المتعة ، أجابني بحزم «أبدا».

لماذا لا ترضى يا أيها المعمم الدجال على ابنتك و ترضى على بنات الناس؟ وفي ذلك تقول هذه الباحثة «أبدي الكثير من الناس ، مثل هذا التردد في كشف هوية الأشخاص الذين يمارسون المتعة ، لكن التردد كان أكبر ، عندما يتعلق الأمر برجال الدين (أي دين هذا؟! هؤلاء رجال المتعة و الجنس و الدبر!!) على المستوى النظري البحت كانوا يستقيضون في تأكيد شرعية زواج المتعة والثواب الديني لممارسيها ، لكن عند الانتقال إلى المستوى العملي الفردي ، كانوا يصبحون مراوغين ، ويترددون في الحديث عن تجاربهم أو في تقديمي إلى أشخاص يمارسون المتعة ، كانوا متكتمين ، وبدا أنهم يتبنون النظرة الثقافية السلبية إلى زواج المتعة ، هذه الازدواجية كانت أشد وضوحا خلال عملي الميداني عام ١٩٧٨ .

مقابلات حول زواج المتعة

وهذه بعض المقابلات التي تتكلم عن تجربتها في ممارسة متعة سماحة السيد كما أجزتها مجلة الشراع اللبنانية مع بعض الشيعة :

الشاب م. س (غير متدين)

- ما هي المدة التي حددتها للزواج المنقطع ؟

- عشرة أيام !

- لماذا ؟

- لأنه أفضل من الزنا !!

- هل أعلنته ؟

- لا بقی سرا .

- لماذا ؟
- من أجل مصلحة الفتاة !
- كم مرة مارسته ؟
- عدة مرات !!
- هل هي مطلقة أو أرملة ؟
- لا بل عذراء !!
- إذا حملت ماذا ستفعل ؟
- سأجعلها تتخلى عن حملها !!
- هل أنت عازب أم متزوج ؟
- عازب .
- هل ستسمح لأختك بالزواج المنقطع ؟!
- لا .
- الشاب أ. ع .
- ما هي مدة زواج المتعة الذي مارسته ؟
- ٦ أشهر .
- لماذا تزوجت بالمتعة ؟
- لأنه أفضل من « الدوران » وراء الفتيات في الشوارع !!
- هل تفضله على الزنا ؟
- نعم .
- هل أعلنته ؟
- لا بقي سرا .
- هل أهلك أو أهلها يتقبلون الفكرة ؟
- لا يهتمني رأيهم !!
- كم عمرك ؟
- ٢٣ .

- كم عمرها ؟

- ٢١ .

- هل هي عذراء ؟

- مطلقة .

- ماذا ستفعل بالولد إذا حملت ؟

- سأضعه في «الميتم»!!

- هل تسمح لأختك بهذا النوع من الزواج ؟

- لا ، بل لأذبحها إذا قامت بذلك .

أما الحكمة من نكاح المتعة (و ليس زواج المتعة) في بدء الإسلام فإن النبي ﷺ أباحه لأصحابه في بعض الغزوات لبعدهم عن نسائهم !! فرخص فيه مرة أو مرتين خوفاً من الزنا فهو من قبيل ارتكاب أخف الضررين ثم نهى عنها نهياً مؤبداً ، ولما جاء طور تأسيس المذاهب ، وضع علماء التشيع المذهبي روايات منسوبة لعلماء أهل البيت في تشريع و تقنين أحكام المتعة ، و في ذلك تعترف شهلا حائري مؤلفة كتاب المتعة بقولها «بسبب عدم وجود أوامر قرآنية أو تعليمات نبوية واضحة في شأنه فقد تم تطوير مفهوم زواج المتعة تدريجياً وتم وضع حدوده الشرعية التي تحدد علاقته بالزواج الدائم خلال الفترة الانتقالية التي تلت ظهور الإسلام وقد تم استنباط قواعد وإجراءات زواج المتعة شيئاً فشيئاً بواسطة التحليل المقارن في فترة لاحقة كل هذا يدفعنا إلى القول أنه على الرغم من الاعتقاد الشائع بأن لزواج المتعة جذوراً مقدسة فإن فقهاء الشيعة أعادوا تحديد إجراءاتها ضمن إطار عقد الإيجار وبالعلاقة مع الزواج الدائم و زواج الإمام والشكل الحالي الذي استقرت عليه مؤسسة زواج المتعة هو نتاج النقاشات والمناظرات التي خاضها فقهاء وأئمة الشيعة وأشهرهم على الإطلاق الإمام السادس جعفر الصادق » .

و من يقرأ تاريخ المتعة يعلم علما يقينيا أن القرآن لم يعط «متعة الشيعة» شيئا من الأحكام و الشرائط ،لذلك اضطر جعفر الصادق أن يأخذ بعض الأحكام من هنا و هناك كما سبق !

لذلك تجد أن تطبيقه من الناحية العملية يتسبب في الكثير من المشاكل الاجتماعية بسبب بشرية قوانينه و عدم إلهيته ليس إلا!

فبالله عليكم كيف يشدد الله تعالى في آية التعدد بأربع زوجات بشروط وضوابط مقيدة بقيدين هما :العدل و القدرة على الإنفاق على الزوجات ثم يجيز التمتع بأكثر من أربع (ولو بألف) امرأة مستأجرة !!

إن شرع كهذا هو من وضع المذهب والمؤسس الحقيقي للمتعة «متعة الشيعة» و هو شرع المتمتعين أو شرع السيستاني الذي لا يحسن حتى الجواب و يريد أن يخلط الأوراق و يضيع سؤال السائل!!

فما علاقة جوابك «جوازه شرعاً لا يناط برضا زيد وعمرو» .السائل لم يسأل هذا السؤال لكي ترد عليه «لو كنت أنت غير راض بزواج أختك الدائم هل يبطل زواجها بذلك»السائل يسأل عن الحكمة من نكاح المتعة إذا كان تطبيقه من الناحية العملية يتسبب في الكثير من المشاكل الاجتماعية .هذا السؤال لم يجب عليه سماحة السيد ولن يستطيع كذلك لأنه يعلم فساد متعته. فشتان بين «شريعة المتعة» من قبل البشر و تطبيقها من قبل الأتباع و الموالين و «شريعة الله» تعالى في القرآن عن الزواج القرآني الدائم و تطبيقها من قبل المسلمين . فالأولى مجرد أكذوبة تتم على فسادها ببشرية قوانينها !! أما الثانية فتتم على صلاحها للمجتمع الإسلامي و إلهية قوانينها . و من هنا تهرب سماحة السيد في بضع كلمات من دون اظناب وأنكر أن المتعة لا تسبب مشاكل بل تحل كثيراً من المشاكل لو أنصف الحكم !!!

س ١٤٩: الزواج المؤقت يسبب خلافا بين الزوجين لدرجة ان الزوجة تصاب

بحالة نفسية وعدم ثقة للزوج .. فلماذا يعتبر مشروعاً ؟

ج ١٤٩: الأولى للزوج ان يراعي مشاعر زوجته .

جوابنا: نقول للزوجة الشيعية إن كنت لا تؤمنين بهذا الزواج ،فلا بد أن تتركي هذا المذهب ولا تسببي لنفسك حالات نفسية أنت في غنى عنها .لأن هذا المذهب أساسه قائم على الروايات!! فلولا الروايات لما كان هناك أي اختلاف بين هذا المذهب المنسوب لجعفر بن محمد وبين باقي المذاهب .. لا في المتعة ولا في الإمامة ولا العصمة ولا الخمس ولا الرجعة...و...و...فالمطامة هي الروايات !! لذلك يعتبر ما يسمى بهذا الزواج مشروعاً مذهبياً وإجماع علماء الاثني عشرية و السبب الروايات !!!

ولا يعتبر مشروعاً دينياً (بالقرآن أو السنة النبوية) ولا مشروعاً بإجماع المسلمين (كافة طوائف المسلمين بفرقها السننية الأربعة و الشيعية الزيدية و الاسماعلية والاباضية من الخوارج) !

س ١٥٠: رجل تزوج امرأة متعة . ويمارس معها العمل الجنسي إلا انه لا يقوم بإدخال عضوه فيها ... فهل عليها العدة بعد انقضاء المدة ؟ مع العلم أن احتمال الحمل بهذه الطريقة وارد إلا انه ضعيف جدا ؟

ج ١٥٠: اذا لم يدخل بها ولا دخل مأؤه في فرجها فلا عدة عليها.

جوابنا: سبحان الله على هذه العقول النيرة !! فبعدما شيع و نال من فريسته أو مستأجرته كما يحلو لهم تسميتها ...يسأل هذا المسعور عن حكم العدة الوهمية البشرية . و تسأل المستأجرة بعدما شيعت من!! و حصلت على لذتها تسأل عن العدة...طيب ماذا تستفيدان من هذه العدة الموضوعية من قبل البشر بعدما وقع خراب مالطة و بعدما لطخت سمعتكما في وحل المتعة والجنس؟

س ١٥١: هناك بعض من يدعي ان بعض الاحكام الشرعية غير قابلة للتطبيق في بعض المجتمعات كالزواج المنقطع مثلاً ، فهل يؤخذ بدعواهم ويغير الحكم الشرعي أم ماذا ؟ وإذا كان يغير فما ضوابط هذا التغيير ؟
ج ١٥١: لا يتغير الحكم بل لابد من تغيير العادات والتقاليد .

جوابنا: أفضل شيء تعمله يا مقلد هذا المعمم أن تتبرأ من مذهب المتعة. فأية أحكام شرعية تتكلم عنها .

إن كل هذه الأحكام التي تسميها شرعية هي غير شرعية !!
بمعنى آخر: لو سألك الله يوم القيامة : لماذا يا أيها العبد عملت بهذه المتعة التي قننها أصحاب التشيع المذهبي ؟!

فماذا تجيب الرب؟ هل تقول له: الروايات !!!

طيب أين وجوب اتباع الروايات الشيعية في القرآن؟ فالله أمرنا في محكم كتابه باتباع قوله سبحانه و تعالى واتباع و اطاعة قول رسوله ﷺ الذي بعثه رحمة للعالمين والدليل قوله تعالى ﴿ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ .

فلم يقل سبحانه وتعالى ما آتاكم الإمام المعصوم فخذوه ! و القرآن ليس فيه لغو .
ثم ما علاقة تغيير العادات والتقاليد ؟ وما دخل العادات و التقاليد بالسالفة؟!!!!
إن الدين الذي شرعه الله تعالى لكافة البشرية لا علاقة له بتقاليد الشعوب أو عاداتهم !

فالزواج هو الزواج و الطلاق هو نفس الطلاق و على ذلك قس بقية أحكام الله تعالى المنزلة في القرآن الكريم .

فإن كانت أحكام و شرائط متعتك بشرية بحتة قاصرة فيها اعوجاج و فساد و فوضى جنسية فدين الله بريء منها .. وهذا يدل دلالة واضحة لعدم صلاحها للبشرية على عكس دين الله تعالى الذي لا يقبل الاعوجاج و مطالبة تغيير العادات و التقليد كما يزعم!

س١٥٢: هل يجوز زواج غير الشيعي مع الشيعية زواجاً منقطعاً ؟
 ج١٥٢: يجوز في حد ذاته إذا كان يرى مشروعية المنقطع في الشريعة الاسلامية
 ،وإلا فلا يخلو عن شوب اشكال.

جوابنا: أية شريعة إسلامية تقصد؟ لأن هناك شريعة تدعي اسلامية ألصقت
 بشريعة الله تعالى و الله بريء منها ، كشرعية المتعة البشرية !!؟

س١٥٣: هل يحق للبنات ان تشتترط في عقد المتعة انه إذا أزال بكارتها فالعقد
 ينقلب إلى الدائم ؟

ج١٥٣: لا ينقلب ولكن يجوز لها ان تشتترط ضمن العقد عدم الدخول .

جوابنا: ما شاء الله على هذه الفتاوي البهلوانية ! وماذا أبقيت للشرق و الغرب
 الكافر؟!

بالله لو علم الشاذ الغربي بهذه الفتوى لضحك كثيرا من هذا المعمم الذي يدعي
 الصلاح و الورع و التقوى وهو يشجع أتباعه على ممارسة الشذوذ باسم الدين و
 مذهب أهل البيت !

س١٥٤: لمن تكون الحضانة على الطفل في الزواج المؤقت ؟

ج١٥٤: الحضانة إلى سنتين حق مشترك بين الاب والام ثم يفصل به الاب
 والنفقة عليه مطلقاً .

جوابنا: لنرى نظرة الناس لأبناء المتعة؟! وهل يعترف آبائهم بهم ؟
 تذكر د. شهلا حائري معاناة أبناء المتعة فنقول: « يعاني المولودون من زيجات
 المتعة من وضعهم الملتبس ومن ازدواجية النظرة الأخلاقية إليهم !!
 وقد نقلنا فيما سبق إن باستطاعة الرجل التخلي عن زوجته المؤقتة ساعة يشاء
 وأن بإمكانه قانونياً وشرعياً إنكار أبوته لأولاده!!!

والكارثة في الواقع ليست اقتصادية فحسب فهي اجتماعية قبل كل شيء وقد تزلزل
 بنيان الأسرة التقليدي وتهدم !!! فعلى المجتمع أن يخصص خطة تنمية لبناء دور

الإيواء لأبناء المتعة وليصرف عليهم من صندوق الضمان الاجتماعي والجهاد
أو التقاعد !!

ولتشكر مشرعي المتعة لأنهم ألزموها بعودة وفاة كاملة وتقل الدكان وتجلس أمام
الجامع للتسول حتى تنتهي المدة !! وهكذا تنسجم التفاصيل مع القاعدة العامة في
لحمة تشريعنا وسداه !

أن بيوت المال وخزائن الدولة لتتوء بالإنفاق على هؤلاء الأطفال المشردين ألم
يكفينا اللاجئين؟! ألم تكفينا العمالة الأجنبية؟!!

أن بيوت مال المسلمين إن فتحت أبوابها لهؤلاء الأطفال الضحايا من ضحايا
المتعة فقد تعطلت مرافق الحياة الأخرى التي من أجلها تجبى الأموال في بيوت
المال وإذا قيل بأن الأولاد يلحقون بالعاقدين فأين العاقدون وقد قضى كل منهم
وطره ومضى لسبيله؟

ثم لماذا نحن نتحمل عاقبة حماقات وجنون هؤلاء الذين يفعلون أفاعيلهم السوداء
ويدنسون المجتمعات بهذه المتعة الفاسدة ونحن نجني ثمار هذه الويلات؟! !

س١٥٥: كثير من الفتيات البكر يتزوجون في وقتنا الحاضر بزواج المتعة ، إن كانت تبلغ العشرين من عمرها ، أو ما فوق ذلك ، وهم يعلمون أنه لا بد من أخذ الأذن من الولي ، ورغم علمهم بذلك ، فانهم يمارسون زواج المتعة ، أي يتحقق الاتصال الجنسي بين الرجل والفتاة البكر ما عدا عملية الإدخال لا تحدث :

(١) فما الحكم في ذلك ، وهل يعتبر زنا ؟

(٢) إذا كانت فتوى المرجع الذي يعود اليه الرجل في التقليد هي جواز التمتع بالبكر من دون إذن الولي في حين الفتاة ترجع الى من يعتبر إذن الولي في التمتع بالبكر .. فهل في هذه الحالة يصح العقد بين الرجل المذكور والفتاة المذكورة ؟

ج١٥٥:

(١) لا يجوز والعقد باطل إذا لم تكن مستقلة في شؤون حياتها ، بل حتى مع الاستقلال على الأحوط ولا يعتبر زنا إذا لم يتم الإدخال حتى في الدبر .

(٢) يجوز للرجل ترتيب آثار الصحة ، ولا يجوز ذلك للمرأة .

جوابنا للسائل: هل سألتم أنفسكم و أمهات بناتكم هذا السؤال: لماذا فلذات أكبادكم من بناتكم يفعلن هذا الذي تسمونه زواج ! إن كن بلغن العشرين من أعمارهن؟ الجواب ببساطة لأنهن يعلمن (كما تعترف: ورغم علمهم بذلك) أن روايات أهل البيت الذي أذهب الله عنهم الرجس !! (و يا له من اذهاب !!) كما تزعمون تجيز للبنات ممارسة «متعة أهل البيت» ولو من دون ولي أو موافقته! يقول الفكيكي في كتابه المتعة: «هناك روايات تجوز التمتع بالبكر ولكن دون اقتضاؤها...فالتمتع بالبكر جائز دون إذن الأب إذا كانت بالغة رشيدة شرط عدم اقتضاؤها^١».

فلماذا هذا الاعتراض وهذه الضجة المفتعلة على روايات أهل البيت!؟

ويقول الفكيكي أيضا في نفس الصفحة: « ويجوز على المتمتع بها اشتراط الاستمتاع بما عدا الفرج لما ورد عن أهل البيت !!!! (ع) ».

^١ المتعة للفكيكي ص ٣٥-٣٦

إذن هذه البنت طبقت روايات أهل البيت. فأين المشكلة أو وجه الاعتراض يا أيها السائل المقلد لمذهب أهل البيت كما تدعون؟
 وأما جوابنا لسماحة السيد الذي يفتي بعدم الجواز حسب دليل جيبه بقوله: « لا يجوز والعقد باطل إذا لم تكن مستقلة في شؤون حياتها ». **فنقول:** أين دعوى الإبطال و عدم الجواز؟ و أين دعوى الاستقلالية المزعومة من أقوال آل البيت؟ لقد جاء عن أهل البيت روايات كثيرة أطلقت الحرية للبالغة الراشدة!!

إذن روايات أهل البيت هي الفيصل بيننا و بين هذا المعمم! وقد سبق ذكرها فيما مضى و نذكرها هنا مرة أخرى لإقامة الحجة و إتمام الفائدة:
 روى الكليني في الكافي وصححه المجلسي في مرآة العقول عن زياد بن أبي حلال قال : سمعت أبا عبد الله يقول : لا بأس أن يتمتع البكر ما لم يفض إليها مخافة كراهية العيب على أهلها ^١.
 إذن الرواية تجوز المتعة على البكر وليس كما يفتي هذا المعمم « لا يجوز والعقد باطل » من أين لك هذه الفتوى؟ هل أنت أعلم من المعصومين؟!
 فالمعصوم يجوز التمتع بالبكر وحتى نفك طلاسماً هذا اللغز بالنسبة للعوام فإن ثلاثة أسباب تكمن وراء ذلك:
الأول: مخافة كراهية العيب على أهلها و الثاني: صغر سنها و الثالث: ما لم يفض إليها! والدليل على الثاني هذه الرواية :

روى الكليني في الكافي وحسنه المجلسي في مرآة العقول عن جميل بن دراج قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يتمتع من الجارية البكر ، قال : لا بأس بذلك ما لم يستصغرها ^٢.

إذن السبب في عدم التمتع بالبكر صغر السن و لكن ما هي سن البكر. يحددها المعصوم بابنة تسع كما في الرواية التالية:

^١ مرآة العقول ٢٠/٢٥٠ح٢

^٢ مرآة العقول ٢٠/٢٥١ح٣

روى الكليني في الكافي وحسنه المجلسي في مرآة العقول عن رجل !! عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت : الجارية ابنة كم لا تستصبي؟ ابنة ست أو سبع؟ فقال : لا ابنة تسع لا تستصبي وأجمعوا كلهم على أن ابنة تسع لا تستصبي إلا أن يكون في عقلها ضعف وإلا فهي إذا بلغت تسعا فقد بلغت !!!
 إذن لو بلغت تسعا فقد بلغت!! ولكن اتق موضع الفرج! والدليل هذه الرواية الآتية:

فعن أبي سعيد القمط عن رواه !! قال : قلت لأبي عبد الله : جارية بكر بين أبويها تدعوني إلى نفسها سرا من أبويها فأفعل ذلك؟ قال : نعم واتق موضع الفرج ، قال : قلت : فإن رضيت بذلك ، قال : وإن رضيت فإنه عار على الأبكار.

يعني بالعربي الفصيح ولا يحتاج الشيعي لمترجم (كهذا المعمم الذي يفتي من جيبه) لكي يفهم هذه الروايات ويفك شفرتها!! فالروايات واضحة وضوح الشمس بجواز المتعة بالبكر حتى بين الأبوين كما في الرواية الآتية :
 فعن الحلبي قال : سألته عن التمتع من البكر إذا كانت بين أبويها بلا إذن أبويها قال : لا بأس ما لم يقتض ما هناك لتعف بذلك .

ويشرح لنا الطوسي خلاصة هذه الأقوال في كلمة واحدة بقوله: « ولا بأس أن يتزوج الرجل متعة بكرا ليس لها أب من غير ولي ويدخل بها فإن كانت البكر بين أبويها وكانت دون البالغ لم يجز له العقد عليها إلا بإذن أبيها وإن كانت بالغا وقد بلغت حد البلوغ وهو تسع سنين إلى عشر جاز له العقد عليها من غير إذن أبيها إلا انه لا يجوز له أن يفضي إليها والأفضل ألا يتزوجها إلا بإذن أبيها على كل حال^١ .

فهل نحتاج لتفسير أو مترجم لكي نفهم كلام الطوسي أيضا ؟!

^١ النهاية للطوسي ص ٤٩٠

وقد سبق قول المحقق الحلي في كتابه الشرائع حيث نص على ذلك بقوله : « **للبالغة الرشيدة أن تمتع نفسها** ، وليس لوليها **اعتراض بكرة** كانت أو ثيبا على الأشهر ويكره أن يتمتع ب بكر ليس لها أب فإن فعل فلا يفتضها وليس بمحرم » .

إذن البنت البكر التي بلغت تسع كما ينص المعصوم هي بالغة !!

فما هي سن البلوغ؟ وما هي سن الرشد عند أهل العلم وأهل الدنيا؟!

سن البلوغ : عند الفقهاء هي خمس عشرة سنة، وقد يكون قبل ذلك إذا ظهرت أي من العلامات المعروفة كالحيض عند البنت والانبات والاحتلام عند الولد.

سن الرشد : هو احسان التصرف في المال وعكسه السفه و قد يأتي مع البلوغ، وقد يتأخر عنه قليلاً أو كثيراً وليس له سن عند جمهور الفقهاء فإذا بلغ الشخص رشيداً كملت أهليته، وارتفعت عنه الولاية المالية .ولا يوجد تلازم بين البلوغ و الرشد فقد يكون المرء بالغاً غير راشد وقد يكون راشداً غير بالغ !

القانون الدولي : حدد سن الرشد ب ١٨ سنة في المادة الأولى للأمم المتحدة من الاتفاقية: « يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه» .

في بريطانيا رفضت الحكومة البريطانية تخفيض سن الرشد القانوني إلى الخامسة عشرة وجاء هذا الرفض بعد دعوة وجهها البروفيسور جون آشتون رئيس كلية الصحة العامة لتخفيض سن الرشد مشيراً إلى أن المجتمع البريطاني يعرف أن نحو ثلث الفتيات والفتيان يمارسون الجنس في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة وأوضح آشتون أن تخفيض السن يعني تمكين الفتيان والفتيات في هذه السن من الحصول على النصائح الطبية التي تمنع انتشار الأمراض الزهريّة.ولكن الحكومة البريطانية قالت إن السن المقررة قانوناً هي السادسة عشرة وذلك لحماية الأطفال. وأنه ليست هناك أية خطط لتعديل القانون!!

يعني هؤلاء الفتيات الأبكار اللاتي يمارسن المتعة وهن في سن العشرين وما فوق يعتبرن **بالغات** كما هن **رشيدات** عند الفقهاء وعند القانون الدولي والدول المتقدمة!

وسن الرشد الاماراتي : حددته المواد وهو إحدى و عشرين سنة قمرية ويعادل بالتقويم الشمسي عشرين سنة وأربعة أشهر وعشرين يوماً باعتبار أن السنة القمرية أقصر عن السنة الشمسية.

وهذا يعني أن ممارسة المتعة كما يقول السائل «من قبل كثير من الفتيات البكر في وقتنا الحاضر إن كانت تبلغ العشرين من عمرها ، أو ما فوق ذلك ، وهم يعلمون أنه لا بد من أخذ الأذن من الولي ، ورغم علمهم بذلك ، فانهم يمارسون زواج المتعة » لا غبار عليه في المذهب طالما أن المذهب أباح هذا النوع من الزواج!!! ودلت عليه روايات المعصومين على وجود بدائل و حلول كاتقاء موضع الفرج أو الدبر أو الفرج فقط دون الدبر كمخافة الفضيحة!!

فهن في حل من ذلك القول وكما أن هذا الفعل منهن هو الموافق للروايات المشهورة أما ما يفتي هذ المرجع فخارج عن مذهب أهل البيت لأن هذه الروايات ضعيفة السند بشهادة صاحب الجواهر حيث قال: « جميعها أو أكثرها قاصرة السند و لا جابر » أما صاحب المسالك فقد ناقشها سندا و دلالة وأطال في ذلك أكثر من صاحب الجواهر ولم يعتمد على شيء منها.

س١٥٦: زواج المتعة .. هل يجوز بدون شهود ، أي فقط بين الزوج والزوجة ؟
ج١٥٦: يجوز .

جوابنا: يبدو أن هذا السائل ساذج حتى النخاع ! نسأل: هل الزنى يحتاج للشهود؟ فكذلك متعتكم لا تحتاج للشهود مع أن المتعة في صدر الإسلام كان بشهود كما روى الطوسي و هذا شيء عجيب!!!

س١٥٧: وفني الله لهداية امرأة مطلقة حيث تمكنت من اصلاحها ، فصارت ملتزمة ومتدينة ، ونتيجة للقاء المتكرر معها حصلت علاقة مع بعضنا البعض ، واتفقت على الزواج منها بعد العدة ، وكنت قد عقدت عليها متعة احتياطاً لحديثي معها واجتماعي بها ، حيث كانت لاتزال في عدة الطلاق في احدى المرات اخطأت وتحقق الدخول ، والآن أنا متحير حيث ذكر بعض السادة انه لا يجوز لي الزواج منها بتاتاً .. فما هو حكمي وأنا في قلق ؟

ج١٥٧: إذا كنت قد تزوجتها بعقد صحيح في نفسه ودخلت بها ، فهي محرمة عليك أبداً ، ولا سبيل إلى التجويز ، ولكن إذا كان العقد غير صحيح في نفسه ، كما لو لم يعين المهر فلا تحرم أبداً هذا ، وليعلم أن عدة المتعة حيضتان على الأحوط .

جوابنا: انظروا إلى هذا السائل كيف يضحك على مراجعه والمراجع دام ظلهم يطبخون فتاوي على طبق من ذهب ليضحك على بنات الناس باسم المذهب ! أي اصلاح هذا الذي قام به هذا الماكر؟ هذا إفساد للبنات و للبيوت و المجتمعات .

من البداية كان يتربص بهذه المغررة مع سبق الإصرار و الترصد حتى وقعت في فخه فح المتعة و يا ليتها كانت مطلقة مستورة أفضل لها مليون مرة من أن تصبح مستأجرة لهذا الرجل المريض و غيره من مرضى النفوس ومحبي الشهوات سواء كانوا من مقلدي المذهب أم من زبائن المتعة الحرام !

س١٥٨: ما الفرق بين زواج المتعة والزنا ؟

ج١٥٨: كالفرق بين الزواج الدائم والزنا .

جوابنا: لا أدري هل سماحة السيد يعلم ما يخرج من رأسه أم ماذا ؟ الجدول الآتي يبين أن الزواج الدائم يختلف عن متعتك و الزنى أي فرق بينهما . فهل تستطيع أنت أن تثبت لنا بجدول يثبت عكس ما ندعي! أي أن هناك فرق شاسع كبير جدا بين متعتك و الزنى!

نوع العلاقة	زواج دائم	نكاح متعة	زنا
الرابطة	ميثاق غليظ	اجارة	اجارة
موافقة الولي	واجب	لا يشترط	لا يوجد
اعطاء المال	مهر أو صداق	أجرة	أجرة
علم الأهل	يعلمون	لا يعلمون	لا يعلمون
مدة العقد	دائم	مؤقت	مؤقت
انتهاء العقد	بالطلاق أو الخلع أو بالفسخ أو تفريق قاص	باتهاء المدة المتفق عليها أو هبه المدة	باتهاء المدة المتفق عليها
العدد	أربع	مفتوح	مفتوح
الميراث	ترث	لا ترث	لا يوجد
اثبات النسب	ثابت	ينتفي بدون لعان	ابن زنا
الحرمية بالعقد	محفوطة	غير محفوطة	غير محفوطة
بيت الزوجية	واجب	غير واجب ، أي مكان	أي مكان
فعله بالبكر	شرف لأهلها	عار على الأباكار !! وعلى الأهل	عار على أهلها
البكر تزوج نفسها	نكاح باطل (فاسد)	جائز	مفتوح
الأجر	باستحلال الفرج	بالمدة المتفق عليها الأيام	بالمدة المتفق عليها

نوع العلاقة	زواج دائم	نكاح متعة	زنا
منزلة المرأة	زوجة	مستأجرة	مستأجرة
وجود شاهدين	واجب	لا يوجد	مفتوح
نكاح الزانية	حرام لا يجوز	جائز (حتى لو رفعت راية)	مفتوح
نكاح المتزوجة	حرام لا يجوز	جائز ولا يجوز التفتيش والسؤال عنها (لم فتشت)	أصلا هي زانية
الاحصان	يحصن وعليها الرجم في حالة ثبوت الزنا بأربعة شهود	لا يحصن وليس عليها الرجم وأربعة شهود احتياط	مفتوح.
مدة الجماع	غير محدد	العد والعددين واليوم واليومين	العد والعددين واليوم واليومين
العزل	لا يجوز الا بموافقة الزوجة	مفتوح	مفتوح

س١٥٩: هل أن الزوجة في العقد المؤقت كالدائمة في اطاعة زوجها كالخروج من البيت بدون أذنه ، أو عدم الالتزام بالحجاب ، وغيرها من الامور التي تجب على الزوجة الدائمة ؟

ج١٥٩: لا تجب عليها الطاعة في الخروج من المنزل ، إلا إذا كان خروجها منافياً لحقه ، وأما عدم الالتزام بالحجاب بذاته ، فلا تجب الطاعة على الدائمة أيضاً .

جوابنا: إن مشكلة الأتباع أنهم ينساقون وراء هؤلاء الذين يقبونه بالآيات بلا بوصلة فأى اذن بالخروج تستفتي؟! زوجتك المصونة!! بعد «فترة الخطوبة» أي فترة الإيجار (أي مدة تجربة السيارة الجديدة test -drive) تكون مستأجرة وفي أحضان غيرك سواء ألبستها الحجاب أو النقاب! فلا ينفك هذا كله لأن هي للجميع و ليست لك وحدك فافهم هذا يا عبقرى يا ساذج المذهب !!

س١٦٠: أنا أعيش في أمريكا ، و متزوج زواج منقطع من إحدى المسيحيات ، وقد اضطر احياناً للخروج معها للترويج عنها ، وقد يتطلب الأمر أن أذهب معها للمطاعم المسيحية ، وبالتالي ستطلب هي لحوم غير مذبوحة على الطريقة الإسلامية ، ما أود أن أعرف حكمه هو .. هل يجوز لي دفع قيمة غذائها أو إفطارها ، وذلك كونه غير مذكى إسلامياً ؟

س١٦٠: يجوز .

جوابنا: يبدو أن كلنا نعيش في أمريكا ولست أنت فقط ! من يقرأ هذه الفتاوى فتاوي الدبر و القبل و اللمس و التقخيذ وفتاوي المتعة في البار و الحانة وفتاوي شقق الدعارة و فنادق المجون يعلم حتما إنه في بلد إباحي!

ثم أنظروا إلى هذا الفقيه الورع همه فقط الجنس! و مادام وقع الفأس في الرأس و استحل مقلده فرجها بقى سؤال تافه أتعب نفسه كثيرا ! وهو مسألة قيمة الغذاء .

يا أيها السذج من مقلدي المراجع : كيف تدققون في الأمور الصغيرة التافه كمسألة دفع قيمة الغذاء!! وتشغلون بها أنفسكم والناس معكم بالتوافه، بينما

تستهينون بالأمر الخطيرة التي حرمها الله تعالى في كتابه بنص آية الفروج ليس من ضمنها استئجار الفروج و الأدبار؟!!

وهذا يذكرني بمسألة تافهة و هي دم البعوض و الذباب في موسم الحج سألوا فيها ابن عمر رضي الله عنهما و تناسوا قتلهم ابن رسول الله ﷺ كما يقول محسن الأمين^١.

فعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، فيما رواه عنه ابن أبي نعيم، قال: جاء رجل إلى ابن عمر وأنا جالس، فسأله عن دم البعوض!

وفي رواية: « فسأله عن المحرم يقتل الذباب » فقال له: ممن أنت؟ قال: من أهل العراق، قال: ها، انظروا إلى هذا! يسأل عن دم البعوض، وقد قتلوا ابن رسول الله ﷺ وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هما . يعني الحسن والحسين . ريحانتي من الدنيا». وفي الرواية الأخرى: «أهل العراق يسألون عن الذباب، وقد قتلوا ابن بنت رسول الله..» الحديث.

أنت تمارس معها الفرج الحرام وتساءل عن دفع قيمة إفطارها أو غذائها!!

سبحان الله عقول حتى لو عاشت في أمريكا بلد الحريات والتكنولوجيا تتبع ريمونت كنترول العمامة في قم!

س ١٦١: يجوز بعض المراجع بالزواج المؤقت من البكر البالغة العاقلة الرشيدة بدون اذن وليها بشرط عدم الايلاج .. فهل لمقلدي السيد دام ظله الرجوع إليهم في هذه المسألة حيث انها احتياطية ؟

ج ١٦١: المسألة احتياطية في ما إذا كانت البنت مستقلة في شؤون حياتها ، ومالكة لأمرها ، فيجوز في هذا المورد الرجوع إلى الغير مع رعاية الأعم فالأعلم ، وأما إذا لم تكن مستقلة فالحكم فتوى ، ولا يجوز فيه الرجوع .

جوابنا: إنكم تضحكون على أنفسكم بهذه الفتاوي التي لا أصل لها من قول الله تعالى ولا قول رسول الله ﷺ إلا من قول الروايات المنسوبة!

^١ يقول محسن الأمين في كتابه أعيان الشيعة ٣٤/١: بايع عشرون ألف من أهل العراق غدروا به و خرجوا عليه و بيعته في أعناقهم و قتلوه.

فلا المسألة لا احتياطية ولا هم يحزنون . فالمتعة من دون الفرج أو المتعة الدبرية جائزة عندكم بحكم الروايات وإذا وقع الفأس في الرأس عندئذ سوف تكون كثيرا فلا يكتوي أحدا من فتاوي مراجعكم الذين تقلدونهم في دنياكم بجواز المتعة مع الأبكار من دون ولاية الأب و مع وجود الأب (دبرا) إلا أنتم فقط ، وأم الأرض تضحك عليكم سواء في استئجاركم للسيارة أو الشقة أو كما ما تفعلون مع أجسادكم بضرب الصدور وشق الظهر وجرح الرؤوس فالمتعة كما يقول كاشف الغطا «شعار» أهل البيت وتلك اللطميات «شعيرة» من الشعائر الحسينية كما تفترون!

س١٦٢: أنا امرأة مطلقة (شيعية) أعيش في بلد ليس فيه شيعه ، ولا أعلم الكثير عن المذهب الجعفري ، عرض علي أحدهم (وهو سني) الزواج العرفي ، فرفضت لمعرفتي بأنه محرم ، ولكني لا أعرف لماذا ، واقترحتم عليه زواج المتعة فرفض هو ، لأنه يعتقد بأنه محرم ، ولكنه لا يعرف لماذا ، ثم وافق على زواج المتعة محددًا لمدة يوم واحد ، ولكني اعتقد بأنه لم يكن مقتنعا ، وانما وافق لارضاء نفسه وارضائي .. فما حكم زواجنا المتعة ، علما بأننا نحن الاثنان لا نستطيع الزواج الدائم ؟ ثم .. كم هي عدة المتعة ، أنا أعرف بأنها تنتهي بعد أول دورة شهري ؟ ج١٦٢: إذا لم يكن مقتنعا بصحته شرعاً ، فلا يخلو جوازه عن شوب اشكال .. وعدة المتعة حيضتان ، ولا تكفي الواحدة على الأحوط .

جوابنا: نقول أنتِ على خطأ عندما اقترحتِ هذا التزواج الذي يسمى متعة وهو حرام عند الأمة وليس فقط عنده ، وهو على خطأ عندما فكر في العرفي وهو حرام عنده كذلك كما يأتي بيانه و كلاكما وقعتما في الخطأ الشنيع!

فعليك التوبة إلى الله تعالى فلا ينفك هذا المرجع ولا غيره في ذلك اليوم ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ

مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]

وذلك اليوم حتى هؤلاء المراجع يتبرؤون من هذه المتعة وعلى لسانهم ﴿يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا

أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ [الأحزاب: ٦٦]

وإتباعهم يتبرؤون منهم بدورهم ويقولون ﴿ رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبْرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا

السَّبِيلَ ﴾ [الأحزاب: ٦٧]

وأما تعريف «الزواج العرفي» و وهل هو حلال أم حرام ؟ فأقتبس هذه الفقرة من موقع إسلام ويب لما لها من فائدة في الموضوع.

الزواج العرفي: غالباً ما يطلق على الزواج الذي لم يسجل في المحكمة.

وهذا الزواج إن اشتمل على **الأركان والشروط** وهدمت فيه الموانع فهو زواج

صحيح، لكنه لم يسجل في المحكمة، وقد يترتب على ذلك مفسد كثيرة، إذ

المقصود من تسجيل الزواج في المحكمة صيانة الحقوق لكلا الزوجين وتوثيقها،

وثبوت النسب وغير ذلك، ورفع الظلم أو الاعتداء إن وجد، وربما تمكن الزوج أو

الزوجة من أخذ الأوراق العرفية وتمزيقها وإنكار الزواج، وهذه التجاوزات تحصل

كثيراً. وسوء كان الزواج عرفياً أو غير عرفي فلا بد أن تتوفر فيه الأركان

والشروط كي يكون صحيحاً. أما الأركان فأهمها: الإيجاب والقبول.

وأما الشروط فأهمها: الولي، والشاهدان، والصداق (المهر) لقوله ﷺ: «لا نكاح إلا

بولي وشاهدي عدل» ومن هنا فإننا ننصح إخواننا المسلمين بالبعد عن الزواج

العرفي، والحرص على الزواج الصحيح الموثق.

كما ننبه إلى صورة محرمة منكرة يقع فيها بعض الناس وهي: (أن يلتقي الرجل

بالمرأة ويقول لها: زوجيني نفسك، فتقول زوجتك نفسي، ويكتبان ورقة بذلك،

ويعاشرها معاشرة الأزواج بحجة أنهما متزوجان زواجاً عرفياً).

فهذه الصورة ليست زواجاً لا عرفياً ولا غيره، بل هي زنا لأنها تمت دون وجود

الولي والشاهدين، وعلى من فعل ذلك التوبة إلى الله سبحانه وتعالى، وإذا أراد

الزواج فليتزوج وفق الضوابط الشرعية المعتبرة في الزواج كما تقدم. والله أعلم اهـ.

س١٦٣: نحن نعيش في دولة اوروبية ، والنساء الاوربيات لا يتقيدن بالعدة مثلا ، فلو تمتعت ليوم واحد فقط فان هذه المرأة لا تلتزم بالعدة .. فما هو الحكم الشرعي لذلك ؟ واذا عقدت لمدة شهر فإن المرأة الاجنبية قد تختلط بالآخرين ، وتذهب الى البار ، وما الى ذلك خلال فترة العقد .. فما الحكم الشرعي ؟

ج١٦٣: لا يؤثر عدم اعتدادها بعد الانفصال في العقد المتقدم ، كما لا يضر بالتمتع بها ذهابها الى الأماكن المذكورة.

جوابنا: يبدو أن كلنا نعيش في دول أوروبية ولستم أنتم لوحيدكم فبسبب كثرة فتاوي الجنس و الدبر فقدنا هويتنا الإسلامية وفقدنا تقاليدنا الأصيلة وأصبحنا كالفرنج همهم الجنس والمتعة و الدبر و مذهب الشذوذ!!!

وهذا بسبب غزو مراجع المتعة و غزو أوطاننا العربية و الإسلامية بصواريخهم العابرة للقارات فنشروا الفساد في البلاد و العباد وفتحوا أبواب الجنس للأصحاب الملذات و مرضى النفوس !!

قلنا للمرة الألف هذه المتعة لا تعترف بالعدة و لا تعرف العدة ولا هم يحزنون إنما وضع مؤسسو المذهب هذه العدة لتكملة الفراغات و تكملة الجمل!!

لذلك لا ضير إن اعتدت أم لم تعتد!! المهم ممارسة المتعة و بعد ذلك نفكر في النتيجة ثم نفتي!!

قلو اختلطت المياه بعد ذلك :يقول علماء مذهب المتعة: الولد للفراش!!!

و انظر بعد ذلك لمن ينسب هذا الولد بعد مغادرة الركاب وتلعب القرعة دورها!!

أما أن تمنع زوجتك يا أيها الشيعي من الذهاب إلى البار فيعتقد الغرب أن هذا العمل ظلم و اجحاف بحقها و بحقوق الانسان !! ولذلك كان المرجع رؤوفا معك بقوله: لا يضر بالتمتع بها ذهابها الى الأماكن المذكورة فافهم ذلك يا العبقري و يا مقلدي العمائم !!

س ١٦٤: ما الفرق بين الزواج المتعة والزواج المسيار ؟

ج ١٦٤: المتعة زواج مؤقت يشترط فيه ذكر الأجل والمهر ، وينتهي أمد العقد بانتهاء الوقت ، أو بهبة الزوج ما بقي من الوقت للزوجة ، ولا يترتب عليه بعض أحكام الزواج الدائم كالإرث ووجوب النفقة والقسم بين النساء في المبيت .. والمسيار مصطلح عرفي مستحدث يراد به الزواج الدائم مع اشتراط عدم المطالبة بالنفقة ، والقسم ، ونحو ذلك من الحقوق الزوجية .

جوابنا: كثيرا من السذج يعتقدون «نكاح المسيار» الذي يقول به بعض أهل السنة هو أشبه بنكاح المتعة عند الشيعة . وهذا خطأ كبير وفهم خاطئ للتعريفين . فأما المتعة فقد عرفها سماحة السيد كما سبق . وأما المسيار زيادة على ما مر من قوله اقتبس هذا النص من موقع اسلام ويب عن تعريف «زواج المسيار» .

زواج المسيار له صورتان :

الأولى: أن يتم عقد الزواج بين الزوجين مستوفياً جميع الأركان والشروط المطلوبة في العقد من وجود المهر والولي وشاهدي عدل، إلا أن الزوج يشترط في العقد إسقاط النفقة أو المسكن، بحيث تسكن هي في مسكنها ويأتي الزوج إليها في مسكن مخصص لها ، فيكون الزوج غير مكلف بالسكنى والنفقة عليها، هذه صورة.

والصورة الأخرى: ألا يشترط الزوج إسقاط النفقة، لكن يشترط عدم الالتزام بالقسم في المبيت، وهو الأكثر، لأن الحامل على مثل هذا الزواج هو رغبة الزوج في إخفاء أمر هذا الزواج عن أهله وأولاده، درءاً للمشاكل المحتملة منهم إذا علموا بذلك، والأول قد يكون الحامل عليه رغبة الزوجة التي لم يتيسر لها زوج ترضى به ، في أن ترزق بذرية وأن تحمي نفسها من الوقوع في الحرام، فإذا كان ما ذكر هو زواج المسيار، فهو عقد صحيح، ولا يعكر عليه إسقاط أحد الزوجين بعض حقوقه، إذا كان فعل ذلك راضياً مختاراً، مقدماً مصلحة أعلى بالنسبة له، سواء كان ذلك أثناء العقد أو بعد تمامه، وهذا النوع من الزواج - زواج المسيار -

فيه مصالح، من حفظ الأعراض وقطع أسباب الفساد، خاصة من جهة النساء التي لا تتيسر لهن أسباب الزواج، وهن كثيرات، كما أنه لا يسلم من مؤاخذات، خاصة بعد وفاة الزوج من المشاحة والمشاحنة في الحقوق والإرث، ولهذا منعه بعض أهل العلم، والأظهر - والله أعلم - جوازه لأنه لا دليل على منعه بعد استيفائه أركان وشروط النكاح الصحيح.

وقد يظن البعض أن زواج المسيار زواج مؤقت بوقت وليس كذلك، بل لو وُقت بوقت محدد كان باطلاً لأنه والحالة هذه يكون متعة. والله أعلم .

س١٦٥: ورد في الكتب الفقهية انه لا يشترط إذن الأب إذا منع ابنته من أن

تتزوج من كفؤها الشرعي .. هل هذا يجري على الزواج المنقطع أيضاً ؟

ج١٦٥: لا يجري هذا الأمر في الزواج المنقطع ، فلأب ان لا يأذن لابنته الباكر منها مطلقاً .

جوابنا: السبب هو الروايات ..فلولا الروايات لما كان هناك خلاف لا في دائمكم و

لا متعنكم !!!

س١٦٦: هل ادخال الرجل في دبر المتمتع بها يعد مما يتحقق به الدخول ،

ويترتب عليه آثار عنوان المدخول بها ؟.. وهل ثمة فرق بين العقدين الدائم

والمنقطع في ذلك؟

ج١٦٦: يترتب عليه آثار الدخول ، ولا فرق بين الدائم والمنقطع .

جوابنا: نقول حتى من طباع الحيوانات تشمئز من عمل قوم لوط إلا هؤلاء

الشواذ!

لاحظوا دائما الأسئلة و العناوين عن الشذوذ كالدبر وعن الجنس كالإنزال و الفرج

والحيض وكأن الدين عند هؤلاء مجموعة من الأعضاء التتاسلية تقوم بوظائفها

الميكانيكية أي بكلمة أخرى كبهيمة الأنعام!!

س١٦٧: لو أتى الرجل المتمتع بها في دبرها ، ثم وهبها المدة وهي في العادة ..
 فما هو مبدأ حساب العدة؟.. وهل الحيضة التي تكون فيها داخلة في حساب
 العدة؟.. وهل من فرق بين كون الهبة قد وقعت أول العادة أو وسطها أو آخرها ؟
 وحيث تورطت المرأة صاحبة المسألة في زواج متسرع من رجل آخر كان لا بد
 من البت في الأمر سريعاً؟

ج١٦٧: لا تحسب تلك الحيضة من العدة ، بل عليها إتمام حيضتين ، ولا تكفي
 الحيضة الواحدة على الاحوط ، ولا فرق بين كون الهبة أولها أو وسطها أو
 آخرها.

جوابنا: لماذا هذا المذهب غارق في الشذوذ حتى أخصم القدمين ثم يدعون أن
 هذا مذهب أهل البيت!!
 نسأل: هل هذا مذهب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ يا علماء و فقهاء
 المتعة !!

إذا كان علي ﷺ لم يأت بمذهب فلماذا يعدّ صانعوا المذهب أنفسهم من أتباعه ؟
 أليس دين الله واحداً ومسلماً واحداً وطريقاً واحداً أم هو مئات المسالك والمذاهب
 كما يقول الشهيد آية الله البرقعي رحمه الله تعالى في كتابه كسر الصنم؟!
 ترى لماذا جعل صانعوا المذهب الإمام أصلاً للدين وعدم الإيمان بالإمام كفراً؟
 مع أن الأئمة اعتبروا أنفسهم من أتباع الدين وكانوا كذلك ولم يكونوا أصل الدين
 وفرعه ؟

فهل كان علي ﷺ الذي صلى وصام أصلاً من أصول الدين أم كان تابعاً من
 أتباعه ؟؟! وهل كان من أصول الدين عند علي ﷺ نفسه أن يؤمن بنفسه
 وبأولاده ؟ فإذا لم يكن الأمر كذلك فكيف يكون هناك فرق بين أصول الدين عند
 الإمام والمأموم ؟!

ولماذا صنع الذين يدعون محبة علي وطاعته لأنفسهم مذهبا ؟!!
 وهل ادعى علي ﷺ لنفسه بأنه أتى بمذهب ؟؟ هل كان هو نفسه جعفرياً أو
 زدياً أو صوفياً أو شيعياً؟!!

هل ادعى الإمام جعفر الصادق رحمه الله بأنه قد جاء بمذهب اسمه «الجعفرية» أم أن تجار الدين وضعوا مذهبا باسمه تقليداً لسائر المذاهب كما يقول آية الله البرقعي؟

وسواء كانت عدة «هذه المستأجرة» حيضة أو حيضتين فإن صاحبات المتعة غير راضيات عن هذا التشريع الذي شرعه لهن أصحاب المتعة والجنس ! تقول إحدى مدمات المتعة وتدعى «مهواش خانم»: «من الظلم إرغام المرأة على الامتناع عن ممارسة الجنس لمدة شهرين !! لأنها مارسته لساعتين فقط ^١». وتعلق شهلا حائري مؤلفة كتاب «المتعة» حول هذا الكلام قائلة «صراحتها وصدقها أنعشاني وفاجاني في آن واحد , فقد اعترفت علنا بأنها عقدت زواج المتعة من أجل اللذة الجنسية , وتمنت لو كان بإمكانها ممارستها كل ليلة ^٢». لذلك نرجو من سماحة السيد دام ظله العالي تعديل هذا التشريع لتخفيف هذه العدة الظالمة من أجل إتاحة مزيد من الحرية في ممارسة المتعة كل ليلة ! على الرغم انهم حاولوا -مشكورين - تقصير المدة كما هي الآن .

وتستطرد شهلا ص ٩٢ من كتابها «المتعة» قائلة ما نصه بالحرف الواحد: «فالسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا يجب أن تكون عدة المتعة أقصر من عدة النكاح ؟ طرحت هذا السؤال على العديد من رجال الدين ...وأخيرا حالفتني الحظ بإجراء مقابلة مع محسن شفائي , أحد المراجع الأساسية في الفقه الشيعي المعاصر , ومؤلف الكتاب الذي أشرت إليه آنفا , وأكد أنه في حالة الطلاق الرجعي يستطيع الرجل استرجاع زوجته إذا رغب في ذلك , لذا تكون مدة العدة ثلاثة أشهر لإتاحة المجال أمام الرجل لتغيير رأيه واسترجاع زوجته وعلى المطلقة أن تنتظر ثلاثة أشهر مراعاة للزوج واحتراماً لمؤسسة الزواج أما في حالة الزواج المؤقت فلا يحق للرجل استرجاع زوجته ولا يحق لها بتقاضي النفقة منه

^١ المتعة أو الزواج المؤقت عند الشيعة ص ١٥٧-١٥٨ .

^٢ المصدر السابق .

إلى جانب ذلك يؤكد شفائي أن الزوجة المؤقتة «مستأجرة» أي موضوع الإيجار وبالتالي لا بد من إخلاء سبيلها لتتصرف إلى أشغالها !!!
نقول وشهد شاهد من أهله بأن أحكام هذه «المستأجرة» من وضع جيوبهم وليس من كتاب الله تعالى الذي جعله دستوراً للعالمين.

ونحن نوافقك يا مشرع الجنس على توفير هذه التسهيلات لراحة الزائنين ونقول كما قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكُتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَتْ رُوحًا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]

س١٦٨: هل يجوز الجمع بين الهاشميتين ، حتى وإن كانت الثانية عقداً منقطعاً؟
ج١٦٨: يجوز ، وإن كان الأحوط استحباباً تركه .

جوابنا: هذا يدل أنكم تتبعون مذهب لا يمت بصلة بأهل البيت .فماذا أبقيتم لنساء بني هاشم ..العفة و الصون والمحبة ..أم المتعة و الجمع بينهما في الجنس!!
تبا لمذهب يفتي بهذا ومن ثم يدعي إنهم من أتباع مذهب أهل البيت!

س١٦٩: بنت أبوها وجدها أموات ، ولكن أمها واخوتها أحياء ، وهي بنت كبيرة وراشدة .. فهل يجب ان استأذن أمها او أخوها لكي أتزوجها متعة ، أم انني أستطيع أن أتزوجها متعة برضاها ، ومن غير إذن إخوانها أو امها ، مع العلم ان الفتاة تبلغ من العمر ثمان وعشرون سنة ؟

ج١٦٩: يجوز الزواج منها ، وأمرها بيدها ، ولا ولاية لأحد عليها .

جوابنا: نحن نعتبر أن هذا المذهب كمذهب الافرنج فالأخ و العم أحياء و لكن في عداد المفقودين!! فحال المرأة المسيحية الغربية أمرها و معاشرتها للجنس بيدها ، و حال المرأة الشيعية كذلك فمتى شاءت الجنس و المتعة فأمرها بيدها ولا وجود للأب الحاضر الغائب!! ولا للأخ الحاضر الغائب!! مجرد جمل انشائية يضحكون بها على أتباعهم !

س ١٧٠: أدرس في جامعة غير إسلامية ، وفي إحدى دول الغرب ، التقيت بفتاة من بلادي تعيش لوحدها ، وخوفاً عليها من الشباب المنحرف أزورها للخروج معاً إلى إحدى الحدائق العامة ، لتتقيفها وصيانتها من الانحراف ، ولأنني أخاف من الوقوع في المحذور عزمت على العقد عليها ، بشرط عدم الدخول بها .. فهل يجوز ذلك حيث أنها باكرة ؟

ج ١٧٠: يجوز مع إذن الأب أو الجد للأب ، حتى لو كانت مستقلة في شؤون حياتها ، على الأحوط في هذه الصورة.

جوابنا: ما شاء الله على هذا التثقيف الصحي!! يبدو أن الجو ربيع عندكم!! يا أيها المخادع أنت تضحك على نفسك و على مرجعك قبل أن تضحك عليها و تستهبل الناس. فأية صفاقة هذه و أنت تبيت النية للانقضاض على الفريسة المسكينة المغلوبة على أمرها .أية صيانة من الانحراف تتكلم عنها إن لم تكن أنت أبو الانحراف! و أي محذور تخاف الوقوع منه إلا محذور المتعة يا شيطان المتعة المتلبس بثوب الزمالة و نفس البلد! أنت تنتظر فتوى عابرة للقارات من مرجعك تقول: « بسمه تعالى: يجوز» لكي تباشر عمك القدر و انتهى الموضوع هكذا تلعبون لعبتكم القدرة على هؤلاء المغلوبات و غير المغلوبات من مريدات الشهوات باسم الدين و المذهب وفتاوي سماحة السيد آية الله العظمى دام ظله!! نسأل الله السلامة في الدين و العقل!

س ١٧١: هل يجوز زواج المتعة ببنت أخت الزوجة ؟

ج ١٧١: يجوز بإذن الزوجة .

جوابنا: ألم نقل أن هذا المذهب واسع في الجنس!! لا يرحم لا بنت أخت ولا بنت أخ الزوجة ولا هاشمية ولا جمع بين الاثنتين معاً!!! ولا بنت بكر في حالة وجود الأب أو عدم وجوده سيان!!! و مع وجوده يمكن الممارسة الخلفية وعدم الافتضاض!!! جنس بالتليفون. اللعب بالآلة!! سماع الصوت!! مفاتحة البنت في الشارع أو البار أو المطعم عن المتعة (المواعدة Dating) !! كل شيء متاح و في متناول الجميع فقط أهم شيء أن يكونوا من الموالين و محبي آل البيت!!!

س ١٧٢ : لقد انتشر في مجتمعنا ما يعرف بالمتعة وكان لاستخدامها على الجانبين الايجابي والسلبي الأثر السيء من طلاق وضياع حقوق وزواج على غير معتادات وذلك لعدة أسباب أهمها السرية الفائقة والمطلوبة في مثل هذا الزواج مما أدى إلى الزواج من المتمتع بها بدون عدة شرعية ، وقد حدثت مشاكل في المجتمع وضاعت أبناء وتشردت ، بل أن في كثير من المجتمعات الشيعية تعتبر مأوى راغبي الجنس عن طريق المتعة ولكن الذي يحدث أن تبتز المرأة وتحمل جنينا في بطنها ولا تعلم بعد ذلك كيف يعيش ذلك الابن وهي شديدة الفقر والحاجة. بل الذي يحدث كذلك أن الكثير من النسوة يدخلن مرات عدة وهي في العدة على أزواج آخرين ... بسبب هذه المشاكل وهذه الأمور لماذا لا يحرم فضيلتكم المتعة ويعطل حكم إباحتها قبل أن تتفاقم المشاكل لا يستطيع بعدها أن يوجد مخرج لفك أزمة المجتمع ، ونصبح عرضة للمتزلفين والحاقدين والمستهزئين وغيرهم ونحن في غنى عن ذلك فباب الزواج مفتوح وهذا التعطيل لهذا الحكم ربما يرجع بالفائدة الكبرى للحث على الزواج الدائم الناجح إن شاء الله ؟

ج ١٧١ :الله سبحانه وتعالى اعلم بمصالح عباده حيث أحلها وليس لأحد أن يحرم ما أحله الله ومجرد وقوع بعض الموارد التي لا يراعى فيها شرائط الحكم لا يوجب ثغرة في المصلحة العامة المنشورة من إنشائه ومثل هذه الموارد موجود في الزواج الدائم أيضا وهناك كثير من الناس يستغلون بعض الأحكام الشرعية للوصول إلى أهداف غير مشروعة ولا يستوجب ذلك تغيير الحكم والأمر لله وحده.

جوابنا :أولا صحيح أن الله سبحانه و تعالى أعلم بمصالح عباده و لكن أين حليتها في كتابه ؟

تريدون أن تضحكوا على أتباعكم السذج بأية عابرة بـ(فما) والتي هي للوصول ثم تقطعونها و وتأتون بحروف من جيوبكم (إلى أجل مسمى) وتدعون إنها تنزيل و تفسير لمراد الله تعالى ثم تجعلونها ركن من أركان متعتكم!!
ما أجرأكم على الله تعالى و على تغيير أحكامه في القرآن !

إن كل ما في الأمر أن اللفظ فيه اشتباه عند الزائغين تعلقوا به، وجعلوه أصلاً
يبنون عليه، ودليلاً يتبعونه دون بينة محكمة، أو حجة واضحة!
من هذا المنطلق نقول: أن أصل متعتكم مبني على تحريف المعنى أي تفسير
اللفظ بالرأي أو برواياتكم الموضوعة !!

لأن من المعلوم من الدين بالاضطرار أن القرآن الكريم محفوظ من الزيادة
والنقصان بحفظ الله له بنفسه. كما قال سبحانه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.
وذلك أن الله تعالى ختم النبوة. فلا بد -ليحفظ الدين- أن يحفظ مصدره وإلا
احتجنا إلى نبي جديد يدل الناس على موضع التحريف، كما كان عليه الامر من
قبل.

ولا شك أن الغاية من حفظ الالفاظ والمباني هو حفظ المقاصد والمعاني. إذ
الألفاظ وسيلة لتأدية غاية هي المعنى. فلا بد أن يحفظ اللفظ بحيث يؤدي المعنى
المطلوب دون إمكانية تسلط علماء السوء عليه ليحرفوا معناه. والا انتقت الغاية
ولم تتحقق الحكمة من حفظ اللفظ. فيكون الله -سبحانه عن ذلك- قد حفظ شيئاً
لا غاية ترجى من حفظه. وإلا ما معنى أن يتعهد الله بحفظ اللفظ دون المعنى
الذي هو الغاية كما يقول الدكتور الدليمي!؟

كيف يمكن لعلماء السوء أن يتسلطوا على المعنى؟

هنالك وسيلتان أو نافذتا اختراق يتسلل من خلالهما علماء السوء دائماً لتحريف
المعنى هما: تفسير اللفظ بالرأي أو بالرواية.
ولا شك أن «الرأي والاجتهاد»، وكذلك «الرواية» هما نتيجة جهد بشري لم يتعهد
الله بحفظه وعصمته. فالخطأ يتطرق إليهما -ولا بد- بل الهوى كذلك. فيفسر
اللفظ وتصنع الرواية نصرة للمذهب، وتأييداً للرغبة والمقصد. وبما أن أساسيات
الدين لا تقبل الخطأ وإلا صار الدين عرضة للخطأ مشكوكاً فيه من أساسه - فلا
بد أن تحفظ نصوصها من أي وسيلة يمكن من خلالها أن يتطرق الخطأ أو الشك
إلى معانيها.

إذن لا بد أن تحفظ نصوص الأصول من آراء العلماء ورواياتهم، حتى تكون معصومة ومحفوظة لفظاً ومعنى وإلا أمسى الدين من أساسه عرضة لظروء الخطأ عليه.

ومن هنا يعلم أن أصل «متعة الشيعة» مبني على: أصول مذهبية و طائفية من العيار الثقيل في القرن الثالث الهجري زمن تكوين المذاهب و الفرق ، زمن صناعة الأحاديث و نسبتها إلى أهل البيت فأصول أحكامها المشرعة من صناعة البشر و معلوم من الذي وضع لبناتها و قواعدها و أحكامها. فلا حاجة لبيان بطلان شرائط و أحكام «متعة الشيعة» البشرية لذلك لا بد أن تقع هذه الأخطاء و المفساد الكثيرة كما بينها سابقا و نبينها في فتاويكم البشرية التي ما أنزل الله بها من سلطان ، لأن أحكامها من عند غير الله تعالى وكل حكم من غير الله باطل و مردود بنصوص القرآن.

أما ادعائك ان «مثل هذه الموارد موجود في الزواج الدائم أيضا إلخ...».
فنقول في تصحيح فهمك أو بالأحرى في تلبيسك والتشويش على القراء :كلامك مردود و باطل أيضا لأنك تقيس أحكام الله تعالى المنزل في القرآن في آيات الأحكام بأحكام متعتكم التي أنتم شرعتموها و قننتموها ومن ثم ألصقتموها بالقرآن والدين و القرآن بريئان من هذا الشرع الأعور شرع المتعة!!!
س١٧٣ : ما هي شروط زواج المتعة ، وكيفيته ؟

ج١٧٣:شروطه نفس شروط الدائم ، ويزيد عليه بضرورة ذكر المهر والمدة في العقد ، ويكفي في الكيفية أن يقول الرجل مخاطباً المرأة بقصد إيجاد العلة الزوجية المؤقتة بعد تعيين المهر والمدة بالدقة طبعاً : (تزوجتك على المهر المعلوم في المدة المعلومه) فنقول مخاطبة إياه قاصدة قبول الزوجية المؤقتة :
(قبلت)

جوابنا: أولاً ادعائك أن شروط متعتكم هي نفس شروط الزواج الدائم فهذا من تلبيساتكم و تلبيساتكم على أتباعكم وعلى المخدوعين و البسطاء من الناس . وأما

من يريد معرفة الحق و الصواب بعيدا عن التعصب لرأي أو مذهب فنقول في آية آية أو سورة مثلا يوجد حكم واحد لمتعتكم هو نفس حكم الزواج الدائم ؟ هل ممكن أن ترشدنا يا سماحة السيد دام ظلك!

نتحداك أن تدلنا على حكم واحد من أحكام و شرائط زواج المتعة (كما تسميه زواج) في القرآن وهو نفس حكم الزواج الدائم . فهل تقبل التحدي يا آية الله العظمى؟

سنوضح تلبيساتك على القاري الكريم في بعض هذه الشروط التي تتخصر إنها نفس الدائم ؟

و القاري الكريم لا بد أن يعرف أن القرآن عندما ذكر شرعية «الزواج» لم يكتف بذلك حتى فصل في أحكامه. وكذلك حين شرع «نكاح الأمة» ذكر له أحكاماً. وهذا شأنه في أمهات المسائل الفقهية جميعاً. ومنها النكاح الذي جاءت تفاصيل أحكامه في آيات كثيرة يصعب حصرها لكثرتها. لكن أين هي شروط و أحكام متعة سماحة السيد؟! أين؟!!

سأذكر «شرطين» من شروط أو أحكام متعة سماحة السيد، لكي يعلم أن ما يدعيه سماحته محض افتراء على القرآن الكريم وهذه القاعدة هم ابتدعوها و أصقوها بالقرآن فصدقها الشيعي المغلوب على أمره و الملزوم ببدعة التقليد و المرجعية بإتباع هؤلاء بلا دليل من القرآن ولا من أقوال رسول الله بل حتى من أقوال من ادعوا فيهم العصمة!

الشرط الأول : إن من شرع «متعة الشيعة» عدم التقيد بعدد . فيجوز للشيعي الذي ضحك عليه أو أصبح كبش فداء لفتاوي سماحته بعد أن وضع قلادة التقليد في رقبته بلا حول ولا قوة أن ينكح ألف امرأة أو مستأجرة متعة بينما هذا الحكم باطل بنصوص القرآن الكريم و شريعة محمد ﷺ . إن كنتم تؤمنون بهذا القرآن و آيات أحكامه و بشريعة رسول الله ﷺ .

فأين دعوئك «شروطه نفس شروط الدائم»؟ يا من تدعي المرجعية و الأعلمية!

الشرط الثاني أو الحكم الثاني: من أحكام الزواج الدائم أن الزوجة ترث و الزوج يرث زوجته بنص آية المواريث الذي أنزلها الله في القرآن حكما لميراث الزوجين. هذا الحكم يعرفه المقلد الشيعي الساذج قبل أن يقلد آية الله صاحب العمامة في الحوزات بعد ذلك !

فلا يوجد في الإسلام زواج (دائم قرآني) بشروط باطلة. مثلا أن يشترط عدم الميراث سواء في حالة الطلاق أو الوفاة. لكن من استثناءات حكم الميراث وجود بعض الموانع كاختلاف الدين أو وجود الرق أو وجود طارئ كالقتل مثلا ، ففي مثل هذه الحالات الثلاث ينعدم الميراث ، والسبب وجود المانع أو الطارئ لكن في متعة سماحة السيد شروط باطلة في نفس العقد ، و في لذلك يقول أحد المشرعين وهو الحلبي: « لا يثبت بهذا العقد ميراث شرطا سقوطه أو أطلاقا » . فهل رأيتم مدى تلبيس آية الله على مقلديه و أتباعه ؟ يدعي أن شرائط متعته هي نفس شرائط الدائم ولكن بفن الدجل و تمويه الحقائق عن الأتباع و المقلدين ! و قس باقي هذه الشرائط و الأحكام المزعومة و كيف أنهم طمسوا الحقائق عن أعين هؤلاء المساكين الذين ينساقون كالنعاج بلا حول ولا قوة!

و أما قول سماحة السيد « ويزيد عليه بضرورة ذكر المهر والمدة في العقد » فهذا أيضا من تلبيساته !! لأننا بينا في ما سبق أن تلك الشرائط المقننة من قبل البشر هي ليست نفس شرائط الزواج القرآني المشرع من الله تعالى. وأما أن تزيد على هذه الشرائط الباطلة بشرائط أخرى ما أنزل الله بها من سلطان مثل ضرورة ذكر مهر المتعة و ضرورة ذكر الأجل ! فهذه طامة أخرى تضاف إلى تلك الطامات التي شرعتموها و ادعيتم نسبتها إلى القرآن لذلك نسأل: كيف أصبح الأجل في الزواج فضلا عن هذا الزواج المزعوم ركنا و شرطا؟

بأي كتاب يا فقيه المتعة ؟ هل بحروف شاذة (إلى أجل مسمى) أنتم أدخلتموها في نص آية الاستمتاع و ادعيتم زورا و بهتاننا إنها في المتعة وأجمع علماء المذهب عليه بعد ذلك مشاققة للرسول ﷺ والأمة ؟

ترى هل تسمية أجرة المستأجرة مهرا؟ (كذلك كانت أجرة العاهرة في الجاهلية تسمى مهر البغي؟).

ترى هل اشتراط أن يتم الاتفاق بينهما بصيغة محددة الألفاظ (إيجاب وقبول) يقلب الحقائق ويجعل الحرام حلال والدعارة طهر ونقاء؟؟؟
عندما يرغب شخص بممارسة الفجور مع عاهرة فإنه يبدأ هذه العلاقة بالتفاوض (الإيجاب والقبول في الاصطلاح المذهبي) ثم يتفقان على الأجرة (المهر) والمدة التي تتناسب مع الأجرة (أجل العقد) إذن ما هو الفرق الحقيقي بين العلاقتين بعيدا عن التسميات الشكلية؟؟؟

وهل اختلاف التسميات تجعل الحلال حرام والدعارة نقاء!!؟

س ١٧٤: أود أن أطرح رأيا بشأن زواج المتعة ، فأنا امرأة متزوجة وأرى بأن جواز زواج المتعة فيه إجحاف للمرأة ، لأنه جائز دون ضوابط .. أليس من الأفضل أن يحدد بنساء عفيفات ، وليس كما يقال بأنه جائز مع المرأة الفاسقة الزانية ، ولكن غير مشهورة بالزنا حتى وإن زنا هو بها؟.. أليس في هذا الأمر إتاحة للرجل بالتمتع بأي امرأة دون أصل ، أو من الشارع ، أو غير شريفة؟.. أليس في هذا الأمر نشر للمفسدة وجعل جميع الرجال يتمتعون مع أي امرأة بين فترة وأخرى؟.. أليس من الأفضل أن تباح المتعة ضمن ضوابط منها صفات المرأة ، وسبب تمتعه كأسباب تعدد الزوجات مثلاً ، وعدد النساء ؟ وأرى هذا الزواج تحكمه الغريزة الحيوانية حيث لا تربطه بالمرأة أي ود ، وفي هذا اختلاط للأنساب ودعوة للشباب للتمتع وفي وجود الزوجة ، وبدون سبب .. إنه برأبي ظلم لكرامة المرأة ، لذلك أطرح هذا السؤال وأتمنى الإجابة عنه بالتفصيل لو سمحتم : ما الحكمة من جواز زواج المتعة؟.. وما هي ضوابطها؟.. وهل يقيد بعدد من النساء؟.. وما الدليل على جوازه من السنة والكتاب؟.. وهل هو جائز عند جميع العلماء؟ أرجو أن يتسع صدر سماحتكم لسماع رأيي ، فأنا لا أنكر مسائل الشرع ، ولكن أقول رأي امرأة شيعية.

ج ١٧٤ : ليس كذلك ، بل له حدود وضوابط قد عينها الشارع .. والأحكام الشرعية لا تتبع ما يستحسنه الناس ، أو يستقبلونه .. والتمتع بمن زنى بها الرجل مخالف للاحتياط الوجداني ، إلا بعد توبتها .. وزواج المتعة يسد باب الفساد ولا يفتحه ، ولا يتيح الفرصة لأي تمتع .. وأما انه تحكمه الغريزة الحيوانية فلا يضر ، والزواج الدائم أيضاً كذلك غالباً .. وضوابط نكاح المتعة مذكورة في الرسالة العملية ، ولا يتقيد بعدد ، ويجوز بإجماع علماء الشيعة ، والروايات في ذلك كثيرة في كتب العامة و الخاصة ، وفسرت به الآية ﴿فَمَا اسْتَنْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاْتَوْهِنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ .

جوابنا : أغلب هذه التساؤلات لم يستطع هذا المرجع توضيحها و أعتاد التهرب منها و هذه حقيقة يعرفها الشيعي المقلد لأنه لا يملك حق الرد أو حتى النقاش مع هؤلاء اللذين يعتبرون أنفسهم بمنزلة المعصومين والراد عليهم راد على الله. يا مقلدة هذا المرجع: إن الله تعالى قد أكرم النساء وأكرمك في كتابه الخالد في أكبر سورة للنساء في القرآن وهي سورة النساء. نعم لم يذكر الله تعالى في كتابه سورة الرجال، بل ذكر سورة النساء (وهذا دليل على تكريم المرأة) والسورة معظمها تتحدث عن حقوق النساء و أمور هامة تتعلق بالمرأة والأسرة والدولة والمجتمع فلذلك سميت سورة النساء باسمك وهذا تكريم من الله تعالى لك في هذا الدين الخالد.

أما في مذهب العمائم ومن يلقبونهم بآيات الله العظام زورا و بهتاننا فقد أكرمك هذا المذهب الذي أتى به الطوسي و المفيد و القمي و أمثالهم أيما تكريم ! لقد وضعوك في أعلى خانة من خانات المهنية الشريفة !! و وضعوك في أقدم مهنة في التاريخ ألا و هي الدعارة الحلال باسم أهل البيت.

يا أيتها السائلة الشيعية أنت ستصبحين «مستأجرة» شئت أم أبيت !!
فمتى مارست هذه المتعة فسوف يلقبونك و أمثالك من الأخوات الشريفات «بالمستأجرات» وهذا العقد الذي يضحكون به عليك (أن المتعة فيها عقد) هو

عقد إجارة أي كتجربة سيارة (test-drive) !!!

هل تعلمين يا أختاه ما نوع العقد هذا؟! وهل سألت نفسك هذا السؤال: هذا العقد هو عقد إيجار!! ولكن إيجار ماذا؟

تعلمين إنك لا تملكين أي دكان أو متجر ولكن أين الدكان والعقد يقول: يكون بين المؤجر و المستأجرة. إذن أنت الدكان (الدكان هو الفرج أو الدبر) و المؤجر هو هذا المتمتع البهيم فأنت «المستأجرة». وليس إيجارك للعمل المباح بعرق الجبين كما تفعل النساء الشريفات اللاتي يرفعن رؤوس آبائهن و أزواجهن و إخوانهن و عوائلهن و إنما إجارة الفروج!! وللرجل المسعور (المؤجر) الذي لا هم له إلا تفرغ الأوعية المنوية كبهيمة الأنعام وله أن يشترط الإتيان على (المستأجر) من الباب أم من نافذة الدكان !!! فيكون العقد إجارة للأدبار كما في رواية «إني أخاف الفضيحة».

فهل ترضين أن يطلق عليك هذا المسمى الوضع كما يتشدد هؤلاء أصحاب العمائم البيض و السود و الكل يدعي نسبه إلى آل البيت وهذا هو مذهب أهل البيت؟

هل تقبلين بمزاولة هذه المهنة حتى باسم المذهب و حب آل البيت (ثلث آل البيت!!) أم تقولين لهؤلاء المحرضين لهذه الدعارة المقننة تبا لمذهبكم ولأمثالكم يا أشباه الرجال ماذا أبقيتم للغرب الكافر إلا العمامة و القباء والخاتم!! هل حب آل البيت لا يكتمل إلا بممارسة تجارة «الدبر و القبل» عند هؤلاء!! و وضع الروايات المكذوبة على لسان الأئمة الأطهار؟

أي حب هذا؟ في أي دين و في أي كتاب منزل سماوي يهودي كان أم أرضي هندوسي أن تتعاطى المرأة مهنة «تجارة الدبر و القبل» و «مهنة البغاء»؟ أرشدونا يا أشباه الرجال؟

وأية امرأة عفيفة شريفة طاهرة تقبل أن يطلق عليها «مستأجرة» وقد قال الله في

محكم كتابه ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا

لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُوْرَثِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ نَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٤٥﴾

[النور: ٤٥]

أليس هو حكم الله (ثمانين جلدة) من يرمى المحصنات وها أنتم ترمون مؤمناتكم بمفهومكم المذهبي!! «بالمستأجرات» ولم تأتوا بأربعة شهداء على هذا القذف المشين لهن!

ألم يلعن الله تعالى من يرمى المحصنات وها أنتم ترمون مؤمناتكم بالمستأجرات فتستحقون لعنة الله في الدنيا و الآخرة بنص القرآن!!

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ

عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣]

ثم تأمل كيف أكد القرآن هذا المبدأ فوعد المؤمنين الحافظين لفروجهم والحافظات

أجر عظيم كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَاتِنِينَ

وَالْقَاتِنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَّصِدِينَ

وَالْمُتَّصِدَاتِ وَالصَّابِتِينَ وَالصَّابِتَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ

أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]

وقال تعالى ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ

طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢]

فأين هؤلاء المستأجرات الفاجرات والفواجر من أصحاب المتعة واللذة الزائلة من

هذا الثواب الإلهي!؟

أين هؤلاء السافحات و السافحين من هذا الفوز العظيم في الآخرة؟

س١٧٥: هل يجوز للرجل إذا سافر إلى غير وطنه أو في وطنه أن يتزوج زوج المتعة ومعه زوجته؟

ج١٧٥: لا مانع وإن كان الأنسب مراعاة مشاعر الزوجة والأطفال.

جوابنا : يا صاحب القلب الكبير و يا أيها الحنون نشكرك على مشاعرك الأبوية وعواطفك الفياضة تجاه الزوجة المسكينة المغلوبة على أمرها وتجاه الأطفال !! ولكن الأطفال يسألون: لماذا سماحة السيد تخرب بيتنا و تهدم مستقبلنا وتشتت عائلتنا ؟ لماذا تشجع (بابا) على ممارسة الجنس مع امرأة أخرى في سفرنا؟

هل همك فقط الجنس؟! ألا تخجل من نفسك وقد بلغت من العمر عتيا و اشتعل رأسك و لحيتك و كل جسمك شيبا و الشيب وقار . فهل هذا هو وقارك بتخريب البيوت و تشريد الأطفال .فهل (ماما) قصرت عن واجباتها تجاه (بابا) لكي تشجعه على الفساد و الجنس فتبا لك و لفتواك التي تقول الأنسب مراعاة مشاعر الزوجة والأطفال!!! فماذا أبقيت لنا من مشاعر؟!

هل أنت رجل دين فعلا؟! فإن قلت نعم فقد كذبت لأنك تحلل الفروج على مصراعيها لزوجها في الحل و الترحال في البيت مع الخادمة و مع أخت الزوجة و بنت الأخ و بنت أخت الزوجة و في السفر مع نساء الفنادق و الشقق و في البارات و الملاهي !!! فماذا أبقيت لهذه الزوجة المسكينة و للأطفالها!!

ثم أين المودة و الرحمة بين الزوجين التي تحدث عنهما الله تعالى في سورة الروم

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

هل المودة أن يعاشر هذا الرجل و بفتوى عابرة للقارات! أية عاهرة في بضع دقائق سواء في وطنه و غير وطنه؟

وماذا أبقيت للإسلام يا صاحب الرأس الكبير!!!

تخيلوا رجل يسافر إلى بريطانيا و معه زوجته المعززة المكرمة و أطفاله للدراسة مثلا أو لأي سبب وبعد ذلك يراه زميله في الدراسة (ديفيد أو مايكل أو جورج) أن هذا الزميل يمارس الجنس مع امرأة أخرى (حسب مقلده ذو العمامة الكبيرة) ماذا يقول هؤلاء الأجانب عن هذا المسعور و عن دينه؟ وهل يقبلون هذا الإسلام الذي أتى به هذا الزميل من قبل هذا الرأس الخاوي!؟

هل يقبل المسلم قبل (ديفيد أو مايكل أو جورج) إباحة الجنس بهذه الطريقة والخط من كرامة الزوجة ما لا نجده حتى لدى المجتمعات الإباحية في التاريخ القديم والحديث؟ وحتى «لويس الرابع عشر» في قصره بفرساي وسلاطين الأتراك وملوك الفرس في قصورهم لم يجسروا عليها إلا في فتاوي آيات المتعة!

س ١٧٦: هل يجوز أن تمتهن المرأة، أو الفتاة زواج المتعة كمهنة ضمن الضوابط الشرعية تعيش وتتكسب من خلالها؟

ج ١٧٦: يجوز.

جوابنا: إن كانت هذه الشيعة المحبة لآل البيت تحب أن تكون كدكان صغير ثم يكبر هذا الدكان و يصبح سوپر ماركت لكبار الشخصيات كما تفعل غيرهن من بنات الهوى و المتعة. إذن ما الفرق بين متعكم الفقهية (أي الدعارة المذهبية) و القوانين الغربية (الدعارة المقننة) في بلاد الغرب و الشرق الأدنى؟ و ما الفرق و بين (الداعرات) في الغرب و (المستأجرات) في المذهب!؟

فهؤلاء باسم الحرية و الديمقراطية في برلماناتهم و أنتم باسم المذهب و أحكام المتعة في كتبكم الفقهية من قبل أصحاب العمام و برلمان ولاية الفقيه؟

تخيلوا امرأة شيعية بلغت سن اليأس تؤمن بمذهب يزعم أنه مذهب أهل البيت تقليدا أعمى لمذهب الآباء (لكن في الحقيقة هو مذهب الطوسي و المفيد و المجلسي) تمارس مثلا في بريطانيا أو حتى في البلاد الإباحية كالبرازيل الجنس مع الزبائن (طبعا المسلمين و بالأخص المؤمنين أي من نفس المذهب) طبقا لقوانين -أو كما يحلو تسميتها لهم- أو شروط المتعة الشيعية. هل لكم أن تتخيلوا هذا المشهد في أذهانكم؟

كيف نحارب الفساد و البغاء و نتهم الغرب كفنلندا أو هولندا أو أي بلد بالفسق و الفجور إن لم يكن هذا الذي يفتي به السيستاني و يحرض بنات الناس فسق أو فجور أو تعاطي مهنة البغاء بكل وقاحة و قلة أدب من يزعم إنه يمثل عند الطائفة أعلى رتبة دينية!

لنقارن أقوال الشيعيات و نظرتهن إلى مهنة الدعارة الشيعية و فتاوي المراجع في امتهان الدعارة الحلال !!

تقول شهلا حائري أثناء حوار مع بعض النساء الشيعيات المؤمنات !! حول آرائهن في المتعة ما نصه : « قدمت النساء وجهة نظر مختلفة أكدّن أن المرأة التي تحترم نفسها لا تعقد زواج متعة , المرأة القبيحة !! أو المطلقة أو الأرملة أو التي لا تحسن أي مهنة أو ليس لديها صبي هي التي تتخلى عن احترامها لنفسها لتصبح زوجة متعة » واصلت بلقيس عرض وجهة النظر الشعبية قائلة « معظم النساء اللواتي يمارسن المتعة هن من الطبقات الدنيا وليس لديهن أي احترام للذات لأن الرجال يمارسون المتعة لإشباع حاجاتهم الجنسية ^١ .»

نعم المرأة الشيعية لا ترضى بهذا الذل و عبودية الجنس لولا تحريض أصحاب العمائم بفتاوي نارية و الكذب عليهن باسم مذهب علي و الباقر و الصادق . يقول موسى الموسوي في كتابه الشيعة و التصحيح: « أن هناك معاناة ثلاثة تعانيها الشيعة وبها صلة مباشرة بالسير وراء المجتهدين وولاية الفقه إنها العمل بالمتعة (الزواج المؤقت) التي جعلت من أعراض الشيعة سلعة تباع وتشتري في أسواق الرقيق ، إن هذا العمل القبيح ليس أكثر من إباحة الجنس وأن بنات الشيعة يدفعن ثمنه الباهظ ونحمد الله ونشكره أن هذه العملية القبيحة ليست منتشرة في العالم الشيعي كله بل هي محصورة في داخل القطر الشيعي الكبير ، ولست أدري كيف أباح الفقهاء أعراض البنات الشيعيات ولكنهم أحصنوا بناتهم ^٢ .»

^١ المتعة ص ٢٤٧

^٢ يا شيعة العالم استيقظوا ص ٣٤-٣٥

س ١٧٧: ما حكم التمتع بالمشهورات بالزنا ؟ وكذلك اللواتي يعملن في بعض الفنادق وأنا اعرف بأنهن يخرجن من غرفة ويدخلن في أخرى (أي عملهن الزنا)؟
ج ١٧٧: الأحوط وجوباً ترك التمتع بهن إلا بعد التوبة، ويمكن الرجوع في المسألة إلى من يفتي بجواز التمتع بهن مع رعاية الأعم فالأعلم .

جوابنا : متعتكم هي الزنى بعينه و رواياتكم تجوز التمتع بالفاجرات و الزانيات، فلماذا ترك التمتع بهن إلا بعد التوبة ؟ والتوبة من ماذا؟ أليس بذلك يحصنها كما ينص معصومك في خبر زرارة عن أبي جعفر : سئل عن رجل أعجبته امرأة فسأل عنها فإذا الثناء عليها **يثني في الفجور** فقال : لا بأس بأن يتزوجها ويحصنها !!!

وفتاويك تخالف المعصوم الذي قال: **ولو رفعت راية** ما كان عليه في تزويجها شيء إنما يخرجها من حرام إلى حلال!!! كما في خبر إسحاق بن جرير قال : قلت لأبي عبد الله أن عندنا بالكوفة امرأة معروفة بالفجور أيجل أن أتزوجها متعة قال : فقال : رفعت راية ؟ قلت : لا ، لو رفعت راية أخذها السلطان قال : نعم تزوجها متعة قال : ثم أصغى إلى بعض مواليه فأسر إليه شيئاً فلقيت مولاه فقلت له : ما قال لك ؟ فقال : إنما قال لي : ولو رفعت راية ما كان عليه في تزويجها!! شيء **إنما يخرجها من حرام إلى حلال!!!**

س ١٧٨: هل يجوز التمتع بامرأة تتاجر بعرضها وعورتها من أجل المال؟ علماً بأن بعد انقضاء مدة التمتع تمارس الرذيلة مع أناسا آخرين قبل انقضاء فترة العدة؟ بعد سماحة السيد حفظه الله.

ج ١٧٨: إذا كانت تعلن استعدادها لذلك , فالأحوط وجوباً ترك التزوج بها مطلقاً حتى تتوب.

جوابنا : قبل قليل تفتي بجواز ممارسة الشيعة لمهنة البغاء وتعاطي الدعارة الحلال!! و الآن هذه الشيعة المسكينة تتاجر بعورتها من أجل المال بسبب إنها تقلدك و تتبع فتاويك في رسائلك العملية و تتبعك إلى الهاوية تمنعها!! أنت الذي كنت تشجعها على ممارسة الجنس و المتعة باسم مذهب أهل البيت .

فلماذا يا سماحة السيد لا تجعلها تترزق!!! يبدو إنك لم تقرأ و لم تتطلع على روايات المعصومين و لا إلى أقوال جهابذة المذهب .فقد عقد العاملي في كتابه وسائل الشيعة والنوري الطبرسي في مستدرك الوسائل كل على حدة باباً «باب عدم تحريم التمتع بالزانية وإن أصرت» !!
نعم وإن أصرت !!فراجع حساباتك مرة أخرى ولا تقتي من تلقاء نفسك إن النفس لإمارة بالسوء !

أما قولك «فالأحوط وجوباً ترك التزوج بها مطلقاً حتى تتوب» ...
نسأل: هل المضاجعة أو ممارسة الجنس تسميها (تزوج) أي تزوج هذا في لحظة أو دقائق كما يحلو لكم تسميته على «عرد» أو «عريدين» .
إن هذا هو «تزوج» أو «تلاقح» في مصطلح علم النبات في النباتات أو في علم الحيوان كتزواج الحيوانات أو الطيور كما يأتي بيانه في السؤال التالي.
في أي دين أو ملة على وجه الأرض حتى في الدين البوذي أو الماركسي من يضاجع امرأة في دقائق أو سويغات يسمى زواج!!!?
نعم قل تزوج كتزواج الطيور و الحيوانات وانتهى النقاش وليس تزوج أو زواج لأن الزواج «ميثاق غليظ» كما سماه الله في القرآن ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ

إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَنَّ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]

و الميثاق الغليظ هو عهد متين وصفه بالغلظة لقوته وعظمه كالثوب الغليظ يعسر شقه! وليس كما يدعي المعصوم مضاجعة لدقائق .
فعن زرارة قال : قلت له : هل يجوز أن يتمتع الرجل من المرأة ساعة ! أو ساعتين !!, فقال : الساعة والساعتان لا يوقف على حدهما , ولكن العرد !
والعريدين !! واليوم ! واليومين !! واللييلة ! وأشباه ذلك .^١
إن هذا «التزواج الحيواني» لا يوجد إلا في دين مؤسسي هذا المذهب و الله و رسوله ﷺ و الأئمة برآء إلى يوم الدين من دين المراجع!!

^١ الوسائل ١٤ / ٤٧٩ ح ٢

س ١٧٩: هل يجوز تعاقب أكثر من رجل للمتمتع بامرأة واحدة من دون إدخال ، وما الحكم مع الإدخال إذا كانت المرأة يائس ؟

ج ١٧٩: يجوز من دون دخول إذا لم تكن يائساً ويجوز مع الدخول إذا كانت يائساً كل ذلك بعد انتهاء مدة الزوج السابق أو هبة المدة لها.

جوابنا :سماحة السيد لماذا تستحي أن تعلنها صراحة وأن تقول بملء الفم وبدون خوف «يجوز المتعة الدورية مع المرأة اليائس» بدلا من هذه العبارة الطويلة المملة «يجوز تعاقب أكثر من رجل للمتمتع بامرأة واحدة مع الإدخال إذا كانت المرأة يائس».

سماحة السيد إن هذه الفتوى التي تفتي بها كانت معروفة من قديم الزمان «المتعة الدورية» والتي أشار إليها السيد الدهلوي وعلامة العراق الألوسي في مختصر التحفة ص ٢٥١ بقوله: « وكذلك يجوزون المتعة الدورية وإن كان الاثنا عشرية ينكرون هذا التجويز ».

هل تستطيعوا أن تبينوا و تشرحوا لنا بعد ذلك هذا الفرق الشاسع الكبير !!!! بين متعتكم الدورية حسب فتاوي المراجع ومتعة أوروبا أو الشرق الأدنى الدورية ! نعم الفارق أن متعتكم مع المرأة اليائس يتناوب عليها أكثر من عشرين شيعي (من أتباع السيستاني والروحاني و الحكيم) فيمارسون الجنس مع هذه الشيعية المستأجرة اليائسة و مدة كل واحد عشر دقائق أو أقل فماذا أبقيتم لدور البغاء و الدعارة في تايلند أو البرازيل وغيرها من بلدان الإباحية وما الفرق بينهما ؟ مجرد الفرق أن أتباع هذا المعمم يدعون الإسلام أما أولئك فينسيون إلى الدين المسيحي أو البوذي و كلاهما يمارسون الجنس و الإباحية و البهيمية بقوانين و دساتير و أحكام بلدانهم وأنت بكتبكم الفقهية والفتاوي النارية !! إذن الأيسة أو الصغيرة ليس عليهما عدة , فبإمكانهما ممارسة المتعة في كل ساعة أو دقيقة وأن يترادف عليهما الرجال في كل مرة . وهذا مما حصل لإحداهن و جعل مدمنات المتعة من ذوات الحيض يفقدن أعصابهن ويحسدنهن!

تقول شهلا حائري «كانت مهواش تعرف نساء في مدينة قم ، يمارسن زواج المتعة ، وتحسد إحداهن بشكل خاص وقالت لي أن هذه المرأة تجاوزت الخمسين من العمر وانقطع الطمث عنها ، وبما إنها لم تعد ملزمة بإقامة أشهر العدة ، فقد كان باستطاعتها نظريا عقد زيجات مؤقتة عندما تشاء ويبدو أن الرجال يعلمون بأن هذه المرأة تجاوزت سن الإنجاب ولذلك يقصدها رجال كثيرون طالبين عقد مؤقت معها ، لكنها كانت ترفضهم كلهم وجدت « مهواش » الأمر مثيرا ، وتمنت أن تكون مكانها^١ .»

مسكينة مهواش لم تكن تعلم بفتاوي سماحة السيد في الترادف و التعاقب !!
 إن هذه الحيوانية التي ينادي بها مروج الجنس هذا أي (تعاقب أكثر من رجل للتمتع بامرأة واحدة) لا يوجد حتى في الحيوانات أو الطيور !!!
 ففي الطيور يُسمى تزواج القطيع « Flock mating » حيث يوضع عدد معين من الديوك يتناسب وعدد الإناث في القطيع، يُخصص ديك واحد لكل ١٥-٢٠ دجاجة، بينما في الأنواع الثقيلة، فيُخصص ديك واحد لكل ٨-١٢ دجاجة.
 لكن في «متعة السيستاني» يوجد العكس حيث يخصص أكثر من ديك واحد(مسعور واحد) و ربما عشرين ديكا لدجاجة واحدة (ليائسة) أو (صغيرة لم تبلغ سن اليأس) و هذا شيء عجيب لم يسمع به علماء الأحياء المعاصرين !!
 إننا نؤكد هنا أن هذا المذهب بشري محض ليس بسبب إنه قابل للتطور والتغيير مع تقادم الزمن وما كان حراما في الماضي أو كان غير مقبول و منكر قبل عشرات السنين أو مئات السنين أصبح حلالا وسائغا ومستحبا و العكس صحيح.
 إن الأمثلة كثيرة والقائمة طويلة في شتى الأبواب من باب أصول الدين إلى فروعه في هذ المجال.

فأما الأصول: فمنذ يوم انقطع الوحي لم تختتم النبوة بل ختمت شكلا !! أي استمرت بمسمى آخر أو مصطلح آخر لم يعرفه المسلمون وهي دعوى الإمامة أي إمامة الاثني عشر ! وهذا هو التطور الأول! فلما وجدوا أن الإمام الحادي عشر

^١ المتعة لشهلا الحائري ص ١٦٦

لم يعقب و ليس له ولد أصلا زعموا له ولدا وهميا نسبوه لأبيه ، فجاءت دعوى المهدوية !! فلما زعموا اختفاء الإمام الثاني عشر - الذي لم يولد أصلا- قالوا بدعوى الغيبة الكبرى . و هنا لابد أن يحل أحد محله و يكون نائبا عنه وإلا لسقطت النظرية وإنهار المذهب من أساسه . وهذا هو التطور الثالث. لهذا اخترعوا نظرية النيابة العامة! ثم جاءت (بعد طول فترة الغيبة بمئات السنين) بدعة التقليد^١ ففتحوا باب الاجتهاد بعد أن كان مغلقا واطلقوا لقب آية الله العظمى على علمائهم ممن وصل أعلى درجة من الاجتهاد وبذلك جاءت بدعة المرجعية العليا والمرجع الأعلى وبعدها بدعة نظرية ولاية الفقيه الذي يمثل الإمام المختفي وهي امتداد لنظرية النيابة العامة وهذا هو التطور الرابع من الترقية! وتحت هذا التطور الرابع نذكر مثال على هذا التطور وهو موضوع «الخمس». فقد الزموا الشيعة قاطبة ممن يقلدون هؤلاء كما ذهب إليه معظم المتأخرين إلى إعطاء «الخمس» كاملاً للمراجع المجتهدين في الوقت الحاضر!! بينما في التطور الأول ذهب علماءهم المتقدمين: كابن جنيد الإسكافي (٣٨١هـ) و ابن أبي عقيل العماني (القرن الرابع الهجري)، و سلالر الديلمي (٤٦٣هـ) وبعض المتأخرين مثل المحقق السبزواري (١٠٩٠هـ) والشيخ عبد الله بن صالح البحراني (١١٣٥هـ) إلى سقوط «الخمس» كلياً في العصور التي تلت عصر الأئمة من آل الرسول والتي يطلق عليها لدى الإمامية تعبير عصر الغيبة ، فيما ذهب آخرون مذاهب شتى فيه فمنهم من أسقط نصفه أي سهم الإمام منه في عصر الغيبة وأبقى النصف الآخر أي سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل من بني هاشم، ومنهم من أفتى بعزل سهم الإمام وإبقائه والوصية به لشخص أمين وهكذا حتى ظهور الإمام المهدي! بل منهم من قال بدفنه أو رميه في البحر إلى حين ظهور الإمام المهدي!!

^١ لماذا يتم في دينكم تقليد غير المعصوم ، هذا إذا فهمنا أن دينكم مبني على مبدأ اتباع المعصوم بوجوب لسالكه الجنة. بمعنى آخر: هل وجب في دينكم اتباع و تقليد غير المعصوم بكلام و فتوى من المعصوم؟ فلماذا تعيون على أهل المذاهب الأخرى اتباع و طاعة غير المعصوم في المسائل الفقهية في فقه الفروع ، في حين إنكم تقلدون الغير معصومين في مسائل الأصول بل والفروع أيضا!!
ومن أمركم يا شيعة المهدي المنتظر باتباع هذا المنهج وهو ولاية الفقيه أم هو اجتهاد من أحد علمائكم؟

فأنظروا كيف تطور المذهب في موضوع «الخمس» كمثال مع تطور الزمن وتقادمه. فهل علمتم كيف يتطور المذهب مع الزمن؟
ولسائل أن يسأل من الشيعة أنفسهم ويبحث عن جواب شافٍ .
ما هي قصة هذا «الخمس» وما أصلها؟ ومتى بدأ أخذه؟ وهل له مستند شرعي في الكتاب والسنة؟ وما مدى صحة الأخبار المنسوبة إلى الأئمة من آل الرسول ﷺ بشأنه؟ وهل في الإسلام فعلاً تمييزاً لأسرة أو نسب معين مثل ذرية بني هاشم أو ذرية النبي ﷺ على سائر المسلمين بحق مالي؟ وهل في سيرة النبي ﷺ وأصحابه وسيرة علي بن أبي طالب ؑ ما يشهد لمثل هذا «الخمس» الذي يتحدثون عنه؟ وإن لم يكن كذلك فمن وضع هذه الفكرة؟ ولماذا وكيف؟
أسئلة كثيرة و متعددة سواء كانت من الأصول - كما مر - أو من الفروع كالشرائع التي ما أنزل الله بها من سلطان في الكتاب (كوضع الترية والسجود عليها و جمع الصلاتين على مدار السنة و الضرب والتطبير أيام عاشوراء والقول بوجود طواف النساء في الحج و متعة النساء وغيرها ولكن اختصاراً للوقت ولكي لا أخرج عن هذا البحث أذكر مثالين في موضوعنا:

المثال الأول: الشيعة يستعملون المتعة الدورية بفضل فتاوي المراجع

المعاصرين و القدماء كانوا ينكرونها!!

ننقل بعض كلام علماء المذهب كمحمد الحسين آل كاشف الغطاء (قبل ٦٣ سنة) والأميني (قبل ٤٦ سنة) لنرى إنكارهما لهذا النوع من المتعة قبل تلك السنين ثم نعقب بعد ذلك.

قال كاشف الغطاء المتوفى (سنة ١٣٧٣هـ) في كتابه «أصل الشيعة و أصولها» منكرًا على هذا القول ما نصه «اللازم أولاً: أن تدلنا على كتاب جاهل من الشيعة ذكر فيه تحليل هذا النحو من المتعة فضلاً عن عالم من علمائهم ، وإذا لم تدلنا على كتابة منهم أو كتاب ، فاللازم أن تحد حد المفتري الكذاب ، كيف وإجماع الإمامية على لزوم العدة في المتعة وهي على الأقل خمسة وأربعون يوماً ، فأين التناوب والتعاقب عليها حسب الساعات؟! وإن كنت تريد أن بعض العوام

والجهلاء الذين لا يبالون بمقارفة المعاصي وانتهاك الحرمات قد يقع منهم ذلك ، فهذا مع أنّه لا يختص بعوام الشيعة بل لعلّه في غيرهم أكثر ، ولكن لا يصحّ أن يسمّى هذا تحليلاً ، إذ التحليل ما يستند إلى فتوى علماء المذهب لا ما يرتكبه عصاتهم وفسّاقهم ، وهذا النحو من المتعة عند علماء الشيعة من الزنا المحض الذي يجب فيه الحدّ ولا يلحق الولد بواحد ، كيف وقد قال سيد البشر: «الولد للفرّاش وللعاشر الحجر»^١ . ا هـ .

و قال الأميني المتوفى (سنة ١٣٩٠هـ) في غديره ردّاً على صاحب المنار الذي نسب المتعة الدورية إلى الشيعة ما هذا لفظه: « نسبة المتعة الدورية وقل: الفاحشة المبيّنة إلى الشيعة إفك عظيم تقشّر منه الجلود ، وتكفهرّ منه الوجوه ، وتشمئزّ منه الأفئدة ، وكان الأحرى بالرجل حين أفك أن يتخذ له مصدراً من كتب الشيعة ولو سواداً على بياض من أيّ ساقط منهم ، بل نتنازل معه إلى كتاب من كتب قومه يسند ذلك إلى الشيعة ، أو سماع عن أحد لهج به ، أو وقوف منه على عمل ارتكبه أناس ولو من أوباش الشيعة وأفنائهم ، لكنّ المقام قد أعوزه عن كلّ ذلك ، لأنّه أوّل صارخ بهذا الإفك الشائن ، ومنه أخذ القصيمي في الصراع بين الإسلام والوثنيّة وغيره^٢ . ا هـ .

قلت: ندلك على كتاب جاهل ذكر فيه هذا التحليل واسمه «منهاج الصالحين»!!!
وإذا كان هناك حد المفتري كما تستشيط غضباً فيجب أن يحد آية الله العظمى لأنه يفتي أتباعه بهذه المتعة الدورية ويقول بالتناوب والتعاقب عليها في المرأة اليائسة!؟

وإذا أردت فتوى علماء المذهب لا ما يرتكبه عصاتهم وفسّاقهم كما تتحدى وكأنك واثق من نفسك فبإمكانك الرجوع إلى فتاوي المراجع (في الشبكة العنكبوتية لكل من موقعي السيستاني و الخوئي) .

^١ أصل الشيعة وأصولها ص ١١٢ منشورات مؤسسة الأعلمي للطبوعات - بيروت

^٢ الغدير ٢٨٦/٣

وإذا كنت تقول أن «هذا النحو من المتعة عند علماء الشيعة من الزنا المحض» أصبح الآن في خبر كان!!! وأضحى أحسن أنواع المتعة وخصوصا إذا كانت جماعة و مجموعة من الأصدقاء في سفر!!! وهذا النوع لا يستوجب فيه الحدّ و يلحق الولد بواحد عن طريق القرعة كما يفتي من جاء بعدك .أما ما قاله سيد البشر ﷺ: «الولد للفرش وللعاهر الحجر» فهذا الحديث لا ينطبق ولا يقدر في متعة المراجع الذين جاءوا من بعدك كالخوئي والسيستاني وغيرهما ولا حتى من سبقك كالنجفي (المتوفي سنة ١٢٦٦ هـ) فقد صرح النجفي في جواهره بقوله «ويكره أن تكون زانية فإن فعل فليمنعها من الفجور وليس شرطا في أصل الجواز الذي عرفت لما تقدم سابقا الدالة صريحا عليه وانه ليس عليه من إثمها شيء واختلاط الماء بعد أن قال الشارع «الولد للفرش».. غير قادح كما أوضحناه سابقا».

يا كاشف الغطا إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك وماذا فعل و أحدث من حمل لواء المرجعية بعدك ؟ لو رجعت لهذه الدنيا مرة ثانية لصعقت و تمنيت الموت مرة أخرى . فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وأما جوابا على الأميني في رده على علامة العراق صاحب المنار فأقول: هذا الأفك مع الأسف الشديد أصبح له مصدر ومرجع و موقع على الشبكة العنكبوتية وليس سوادا على بياض من أي ساقط منهم وإنما من علماء يمثلون أعلى مرجعية لهذا المذهب وهم آيات الله العظام!!

المثال الثاني : لم تستعمل المتعة شيعة سوريا ولبنان، ولا عرب العراق، والمنقول أن بعض المسنات في بلاد إيران يستعملن المتعة(جواد مغنية في كتابه الشيعة في الميزان) .وأهل النجف خاصة وكل بلاد الشيعة يرون المتعة عيبا(محسن الأمين في كتابه أعيان الشيعة).

فهذه الأقوال و العناوين ليست من عندي و إنما من كتابين لكتب علماء المذهب وهما محسن الأمين (قبل سنة ٦٥) وجواد مغنية (قبل سنة ٣٦) وكيف

يستهجنان أمر «المتعة» في ذلك الزمن ويرونها عيبا وخاصة أهل النجف و أن من يمارسها العجائز ثم نعقب بعد ذلك.

يقول محسن الأمين المتوفى (سنة ١٣٧١هـ) في كتابه أعيان الشيعة ما نصه بالحرف: «وأقول: أهل النجف خاصة وكل بلاد الشيعة يرون المتعة عيبا وإن كانت حلالا فليس كل حلال يفعل^١».

وقال أيضا في نفس الصفحة: «و الشيعة في كل مكان ترى المتعة عيبا وإن كانت حلالا فليس كل حلال يفعل^٢».

وقال مغنية المتوفى (سنة ١٤٠٠هـ) في كتابه «الشيعة في الميزان» بعد أن شرح أحكام متعته و شروطها . قال بالحرف الواحد: « هذه هي المتعة، وهذي حدودها وقيودها، كما هي مدونة في جميع الكتب الفقهية للشيعة الإمامية، ولم تستعمل المتعة شيعة سوريا ولبنان، ولا عرب العراق، والمنقول أن بعض المسنات في بلاد إيران يستعملن المتعة. والخلاصة أن الشيعة الإمامية يقولون بإباحة المتعة، ولكن على الأساس الذي بيناه. وعلى الرغم من ذلك فإنهم لا يفعلونها، وما هي بشائعة في بلادهم. وإنما الزواج الشائع بينهم هو الزواج الدائم المعروف المألوف عند جميع الطوائف والأمم. ولا أثر لها في محاكمهم الشرعية^٣». ا هـ.

أيها القراء الكرام .أيها الشيعة المنصفين الذين تريدون الحق :لاحظوا كيف تغير المذهب بعد خمسة وستين عام من زمن محسن الأمين و بعد ستة وثلاثين عام من زمن جواد مغنية وكيف سيتغير بعد عشرين عام آخر قادم.

فهل كان يتخيل محسن الأمين أن هذه المتعة التي كان يقول عنها «أهل النجف خاصة وكل بلاد الشيعة يرون المتعة عيبا » سوف تحصل لها طفرة كطفرة نظرية دارون (Darwin) في النشوء و التطور ولاسيما أنه عاصره !!؟

^١ أعيان الشيعة ٧٢/١

^٢ المصدر السابق ٧٢/١

^٣ الشيعة في الميزان ص ٣٥٨

يقول محسن الأمين (في رده على السائح المصري الذي كتب عن متعة الشيعة و عن أطفال النجف الذين يلبسون الحلقات في آذانهم علامة على إنهم أطفال المتعة) يقول : « أسفا و ألف أسف أن يتسافل الزمان إلى هذا الحد فينشر من ينسب إلى العلم الأباطيل و الأكاذيب المخزية لناقلها على صفحات الكتب التي تنتشر في أقطار العالم بلا خجل و لا استحياء و لا مراقبة لرب الأرض و السماء».

فيا محسنا و يا جوادا أسفا و ألف أسف أن يتسافل الزمان إلى هذا الحد لا بسبب قولك يا جواد « وعلى الرغم من ذلك فإنهم لا يفعلونها، وما هي بشاعة في بلادهم » كما تدعي بل أن من ينسب إلى العلم ويدعي الزعامة الدينية والمرجعية العظمى ينشر المشاعية الجنسية في المجتمعات المسلمة والغير مسلمة واصدار فتاوي ممارسة الجنس بالأكاذيب المخزية على صفحات الكتب الدينية بدعوى الرسائل العملية والتي تنتشر في أقطار العالم وعلى مواقع الشبكة العنكبوتية الأسرع انتقالا بلا خجل و لا استحياء و لا مراقبة لرب الأرض و السماء ؟ على الأقل هذا الذي كتب كان سائحا ولم يكن مرجعا شيعيا يسمى نفسه بأية الله العظمى ؟

على الأقل هذا الذي كتب كان سائحا ولم يكن مرجعا شيعيا ويقلده الملايين من شيعة ايران ولبنان و العراق الكويت والسعودية والهند وغيرها ؟ ؟ وعلى الأقل هذا الذي كتب كان سائحا ومدرسا ولم يكن يتصدر الزعامة المذهبية ويصدر الفتاوي التي ينفث فيها سمومه في العوائل و البيوتات الآمنة ولم يكن يفتي باسم مذهب أهل البيت كذبا وزورا عليهم ولم يكن يحرض بنات الناس على الجنس والفجور والتمتع بنساء الفنادق ولم يكن يملك فتوى واحدة للتمتع مع الباكرات من وراء آبائهن ولم يكن يفتي بجواز التمتع كاللمس بشهوة والضم والتفخيذ حتى في الرضيعة !!!

وهذا الذي كتب في النهاية يمثل رأيه فقط كمدرس للعلوم فلم يكن شيئا للأزهر
مثلا يصدر الفتاوي الجنسية العابرة للقارات كفتاوي آيات الله العظام !
ولكن ماذا تقول أنت (وأسلافك ككاشف الغطا و الأميني و جواد مغنية و كل من
جاءوا قبلك) عن هؤلاء الآيات العظام الذين سودوا صفحات الشبكات بفتاوي
الجنس و المتعة والدبر واستحلوا المحرمات بكتب كاذبة و عناوين باطلة كمنهاج
الصالحين وغيره.

فهل كان يتخيل جواد مغنية الذي كان يقول عن متعته على استحياء أن « بعض
المسنات في بلاد إيران كن يستعملن المتعة» هل كان يتخيل فضيلته أن تحصل
لها طفرة «دارون» في النشوء و التطور وتحل الباكرات و العذراوات بدل العجائز
في بلاد إيران و العراق و سوريا وغيرها من البلدان التي يتواجد فيها الشيعة
المقلدين لهؤلاء المراجع الذين بدلوا العجائز بالعذارى!!؟

وقد ذكرت بيان مفصل لأنواع المتع التي كان يجهلها علماء الشيعة القدماء كما
سبق منهم كما جاء في كتاب «المتعة» لشهلاء الحائري بعد أن فتح رفسنجاني
بابها قبل سنوات علانية في كتابنا «خاتمة المتعة» وهنا أذكر الأنواع دون
التفصيل، فمنها : «متعة جنسية» وأخرى «متعة غير جنسية» . فمن المتع
الجنسية متعة الحج (أي متعة الأضرحة والقبور) ومتعة النذر ومتعة السفر
والمتعة لأجل الإنجاب والمتعة لأجل المنفعة المادية ومن المتعة الغير جنسية
المتعة من أجل حرية الاختلاط والمتعة من أجل تقاسم المكان وتكاليف السفر
والمتعة لتسهيل اتخاذ القرار والمتعة من أجل التعاون ومتعة المزار والمتعة بين
السيد والخادمة ومتعة تكفير الذنوب والمتعة الجماعية ومتعة التجربة وفاتتها أن
تذكر المتعة الدورية لأنها جاءت متأخرة في فتوى المراجع!!

فأين أنت يا جواد من هذه المتع وأنواعها وأشكالها وفنونها التي يمارسها أتباعك
(وليس العجائز) من المذهب الذي يتطور مع تطور المدنية و التكنولوجيا!!
هل تعلم يا جواد و يا محسنا أن المدن التي تمارس فيها المتعة هي أشرف وأقدس
المدن الشيعية كالنجف و مشهد و قم ؟

تقول د. شهلا في ص ١٦٠ «مدينة النجف في العراق والتي تشتهر بأنها مدينة تمارس فيها المتعة على غرار مدينة قم» .

فهل كان يتخيل محسن الأمين أن متعته التي كان يقول عنها «أهل النجف خاصة وكل بلاد الشيعة يرون المتعة عيبا» سوف تكون أشهر مدينة لممارسة المتعة في العراق من بعد رحيله؟!!

من كان يتوقع أن مدينة النجف خاصة كما كان يقول محسن الأمين «كانوا يرون المتعة عيبا» أيام مرجعية محسن الأمين وإذا بأهلها يصبحون أشهر المدن الشيعية التي تمارس فيها المتعة حتى زاد عددهم ممن أصيبوا بمرض الإيدز؟

من كان يتوقع أن يتغير الزمن ١٨٠ درجة فما كانوا ينفونها في الماضي أصبحت مسلمة و يفخرون في اصطيات الفريسات ويتقنون فيها من ملعب إلى ملعب!!

من كان يتوقع أن أهل النجف خاصة الذي دافع عنهم محسن الأمين و فند زعم السائح المصري عندما قال: «أن الحلقات التي في آذان الأطفال علامة على إنهم من زواج المتعة» سوف يظهرون مرة أخرى في الجيل الخامس مثلا لكن هذه المرة من دون حلقات الأذن؟!!

لننقل بعض قصص متعة العراق لنرى كيف يتغير الزمن بتغير المراجع ويتطور المذهب مع تطور العلم والحضارة كما أوردتها الخليج أونلاين تحت عنوان «زواج المتعة في العراق.. الكل بانتظار الكارثة»: قبلت أن أكون شاهداً على زواج صديق من المذهب الشيعي، رغم عدم إيماني به، إلا أنني ذهبت بدافع الفضول الصحفي، فوجدت نفسي أمام عالم مهول من الحقائق والقصص التي ربما لا يمكن تصديق سماعها إن كان مجدياً سماعها، ولكن « ليس من رأى .. كمن سمع» كما يقول الشاعر العربي القديم. في مكتب جعفر الموسوي، في منطقة الكرادة وسط بغداد، وجدت نفسي أمام ثنائيات كثيرة، من المتزوجين طبعاً، كل ثنائي جاء بمفرده، لا أهل ولا قريب، وفي بعض الأحيان حتى بلا صديق، كلهم جاء إلى مكتب جعفر الموسوي لعقد قران زواج متعة، أما الشهود فأمرهم يسير، إذ أجلس السيد جعفر عدداً منهم في غرفة مجاورة، وكل من يبغى الزواج ما عليه إلا

أن يجلب اثنين منهم لأداء الشهادة، ويأخذ « المقسوم» والمقسوم هنا بلغة العراقيين، مكافأة شهادته، وهي تتراوح ما بين الخمسين دولاراً إلى المئة، وفي أحيان أخرى أكثر بكثير من ذلك تبعاً لحالة الزوج.

دخل صاحبي وعروسه، وكنت شاهدهم ومعنا أحد الشهود الذين دفع لهم صاحبي نحو ١٠٠ ألف دينار عراقي؛ أي ما يقارب الـ ٩٠ دولاراً أو أقل من ذلك بقليل تبعاً لقيمة الدينار في السوق، وهي قيمة متقلبة. انتهزت الفرصة وأنا أدلي بشهادتي لأسأل جعفر عن عدد الزيجات التي يعقدها يومياً، فقال: دائمي أم متعة؟ قلت له: المتعة كم؟ فقال: تقريباً ننجز يومياً (١٠٠) زواج متعة، ومرات أقل من هذا العدد، أما الدائمي، وهنا تطوع بالإجابة دون أن أسأله، فقال: إنه قليل «في بعض الأحيان عشرة، أيام الموسم، ولكن في الأغلب لا يتجاوزون الخمسة». على الرغم من أن نسبة كبيرة من سكان العراق هم من الشيعة الاثني عشرية التي لا ترى حرمة في زواج المتعة، إلا أن هذه النسبة بقيت حتى الاحتلال الأمريكي للعراق، رافضة متمنعة عن القبول بهذا النوع من الزيجات، أمر يفسه، الباحث الاجتماعي الدكتور قاسم حسين، بأنه يرجع بالدرجة الأولى إلى قبلية شيعة العراق وعشائريتهم، وهم من وجهة نظره، يختلفون عن شيعة إيران الذين لا يجدون مشكلة في مثل هذا النوع من الزيجات. يضيف: «إلا أن الحال تغير بعد الاحتلال، سابقاً كانت تحكم الناس بالإضافة إلى العشائرية، القوانين التي تمنع منعاً باتاً مثل هذه الزيجات، لاحقاً وبعد سقوط النظام السابق، بدأت مكاتب الترويج الشيعية؛ خاصة في المناطق المقدسة لدى الشيعة تروج لمثل هذا النوع من الزيجات، فانتشرت». ويضيف الدكتور قاسم حسين لـ«الخليج أونلاين»: «ليس هناك ما يمنع، هذا أولاً، وثانياً هناك حملات ترويجية كبيرة يقوم بها معممون ورجال دين، الأمر الذي صار يخفف من وطأة الرفض حتى لدى الكثير من الشرائح الراضية لهذا النوع، يضاف إلى هذا وذاك، أن أغلب هذه الزيجات سرية، لا أحد يعلم بها، حتى عندما تقدم الفتاة على هذا النوع من الزواج فإنها لا تخبر أهلها». سألت صديقي، إن كان أهل عروسه الجديدة يعرفون، فنظر إليّ مستغرباً وقال: مجنون

أنت؟!». تقول هناء التميمي، مسؤولة جمعية «أمل العراق» النسوية: إن «الكثير من تلك الزيجات تعقد بين طامحين لقضاء متعتهم مع نوسة؛ إما مطلقات أو أرامل، بعضهن تبحث عن المال بسبب غياب المعيل، وهناك حالات وقعت بين طلاب جامعيين وأثارت مشاكل». وتتابع التميمي لـ«الخليج أونلاين»: «لدينا اليوم جيش من الأرامل، بعض الأرقام تشير إلى نحو مليون أرملة، الحروب أنتجت جيشاً من الأرامل، بمقابل ذلك هناك اليوم من يشجع على مثل هذه الزيجات، فينتشر، ومع ذلك يبقى هذا النوع من الزواج سرياً لا أحد يعرف به». وعن السبب في سريته، إن كان شرعياً، تقول التميمي: «المجتمع يرفضه، حتى في أوساط من يروجون له من المعممين، جرب أن تطلب يد ابنة أحدهم، لن يوافق». أما آثار هذا النوع من الزواج فتقول التميمي: «مدمرة، لقد بتنا اليوم أمام ظاهرة كارثية، هناك العشرات من صفحات الفيس بوك المخصصة لهذا النوع من الزواج، بل الأكثر من ذلك، هناك إحصائيات تتحدث عن انتشار للإيدز؛ بسبب زواج المتعة، صحيح أن الشروط أن المرأة لا تجامع رجلاً إلا بعد انقضاء العدة، غير أن واقع الحال أن الكثيرات لا يلتزم بذلك»، وتتابع: «نحتاج أن تقف الدولة العراقية موقفاً حازماً إزاء هذا النوع من الزواج، فحتى لو حلتها كل الشرائع فأعتقد أن العقل والمنطق يرفضه». يقول صاحبي عن عروسته: «مطلقة، تعرفت عليها من خلال الفيس بوك، ولأننا لا نقبل بالحرام!!!! اتفقنا على أن نتزوج متعة، وسأدفع لها مهراً كما في الزواج الدائمي، وأتحمل نفقتها لمدة عام كامل، وإذا ما رغبت بها بعد هذا الزواج فيمكن أن أتزوجها مرة أخرى، وأيضاً بمهر جديد».

فهل رأيت يا محسنا بأمر عينيك كيف وصل حال بناتكم في زمن مرجعية الآيات؟ فما كان عيباً في زمنك من أهل النجف خاصة أصبح شرفاً ومفخرة وكرامة وفضيلة بل إيمانهم لا يكتمل إلا إذا مارسوا المتعة كما في الرواية: «المؤمن لا يكمل حتى يتمتع» وفي رواية أخرى: «ما من رجل تمتع ثم اغتسل إلا خلق الله

من كل قطرة تقطر منه سبعين ملكاً يستغفرون له إلى يوم القيامة، ويلعنون متجنبها إلى أن تقوم الساعة». راجع كتاب الوسائل من أبواب المتعة: «باب استحباب المتعة وما ينبغي قصده منها»!!
وأما في إيران فنقول د. شهلا في ص ٢٧ «من المتعارف عليه في إيران أن على من يريد عقد زواج مؤقت الذهاب إلى مدينتي قم أو مشهد أهم مركزين للحج!! وأكثرهما شعبية في إيران».

فهل كان يتخيل جواد مغنية الذي كان يقول عن متعته أن بعض المسنات في بلاد إيران كن يستعملن المتعة، هل كان يتخيل أن تلد هذه المسنات هذا الجيل الحاضر وتصبح قم و مشهد أهم مدن المتعة!!؟

متعة النذر (أو الجنس مع سيد!!)

تقول شهلاء « تتم متعة النذر أساسا في المزارات الدينية !! لأن الاعتقاد شائع بأن ممارسة المتعة تجلب الثواب الإلهي (يعني الشيطاني فالله تعالى بريء من هذه العلاقة الجنسية الميكانيكية) فتتذر المرأة بالأصالة عن نفسها أو بالنيابة عن ابنتها بأنه في حال تحققت رغبتها فإنها ستعقد زواج متعة وغالبا ما يكون ذلك مع سيد!!!! والعديد من رجال الدين هم من السادة (ألصقوا أنفسهم بآل البيت زورا من أجل المتعة و سرقة أموال الناس باسم الخمس وإلا فهل معقول أن يتربع ثلث الطائفة باسم الانتساب إلى الآل؟) لأن السادة يحظون باحترام كبير تقترب المرأة عادة من رجل الدين وتكاشفه برغبتها ويعتقد بأنه يمكن التحدث مع رجال الدين في هذه المسائل لأنهم يتفهمون ويستجيبون لها بطريقة أفضل من غيرهم وعلى سبيل المثال يقول الملا هاشم وهو داعية ديني من مدينة مشهد أن حاجة (حتى الحاجة استغفر الله تمارس الجنس مع لصوص الانتساب) نذرت أن تعقد زواج متعة مع سيد فعرضت عليه أن تعقد زواجا معه وأن تعطيه مائة تومان حوالي اثني عشر دولار (نعلم أن مهر المتعة يدفعه رجل المتعة ولكن يبدو إنها عجوز

شمطاء و السيد شاب صغير بعد) في حال وافق على طلبها لكنه رفضها وقال :
إنها ليست من النوع الذي أفضله فقد كانت مسنة!

المفروض أن تكون في هذا السن على السجادة لممارسة العبادة في آخر أيام
العمر وقراءة القرآن و التفرغ للذكر (كما يقولون رجل في الدنيا و رجل في القبر)
ولكن بدلا من ذلك من كثرة ما لقنوها أن المتعة شرعها الله في القرآن تريد ممارسة
الجنس ومن كثرة التخويف بعذاب الآخرة إن لم تمارس متعة المراجع!!

ويتعدد أنواع متعة النذر , فقد أبلغني القيم على مزار مدينة قم , أنه قبل لقائنا
ببضعة أشهر طلبت منه امرأة أن يعقد زواج متعة مع ابنتها البالغة من العمر
سنة عشر عاماً مقابل مهر قدره خمسين تومان لأنها نذرت أن تعقد زواج متعة
لابنتها مع سيد .. وقال لي انه ألقى نظرة على الفتاة ورفض الطلب (يبدو إنها
فيها شيء و إلا) , طبعاً لا يتم رفض جميع النساء دوماً .. اللافت للنظر في
هذا النوع من المتعة هو أن المرأة غالباً ما تأخذ المبادرة وتعرض عقد الزواج
وتتفاوض مباشرة مع الرجل على الشروط (يعني نفس جماعة الامريكان).

فهل كان يتخيل جواد مغنية الذي كان يقول عن متعته أن بعض المسنات في
بلاد إيران كن يستعملن المتعة ، هل كان يتخيل أن تكون متعته بهذا الشكل في
إيران ؟ فأين ذهبت العجائز ؟ هل انقرضوا كالديناصورات مثلاً؟

وهل كان يتوقع جواد مغنية عن متعته أن تنتقل بسرعة الضوء حتى وصلت بلاد
الهند و السند و أمريكا و استراليا و سيبيريا وزمبابوي!!؟

متعة التكفير عن الذنوب (أي ممارسة الجنس دبرا و قبلا مع الثورة!)

نقول حائري عن هذا النوع من المتعة ما نصه «أحد الإجراءات التي اعتمدها
الحكومة الإسلامية! لتطهير إيران من « الانحطاط » الغربي (ما شاء الله على
هذا التطهير ونعم التطهير هذا !! إن كان التطهير يعني ممارسة الجنس قبلا و
دبرا في قاموس أصحاب المتعة فما معنى التطهير في قاموس اللغة ؟) تمثل في
تدمير سوق الحرائر في مدينة طهران والمعروف باسم الضوء الأحمر واعتقال
وسجن وحتى إعدام بعض النساء المقيمات فيه . وتم نقل العديد من نساء الحي

إلى قصر مصادر شمالي مدينة طهران لتطهيرهن من ذنوبهن وإعادة تأهيلهن ولأن الافتراض الكامن لدى المشرفين على عملية التأهيل هو أن الحاجة المادية تعتبر الدافع الأساسي للدعارة أمن مركز التأهيل للعاهرات السابقات ، المسكن والمأكل ، وطلب منهن في المقابل المساعدة في أداء الواجبات اليومية في المركز مثل الغسيل والكي ، والخياطة وما شابه ذلك من مهمات ومنع هؤلاء النساء من مغادرة المركز من دون إذن وتولى حراس الثورة مراقبتهم على أمل أن تتم إعادة تأهيلهن بواسطة العمل المنتج ، وتدفقت الأموال من جانب أولئك الذين أرادوا بتأثير من المشاعر الإيجابية التي أطلقتها الثورة في أيامها الأولى مساعدة البرامج الثورية وقد أخبرني شخصان أنهما تبرعا بمبالغ كبيرة لمركز إعادة تأهيل العاهرات لمساعدة النساء «الساقطات» على التخلي عن حياتهن السابقة وبدء حياة جديدة. لكن عملية التأهيل لا تكتمل ولا يتم التكفير عن الذنوب السابقة إلا عندما تعقد المرأة زواج متعة مع أحد حراس الثورة أو مع أحد الجنود العائدين من الحرب الإيرانية - العراقية ، وبلغة مجازية ولكن غير ملطفة ، يطلق على هذا النوع من أنواع زواج المتعة اسم «متعة التكفير عن الذنوب» ويقال انه على الرغم من أن نساء كثيرات اخترن هذا الأسلوب للتكفير عن خطاياهن فان العديداً منهن أجبرن على عقد زيجات متعة قصيرة الأمد وعلى الرغم من ممانعتهم إلا أنهن اجبرن على عقد زيجات متعة قصيرة الأمد مع أحد حراس الثورة أو أحد الجنود العائدين من الجبهة بمجرد انقضاء عدة الزواج السابق^١.

هل كان جواد مغنية يتخيل أن يأتي يوماً أن تستعمل المتعة شيعة بلاد إيران وليست العجائز ولكن الشابات! وليست من قبل الناس بل من قبل الجنود و الحراس وليس أي حراس ، حراس ثورة خمينية وفتح باب الجنس باسم أهل البيت؟

^١ المصدر السابق ١٤٧-١٤٨

هل كان يتخيل جواد مغنية أن يمارس حراس المتعة و جنودها الجنس مع هؤلاء الشابات من أجل تطهيرهن .أليس حريا يا جواد أن يطهروا هؤلاء أنفسهم من عمل الشيطان ثم يفكروا بالتطهير إن بقي تطهير للنفس و الجسد و الشيطان؟ أكثر من ثلث طالبات الحوزة يمارسن المتعة مع أساتذتهن في أقدس المدن الشيعية المقدسة (مدينة قم)

ذكرت الباحثة شهلا حائري على لسان أحد معلمي المتعة ويدعى الملا إكس وهو مرشد للطلاب في مدينة قم , بأن مئتي طالبة من بين خمسمائة طالبة من الحوزات الدينية في قم , مارسن المتعة مع أساتذتهن أو مع أحد زملائهن ! وأضافت « يستقي الملا إكس بعض معلوماته الحميمة والمباشرة , من كونه مرشدا (ونعم الارشاد و التوجيه!!) للطلاب في مدينة قم ووفقا لمعلوماته , كانت هناك (٥٠٠) طالبة في قم خلال العام ١٩٨١-١٩٨٢, يدرسن على أيدي آيات الله ويؤكد انه منذ ثورة العام (١٩٧٩) ارتفع عدد العذاري اللواتي يمارسن المتعة وأن بعضهن يعقد عدة زيجات متعة أثناء دراستهن في قم .»

وأضافت: من أصل خمسمائة طالبة في قم , عقدت أكثر من مئتين منهن , زواج متعة مع أحد الأساتذة أو مع أحد زملائها من الطلاب !! فهل كنت يا جواد تتوقع أن تمارس الطالبة المحجبة المستورة في حوزة قم المقدسة المتعة مع أساتذتها أو زملائها !!

فأين ذهب قولك: «فإنهم لا يفعلونها، وما هي بشائعة في بلادهم». ولماذا يا جوادا ارتفع عدد العذاري (وليست العجائز) اللواتي يمارسن المتعة؟! ولماذا بعضهن يعقد عدة زيجات متعة أثناء دراستهن في قم؟!!

لماذا أصبح هؤلاء الطالبات وهن مسلمات و متحجبات في نفس مستوى بنات الأمريكان والغربيات. دراسة و جنس و متعة طوال العام من بعد سن البلوغ؟! و يا جواد: هل كنت ستعلم أن في مدينة قم ثلث الطالبات مارسن المتعة مع أساتذتهن أو مع أحد زملائهن وأنت تقول «والمقول أن بعض المسنات في بلاد إيران يستعملن المتعة»؟!!

استمع يا جواد إلى قول شهلا حائري التي تقول «عرض حالة شابة عقدت زواج متعة مع أحد أساتذتها !!! من دون علم والديها كانا يلتقيان في منزل الملا إكس وكلما زارت أهلها في طهران , كانوا يعرضون عليها شابا ملائما للزواج , لكنها ترفض جميع العروض , فخشى الملا إكس على سلامتها !! في حال اكتشف والدها أمر زواجها!! المؤقت السري وأضاف آخر مرة طلبا فيها استعمال منزلي , رفضت , وأشار بسبابته إلى عنقه قائلا : لا أريد مواجهة أب غاضب, وعلى الرغم من تأكيده مرارا أن العديد من هؤلاء النسوة قد مارسن زواج !!! المتعة مرارا فإنه رفض الإدلاء بأي تفاصيل حول زيجات المتعة بين الأساتذة والطالبات وعندما طلبت منه تقديمي إلى بعض الطالبات , تردد قليلا , ثم قال إنهن سيغضبن في حال كشف هوياتهن» .

فهذا هو حال متعتكم يا جواد و يا محسن !

فهذه حال من لا يتبع القرآن و السنة النبوية المطهرة . سنة صاحب البيت . ويتبع كلام رجل من آل البيت جاءوا بعد رسول الله ﷺ بعشرات السنين وقالوا هذا مذهب أهل البيت وانتهى الموضوع!
هل كنت تدري يا جواد أن يأتي يوما يمارسون طلاب الحوزات الدينية في قم المتعة في المقابر ؟

هل كنت تعلم أن الشابات الطالبات اللاتي يدرسن العلوم الدينية!!!! يمارسن المتعة وليست «عجائز إيران»!!!
وهل كنت تعلم يا جواد أن هؤلاء الطالبات اللاتي يمارسن المتعة في نفس الحوزة التي يزعم إنها تدرس الدين!!! والمفروض أن تكون حوزة دينية، يصفن طلاب هذه الحوزات في قم بالحمير لأنهم يمارسون المتعة في المقابر؟!

تقول شهلا حائري تحت عنوان قصص حياة نساء المتعة ما نصه «أخبرتني «مهواش» إنها تتلقى عروض زواج مؤقت مع رجال من مختلف المشارب والأعمار , لكنها تختار الذين تشعر بانجذاب جسدي نحوهم ورداً على سؤال حول ما إذا كانت تنتقي أزواجها المؤقتين عادة , من بين الحجاج (ونعم الحجيج)

في المزار ! هزت كتفيها قائلة : الله يعطيني قسمتي ! ورداً على سؤال آخر حول ما إذا كانت تختار أزواجها ! المؤقتين من بين طلاب الحوزات الدينية في قم ، ردت بازدراء كلا ، فهؤلاء الحمير لا يملكون غرفة ، ويطلبون من المرأة أن تذهب معهم إلى نزهة طويلة أو ممارسة الجنس في مقبرة خلف أحد المدافن! لا توجد لذة في هذا النوع من الزواج^١ .

وهل تعلم يا جواد و محسنا أن متعتكم بالعراقيات تحولت إلى تجارة رائجة في سوريا تحقق لأطرافها أرباحا مالية كبيرة وهي في الغالب تقوم بواسطة سماسرة يحصلون على عمولات كبيرة من طرفي الزواج الذي يستمر من أسبوع إلى عدة أشهر . وكان سياسيون و نشطاء عراقيون في دمشق أكدوا أنه لا يوجد ما يسمى زواج نهاية الأسبوع للعراقيات في سوريا وذلك في رد منهم على تصريحات مسؤولي الأمم المتحدة لكنهم أشاروا إلى أنه ربما المقصود به زواج المتعة .وقالت ناشطة عراقية بارزة لـ«العربية.نت» إنه توجد سوق بسوريا لفتيات الليل من رومانيا و بولونيا و دول أخرى لكن العراقية الآن سيطرت أكثر على هذا السوق نتيجة العدد الكبير للمهجرين العراقيين بسوريا و ألمحت إلى أن مافيا الرقيق الأبيض الدولية بالعراق تستغل هؤلاء الفتيات تحت غطاء زواج المتعة ومبرراته الأخلاقية و المذهبية .

مافيا تستغل زواج المتعة

وقالت هناء إبراهيم رئيسة منظمة هيئة إرادة المرأة العراقية لـ«العربية.نت» إن مافيا الرقيق الأبيض بالعراق و تحت مبررات زواج المتعة الأخلاقية المذهبية استغلت الأمر و تاجرت بالنساء إلا إنها انتقدت تركيز الأمم المتحدة على أمور الجنس فيما تركوا الفقر و البطالة و أرامل العراق . وأضافت : عندما تتوفر السوق تأتي البضاعة من كل البلدان قبل قدوم العراقيات لسوريا توجد سوق بسوريا لبولونيات و رومانيات و ثمة سوق يستدعي بضاعة ولذلك مافيا الرقيق الأبيض

^١ المتعة لشهلا ص ١٦٣

العالمية و تحت غطاء زواج المتعة تستغل و تتاجر بالفتيات . و تابعت: «كثير من العراقيات أتين إلى سوريا عن طريق « زواج المتعة» حيث يتزوجهم شخص ما و يأتي بهم !! و السوق سيطرت عليه العراقيات لأنه يوجد مليوناً مهجر و هارب ... نصفهم من النساء».

وقالت: « لدينا ثقافة زواج المتعة فهل أحاربها أم أحارب الاحتلال، الأولوية طبعاً لمحاربة الاحتلال ، وفي العراق لا نستطيع الآن محاربة زواج المتعة حيث توجد فوضى أخلاقية !!!» .

فأين أنت يا جواد و أين قولك «ولم تستعمل المتعة شيعة سوريا و لبنان ولا عرب العراق»!؟

ولماذا إذن يعانون من الأمراض الجنسية الخطيرة ؟

فهل تعلم يا محسنا و جوادا ماذا حصل لهم بعد ممارسة المتعة وما كانت حصيلة هذه العلاقة النتته «أن ما تم تسجيله من حالات إيدز في محافظة النجف في شهر واحد يساوي ما تم تسجيله في بعض الدول خلال ١٠ سنوات»!!
وقد «سجل مستشفى النجف العام في العراق (٢٠٠٦) أربعين حالة إيدز قيل إنها بسبب زواج المتعة بالوافدين من الخارج».

وأيّن قولكم « ولم تستعمل المتعة شيعة عرب العراق» و «وأهل النجف خاصة يروونها عيباً».

وأما شيعة لبنان يا جواد و يا محسنا فحدث ولا حرج. وإليكما التقرير الآتي من المصدر: من داخل مشفى الإمام الصدر في جنوب العاصمة السورية- دمشق، ثلاثون حالة إصابة بمرض الإيدز لعناصر ينتمون للجان الشعبية وجيش الدفاع الوطني، وهم من الفلسطينيين الذين يقيمون بجانب مقام السيدة زينب وقد تشيعوا خلال سنوات الثورة، وانضموا للواء أبو الفضل العباس الشيعي العراقي، بالإضافة إلى عناصر من ميلشيات شيعية أخرى، وذلك بعد تقشي ظاهرة زواج المتعة بشكل كبير جداً لمدة بضع ساعات وبعدها الأكثر لمدة يوم واحد فقط، ضمن

المليشيات الشيعية التي تقاتل إلى جانب قوات الأسد في سوريا، حسبما أفاد تلفزيون الآن.

عملية زواج المتعة تتم عن طريق جلب فتيات شيعيات دون سن الخامسة والعشرون، من قرية الفوعة في إدلب، وفتيات لبنانيات يتبعن لحزب الله اللبناني بالإضافة إلى فتيات عراقيات الجنسية يجلبن من قبل لواء أبو الفضل العباس، وهدف جلبهن يعود لما يسمونه «بالجهاد الأعظم» في مقام السيدة، ولبث المعنويات وتحريض المقاتلين على القتال ضد الثوار والبقاء في جبهات القتال - حسب تأكيدات أبو بهاء من المكتب الإعلامي للواء شهداء الجولان العامل في المنطقة لتلفزيون الآن.

ويسخر الناشطون السوريون على هذه الظاهرة بوصفها «نكاح المقاومة» في رد اتهام حزب الله على الثوار ب«نكاح الجهاد» الذي لم يستطع إعلام حزب الله وإيران إثباته بأي طريقة.

عندما انطلقت الأحداث في سورية، بدأت حملة تشييع كبيرة في منطقة السيدة زينب للأهالي، وذلك بدعم كل من إيران وحالش اللبناني وذلك من خلال دفع رواتب شهرية مغرية لكل من يتشيع، كما يقومون بتزويجهم من فتيات شيعيات، وتزويدهم بأسلحة نوعية عالية الدقة وامتيازات كبيرة عند انضمامهم لمليشيا أبو الفضل العباس، أو مليشيات لواء أسد الله الغالب المتمركزة في منطقة السيدة. قائد المجلس العسكري في دمشق وريفها العقيد خالد الحبوس تحدث لتلفزيون الآن قائلاً: «زواج المتعة في الحروب لدى الشيعة هو جهاد مقدس، وفي مرتبة مقربة من «الله»، وإيماننا بما يفعله العناصر المسلحة والنساء اللاتي يتم التزوج بهم هو مشاركة النساء في الجهاد إلى جانب العناصر واكتساب ثواب الجهاد «المقدس» لديهم^١.

^١ المصدر: تلفزيون الآن

بيوت العفاف والهيئة الشرعية للمتعة: إباحية سياسية من حزب الله يستنكرها الشباب الشيعي

تنقل مصادرنا أنّ ما راج مؤخراً في أوساط حزب الله سواء في الجنوب والضاحية الجنوبية هو بيوت العفاف التي تلعب دوراً مماثلاً لبيوت البغاء المعروفة حيث يمارس الشاب الجنس بطريق شرعية مقابل مهر اسمي يبدأ من حبة علكة «تشيكلس» إلى عشرات ومئات الدولارات، وفق ما ترتضي الزوجة المؤقتة وفي بعض الأحيان قد تطالب الزوجة مصروفاً ثابتاً على أساس شهري وفق حاجاتها خصوصاً في حال كان لديها أولاد وتفتقر لمورد رزق. وبحسب المصادر عينها، فإنّ فتح بيوت العفاف وتسهيل زواج المتعة أصبح تجارة رائجة تدرّ مبالغ لا بأس بها وقد جرى الحديث أنّ أوتيل الساحة على سبيل المثال والذي يقع قبالة مسجد الرسول الأعظم يستعمل من قبل رواده لهذا الغرض وخصوصاً القادمون من الخارج. كما ترجع تلك المصادر أن حزب الله اعتمد هذا المخرج الشرعي كما تقول أوساطه كي لا يتمكن أعداء الأمة من إيقاع الشباب المقاوم في شباك العمالة من خلال العنصر النسائي !

وتفيد هذه المصادر، ومن دون الخوض في النقاش الديني الفقهي للمسألة، أنّ آية الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران قد أصدر فتوى تناقلتها وسائل الإعلام في مطلع الثمانينات قام من خلالها بتسهيل شروط زواج المتعة وإباحتها بشكل لا يتطلب وجود شهود ورجل دين عند عقد القران مع عدم ضرورة أن تكون مباحة. وترى تلك المصادر أنّ الهدف كان من وراء ذلك إرضاء رغبات الشباب في ذلك الحين وتجييشه في معركة ضد أعداء الولي الفقيه مع إباحة الكثير من المسائل التي كانت تعدّ محرّمة بطريقة بديهية. وقد ذهب الخميني بعيداً حيث ينقل عنه أنه أباح التمتع بالرضيعة وفق ما ورد في كتاب تحرير الوسيلة ص ٢٤١ في المسألة الفقهية رقم ١٢.

ومنذ ما يقارب الثلاثة أسابيع، أقرّ البرلمان الإيراني قانوناً يوسع من اطار زواج المتعة في البلاد ومأسسته وهو قرار ومن دون أدنى شك لا بدّ أنه قد صدر بناءً على طلب من الولي الفقيه الإمام الخامنئي وبالتالي يصبح ملزماً حكماً لأتباع الولي الفقيه في العالم وبطبيعة الحال لبنان .

وإذا كان زواج المتعة معروفاً ولكن بطريقة سرية للغاية ومحدودة في عهد الشاه، فقد أطلق له العنان مع الثورة وخصوصاً بعد سقوط مئات الآلاف من الشباب الإيراني على جبهة الحرب مع العراق في الثمانينات. أما مسألة بيوت العفاف التي ظلّت غير معلنة أو مدعومة حكومياً في عهد خاتمي، فقد جاء الرئيس الإيراني أحمدني نجاد ليقدم لها الدعم الكامل. فنجاد صادق في العام ٢٠٠٩ على قرار لتسهيل زواج المتعة من خلال هذه البيوت التي لم تعد تعتبر مخالفة للأخلاق فيما تم تفسيره آنذاك أنه محاولة لامتنصاص غضب الشارع الإيراني من الانتخابات المزوّرة وما عرف بالثورة الخضراء .

وقد ساهمت المؤسسة الدينية في ذلك حين عرضت مراكز دينية تقديم مساحات مخصصة لهذه الغاية. ولكن يبقى الفارق حتى الآن على ما يبدو بين ايران ولبنان هو التسعيرة حيث تقدر الليلة بـ ٥٠ دولار أميركي في وقت يبلغ سعرها في لبنان بحدود العشرين دولار^١.

ونقلت شبكة أورينت نت أن «هناك دعوات قضائية ترفع بحق كثير من كوادر حزب الله اللبناني و عناصره داخل المحاكم الشرعية من قبل نساء يلجأن إليها لإثبات شرعية أبنائهم بعد نهرب عدد كبير من هؤلاء الكوادر و العناصر من مخلفات زواج المتعة الذي يعقدونه من دون رادع أخلاقي و لاشعري! تضج المحاكم الشرعية اليوم بالقضايا الناجمة عن حالات الزواج غير الشرعي (المتعة) و ما يخلفه هذا الزواج ضمن بيئة تهاني في الأصل من الفقر و

الحرمان في عدد كبير من قرى و بلدات جنوب و البقاع و الضاحية الجنوبية لكن

^١ منقول من موقع شباب المستقبل

الملاحظ أن أكثر من رفعت بحقهم الدعاوي هم من المنتمين إلى (حزب الله) وبعضهم مسؤولون كبار استغلوا عواطف قاصرات في السن و فقرهن ليمارسوا عليهن سطوتهم و يتزوجونهم من خلال عقود متعة ليتخلوا عنهن لاحقا و ينجون بفعلتهم من دون أن يتركوا أية أدلة تدين فعلتهم. لكن ما يحصل اليوم هو أن عدد من النساء الحوامل تقدمن من قضاة الشرع في المحاكم الجعفرية بهدف إثبات نسب حملهن لأباء قيل لهم أن بعضهم قد قتل في سوريا، وبعضهم يرفض الاعتراف بجرمه!

تهديد بسجن الزوجات!

وقد كشفت المعلومات أن قيادة (حزب الله) تدخلت بشكل علني وفاضح لإسقاط الدعاوى بحق عناصرها، وقد هدّدت بعض هؤلاء الزوجات غير الشرعيات بنظر القانون والدين الإسلامي، باعتقالهن وزجهن بالسجون في حال أصروا على الدعاوى المرفوعة من قبلهم، لكن ومع إصرار ثلاثة منهن على السير بعملية الدعوى وصل حزب الله معهن إلى صفقة أرضت الطرفين وهي عبارة عن دفع تعويضات مالية جيدة مقابل إجهاضهن. وتفيد المعلومات أن النساء الثلاثة الذين وافقن على التخلص من حملهن خضعن لعمليات إجهاض داخل مستشفى تابعة لحزب الله في البقاع على يد أطباء نساء تولين الإشراف على كل كبيرة وصغيرة من ضمنها قضية التنازل عن حقهن وإبطال الدعاوى في المحاكم، ولوحظ أن هناك أكثر من أربعة حالات ولادة تمت خلال الأشهر الماضية عن طريق زواج المتعة من دون أن تتمكن أمهات الأطفال من نزع اعتراف ولو خطّي من الآباء الفعليين بحسب مقترحات قضاة شيعة في المحاكم الجعفرية.

الزواج بعد العودة من سورية!

محكمة الضاحية الجنوبية هي أكثر تلك المحاكم التي تعج بقضايا زواج المتعة؛ إذ لا يمر يوم واحد من دون دعوى تتعلق بهذا الزواج، الذي تحوّل إلى موضحة العصر في الضاحية، خصوصاً وأن مقاتلين حزب الله يلجؤون إلى اللعب على عواطف البنات ووعودهن بالزواج بعد عودتهم من الخدمة في سوريا، لكن أي من تلك الوعود لم تتحقق حتى بدأت الفضائح تكبر داخل أحشاء المُعزّر بهن وداخل (حزب الله) نفسه، لدرجة أن من بين هؤلاء العناصر قياديون عسكريون كبار في الحزب تهزّبوا من مسؤولياتهم تجاه قاصرات تحولن إلى أمهات بعد وعود بالزواج منهن^١.

نلخص من كل ما تقدم أن تلك الدول التي ذكرها محسن الأمين و جواد مغنية أصبحت تمارس المتعة بنهم و شراهة ومن ضمنها مدنها المقدسة بالأخص كمشهد و قم و كربلاء و النجف ، بل أضحت فتاوى الآيات و المراجع العابرة للقارات قد اخترقت الدول الأخرى التي لا تدين بمذهب هؤلاء وأصبحوا يمارسونها بكل أريحية ويتفاخرون بها أمام جماعتهم بعد أن سقطت القيم الأخلاقية من كثرة ترديد مراجعهم لأكذوبة «متعة الشيعة» !

^١ منقول من شبكة أورينت نت

س ١٨٠ : ماذا أقول لمن يحرمني حينما اطرح مسألة مشروعية المتعة فيواجهني

بسؤال : هل تقبل زواج المتعة لأختك أو ابنتك ؟

ج ١٨٠ : قل له لا أقبل ، وليس كل جائز مقبول ، فأنا لا أقبل بزواجهما الدائم من رجل مثلك وإن كنت مسلماً والزواج جائز معك .

جوابنا : لماذا يا سماحة السيد هذه العصبية؟! فما ذنب المسكين أن لا يقبله هذا السائل لأخته أو ابنته ؟

هل يوجد سبب شرعي مثلاً يمنع من الخطبة ؟ أم مجرد أن يناقشك أحد في

مسألة فقهية ترد عليه بهذا الأسلوب و هذا المنطق الأجوف!

فالمسألة ليست بهذه الصورة أي الذين لا يرتضونها لبناتهم وأخواتهم وقربياتهم في حدود التنزه والترفع بل لأنهم يرون فيها أمراً مهيناً مشيناً يتنافى وكرامة العائلة وشرف الأسرة. وكل امرأة كريمة على أهلها أو على نفسها ، لا تقبله لذاتها ، ولا يقبل أهلها لها إن تتزوج هذا الزواج الذي تحيط به الظنون .

تسقط المتعة دائماً ويسقط معها مذهب الكليني والطوسي والمجلسي بسؤال بسيط جداً « أترضاه لأختك ؟ والجواب دائماً يكون الرفض المطلق »!!

يقول الشيعي حسن علاء الدين في تحقيقه الرائع عن المتعة في العراق والذي نشرته صحيفة القدس العربي كما ذكرنا سابقاً : (وكلما سألت شاباً إن كان يقبل بتزويج أخته بالمتعة ينظر بقرف ويود لو يضربك على هذه الجراءة في انتهاك العرض) يا سبحان الله !! وأين الروايات التي يروج لها الآيات وفيها من الأجر والثواب ما ليس في الزواج الشرعي بملايين المرات؟؟؟؟ و يا سبحان الله !! المتعة انتهاك للعرض؟! وأين روايات المعصوم المزعوم؟! ألا يدل ذلك على سقوط المتعة حتى في عيون أتباعها عندما يعتبرون المتعة دائماً عاراً وانتهاكاً للعرض ويستخفون بالروايات المنسوبة زوراً للأئمة ؟ !

أي آية عظمى أو صغرى !! ومهما قال من تبريرات لإباحة هذا الغناء المسمى

متعة !! إلا أنها تجد الرفض التام من الأسرة والعشيرة !! ولا تسقط في وحل

المتعة إلا من كانت بلا أسرة أو عشيرة !! أو من عملتها بمنتهى السرية !! فالكل

ينظر إليها على أنها زنى ودعارة تمس العشيرة كلها فسحقاً سحقاً لكل حجة أو آية يبرر المتعة أمام أي عشيرة والويل ثم الويل له !! وهذه من الغرائب والعجائب التي ليس له نهاية في المذهب الاثني عشري !! والتي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك بطلانه من خلال رفض الأسرة والعشيرة له في كل مكان واعتباره عارا وفضيحة رغم كل التبريرات الاثني عشرية.

يقول الشيعي حسام علاء الدين كاتب التقرير : (الكثير من الحكايات تؤكد تحاشي الفتيات من الوقوع بهواية الحمل لأنه يمثل الفضيحة الكبيرة التي لا يمكن أن تدارى عن أنظار الآخرين وأولهم أهل الفتاة الذين يرفضون هذا الزواج بكل أشكاله فمع كل هذه التبريرات وخصوصاً الدينية منها ما زال المجتمع العراقي يرفض أي ارتباط خارج المؤسسة الزوجية فالعوائل الجنوبية تحافظ على تقاليدها حتى في أشد حالات العوز والفقر فالبكاراة ما زالت تمثل شرف العشيرة بكاملها وليس شرف العائلة فحسب .

ثم لماذا تشعرون بالحرج ؟ ألا تشعرون بالحرج و أنتم تتلهفون لهذه الأسئلة الجنسية السخيفة. من يقرأ هذه الفتاوي يشعر إنه يقرأ كتب و قصص عالم الجنس و ليست كتب دينية من تأليف سماحة السيد!!

س ١٨١ : إذا كان الزواج المؤقت مباحا .. فلماذا من الزواج الدائم ؟ .. او ما هو الفرق بين الدائم والمؤقت ، اي لماذا يكون الزواج المؤقت مباحا بدون أي سبب ، سواء للرجل أو للمرأة ، بحيث يتقصد الرجل أن يسافر لوحده من أجل هذا الزواج ؟ .. وهل يعتبر الزواج المؤقت كرها للزوجة الدائمة أم ماذا يعتبر ؟

ج ١٨١ : هذا حكم الله سبحانه ، فاتركي هذه التساؤلات ، وانظري ما يرضيه تعالى فامثليه ، فإن فيه خيرك في الدنيا والآخرة فإن من شرط الإيمان التسليم لله سبحانه تسليماً .

جوابنا : هذا هو حال المفتي الذي يتهرب من الأسئلة و يضع أخطاء مذهبه و تشريع متعته البشرية على الله تعالى ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا ﴾ و يطالب أتباعه بالإيمان بذلك و التسليم لله!

لا يا أختاه لا تتركي هذه التساؤلات لأن سماحة السيد يقول على الله تعالى شططا!

نسأل: في أي سورة أو آية قال الله تعالى ذلك ؟ هل تلزمننا بقول بعض المفسرين من حطاب الليل ؟ نريد آية قطعية الدلالة في شرعيتها و حليتها و ليست آية متشابهة أو واردة في النكاح الدائم و أنتم تجعلونها في متعكم و تحرفونها بحروف زائدة شاذة ما أنزلها الله في كتابه .

نعم يا أختاه انظري ما يرضيه تعالى فامثلي لأوامره سبحانه لا لفتاوي هؤلاء المحرضين على ممارسة الجنس من الدبر و القبل وإلا أصبحت امرأة مستأجرة في قاموس مذهبك!!!

لا يسأل الله تعالى يوم الحساب لماذا لم تمارسي متعة السيستاني أو الطوسي أو المفيد و المجلسي ولكن إن مارستي متعة هؤلاء فهنا الطامة الكبرى لأن الورع عن الشبهات أصل عظيم من أصول الدين، كما قال رسول الله ﷺ: فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام.

لذلك نقول إن سبيل العاقل أن ينظر لدينه ويجتهد في إخلاص مهجته ويستعمل الورع في جميع أحواله ، فيأخذ بالأحوط فيما اختلف فيه ، فكيف بما أجمع على تحريمه والمنع منه ، فمن توقي الشبهة كان للحرام أوقى ، ومن باشر الشبهات ودخل في الترهات كان في الحرام أوقع واليه أنزع وفيه أرغب .

عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهة ، فمن ترك ما شُبه عليه من الإثم كان لما استبان أترك ، ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان ، والمعاصي حمت الله ، ومن يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعها ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا إن حمى الله في أرضه محارمه^١... الخ.

س ١٨٢: أحد الأشخاص من الشيعة الإمامية يقول بأنه ليس مقتنع بزواج المتعة. ما هو الجواب لكي يقتنع؟

ج ١٨٢: عليه مراجعة الآية ٢٤ من سورة النساء وتفسيرها والأحاديث الكثيرة الواردة في هذا الباب وهناك كتب خاصة ألقت بهذا الصدد.

جوابنا : لا شك أن أي شيعي عامي ولو كان مثقفاً لن يقتنع بهذا الذي تطلقون عليه زواج!!!

فلولا أصحاب العمائم الذين غسلوا أدمغتهم من كثرة التلقين والترديد و التكرار لما انساقوا تلقائياً بعد ذلك و لما اقتنعوا بهذا المسمى زواج!!!

فالشيعي لا يخطر بباله وهو يتلو القرآن أن آية (رقم ٢٤) من سورة النساء تتكلم عن «متعة المفيد» أو «متعة المجلسي» أو «متعة الخوئي» أو «متعة السيستاني» مثلاً!!! ولكن لأنهم مسبقاً عملوا غسل لعقولهم ولقنوههم بأن الآية نزلت في المتعة!! (متعتنا التي نمارسها و التي حرموها أهل السنة والجماعة و حرمها خليفتهم عمر!!) هكذا يلقنونهم ، وإلا فقد راجعنا (رقم ٢٤) من سورة النساء و جعلنا حتى الأمي الجاهل يقرأ بصوت عالي من بداية آيات (٢٣ و ٢٤ إلى ٢٥)

^١ البخاري من كتاب الإيمان باب فضل من استبرأ لدينه ومن كتاب البيوع باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات

حتى أولئك الأعراب في البادية قرأوها ولم يجدوا فيها إشارة و لو عابرة إلى «متعة المراجع» . ما بقى يقرأها إلا أهل الاسكيمو و أدغال أفريقيا!!
لذلك نسأل سماحتكم: إن كنتم آية من آيات الله كما تلقبون أنفسكم ، فارشدونا لآية قطعية الدلالة محكمة الثبوت تشرع هذا النكاح!
أما أن تعزي السائل إلى مراجعة الآية و تفسيرها و الأحاديث الكثيرة (بالمناسبة لا يوجد حديث نبوي واحد في أحكام هذه المتعة و شرائطها من سنن النبي ﷺ في صحيح البخاري و مسلم إلا في الكافي .وما يوجد في الكافي و يطلق عليها علماء التشيع المذهبي بأحاديث هي روايات منسوبة للباقر و الصادق ولا يعتبر بمصطلح علم الحديث أحاديث و إنما مراسيل . فأية رواية شيعية هي مراسيل وليست أحاديث!!) و مطالعة كتب خاصة ألفت في هذا الصدد فلا يجدي السائل و الباحث عن الحق (حتى لو كان هذا السائل كما في السؤال إماميا وهو غير مقتنع بهذا النكاح)..فبالله عليكم أي سائل و هو عامي أو حتى مثقف يطالع و يراجع هذا الكم الهائل من كتب التفسير و الحديث و الفقه و كم يضيع هذا القاري من وقته و جهده لمعرفة حكم آية واحدة فقط وهي آية (٢٤) ادعى أصحاب التشيع المذهبي من زمن الطوسي مرورا بزمن الحلبي و المجلسي و عبد الحسين الموسوي و غيرهم إنها في المتعة و هكذا لقنوا أتباعهم و زعموا أن هذا هو مذهب أهل البيت !

لذلك ننصح السائل بمراجعة كتبنا في المتعة ككتاب «تحریم المتعة في الكتاب و السنة» وكتاب «نكاح المتعة بين أدلة القائلين بالتحريم و شبهات القائلين بالتحليل» وكتاب «خاتمة المتعة» وهو رد على كتاب «المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي» ليتبين للقارئ و السائل الكريم في هذه الكتب حقيقة ادعاء الإمامية المتعة وإنها «أكذوبة» في نهاية المطاف تشبثوا بدعاوي فارغة وبشبهات فاسدة وبآيات متشابهة لقنوها أتباعهم وقالوا هذا هو مذهب أهل البيت و أهل البيت منهم براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

لذلك يسأل السائل بعيدا عن تعصب المذاهب و الفرق وبعيدا عن مذهب السيستاني : هل الآية نزلت بلسان عربي مبين كما قال الله تعالى في عدة آيات من القرآن الكريم منها:

قوله تعالى ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** ﴾ [يوسف: ٢]

وقوله تعالى ﴿ **وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا** ﴾ [طه: ١١٣]

وقوله تعالى ﴿ **قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ** ﴾ [الزمر: ٢٨]

وقوله تعالى ﴿ **كِتَابٌ فَضَّلْتِ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ** ﴾ [فصلت: ٣]

وقوله تعالى ﴿ **وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجُمُعِ لِأَنَّ**

رَيْبَ فِيهِ فِرْقَيْنٌ فِي الْجَنَّةِ وَفِرْقَيْنٌ فِي السَّعِيرِ ﴾ [الشورى: ٧]

و قوله تعالى ﴿ **إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** ﴾ [الزخرف: ٣]

و قوله تعالى ﴿ **بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ** ﴾ [الشعراء: ١٩٥]

أم نزلت بلسان صيني أو يوناني و روسي لكي نحتاج إلى مترجم كالمعصوم في كتاب الكافي (أي استعمال الرواية المنسوبة إليهم) أو نحتاج إلى تفسير القرآن كتفسير العياشي و تفسير الطوسي و تفسير الطباطبائي و تفسير الخوئي و تفسير السيستاني إن وجد لكي نفهم الآية و تفسيرها!!

إن مشكلة عقائد الشيعة سواء الأصولية كالإمامة و العصمة أو الضروريات كالرجعة و المتعة أو الفرعيات كالترية و الشهادة الثالثة أن علماءهم يعتقدون ثم يبنون احتجاجهم عليها . وهذا خطأ فظيع أدى إلى كثرة تأليف كتب هذه العقائد لدى الإمامية و تسويد صفحاتها بدعاوي ظنية وخير مثال على ذلك عقيدة المتعة.

فهل الشيعي الجعفري يحتاج إلى تأليف هذه المجلدات وقد بلغ عددها أكثر من ستين كتاباً من الكتب و الرسائل و المؤلفات المستقلة فقط . فإذا أضفت إليها

كتب التفسير و الحديث و الفقه و غيرها تصل لأكثر من مئات المجلدات وكل هذه التهويلات فقط في بيان حليتها وإنما لم تحرم أو تنسخ أو ما شابه ذلك ؟ هل الشيعي يحتاج إلى هذا الكم الهائل لكي يفهم هل قوله تعالى ﴿ **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً** ﴾ في المتعة كما يدعي علماءه أم في الزواج الوحيد وهو

الدائم الذي تكلم الله تعالى عنه في آيات التشريع و بين أحكامه؟ لاشك أن هناك خلل في المنهج الإمامي وهذا الخلل يكمن في طريقة الاستدلال، فإنهم يعتقدون ثم يستدلون على صحة عقائدهم مما أدى إلى شذوذية تلك العقائد و تعارضها مع القرآن ، وحينئذ يضطرون إلى التأويل الباطني و حمل آيات القرآن ما لا تحملها من هذه العقائد كالاحتجاج بالآيات المتشابهة، ولما أعيتهم الحيلة قالوا بالتحريف وإلا فما هو السبب الذي يجعل عالم من علماء الشيعة الجعفرية يشك أو يعتقد أن بعض آيات القرآن أسقطت بدعوى عدم اشتمالها لآيات الولاية المزعومة سوى الخلل في مناهجه (منهج الروايات اعتقد ثم استدل) و ليس في القرآن و العياد بالله.

وإلا فما هو السبب الذي يجعل عالم من علماء الشيعة الجعفرية يشك أو يعتقد أن بعض آيات القرآن أسقطت بدعوى عدم اشتمالها لآية المتعة إلى أجل مسمى سوى الخلل في مناهجه (منهج الروايات اعتقد ثم استدل) و ليس في القرآن و العياد بالله.

وإلا فما هو السبب الذي يجعل عالم من علماء الشيعة الجعفرية يشك أو يعتقد أن بعض آيات القرآن أسقطت بدعوى عدم اشتمالها لآيات الإمامة المزعومة سوى الخلل في مناهجه (منهج الروايات اعتقد ثم استدل) و ليس في القرآن و العياد بالله.

هنا نختصر الطريق لهذا السائل و غيره من عامة الشيعة و مثقفيهم فنقول: استدلال هذا المرجع و غيره من المراجع الذين سبقوه على هذا الأمر العظيم والحساس لا يستقيم، ولا يصلح حجة لما يزعم لسبب بسيط وهو أن هذا النص متشابه في دلالاته على نكاح المتعة، وليس محكماً قاطعاً في دلالاته عليه. والله

تعالى نهانا عن اتباع المتشابه في مثل هذه الأمور، فقال ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ

فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ وحتى يكون النص صريحاً محكماً في دلالاته على نكاح

المتعة نحتاج إلى أمرين اثنتين لا انفكك عنهما معا:

(١) أن يكون لفظ (استمتعتم) لا يطلق إلا على نكاح المتعة حصراً.

(٢) وأن يكون لفظ (الأجور) لا يصح إطلاقه على المهور.

أما الأمر الأول: فإن لفظ (الاستمتاع) و(التمتع) و(المتاع) من الألفاظ المشتركة التي تأتي لأكثر من معنى. وأصله مأخوذ من الانتفاع والتلذذ ولفظ (الاستمتاع) هنا ليس صريحاً أو قطعياً في دلالاته على نكاح المتعة. إنما ذلك شبهة لا يصح اعتمادها. واللفظ يحتمل معنى آخر هو الانتفاع بالزوجة، والتلذذ بجماعها ومتعلقاته. فيكون اللفظ كناية عن الجماع. كما هو شأن القرآن دائماً في هذا الأمر، إذ يكتفي عنه ولا يذكره باسمه الصريح.

إذن كلمة (استمتعتم) ما جاءت لتؤدي غير المعنى اللغوي المكنى عنه على طريقة القرآن في الكناية تعففاً عن ذكر الأفعال الجنسية بالألفاظ الصريحة. فلم تأت لتؤدي معنى اصطلاحياً شيعياً مذهبياً لنوع من أنواع الأنكحة.

و أما الأمر الثاني: لم يرد في القرآن لفظ المهر قط، لا تعبيراً عن الصداق الذي يفرض للزوجة عند العقد، ولا في غيره. وإنما ورد التعبير عن ذلك بغيره من الألفاظ كالصداق وأكثر ما ورد التعبير عنه بلفظ «الأجور».

فما الذي جعل لفظ «الأجور» في الآية المذكورة خاصاً «بنكاح المتعة» ودليلاً عليه دون بقية الآيات؟! مع أن اللفظ واحد في الجميع. فبطل الاستدلال بالآية وانتهى النقاش كما يقول الدكتور الدليمي!

لذلك نسأل سماحة السيد: أنت عليك إعادة مراجعة نص الآية بعيداً عن أي كتاب، لأنك لم ولن تفهم الآية إلا فهما شوفينياً مذهبياً عمائياً وإلا وجب عليك الإجابة على تلك الأسئلة التي طرحناها و سنطرحها بدون لف و دوران:

- مثلاً: ما الذي جعل لفظ «الأجور» في الآية المذكورة خاصاً بنكاح «المتعة» ودليلاً عليه دون بقية الآيات؟!
 - مثلاً: القرآن يعبر عن إنشاء «العلاقة الزوجية الصحيحة الدائمة» إما بلفظ «النكاح» و مشتقاته وهو الكثير الغالب وإما بلفظ «التزويج». أما بلفظ «الاستمتاع» فلم يعهد استعماله في القرآن الكريم لإنشاء عقد أصلاً؟ فما الذي جعل لفظ «الاستمتاع» لإنشاء عقد المتعة!!!
 - مثلاً: الله تعالى لم يذكر «الأجل» في الآية، فلماذا أدخل علماء الشيعة لفظ «الأجل» في الآية وقالوا على الله تعالى شططا و جعلوه ركن؟
 - مثلاً: الله تعالى ذكر «الأجر» بمعنى المهر و الصداق المفروض للزوجة بينما الشيعة حرفوه و جعلوه أجر مقابل المتعة الجنسية سواء كان الاستمتاع قبلا أم دبرا كما في رواية «إني أخاف الفضيحة»!!!!
- فإن علماء الشيعة السابقين و اللاحقين خالفوا نصوص القرآن فحرفوا وغيروا حكمة الله تعالى ومراده لأنهم اتبعوا المتشابه من الآيات و تركوا المحكمات!! و من المعلوم أن أول من ترك النص المحكم، واعتمد على الاستنباط من المتشابه إبليس!! إذ استنبط خيريته على آدم عليه السلام بقوله: ﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ﴾ [ص: ١٧٦]
- [الأعراف: ١٧٢]
- من دليل متشابه بقوله: ﴿ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ [ص: ١٧٦] [الأعراف: ١٧٢]
- وترك السجود لآدم مع أن النص الأمر به محكم: ﴿ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ [الأعراف: ١١١]
- ثم جرب إبليس استعمال الرواية الموضوعية لاستئصال آدم عليه السلام وزوجته حواء. ودلس في نسبتها الى الله تعالى. فقال لهما ﴿ وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠]
- ووثق هذه الرواية المكذوبة على الله بالقسم ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِنَاصِحِينَ ﴾ [الأعراف: ٢١].

وما كان لآدم عليه السلام أن يصدق بهذه الرواية، وهي معارضة لنص محكم واضح بالنهاي عن الأكل من الشجرة، صادر من الله ألا وهو ﴿ **وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [الأعراف: ١٩].

وفي سندها شخص مجروح من قبل الله وهو إبليس الذي أخرجه الله من الجنة لرفضه السجود لآدم قائلاً له ﴿ **فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ** ﴾ [الأعراف: ١٣] وهذا مصير كل من ترك النص المحكم واتبع المتشابه! والرواية المعارضة للنصوص المحكمة من علماء السوء وأتباعهم.

كما قال تعالى يحكي عنهم قولهم يوم القيامة ﴿ **وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبْرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنُّهُمْ عُنَّا كَبِيرًا** ﴾ [الاحزاب: ٦٨، ٦٧].

س ١٨٣ : أنا شيعية ، ولكن معرفتي ببواطن المذهب الجعفري محدودة. سؤالي هو: مدى جواز زواج المتعة ، فعلى ما اعتقد انه يسيء للمذهب الجعفري ، والبعض بدأ يأخذ منه وسيلة للتغطية على أفعال تدرج تحت لواء الزنا ، ورب العالمين حدد شكل وما عداه غير جائز حتى من الناحية المنطقية ؟
ج ١٨٣ : الزواج المنقطع زواج مشروع وحكم الله سبحانه ، وإساءة استعماله من قبل البعض لا يعني أن أصل الزواج غير مشروع زواج شرعي ، وما عداه غير جائز حتى من الناحية المنطقية ؟

جوابنا : لماذا لا تصارح أتباعك بالحقيقة . قل لهم أن منظري التشيع المذهبي استحلوا هذا الزنا في مذهبنا و خالفوا الله تعالى و رسوله ﷺ و جميع الفرق و المذاهب . فلماذا تجعلوا الله تعالى شماعة لتلبيساتكم دائماً؟! يقولون « قال الله » وهذا « حكم الله » طيب ألا يذكر الله تعالى أحكام متعتكم في كتابه؟

إن عدم ذكر أي حكم ولو حكم واحد من أحكام «متعة الشيعة» في القرآن لدليل واضح على عدم مشروعية هذا النكاح المسمى زورا و بهتاناً كما يحلو لهم تسميته بالزواج المؤقت أو المنقطع !! لأنه لا يعقل أن يجيز الله تعالى مثل هذه العلاقة

بين الرجل والمرأة على خطورتها وحساسيتها، ثم لا يشرع لها في كتابه ولو حكماً واحداً! ولهذا قيل: كيف يقال إن نكاح المتعة من الدين والقرآن لم يعطه ما أعطى بقرة بني إسرائيل من اهتمام!
فحتى هذه الشيعة التي معرفتها ببواطن المذهب الجعفري محدودة أعلم من هذا المرجع و من أجوباته الملتوية!

موقع السيد صادق الحسين الحسيني: (<http://ar.rohani.ir>)

س ١٨٤ : هل يجوز ان اتزوج زوج متعة من بكر بقصد المداعبة دون موافقة

ولي أمرها علماً بأن أبوها متوفي و لها من العمر ٢٣ سنة؟

ج ١٨٤ : اذا لم يكن لها جد من قبل الأب فأمرها بيدها.

جوابنا : أين ذهب الأخ والعم وابن العم والقاضي؟ وهل في شريعة الإسلام أن

يهتك عرض الفتاة متى مات أبوها أو جدها لتصبح لعبة في يد أشباه الرجال

الذين يزعمون إنهم رجال دين!! يحرضون أتباعهم بإصدار الفتاوي النارية على

طلب المتعة و الجنس قبلا و دبرا !؟

س ١٨٥ : شخص متزوج، لدى زوجته ابنة أخ مطلقة راشدة وطلبت منه بأن

يتزوجها زواجا مؤقتا، فما الحكم؟

ج ١٨٥ : الزواج في مفروض السؤال جائز، مع رضا الزوجة التي هي عمّة تلك

المرأة.

جوابنا : ما هذا الدين ؟ كيف يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وقد نهى رسول الله

ﷺ الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

فقد أخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجمع بين المرأة

وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها» .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على القول به ، وليس فيه - بحمد الله -

اختلاف ، إلا أن بعض أهل البدع ممن لا تعد مخالفته خلافا ، وهم الرافضة

والخوارج ، لم يحرموا ذلك ، ولم يقولوا بالسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، كما في

حديث أبي هريرة (السابق ذكره) .

أقول : أحاديث رسول الله قاطعة بتحريم الجمع برواياتكم !

١ أخرجه البخاري ١٥/٧ ، ومسلم ١٣٥/٤ ، وأحمد ٤٦٢/٢

فعن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله قال «لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها»^١.

وفي رواية عن السكوني عن جعفر عن أبيه أن عليا أتى برجل تزوج امرأة على خالتها فجلده وفرق بينهما^٢.

فرواياتكم تحرم الجمع بين المرأة وخالتها أو عمتها ولكن المشكلة أنكم معشر شيعة المفيد و الطوسي تزعمون التمسك بأئمة أهل البيت وتركون صاحب البيت وسيدته وهذا أولا.

وأما ثانيا : ماذا لو خالف هؤلاء الأئمة كلام صاحب البيت وسيد أهل البيت رسول ﷺ؟ من يجب علينا نتبع منهما حينئذ؟! لا شك يجب أن نتبع كلام الرسول ﷺ، ومن شك في ذلك، فقد كفر! وفي كتاب الله الأمر باتباع سنة النبي ﷺ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

بل إن شرف أئمة أهل البيت ومكانتهم فرغ على شرف من شرفهم الله به، وهو رسول الله ﷺ، ولا يستقيم في شرع ولا عقل تقديم التابع على المتبوع، والفرع على الأصل، لمن كان له عقل يعي به، والله المستعان.

وثالثا : لأنكم لا تميزون أقوال أئمة أهل البيت فاختلط عليكم الأمر كما قال عالمكم يوسف البحراني في كتابه الحقائق^٣.

والنتيجة تحليل ما حرمه الله و رسوله ﷺ كالجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ومتعة النساء و طواف النساء!!

س ١٨٦ : هل يجوز زواج المتعة من فتاة لها (صديق) يتردد عليها؟

ج ١٨٦ : يجوز ذلك بشرط عدم العلم بكونها ذات بعل .

جوابنا : يبدو أن الجو ربيع عند الجماعة ويريدون أخذ الراحة والاستجمام !!

^١ الوسائل ١٤/٣٧٦

^٢ المصدر السابق

^٣ الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ١/٦٠٥

نعم يجوز المتعة بفتاة لها صديق (Boyfriend) و عشيق و خدن ساعة لك و ساعة لصديقك !! لكن إذا حملت فيمكن عمل القرعة بينكما لمعرفة الوالد الحقيقي!!!

لاحظوا كيف لا ينكر سماحة السيد هذا الفعل المحرم من اتخاذ الخليات !! ولكن همه الجنس والانشغال بفتوى المتعة فقط .. لأن سماحته يعلم أن متعته و الزنى وجهان لعملة واحدة وإلا لو كان سماحته يقرأ القرآن لما أفتى بذلك !!
فأين أنت من قوله تعالى الذي حرم اتخاذ الأخدان أي الأصدقاء والصديقات على كل من الرجال والنساء، فقال في خصوص النساء ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ وفي خصوص الرجال ﴿مُحْصَنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ سبحانه الله يلقبون أنفسهم بأية الله وهم لا يدرون عن آيات الله فأين أنت من آيات الله ومن هذه الآيات لو كنت آية الله حقا و حقيقة وليس (show business).

س ١٨٧ : شخص متزوج، لدى زوجته ابنة أخ مطلقة راشدة وطلبت منه بأن يتزوجها زواجا مؤقتا، فما الحكم؟

ج ١٨٧ : الزواج في مفروض السؤال جائز، مع رضی الزوجة التي هي عمّة تلك المرأة.

جوابنا: نسأل ماذا أبقيتم من المحارم إن كنتم تؤمنون بالقرآن و أحاديث النبي ﷺ!؟

س ١٨٨ : هل يجوز عقد المتعة (اللاجنسية) على فتاة بكر شيعية ، وذلك من غرض أن يكون الاتصال بينهم - بالكلام (هاتفياً) أو المراسلة - شرعياً ؟
ج ١٨٨ : نعم ، يجوز شرعاً مع تحقق سائر الشرائط .

جوابنا : لا أدري هل هي السذاجة أم المرض النفسي من هؤلاء المقلدة .

يعني ماذا تريد أن تفعل عبر الهاتف ..هل تريد ألتك أن تتكلم عبر الهاتف !
قوم مرضى بمرض الشهوات ثم يعييون الغرب الكافر !! ما شاء الله عندكم حلال ..ولكن الغربي لو فعلها يعتبر حرام !

س ١٨٩: ما الهدف من زواج المتعة؟

ج ١٨٩: الله هو العالم بأهداف التشريع ، وقد صرَّح القرآن الكريم وأجمع المسلمون على تشريعه من قبل الرسول ﷺ ، وإنما حرَّمه الخليفة الثاني واختلف المسلمون بعده ، ومن فوائد هذا الزواج تسهيل النكاح المحلَّل على الناس ، والحدُّ من الفساد أو إخفاء الزوجين المعلومات عن بعضهما.

جوابنا : إن الهدف في «متعة الشيعة» : هو الجنس أي (السفح وصب الماء

واستفراغ الأوعية فقط) ومن أجل ذلك سهلوا أمرها. فمنها إنهم ألغوا:

(١) الولاية (لأن إذا اشترطوا الولي فمعنى ذلك توقف العمل عند كثير من

الزبائن!!! فتصبح المسألة معقدة لدخول طرف ثالث لا داعي له) .

(٢) وألغوا الشهود(هذا أفضل شيء عملوه لكي لا يعلم أقرب المقربين

بأسرارك).

(٣) واشترطوا عدم سؤال المرأة ولا التفتيش عنها إن كانت متزوجة (so

what?)

(٤) ألغوا الميراث واشترطوا عدم الفرض (لأن الفرض يجلب العار وسين جيم!).

(٥) ألغوا الميراث!! (غير معقول العاهرة ترث المليونير في لمحة بصر).

(٦) زادوا العدد حتى ألف لكي يتخيل صاحب المتعة إنه يعيش في قصر

للجواني!!

(٧) سهلوا أمر أجرتها فقالوا بدرهم أو تمر أو قطعة حلوى من أقرب محل!!

(٨) ألغوا حد الرجم على من تعاطاها لأنه غير محصن (أحسن شيء ليظمنن

قلب المؤمن!! ولا يخاف من أي رادع ديني إن بقى شيء من الدين) .

(٩) أجازوا العزل لأن ماءه!!(وإذا جاء الولد ربما عملوا القرعة!)

ويقوم علماء قم في الوقت الحاضر بإضافة بعد التعديلات و الزيادات عليها

لتواكب عصر السرعة و تنافس المخادنة الأمريكية(American Dating) .

فهذا المرجع لم يأت بشيء جديد حينما زعم أن من فوائد متعته: «ومن فوائد هذا الزواج تسهيل النكاح المحلل على الناس ، والحد من الفساد أو إخفاء الزوجين المعلومات عن بعضهما».

ونقول: و من التعديلات المضافة على أهداف متعة المراجع حسب اللوائح و النظم المعمول بها أي حسب الكتب التي ألفوها في متعتهم زيادة على ما ذكرها سماحة السيد . ومن فوائدها كما يقول مجموعة من علماء الشيعة: «عدم وجود النفقة ،اعطاء الحريات الشخصية، حل مشكلة عقد التحريم، حل المشكلة الجنسية، حل مشكلة المحلل، حل مشكلة الوقوع في التحريم المؤبد ،قطع منابت الفساد لتخلص من القيود والالتزامات التي يفرضها الزواج الدائم، و أخيرا الحفاظ على المرأة كوعاء نظيف!!!».

قلت: لو تأمل العاقل لخرج بنتيجة إن هذه الدعاوي كلها أقاويل منحوتة من جيوبهم أشبه بشرائع وضعية وقوانين مبتكرة من عقولهم القاصرة! فلا نجيبك لأن متعنكم شرع بشري و بالتالي ما تدعونها من تسهيلات و توصيلات و خزعبلات لا تهمنا فهي نفس نتاج محض عقولكم المشرعة لأحكامها !!

لذلك نقول لسماحة السيد: «اثبت العرش ثم انقش» أي أولا ثبت دليلك الذي تستند إليه ثم ابن الأحكام عليه وليس العكس فأنت مطالب بدليل من قول الله تعالى وليس من قول جيبك!! وبما إنك لا تستطيع اثبات ذلك باعترافك « الله هو العالم بأهداف التشريع» فلا تقفري على الله تعالى كذبا فهذا أولا.

وأما ثانيا : فإن القرآن لم يصرح على تشريعه وهذا هو الافتراء بعينه على القرآن وقد سبق توضيح هذه الأكذوبة على القرآن الكريم فراجعها من هذا الكتاب وغيره من مؤلفاتنا في نقض و إبطال هذه الدعوى القائمة على المتشابهات لأن

¹ راجع هذه المصادر : الإسلام للخالصي ص١٩٢، والزواج لبحر العلوم ص٢٧٤إل ٢٨٠، وبحث محمد تقي الحكيم حول الزواج الموقت ص١٩٥-١٩٧، وتأملات حول المرأة لفضل الله ص١٣١و١٣٥

الاحتجاج بالمتشابه يستطيع حتى اليهودي و النصراني أن يحتج علينا بآيات أكثر وضوحا من احتجاجكم بالمتشابهات .

وهذه طائفة من الآيات القرآنية التي يحتج بها النصارى مقتبسة من خطاب مفتوح الى الشيخ (الشعراوي) موجهة اليه من الكنيسة القبطية في مصر انقلها بتصرف للاختصار : يحتج صاحب الكتاب وهو يرد تهمة الكفر والشرك عن المسيحيين بقوله تعالى ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ [البقرة: ٦٢]

قائلاً: يا فضيلة الشيخ النصارى من ضمن الذين آمنوا بالله وليسوا من الكفرة !

﴿ **فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ** ﴾ [يونس: ٩٤]

يقول : فالمسلم اذا كان في شك مما انزل إليه فعليه أن يرجع إلى «أهل الإنجيل» فيسألهم ليدلوه على الحقيقة. فالمسيحيون هم المرجع ، فاذا لم يكن المرجع سليماً يا صديقي ضاع كل من حاول الرجوع اليه .

وهكذا تحتج الكنيسة القبطية بالمتشابهات من الآيات في سبيل نصره دينهم كما تفعل الشيعة الجعفرية (باحتجاجهم بأهل البيت) سواء بسواء . فما الفارق بينهما؟ وأما ثالثاً: دعواك تحريم الخليفة عمر ؓ للمتعة واختلاف المسلمون من بعده أكذوبة أخرى من أكاذيبكم المعروفة و المسطرة في كتبكم الدعائية المذهبية لم تصدقها الأمة ولن تستطيعوا تمريرها إلا على السذج و البلهاء من أتباعكم فليس كل الناس سذج يصدقون أكاذيبكم ولو كنتم تلبسون العمام السوداء و تتختم بأنواع من الأحجار وبلغتم من العمر عتياً فإننا لا نصدقكم حينما تقترون على سيدنا عمر ؓ فأين ومتى قال بتحريم المتعة !؟

لو كنت شجاعاً فلماذا لا تحضر لنا أربعة شهود تثبت لنا أن رسول الله ﷺ أظلم بعد أن حرمها عمر كما تقترى !؟ فقط شاطر في فتاوي الجنس و الدبر!

أننا نثبت لهذا المرجع الأمي وغيرهم من هؤلاء الذين يرددون كالبغاء ما لقنوهم أسلافهم هذه الأكذوبة ونزيل الغشاوة التي كانت على أعينهم و نقول بصوت مرتفع: أن الذي حرم المتعة هو الله تعالى حسب عقيدة الروايات لأن عقائدكم قائمة على الروايات!

فقد أحل الله هذه المتعة للشيعة و حرّمها على باقي الأمة!! وهذا ليس من جبيي وإنما بروايات أهل البيت .

ففي الوسائل و صحيح من لا يحضره الفقيه للبهودي عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال : إن الله تبارك وتعالى حرم على شيعتنا المسكر من كل شراب و عوضهم من ذلك المتعة^١.

وروى الكليني عن محمد بن مسلم قال عن أبي جعفر في حديث قال : إن الله رأف بكم فجعل المتعة عوضا لكن من الأشرية^٢.

و في الوسائل: قيل لأبي عبد الله : لم جعل في الزنا أربعة من الشهود وفي القتل شاهدين ؟ قال : ان الله أحل لكم المتعة ، و علم أنها ستتكر عليكم فجعل الأربعة الشهود احتياطاً لكم ، ولولا ذلك لأتى عليكم وقلما تجتمع أربعة على شاهد بأمر واحد^٣.

فلماذا لا تتبع الأسلوب العلمي يا سماحة السيد و تقفري على الخليفة عمر رضي الله عنه بأنه هو الذي حرّمها بينما روايات أهل البيت تزعم أن الله حرّمها على أهل السنة. ألا تؤمن بأخبار المعصومين و رواياتهم؟ هل تكذب هذه الأخبار أم تؤمن بها ولاسيما أن البهودي صححها في كتابه صحيح من لا يحضره الفقيه فراجعها؟!

لذلك اختلف المسلمون بعد ذلك ليس بقول عمر رضي الله عنه بل بأخبار من تعتقدون فيهم العصمة المطلقة ومن هنا كان منشأ الاختلاف بينكم و بين الأمة (زمن صناعة الروايات على لسان أئمة آل البيت بختم أهل الكوفة و أهل قم ،كعلي بن إبراهيم

^١ الوسائل ١٤/٤٣٨ ، صحيح من لا يحضره الفقيه للبهودي ص ٢٨٨

^٢ الوسائل ١٤/٤٣٨-٤٣٩ ح ١٤

بن هاشم القمي الذي تدعون إنه أول من نشر أحاديث الكوفيين بقم وتلميذه الكليني الذي نقل عنه الكافي يتكلمان بلسانه ويقولان حدثنا أبي عبد الله...). مما يؤكد أن ما ينسب إلى جعفر كذب وبهتان وأن الرواة عنهم بل جل علماء الرافضة من الكوفة مع أن الصادق ولد في المدينة وعاش فيها وتوفي فيها ودفن بالبقيع فأين تلاميذه من أهل المدينة!!

س ١٩٠: شخص من أهل العامة يقول أن زواج المتعة حرام، فما هو الردّ عليه؟
ج ١٩٠: زواج المتعة جائز في دين الإسلام والمسلمون كانوا يعملون به في عهد النبي ﷺ من غير نكير وكذا في خلافة أبي بكر ومدة من خلافة عمر وهو حرّمه من تلقاء نفسه، واشتهر بين الفريقين أن عمر قال: «أيها الناس متعتان كانتا على عهد رسول الله محلتان أنا أنهى عنهما وأحرّمهما وأعاقب عليهما: متعة الحجّ ومتعة النساء». (سنن البيهقي: ج ٧، ص ٢٠٦).

جوابنا: كل أجوباتك على هذا الشيعي غير مقنعة فلا يستطيع هذا الشيعي أن يرد على هذا السني بهذه الحجج الواهية لأنك تتلاعب مع الألفاظ و تموه العبارات وتسميها أجوبة ولكن دعني أجيبك في هذه النقاط:
أولا: التلبيس الأول قولك: «زواج المتعة جائز في دين الإسلام» أنت تضحك على السذج من أتباعك! بالله عليكم هل إذا قلت: الخمر جائز في دين الإسلام عبارة صحيحة؟

يمكن أن أستشهد بمشروعيتها من آية قرآنية بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا

الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]

فقولك زواج المتعة عبارة غلط!! فمن أطلق عليها هذه التسمية؟! و متى أصبحت متعتكم زواجا!!؟

هل لديكم دليل قرآني يجعل هذا الارتباط أو الرابطة زواجا!!؟

إن القرآن لا يطلق لفظ «الزوجة» على المتمتع بها لا في آية الطلاق ولا في آية العدة ولا في آية العدد ولا في آية الميراث ولا في آية الظهر ولا في آية اللعان ولا في آية المودة و السكن ولا في آية الصداق ولا في غيرها من آيات الأحكام الأخرى . فكيف أصبحت المتمتع بها زوجة يا علماء التشيع المذهبي؟!
القرآن لم يستعمل لفظ الأجرة و لفظ الإيجار و الاستئجار في أي موضع من آيات الأحكام؟

القرآن لم يستعمل لفظ الإيجار أو الاستئجار لا في آية الاستمتاع والتي تسمونها زورا و بهتاناً (بآية المتعة) إنما علماء التشيع المذهبي أدخلوه في الآية ظلماً و عدواناً!! و ألقوه بهذه الآية المفترأة!!

لم نسمع أن القرآن استعمل هذا اللفظ ولم نسمع حتى في أحاديث الرسول ﷺ المرخصة في المتعة قبل التحريم أن الصحابة كانوا يستعملون هذا اللفظ أي «زواج المتعة» أو «تزوجت زواج متعة» مثلاً في الغزوات مرة أو مرتين !
خلافنا معكم :أن المتمتع بها لا تسمى « زوجة» بمصطلح القرآن الكريم والسنة النبوية. والتمتع لا يصح تسميته «زواجاً» لاختلافه عن الزواج من حيث الماهية أو الذات و الأحكام المترتبة بعد ذلك.

ودليلنا بالقرآن أساساً إننا نجد أن القرآن لا يطلق لفظ «الزوجة» إلا على امرأة ارتبط معها الرجل بعلاقة رفيعة تحقق المقاصد الشرعية المرجوة منها بحيث يحصل الانسجام بين هذه العلاقة الرابطة وبين الشرع.

أما إذا كان الارتباط جنسياً بحتاً (كمتعتكم الجنسية التي هدفها السفح واستفراغ الأوعية) فلا يطلق القرآن فيه لفظ «الزوجة» وإنما يعبر عنه بلفظ المرأة!
إن لفظ (المرأة) يعبر عن الأنوثة أكثر من أي معنى آخر، بينما لفظ «الزوج» أو «الزوجة» يعبر عن التشابه والانسجام أكثر من أي معنى آخر.
ومن هنا أطلق لفظ «الزوج» على الجنسين الذكر والأنثى لأنه غير متعلق بجنس معين، بينما لا يطلق لفظ «المرأة» إلا على الأنثى كما يقول الدكتور الدليمي .

إذن هناك فرق بالتأكيد بين ذكر الله تعالى «الزوج» و«المرأة» في القرآن الكريم.

لقد خلق الله تعالى الذكر ميالا إلى الأنثى طالبا لها راغبا فيها و خلق الأنثى ميالة للذكر راغبة فيه. ففي المرأة نقص لا يسده إلا الرجل حيث يلبي لها حاجاتها النفسية و الاجتماعية و الإنسانية و الجنسية .و لأن المرأة تكمل نقص الرجل و تلبي له حاجاته النفسية و الاجتماعية و الإنسانية و الجنسية. إذن «المرأة» بدون زوج فيها نقص فيأتي الرجل «زوجا» لها مكملا لإنسانيتها و الرجل بدون امرأة فيه نقص فتأتي المرأة «زوجا» له، مكملة لإنسانيته.و لهذا كل منهما «زوج» لصاحبه يقترن معه بزواجه.

فمتى تكون المرأة «زوجا» و متى لا تكون؟

عند استقراء الآيات القرآنية التي جاء فيها اللفظين ،نلاحظ أن اللفظ «زوج» يطلق على المرأة إذا كانت الزوجية تامة بينها و بين زوجها ، و كان التوافق و الاقتران و الانسجام تاما بينهما ، بدون اختلاف ديني أو نفسي أو جنسي. فإن لم يكن التوافق و الانسجام كاملا ، ولم تكن الزوجية متحققة بينهما فإن القرآن يطلق عليها «امرأة» و ليست زوجا ، كأن يكون اختلاف ديني عقدي أو جنسي بينهما !

و من الأمثلة على ذلك قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا

إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان ٧٤-٧٦].

وبهذا الاعتبار جعل القرآن حواء «زوجا» لآدم في قوله تعالى ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ

أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة ٣٥].

وبهذا الاعتبار جعل القرآن نساء النبي ﷺ «أزواجا» له في قوله تعالى ﴿التَّبِيِّ أَوْلَىٰ

بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب ٦].

فإذا لم يتحقق الانسجام والتشابه والتوافق بين الزوجين لمانع من الموانع فإن القرآن يسمي الأنثى «امرأة» و ليس «زوجا» .

قال تعالى: «امرأة نوح» و «امرأة لوط»، و لم يقل: «زوج نوح» أو «زوج لوط» وهذا في قوله تعالى ﴿ **ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةَ نُوحٍ وَامْرَأةَ لُوطٍ كَاتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَاتَاهُمَا** ﴾

إنهما كافرتان ،مع أن كل واحدة منهما امرأة نبي، ولكن كفرهما لم يحقق الانسجام و التوافق بينها و بين بعلها النبي و لهذا ليست «زوجا» له و إنما «امرأة» تحته . و لهذا الاعتبار قال القرآن: «امرأة فرعون» في قوله تعالى ﴿ **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَبِخِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَبِخِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** ﴾ [التحریم: ١٠]

لأن بينها و بين فرعون مانع من «الزوجية»، فهي مؤمنة وهو كافر، و لذلك لم يتحقق الانسجام بينهما ، فهي «امرأة» و ليست «زوجة». و من روائع التعبير القرآني العظيم في التفريق بين «زوج» و «امرأة» ما جرى في إخبار القرآن عن دعاء زكريا عليه و على نبينا أفضل الصلاة و السلام ، أن يرزقه ولدا يرثه . فقد كانت «امراته» عاقر لا تتجب و طمع هو في آية من الله تعالى ، فاستجاب الله له ،وجعل امرأته قادرة على الحمل و الولادة . عندما كانت امرأته عاقرا أطلق عليها القرآن كلمة «امرأة» ، قال تعالى على لسان زكريا ﴿ **وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَبِئَاءَ** ﴾ [مريم: ١٥].

و عندما أخبره الله تعالى أنه استجاب دعاءه، و أنه سيرزقه بغلام، أعاد الكلام عن عقم امرأته، فكيف تلد و هي عاقر، قال الله تعالى ﴿ **قَالَ رَبِّ إِنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ** ﴾ [آل عمران: ٤٠]

وحكمة إطلاق كلمة «امرأة» على زوج زكريا عليه السلام أن «الزوجية» بينهما لم تتحقق في أتم صورها وحالاتها ، رغم أنه نبي ، و رغم أن امرأته كانت مؤمنة ، و كانا على وفاق تام من الناحية الدينية الإيمانية !

و لكن عدم الانسجام و التوافق التام بينهما ، كان في عدم انجاب امرأته، و الهدف «النسلي» من الزواج هو النسل و الذرية (شرع الله تعالى النكاح في الإسلام لمقاصد أساسية قد نص القرآن الكريم عليها صراحة ترجع كلها إلى تكوين الأسرة الفاضلة قال تعالى ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا**

إِيَّاهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ حيث أشارت الآية الكريمة إلى أن مناط السكن إنما هو «الزوجية» لا مطلق المرأة (الجنس و المتعة) وبذلك يمكن القول بأن «الزوجة الدائمة» هي التي جرت سنة الله تعالى بجعلها سكنا

للرجل ، وجعل بينها وبين زوجها مودة ورحمة ، بحكم العلاقة الزوجية الصحيحة الدائمة في أسرة تتجب البنين والحفدة على ما ينص عليه قوله تعالى ﴿ **وَاللَّهُ جَعَلَ**

لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنًا وَحَدَّةً ﴾ [النحل: ٧٢] ، فإذا وجد مانع بيولوجي عند أحد الزوجين يمنعه من الإنجاب ، فإن «الزوجية» لم تتحقق

بصورة تامة !!

ولأن امرأة زكريا عليه السلام عاقر ، فإن «الزوجية» بينهما لم تتم بصورة متكاملة ، ولذلك أطلق عليها الله كلمة «امرأة» .

و بعدما زال المانع من الحمل، وأصلحها الله تعالى ، وولدت لزكريا ابنه يحيى ، فإن الله تعالى لم يطلق عليها «امرأة»، و إنما أطلق عليها كلمة «زوج» ، لأن «الزوجية» تحققت بينهما على أتم صورة.

قال تعالى ﴿ **وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ** ﴾ [الأنبياء ٨٩-٩٠].

والخلاصة: أن امرأة زكريا عليه السلام قبل ولادتها يحيى هي «امرأة» زكريا في القرآن ، لكنها بعد ولادة يحيى هي «زوج» و ليست مجرد امرأته .
وبهذا عرفنا الفرق الدقيق بين «زوج» و «امرأة» في التعبير القرآني العظيم ،
وأنهما ليسا مترادفين .وعلمنا أن القرآن لم يطلق على المرأة التي تؤخذ لساعة من أجل عرد واحد على سفاح واحد «زوجة» بل أطلق عليها «مسافحات» و «متخذات أخدان» أي بالمصطلح الشيعي الجعفري «مستأجرة»!!
فهل «امرأة المتعة» «زوجة» بالمصطلح أو التعبير القرآني لكي نطلق على هذه الرابطة أو العلاقة لفظ «زواج»!!؟
ثانيا: التلبيس الثاني: قولك «كانوا يعملون به في عهد النبي ﷺ من غير نكير وكذا في خلافة أبي بكر ومدة من خلافة عمر .»
طيب كانوا يعملون من غير نكير !!! هل تقصد أن بعضهم كانوا يفعلونها في الخفاء مثلا لأنه «زواج سر» !!؟
فإن كان كذلك فلا يعلم أحد بهذا الزواج لأنه سر إلا إذا ظهر إلى السطح و شاهد الناس أمره في المجتمع يستشري عندئذ لابد لفقهاء الأمة أن يبينوا أمره للناس وهذا ما حصل و حدث في خلافة عمر ﷺ لما سمع خبر تمتع سلمة أو معبد أو عمرو بن حريث فوقف موقف من ذلك وقال كلمته و في القوم علي بن أبي طالب ﷺ فادعاء هذا المرجع بأن نكاح المتعة كان مباحاً زمن النبي ﷺ وأبي بكر الصديق ، حتى جاء عمر بن الخطاب فحرمه كذب وطمس للحقائق و استهبال للقراء و المقلدين من أتباعه إن كانوا ينشدون الحق!
وأما زعمك : «واشتهر بين الفريقين أن عمر قال: أيها الناس متعتان كانتا على عهد رسول الله محفلتان أنا أنهى عنهما وأحرمهما وأعاقب عليهما: متعة الحج ومتعة النساء. (سنن البيهقي: ج٧، ص٢٠٦) .»
قبل التعليق على هذا النص المكذوب وافتراءه أنه اشتهر بين الفريقين. أسأل سؤالاً للشيعية: كيف تقلدون هذا المرجع الذي لا يفقه حتى كتب الحديث والسنن و يلقبونه بأية الله العظمى !!!

بصراحة عندنا لا يستحق أن يلقب بأية لا عظمى ولا صغرى كذلك !!!
 فهل في سنن البيهقي ج٧ص٢٠٦ حديث بهذا النص المكذوب كما ذكره سماحة
 السيد يا من يدعي المرجعية الأعلى و تلقبونه بأية الله العظمى !!
 فهل أنت آية عظمى في الكذب وتمويه الحقائق و الضحك على القراء أم آية في
 ماذا؟

المفروض أن تبتعد عن مثل هذه الأراجيف و تتبع الأسلوب العلمي في النقل لا
 أن تحرف الكلام عن مواضعه ولاسيما على أتباعك بهذه الطريقة إلا إذا كان
 أتباعك سذج يصدقوا كل كذبة تقترها فهذا شيء آخر ﴿صَمُّكُمْ عَنِّي فَهُمْ لَا

يُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ١٨]

على العموم النهي عن المتعتين روي عن عمر بسند صحيح. ففي مسند أحمد بن
 حنبل : « حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا بهز قال وثنا عفان قال ثنا همام ثنا قتادة
 عن أبي نضرة قال قلت لجابر بن عبد الله : أن بن الزبير ؓ ينهى عن المتعة
 وإن بن عباس يأمر بها قال فقال لي على يدي جرى الحديث تمتعنا مع رسول الله
 ؓ قال عفان ومع أبي بكر فلما ولي عمر ؓ خطب الناس فقال أن القرآن هو
 القرآن وأن رسول الله ؓ هو الرسول وأنهما كانتا متعتان على عهد رسول الله ؓ
 إحداهما متعة الحج والأخرى متعة النساء . »

تعليق شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم رجاله ثقات رجال الشيخين
 غير أبي نضرة فمن رجال مسلم. وأما «العقوبة عليهما» فقد أخرجها الطحاوي في
 شرح معاني الآثار وابن عبد البر في التمهيد والنسائي في عمل اليوم والليلة، من
 طريق يزيد بن سنان عن مكي بن إبراهيم عن مالك عن نافع عن ابن عمر ؓ

عن عمر قال: **متعان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنهى عنهما وأعاقب عليهما**. وقال النسائي هذا حديث معضل^١.

كما أن هذا الحديث بهذا اللفظ قد أخرجه البيهقي في السنن بلفظ قريب من اللفظ السابق وهو حديث طويل ننقله لبيان التدليس و الكذب موضع الشاهد: « أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ أنبأ عبد الله بن محمد بن موسى ثنا محمد بن أيوب أنبأ موسى بن إسماعيل ثنا همام عن قتادة عن أبي نضرة عن جابر ﷺ قال قلت إن ابن الزبير ينهى عن المتعة وأن ابن عباس يأمر بها قال على يدي جرى الحديث تمنعنا مع رسول الله ﷺ ومع أبي بكر ﷺ فلما ولي عمر خطب الناس فقال إن رسول الله ﷺ هذا الرسول وإن هذا القرآن هذا القرآن **وإنهما كانتا متعتان على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما** إحداهما متعة النساء ولا أقدر على رجل تزوج امرأة إلى أجل إلا غيبته بالحجارة والأخرى متعة الحج أفصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم^٢».

ولكن في سنده بعض المدلسين والضعفاء.

فأين هذا اللفظ في سنن البيهقي عن لفظ و وتدليس سماحة السيد « **محللتان** » و « **أحرّمهما** » ؟

لاشك أن سماحة السيد يدلس على مقلديه و أتباعه ويستهلهم لأنه يعلم أنهم لا يقرؤون و لا يتصفحون ولا يسألون عن الحقيقة ! ويقولون : غير معقول آية الله العظمى يكذب (فهل هو معصوم كذلك!!) ولا يدري هؤلاء المساكين أن آيتهم يكذب و لكن بصفاقة! ولو كان سماحة السيد صادقا ويريد الحق فمن غير المعقول بعد هذا الحديث ورقمه التسلسلي (١٤١٧٠) الذي نقله من سنن البيهقي أن يتغاضى عن الحديث التالي بعده مباشرة من سنن البيهقي أيضا ورقمه

^١ الحديث المعضل: عند علماء الحديث هو ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي، سواء كان السقوط في أوله أو وسطه أو منتهاه وهو ما يرسله تابع التابعي فمن دونه. والحديث المعضل بعد ضعيفا، وهو أسوأ حالا من المقطع لكثرة المخدوقين من الإسناد.

^٢ السنن للبيهقي ٢٠٦/٧

التسلسلي (١٤١٧١) واللفظ للبيهقي: «وقد حدثنا أبو محمد عبد الله بن يوسف الاصفهاني أنبأ أبو محمد عبد الرحمن بن يحيى الزهري القاضي بمكة ثنا محمد بن اسماعيل الصايغ ثنا أبو خالد الأموي ثنا منصور بن دينار ثنا عمر بن محمد عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: صعد عمر بن الخطاب على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما بال رجال ينكحون هذه المتعة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها ألا و إنني لا أوتى بأحد نكحها إلا رجمته^١».

قال البيهقي - الذي تستشهد بحديثه - في تعليقه على هذا الحديث ما نصه: «فهذا إن صح يبين أن عمر رضي الله عنه إنما نهى عن نكاح المتعة لأنه علم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه» .

فإن عمر حينما قال بتحريم المتعة لم يكن ذلك انشاءً من نفسه. وإنما أعلن ذلك بناءً على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو جاء منصوصاً عليه في خطبته يرشدك إلى ذلك ما روته كتب السنة كابن ماجه كذلك وهذا لفظ ابن ماجه كما جاء: «حدثنا محمد بن خلف العسقلاني (جيد) ثنا الفريابي (محمد بن يوسف) ثقة) عن أبان بن أبي حازم (جيد) عن أبي بكر بن حفص (ثقة) عن ابن عمر قال: لما ولي عمر بن الخطاب، خطب الناس فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها. والله لا أعلم أحداً يتمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة، إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد إذ حرمها^٢».

وهذا حديث قال عنه ابن حجر في تلخيص الحبير: إسناده صحيح^٣. فكيف تقترى يا سماحة السيد بقولك «وهو حرّمه من تلقاء نفسه»؟

^١ السنن الكبرى ٢٠٦/٧ رقم الحديث (١٤١٧١)

^٢ ابن ماجه ٦٣١/١

^٣ تلخيص الحبير ١٥٤/٣

نعم نسب النهي إلى نفسه وليس إلى رسول الله ﷺ ليس كما يزعم أتباعكم كالفكيكي في كتابه المتعة: «أضاف النهي عنها إلى نفسه لضرب من الرأي فلو كان النبي ﷺ نسخها أو نهى عنها أو أباحها في وقت مخصوص دون غيره لأضاف التحريم إليه دون نفسه». وهذا القول خطأ شنيع وقع هؤلاء الفلاسفة الجدد فيه لسبب بسيط أن لو أضاف النهي إلى نفسه لكانت متعة الحج محرمة أيضا بقول عمر وكان لأهل السنة لو كانوا يتبعون عمر في هذه القضيتين أن يقولوا بتحريم متعة الحج أيضا وهذا غير صحيح بتاتا^١.

يقول ابن تيمية في منهاجه: «إن أهل السنة متفقون على إن كل واحد من الناس يؤخذ من قوله و يترك إلا رسول الله ﷺ فإذا كان عمر أخطأ في مسألة فهم لا ينزهون عن الإقرار عن الخطأ إلا رسول الله^٢».

لذلك أهل السنة لم يقولوا بتحريم متعة الحج تبعا لعمر ﷺ .

يقول ابن القيم «إجماع الأمة على أن متعة الحج غير محرمة بل إما واجبة أو أفضل الانساق على الإطلاق أو مستحبة أو جائزة و لا نعلم للأمة قولاً خامساً فيها التحريم^٣».

إذن عمر ﷺ قرن المنسوخ بالثابت المستقر في خطبته. فأما المنسوخ فهو متعة النساء وأما الثابت المستقر فهو متعة الحج، فإن قوله «كانتا» يدل بظاهره على استقرار ذلك في زمنه ﷺ ولم يستقر حتى مات إلا التمتع إلى الحج وهو الذي نطق به القرآن والسنة. فنهي عمر عن المتعة لمن لم يكن بلغه نسخ الإباحة فيها لم يكن اجتهاداً منه؛ بل كان امتثالاً لأمر النبي ﷺ، وقد سبق بيان ذلك مفصلاً . وأما متعة الحج فقد صح عن عمر أنه نهى عنها، ولكن لم يكن نهى تحريم وإنما

^١ هنا إمامكم المعصوم السادس قد ثبت عنه نسبة تحريم المتعة إلى نفسه كما في (الكافي ٥/ ٤٦٧ باب الوادر) قال لعمار الساباطي وسليمان بن خالد: (قد حرمت عليكم المتعة من قبلي مادمتما بالمدينة لأنكما تكبران الدخول علي فأخاف أن تؤخذا، فيقال هؤلاء أصحاب جعفر). فهل المعصوم يحق له أن ينسب التحريم إلى نفسه هنا ولا يحق لعمر بن الخطاب أن يفعل ذلك لو ثبت هذه النسبة على الفرض الجدلي!!

^٢ مختصر منهاج السنة لابن تيمية ٢٢٤/١

^٣ الزاد ٢٠٦ / ٢

أراد أن يختار للناس الأفضل، وهو أن يفرّدوا العمرة بسفر والحج بسفر، وكان يرى أن ذلك الإتمام المأمور به في قوله تعالى: ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦].
فنهيه عن متعة الحج نهى تنزيهه، ونهيه عن متعة النساء نهى تحريم لنهي النبي ﷺ عنها.

و هنا يحق لنا نسأل علماء الشيعة بعض الأسئلة البسيطة :
لماذا لم يأت الصحابة الذين خالفوه في متعة الحج كعلي وابن عباس وعمران وغيرهم إلى الخليفة عمر زمن خلافته وقيموا الحجة على عمر ويشهدوا (أو يأتوا له بالشهود) أن الرسول ﷺ أحل متعة النساء لما خطب فيهم هذه الخطبة؟
يقول ابن تيمية : «وعمر لما نهى عن المتعة (متعة الحج) خالفه غيره من الصحابة كعمران بن حصين وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وغيرهم وهذا بخلاف نهيه عن متعة النساء فإن عليا وسائر الصحابة وافقوه على ذلك».
فهل سكتوا تقيّة!!! أم الخطبة خرجت مخرج التقيّة!!! (ولاسيما إنه لا يوجد عندنا طوسي مثل طوسيك وتصدقونه بينما تكذبون معصومكم).
ثم لماذا لم يطالبوا عليا ﷺ أثناء تسلم الخلافة ببيان أمر هذه المتعة التي حرمها عمر بزعمكم وهو إمام مفترض الطاعة ولو بخطبة أو كلمة؟!
و لماذا لم يحتج بها في محفل من المحافل قبل تسلم الخلافة إن كانت مباحة؟!
نحن عندنا عدة شواهد من واقع حياة أمير المؤمنين علي ﷺ تكذب دعاويكم وتهدم أكذوبتكم سواء في أكذوبتكم بتحريف القرآن أي «أكذوبة تحريف القرآن» أو أكذوبتكم في متعة النساء أي «أكذوبة المتعة» أو أكذوبتكم في النص على اثني عشر إماما من الله أي «أكذوبة الإمامة» أو أكذوبتكم في عصمة هؤلاء أي «أسطورة العصمة» أو أكذوبتكم في دعوى إن القرآن لم يجمعه إلا صحابي واحد وهو علي ﷺ أي «أكذوبة جمع القرآن» أو أكذوبتكم في دفع الأموال من عروض التجارة لمراجعكم أي «أكذوبة الخمس» أو «أكذوبة ذلك فرج غصبنا» وغيرها من هذه الأكذوبات وما أكثرها مع تطور المذهب!

فأما «أكذوبة المتعة» وهي موضوع بحثنا فلأمور:

أولها: كل الفرق (أهل السنة والخوارج و الشيعة الزيدية والشيعة الاثني عشرية والأباضية) روت حديث علي بن أبي طالب ؑ المشهور أن رسول الله ﷺ حرم متعة النساء عام خيبر بينما أنتم ادعيتم إنه ؑ مارس التقية الطوسية في متعة النساء بزعمكم وليس لكم منهج تزنون الروايات الصحيحة عن الضعيفة إلا هذا الهراء العبيط ، هراء التقية الطوسية!!

ثانيهما: أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؑ أنكر على ابن عباس في تحليله للمتعة كما رواه مسلم في صحيحه . فكيف يشهد في مجلس عمر و يعارضه أن الرسول ﷺ أحل المتعة!؟

ثالثهما: كان ابن عباس ؑ متمسكا برأيه في المتعة بعد ذلك بينما ابن الزبير كان يخالفه حتى تجادلان في المسألة وكل واحد منهما كان يقول برأيه و يتمسك به إلى أن هدده ابن الزبير .

فلماذا سكت علي ؑ عن عمر ؑ و لم يعارضه؟ هل هو أضعف أو أقل شأنًا من المرأة التي عارضت عمر ؑ في المهر علنا و خضع لرأيها؟ أم كان يخاف الأمير ؑ على نفسه إن جاهر برأيه في زمن عمر أن يضربه عمر أو يرحمه فلذلك مارس التقية في متعة النساء بينما ابن عباس ؑ (ولم يتصف بهذه الشجاعة ولم يكن رجل حرب وإنما أعمى) يجادل ويجاهر!؟

فإن كان كذلك فهل كان يخاف على نفسه إن جاهر برأيه في زمن خلافته أيضا إن كان السكوت تقية - وهو مالا نرضاه لعلي - فلماذا لم يعلن رأيه و يبين خطأ عمر فيما ذهب إليه بعد أن آل الأمر إليه - كما يقول الأستاذ علي حسب الله!؟

رابعهما: إن كان هذا غير صحيح, فلماذا جاهر علي ؑ بمتعة الحج في زمن عثمان ؑ وهو يخالفه جهرا حينما نهى عثمان ؑ عن المتعة في الحج على ما رواه النسائي عن مروان بن الحكم قال: كنت جالسا عند عثمان فسمع عليا يلبي

بعمره وحجة فقال : ألم تكن ننهى عن هذا ؟ قال : بلى ولكني سمعت رسول الله ﷺ يلبي بهما جميعاً فلم ادع قول رسول الله لقولك^١ .

فهل وافقه علي وسكت تقية كما تزعمون أم وقف ضده فبين له ما فعله رسول الله ﷺ .

نعم هذا هو علي ؑ الذي يقول لمن يمارس التقية الطوسية « لا أداهن في ديني ولا أعطي الدنيا في أمري » .

فقد حطمت كلماته الشريفة «التقية الطوسية» أيما تحطيم!

وعن سعيد بن السيب قال: حج علي وثمان فلما كنا ببعض الطريق نهى عثمان عن التمتع فقال علي : إذا رأيتموه قد ارتحل فارتحلوا ، فلبى عليا وأصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان فقال علي : ألم أخبرك انك تنهي عن التمتع قال : بلى ، قال له علي : ألم تسمع رسول الله ﷺ تمتع قال بلى^٢ .

فهل رأيتم أيها القارئ الكريم الفرق الشاسع بين دين الإمامية بمنظور الطوسي وبين دين علي ؑ سواء في مسائل فقهية أو سياسية؟!
لنأخذ مسألة أخرى من واقع الأئمة، و نثبت أن دين علي ؑ يختلف عن دين هؤلاء جملة و تفصيلاً!

فقد زوج علي ؑ ابنته أم كلثوم عمر بن الخطاب ؑ وهذا يؤكد معنى طيبا يجمع بين الخليفين الراشدين يفهمه أي عاقل- كما يقول الدكتور علي السالوس- فإذا بالرافضة يقولون على لسان زرارة عن أبي عبد الله (ع) في تزويج أم كلثوم فقال: إن ذلك فرج غصبناه^٣.

و يفترون روايات تذكر أن عليا زوج ابنته خوفا من عمر و تهديده له !!!
فعن هشام بن سالم عن أبي عبد الله (ع) قال: لما خطب إليه قال له أمير المؤمنين (ع) : إنها صبية ، قال : فلقى العباس ، فقال: مالي؟ أبي بأس؟ فقال: و ما ذاك؟ قال: خطبت إلى ابن أخيك فردني. أما والله لأغورن زمزم. ولا أدع لكم

^١ سنن النسائي ٥٧٦/٢ وصححه الألباني

^٢ المصدر السابق ٥٧٨

^٣ انظر الوسائل ٤٣٣/١٤ باب جواز مناكحة الناصب عند الضرورة و التقية ح٢

مكرمة إلا هدمتها، ولأقيمن عليه شاهدين بأنه سرق، ولأقطعن يمينه، فأتاه العباس فأخبره وسأله أن يجعل الأمر إليه ، فجعله إليه^١.

قال العاملي في تعليقه على هذا الخبر: «أقول و تقدم ما يدل على ذلك في نكاح الذمية و في أحاديث التقية».

وهذا ليس إساءة عمر وحده كما يظهرون و إنما هو إساءة أشد إلى علي الذي يسلبه ما عرف عنه من شجاعة وإقدام ، فيبدو ذليلاً جباناً^٢.

فهل رأيتم كيف تلعب العقيدة و التقية الطوسية بواقع آل البيت . وقس على ذلك باقي الأمور . فانظر مثلاً إلى حب آل البيت الأطهار للخلفاء الراشدين الثلاثة رضى الله تعالى عنهم :فهذا على بن أبى طالب يختار أسماء الثلاثة لثلاثة من أبنائه ، وهم أبو بكر الذى قتل بين يدى أخيه الحسين ، وعمر ، وعثمان الذى قتل أيضاً مع أخيه الحسين . ومن أحفاد على بن أبى طالب : أبو بكر بن الحسن الذى قتل بين يدى عمه الحسين ، وعمر بن الحسن الذى قتل كذلك مع أخيه وعمه الحسين .وعمر بن الحسين الذى قتل بين يدى أبيه .

(انظر معجم رجال الحديث للخوئى ، ففيه ترجمة هؤلاء جميعاً) .

أفترى رافضة الأمس أو اليوم يسمون أحد أسماء هؤلاء الثلاثة ؟ أم أنهم لعنهم الله تعالى لا يذكرون أي اسم من الأسماء الثلاثة إلا مع اللعن والتكفير ؟!
هذا هو الإمام علي وهذه أخلاقه وكلماته دلت سيرته وحياته على معدنه وانطبقت أعماله وحطم عقيدة الشيعة الاثني عشرية «التقية» في جمل قليلة والأمثلة كثيرة في هذا المجال .

خامسهما :من يتصفح تاريخ علي ﷺ يجد أنه لم يثبت في كتاب وحتى في كتبهم ، ذكر واحدة من النساء اللاتي تمتع بها ﷺ مع أن جميع النساء ذكرن وذكرت أسمائهن في الكتب التي ألفوها في سيره وسوانحه!

^١ الوسائل ٤٣٣/١٤-٤٣٤ ح ٣

^٢ أنظر كتاب مع الاثني عشرية في الأصول و الفروع لعلي السالوس ص ١٧٤ (أ.ن)

فليتعلموا منه هذه الدروس والعبر إن كانوا يزعمون إنهم من أتباعه بدلاً من الكذب والبهتان والتقول عليه كرم الله وجهه و التحدث باسمه.

س ١٩١ :شخص كان جاهلاً بأحكام الإسلام، وزنى بفتاة بكر من أهل العامة، والآن حيث علم حكم ذلك، يريد أن يتزوجها زوجاً مؤقتاً، فهل يمكن ذلك دون إذن أبيها، مع العلم أنها ليست بكرًا؟

ج ١٩١ : لا يجب أخذ الإذن من أبيها كما في فرض السؤال.

جوابنا : هل هذا عالم يطلق عليه آية الله أم ماذا!!! انظروا كيف يدمر البيوت المستورة الأمانة!!

لو فرضا أن هذه البنت المراهقة الحمقاء ارتكبت خطأ هذه الفعلة في فترة المراهقة فما ذنبها أن يطبق عليها «متعة الطوسي» أو «متعة المفيد» !!؟
و ما ذنب هذا الأب المسكين أن يلتهم هذا المسعور ابنته بهذه الطريقة ويفعل بها فعلته الدنيئة بدون ولايته و أنت تشجعه بكل بساطة و كأنه ارتكب ذنب صغيرا
تافها !!! و تبارك عمله الدنيء !!

إنك تشيع الفاحشة في الذين آمنوا وتدعوا لها بل و تحرض عليها باسم الدين وباسم القرآن (حتى الاسم زوروا على الآية الكريمة وسموها آية المتعة) وباسم أهل البيت وغيرها من المصطلحات وتعلم إنها من تلبيسات إبليس . فإن كنت تريد حب الشهوات و اشاعة الفاحشة باسم متعتكم بين مقلديك و بين أتباعك فهذا شأنك و شأن مذهبك الجنس الإباحي و لكن لا تشيع الفاحشة في بيوت المسلمين لأن مصيرك عذاب أليم في الآخرة كما وعد الله تعالى ذلك و لو كنت تضع أكبر عمامة على رأسك و يقبونك بأعلى مرجع و يقبونك بآيات الله و ليس بآية الله ، كما قال الله تعالى في كتابه ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ [النور: ١٩]

وسواء زنى بجهل أحكام الإسلام أم زنى بعلم أحكام هذا الإسلام المزعوم بهذا الفهم الأعوج !فالحالة واحدة فهي زنى !!! فقط الحالة الأولى بدون غطاء مذهبي

و بدون اقحام اسم الإسلام، أما الحالة الثانية فبغطاء و دعم مذهبي و إضفاء الشرعية المقدسة من آيات المتعة !! فلا تحتاج الحالة لأخذ إذن الأب ، لأنه لا يوجد أب في الدنيا يوافق على ممارسة بنته للمتعة والجنس إلا إذا أردت أن تكون قدوة عملية لفتواك و لديك الشجاعة في ذلك أن يتمتع هذا السائل ببنتك أو أختك من دون موافقتك الأبوية طبعاً كما تقني !!

فماذا تقول يا سماحة السيد؟ هل تقبل ذلك التحدي؟ أرنا شجاعتك و اقتداءك بمذهب أهل البيت الذي تدعي محبتهم و موالاتهم!!

س ١٩٢ : شخص يريد أن يعقد متعة على كتابية هل يجب عليه أن يسألها إن كانت مارست الجماع مع غيره وينتظرها لتنتهي من عدتها؟
ج ١٩٢ : لا يجب السؤال . في فرض السؤال.

جوابنا : يبدو أن السائل ساذج لدرجة أنه صدق أكذوبة مذهبه في متعة النساء وأن ما يفعله هو دين الله تعالى و حكم القرآن والرسول ﷺ و أئمة آل البيت ولا يدري هذا المسكين المغرر به من قبل آيات المتعة و الدبر أن ما يطبقه من فتاوي هؤلاء لا تمت بأدنى صلة بالقرآن و بالله وبرسوله ﷺ. إنها مجرد قوانين و لوائح و نظم و قواعد و شرائط و أحكام وضعها فقهاء التشيع المذهبي و نسبوها إلى الله تعالى و لرسوله ﷺ ولأهل بيته ظلماً و زوراً و عدواناً وخرجوا علينا بهذه الحكاية! على كل حال لا تسأل هذه الكتابية عن العدة بعد جماع غيرك لأنها تعتقد أنك متخلف و ربما من سكان المريخ!!

س ١٩٣ : ما هو الدليل على أن التمتع بالفتاة وإن كانت بكرًا جائز برضاء والدها؟
ج ١٩٣ : قال الله تعالى ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ سورة النساء: الآية ٢٤. وفي تفسير الطبري (ج ٥ ص ١٩) والدر المنثور (ج ٢ ص ١٤٠) عن علي أمير المؤمنين سلام الله عليه «: لولا ان عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي». «وفي مسند احمد (ج ٣، ص ٣٥٦ و ٣٦٣) عن عمر أنه قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة الحج ومتعة النساء.

جوابنا: ألم نقل أن هذا المرجع لا يدري ما يخرج من رأسه بسبب كبر العمامة !
 فقبل قليل يفترى على عمر ويقول إنه قال في سنن البيهقي «واشتهر بين الفريقين
 أن عمر قال: أيها الناس متعتان كانتا على عهد رسول الله **محللتان** أنا أنهى
 عنهما وأحزمتهما وأعاقب عليهما: متعة الحجّ ومتعة النساء. (سنن البيهقي: ج٧،
 ص٢٠٦)».

وهنا يقول «وفي مسند أحمد (ج٣، ص٣٥٦ و٣٦٣) عن عمر أنه قال: متعتان
 كانتا على عهد رسول الله وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة الحج ومتعة
 النساء».

فهل ترشدنا يا من يقبونك بآية الله إلى القول الصحيح بدون افتراء أو تدليس؟
 ثم أن السائل يسأل سؤال عن الدليل على جواز ممارسة «متعة الشيعة» مع فتاة
 برضا والدها ولو كانت بكر.. ولكن جاء الجواب في واد آخر!!

طيب.. أين دليل ذلك في ﴿ **فَمَا اسْتَمَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً** ﴾ ؟
 نسأل بصيغة أخرى: أين رضا الأهل في الآية يا سماحة السيد ؟ هل من
 مجيب؟!

أنا أجييبك يا أيها السائل المقلد لهذا المرجع الأمي!!
 مثلا عند الزواج بالأمة أو الجارية لابد من موافقة الأهل ليس بقول علماء أهل
 السنة و لكن بقول الله تعالى في محكم كتابه ﴿ **فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ
 بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ** ﴾ .

والمراد بأهلهن هنا الأسياد المالكون لهن، فيجوز للحر أن يتزوج
 الأمة بإذن سيدها بشرطين:

الأول: عدم الطول، وهو ألا يستطيع نكاح حرة مسلمة.

الثاني: خوف العنت وهو خوف الوقوع في الحرام.

تخيل أيها السائل الشيعي من يتقدم للزواج من أمة أي الجارية!! وجب عليه أخذ موافقة أو رضا الأهل ، فما بالك إن كنت تريد الزواج من بكر حرة !! بلا موافقة الأب أو جد أو عم و لا هم يحزنون !!

هذا مذهبك الذي يجيز هذا الفعل دواما و متعة و ينسبه إلى الله تعالى و إلى أئمة أهل البيت ويتناسون قول النبي ﷺ. فهل هذا دين الله تعالى؟

هل في دين الإسلام أن تتكح أية امرأة بهذه الطريقة بلا ولي و لا هم يحزنون !!

ثم ما علاقة هذا الحديث المنقطع في تفسير الطبري والدر المنثور بهذا السؤال؟ و ما علاقة قول عمر بالسالفة !! هل يعلم هذا المرجع ما يخرج من حجات رأسه؟ أم كبر العمامة حال بينه و بين سؤال السائل!

س ١٩٤: ما هو المعيار في كون المرأة مشهورة بالزنا، وهل يجوز التمتع بها؟

ج ١٩٤: يجوز التمتع بالمشهورة على كراهة شديدة مع الأمن عن العدوى

بالأمراض الخطيرة، ومع عدم الأمن فلا يجوز، والمشهورة هي من أمثال بنات الفنادق ونحوها، وأما المتمتعة فإنها إذا لم تعتد وهي تعلم بوجود العدة عليها تكون في حكم الزانية، ولكن الذي يعلم بكونها في العدة لا يجوز له الزواج بها وإذا تزوجها وهو يعلم بأنها في العدة حرمت عليه أبداً.

جوابنا: ما شاء الله سماحة السيد آية في معرفة معيار النساء ولاسيما العاهرات !! تضحكون على أنفسكم بهذه الترهات .

شرع الله تعالى يحرم نكاح الزانيات و العاهرات و فتيات الفنادق و الحانات .

قال تعالى ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرِّمَ ذَلِكَ

عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور:٣]

بينما شرع المعتمدين يجوزون مثل هذا الزنا باسم مذهب أهل البيت !!!

لنورد بعض الروايات المنسوبة إليهم و بعض أقوال علماء المتعة في هذا الباب

لكي لا ينكروا علينا أن متعتهم ليست «زنا» بل هي «الزنا» بعينه و الذي

يمارسها هو «الزاني» و التي تمارسها هي «الزانية» « بنص كلام من يعتقدون فيهم العصمة :

فقد عقد العاملي في وسائله^١ والنوري في مستدرکه بابا سمياه « باب عدم تحريم التمتع بالزانية وإن أصرت» .

فعن زرارة قال : سأله عمار وأنا عنده عن الرجل يتزوج الفاجرة متعة , قال : لا بأس وإن كان التزويج الآخر فليحصن بابه !!

وعن إسحاق بن جرير قال : قلت لأبي عبد الله ان عندنا بالكوفة امرأة معروفة بالفجور أيحل ان أتزوجها متعة قال : فقال : رفعت راية ؟ قلت : لا , لو رفعت راية أخذها السلطان قال : نعم تزوجها متعة قال : ثم أصغى إلى بعض مواليه فأسر إليه شيئاً فلقيت مولاه فقلت له : ما قال لك ؟ فقال : إنما قال لي : ولو رفعت راية ما كان عليه في تزويجها !! شيء إنما يخرجها من حرام إلى حلال . وعن علي بن يقطين قال : قلت لأبي الحسن نساء أهل المدينة قال : فواسق قلت : فأتزوج منهن ؟ قال : نعم.

وعن زرارة عن أبي جعفر : سئل عن رجل أعجبته امرأة فسأل عنها فإذا الثناء عليها يثني في الفجور فقال : لا بأس بأن يتزوجها ! ويحصنها . وأما علماء التشيع المذهبي فقد قال البحراني في تعليقه على الخبر الأول ما نصه: «وفيه دلالة على جواز التمتع بها وإن كان يعلم أنها تزني بخلاف الزوجة الدائمة , فإنه شرط عليه أن يمنعها من الفجور^٢» .

وقال النجفي في جواهره: « ويكره أن تكون زانية فإن فعل فليمنعها من الفجور وليس شرطاً في أصل الجواز الذي عرفت لما تقدم سابقاً - أي من الروايات - الدالة صريحاً عليه وأنه ليس عليه من إثمها شيء واختلاط الماء بعد أن قال الشارع « الولد للفراش» .. غير قادح كما أوضحناه سابقاً...^٣» .

^١ أنظر الوسائل باب (٩) ١٤ / ٤٥٥-٤٥٤ .

^٢ الحدائق ٢٤ / ١٣٣

^٣ أنظر جواهر الكلام ٣٠ / ١٥٩-١٦٠ والسنن لابن إدريس ٢ / ٦٢١ وملاذ الأخيار للمجلسي ١٢ / ٣٥ و تحرير الوسيلة للخميني ٢ / ٢٦١ و الحدائق ٢٤ / ١٣١ و ١٣٥ و ١٣٣

قلت: يكفي في إبطال «دين الروايات» قول صدوقكم ابن بابويه القمي وقول علي بن إبراهيم القمي صاحب التفسير!

قال الصدوق ما نصه: «وأعلم أن من تمتع بزانية فهو زان لأن الله يقول ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرَكَةً﴾^١.

كما رد علي بن إبراهيم القمي في تفسيره على أصحاب المتعة مع الفاجرات و الغانيات بقوله: «حرم الله عز وجل نكاح الزواني فقال: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ﴾ الآية , وهو رد على من يستحل التمتع بالزواني والتزويج بهن وهن المشهورات المعروفات في الدنيا , لا يقدر الرجل على تحصينهن ونزلت هذه الآية في نساء مكة كن مستعلنات بالزنى : سارة وحنثمة والرباب وكن يغنين بهجاء رسول الله ﷺ فحرم الله نكاحهن وجرت بعدهن في النساء أمثالهن^٢.» فبطلت متعتكم بأقوال مشايخكم !

س ١٩٥ :شخص متزوج تعرّف على فتاة في السادسة عشرة من عمرها يتيمة الأب تزوجها متعة ودخل بها دبراً هل ماثوم بفعله هذا وما حكم زواج المتعة للمتزوج بالنسبة للفتاة البكر؟

ج ١٩٥ :إذا لم يكن للمرأة البكر أب ولا أب الأب كان أمر زواجها بيدها، ومعه فلا إثم.

جوابنا : إن دخل بها دبراً فقد طبق مذهب أهل البيت بحذافيره لأنكم افترتيم على إمامكم و نسبتم له أمثال هذه الترهات!!

ففي رواية أبي سعيد القمط !! قال : قلت لأبي عبد الله : جارية بكر بين أبويها تدعوني إلى نفسها سرا من أبويها فأفعل ذلك ؟ قال : نعم و اتق موضع الفرج ، قال : قلت : فإن رضيت بذلك ، قال : وإن رضيت فإنه عار على الأبيكار !! فإذا كان معصومكم يفتي بهذه الترهات فما بالك بمن هو دون هذا المستوى!!

^١ أنظر الحدائق للبحراني ١٣٢/٢٤ .

^٢ تفسير القمي ٩٥ / ٢

نسأل الله السلامة في الدين و العقل!

س١٩٦: شخص أراد الزواج المنقطع من فتاة أجنبية حيث لا يذكر لها بأنه مسلم، وقد يقول لها إنه من أصل إنجليزي ليحصل على رضاها حيث يقوم بشرح كيفية الزواج المؤقت، فهل الزواج صحيح أم باطل؟
ج١٩٦: الزواج . في الفرض المذكور . صحيح مع توفر الشرائط، ولكن الكذب حرام.

جوابنا: عرفنا الكذب عندكم حرام (صدقناك!!) وأين نضع كذبكم أقصد تقيتكم! أليست تسعة أعشار دينكم تقية؟

روى الكليني في الكافي عن الأعجمي قال : قال لي أبو عبد الله (ع) : يا أبا عمر أن تسعة أعشار الدين في التقية ولا دين لمن لا تقية له والتقية في كل شيء إلا في النبيذ والمسح على الخفين^١ .
وفي الكافي : قال أبو جعفر (ع) : التقية من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له^٢ .

فماذا بقي من الكذب عندكم بعد ذلك لكي تحرمه!!
والأدهى أن سماحة السيد دام ظله العالي يشدد على مسألة الكذب و لكن ما شاء الله يفتح الباب على مصراعيه في مسائل الفروج و الدبر!
أليس يضحك الثكالي؟!!

الفروج التي جاء القرآن بحرمتها (إلا الزوجية و ملك اليمين) ومن ذلك أخذ القول الفقهي: «الأصل في الفروج الحرمة» يأتي علامة الزمان و يعكس الآية فيحرم الكذب و يحلل الفرج كما ترون في فتاويه!
نسأل الله السلامة في العقل و الدين!

^١ الكافي ٢/٢١٧

^٢ المصدر السابق ٢/٢١٩

س١٩٧: لماذا شرّع زواج المتعة؟

ج١٩٧: من حكمة تشريع زواج المتعة، سدّ طريق الانحراف الأخلاقي، وفتح باب الحلال في وجه الذين لا يستطيعون الزواج الدائم، أولم تكن معهم زوجتهم الدائمة، أو غير ذلك، وليس معناه الشره الجنسي وإنما هو لأن الزواج حاجة بشرية مشروعة للجنسين، ولذلك جاء في الحديث الشريف: «لولا نهي عمر عن زواج المتعة لما زنى إلا شقي» (النهاية للطوسي، ج٢، ص٢٤٩ و٤٨٨).
جوابنا: نقول كفاكم كذبا ودجلا و تخبطا في دين الله تعالى.

إن كل هذه التبريرات و الترهات والتي تسمونها حكمة هي من صناعة عقولكم البشرية .

فليس لكم و لله الحمد حكمة واحدة من آية قرآنية واحدة لتثبتوا صدق دعاويكم فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ؟

فأين حكمة الله ؟ أين قول رسول الله ﷺ ؟ بالطبع لا تجد!!!!

و الطامة الكبرى أن هؤلاء الأتباع يصدقون كل كذبة يروجها المعمون من دون تفكير أو عقل .فبالله عليكم ماذا استفاد السائل الشيعي من هذه الحكم المضحكة التي تضحك الثكالي!!!

وأما يزعمه أن من حكم متعتهم: « سدّ طريق الانحراف الأخلاقي»!!!

نسأل أي شيعي منصف حتى لو كان لا يصلي ولا يصوم: هل ما يدعيه هذا السيد أضحوكة أم نكتة و دعابة؟

إننا نرى أن فتاويكم في الجنس و المتعة تفتح طريق الانحراف الأخلاقي على مصراعيه بعد أن كان غير مقنن فأصبح هذا الطريق ممهدا لكل من هب و دب وتحميه قوانين و أحكام متعتكم المقننة من قبل المعممين أصحاب الرؤوس البيضاء و السوداء .ولنا شواهد على ذلك من واقعكم البنائس!

عزيزي القارئ راجع فتاوي المعممين في الجنس و الدبر من هذا الكتاب لترى كيف يلعبون هؤلاء الآيات المزعومين بالدين وكيف يشوهون الإسلام الصحيح في نظر الغرب و الشرق .

أنظروا إلى ما تم تطبيقها في المتعة من قبل حكومة المعممين و جارتها لتروا بأمر
 أعينكم ربع مليون لقيط (كما صرح هاشمي رفسنجاني وهو من أبرز الدعاة لزواج
 المتعة) هو نتاج هذا الطريق الذي كان مسدودا و تم فتحه من قبل هؤلاء الآيات!!
 فهل هذه هي «الحكمة» من متعتكم إن كانت إحدى مخلفاتها ربع مليون لقيط أم
 هي النكته و اضحاك الثكالي وكما قيل شر البلية ما يضحك في متعة الشيعة؟!
 و يزعم هذا المعمم أن من حكم متعتهم: فتح باب الحلال في وجه الذين لا
 يستطيعون الزواج الدائم، أولم تكن معهم زوجتهم الدائمة».
قلت: وهذا من أكاذيبكم التي يعرفها كل الناس إلا المغفلين من أتباعكم !!
 فما الدليل على أن متعتكم شرعت للذين لا يستطيعون الزواج الدائم ؟ أو للذي «لم
 تكن معه زوجته الدائمة»؟!
 أنكم تقتون (سواء أنت أم غيرك من المعممين) بجواز المتعة حتى لو كانت
 زوجته الدائمة معه في السفر بل حتى في الحضر . فكفاكم كذبا و تدليسا !
 و يزعم هذا المعمم وغيره أن من حكم متعتهم: « ليس معناه الشره الجنسي» وهذا
 قول ينم على التلبيس و فن الدجل . فبالله عليكم ألستم تقتون أتباعكم بجواز المتعة
 في السفر حتى لو كانت زوجته الدائمة معه !!!
 لنذكر الأخوة بفتاويكم مرة أخرى: سؤال :هل يجوز للرجل إذا سافر إلى غير وطنه
 أو في وطنه أن يتزوج زواج المتعة ومعه زوجته؟ الجواب :لا مانع وإن كان
 الأنسب مراعاة مشاعر الزوجة والأطفال!!!!
 فما تسمى هذا العمل ؟ شره جنسي أم رهبانية و تبتل!!?
 كما إنكم تقتون أتباعكم بجواز المتعة بينات الهوى و بنات الفنادق في السفر و
 غير السفر كما سبق . فماذا تسمى هذا العمل ؟ رهبانية أم بهيمية!!
 وهذه بعض قصص المتعة في العراق نذكرها للقراء الكرام ليروا كيف «تسد متعة
 آية الله طريق الانحراف الأخلاقي» كما يزعم و يتبجح ولا أظن إلا إنه يقولها إلا
 على سبيل التندر والفكاهة!

وهذه القصص من الواقع حصلت في العراق نرويها و نحكيها نقلاً عن الاثني عشرية أنفسهم لأنها تثبت أن المتعة «زنا ودعارة» يحاول الآيات والحجج إعطاءها شرعية ويرفض الواقع والتطبيق والممارسة ذلك !! وهذه القصص أيضاً تجعلنا نقول بكل وضوح لا لـ«متعة الشيعة» في أي أرض إسلامية .

فقد نشرت صحيفة القدس العربي في عددها رقم ٥٧٥١ بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٧/١١/٢٠٠٧م تحقيقاً وتقريراً مميزاً ومفصلاً عن المتعة في العراق مع كثير من القصص وكاتب التقرير هو الشيعي «حسام علاء الدين» ولتمييزه نشر بعضه في الصفحة الأولى من صحيفة القدس تحت عنوان (المليشيات في العراق تمنع الحب وتنتشر زواج المتعة في السر لأن العرف يعتبره زنا) ونُشر كاملاً في الصفحة الرابعة فهل اختلفت المتعة في العراق عن المتعة في إيران؟! وهل ما حصل في إيران بعد انتصار الثورة الإيرانية الخمينية عام ١٩٧٩م هو نفس ما حصل في العراق بعد احتلال بغداد بقوات أمريكية بمساندة الشيعة عام ٢٠٠٣م؟! سنتعمد على التقرير والتحقيق السابق لتمييزه ولأن كاتبه شيعي .

القصة الأولى / أم حسن تزوجت متعة بالمدرسة كلها !!

وقد نقلنا القصة كاملة فيما مضى .

القصة الثانية : أتمتع في بيتي دون علم أهلي !!

كارثة أخلاقية تجري بدون علم الآباء في جنوب العراق !! كارثة حلت بعد سقوط العراق في قبضة الآيات وبعد سيطرة المليشيات الشيعية على الجامعات والمدارس وغيرها تروي « أ. ج وهي طالبة في كلية الإدارة والاقتصاد كيف استطاعت أن تتمتع بزميلها حازم في بيتها وبدون علم أهلها فتقول : فما كان من حازم إلا أن استأجر المشتمل التابع لبيتنا كطالب من مدينة الناصرية وسكن فيه ... في هذه الحالة فقط استطعنا أن نلتقي من دون أن يرانا أحد حتى أهلي , إذ كنت أدخل من الباب الخلفي للمشتمل المبني وسط حديقةنا وكأني في بيتي » ورغم أننا نرحم

هؤلاء الآباء الذين لا يعلمون بشيء من هذا الغناء إلا أنهم يتحملون المسؤولية كاملة باعترافهم دين الكليني والطوسي والمجسبي الذي يبيح للبنات هذه الفعلة الشنيعة دون علم أحد من أهلها أو عشيرتها !! بل لها الأجر والثواب بعدد شعر رأسها وقد نالت من الآيات والحجج كامل الإعجاب !!

القصة الثالثة : متعة مع المدير ثم الخروج من الباب الخلفي !!

لو كانت المتعة حلالاً فلماذا يصر الشيعة دائماً على إتيانها سراً؟! ولماذا يحرصون على التكتف والحذر عندما يتمتعون؟! ولماذا يخافون من افتضاح أمرهم سواء في إيران أو في العراق؟!

والقصة التالية حصلت في دائرة حكومية بمدينة البصرة بعد سيطرة الآيات والحجج والملالي على العراق بمعاونة الأمريكان!

تحكي صاحبة القصة لكاتب التقرير فتقول : « كما أن وضعي المادي لم يتغير فراتبتي نفسه ووضع أهلي المادي سيئ جداً : لهذا اضطررت للزواج من مدير الدائرة التي أعمل فيها خصوصاً وأن وضعه المادي ممتاز وبإمكانه أن يصرف علي كل ما أحتاجه , وهذا الوضع مريح جداً لي فلقاءاتنا كانت تتم في غرفة ملحقة بمكتبه بعد انتهاء الدوام الرسمي وطبعاً لا أحد يستطيع الكلام مع المدير بأي شيء فهو يدخل ويخرج مثلما يريد في حين أخرج أنا من الباب الخلفي من مكتبه ومن الدائرة أيضاً بعد أن أعطاني مفتاح الباب الخلفي للدائرة لكي أدخل وأخرج من دون أن يشعر بي أحد». وعاش العراق الجديد !! عاش في بحبوحة من المتعة !! ثم أليس هذا هو ما يفعله الساقطون في بعض بلاد الغرب مع بعض الموظفات !!

القصة الرابعة : متعة مع قتل الأجنة !!

اجتاحت المتعة جامعة البصرة بعد سيطرة الملالي والحجج والآيات على العراق بفضل الأمريكان وإيران !! وإذا التشيع الاثني عشري عندما يحكم ليس سوى لعن الصحابة - رضي الله عنهم - ونشر المتعة !! ومنتعهم تؤدي إلى قتل الأجنة خوفاً من الفضيحة !! يقول فؤاد ٢١ عاما : « أحببت زميلة لي في الكلية نفسها

منذ العام الماضي وبادلتني الشعور نفسه منذ اللحظة الأولى وفي السنة الثانية قررنا أن نتزوج زواج متعة « وأضاف « كنا نلتقي مرة أو مرتين في الأسبوع في شقة صديقنا الذي هو بدوره أيضاً متزوج من زميلتنا «هن» وقد أستأجر هذه الشقة للقاء اتنا فقط وقبل شهر تقريباً أخبرتني صديقتي بأنها تشعر بأن شيئاً غريباً يحدث لها وله نفس علامات الحمل التي تسمع بها النساء ذهبت هي و «هن» إلى الطبيبة النسائية وفوجئت بأنها حامل في الشهر الثالث !! وقد تخلص من الجنين عن طريق إسقاطه كما جاء في التقرير (فقد أسقطت القابلة الجنين) ومسكين هذا الأب الشيوعي !! تتمتع ابنته وتحمل في أحشائها جنين !! ثم تسقطه وهو لا يدري بالفعل المشين !! بل قد زادت ثقته بها بعد أن لبست الحجاب !! ولو كان عالماً بما يفعله الآيات والحجج عندما يقنعون النساء بالحجاب لفزع وهلع من حجاب ابنته !! لأنه يعني المتعة !! وقد بدأ خلع الحجاب في جنوب العراق مثلما حصل في إيران !!

مجلة المنتدى والمتعة في العراق : نشرت مجلة المنتدى في عددها الأخير رقم (١١٨) موضوعاً هاماً عن المتعة في العراق أنصح بقراءته والرجوع إليه وسأنقل مقتطفات منه حتى تكتمل الفائدة ونحيط بالموضوع من جميع جوانبه .

المتعة بلا حدود !!

تحول رجال الدين الاثني عشري إلى مرتبي متعة !! وأصبح لديهم كشوفات بأسماء المتمتعات !! (طبعاً بنات الغير!!) أما بناتهم فلك الويل والثبور إذا سألتهم مجرد سؤال : هل ابنتك أو قريبتك في هذا الكشف !! - وانتشر متعهدي المتعة في الجامعات وعند المقابر والأضرحة والحسينيات ووفروا الفنادق والشقق المفروشة لطالبي المتعة!!

متعة الطالبات !!

تحولت الجامعات إلى أماكن للمتعة بين الطلاب والطالبات !! تقول الطالبة (ف.ع) بجامعة بغداد (أنا أمارس زواج المتعة دون حرج وأطلب مهراً كبيراً من الرجل المؤمن الملتزم) !! وكأن الإيمان لا يكون إلا بالمتعة عند هذه الطائفة

وليس بالصلاة والزكاة وغيرها من أركان الإسلام !! وترى فيه الطالبة (س.ك) بجامعة بابل (زواج يتيح لي التمتع مع من أحب من أصدقائي أو على الأقل التمتع بنفقات المهر العالي الذي أفرضه على صديقي حتى أشتري حاجاتي به والتي لا يستطيع أهلي شراؤها) !! ولا تتفق الطالبة (و.خ) في جامعة بغداد مع زميلاتها السابقات وهي (ترفض بشدة هذا الزواج) وتعتبره (دعارة ويجعل من الفتاة عاهرة) وأقول لها لا فض فوك فهذه هي الحقيقة مهما حاول الآيات والحجج إخفائها والفعل القبيح لا يجمله الاسم الحسن .

استطلاع مخيف !!

قامت منظمة نسوية في محافظة بابل باستطلاع حول المتعة وقد (كشف هذا الاستطلاع الذي أجري في أيلول من عام ٢٠٠٨ وشمل عينة عشوائية من الفتيات ممن تتراوح أعمارهن (٢٠-٣٥) عاما من طالبات المعاهد والكليات داخل المحافظة فضلاً عن موظفات وريبات بيوت كشف « أن ما لا يقل عن ٣٠% من الطالبات و ٣٠% من الموظفات ولا سيما المطلقات والأرامل و ٢٠% من ربات البيوت يتزوجن بهذا الزواج » وكل هذا بدون علم الأهل !!

مصائب المتعة وأمراضها والفوضى الجنسية !

كثرة اللقطاء في الشوارع !! تفسخ الحالة الاجتماعية وانتشار العلاقات المشبوهة وتغطيتها تحت هذا الاسم خاصة إذا علمنا أن الكثير من الفتاوى العجيبة قد صدرت بعدم الحاجة إلى علم الولي بل وحتى عدم الحاجة إلى الشهود فكيف بعد ذلك سنأمن على نساءنا داخل الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة !؟ والأمراض بدأت تستشري كالزهري والسيلان حتى بدأت تعقد لأجلها ندوات طبية تدعى لها أطباء الجنوب العراقي وفي ندوة عقدت بمحافظة النجف - التي سجلت ٨٠٠ حالة إيدز بشهر واحد - تحت عنوان (نحو جنوب آمن من الإيدز نتكاتف معاً) أكد د. حسين الجابري مدير معهد الأمراض السارية والمعدية بالنجف : « إن معدلات الإصابة بمرض الإيدز في مناطق الجنوب في ارتفاع مخيف جداً » معلل ذلك : « بانتشار زواج المتعة » وسأفرد بحثاً خاصاً عن مصائب المتعة

وأمراتها في العراق وإيران قريباً إن شاء الله تعالى وأقول لاحظوا أن ما تم تسجيله من حالات إيدز في محافظة النجف في شهر واحد يساوي ما تم تسجيله في بعض الدول خلال ١٠ سنوات!!

زنا مغطى بغطاء شرعي !!

رئيس قسم العقيدة في كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية ببغداد الشيخ د . عبد الجليل الفهداوي قال في تصريحات له: « إن زواج المتعة كان موجوداً في المجتمع الجاهلي وقد حرّمته الشريعة الإسلامية للأبد عند فتح مكة » وانتقد الشيخ الفهداوي «زواج المتعة» واصفاً إياه بـ «الزنا المغطى بغطاء شرعي» واعتبره «أخطر من الزنا» ذلك أن الزاني يزني وهو يعتقد أن فعله حرام فيما المتمتع يزني ولكنه يعتقد أنه يصنع حلالاً وفي ذلك تشريع للفواحش والمنكرات والمحرمات الشيخ الفهداوي لم يخف قلقه من (زواج المتعة) وتحدث لنا عن آثار هذا الزواج بقوله: « هو زواج يجيز قلب النساء بين أحضان الرجال ويضيع الأطفال وتكثر فيه نسب الإجهاض وتنتشر معه أمراض خطيرة كالسيلان والزهري والإيدز ويدفع للحد من الزواج الدائم الشرعي وغيرها من الآثار كثيرة ».

هذا غيظ من فيض من واقع المتعة التي تنتشر الأمراض التناسلية كالزهري و الإيدز وتفتح طريق الانحراف الأخلاقي!!! وتغلق باب الحلال في وجه الذين يريدون الزواج الدائم (الذي شرعه الله تعالى في كتابه) أو لم تكن معهم زوجتهم ويريدون الاستغاف لهم و لبناتهم.

ولو أردنا استعراض قصص المتعة و أبطالها لاحتجنا إلى مجلدات «كقصص

ألف ليلة و ليلة» ولكن لا نقول إلا كما قال الله تعالى ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى

وَالْبَصِيرُ ﴾ [فاطر: ١٩] ﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴾ [فاطر: ٢٠]

ولمعرفة مزيد عن هذه الأكذوبة المكشوفة والاسطوانة المشروخة أن متعتهم « تسد طريق الانحراف الأخلاقي» كما يزعمون ، فليراجع القارئ كتابنا «المتعة وأثرها في الافساد الاجتماعي» وهو رد مفحم لكتاب «المتعة وأثرها في الاصلاح

الاجتماعي» لقاضي و محامي المتعة السيد توفيق الفكيكي الذي لفقّه على الأمة و دافع عن متعته باستماتة و حاول أن يروج متعة بين الشباب ولكنه فشل والله الحمد.

وأما استشهاد سماحة السيد بحديث مكذوب بقوله: « جاء في الحديث الشريف : لولا نهي عمر عن زواج المتعة لما زنى إلا شقيّ. النهاية للطوسي، ج ٢، ص ٢٤٩ و ٤٨٨).

فنقول: أولا هذا لا يسمى «حديث شريف» ولا هم يحزنون إنما «أثر» ذكره الطوسي في تلخيصه و المفيد في خلاصته قال : روى عمرو بن سعد الهمداني عن حنش بن المعتمر قال : قال علي (ع) : لولا سبقني به ابن الخطاب في المتعة ما زنى الا شقيّ^١ .

وهذا الأثر (مع معارضته للحديث النبوي الشريف) ضعيف!! فعمرو بن سعد الهمداني مجهول , اذ لا يوجد له ترجمة في الكتب الرجالية!

خلاصة القول: أن سماحة السيد و غيره من المعتمدين يحتجون بأثار ضعيفة و ربما موضوعة على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه و يطلقون عليها أحاديث صحيحة لأنها وجدت فقط في كتب المذهب فهم لا يوجد عندهم حديث صحيح واحد و لكن رغم ذلك يستحلون المتعة و يكذبون و يقبلون الحقائق من أجل اصدار فتاوي عابرة للقارات لإفساد الناس و المجتمعات في الجنس و المتعة !

طيب ماذا تستفيدون من فتاوي الجنس و الدبر إلا العار و الشنار. ماذا يقول الناس عن آياتكم؟ يقولون :بلغوا من العمر عتيا و اشتعل شعرهم و لحاهم شيبا و يحرضون الناس على المتعة قبلا و دبرا .

المفروض في هذا العمر أن يكونوا هؤلاء قادة لهداية الناس وليس آيات لإغواء البشر و لاسيما من مرضى النفوس الذين يتبعون الشهوات و يريدون ولو ثغرة ليدخلوا منها إلى إباحة الفروج!

^١ تلخيص الشافعي ٤/ ٣٢ ، خلاصة الإيجاز في المتعة ص ٢٨

س١٩٨: هل يجوز الزواج المؤقت من فتاة ليست مسلمة ولا من أهل الكتاب إلا أنها نطقت بالشهادتين من دون إيمان قلبي أي إنَّها نطقت بهما لغرض زواج المتعة؟

ج١٩٨: إن حصل يقين من أن قولها وشهادتها لم تكن عن قصد لم يجز، وإلَّا عُدَّ ذلك منها قبولاً للإسلام، وليس علينا الفحص عمّا في الضمائر.

جوابنا: سبحان الله حتى السائل أعلم من سماحة السيد، فالسائل يذكر إنها «نطقت بالشهادتين من دون إيمان قلبي أي إنَّها نطقت (باللسان)» ولكن سماحته لقلّة علمه في «علم التوحيد» لا يدري معنى التوحيد و تعريف الشهادتين فلذلك تراه يستعمل مصطلحات غريبة و دخيلة على علم التوحيد بقوله «إن حصل يقين من أن قولها وشهادتها لم تكن عن قصد» ولسائل ان يسأل ما معنى هذا اللغز؟! ما معنى لم تكن عن قصد؟ هل نحن في محل لشراء البضائع أم في سوق للخضار!!!

على العموم حتى طلاب الصف التمهيدي يعرفون معنى الشهادتين!
تعريف الشهادة: قال العلماء: أقلُّ مسمّى الإيمان التصديق القلبي بمعنى الشهادتين وأقلُّ مسمّى الإسلام النطق بالشهادتين بقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسولُ الله فالعلم والاعتقاد والنطق بالشهادتين السبيل الوحيد للدخول في دين الإسلام.
لذلك قال الإمام أبي حنيفة في هذا الموضوع: الإسلام والإيمان متلازمان كالظهر مع البطن.

ومعنى «أشهد أن لا إله إلا الله»: أن تعلم وتعتقد وتؤمن و تصدق ، بأن يقول قلبك رضيت أن لا معبود بحق بمطابق للواقع لا يجوز انكاره ثابت ،إلا الله الواحد الأحد . فليست شهادة أن لا إله إلا الله فوضى بأن ينطق اللسان ولا يصدقها القلب يا آية !!!

على أية حال : بعيدا عن جهلك بالشهادتين فهذا هو حال أتباعك من محبي أهل البيت !!! يريدون المتعة مع عاهرات من دول الشرق الأقصى (كما حدثني

أحدهم) و هن بوذيات أي مشركات لذلك يسألون هذه الأسئلة الخشنة!!! فتجد مثلاً سؤال موجه للسيستاني في موقعه وهذا نصه: « كيف يتم اجراء صيغة المتعة مع غير العرب، وهل يجوز التمتع بالكتابية و الكافرة؟». فانظروا إلى هذا المذهب يريد أن يشيع المتعة و الجنس بين أكبر عدد من النساء حتى البوذية لم تسلم!! أهم شيء تنطق ولو كذبا عندها المرجع يحلل كل شيء كما أشار ليس علينا الفحص عما في الضمائر .نعم ليس عليكم الفحص في الضمائر لأن الأهم لديكم هو الفحص عن أشياء أخرى معروفة للجميع!!!!

س ١٩٩: هل يجوز التمتع بالمرأة البكر دون المساس ببيكرتها حيث إنها مستقلة في حياتها؟

ج ١٩٩: يجوز ذلك . في فرض السؤال .

جوابنا : ماذا يكون ردك يا أيها الشيعي المقلد لسماحة السيد المحترم إذا أتت أختك الصغرى (الباكر) وقالت لك لقد طبقت مذهب أهل البيت في حديث المعصوم عن سماعة بن مهران وقد تمتعت البارحة مع شاب مؤمن!! ولكن لم يتم الدخول «إني أخاف الفضيحة» فقط «نال مني ما ينال الرجل من أهله إلا أنه لم يدخل فرجه في فرجي وتلذذ بما شاء» وقالت لك: لقد عملت هذا لأنني مقلدة لآية الله العظمى دام ظله العالي! وهو يجوز هذا العمل . هل ستبارك عملها وتدعوا لها بالتوفيق والسعادة أم تؤخذك الحمية والنخوة و الشهامة وبالتالي لك رأي آخر في هذا اللص!! «لص الأعراض»!!؟

نعم تسقط المتعة دائماً ويسقط معها مذهب الكليني والطوسي والمجسبي بسؤال بسيط جداً : أترضاه لأختك؟ والجواب دائماً يكون الرفض المطلق!!

يقول الشيعي حسن علاء الدين في تحقيقه الرائع عن المتعة في العراق والذي نشرته صحيفة القدس العربي كما ذكرنا سابقاً : « وكلما سألت شاباً إن كان يقبل بترويج أخته بالمتعة ينظر بقرق ويود لو يضربك على هذه الجراءة في انتهاك العرض» .

يا سبحان الله !! وأين الروايات التي يروج لها الآيات وفيها من الأجر والثواب ما ليس في الزواج الشرعي بملايين المرات!!!!!! ويا سبحان الله !! المتعة انتهاك للعرض؟! وأين روايات المعصوم المزعوم؟! ألا يدل ذلك على سقوط المتعة حتى في عيون أتباعها عندما يعتبرون المتعة دائماً عاراً وانتهاكاً للعرض ويستخفون بالروايات المنسوبة زوراً للأئمة!؟

س ٢٠٠: ما حكم زواج المتعة من بنت الهوى مع العلم بأنها لن تعتد، وهل يكفي تلقينها الصيغة من غير إيضاح المغزى من الصيغة؟

ج ٢٠٠: يجوز ويلزم قصد المعنى أي: حصول الزوجية بذلك ولو إجمالاً.

جوابنا: نعلم أن أكذوبة العدة من جيوبكم وإنها مجرد حبر على ورق ونثبت حقيقة زيفها من واقعكم البائس كما يأتي قريباً!!

ألم نقل إنكم تضحكون على أنفسكم بهذه الترهات و تسمونها شريعة أهل البيت؟! ألم نقل إن متعتكم وقوانينها و أحكامها مجرد أكذوبة كذبت بها على الأمة و على أتباعكم ممن ينساقون خلفكم كالنعاج مع أن الله ميزهم بنعمة العقل لا بنقمة التقليد!

ثم أية «زوجية» تتكلم عنها مع بنت الهوى؟ ألم نقل أن لا فرق بين متعتكم و بين الزنى؟!!!

هل تقبل أيها المقلد لهذه العمامة أن تتزوج من بنت هوى و تتحقق «الزوجية» المزعومة التي يدعيها مرجعك و تصيح زوجتك المصونة تمشي معها في الأسواق و تنجب لك الأطفال وهم حتما ليسوا أطفالك وربما تكون القرعة من نصيبك لمعرفة والد الطفل الحقيقي؟!!!

فهل تقبل يا مقلد هذه العمامة بهذه «الزوجية» و بهذه «القرعة»؟!؟

يعني لا الزوجة زوجة والعياذ بالله ولا الطفل طفل!!!

هل تقبل بهذه «الزوجية» المزعومة مع بنات الهوى وينسب لك أطفال ليسوا أطفالك أم تقول لمرجعك: تبا لكم فماذا أبقيتم لـ«الزوجية» و مصطلح «الزوجة» في القرآن يا أشباه العلماء!

إن العدة حيلة من حيل علماء الاثني عشرية لإعطاء المتعة شرعية والواقع يثبت استحالة التزام نساء المتعة بالعدة إذا عرفنا أن سبب ممارسة النساء للمتعة هو الحاجة للمال حسب اعترافات أساطين الشيعة!! وإليك الاعترافات والتفاصيل التي تثبت وتؤكد أن العدة كلام فارغ عند نساء المتعة ونساء الدبر!!

هل بسبب ساعتين جنس امتنع لشهرين؟!

احتجاج في محله سمعته شهلاً من إحدى نساء المتعة وفتح لها باباً لتغوص فيه وتكتشف مأساهه تقول هذه المرأة المحتجة!! « من الظلم إرغام المرأة على الامتناع عن ممارسة الجنس لمدة شهرين لأنها مارسته لساعتين فقط » المتعة ص ١٥٧ وهو احتجاج اقتصادي أولاً وأخيراً لأنه يعني بكل بساطة كيف تستطيع امرأة المتعة العيش شهراً كاملاً إن كانت تحيض أو شهر ونصف إن كانت لا تحيض بأجرة يوم متعة وهو في أحسن الأحوال إن كانت من غير أرياب الجمال لا يتعدى (١٠٠ دولاراً)؟!

فمن يصرف عليها في فترة العدة وهي قد هجرت أهلها ومنزلها وأصبحت بلا مأوى بعد أن سلكت طريق المتعة و الجنس!! ثم وهو الأهم من الذي يجبرها على «العدة» والرجل نفسه لا يجب عليه سؤالها عن هذه الأشياء وإذا سألتها فعليه تصديقها حسب أوامر الإمام المعصوم الذي وضعت على لسانه كل هذا الزور والبهتان وهو البريء المصان!!!

وأيضاً الرجال يتمتعون ساعة أو ساعتين أو ثلاث أو ليلة على الأكثر وبعد ذلك تنتقل إلى زبون جديد في اليوم التالي!! فالقضية بكل ملابتها تؤدي إلى استحالة التزام المرأة بأي «عدة» لأنها قد اتخذتها مهنة ووسيلة لكسب المال والإنفاق على نفسها والرجل لا توجد لديه وسيلة لمعرفة التزام المرأة بالعدة إلا المرأة نفسها وهي دائماً ستقول نعم أنا ملتزمة بالعدة والمدة!! فالحياة صعبة وفترة الشباب قصيرة بالنسبة لها إن لم تستغلها ضاعت إلى الأبد والأهم من كل هذا لماذا يشغل الرجل نفسه بسؤال (العاهرة و بنت الهوى و المزوجة والبكر من وراء أبويها) عن العدة وهو سيقضي منها وطره لمدة ساعة أو ساعتين أو ثلاث؟! ثم

يمضي في حال سبيله !! وكيف يسألها عن «العدة» وهو في الغالب لا يسألها عن اسمها ولا عن أقاربها ومحارمها بل غالب همه هو استغلال الوقت المحدد للمتعة حتى لا ينتهي فيضطر إلى التمديد بمبلغ جديد !! ومما سبق ولغيره من الأسباب التي قد ذكرت سابقاً في ثنايا هذا البحث نخلص إلى نتيجة مفادها استحالة التزام نساء المتعة بأية «عدة» وهذا ما لمستته شهلا في كتابها ونقلته عن المتعة وأربابها!!

لا عدة في طهران !!

هي مرتبة زيجات متعة لذلك فهي تعرف الكثير من نساء المتعة في طهران !! فماذا تفعل هؤلاء النساء بخصوص العدة؟! تقول شهلا « شددت «فاطي» كثيراً على ضرورة إقامة العدة . وأخبرتني أنها تعرف نساء من مدينة طهران لا يقمن العدة » المتعة ص ١٨١

فقط ٣-٤% ربما يلتزم بالعدة!!

يخبرنا موجه الطلاب والطالبات في المعاهد الدينية بمدينة قم بحقيقة المتعة !! وحقيقة المتمتعات !! وهي حقيقة مرعبة تكشف بوضوح حقيقة يخفيها عنا كبار هذه الطائفة ويسترونها بكلمات زائفة فيقول : « هناك » النساء العاهرات « لكن اللواتي يموهن نشاطاتهن بذريعة ممارسة زواج المتعة على حد تعبيره وبالنسبة إلى هؤلاء النسوة فلا فرق بين رجل وآخر وهن لا يقمن أشهر العدة على النحو المطلوب » المتعة ص ٢٣٧

«فمتعة الشيعة» هي مجرد تمويه تستظل بها العاهرات لحماية أنفسهن من العقاب!! وهي فكرة يقف إبليس مذهولاً واجماً أمامها !! فلم تخطر له على بال !! وحتى لا يتم التعميم فقد استثنى هذا الموجه والمرشد نسبة من النساء يعتقد أنهن سيلتزم بالعدة !!

تنقل شهلا لنا النسبة حسب تقدير هذا الموجه فتقول « وبتقديره فإن ثلاثة في المائة فقط من النساء يمارسن المتعة لإرضاء الله » المتعة ص ٢٣٧

وبالتالي فقد حكم على ٩٧% من نساء المتعة بأنهن عاهرات !!

متعة بلا عدة نظرياً وعملياً !!

«العدة» مسألة نظرية فقط يستحيل الالتزام بها عملياً وإذا وجد من تلتزم بها من النساء فهي نسبة لا تتجاوز ٣% لكن هناك نساء سمح لهن نظرياً وعملياً بالتمتع فوراً بمجرد أن ينتهي وقت الزبون الأول !!

فمن هي سعيدة الحظ هذه !؟

تقول شهلا « وإذا كانت المرأة قد تجاوزت سن اليأس فبإمكانها عقد زواج مؤقت

من جديد بعد انتهاء مدة زواجها الأول مباشرة » المتعة ص ١١٠

وبحسب أقوال الملاي والحجج المذكورة سابقاً فإن زمن المتعة ساعة أو ساعتين

أو ثلاث ولا يزيد على ليلة وهذا يعني ببساطة أن هذه المرأة تستطيع أن تتزوج

خمسة رجال في اليوم الواحد خلال عشر ساعات فقط !! أي أنها تتمتع بالأول

لمدة ساعتين ثم تتمتع بالثاني بعده مباشرة لمدة ساعتين أيضاً وهكذا الثالث والرابع

والخامس !! واترك لكم عد الأمراض الجنسية الخطيرة جداً التي ستصيب

المتمتعين بها!! وهؤلاء مرغوبات أكثر من غيرهن !! وتحسدهن بقية نساء المتعة

ويقبل الرجال عليهن بكثرة رغم علمهم أنهن ينتقلن من حضن إلى حضن يومياً

وبلا توقف!!

تقول شهلاء: كانت « مهواش » تعرف نساء في مدينة قم , يمارسن زواج المتعة

, وتحسد إحداهن بشكل خاص . وقالت لي إن هذه المرأة تجاوزت الخمسين من

العمر وانقطع الطمث عنها . وبما أنها لم تعد ملزمة بإقامة أشهر العدة , فقد كان

باستطاعتها , نظرياً عقد زيجات متعة مؤقتة عندما تشاء . ويبدو أن الرجال

يعلمون بان هذه المرأة تجاوزت سن الإنجاب , ولذلك يقصدها رجال كثيرون

طالبين عقد مؤقت معها « المتعة ص ١٦٦

وهذه هي المتعة الدورية التي ذكرها علامة العراق الألووسي رحمه الله تعالى .

كل نساء المتعة بلا عدة !!

الغالبية العظمى من نساء المتعة لا يلتزم «بالعدة» نهائياً كما ذكرت لك سابقاً

لكن هناك قلة قليلة جداً وجدن أنفسهن في وضع صعب جداً فإذا التزمنا بالعدة عشن «شحاتات» لا يجدن اللقمة لأن المتعة مهنة !!

وهناك حيلة جديدة تعفيهن نهائياً من «العدة» فما هي هذه الحيلة استمع إلى حفيذة آيتهم العظمى حائري لتخبرك بحقيقة ما يجري تقول شهلا في ص ٣٠٧ : «على ما يبدو ابتكر بعض الرجال والنساء واسعي الحيلة أسلوباً شرعياً للتحايل على هذا الأمر الشرعي، فيقوم الزوج المؤقت ببذل المدة الباقية للزواج إلى زوجته المؤقتة وبالتالي يحررها من واجباتها . ثم يعقد زواجاً مؤقتاً من جديد مع نفس المرأة ويتخلى عنها قبل إتمام الزواج . وبذلك لا تكون المرأة ملزمة بإقامة أشهر العدة لأنها لم تمارس الجنس مع زوجها في آخر عقد زواج مؤقت . وبالتالي باستطاعتها عقد زواج جديد فوراً مع رجل آخر .

س ٢٠١ : شخص مسيحي طرح إشكالاً في فلسفة المتعة وقال : إن المتعة من أنواع الزنا والبغي . والعياذ بالله . فما هو الرد على إشكاله؟

ج ٢٠١ : الزواج المنقطع في الإسلام (المتعة) هو نفس الزواج الدائم بلا فرق في الأحكام والشروط إلا في أمور قليلة جداً، وإذا كان هناك إشكال فيكون مشتركاً لورود على كل زواج دائم حتى الزواج الموجود عند المسيحيين .

جوابنا : كل أمم الأرض سواء من كان ينتمي إلى دين سماوي أو أرضي حتى

أهل الميرخ يقولون عن متعتكم إنها من أنواع الزنى و ليس المسيحي فقط!!

ثم أي زواج هذا !! وكيف ينسب إلى «الإسلام» المحمدي؟ هذا هو الإفتراء

بعينه على الإسلام (ولاسيما أن الأمة حرمتها بالإجماع بجميع مذاهبه و طوائفه و فرقه ماعدا طائفة السيستاني و الخوئي و الخميني والروحاني و هم الطائفة التي

شدت!!

فكيف ينسب هذا الإجماع الطائفي الشاذ إلى أمة «الإسلام»!؟

ثم أي «إسلام» هذا !!؟

هل هذا «الإسلام» يزعم أن امرأة المتعة هي: « مستأجرة و بنت هوى و أنهم

مستأجرات وبنات هوى ؟

هل هذا «الإسلام» يتخرص بقوله: «تجوز المتعة بالزانية والعاهرة والفاجرة وبالمتزوجة والوثنية المجوسية !!!

و هل هذا «الإسلام» يتبجح بقوله «أن تلتمس مني ما شئت من نظر والتماس وتنال مني ما ينال الرجل من أهله إلا أن لا تدخل فرجك في فرجي وتتلذذ بما شئت فإني أخاف الفضيحة»؟

و هل هذا «الإسلام» يفترى بقوله «إن عندنا بالكوفة امرأة معروفة بالفجور أيحل أن أتزوجها متعة قال ولو رفعت راية ما كان عليه في تزويجها شيء »
و هل هذا «الإسلام» يزعم بقوله «جارية بكر بين أبويها تدعوني إلى نفسها سرا من أبويها فأفعل ذلك ؟ قال : نعم واتق موضع الفرج ، قال : قلت : فان رضيت بذلك ، قال : وان رضيت فانه عار على الأبيكار».

و هل هذا «الإسلام» يتخرص بقوله « سألته عن التمتع بالأبيكار فقال : هل جعل ذلك إلا لهن فليستترن وليستعفنن ».

وهل هذا «الإسلام» يفترى بقوله « سألته عن التمتع من البكر إذا كانت بين أبويها بلا إذن أبويها قال : لا بأس ما لم يقتض ما هناك لتعف بذلك».
إن كان هذا هو «الإسلام» فعلى هذا «الإسلام المذهبي» الموضوع من قبل هؤلاء السلام!!

إن «الإسلام» بريء من هذا «الإسلام المذهبي» الموهوم الذي تدعونه وتدعون الناس للالتفاف حوله!

وأما قول سماحة السيد: «الزواج المنقطع في الإسلام (المتعة) هو نفس الزواج الدائم بلا فرق في الأحكام والشروط إلا في أمور قليلة جداً....».

فالجواب:

متعتكم لا يصح تسميتها «زواج»!! ولا امرأة المتعة يصح تسميتها بـ«زوجة» !!
لأن القصد من العلاقة جنسي بحت. ولا صلة له بتحقيق المقاصد الشرعية من الإحصان وتكوين الأسرة... إلخ. فما يكتب في الكتب الفقهية وغيرها ويردد ويقال من عبارة (زواج المتعة) أو (الزواج المنقطع) كما يقول الدكتور الدليمي خطأ شائعاً ينبغي العدول عنه إلى عبارة (نكاح المتعة أو المنقطع) وما شابه لأن «الزواج»

أو «الزوجية» في نظر «الإسلام اللامذهبي» ليست عقد تملك كعقد البيع و لا عقد إيجار شقة أو سيارة (كما يطلق عليها علماء التشيع المذهبي زورا و بهتاناً بالمستأجرات) وليست كذلك استرقاقاً وأسراً . ومن أجل هذا كانت الصلة بين الزوجين من أقدس الصلات وأوثقها وليس أدل على قدسيتها من أن الله سبحانه وتعالى سمى العهد بين الزوج وزوجته بـ«الميثاق الغليظ» بقوله تعالى ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ لأن «الزواج» كلمة تعبر عن رباط شرعي محترم ومعتبر لا ينبغي أن نرتفع بمثل هذه الممارسة الدنيئة: (المتعة) إلى مقامه.

وأما من حيث الأحكام المترتبة (و الشروط الموضوعية من قبل البشر) فلا مشابهة بين الزواج وبين التمتع. فلا توارث ولا طلاق، ولا إحصان ولا تقيد بعدد(لأنها مستأجرة و عدتها خمسة وأربعون يوم .و يجوز التمتع بها حتى لو كانت متزوجة فهي المصدقة . بل حتى لو كانت زانية أو رفعت راية !! ولو كانت مجوسية وينتفي ولد المتعة بدون لعان ولاظهار ولا ايلاء في المتعة وليس هناك إحصان ويستطيع صاحب المتعة أن يجمع أكثر من أربع متمتعات ولو ألف وليس هناك إسهاد أو بيعة ويجوز التمتع بالأبكار دون فض بكارتهن ومع الفض دون إذن أهلهن ولا يحتاج لموافقة الولي ولا توجد نفقة في المتعة ،والمتعة لا تحلل المطلقة لزوجها الأول ،،،،،و.....).... إلخ.

فكيف يفترى سماحته ويزعم أن متعته هي نفس الزواج الدائم بلا فرق في الأحكام والشروط كما مر سابقاً!؟

س٢٠٢: هنالك بنت بالغة و تريد التمتع مع شاب مسلم، ولكن أبها متزوج من امرأتين وتركها وأمها ولا تعلم البنت مكان أبيها في الوقت الحالي، فكيف تأخذ البنت موافقة أبيها؟ علماً أنها بنت بكر؟

ج٢٠٢: إذا كان لا يمكن الحصول على موافقة الأب جاز ذلك بشرط أن تكون البنت رشيدة.

جوابنا: ربما لأننا نعيش لوحدنا على كوكب الأرض.. فلا يوجد من ينوب محل هذا الأب المفقود في جبال المريخ!! كما إنه لا يوجد أعمام أو أخوان لها أو حتى قاضي شرعي!

فهل هذا هو «الإسلام» الذي جاء به النبي ﷺ للبشرية!!؟

هل غاياتكم و مآربكم فقط قضاء شهواتكم الحيوانية من أية فتاة حتى لو كان أبوها على قيد الحياة و تزعمون كذباً إنه متوفي أو تعرض لحادث سير أو لا يمكن الوصول إليه فربما يسكن على قمة جبل الهملايا أو لا تعلم مكان أبيها فربما المخابرات خطفته و كلها حجج سخيفة لأن هدفكم قدر مجرد النيل من الفريسة بفتوى من المعمم الذي لا يحسن حتى إجابة الجواب!!

نقول لكم «الإسلام اللامذهبي» (وليس الإسلام المذهبي المشوه الذي أفسدتم سمعته) يقول لكم (نقلا عن مركز الفتوى لموقع الإسلام ويب): في حالة عدم وجود الأب، فالجد هو الولي، فإن لم يوجد فإخوانها هم أولياؤها، ولا يضر كونهم أصغر منها سناً، ولكن يشترط في الولي: البلوغ، فإذا كان أحد إخوانها بالغاً فهو وليها، وإن كان أصغر منها.

جاء في «فتاوى اللجنة الدائمة»: «لا يتولى عقد نكاح المرأة إلا مكلف رشيد، فإن لم يكن فالقاضي، لأن السلطان ولي من لا ولي له، والقاضي هو نائبه في مثل هذا والتكليف يكون بإنزال المنى عن شهوة سواء كان بالاحتلام أو غيره، أو نبات الشعر الخشن حول القبل، أو إكمال خمس عشر سنة، والرشيد هو الذي يحسن التصرف وذلك بأن يتحرى الكفاء المناسب الذي يصلح لموليته»^١ ا هـ.

^١ (١٤٧/١٨)

وإن كان جميع إخوانها صغاراً ، بأن لم يكن فيهم أحد بالغ ، انتقلت الولاية إلى من بعدهم، وهم الأعمام ، فإن لم يوجد منهم أحد فأبناء الأعمام .
فإذا لم يكن هناك أحد من هؤلاء الأولياء فيتولى عقد نكاحها القاضي الشرعي ،
لقول النبي ﷺ: **فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له** ^١ .
هذا هو «الإسلام اللامذهبي» الذي قال كلمته في حالة فقدان الأب و الجد في
جبال هماليا أو في حالة الأم لا تعلم مكان الأب و الأخ الحاضر الغائب متوفي
اكلينيكيا!!!؟!

أما أنكم تشتاقون للجنس وتريدون تسهيل الأمور عليكم فكيفي في شريعتكم
السحاء أن نلغي دور الأخ و العم لتصبح المسألة فوضى جنسية كما أنتم عليها!
س٢٠٣: أنا بنت عمري ٣٠ سنة وأبي منفصل عن أمي وقد تم تنازله عني منذ
ولادتي فهل يجوز لي زواج المتعة لأنني أخاف من الحرام وخاصة إنني في هذا
السن بدأت تزداد حاجتي الجنسية إذا كان يجوز هل تفضلتم بتعليمي كيف يكون
زواج المتعة؟

ج٢٠٣ : يجوز في الفرض المذكور . وأحكام زواج المتعة مذكورة في كتاب
المسائل الاسلامية وهو موجود على الانترنت.

جوابنا : سبحان الله ما هذا الدين ؟ و ما دخل موضوع انفصال الأب عن الأم؟
أليس الأب حي يرزق. فأين ذهبت ولايته؟!
يبدو أن سماحة السيد أسقط ولايته الهشة؟! على العموم إن كنت تريدين حكم الله
تعالى في مثل هذه الحالة فقد بينه تعالى في سورة النور **﴿وَلَيْسَتَعَفُّفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ**

نِكَاحًا حَتَّى يُعْزِبَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ النور/٣٣.

فالأمر بالاستعفاف متوجه لكل من تعذر عليه النكاح بأي وجه من الوجوه ولو
كان نكاح المتعة صحيحاً لأمر الله به ^٢ .

^١ رواه أبو داود (٢٠٨٣) والترمذي (١١٠٢) وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

فالأية **«وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا»** تدل على بطلان «متعة سماحة السيد» إذ أن لو كان متعته صحيحة لم يتعين الاستغفاف سبيلا للتائق العاجز عن أسباب النكاح ولم تجعل الآية سبيلا لمثل هذه الحالة إلا «الاستغفاف» يعني الصبر على ترك الزواج حتى يغنيه الله من فضله ويرزقه ما يتزوج به .
 فالشاهد أن الله سبحانه وتعالى لم يجعل في العبد اضطرارا إلى الجماع بحيث أن لم يفعله مات بخلاف اضطراره إلى الأكل والشرب فإنه من قوام البدن الذي أن لم يباشره هلك ، ولهذا لم يباح من الوطء الحرام ما أباح من تناول الغذاء والشراب الحرام ، ولهذا يمكن الإنسان أن يعيش طول عمره بغير زواج وغير تسرٍ ، ولا يمكنه أن يعيش بغير طعام ولا شراب .
 أليس كذلك يا سماحة السيد !؟

وقد أرشدنا رسول الله ﷺ لمن لا يجد تزويجا بالتعفف عن الحرام في الحديث المشهور المتفق عليه بين الفريقين: يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء^١ .

و في الوسائل: عن أبي عبد الله (ع) قال : قال رسول الله ﷺ : إذا نظر أحدكم إلى المرأة الحسنة فليأت أهله فان الذي معها مثل الذي مع تلك فقام الرجل فقال : يا رسول الله فان لم يكن له أهل فما يصنع ؟ قال : فليرفع نظره إلى السماء وليراقبه وليسأله من فضله^٢ .

وقد يتعجب القارئ كما تعجب الصحابة من قبل عندما قال ناس منهم للنبي ﷺ « يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالأجور ، يصلون كما نصلي ، ويصومون كما نصوم ، ويتصدقون بفضول أموالهم قال : أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون ؟

^١ أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب النكاح (٦٧) باب (٢) قول النبي ﷺ من استطاع الباءة فليتزوج . وأخرجه مسلم في صحيحه من كتاب النكاح باب (١) ح ٣ وأخرجه أصحاب المتعة في درر اللؤلؤ أو عوالي اللئالي ٢٨٩/٣ ح ٤٤

^٢ وسائل الشريعة ١٤ / ٧٢ باب (٤٧) باب استحباب اتيان الزوجة ! لمن نظر الى أجنبية فان لم يكن له أهل ! صلى ركعتين ورفع نظره الى السماء وسأل الله من فضله ح ٢ ، ح ٣ .

أن بكل تسبيحة صدقة وبكل تكبيرة صدقة وبكل تهليل صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة وفي بضع أحكم صدقة ! قالوا : يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟! قال : أرأيتم لو وضعها في حرام أكان فيها وزر؟ قالوا : « بلى » قال فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له فيها أجر^١. أما إن كنت تريدين حكم الأئمة والمراجع. فقد أطلق لك العنان لممارسة المتعة ولا تتكلمين عن الانفصال وأية أعذار سخيفة أخرى و انتهى النقاش!

وفي ذلك يقول الله تعالى عن هؤلاء: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [القصص: ٤١]

﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَوْتًا مّمّوتًا ﴾ [الزمر: ٦٠]

س ٢٠٤: شخص يقوم برعاية عائلته بدل أبيه إلا أنه لم يستطع أن يقنع أخته البكر والتي تبلغ من العمر ٢٨ سنة أن تصير على الزواج، فهي تطالب بزواج المتعة، والمشكلة إنه يخاف عليها من الانحراف للحرام، فما هو الحلّ مع إنّها بكر ومن شروط زواج المتعة في البكر إذن وليّها، فهل يكفي انذني لها؟

ج ٢٠٤: وليّ البنت اذا كانت بكرًا هو الاب او الجد ابا لاب، لا غير، ولا يبعد في مفروض السؤال سقوط اذن الولي اذا كان ممتعا من الاذن لها في الزواج ولو منقطعاً، أو كان مفوضاً إليها أمرها.

جوابنا : نقول لهذا الأخ الشيعي: أنت لست مجبوراً على التعبد بهذا المذهب (وكانه دين الله تعالى) الذي يلغي ولاية الأب (سقوط اذن الولي اذا كان ممتعا من الاذن لها حتى في المتعة) فضلا عن عدم وجوب ولايته أو اسقاطها حتى لو كانت الفتاة رشيدة كما يفتي سماحة السيد!!

ماذا أبقيتم للأباء؟! سبحان الله بأي كتاب و بأي دين تُزوّج المرأة نفسها وتُسقط ولاية الأب في دائمكم ! فضلا عن منقطعكم!؟

^١ رواه مسلم واللفظ له ، وروا النسائي في عشرة النساء ، وراه أحمد ٥ / ١٦٧ .

أتريدون استباحة الجنس وإشاعة الفوضى في الأسر و المجتمعات!!؟
 قلنا فيما سبق نقلا عن مركز الفتوى لموقع إسلام ويب حول أحقية الولاية في
 الزواج: أن أحق الناس بتزويج المرأة أبوها، ثم جدها، ثم ابنها، ثم أخوها الشقيق،
 ثم الأخ لأب، ثم أولادهم وإن سفلوا، ثم العمومة، فإن كان الأب فاقداً لأهلية
 الولاية تنتقل الولاية إلى الأبعد من الأولياء على الترتيب السابق، فإن لم يكن لها
 ولي صالح فيزوجها القاضي المسلم بإذنها؛ لقوله ﷺ: «فالسُّلطانُ وَلِيٌّ من لا وَلِيَّ
 له» وإذا امتنع وليك من تزويجك من كفئك فهو عاضل لك، ومن حَقك رفع الأمر
 للقاضي ليزوجك أو يأمر وليك بتزويجك...وعليه فلا يجوز أن تتزوجي دون
 ولي، ولا يصح أن يتولى العقد إمام المسجد أو غيره ما دام بإمكانك التزوج عن
 طريق الولي أو القاضي المسلم، فإن استطعت إقناع وليك بتزويجك، وإلا فلترفعي
 الأمر إلى المحكمة. ا هـ.

فكل نكاح بلا ولي نكاح باطل فما بالك بمباشرة المرأة عقد نكاحها دون الأولياء
 في المتعة فإن ذلك حرم للمروءة، وهتك للستر، وفتح لأبواب التهمة، وشناعة في
 العرف.

فالمراة لقله تجربتها في المجتمع وعدم معرفتها شئون الرجال وخفايا أمورهم غير
 مأمونة حين تستبد بالأمر لسرعة انخداها !

وخير مثال على ذلك من شرع القائلين بعدم الولي ما أقدمت عليه إحدى
 المؤمنات!!! السكرانات!!! حيث زوجت نفسها في حالة سكر! فأى دين هذا ؟
 وأي مذهب هذا و المعصوم يقر أن ما أقدمت عليها هذه السكرانة من تزويج
 صحيح ولا يملك دليل سوى قوله «بعد ما أفاقت فهو رضا» .

قلت: من المؤكد إنها تفيق!

فقد عقد العاملي في وسائله بابا ويا له من باب وسماه «باب أن السكرى إذا
 زوجت نفسها ثم أفاقت فرضيت وأقرته جاز» !

فعن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال : سألت أبا الحسن (ع) عن امرأة ابتليت
 بشرب النبيذ فسكرت ! فزوجت نفسها رجلا في سكرها ثم أفاقت فأنكرت ذلك ثم

ظنت انه يلزمها ففزعت منه فأقامت مع الرجل !! على ذلك التزويج !! أحلال هو أم التزويج فاسد لمكان السكر ولا سبيل للزوج عليها ؟ فقال : إذا أقامت معه بعد ما أفاقت فهو رضا !!! منها قلت : ويجوز ذلك التزويج عليها ؟ فقال : نعم^١. وهذا أمر يبعث على الأسى والحزن أن يصل حال «المؤمنات» إلى هذا الدرك وما هذا إلا نتيجة قولهم بعدم «الولي» فقد حرموا على أنفسهم التدبير في القرآن والسنة النبوية! قال تعالى ﴿ **أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا** ﴾ [محمد: ٢٤]

س ٢٠٥: هل يجوز الزواج من التي فقدت عذريتها بسبب اغتصابها في بداية البلوغ، زواجا مؤقتاً (زواج متعة) على أن تكون ولية نفسها كامرأة الأرملة أو المطلقة ؟

ج ٢٠٥: في مفروض السؤال نعم يجوز.

جوابنا : يا أتباع مذهب التشيع المذهبي. يا أتباع هؤلاء المراجع إن كنتم تريدون ممارسة المتعة و الجنس فلا حاجة لخلق الأعذار و التبريرات الساذجة لأن السادة المراجع يجوزون الجنس من دون هذه الأعذار والتقاهاات! اصبروا و لا تستعجلوا على القبل ولا الدبر كل شيء في متناول المذهب و متاح في كل الأوقات. فقط عليكم بالصبر وضبط النفس .. إن النفس لإمارة بالسوء !!

^١ انظر الوسائل ٢٢١/١٤ باب أن السكرى إذا زوجت نفسها ثم أفاقت فرضيت وأقرته جاز !!!

موقع السيد محمد صادق الروحاني (<http://www.alshirazi.net>)

س ٢٠٦ : هل يجوز الزواج من عدة نساء زوجة في آن واحد و أن أقوم
بمعاشرتهن في نفس الوقت؟

ج ٢٠٦ : باسمه جلّت اسمائه يجوز الزواج من عدة نساء، و يجوز معاشرتهن في
نفس الوقت .

جوابنا : قبل الإجابة على هذا السؤال أحب أن أنهه أن هذا السؤال موجود في
فتاوي الخوئي على موقع «مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية» كما تجدون فوق
الصفحة على اليسار مكتوب عليها هذه الآية ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾ .
فلو كان هؤلاء المراجع هم أهل الخشية ، وأن من لم يخف من ربه فليس بعالم!
فكيف يفتون بفتاوي لا صلة لها بالله تعالى وأية خشية يزعمون بعد ذلك ؟
نعم باسم إبليس الملعون يجوز هذا «الزواج الإباحي» و ليس باسم الله تعالى، فالله
تبارك و تعالى بريء من هذا التزواج الحيواني و معاشرته عدة نساء في آن واحد
لأن هذا التعدد الإباحي من شرع البشر ، بينما حصر الله تعالى التعدد بأربع نساء
في سورة سماها باسم النساء «سورة النساء» في كتابه القرآن الكريم.
فلو كنتم تقرأون القرآن و تفهمون اللغة العربية الصحيحة لما تجرأتم على الله
تعالى فضلا عن خشيته المزعومة!!؟

س ٢٠٧ : تزوجت من امرأة بعد أن تجاوز عمرها ٤٠ عاماً وأنا عمري ٣٢ عاماً
وهي باكر و تعمل مديرة مدرسة وقد تمتعت بها دبرا لفترة من الزمن وهي الآن
تريد الانفصال فما هي عدتها الشرعية؟

ج ٢٠٧ : عدتها بعد الأجل أو بعد الإبراء بحيضتين كاملتين .

جوابنا : قلنا فيما مضى أن هدف فتاوي هؤلاء المراجع هو إشاعة الجنس و
المتعة والإباحية و الشذوذ في المجتمعات المسلمة . فهل هذا المذهب لا يستقيم

إلا بممارسة الشذوذ (الدبر) و الجنس و المتعة ؟! حتى مديرة المدرسة مربية الأجيال تزعمون إنها تتزوج و لكن زواجها من أجل الجنس و الشذوذ !!! لماذا لا تطلقون على متعتكم في كتبكم الفقهية بدلا الزواج المنقطع « بالزواج الدبري»!! لكي نفهم هذا الزواج بشكل أوضح و أسهل!!

ثم أية تربية و تعليم تنتظرها التلميذات و الطالبات من هذه المربية التي تمارس الشذوذ مع كل ملاعب ثم تذهب لتتزوج زواج دائم مع مغفل ساذج من دون أن يعلم أن زوجته المصونة مربية الأجيال مديرة مدرسة ! كانت تمارس العمل اللوطي مع الأصدقاء بماركة سماحة السادة المحترمين دام ظلهم العالي!!!

أنظروا إلى أعمارهما و أعمار غيرهما كبار في السن أعمارهم بين (٤٠-٣٢) ويمارسون الشذوذ !!! نقول ونعم التربية ونعم المباركة من سماحة السادة !

س ٢٠٨ : مرة ذهبت إلى نادي ليلى، حيث طلبت عاهرة مني مبلغ \$١٠٠ دفعت لها و قالت لي: متعتك بجسدي كله مقابل هذه النقود. لكن لمدة يوم واحد فقط هل اعتبر ذلك زواج متعة؟

ج ٢٠٨ : إذا كان ما قالت يقصد إنشاء الزواج و أنت قلت بعد ذلك قبلت لنفسني هكذا يكون ذلك زواج متعة.

جوابنا: سماحة السيد لا ينكر حضور مقلده في أماكن محرمة شرعا! لا يهمله أين يذهب مقلده ذهب إلى دور عبادة أم ذهب إلى حانة خمر. هذا لا يهمله. الذي يهمله أن يمارس مقلده أقصى درجات المتعة و الشذوذ في المذهب لكي يكون شعار آل البيت كما يفترون. فإذا ما وقع شيء حرام حسب شرع التقليد، عندئذ يتدخل سماحته و ينقذ مقلده من هذا المستنقع الذي وقع فيه!

تخيلوا: زانية مشهورة تتاجر بجسدها كل ليلة تصبح زوجة عند هؤلاء الذين يلقبونهم بأية الله بمجرد التلفظ ببضع كلمات من شرع البشر!

لطالما سألنا أصحاب المتعة : ما الفرق بين الزنا والمتعة فكان الرد (الهروب)!! ولكن المرجع الروحاني دام ظلّه يحسم الأمر أخيراً وبلا تقيّة ويرد علينا ويقولها بصوت مرتفع : فضيحة النادي الليلي!!!

سبحان الله رجل يذهب لبيت دعارة ويدفع مقابل الزنا فتد عليه العاهرة (متعتك بجسدي كله مقابل هذه النقود).

فيسأل الزاني مرجعه الملقب بأية الله (هل اعتبر ذلك زواج متعة؟) فيرد آية الله ما قرأتموه !!!

فالمرجع اعتبر التردد على هذه الأماكن مشروعاً ويجوز البحث فيه عن زوجة!! والمرجع يبيح ويجيز الزواج من العاهرة دون توبة أو حتى استبراء رحمها !! والمرجع يعتبر أي عرض على أية زانية في أي مكان وفي أي زمان هو بمثابة زواج متعة حتى ارتداد الحانات والمراقص !

إذن نسأل عقلاء القوم : ما الفرق بين «الزنا» و متعتكم أي «متعة الشيعة» ؟ اللهم إلا الاسم وتمتمة بعض الكلمات الملقنة في كتب المذهب الفقهيّة المؤلفة من قبل علماء التشيع المذهبي!

على العموم إذا داهمت شرطة الآداب هذه الحانة للقبض على بعض العاهرات المقيمات بدون إقامة أو ما شابه ذلك كما نقرأ في الصحف والجرائد ، فما على الزوج المصون و الزوجة المصونة من مرتادي البار أو هذه الحانة إلا أن يقولوا لشرطة الآداب (نحن تزوجنا زواج متعة قبل قليل على سنة إبليس !!) وقد قرأنا صيغة المتعة وهما يحتسان الخمر أو الرد بول ، وانتهى الأمر! أو يقولوا لهما بعد أن يخرجوا رسالة عملية مختومة من سماحة السيد: بسمه تعالى: إن كان ما قالت بقصد إنشاء الزواج و أنت قلت بعد ذلك قبلت لنفسك هكذا يكون ذلك زواج متعة.

وبذلك ينتهي أي زنى في المجتمع ليس بسبب قوانين الدولة بل لأن الزنى توشح بثوب متعة الشيعة فاخترى الزنى و ظهر بوجه آخر!! فهما عملتان لوجه واحد ! بل لا وجود لما يسمى زنى حتى في مجتمع المعصوم عندما يمارس المتعة و ينسى الشرط!!

فمن سماعه قال: سألته عن رجل أدخل جارية يتمتع بها ثم أنسي أن يشترط حتى واقعها يجب عليه حد الزاني؟ قال: لا ولكن يتمتع بها بعد النكاح ويستغفر الله مما أتى^١.

فهذا حال الأتباع و محبي آل البيت !

س ٢٠٩ : ما حكم الزواج المنقطع ببوذية نطقت الشهادتين بغرض الزواج ثم

عادت إلي دينها بعد انقضاء مدة العقد؟

ج ٢٠٩ : الزواج صحيح إن لم يظهر منها ما يخالف الشهادتين .

جوابنا: معلوم لكل من يؤمن بالله و دين الإسلام أن ما قامت به هذه المرأة البوذية

يعتبر ردة يجب عليها الاستتابة لأنها حينما نطقت الشهادتين دخلت في دين الإسلام وحينما عادت لدينها البوذي خرجت من الإسلام ! ولكن عند أصحاب المتعة و الجنس لا يضر ما فعلته هذه المشركة لأن أهم شيء بالنسبة لهم شغل الجنس و المتعة!!

هل مارست الجنس أم لم تمارس !! هل نال المسعور منها أم لم ينل !! لذلك سماحة السيد شديد الحرص على هذه النقطة الحساسة!! خصوصا أثناء مدة المتعة!!

ندري سماحة السيد أن من فقه الأولويات عندك هو فقه الجنس ثم الشهادتين إن بقيت شهادة هناك!!

ألم نقل: إنكم تضحكون على أنفسكم ، وأتباعكم هم الذين يستهزئون بمذهبكم و ليس المخالف لكم أو المسيحي أو البوذي . هذا الذي يحدث بين الأتباع !! فأأي دين هذا و أي مذهب هذا ؟

س ٢١٠ : هل يجوز الزواج من عدة نساء زواج متعة في آن واحد و أن أقوم بمعاشرتهم في نفس الوقت؟

ج ٢١٠ : يجوز الزواج من عدة نساء، و يجوز معاشرتهم في نفس الوقت .

^١ الكافي ٥/٤٦٦

جوابنا : إن هذا العمل لا يستطيع أن يعمله إلا بعض أنواع الحيوانات لذلك أيها القارئ المحترم عليك بمراجعة بعض الموسوعات في علم الحيوان فربما تجد اسم هذا النوع من «الحيوان» مذكور في الموسوعة الحيوانية!

ألم نقل أن متعتكم هي الإباحية الجنسية كما في الدول الإباحية .فماذا أبقيتم للإسلام!!؟

س ٢١١: هل يجوز عقد المتعة مع الخادمة المسلمة ، بفرض رضى الزوجة أو عدمها؟.. كذلك ما الحكم عند عدم علم الزوجة ؟

ج ٢١١ : يجوز وإن لم تعلم الزوجة ، أو لم ترض به .

جوابنا : من العصر الذهبي للإسلام أيام النبي ﷺ و أصحابه الكرام و أهل بيته الأطهار (بالمفهوم الغير الاثني عشري طبعاً) وهو خير القرون و غيره من القرون لم نسمع في دين الإسلام عن شرع المتعة مع الخادمة في بيت من بيوت المسلمين. نعم كانت الجوارى و الإماء بمعنى ملك اليمين قبل الإسلام. هذا الشرع منصوص عليه في القرآن و بينه الله تعالى في أكثر من سورة ، ولكن أن يأتي مشرعو البشر « بشرع متعة الخادمة» في نفس البيت فهذا شرع لم نعهده من قبل وهذا هو شرع أصحاب شريعة المتعة والله تعالى و رسوله ﷺ و أصحابه وأهل بيت علي ﷺ إلى آخر أولاده أبرياء من هؤلاء المشرعين الجدد إلى يوم الدين!

نسأل هؤلاء المشرعين الجدد: هل هذا «بيت الزوجية» كما وصفه الله جل وعلا من السكون والمودة والرحمة بين الزوجين أم «بيت اللذات والملذات والشهوات» من قبل هذا الزوج الخائن باسم دين محمد ﷺ وعلي و الحسن و الحسين!!؟

إن هذا البيت هو بيت العنكبوت كما وصفه الباري جل وعلا والذي هو أوهن البيوت كما قال تعالى ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ** ﴾ [العنكبوت: ١٤]

«بيت العنكبوت»: فيه الذكر للسفاد والمعاشرة الجنسية، والأكل، فإذا احتاج إلى ذلك دخل البيت، ومارس دور الذكر، حتى إذا قضى وطره، فر هارباً خائفاً

مدعوراً، فهو بيت القوامه فيه للأنثى، فهي التي تبنيه وتسمح للذكر بالدخول فيه، وتفضل الحياة فيه بعيداً عن قيد الذكر، وإذا أراد البقاء فيه فهو مهدد ذليل ومن الناحية المعنوية « بيت العنكبوت » هو أوهن بيت على الإطلاق فهو بيت محروم من معاني « المودة والرحمة » التي يقوم على أساسها كل بيت سعيد، وذلك لأن الأنثى في بعض أنواع العنكبوت تقضي على نكرها بمجرد إتمام عملية الإخصاب وذلك بقتله وافتراس جسده لأنها أكبر حجماً وأكثر شراسة منه وهذا حال أصحاب العمائم و المتعة لا يبنون بيت الزوجية القائم على المودة و الرحمة وإنما بيت العنكبوت القائم على الخدعة والنفاق و الجنس من وراء ظهر الزوجة!

نسأل الله السلامة في العقل والسلامة في الدين!

ومن موقع السيد محمد سعيد الحكيم: (<http://alhakeem.com/arabi/>)

س٢١٢: هل يجوز العقد على باكر عقد متعة بدون دخول مداعبة فقط بدون إذن ولي أمرها؟

ج٢١٢: نعم يجوز ذلك ويحرم الدخول حتى لو رضيت بذلك. لكن ينبغي الحذر من الاغراق الذي يفقد به الطرفان السيطرة فيقدمان على الدخول المحرم. بل ينبغي الحذر مما قد يظهر عن الطرفين ويشيع عنهما مما يفقدهما كرامتهما ويشوه سمعتهما وقد يجر عليهما من المشاكل الشيء الكثير.

جوابنا : البنت غرقت في وحل العار و السفينة غرقت قبل ذلك بمئات السنين!!!

و الأب المسكين غرق في بحر فتاوي الكذب و الدجل بثوب آيات الله !!!
لقد أغرقت هذه الطائفة المغلوبة على أمرها بهذه الفتاوي المحرصة للجنس و المتعة من الدبر وعدم الإيلاج فأى حذر ؟ هل هذا هو تعريف الحذر في قاموسك يا سماحة السيد؟!!

فماذا أبقيت من شرف البنت ؟ فأى دخول!! أو خروج!!! بعد ذلك .
هل أنت خائف مما قد يظهر على كرامة البنت وأنت تشجعها على ممارسة اللعب ولكن من دون تسجيل أهداف (طبعاً)!!! أي الدخول في المرمى مباشرة !!!
هل بعد هذه اللعبة حتى بدون أهداف!!! للبنت كرامة او سمعة حتى بما ظهر أو لا يظهر!!؟

أية كرامة تتكلم عنها!! لماذا لا تطبق هذه الفتوى على بتتك و أختك لنرى بعد ذلك كيف يكون شعورك طبعاً مع الحذر كما تنصح!!!

س٢١٣: في حالة خوف البكر الرشيدة من الوقوع في الحرام ورغبتها في الزواج رغبة أكيدة وفي العادة لا يأذن الاباء في نكاح المتعة جهاراً لبناتهم وهي عانسة قد تجاوزت الثلاثين أو غير عانسة وتستحي أن تفتح أباها بل تخاف منه خوفاً شديداً. هل لها أن تتمتع وتشتري على الزوج أن لا يفتضها بل يلاعبها فقط؟
ج٢١٣: يجوز لها ذلك.

جوابنا : قلنا فيما سبق أنك لص أعراض و مشجع بارز من الطراز الأول لفتاوي الجنس و خراب البيوت حتى الأبقار لم يسلمن من فتاويك البهلوانية. يبدو أنك تجيد هذا النوع من الألعاب الخطرة !!!

ولكن نقول لمقلدي هذا المرجع الذي لا يخاف الله . لماذا تخافون من هؤلاء الذين يسرقون أعراضكم في وضح النهار؟! قوموا قومة رجل واحد و اعلنوها صراحة في وجه كل من تسول نفسه سرقة أعراض بناتكم كما يسرق أموالكم حتى لو لبس عمامة سوداء و ادعي نسبه إلى أهل البيت !!!

س ٢١٤: هل يجوز العقد متعة على البكر بدون إذن الولي إذا كان الغرض منه الاستمنا عدا الدخول؟

ج ٢١٤: نعم يجوز ولكن يفترض الحذر من هيجان الشهوة خوفاً من الوقوع في الحرام ومن التعرض لمشاكل اجتماعية كبيرة.

جوابنا : أنظروا إلى تقاومة عقلية هذا الذي يقلده هؤلاء الشيعة المقلدة اللذين يزعمون إنهم يتبعون دين أهل البيت.

نقول لهؤلاء الأتباع المقلدين : كيف ترضون على أعراضكم أن ينتهكها هذا المعمم وغيره من المعممين ؟

لاحظوا لص الأعراض كيف يشجع الشباب الفاسد و المنحرف إلى طريق الفساد ! ألا تمتلكون أية غيرة على بناتكم ؟

أنظروا كيف يشيع هذا المعمم المتلبس بثوب التقوى و الورع و التدين ، الفاحشة في المجتمع المسلم باسم المذهب (يزعم أنه يمثل أعلى مرتبة من سلم التدين المذهبي و يقتدي بمذهب أئمة آل البيت) و كيف يحث الفتاة البكر لممارسة الجنس و لكن في سرية تامة حتى على أهل البيت (أقصد أهل البيت بمعنى أهل البنت أي عائلتها لأن علماء التشيع المذهبي من كثرة ما لقنوا أتباعهم كذلك هذا التعريف ، عندما يسمعون هذه العبارة يفهمون $9+3=12$) ولاسيما الأب الذي صرف عليها و عمل سنوات من أجل رؤية سعادة بنته أو بناته وإذا بالبنت الواحدة تلو الأخرى تمارس الجنس الناعم من وراء أبيها وهو على قيد الحياة لأن

آية المتعة و آية الجنس دام ظلّه يخاف عليها من هيجان الشهوة فربما يؤدي ذلك
للوقوع في الحرام !!!!

أي حرام يا محرض الجنس وسارق الأعراض ؟

أي حرام يا مشيع الفاحشة في بيوت المسلمين ؟

أي حرام يا أكبر مروج لخراب البيوت ؟

أي حرام يا تقي بثوب النفاق يا ورع بثوب التقية و الخداع ؟

هل لك وجه أو جرأة أن تواجه هذا الأب المسكين و هذه البنت المغررة بها وتقول

له أنا أفنتيت بجواز ممارسة بنتك للجنس سواء كانت متعة خلفية أو ماشابهها و

لكن وبختهما كثيرا و طلبت منهما الحذر !!! خوفاً من الوقوع في الحرام فربما

تحمل البنت و أتورط شخصيا كما تورط الذين شرعوا المتعة من الأئمة و تورطوا

حينما جاء الحمل من متعة لا تحمد عقباه !!

قال رسول الله ﷺ: إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: يا ابن آدم إذا لم

تستحي فاصنع ما شئت !

و قال الشاعر:

إذا لم تخشى عاقبة الليالي *** ولم تستحي فاصنع ما تشاء

فلا والله ما في العيش خير *** ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

يعيش المرء ما استحيا بخير *** ويبقى العود ما بقي اللحاء

فهل تملك الجرأة لكي تواجه مئات الآباء (الذين لا يعلمون بأنك هاتك أعراض

بناتهم) و تقول لهم الحقيقة؟

إن هذا لشيء عجاب في هذا المذهب .. فهم يعلمون أن هذه فتاوي مقلدهم و لكن رغم ذلك لا يحركون ساكنا كأن على رؤوسهم الطير .. بل يقبلون هذه اليد سماحة السيد وهم صاغرون ذليلون عندما يسلمونهم ما يزعم خمسه !!
لكن لا نقول إلا كما قال الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النور: ١٩]

س ٢١٥: امرأة من أهل الخلاف. هل يجوز لها أن تتزوج زواجا منقطعاً من رجل إمامي؟

ج ٢١٥: نعم يجوز لها ذلك إذا اقتتعت بجوازه وبخطأ فقهاءهم في تحريمه وسد باب الاجتهاد. أما الامامي فيجوز له الزواج بها على كل حال فإذا استطاع أن يقنعها بالاقدم عليه بحيث قصدت مضمون عقده حلت له وإن لم تقنع بجوازه شرعاً.

جوابنا : ندري أنك محرض من الدرجة الأولى للجنس و المتعة بسائر أنواعها في أسرع وقت وأقل جهد !

لذلك تحرض أتباعك و من وضعت القلادة في رقبتهم لممارسة الجنس والمتعة من القبل و الدبر و بأية طريقة من الجنسين سواء كانوا متزوجين أو غير متزوجين ، كبار أو صغار ، ثيبات أو أبكار المهم الجنس الجنس .ولكن لا أفهم كيف برجل مثلك بلغ من العمر عتيا و واشتعل الرأس و اللحية شيئا يحرض الناس على ممارسة الجنس حتى لو كان الطرف الآخر غير مقتنع بالجنس و المتعة! طيب ماذا تستفيد أنت لو أقنعها هذا النوع من بهيمة الأنعام لممارسة الجنس معها قبلا و دبرا ؟ قل لي :على ماذا ستحصل يا صاحب الوقار و الشيب؟

روي في الأثر وهذا الأثر رواه أحمد في كتاب الزهد وذكره ابن الجوزي في الموضوعات « إن الله ليستحي أن يعذب ذا شبيبة في الإسلام. ثم بكى الرسول ﷺ فقيل له : ما يبكيك يا رسول الله ؟ قال أبكي ممن يستحي الله منه وهو لا يستحي من الله».

فإذا لم تكن ممن يستحي الله منه أفلا تستح من الله تعالى و تخجل من نفسك بالتحريض على الشذوذ و إشاعة الفاحشة باسم الدين وباسم آل البيت الأطهار (الذين تزعمون أن الله تعالى طهرهم بينما لسان حالهم متعة و شذوذ)!! أما قولك «وبخطأ فقهائهم في تحريمه» فإننا نثبت لك و لأمثالك من المعممين بخطأ مذهبك (المذهب الجعفري المنسوب لجعفر زورا) في استحلال متعة النساء. يقول الدكتور طه: « لقد علم المبطلون أنه من الصعب عليهم إقناع سواد المسلمين بأباطيلهم دون أن يروههم يسندونها بشيء من القرآن، ولما كان من المستحيل عليهم أن يجدوا ضالتهم في محكمات الكتاب أو آياته الصريحة لجأوا إلى آياته المتشابهات أو الظنية التي تحتمل -بمعزل عن المحكمات- وجوهاً متعددة من المعاني يحملونها على ما يريدون ويؤولونها على ما يشتهون فخدعوا بذلك جبلاً كثيراً من المسلمين فحولهم عن صحيح دينهم وانطلت الحيلة على بقيتهم فلم يفتنوا لأساس الخدعة ولم يهتدوا لفصل الخطاب ومحكم الجواب، فصاروا إذا أرادوا نقاشهم ورد أباطيلهم انساقوا وراءهم يجادلونهم في دلالات (أدلتهم) ويبطلونها بإثبات عدم كونها دالة على ما ذهبوا إليه.

وهذا -وإن كان صحيحاً في نفسه- خطأ جوهرى في منهج الاستدلال الأصولى كلفنا كثيراً من الجهود في غير محلها، وكما هائلاً من الردود ما كان أغنانا عنها لو اهتدينا إلى المنهج القرآنى في الاستدلال وضيع وجه الحق البين الواضح على عوام الناس الذين يصعب عليهم التمييز بين الحق من الباطل في وسط هذه الزحمة من النقاشات والردود المتبادلة والتي تحتاج إلى علوم يفتقدونها من اللغة وأصول الفقه والحديث والتفسير وغيرها.

والصحيح في منهج الاستدلال هو أن يُنظر أولاً في الدليل: هل هو صالح للاستدلال أم لا؟ قبل النظر في دلالاته وذلك باتباع الخطوتين التاليتين:

الخطوة الأولى:

ننظر هل الدليل نص قرآنى؟ أم شيء آخر من غير القرآن؟ فإن كان من غير القرآن رفضناه ولم نناقشه من الأساس لأن القضية المتنازع فيها أصولية،

والأصول لا نحتاج لإثباتها لغير القرآن لوجودها جميعاً فيه. وإن كان الدليل نصاً من القرآن احتجنا إلى الخطوة الآتية :

الخطوة الثانية :

وهي أن ننظر هل الآية قطعية الدلالة محكمة ؟ أم ظنية متشابهة ؟ فإن كانت ظنية الدلالة رفضنا الاستدلال بها من الأساس دون الحاجة إلى مناقشة كونها تدل على المطلوب أم لا .

وإن كانت قطعية في دلالتها قبلنا ما دلت عليه ببسر ووضوح لا يحتمل إنكاراً أو يحتاج إلى مزيد نقاش .

بهذا نصل إلى الحق من أقصر طريق وأوضح حجة بحيث يعرف حتى الإنسان الأمي من المحق ومن المبطل، ونستغني عن هذا الركاب الهائل من الردود والجدالات التي يضيع في معمعتها أكثر الناس فلا يكون اعتقادهم إلا تقليداً لمن يثقون به -مع أن الأصول لا يصح بناؤها على التقليد- لا أمراً قائماً على العلم واليقين كما هو الشأن في الأصول^١ « ا هـ .

ومن أجل إثبات خطأ هذه العقيدة أو المذهب أذكر مسألتين قال الشيعة بهما طبقاً لعقيدة الروايات: أولهما مسألة (تحريف القرآن) و ثانيهما مسألة (المتعة) .

الموضوع الأول أو المسألة الأولى : وهو قول علماء الشيعة «بتحريف القرآن» من أين جاء هذا القول وما هو السبب؟

فقد أكد كل من فخرهم المفيد ومفسرهم أبو الحسن النباطي العاملي أن القول بتحريف القرآن من معتقدات الشيعة بل ومن اجماعهم! فلنورد كلامهما كاملاً لكي لا يتهمونا بالكذب كعادتهم.

يقول أبو الحسن النباطي العاملي في تفسيره: «أعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شيء من التغيرات وأسقط الذين جمعه بعده كثيراً من الكلمات والآيات وأن القرآن المحفوظ عما ذكر الموافق لما انزل الله تعالى ما

^١ راجع الإمامة في منظور القرآن لطفه الدليمي ص ٥-٦ (أ.د)

جمعه علي (ع) وحفظه إلى أن وصل إلى ابنه الحسن (ع) وهكذا إلى أن انتهى إلى القائم (ع) وهو اليوم عنده صلوات الله عليه^١ .

أما المفيد فقال في كتابه «أوائل المقالات» ما نصه بالحرف الواحد: «إن الأخبار قد جاء مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين^٢ فيه من الحذف والنقصان^٣» .

وقال المفيد وهو حقا مفيد في هذا الباب من نفس الكتاب تحت عنوان «القول تأليف القرآن» ما نصه بالحرف الواحد: «واتفقت الامامية على أن أئمة الضلال! خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي ﷺ وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجئة وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية في جميع ما عدناه^٤» .

أي أن كل الطوائف الاسلامية من أهل السنة والمعتزلة والشيعة الزيدية والخوارج خالفوا هذه «الفرقة الشاذة» في القول «بعدم تحريف القرآن» وأن الله تعالى

حفظه كما وعد في كتابه الخالد في سورة الحجر آية ٩ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ

لِحَافِظُونَ﴾ في حين شذت هذه «الطائفة» المنحرفة عن الأمة وقالت بتحريف القرآن^٥ .

إذن قالت الشيعة الإمامية الاثني عشرية بتحريف القرآن كما أفادنا المفيد لأن الأخبار تقول بذلك ،لأن الروايات تقول بهذا القول أو الفكر أو المعتقد!!!

و كما قال النباطي العاملي بالتحريف بحسب الأخبار المتواترة !!!

ألم نقل لكم لولا الروايات و الأخبار لما شذوا و اختلفوا عن الأمة وتوقعوا!!!

^١ انظر تفسير مرآة الأنوار و مشکاة الأسرار ص ٣٦

^٢ أي يقصد أكابر الصحابة كالشيوخين رضي الله عنهما

^٣ أوائل المقالات ص ٩٨

^٤ المصدر السابق ص ٤٨

^٥ فقط أربعة من كبار علماء الشيعة أنكروا التحريف وهم ابن بابويه القمي والمرضى والطوسي والطبرسي صاحب التفسير ، وهؤلاء أنكروا التحريف تقيّة وهناك أسباب أخرى ذكرها نعمة الله الجزائري في كتابه الأنوار النعمانية ليس هنا محل عرضها ومناقشتها .

الموضوع الثاني أو المسألة الثانية : وهو قول الشيعة بالمتعة من أين جاء هذا القول وما هو السبب؟

مرة أخرى نقول: إن كل الفرق و المذاهب (المالكية و الحنفية و الشافعية و الحنبلية والأوزاعية و ابن حزم الاندلسي) و غيرهم من المذاهب السنية و الشيعة من الزيدية و الشيعة من الاسماعيلية و الأباضية من الخوارج و المعتزلة تقول بحرمة المتعة إلى يوم القيامة ؟

الفرقة الوحيدة التي خالفت و شذت هي الفرقة الاثني عشرية مرة أخرى؟ لماذا : سؤال يطرح نفسه والسبب هو نفسه أعلاه في الموضوع الأول أي شذت لأن مصدر التلقي أي روايات المعصومين تستحل المتعة (و تقول بالإمامة والعصمة و الخمس و الرجعة و البداء و تحريف القرآن و غيرها).

قال المحقق الحلي: «وأحاديث أهل البيت في ذلك كثيرة جدا، ولا يظن بمثل أبي جعفر الباقر وجعفر بن محمد الصادق وموسى الكاظم عليهم السلام أن يذهبوا إلى ما يعلم من مذهب علي عليه السلام خلافه، بل لا يظن ذلك بأضعف أتباعهم. ووراء هذه الأحاديث من الأحاديث الصريحة في أحكام المتعة وفروعها عن أهل البيت عليهم السلام ما يفيد اليقين بذهابهم إلى ذلك».

إذن قالت الشيعة بالمتعة كما أفادنا الحلي لأن الأخبار تقول بذلك لأن الروايات تقول بهذا القول أو الفكر أو المعتقد!!!

ألم نقل لكم لولا «الروايات الروايات الروايات» لما شذوا و اختلفوا عن الأمة !! وقس على هذا الأساس باقي معتقدات الشيعة الجعفرية ! أي معتقد لابد أن يكون أساسه و مصدر تلقيه هو «الروايات» !

وأما دعواك أننا أغلقنا «باب الاجتهاد» فكذب مكشوف لأنكم أنتم الذين أغلقتم بابه وأنتم الذين فتحتم بابه بعد ذلك و التاريخ يشهد على ذلك!!

فأغلقتم بابه بسبب حصر العمليات التشريعية في المسائل الحادثة في «الأئمة المعصومين» فقط. ثم تطور المذهب بتطور الزمن (قلنا سابقا كبرامج مايكروسفت) وفتحتم باب الاجتهاد مرة أخرى!

يقول أحمد الكاتب: « بالرغم من أن الفكر «الاثني عشري» الميت لم يكن قادرا على قيادة الأحياء، و لا حل مشاكل الحياة، إلا أنه ربط أيدي الشيعة ومنعهم من التحرك بدعوى وجود الإمام الغائب الذي ينتظر أول فرصة سانحة للظهور. ولكن تلك الفرصة لم تأت منذ أواسط القرن الثالث الهجري إلى اليوم، مما ترك فراغاً كبيراً في الحياة السياسية والعلمية الشيعية، استفاد منه الخلفاء العباسيون في توطيد عروشهم والقضاء على أي أمل بالثورة عليهم من الشيعة الاثني عشرية، كما استغل أكثر من أربع وعشرين شخصا (على رأسهم النواب الأربعة: عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد، وخليفته النوبختي وعلي بن محمد الصيمري) حكاية وجود الولد (الإمام الغائب) ، ليدعوا لأنفسهم (النيابة الخاصة) عنه، ويجبوا المال من الشيعة بدعوى إيصالها الى الإمام الغائب (المهدي المنتظر). وعرفت تلك الفترة بالغيبة الصغرى التي امتدت من سنة ٢٦٠ هـ (تاريخ غيبة الإمام) إلى سنة ٣٢٩ هـ. (تاريخ وفاة النائب الرابع والأخير الصيمري). لتبدأ بعد ذلك الفترة التي عرفت لاحقا بالغيبة الكبرى أي الفترة التي لا وجود فيها لإمكانية ثم حدث تطور هام آخر على طريق الإصلاح عند الشيعة الاثني عشرية هو «فتح باب الاجتهاد» الذي كان مغلقا ومحرمًا في الفكر الإمامي الذي كان يحصر العمليات التشريعية في المسائل الحادثة في «الأئمة المعصومين» فقط، منذ عهد الباقر والصادق اللذين شنا حملة شعواء على أهل الرأي والقياس والاجتهاد. ونشأت الحاجة إلى الاجتهاد عند «الاثني عشرية» بعد مرور مدة طويلة على انقطاع اتصالهم ب: «مصدر العلم الإلهي» أي «الأئمة» وحدثت مسائل جديدة تستوجب الإجابة عليها، مما اضطر الشيعة لفتح باب الاجتهاد والقول بجواز القياس. (مثلا تشريع أحكام وشروط المتعة كلها قياس في قياس) وكان أول من قال بذلك هو الحسن بن عقيل العماني، المعاصر للكليبي. ومحمد بن أحمد بن

الجنيد الإسكافي في أواسط القرن الرابع الهجري. ثم جاء الشيخ المفيد مع تلميذه الشريف المرتضى والشيخ الطوسي في بداية القرن الخامس الهجري ليمارسوا (الاجتهاد) عملياً ويؤسسوا بذلك «المدرسة الأصولية» التي شقت طريقها في الحياة منذ ذلك الحين. ولم يحدث الأمر بسهولة وسلام حيث لقي «المجتهدون» معارضة واسعة من «الإخباريين» الذين أصروا على الاكتفاء بأحاديث «الأئمة» ورفض «الاجتهاد» الذي اعتبروه تمرداً على منهج الإمامية وأهل البيت «ا هـ.

فدعوى إننا اغلقنا باب الاجتهاد فبسبب إن الذين أفتوا بإقفال باب الاجتهاد إنما نزعوا عن خوفٍ من أن يدَّعي الاجتهاد أمثالك من المعممين! وأن يفتروا على الله الكذب ، فيقولون هذا حلال وهذا حرام ، من غير دليل ولا برهان كما تفعلون الآن بفتاويكم الساخنة التي تحرض على الجنس و المتعة و الدبر!! ولكن وضع العلماء شروطاً وضوابط للاجتهاد حتى يكون مقبولاً ، وهذه الشروط تضمن له ألا يتحول الاجتهاد إلى التلاعب بالنصوص ، فليست المسألة فوضى كفتاويكم العابرة للقارات!! يقول من شاء ما شاء ، بل هناك شروط للاجتهاد ، يجب على المجتهد التقييد بها ، وإلا كان اجتهاده نوعاً من التلاعب والعبث!! كما نراها في فتاويكم الجنسية العبثية!!

سئل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء هذا السؤال: هل يعتبر باب الاجتهاد في الأحكام الإسلامية مفتوحاً لكل إنسان، أو أن هناك شروطاً لا بد أن تتوفر في المجتهد؟ وهل يجوز لأي إنسان أن يفتي برأيه ، دون معرفته بالدليل الواضح؟ فأجابوا: «باب الاجتهاد في معرفة الأحكام الشرعية لا يزال مفتوحاً لمن كان أهلاً لذلك ، بأن يكون عالماً بما يحتاجه في مسألته التي يجتهد فيها ، من الآيات والأحاديث ، قادراً على فهمهما ، والاستدلال بهما على مطلوبه ، وعالماً بدرجة ما يستدل به من الأحاديث ، وبمواضع الإجماع في المسائل التي يبحثها حتى لا يخرج على إجماع المسلمين في حكمه فيها ، عارفاً من اللغة العربية القدر الذي

يتمكن به من فهم النصوص ؛ ليتأتى له الاستدلال بها ، والاستنباط منها ، وليس للإنسان أن يقول في الدين برأيه ، أو يُفتي الناس بغير علم ، بل عليه أن يسترشد بالدليل الشرعي ، ثم بأقوال أهل العلم ، ونظرهم في الأدلة ، وطريقتهم في الاستدلال بها ، والاستنباط ، ثم يتكلم ، أو يفتي بما اقتنع به ، ورضيه لنفسه ديناً^١ هـ.

لذلك نقول لمراجع الشيعة: لا تتبعوا الشهوات ارجعوا إلى دين الله تعالى والنجاة من النار قبل فوات الأوان كما قال تعالى ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا ﴾ [مريم: ٥٩]

و كما قال الله تعالى ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ شَيْئًا ﴾ [مريم: ٦٠]

ونقول لأتباع هؤلاء المراجع: ابحثوا عن يملك العلم ويخشى الله فمن سمات العالم الرياني^١: خشية الله في السر والعلانية كما قال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر: ٢٨]

يا أتباع المراجع: اتبعوا العالم الرياني الذي يكون معه دليل قال الله تعالى في محكم كتابه ، وقال رسوله ﷺ ، هذا الذي يؤخذ بعلمه، أما من عداهم فلا لأن هذا العلم دين، فانظروا عن تأخذون دينكم.

^١ فالفاعل هنا : (العلماء) فهم أهل الخشية والخوف من الله. وفائدة تقديم المفعول هنا: حصر الفاعلية ، أي أن الله تعالى لا يخشاه إلا العلماء ، ولو قُدم الفاعل لاختلف المعنى ولصار: لا يخشى العلماء إلا الله ، وهذا غير صحيح فقد وُجد من العلماء من يخشون غير الله !!! وأفادت الآية الكريمة أن العلماء هم أهل الخشية ، وأن من لم يخف من ربه فليس بعالم! وهم العلماء الريانيون الذين يخافون من الله، ومن لقائه، ومن بطشه؛ فيراقيونه في أقوالهم وأفعالهم ومعاملاتهم لعلمهم أن الله عز و جل مطلع على سراتهم، وأنه مراقب عليهم، وحفيظ عليهم، ومحيط بهم. منقول من إسلام ويب(ن.أ).

يا أتباع المراجع : اتبعوا العالم الذي من صفاته : عدم اغتراره بالدنيا وزخرفها أو
 اللهث وراء مطامعها وشهواتها على حساب دينه ودعوته كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا
 مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٣].

فإذا غاب العلماء الريانيون صارت الحال كما جاء في الصحيحين عن عبد الله بن
 عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً
 ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ
 الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم؛ فضلوا وأضلوا ».

لذلك نقول لا تتبعوا هؤلاء الذين يفتون بدعاوي فارغة!!

لا تقبلوا أقوال من يقول يجوز على الأحوط أو لا يجوز على كراهة و الأحوط
 وجوباً و الأحوط استحباباً و الأحوط لزوماً وغيرها من المصطلحات الفلسفية
 التي تسهل ارتكاب المحرمات وتختلق الأعذار لمن أراد الفعل المحرم لأنهم يفتون
 بدون دليل ! فلا فرق عندنا بين من مارس الجنس و المتعة سواء كان إمامي أو
 غيره ، لأن أية امرأة تمارس هذه المتعة حتى لو كانت من آية فرقة فهي تتاجر
 بجسدها من أجل المال و المتعة .والدليل أن المسعورين منهم يمارسون المتعة مع
 «العاهرات» في المجتمع بغض النظر عن انتمائهن المذهبي أو الديني !! بل
 يمارسون متعة سماحة السيد مع «العاهرات البوذيات» و «المجوسيات» كما في
 رواياتهم و فتاويهم فلا فرق في المتعة بالمسلمة أم الكافرة!

^١ وأخرجه أصحاب السنن كابن ماجه و الترمذي والنسائي وأحمد في مسنده وابن أبي شيبة والطبراني في معجمه وغيرهم .

س٢١٦: رجل عقد على امرأة عقداً مؤقتاً لمدة يومين وقبل انتهاء اليومين عقد عليها عقداً دائماً مع أنه لم يهبها المدة الباقية، واتفق أن الزوج دخل بها بعد انقضاء اليومين وبعد مدة من أيام قليلة جدد الزوج والزوجة العقد الدائم احتياطاً مع عدم علمهما بأي شيء مما سبق ودخل أيضاً بعد تجدد العقد. فما هو الحكم الشرعي لهذه المسألة نرجو التفصيل قدر الامكان؟

ج٢١٦: العقد الدائم الاول الواقع بعد انتهاء مدة العقد المنقطع باطل والوطء المتحقق بعده وطء شبهة لا يؤثمان عليه ولكن المرأة تستحق به المهر المسمى والمتفق عليه بينهما، والعقد الثاني صحيح لا غبار عليه وتستحق به المرأة المهر المسمى فلها المهر المسمى مرتين.

جوابنا: قلت فيما سبق أن القول بعدم وجوب الولاية في الزواج اتى بمذهب هذا هو حاله كما تشاهدون. فتاة تعقد على نفسها بالمتعة و آخر يعقد عليها بالدائم ..وهذا يجامعها ..و في نفس الوقت تمارس الجنس مع رجل يزعم زوجها الأول ..وبعد فترة يكتشف من يتصنع الاستهبال إنها على علاقة مع مسعور مخادع آخر ..و الكل يتقنن!!! هي تعرف كيف تصطاد اللاعبين وهؤلاء يعرفون كيف يصطادون فريستهم ..و سماحة السيد مجرد «همزة وصل» بين المتمتعين ببارك أفعالهم الضالة من جنس و دبر و قبل باسم مذهب أهل البيت و أهل البيت بريء من منهج أصحاب المتعة و الدبر إلى يوم الدين!

س٢١٧: قام شخص بعقد زواج لمدة سنة على امرأة وفي أثناء تلك المدة أجرى شخص آخر عقد زواج دائم على تلك المرأة فلما علم الشخص الاول أجازها المدة. علماً أنها لا تعلم أنه لا يجوز أن يجري عليها عقد ثان ما دامت هي بعقد مؤقت. فهل العقد الدائم ماض ولا اشكال فيه أو أن هناك حكماً آخر. علماً بأن الشخص الاول عقد عليها بعقد مؤقت ولم يدخل بها؟

ج٢١٧: العقد الدائم باطل إذا وقع قبل الخروج عن الاجل وقبل هبة المدة نعم لا تحرم مؤبداً على الذي عقد عليها ما دامت جاهلة بذلك، وحينئذ يكفي تجديد العقد بعد خروج الاجل أو هبة المدة.

جوابنا: قلنا فيما سبق ببطلان هذا المذهب لأن المرأة تباشر العقد بنفسها فلا ولاية ولا هم يحزنون ، فأى دين هذا؟
أي دين هذا يقوم شخصان بالتلاعب بها في نفس الوقت!! واحد يتمتع والآخر يتزوج ! طبعا السبب هو «روايات أهل البيت» لأنها تنص على عدم وجوب الولاية!!

قال تعالى ﴿ **إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ** ﴾ .

س٢١٨: الزواج الموقت إذا ترتب عليه تشويه سمعة الطرفين، هل يحكم عليه بالحرمة؟

ج٢١٨: يحرم على المؤمن تشويه سمعته وفعل ما يوجب هتكه وتوهينه، فإذا لزم ذلك من الزواج الموقت حرم، لكنه لا يبطل. كما أنه إذا كان حصول الهتك والتوهين مختصاً بصورة اعلان الزواج وظهوره فلا يحرم الزواج تكليفاً مع التستر به واخفائه بل يحرم اظهاره لا غير دفعاً لمحذور الهتك والتوهين.

جوابنا: وهل أبقيتم شيء يحفظ ماء وجهه هذا الشيعي الذي تطلقون عليه زورا و بهتاناً بالمؤمن!!! إن كان عصاه في يده!! ويهدد به هؤلاء المستأجرات!! ويحاول تصيد الفريسة ولو بالحيل الماكرة بتوجيهاتك الشيطانية السديدة!

س٢١٩: لو علم الابن أن أباه قد تمتع بنفس المرأة ، هل تحرم على الابن لو أراد إجراء العقد عليها ثانية إذا كان تمتعه سابقاً للأب ؟

ج٢١٩: إذا سبق عقد الابن على المرأة فعقد الأب عليها عالماً أو جاهلاً لا يترتب عليه الأثر ، وعلى كل حال لا تحرم بذلك على الابن ، بل له الزواج بها بعد خروجها عن العدة إن حصل الوطء .

جوابنا : إن كنتم تؤمنون بالقرآن ففي أي سورة أو آية تحل للأب أن ينكح زوجة الابن أو العكس ؟

هل هذا في إسلامكم أم في إسلام مزدك!!

هذا دليل إن هذا المذهب المشرع من قبل البشر لا يمت بصلة بالإسلام و القرآن و إنما تم تأسيس قواعده على عقول و اجتهادات بشرية بحتة ،حكم من هنا و حكم من هناك إلى أن تم بناء قواعده و قوانينه إلى اليوم. و الآن يقوم المعممون بتطوير هذا البرنامج (تماما كما في برامج مايكروسوفت من ويندو ٩٥ إلى ويندو ٧ و ٨ و ويندو ١٠) فهناك «برنامج المتعة الجنسية» و هناك «برنامج المتعة الغير جنسية» كما هناك «برنامج متعة الزيارة» و «برنامج متعة التحليل» و «برنامج المتعة من أجل الأفلام للممثلات» وغيرها من أنواع برامج متعة المعممين و المراجع!

إن أول المحرمات في النكاح منكوحة الأب قال تعالى في محكم التنزيل ﴿وَلَا

تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ

سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]

فإنها تحرم على ولده وعلى ولد ولده إلى الأبد ما تناسلوا ولو لم يدخل بها الأب ،
فالتحريم بمجرد كتابة العقد!!

وقوله سبحانه وتعالى ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ أي ما قد مضى قبل التحريم قبل نزول الآية مما كان في الجاهلية .

وكانوا في الجاهلية يفعلون هذا الشيء . فما مضى قبل نزول الآية فإنه معفو

عنه ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ .

و لكن جاءت الجاهلية الثانية !! جاهلية المراجع فأباحت منكوحة الأب !!
والطامة إنهم يكذبون حينما يدعون أن شرائط متعتهم هي نفس شرائط الدائم .

فمتى جاز منكوحة الأب يا مراجع الشيعة الصغار !!؟

أريتم كيف تشرعون من جيوبكم و تخالفون حكم القرآن المنزل ؟

س ٢٢٠: هناك بعض ممن يتكرر على تشريع المتعة ويقول بأنها: إذا كانت جائزة فلماذا يتجنبها أشرف الناس ولا يعمل بها؟

ج ٢٢٠: من قال أن الإشراف كانوا يتجنبونها في أول التشريع والتاريخ يؤكد قيام جماعة بها. كما إنه ربما يكون امتناع بعض الناس عن المتعة لعدم احتياجهم إليها وربما يكون ذلك لتأثير الأعراف والنقائيد عليهم أو لتحريم السلطان لها وعلى أي حال فلا معنى للاعتراض على ما ثبت أنه من الشرع بمثل هذه الاعتراضات إذ أن الشريعة لا تؤخذ من أشرف الناس أو غيرهم وإنما تؤخذ من المصادر الصحيحة كالكتاب الكريم وأحاديث النبي ﷺ وأهل بيته، وإلا فالأشراف يصعب في عصرنا عليهم . أن تتزوج المرأة ممن هو دونهم في الشأن ويصعب عليهم أن تتزوج المرأة إذا مات زوجها وطلقت خصوصاً إذا كانت كبيرة السن ويصعب عليهم أن تتزوج المرأة التي ليس لها أب من دون رضا أكابر أهلها إلى غير ذلك مما لا يمكن البناء على حرمة من أجل استنكار الناس له.

جوابنا : نحن لا نؤخذ الشريعة من أقوال الأشراف و لا من غيرهم رتبة ولكن كما تقول « أن الشريعة لا تؤخذ من أشرف الناس أو غيرهم وإنما تؤخذ من المصادر الصحيحة كالكتاب الكريم وأحاديث النبي ﷺ وأهل بيته» فالسؤال الذي نوجهه لسماحتك هل أهل بيته مارسوا المتعة أو فعلوها لكي نقندي بهم!!؟

نحن نسألك عن أئمة تقفون بهم و تطلقون عليهم أئمة أهل البيت و تزعمون عصمتهم كالأنبياء .

هل مارسوا المتعة بالفعل وأنجبوا في الواقع و دلت كتب التاريخ و السير و الأنساب على ذلك الواقع أم مجرد أقوال نسبت إليهم زورا و بهتاننا (كما في الوسائل عن المفيد) لكي لا تأتي أنت و أمثالك لتدعوا أن ليس كل مباح يفعل!! فكفاكم تدليسا و تلبيسا !!

و نسأل: لماذا لا يوجد فقيه شيعي معروف عبر هذه القرون مارس هذه المتعة !!

لم نسمع أن فقيها أو عالما شيعيا كالطوسي أو المفيد أو الحلبي أو المجلسي أو البحراني أو الخرساني أو الطبطبائي إنهم مارسوا و أنجبوا من هذه المتعة المكذوبة .

لم نسمع في كتب التاريخ و السير و الأعلام و التراجم لفقهاء و علماء الشيعة إنهم مارسوا متعة الشيعة !! وهذا أكبر دليل و أقوى برهان على كذب دعاويك الباطلة كقولك «امتناع بعض الناس عن المتعة لعدم احتياجهم إليها وربما يكون ذلك لتأثير الأعراف والتقاليد عليهم أو لتحريم السلطان لها إلى غير ذلك» . وكلها أكاذيب و حجج سخيفة و ملتوية تسطرها لكي تهرب من أصل تاريخ متعكم التي هي حبر على ورق و مجادلات بيزنطية عقيمة!!

س ٢٢١: ما هو الفرق شرعاً بين المتعة والزنى؟

ج ٢٢١: المتعة عقد شرعي كالزواج الدائم من دون فرق إلا في بعض الخصوصيات على ما هو مذكور في كتب الفقه فهناك العدة المشتركة بين الزواج الدائم والمتعة، حيث لا يجوز للمرأة المزوجة بالزواج الدائم بعد الطلاق وبالزواج المنقطع بعد انتهاء المدة الزواج من رجل آخر إذا كانت مدخولاً بها وإن كان مقدار العدة يختلف كما أن الولد يلحق بالأبوين يجب عليهما القيام بشؤونه في النكاح الدائم والمنقطع كما أنه تترتب بالعقد المنقطع أحكام المصاهرة، ولا يثبت جميع ذلك بالزنا. فهناك فرق عظيم بين الامرين ولا يسعنا في هذه العجالة التفصيل بأكثر من ذلك.

جوابنا: متعتمك عقد إيجار للقبل و عقد إيجار للدبر كما في كتبكم الروائية و الفقهية والله سبحانه و تعالى حرم استئجار الفروج واشترط الأديار والدليل ما رواه العاملي في وسائله عن سماعة بن مهران وعن عمار بن موان عن أبي عبد الله قال : قلت رجل جاء إلى امرأة فسألها أن تزوجه نفسها فقالت : أزوجك نفسي على أن تلمس مني ما شئت من نظر والتماس وتنال مني ما ينال الرجل من أهله إلا

ان لا تدخل فرجك في فرجي وتتلذذ بما شئت ! فإني أخاف الفضيحة , قال :
ليس له إلا ما اشترط^١ .
فكيف يكون «لا تدخل فرجك في فرجي» عقدا شرعيا قرآنيا!!؟
فهل في القرآن عقد بصيغة الاستمتاع بالدبر دون القبل واستتجارهما يا أشباه
العلماء ؟

وهل يوجد في القرآن اشتراط عدم الوطء في الفرج والوطء في الدبر كما يزعم
علماء التشيع المذهبي وهو المشهور بين الأصحاب (ويالهم من أصحاب)!!
لنورد أقوالهم قبل التعليق : قال البحراني في حدائقه: «المشهور بين الأصحاب انه
لو اشترط المرأة المتمتع بها أن لا يطأها في الفرج! لزم الشرط ولم يجز له الوطء
ولو أذنت بعد ذلك جاز^٢».

وقال الخوئي في المنهاج «يجوز للمتمتع بها أن تشتترط على زوجها (ونعم
الزوج) أن لا يدخل بها ويجب عليه الوفاء بالشرط ولكنها إذا أسقطت الشرط
(يعني إذا اشتهدت من القبل) جاز له ذلك^٣».

وقال أيضا في المسائل «يجوز للمرأة في النكاح المنقطع أن تشتترط على زوجها
عدم الدخول بها فلو اشترطت عليه ذلك لم يجز له مقاربتها ويجوز له ما سوى
ذلك من الاستمتاع , نعم لو رضيت الزوجة (يعني ما خافت من الفضيحة و
ما في مشاكل ومحاكم!!) بعد ذلك بمقاربتها جازت له^٤».

نقول ردا على علماء المتعة و الدبر: لم يحل الله في أي من القرآن «الدبر» أي
«لا تدخل فرجك في فرجي وتتلذذ بما شئت!!!» بل حرمه بقول الله تعالى

﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا
طَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

^١ الوسائل باب جواز اشتراط الاستمتاع بما عدا الفرج ! في المتعة فيلزم الشرط , وانظر الوسائل ٤٥/١٥ باب ٣٦

^٢ الحقائق ١٩٧/٢٤

^٣ منهاج الصالحين ٣٠١/٢ .

^٤ المسائل المنتخبة مسألة (١٠١٢) ص ٣٤٠

فأمر أن تأتي الزوجات من مكان مخصوص ومعين و هو «الحرث» بدليل قوله تعالى ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]

والحرث هو «موضع الولد» أي «الفرج» وليس «الدبر» كما فهم علماء المتعة! بدليل قوله تعالى قبل هذه الآية ﴿فَاتَوْهِنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي أتوهن من الحرث وهو المكان الذي أمركم الله وإلا لكان كلامه تعالى لغوا والعياذ بالله وهذا باطل لأن ليس في القرآن لغو البتة!

ثم كيف تزوج أمة امرأة نفسها بدون ولي ولا هم يحزنون؟

فهل يوجد في القرآن عقد دون الولاية؟

ثم من أين أتيتم ببعض الخصوصيات المزعومة في متعتكم (إلا من جيوبكم)؟ و ما منزلة أحكام و خصوصيات المتعة في كتبكم الفقهية التي لا تستند إلى قول الله وقول رسول الله ﷺ و إنما آراء البشر و أحكام من هنا و هناك لصقت زورا و بهتاننا بالقرآن؟

أنظروا كيف يستهبل سماحة السيد أتباعه بعبارات مخادعة مكذوبة على شرع الإسلام بقوله «فهناك العدة المشتركة بين الزواج الدائم والمتعة».

كذبت والله على شرع الله تعالى . هذا كتاب الله تعالى بين أيدينا ينطق بالحق ويخاطب نبيه الكريم ﷺ الذي نزل عليه الوحي ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١]

فالعدة شرعها الله تعالى عند الطلاق !!

لذلك نقول لدحض تلبيساتك على القراء و على أتباعك من المغفلين أو الغافلين عن كتاب الله تعالى: إن «عدة الطلاق» شرعها الله تعالى من زواج قرآني قد بينها

في سورة سماها «سورة الطلاق»!؟

فأين ما تتحرصون بها من عدة لمتعتكم مشتركة منسوبة إلى كتاب الله تعالى؟

إن عدتكم التي أتيتم من جيوبكم كما شرعتموها بالروايات و الأخبار الكاذبة تقول
«إن على المتمتع بها الاستبراء بحيضتين فقط بالنسبة لذوات الحيض وإن كانت
ممن تحيض ولم تحض فخمسة وأربعون يوماً» .

وهذه العدة البشرية المشرعة من جيوبكم (الحيضتين أو الخمسة والأربعين يوم)
خلاف عدة «الزوجة المطلقة» إن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء أو
ممن لم يحضن فتلاثة أشهر بالنص القرآني في كتاب الله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ
الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ
يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤]

فهل رأيتم مثل هذا التدليس و الكذب على كتاب الله تعالى و على شرعه؟!
وأما زعمك أن في متعتك التي شرعتم قوانينها مثلاً «لا يجوز للمرأة المزوجة
بالزواج المنقطع بعد انتهاء المدة الزواج من رجل آخر إذا كانت مدخولاً بها» .

فالجواب:

يجوز عندكم حسب روايات من تدعون فيهم العصمة أن للمرأة المتزوجة بالزواج
المنقطع بعد انتهاء المدة الزواج من رجل آخر !!!
فقد عقد كل من العاملي في وسائله والنوري في مستدرکه^١ بابا في ذلك وسمياه
« باب تصديق المرأة في نفي الزوج والعدة ونحوهما وعدم وجوب التفتيش السؤال
ولا منها^٢ » وأوردا هذه الروايات المزعومة وهي :
فعن ميسر قال : قلت لأبي عبد الله ألقى المرأة بالفلاة التي ليست فيها أحد فأقول
لها : لك زوج ؟ فتقول : لا فأتزوجها ؟ قال : نعم هي المصدقة على نفسها !!
وعن يونس بن عبد الرحمن عن الرضا في حديث قال : قلت له المرأة تتزوج متعة
فينقض شرطها وتتزوج رجلاً آخر قبل ان تنقضي عدتها قال : وما عليك إنما
أثم ذلك عليها !!

^١ مستدرک الوسائل للنوري ١٤ / ٤٥٨-٤٥٩ باب ٩ ، وانظر بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣ / ٣١٠ والخلاصة ص ٥٥-٥٦

^٢ انظر الوسائل ١٤١ / ٤٥٦-٤٥٧

وعن أيوب بن نوح عن مهران بن محمد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال : قيل له : أن فلانا تزوج امرأة متعة فقيل له : أن لها زوجا فسألها فقال أبو عبد الله **ولم سألها؟!!**

صدقناك يا إمام ، لم سألها! هذا يدل إن هذا الشخص عبيط (وعلى نياته مسكين)!

فمادام حصلت على متعة فحاول أن تخلص شغلك من البداية ولا تدخل في تفاصيل تافهة مثلا تسأل: هل أنت متزوجة أو مطلقة أو كأنك تشبهين أم صديقي أو أخته!! هذه أسئلة سخيفة طبعا عند المعصوم هكذا يعلمهم الاتكيت!!

وعن محمد بن أحمد بن نصر ومحمد بن الحسن الأشعري عن محمد بن عبد الله الأشعري قال : قلت للرضا الرجل يتزوج بالمرأة فيقع في قلبه أن لها زوجا ، فقال : **وما عليه ؟** أرأيت لو سألها البينة يجد من يشهد أن ليس لها زوج!!

صدقناك يا إمام الزمان . ما هي المشكلة لو اكتشف هذا الرجل أن لها زوج؟ فالقانون لا يحمي المغفلين .ولو سألها البينة لا يجد من يشهد لها زوج لأن الدين فوضى فلا قرآن ولا كتاب ولا نبي ولا هم يحزنون!!!

وعن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله في **المرأة الحسناء!!!** ترى في الطريق ولا يعرف أن تكون ذات بعل أو عاهرة ، فقال : **ليس هذا عليك إنما عليك ان تصدقها** .^١

وأما زعمك أن من قوانين متعتك : «أن الولد يلحق بالأبوين يجب عليهما القيام بشؤونه في النكاح الدائم والمنقطع كما أنه تترتب بالعقد المنقطع أحكام المصاهرة، ولا يثبت جميع ذلك بالزنا. فهناك فرق عظيم بين الأمرين ولا يسعنا في هذه العجالة التفصيل بأكثر من ذلك».

فالجواب:

أن الولد من هذا «السفاح» ليس كالولد من «الزواج القرآني المشروع» لأنكم تزعمون: إنما جعل الشهود في الزواج من أجل الولد!

^١ مستدرک الوسائل للنوري ١٤ / ٤٥٨-٤٥٩ باب ٩ ، وانظر بحار الأنوار ١٠٠ / ١٠٣ و ٣١٠ وخلاصة الإيجاز في المتعة ص ٥٥-٥٦

فعن زرارة بن أعين قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن الرجل يتزوج المرأة بغير شهود، فقال: لا بأس بتزويج البتة فيما بينه وبين الله، إنما جعل الشهود في تزويج البتة من أجل الولد، لولا ذلك لم يكن به بأس^١.

بينما في المتعة لا ترون الشهود ولا الولي!

فعن عمر بن أذينة عن أبي عبد الله (ع) في حديث المتعة قال: **وصاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود**^٢.

فكيف يصح الاستدلال على صحة نسبة هذا الولد وأنتم لم تقيموا شاهداً واحداً على ذلك؟

هذا ليس من «دين الإسلام» لأن «الإسلام» أبطل أنواعاً من النكاح الذي يتراضي به الزوجان سدا لذريعة «الزنا» كما في حديثكم «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألقى المرأة بالفلاة التي ليست فيها أحد فأقول لها: لك زوج؟ فتقول: لا فأتزوجها؟ قال: نعم. هي المصدقة على نفسها»

كما أبطل «الإسلام» «النكاح بلا ولي» كمتعتكم فانه أبطله سدا لذريعة الزنا فإن «الزاني» لا يعجز أن يقول للمرأة «انكحيني نفسك بعشرة دراهم لمدة عشرة أيام» كما ينص عليه حديثكم «قلت: كيف يتزوج المتعة؟ قال: يقول: أتزوجك كذا وكذا يوماً بكذا وكذا درهماً».

فقد اشترط الشرع للنكاح شروطاً زائدة على العقد تقطع عنه شبه «السفاح» كالإعلان و«الولي» ومنع المرأة أن تليه بنفسها كما في حديثكم «أزوجك نفسي على أن تلتمس مني ما شئت من نظر والتماس وتقال مني ما ينال الرجل من أهله» وندب إلى إظهاره حتى استحب فيه الدف والصوت والوليمة لأن في الإخلال بذلك ذريعة إلى وقوع «السفاح» بصورة النكاح وزوال بعض مقاصد النكاح من جحد الفراش كما في حديثكم «فينكر الولد، فشدد في ذلك وقال: يجحد؟! وكيف يجحد؟! إعظاماً لذلك، قال الرجل! فإن اتهمها؟ قال: لا ينبغي لك

١ - الوسائل ١٤ / ٦٧.

٢ - الوسائل ١٤ / ٤٨٤ باب أنه لا يجب في المتعة الإشهاد ولا الإعلان بل يستحيان.

أن تزوج إلا مأمونة» ثم أكد ذلك بأن جعل للنكاح حرمتها من العدة تزيد على مقدار الاستبراء واثبت له أحكاما من المصاهرة وحرمتها ومن الموارثة زائدة على مجرد الاستمتاع فعلم أن الشارع جعله سببا ووصله بين الناس بمنزلة الرحم كما جمع بينهما في قوله ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]

وهذه المقاصد تمنع شبهة بالسفاح ! لذلك قال إمامكم المعصوم أن رسول الله ﷺ قال « ولد المتعة حرام »!!

فقد روى النوري الطبرسي في كتابه مستدرك الوسائل من كتاب النكاح من أبواب المتعة عن الصادق (ع) قال : « يا مفضل حدثني أبي محمد بن علي عن آباءه يرفعه إلى رسول الله ﷺ أنه قال : ان الله أخذ الميثاق على سائر المؤمنين , أن لا تعلق منه فرج من متعة , أنه أحد محن المؤمن الذي تبين إيمانه من كفره إذا علق منه فرج من متعة وقال رسول الله ﷺ : ولد المتعة حرام , وإن الأجود أن لا يضع النطفة في رحم المتعة ^١ .

فولد المتعة ولد زنا وليس بولد شرعي !! فكيف تترتب أحكام المصاهرة على ولد الحرام إن لم يكن متعتكم زنا؟!!

وكيف تقول « ولا يثبت جميع ذلك بالزنا » فمن أين جاء ولد الحرام إن لك يكن متعتكم زنا؟!!

والدليل أن ولد متعتكم ليس بولد شرعي إنكم تعتمدون على ما يعرف بحظ النصيب أو ما تسمونه بالقرعة !! فولد المتعة هو ابن قرعة وليس بابن شرعي لأنه جاء من القرعة (أي بالحظ ولا يعرف والده الحقيقي) .

فما الفرق بين اللقيط و القرعة ولاسيما إذا بلغ عدد اللقطاء في دولة العمامة ربع مليون فكم سيبلغ عدد أبناء القرعة لو كان عدد الأشخاص الذين يمارسون المتعة مع هذه المرأة الواحدة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة على عدد واحد أو

^١ مستدرك الوسائل للنوري ١٤/٤٧٨-٤٧٩ باب (٢٢) نادر ما يتعلق بالمتعة

عردين من دون بينة ولا ولي ولا شهود ولا عدة (راجع باب تصديق المرأة في نفي الزوج والعدة). فعندئذ كم يبلغ عدد أطفال القرعة يا ترى ؟
وأما قولك «هناك فرق عظيم بين الأمرين ولا يسعنا في هذه العجالة التفصيل بأكثر من ذلك».

فنقول: قد مر بيان و تفصيل أمر متعتكم للقراء الكرام بما حاصله أنه لا يوجد أدنى فرق بين متعتكم و بين الزنى !
وزيادة في الاستبيان والاستيضاح يقول الدكتور الدليمي: هذا الذي يسمونه اليوم «بالمتعة» لا نجد فرقا بينه وبين الزنا والسفاح إلا الاسم! فلو حبلت امرأة من الزنا وأردنا إقامة الحد عليها فادعت أن ذلك كان عن طريق «المتعة» لما استطعنا العثور على أثر نفرق به بينهما.
ولو شهد أربعة شهود عدول على رجل يزني بامرأة فادعى الزانيان أنهما يتمتعان ما قيمة هذه الشهادة!؟

وكيف يمكن أن نطبق حكم الله تعالى في الزناة ولو شهد عليهم ألف شاهد!؟
بل لو أراد رجل ممن يطلون المتعة منع ابنته من الزنا لما استطاع. لأنه حتى لو رآها بعينه بين أحضان رجل لما استطاع الاعتراض. إذ تستطيع الادعاء أن هذا الرجل يمارس معها نكاح المتعة وينتهي الإشكال!!!
ويجوز لأي رجل - طبقاً لفتاوى فقهاء الشيعة - أن يدخل أية أنثى - حتى لو كانت عاهرة - في أي مكان ليفعل بها ما يشاء متى يشاء ثم يدعها لينصرف إلى غيرها بمجرد أن يتبادلا التلفظ ببضع كلمات عن الثمن والمدة أو (عدد المرات) و(متعتك نفسي)، وبلا حاجة إلى ولي أو شهود؟ ولا داعي للسؤال عما إذا كانت المرأة ذات زوج، أو أنها تمتهن البغاء؟
ويجوز التمتع وممارسة الجنس مع «الصبية الباكر» إذا بلغت تسع سنوات - أو سبعا على رواية - بشرط عدم الإدخال في الفرج كراهية العيب على أهلها لا تحريما ولا مراعاة لذوق أو خلق!!!

ما هو شعورك وأنت تتخيل وقوع ذلك مع طفلتك البريئة مجرد تخيل!؟
ليست هذه أخلاق مزدك وإباحية المجوس!!

ومن موقع السيد أبي القاسم الخوئي (<http://www.al-khoei.us>):

س ٢٢٢ : امرأة ادعت أنها يائس ، أو ظهرت عليها إمارات اليأس ، واطمأنت لذلك وعملت عمل اليائس ، ثم تزوجت بالعقد المنقطع شخصا ، وبعد فترة تزوجت شخصا آخر متعة ، وبعد مدة تزوجت من ثالث متعة ، وبعد هذا الزواج المتكرر حملت المرأة ، ففي هذه الصورة بمن يلحق الولد ؟.. وهل يعتمد على القرعة في المقام ، أم لا؟

ج ٢٢٢ : في الصورة المفروضة: بما أن علاقة الأول قد انقطعت عن المرأة المذكورة فلا يلحق الولد به ، وحينئذ إن كان عقد الأول والثاني كلاهما في زمان مدة الأول ، فالعقدان كلاهما باطل ، ويكون الوطاء من كليهما شبهة ، وعليه فيكون الولد مرددا بينهما ، فالمرجع في تعيينه القرعة ، وإن كان العقدان كلاهما بعد انقضاء المدة ، فكلاهما صحيح ، ويلحق الولد حينئذ بالثالث.

جوابنا : مسكين هذا الثالث فما ذنبه سوى أن حظه السيء كان ثالث واحد و كلها دقائق معدودة (عدد واحد) . فلماذا لا يكون أب الطفل النوع الثاني من الحيوان ؟ و من يضمن و يتحمل مسؤولية طفل بالحظ و اليانصيب (القرعة)!!
نسأل: هل هذه الفتوى لشركة إعلانات لجوائز رمضان مثلا «تمتع و اربح طفلا مجانا إذا حالفك الحظ» أم دعاية للمذهب أم فضيحة لدين المراجع الذي بُني على دين الروايات؟

س ٢٢٣ : يذهب بعض المسلمين إلى بعض الدول غير المسلمة ، ويتمتع بالنساء غير المسلمات ، مع العلم بأن هذا المسلم عنده زوجة مسلمة في بلاده ، وطبيعي هي لا ترضى قطعا بهذا التمتع .. فهل تمتعه هذا جائز ، أم لا ؟
ج ٢٢٣ : نعم جائز ، وفي أية بلدة ، والله العالم.

جوابنا : ما هذه البلادة؟! دين الروايات و الأخبار تجوز التمتع!! فالمرجع حل لكم كل شيء سواء كانت الزوجة حاضرة أم غائبة حاضرة أم متوفاة!! سواء رضيت أم لا ترضى أم لم ترض!! المسألة سيان أتدرون لماذا؟ لأنهم يفتون طبقا لشريعة الروايات والأخبار الموضوعة و ليس طبقا لنصوص القرآن و سنة النبي ﷺ وهذا هو الفرق بين منهج القرآن و منهج التشيع المذهبي! فشتان بين شرع القرآن و شرع الأخبار و الروايات!! فبالله عليكم في أية ملة سواء كافرة أم مسلمة يجوز للرجل أن يتمتع (يمارس الجنس مع أخرى!!!) مع وجود الزوجة المصونة!! هذا الشيء لا يوجد في الأديان السماوية كاليهودية و النصرانية بل حتى عند أمم الكفر من الهندوسية و البوذية و السيخية ولا جميع الملل و النحل إلا من طائفة تدعي نسبتها إلى دين سماوي عنده كتاب اسمه القرآن (ولكن لا يعمل بهذا القرآن ويتهمه بعضهم بالتحريف!) و تدعي موالاة أهل بيت رسول الله ﷺ (ولكن لا يؤخذ أقوال رسول ﷺ الله!!)

س ٢٢٤ : هل تعتبر إجازة الأب في العقد على البكر في العقد الدائم والمنقطع ، مع كون الأب في غاية التهاون في المحافظة عليها ، بحيث يسمح لها بالخروج سافرة متزينة ، وبالاختلاط مع الاجانب ومصافحتهم ، والعمل معهم في المصانع والمحلات ، حتى السفر معهم ؟
ج ٢٢٤ : نعم ،تعتبر إجازته في نكاحها على الأحوط ، دواما أو انقطاعا ، بالرغم من الحالات التي هو عليها معها.

جوابنا : ما علاقة البنت سافرة أم متحجبة أم منقبة أو تصافح أو تلعب الكرة أو تمارس السباحة مثلا بلباس الافرنج وتختلط بالأجانب و غيرها من التقاهات والأعذار الواهية و السخيفة بموضوع الزواج؟
يا أيها الذئاب البشرية : لماذا تخلقون الأعذار و تتصنعون الحيل للوصول لمآربكم و النيل من الفريسة المسكينة !!!

ادخلوا في الموضوع فسماحة السيد ليس مقصر في شيء!

س ٢٢٥: السؤال: هل يجوز التمتع بالهاتف ، حتى يمكن للرجل التخاطب مع امرأة أجنبية في التلفون ، ويأخذ الرجل حريته وراحته في التخاطب معها كيفما شاء ، بعد إجراء صيغة العقد فيه ؟
ج ٢٢٥: إذا عقد عليها له ، فلا بأس.

جوابنا: يبدو أن أغلب مقلدي السيد من المسعورين و المسعورات همهم الوحيد تطبيق ما يشاهدونه على التلفاز في الغرب وهو ممارسة الجنس عن طريق التلفون و سماحته على علم بهذا لذلك لا يريد تحريم مقلديه من هذا الفن الغربي!!
س ٢٢٦: هل يجوز للإنسان أن يرى البنات بغير شهوة ، ليتكلم معهن ويتعرف عليهن ، ليفاتحن بالمتعة ؟

ج ٢٢٦: الجواب نعم ، يجوز إذا لم يستلزم ارتكاب محرم من إثارة شهوة ، أو ما شاكل ذلك.

جوابنا: لا أدري هل نحن في أمريكا أو البرازيل أو هولندا أو تايلند لكي يفتح الشخص أية فتاة للمواعدة ويطلق علي هذه المواعدة الأمريكية (Dating) لكن يبدو أن سماحة السيد على علم بهذه المواعدة الأمريكية ولاسيما بعد الاحتلال من قبل رعاة البقر واستتساخ التجربة الأمريكية!!! فكل فنون و اتكيت الجنس في الغرب و الشرق الأدنى أتى بها لبلاد المسلمين.
فماذا أبقىت للغرب الكافر!؟

س٢٢٧: هل يجوز التمتع بالخدمة الكتابية المخصصة لتنظيف المنزل ، وغسل الملابس ، وطهي الطعام ، أم لا ؟.. وهل يفرق بينما إذا كانت على كفالتى ، أو كفالة غيرى ؟.. وهل هناك فرق بين الخدمة المربية للاطفال ، والمذكورة أعلاه فى حكم التمتع بها ؟

ج٢٢٧: أما الازدواج مع الكتابية فجانز حتى دائنيا ،وأما ما يرتبط بالطهارة والنجاسة ، فالأحوط وجوبا الاجتتاب عما تمسه برطوبة مسرية كسائر النجاسات ، ولا فرق فيما ذكر بين أن تكون بكفالته أو كفالة الغير ، ولا بين الخدمة والمربية.
جوابنا: سبحان الله على هذه العقول النيرة!! و نعم الاجتهاد إن كان هذا هو المجتهد المقلد!!

سماحة السيد يحتاط لوقوع النجاسة و التى هى معنوية ومسألة فقهية خلافية تافهة بينما لا يحتاط لمسائل الفروج وهى مسألة أصولية منصوصة بنص القرآن فى آيتى المؤمنون و المعارج فىفتحها على مصراعيها !

ثم أى بيت هذا؟! نسال هؤلاء الشيعيات :هل تشعرون إنكم فى بيت تسكنه المودة

و الرحمة كما قال الله تعالى فى كتابه ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا

لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم: ٢١]

أم بيت عنكبوت تسكنه الخيانة و الغش و الخداع !!؟

الزوجة الشيعية تزوج نفسها متعة والفتاة الشيعية الغير متزوجة تزوج نفسها حيث لا ولى ولا شهود و الشيعي المتزوج فى نفس البيت يتزوج متعة بالخدمة فى البيت و فى السفر ..فى الحل و الترحال ..فأى بيت هذا و أى دين هذا ؟ وأي مذهب هذا ؟

نسال الله السلامة فى الدين و العقل!!

س٢٢٨: هل يجوز الزواج متعة فى مجتمع يعتبر المرأة المتزوجة بزواج متعة امرأة ليست ذو أخلاق عالية؟

ج٢٢٨: يجوز، والتي تمارس عملاً مشروعاً او مستحباً لا تليق هذا الوصف .

جوابنا: نصيحتي لسماحته أن لا يدخل دين الله تعالى في الموضوع فدين الله المنزل في القرآن بدون تحريف للألفاظ و المعاني و رد المتشابه إلى المحكم ثم اتباع الرسول الكريم ﷺ الذي فرض طاعته على العالم فرضاً مطلقاً لا شرط فيه، ولا استثناء، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وإن الله تعالى أوجب على الناس التأسى به قولاً وفعلاً مطلقاً بلا استثناء، فقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]

فلا تدخلوا دين الله تعالى في السالفة!! قولوا أن دين الأئمة أو دين المراجع استحلوا و حللوا و أحلوا المتعة و استباحوا الجنس في المذهب (المنسوب زورا و بهتاناً) لجعفر الصادق و انتهى الموضوع!

س ٢٢٩: هل يجب توثيق عقد زواج المتعة وخصوصاً بان حقوق تلك المرأة المتزوجة زواج متعة قد تضيع , كنسب ابنها مثلاً في ظل عدم توثيق عقود زواج المتعة .

ج ٢٢٩: لا يجب وان كان لا ينبغي تركه .

جوابنا: طبعاً الهدف الرئيسي من عدم التوثيق هو زيادة عدد لقطاع المتعة ولاسيما البنات لإضاعة الحسبة وإعطاء أكبر نسبة سكانية من خريجات المتعة لممارسة المتعة معهن وإلا أي شريف حتى لو لم يكن ذو حسب أو نسب لا يرضى أن يمارس المقلد المتعة مع أخته أو بنته أو أرملة أخيه!! ولا أدري هل أتباعهم يتصنعون البلادة أم ماذا؟ لا يهم عند هؤلاء الذين يوجبون بدعة تقليدهم ضياع أبناء المتعة أو جهالة آبائهم أو أمهاتهم . فالموجود أكثر من ربع مليون لقيط من أبناء المتعة و العدد في إزياد مطرد ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

س ٢٣٠: هل يجوز اجراء زواج المتعة بين الرجل والمرأة بواسطة النطق بالصيغة الشرعية عبر الهاتف ؟

ج ٢٣٠: يجوز .

جوابنا : يجوز عبر الهاتف و بالموبايل و بالواتس أب أو حتى بطريق التانغو و اسكايب مادام آية الاتصالات قد قهر الغرب و الشرق في الجنس و المتعة وطرق الاتصالات الخطرة و الغير خطيرة!

س ٢٣١: هل يكون زواج المتعة حلالا اذا اتفق الطرفان بعد النطق بالصيغة الشرعية عبر الهاتف على ممارسة الجنس عبر الهاتف؟

ج ٢٣١: اذا كان الاستمتاع باستماع صوت الزوجة فلا بأس به حتى ولو انجر الى الانزال, ولا يجوز ان تحصل منه ممارسة عملية توجب الانزال كالعيبث بالآلة .

جوابنا : سبحان الله على هذه العقول المعقوفة !! يفتح الجنس على مصراعيه عندما يختص بالأنثى أي بفرجها و دبرها !!! و لكن عندما يختص بذكر الرجل يشدد و يمنع العيبث حتى به !!

عذرا سماحة السيد: هل اللعب بهذه الآلة يجلب العار أو الفضيحة أو الضرر للأهل أو للشخص نفسه ؟

أنتم تجوزون اللعب بآلة المرأة سواء كانت آلة أمامية أم خلفية !!! وكما ترون أن آلة المرأة قابلة للفض و تقنون بفض البكارة (من دون ولاية الأب أو الأخ أو العم) أو ممارسة خلفية ، على عكس آلة الرجل لا يقبل الفض فلا ضير باللعب فيها بنفسه!!

القصد من هذا الكلام أن هؤلاء الذين يدعون فيهم العلم و الدين والورع و المرجعية المزعومة ويسمونهم الآيات!!! يعكسون الآيات و المفاهيم الدينية فيشددون في الرجل و يرخون في المرأة بقصد خراب البيوت و المجتمعات المسلمة الباقية فهل تنبه المسلم الغيور على عرضه إلى هذه اللعبة القذرة من قبل هؤلاء المعتمدين !

أي دين هذا من يريد فعل الجنس أن يتقوه ببضع كلمات أو تمتات يحل له سماحة السيد دام ظله العالي بعد ذلك كل شيء .لم نسمع في دين الله تعالى ولا في دين أتباعه إلا في دين آيات المتعة!!!

س ٢٣٢ : ما حكم التمتع بالمشهورات بالزنا ؟ وكذلك اللواتي يعملن في بعض الفنادق وانا اعرف بانهن يخرجن من غرفة ويدخلن في اخرى (أي عملهن الزنا)؟
ج ٢٣٢ : الاحوط وجوباً ترك التمتع بهن إلا بعد التوبة, ويمكن الرجوع في المسألة الى من يفتي بجواز التمتع بهن مع رعاية الاعلم فالاعلم بعد سماحة السيد حفظه الله .

جوابنا : أصابنا القرف من هذه العبارات الأحوط و...الأحوط أي أحوط !!
إمامكم المعصوم يفتي بجواز المتعة بالزانية أي التي ترفع راية .أغلب مراجعكم يفتون أما أنت فلا أدري هل تريد ترقيع المذهب و تجميله؟!

س ٢٣٣ : هل يجوز زواج غير الشيعي مع الشيعية زواجا منقطعا ؟
ج ٢٣٣ : يجوز في حد ذاته اذا كان يرى مشروعية الزواج المنقطع في الشريعة الاسلامية , والا فلا يخلو من شوب اشكال.

جوابنا : أي زواج!! هل تسمون هذا زواج أم تزواج!!?
ولماذا تريدون إفساد أهل الملل الأخرى بدينكم و بمذهبكم ؟
و لماذا يرضى السني بممارسة الجنس مع شيعية مغررة ؟ هل تريدون متعة النساء والجنس من أجل الدعاية المذهبية و استمالة الفرق الأخرى لمذهبكم؟
نعلم أن مذهبكم واسع في الجنس و لكن ليس على حساب الأخوات الشيعيات فهن لسن أسيرات المذهب ولا مستأجراته من أجل عيون مذهب الطوسي و المجلسي!!

فهرس الأسئلة العامة

الفهرس

- المقدمة..... ٢
- القسم الأول من الأسئلة: ما يتعلق بالقرآن الكريم
- س ١: هل يصح الاستدلال بالقرآن الكريم على مشروعية نكاح المتعة كما يدعي علماء التشيع المذهبي؟ ولماذا؟!..... ١٠
- س ٢: فلماذا إذن يدعي منظرو التشيع المذهبي أن القرآن نص أو ذكر تشريع المتعة في آية رقم (٢٤) من سورة النساء ويطلقون عليها «آية المتعة»؟..... ١١
- س ٣: لكن علماء الشيعة يدعون «إن في القرآن الكريم آيتين محكمتين أحدهما في تشريع متعة الحج وهي الآية (١٩٦) من سورة البقرة والأخرى في تشريع متعة النساء وهي الآية (٢٤) من سورة النساء». فإذا كانوا يزعمون أن الآية محكمة وهذا غير صحيح . فما الدليل على بطلان هذه الدعوى ولاسيما أن علماء السنة ادعوا أنها محكمة كذلك ١٢
- س ٤: هل يوجد إجماع عند أهل التفسير من السنة أو الشيعة على نزول آية الاستمتاع في المتعة ولاسيما أن متأخري علماء التشيع المذهبي في كتبهم المذهبية و الدعائية كالفصول المهمة و مسائل فقهية للموسوي و مقدمة مرآة العقول و كتاب المتعة للسيد الفكيكي ادعوا أن المراد بإجماع أمة التوحيد بالاستمتاع المذكور في هذه الآية نكاح المتعة و ذكر نزولها بهذا المعنى في أوثق مصادر

التفسير عند أهل السنة ١٤

س٥: أين الدليل أن هذا القول هو الراجح والصواب أولاً حسب سياق النص القرآني وثانياً حسب أسباب النزول من أقوال الرسول ﷺ؟ وهل يمكن توضيح

هذا الكلام بأسلوب آخر يفهمه الرجل البسيط؟ ١٦

س٦: لماذا لجأ علماء الشيعة إلى بعض أهل التفسير عند الاحتجاج بآية الاستمتاع و من ثم حرفوا كلامهم؟ وهل يجب تقديس أقوال بعض العلماء و

اعتبارها هي الأخرى نصاً قرآنياً واجبا اتباعه ٤٨

س٧: قلت فيما سبق أن استدلال علماء الشيعة بذلك على المتعة نوع من تحريف

كلام الله تعالى عن مواضعه .هل يمكن توضيح هذا الأمر؟ ٤٩

س٨: ما الفرق بين الروايات السننية المروية عن بعض الصحابة بزيادة « إلى أجل

مسمى» في نص الآية الموجودة في بعض كتب التفسير وبين الروايات الشيعية

المروية من قبل من يزعمون فيهم الإمامة المذهبية في كتب الحديث المعتمدة عند

الشيعة ولاسيما أن هناك روايات شيعية صححها جمع من علمائهم على الاحتجاج

بهذه الزيادة الشاذة؟ نرجو التفصيل ٦٥

س٩: لماذا لم يذكر الله تعالى لفظة «إلى أجل مسمى» في القرآن في آية

الاستمتاع؟ وما الحكمة الإلهية في عدم ذكرها في آية المتعة المزعومة و عدم

اقترانها بلفظة «متع» التي جاءت في القرآن عدة مرات في غير النكاح؟

٦٩

س١٠: ادعى علماء الشيعة بقولهم « إن في القرآن الكريم آيتين محكمتين أحدهما

في تشريع متعة الحج وهي الآية ١٩٦ من سورة البقرة والأخرى في تشريع متعة

النساء وهي الآية ٢٤ من سورة النساء». فهل هذه دعوى

صحيحة ٨١

س١١: ادعى علماء الشيعة بقولهم « إن سياق الآية دال على نكاح المتعة بالنظر

إلى ما قبلها وما بعدها من آيات يدلنا على اختصاصها بشأن المتعة ، فإن الآيات

- بصدد بيان شأن المحرمات عن المحللات والتأكيد على غض النظر عن الأموال التي تمتلكها الزوجات على ما كانت عليه الجاهلية الأولى من التناول على أموال نسائهم استغلالاً لجانب ضعفهن، فتعرف من ذلك أن هناك نوعاً آخر من الأزواج غير المتقدم ذكرهن وقد لا يشملهن حكم الأولى فمست الحاجة إلى بيان آخر لتفصيل هذه فقال : وأما النساء المستمتع بهن فادفعوا إليهن أيضاً ما توافقتم عليه من أجر ولا تذهبوا بأجورهن كما كان الحكم كذلك في زواج الدائميات أيضاً. فلو كانت هذه الآية في بيان الدائم للزم التكرار في سورة واحدة، أما إذا كانت لبيان المتعة فإنها تكون لبيان معنى جديد ... فالدائم وملك اليمين تبينا بقوله تعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. فهل هذه كذلك دعوى صحيحة؟! ٨٢
- س١٢ : ادعى علماء الشيعة بقولهم: « أن لفظة الاستمتاع يراد بها نكاح المتعة أو الزواج المؤقت و إن كان في الأصل واقعاً على الانتفاع والالتذاذ فقد صار بعرف الشرع مخصوصاً بهذا العقد المعين لاسيما إذا أضيفت إلى النساء» نرجو الجواب؟! ٩٢
- س١٣: ادعى علماء الشيعة بقولهم: « إن الله تعالى ذكر الاستمتاع و أعقبه بالأجر عليه فدل ذلك على جواز الاستمتاع» نرجو الجواب؟! ٩٣
- س١٤ : ادعى علماء الشيعة بقولهم: « إن الآية صرحت بلفظة «أجورهن» ولا أجر في النكاح الدائم بل هو مهر أو صداق، فحمل اللفظ على غير معناه المعهود تأويل لا شاهد عليه» نرجو الجواب؟! ٩٤
- س١٥ : ادعى علماء الشيعة بقولهم: «أن لو كان المراد بهذه الآية النكاح الدائم لوجب للمرأة بحكم الآية جميع المهر بنفس العقد» نرجو الجواب؟! ٩٦
- س١٦ : ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن الآية أمرت بوجوب إعطاء المهر بالاستمتاع وذلك يقتضي أن يكون معناها هذا العقد المسمى نكاح المتعة» نرجو الجواب؟! ٩٨

س١٧: هل يمكن الشرح بتفصيل آخر مبسط يفهمه الرجل البسيط؟ نرجو
الجواب؟! ٩٩

س١٨: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن عمران بن حصين الصحابي صرح
بنزول هذه الآية في المتعة وأنها لم تنسخ. فقد أخرج أحمد في مسنده ٤ص٤٣٦
بإسناد رجاله كلهم ثقات عن عمران بن حصين قال : نزلت آية المتعة في كتاب
الله تبارك وتعالى وعملنا بها مع رسول الله ﷺ فلم تنزل آية تنسخها ولم ينهاه
النبي ﷺ حتى مات» نرجو الجواب..... ١٠٠

س١٩: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن نسخ آية المتعة بآية الأزواج مستحيل
لأن آية المتعة في سورة النساء وهي مدنية ، وآية الأزواج في سورة المؤمنون
والمعارج وكتاهما مكيتان ويستحيل تقدم الناسخ على المنسوخ».....

نرجو الجواب؟! ١٠١

س٢٠: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن أهل السنة يقولون إن آية المتعة
نسختها آية مواريث الأزواج ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ كما أن في الشرع
مواضع كثيرة لا تترث فيها الزوجة كالكافرة والقاتلة والمعقود عليها في المرض
إذا مات زوجها فيه قبل الدخول كما أنها قد تترث حق الزوجة مع خروجها عن
العدة قبل انقضاء الحول إذا فالإرث لا يلزم الزوجية طرداً ولا عكساً» نرجو
الجواب..... ١٠٢

س٢١: ادعى علماء الشيعة بقولهم: إن أهل السنة يقولون بأن نكاح المتعة
منسوخ بآية العدة بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ و هذا
الزعم باطل فإن المتعة أيضاً لها عدة لكنها نصف عدة النكاح الدائم» نرجو
الجواب..... ١٠٤

س٢٢: ادعى علماء الشيعة: « إن أهل السنة يقولون أن المتعة نسختها آية
الطلاق، وهذا باطل فإن الطلاق ليس السبب الوحيد للمفارقة بل الفسخ إذا وجدت
أسبابه أيضاً سبب للفراق كما أن انقضاء الأجل في النكاح المنقطع أيضاً سبب

للفراق فلم ينحصر السبب في الطلاق . ثم أن تشريع الطلاق لم يحصر إباحة الوطء وشرعيته بما كان مورداً للطلاق وإلا فما تقولون في التسري والوطء بملك اليمين فإن مورد الطلاق هو العقد المبني على الدوام لأن الطلاق هو الحل لعقدة الزواج الدائم قطع لدوامه نرجو الجواب؟! ١٠٩

س٢٣: ادعى علماء الشيعة بقولهم: « إن أهل السنة يقولون إن المتعة نسختها آية الإحصان وهذا باطل فان آية المتعة مما يستدل بها على مشروعية المتعة وعلى أنها تحسن وذلك أن الآية بعد أن ذكرت المحرمات ذكرت ما يحل ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ﴾ » نرجو الجواب

..... ١١١

س٢٤: ما الدليل على تحريم المتعة في القرآن الكريم؟! ١١٢

س٢٥: إذا كانت امرأة المتعة ليست زوجة بالمفهوم القرآني فهل يمكن تفصيل الجواب للسؤال السابق طبقاً لنص القرآن الكريم في آية المواريث وليس لنصوص رواياتهم التي تشرع اختلافهم في ميراث امرأة المتعة؟..... ١١٩

س٢٦: إذا كانت امرأة المتعة ليست زوجة فهل يمكن تفصيل الجواب للسؤال

السابق طبقاً للروايات التي وضعوها على لسان من اعتقدوا فيهم

العصمة؟..... ١٢٠

القسم الثاني من الأسئلة: ما يتعلق بالسنة النبوية

س٢٧: لماذا لا توجد أحكام امرأة المتعة (أي أحكام المستأجرة) في السنة النبوية المطهرة؟ إذن كيف أذن النبي ﷺ المتعة لأصحابه كحديث ابن مسعود؟ وما الفرق بين الإذن والإباحة ١٢٤

س٢٨: إن كنتم تقولون أن القرآن الكريم والسنة النبوية المحمدية المطهرة لم يشرعا حكما ولم يفصلا شرطا لامرأة المتعة، فهل ترك القرآن أحكام المتعة للبشر كالباقر والصادق لكي يشرعا لأتباعهم من الطائفة الجعفرية نرجو الجواب.....

- ١٢٥
- س٢٩: هل كل أحاديث تحريم المتعة في مختلف الغزوات صحيحة؟ ومتى حرم الرسول ﷺ المتعة نرجو الجواب؟! ١٢٧
- س٣٠: لماذا رخص رسول الله ﷺ في المتعة؟ نرجو الجواب..... ١٢٧
- س٣١: هل المتعة في بداية الإسلام هي نفسها عند الشيعة الجعفرية؟ و ما هي أحكام المتعة التي كانت في زمن الترخيص؟ ١٢٨
- القسم الثالث من الأسئلة: ما يتعلق بالفقه و أصوله
- س٣٢: هل نكاح المتعة من مسائل العقيدة أم من مسائل الفقه عند منطري التشيع المذهبي؟ ١٣٠
- س٣٣: لماذا قالوا باستحلال المتعة و ما هي أدلتهم أو بالأحرى دعاويهم؟ ١٦٠
- س٣٤: من أين أخذوا هذه الروايات أو الأخبار في متعتهم؟ ١٦٠
- س٣٥: ما هي هذه الكتب و من مؤلفيها. وهل عاصروا هؤلاء الأئمة؟ وهل الشيعة فعلا يؤخذون أخبارهم من آل البيت الذين حصروهم في أحد عشر إماما مع الإمام الغائب؟! ١٦٠
- س٣٦: هل يعتبر «الكافي» صحيح في نظر علماء الشيعة؟ ١٦٠
- س٣٧: لماذا لا يوجد لدى الشيعة الجعفرية كتاب في الفقه ألفه جعفر الصادق بنفسه أو دونه له تلامذته وبقى الناس يتداولونه إلى اليوم، كما هو شأن غيره من فقهاء المذاهب إن كان هذا حال «الكافي»؟ ١٦٠
- س٣٨: من وضع قوانين و شرائع المتعة و من استحلها؟ هل هو الله تعالى أم رسوله ﷺ؟ وهل يمكن للرسول أن يشرع مثلا؟ ١٦٢
- س٣٩: هل يمكن تفصيل بعض هذه الشرائع و مناقشتها لمعرفة اجتهادات هؤلاء المشرعين لأحكام المتعة التي ما أنزل بها من سلطان؟ ليكن شريعة التمتع بأكثر من أربع نساء مثلا على ذلك كما يفتى مراجعهم كالخوئي من دون نص قرآني

- أو نبوي حيث قال في كتابه المنهاج ما نصه: لا تنحصر المتعة في عدد فيجوز التمتع بما شاء الرجل من النساء كما لا ينحصر ملك اليمين في عدد. فمن أين أتى بهذا الدين. نرجو الجواب ١٦٥
- س ٤٠: لماذا لا تقبل الأمة هذه الروايات التي يرويها أصحاب التشيع المذهبي ؟
..... ١٧٤
- س ٤١: ما معنى هذه المرويات ليست من أقوال الرسول ﷺ ؟ ولا سيما أن منطري التشيع المذهبي يزعمون أنهم لا يؤخذون دينهم إلا عن طريق أهل البيت. يقول كاشف الغطاء في كتابه أصل الشيعة «أنهم لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم يعني ما رواه الصادق عن أبيه الباقر عن أبيه زين العابدين عن الحسين السبط عن أبيه أمير المؤمنين عن رسول ﷺ، أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب ومروان ابن الحكم وعمران بن حطان الخارجي وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة». فهل هذه الدعوى صحيحة؟ ١٧٦
- س ٤٢: إذا كان بعض الناس مارسوا المتعة بعد وفاة الرسول ﷺ، هل مارسوها بأحكام القرآن والسنة النبوية، أم مارسوها مثلا على فتوى العلماء كابن عباس أو وابن جريج وغيرهما ؟ ١٨١
- س ٤٣: من شرع أحكام نكاح المتعة في المذهب المبيح للمتعة؟ ١٨١
- س ٤٤: لماذا لا توجد مثل هذه الأحكام عند باقي الفرق كأهل السنة مثلا أو عند الزيدية وهم من فرق الشيعة؟ ١٨١
- س ٤٥: هل يستطيع الشيعة الرد على أئمتهم في هذه مثل التشريعات التي وضعوها في متعتهم؟ ١٨٣
- س ٤٦: كيف شرع الباقر أو الصادق (حسب معتقد منطري التشيع المذهبي) أن امرأة المتعة عدتها خمسة وأربعون يوما في المتعة. ارجوا مناقشة مسألة تشريعهم للعدة كمثل! ١٨٣

- س٤٧: أرجوا تفصيل هذا الحكم ، لكي نعرف كيف شرع أصحاب التشيع المذهبي شرائع و أحكام عدد المستأجرات؟ ١٨٤
- س٤٨: أنا رجل بسيط ليس له إمام بالفقه ، أرجوا تفصيل ذلك بأدلة من كتاب الله تعالى لكي نعرف جرم منظري التشيع المذهبي وتشريعاتهم و كيف لعبوا بآيات الله و شرعوا ديننا لأتباعهم على ضلالة و مشاققة أعاذنا الله منها؟ ١٨٦
- س٤٩: هل علماء التشيع المذهبي يتفقون على قول واحد في مسألة عدة المستأجرة؟ ١٩١
- س٥٠: لماذا لم يؤخذ الشيعة بأحاديث الرسول ﷺ في تحريم المتعة؟ ١٩٣
- س٥١: هل يمكن توضيح هذه المسألة بشيء من التفصيل؟ ١٩٣
- س٥٢: هل يستطيع صحابي أو إمام يدعي العصمة لنفسه أو بالأحرى يدعي أتباعه المزعومين العصمة له أن يحرم أو يحلل المتعة و يضع أحكامها و شرائطها مثلا؟ ١٩٥
- س٥٣: لماذا خالفت هذه الطائفة في مسألة نكاح المتعة؟ وهل المتعة من ضروريات المذهب الجعفري المنسوب لجعفر؟ ٢٠٥
- س٥٤: ما حكم من يحتج بأقوال التابعين ويترك أقوال الله ورسوله ﷺ؟ ٢٠٥
- س٥٥: هل قال عمر ؓ «متعتان على عهد رسول الله وأنا أنهي عنهما»؟ و ما معنى قول عمر ؓ؟ ٢٠٥
- س٥٦: من هو الصحابي الذي بقى على قوله في حلية المتعة؟ وما هو دليله؟ ٢٠٩
- س٥٧: يحتج علماء الشيعة بأقوال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في تحليل المتعة بما رواه الطبري في تفسيره؟ فهل هذا الأثر المروي في تفسير الطبري على لسان علي: «لولا نهي عمر عن المتعة ما زنى إلا شفي» صحيح أم كذب؟ و هل رأى الحكم بن عتيبة أمير المؤمنين علي ؓ؟ ٢١١

- س٥٨: هل الإمام علي ؑ من فريق القائلين بتحريم المتعة ، وما هو الدليل؟..... ٢١٢
- س٥٩: متى أنكروا أمير المؤمنين علي ؑ على ابن عمه ؑ بتحريم المتعة..... ٢١٢
- س٦٠: يظن بعض الجهال أن استمرارية ممارسة المتعة دليل على حلها كما حدث في خلافة الصديق ؑ ؟ فلماذا خفي المتعة على بعض الصحابة إذن؟.... ٢١٣
- س٦١: من هما الصحابيَّان اللذان جادلا في المتعة؟..... ٢١٣
- س٦٢: هل رواية البيهقي عن جعفر الصادق صحيحة؟ أرجو ذكر الرواية من سنن البيهقي. ٢١٣
- س٦٣: من شرع أحكام «المتعة الجعفرية» إذا لم يكن الله تعالى شرع أحكامها و شرائطها في القرآن ولم يكن رسول الله ﷺ - وهو نبي مرسل من الله لبيان الدين - قد فصل أحكامها في السنة النبوية!!؟..... ٢١٤
- س٦٤: ما هي عدة المتمتع بها حسب السنة النبوية المطهرة ؟
- س٦٥: هل يشترط الولي في المتعة حسب السنة النبوية المطهرة؟..... ٢١٦
- س٦٦: هل ترث المتمتع بها حسب السنة النبوية المطهرة؟..... ٢١٧
- س٦٧: هل يمكن تفصيل ذلك؟..... ٢١٧
- س٦٨: هل يجوز التمتع بالأبكار حسب السنة النبوية المطهرة؟..... ٢١٨
- س٦٩: هل تجوز المتعة بالمتزوجة؟..... ٢١٩
- س٧٠: هل تجوز المتعة بالبغايا الفاجرات؟..... ٢١٩
- س٧١: لماذا يقولون بجواز التمتع بأكثر من أربع نساء في متعتهم؟ وما هو دليلهم؟..... ٢٢٠
- س٧٢: شخص من المذهب السني يريد نكاح المتعة لأن أحد المفسرين أفتى بجواز المتعة في حالة الضرورة ويدعي هذا المفسر في تفسيره: «أن عددا من

الصحابة كعلي و عمران و ابن عباس و غيرهم يقولون بمتعة النساء ويزعم أن آية الاستمتاع بمعزل أن تكون نازلة في نكاح المتعة ، وليس سياقها سامحا بذلك ، ولكنها صالحة لاندرج المتعة فيها». فما هو جوابكم؟..... ٢٢١

س٧٣: لماذا لم يتمتع الإمام الحسن ؑ لو كانت المتعة حلالا عند أهل البيت كما يزعم أتباعه الذين يدعون مولاته من الشيعة الإمامية بدلا من أن يتزوج و يطلق مرارا حتى قيل إنه كان رجلا مزواجا مطلقا؟! نرجو الجواب!؟

٢٤٩

س٧٤: إذن من وضع أحاديث موضوعة في تمتع النبي ﷺ وأمير المؤمنين و لماذا ؟ نرجو ذكر هذه الآثار أو ما يطلقون عليها روايات مع ذكر أسماء علماء التشيع المذهبي ممن يتفاخرون بهذا البهتان العظيم!!؟..... ٢٥٤

س٧٥: الشيعة الاثني عشرية يروون حديث تحريم النبي ﷺ لمتعة النساء عام خبير على لسان المعصوم الأول وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فهل هذا الحديث صحيح من ناحية السند؟..... ٢٥٨

س٧٦: إذا كان الحديث السابق صحيح ومتفق عليه بين كل المذاهب ومروي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عن رسول الله ﷺ في تحريم متعة النساء. فلماذا لم يعمل الشيعة الجعفرية بهذا الحديث وكذبوا الراوي وهو إمامهم المعصوم الأول . سمعت أنهم يقولون أن عليا ؑ استعمل التقية في هذا الأمر . فهل علي ؑ كان يستعمل التقية في مسائل فقهية كالمعتين فيجاهر في متعة الحج بينما يستعمل التقية في متعة النساء ولكن ابن عمه عبد الله بن عباس كان يجادل فيها ابن الزبير؟ فأين التقية المكذوبة بزعمهم؟ نرجو الجواب..... ٢٩٥

س٧٧: هل امرأة المتعة زوجة أم أمة ؟ وهل في القرآن زوجة مستأجرة كما يتخرص هؤلاء البشر؟ لقد وصف القرآن رابطة الزواج بالميثاق الغليظ . فهل يمكن أن يهدم القرآن هذه الرابطة المقدسة بتشريع زواج تنتهي بانتهااء المدة من

أجل متاع جسدي محض أشبه بالبهيمية المجردة من الإنسانية؟! نرجو
الجواب.....٢٩٧

س٧٨: يعتقد الشيعة الجعفرية بنكاح آخر غير ملك اليمين شبيهة بالمتعة بل
يتفوق عليها بإباحية منقطة النظير و يسمونه «نكاح عارية الفرج» وهو أن يحل
الشيعة الإمامي الاثني عشري لصديقه أو أخيه أو أبيه فرج جاريتة من دون
مالكها أو تحل المرأة الشيعية الإمامية جاريتها لأخيها، أو زوجها، أو قريبها. فهل
يمكن تفصيل و بيان هذا النكاح والذي يعتبر نوع من أنواع مشاعة الجنس و
الإباحية باسم الدين و آل البيت؟! ٣٠١

س٧٩: هل بلغ نهي النبي ﷺ عن المتعة لكل الصحابة؟ ٣١٤

س٨٠: إذا كان كذلك فلماذا يزعم علماء التشيع المذهبي أن القول بإباحة المتعة
قال به جماعة من الصحابة والتابعين كأمر المؤمنين علي بن أبي طالب و
وعبدالله بن العباس بن عبد المطلب ومناظرته لابن الزبير معروفة وعبد الله بن
مسعود ومجاهد وعطاء وجابر بن عبدالله الأنصاري وسلمة بن الأكوع وأبي سعيد
الخدري ، والمغيرة بن شعبة ، و خالد بن عبدالله الأنصاري وزيد بن ثابت
الأنصاري وعمران الحصين الخزاعي وسلمة بن الأكوع الأسلمي وسعيد بن جبير
وعبد الملك بن جريج وأنهم كانوا يفتون بها فادعاء الخصم الاتفاق على حظر
النكاح المؤجل باطل». فهل هذه الدعوى صحيحة نرجو

الجواب.....٣١٤

س٨١: هل في متعة الشيعة نفقة لامرأة المتعة؟ و لماذا حرموها من النفقة؟.....

..... ٣٥٦

س٨٢: كم عدة امرأة المتعة في القرآن؟..... ٣٥٧

س٨٣: كم عدة امرأة المتعة الحامل في القرآن؟..... ٣٥٧

س٨٤: كم عدة امرأة المتعة المتوفي عنها رجل المتعة في القرآن؟..... ٣٥٧

س٨٥: كم عدة امرأة المتعة المدخول بها في القرآن؟..... ٣٥٧

- س٨٦: هل ترحم الأمة إذا زنت وهي متزوجة ؟ وهل امرأة المتعة ترحم كذلك إذا زنت؟ نرجو الجواب ٣٥٨
- س٨٧: ما الفرق بين المتعة والسفاح ؟ وهل المتعة زنى لأن مستحلي المتعة يحتاجون بقولهم: إن كنتم تتعتون المتعة بالزنا فالسؤال: هل رسول الله ﷺ كان يبيح الزنا ؟ لأن ذلك يعني أنّ الشارع المقدس قد أباح الزنا ثم حرّمه ، فهل يقبل بذلك مسلم. نرجو الجواب؟..... ٣٥٨
- س٨٨: الشيعة ابتدعوا طوافا في الحج لم يفعله النبي ﷺ وأصحابه؟ فلماذا لا ينكرون هذا الشيء بينما يقيمون الدنيا على حديث عمر عن نهيه عن المتعين بل ويزيدون افتراءهم و كذبهم على السنة و قد قرأت في موقع مركز الأبحاث العقائدية الشيعية على النت قولهم وهذا نصه :«أن السبب الذي جعل أهل السنة لا يقولون بطواف النساء هو عدم وجود دليل يدل على ذلك عندهم، وسبب عدم وجود دليل هو ابتعادهم عن مذهب أهل البيت وعدم أخذهم بالإحكام عن أهلها المعصومين (ع) بل أخذوه من فقهاء يجهلون كثيراً من الأحكام». نرجو الجواب ٣٦٠
- س٨٩: لماذا لا توجد أحاديث لرسول الله ﷺ في أحكام المتعة كما هو الشأن في أحكام الزواج الدائم؟..... ٣٦٢
- س٩٠: لماذا يحتج علماء الشيعة بقول ابن عباس في المتعة؟..... ٣٦٣
- س٩١: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «أن علي بن أبي طالب كان المنكر الأول على من حرم المتعة وهو عمر كما أخرج ابن جرير الطبري بسند صحيح!! إن الحكم سئل عن هذه الآية أمسوخة ؟ قال : لا وقال علي : لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي» نرجو الجواب..... ٣٦٣
- س٩٢: ادعى علماء الشيعة: إن جابر بن عبد الله أنكر على عمر تحريمه للمتعة. ولو كان هناك نهى من رسول الله ﷺ لما غاب عن الصحابة الذين تمتعوا في عهد أبي بكر و شطر من عهد عمر نفسه وهذا ينفي نسخها في عهد الرسول

وإلا كان الخليفة الأول محللاً لما حرم الله والرسول. نرجو الجواب

٣٦٤

س٩٣: ادعى علماء الشيعة بقولهم: إن عبد الله بن عمر أنكر على أبيه تحريمه لمتعة النساء. فقد نقل العلامة في نهج الصدق والشهيد الثاني من روضته البهية عن صحيح !! الترمذي أن رجلاً من أهل الشام سأل ابن عمر عن متعة النساء فقال هي حلال فقال: إن أباك قد نهى عنها فقال ابن عمر: رأيت إن كان أبي قد نهى عنها وقد سنّها [صنعها] رسول الله ﷺ أنترك السنة وتنبع قول أبي» نرجو

٣٦٥

س٩٤: ادعى علماء الشيعة بقولهم: إن أهل السنة استدلوا على ثبوت النسخ بروايات عن النبي ﷺ ورد الشيعة هذه الروايات وناقشوها متناً وسنداً وأثبتوا بالمنطق السليم أنها موضوعة على الرسول الأعظم» نرجو الجواب

٣٧٤

س٩٥: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن الرسول ﷺ قد أباح المتعة لأصحابه واجمع المسلمون على شرعية نكاح المتعة والإذن فيه في عهد النبي ﷺ بغير شبهة ثم ادعى نسخها ولم يثبت وقد ثبتت الإباحة بالإجماع فعلى من ادعى الحظر والنسخ الدلالة، وقد ثبت إباحتها بالإجماع فلم يعدل إلى تحريمها إلا بالإجماع. والنسخ مجرد ادعاء لم يثبت و إنه لا نزاع ولا خلاف في أن المتعة كانت مشروعاً والخصم يقول إنها نسخت، قلنا المشروعية دراية والنسخ رواية و لا تطرح الدراية بالرواية. «أن المتعة ثبتت بدليل قطعي والأدلة المانعة لها كلها ظنية والقطعي لا ينسخ إلا بقطعي مثله و إذا تعارضت الأخبار وتكافأت سقطت عن الحجة والاعتماد وصارت من المتشابهات ولا بد من رفضها والعمل بالمحكمات وبعد ثبوت المشروعية والإباحة باتفاق المسلمين واستصحاب بقائها وأصالة عدم النسخ عند الشك يتعين القول بجوازها وحليتها إلى يوم القيامة .
و« إن المكي لا ينسخ المدني، فأية الأزواج أو الفروج في سورة المؤمنين و

المعارج وكلاهما مكيتان نزلتا قبل الهجرة بالاتفاق ، وآية المتعة في سورة النساء وهي مدنية فلا يمكن أن تكون ناسخة لإباحة المتعة المشروعة في المدينة بعد الهجرة بالإجماع ، ويستحيل تقدم الناسخ على المنسوخ. واحتجوا « إن روايات النسخ ليست بحجة حتى ولو سلمت من التناقض ، لأنها من أخبار الآحاد...والنسخ إنما يثبت بآية قرآنية أو بخبر متواتر ولا يثبت بالخبر الواحد» نرجو الجواب..... ٣٧٩

س٩٦: ادعى علماء الشيعة بقولهم: «إن أهل البيت (ع) ابتداءً بالإمام علي(ع) وانتهاءً إلى آخر أولاده من الأئمة ومن شيعتهم أيضا أطبقوا على ذلك وحتى عرفت كلمة الإمام (ع): لولا ما نهى عنه عمر ما زنى إلا شقي. لذلك أجمع الإمامية -تبعاً لأئمتهم الاثنى عشر - على دوام حلها ، فقد ثبت عدم نسخها بنصوص صحاحنا المتواترة عن أئمة العترة الطاهرة فراجعها في مظانها من وسائل الشيعة إلى أحكام الشريعة» نرجو الجواب..... ٣٨٦

س٩٧: ادعى علماء الشيعة بقولهم: « المتعة ليست فيها ضرراً عاجلاً أو آجلاً وكل ما هذا شأنه فهو مباح لأنه لو كان فيها شيء من المفساد لكان إما عقلياً وهو منتف اتفاقاً و إما شرعياً وليس كذلك وإلا لكان أحد مستمسكات الخصم..لذلك فقد ثبت بالأدلة الصحيحة إن كل منفعة لا ضرر فيها في عاجل ولا آجل مباحة بضرورة العقل وهذه صفة نكاح المتعة فيجب إباحته بأصل العقل..فإن قيل فمن أين لكم نفي المضرة عن هذا النكاح في الأجل و الخلاف في ذلك؟ قلنا : من ادعى ضرراً في الأجل فعليه الدليل» نرجو الجواب..... ٣٨٧

س٩٨: لماذا خص علماء التشيع المذهبي مسألة المتعة بالذات بتأليفات منفردة وأعطوها منزلة لا يضاهيها حتى الزواج الدائم المشروع حتى رفعوه فوق الزواج المشروع ووضعوا عشرات الروايات الموضوعية على لسان أئمة أهل البيت ؟ نريد

الجواب؟..... ٣٩١

القسم الرابع من الأسئلة: ما يتعلق بتشريع أئمة الشيعة لأحكام متعة الشيعة

س٩٩: نرجو ذكر الروايات التي نسبوها لفقهاء آل البيت في تشريع حكم استئجار امرأة المتعة و تسميتها بالمستأجرة لأن بعض السذج و المغفلين ينكرون مثل هذه التشريعات من قبل هؤلاء الأئمة المشرعين في المذهب و يقولون ليس لهؤلاء الأئمة ولو كانوا من أئمة فقهاء أهل البيت حق التشريع فالله سبحانه و تعالى هو المشرع فقط؟..... ٣٩٧

س١٠٠: هل استنبط علماء الشيعة حكم المستأجرة من القرآن الكريم أو أقوال الرسول ﷺ لكي نقول أن هؤلاء علماء حقا أم هؤلاء يقلدون الآباء كما حكى الله تعالى عنهم ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهُتَدُونَ﴾ قال مجاهد: أي على أمة أي إمام و هذا مطبق على الشيعة المقلدة بثوب التقليد و المرجعية نرجو الجواب..... ٣٩٩

س١٠١: هل يمكن ذكر رواياتهم في تشريع حكم ميراث امرأة المتعة! ولماذا تضاربت هذه الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة؟..... ٣٩٩

س١٠٢: لماذا اختلف علماء التشيع المذهبي في حكم ميراث امرأة المتعة مع أنهم هم الطائفة التي تستحل المتعة؟ نرجو ذكر فتاوي بعض علمائهم في تلك التشريعات؟..... ٤٠٠

س١٠٣: نرجو ذكر بعض رواياتهم المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة الأطهار في تشريع جواز الجمع في أكذوبة المتعة ولو بألف مستأجرة.؟ نرجو ذكر فتاوي بعض علمائهم في تلك التشريعات؟..... ٤٠١

س١٠٤: هل يمكن ذكر أقوال علماء التشيع المذهبي في هذا الباب؟..... ٤٠٣

س١٠٥: هل يمكن ذكر بعض الأقوال المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع انتهاء الأجل؟..... ٤٠٣

س١٠٦: أين أقوال علماء المذهب في تشريع الأجل؟..... ٤٠٥

س١٠٧: أين الروايات المزعومة في تشريع حكم المتمتع بها إنها لا تحلل المطلقة
لزوجها الأول؟ ٤٠٥

س١٠٨: أين أقوال علماء المذهب في تشريع حكم المتمتع بها إنها لا تحلل
المطلقة لزوجها الأول؟ ٤٠٦

س١٠٩: هل يمكن الاستدلال على بطلان هذا التشريع المخالف للقرآن الكريم؟...
..... ٤٠٧

س١١٠: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع المتعة مع
مشركة مجوسية؟ ٤٠٨

س١١١: هل يمكن ذكر أقوال علماء التشيع المذهبي في هذا الباب؟
..... ٤٠٨

س١١٢: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع عدة المتمتع بها
عند انتهاء أجل المستأجرة؟ ٤٠٨

س١١٣: أين هي أقوال علماء المذهب في العدة عند انتهاء أجل المستأجرة؟
نرجو الجواب ٤١٠

س١١٤: هل يمكن الاستدلال على بطلان هذا التشريع المخالف للقرآن الكريم؟ .
..... ٤١٠

س١١٥: أين هي رواياتهم المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع عدة المستأجر
عند وفاة صاحب المتعة؟ ٤١٢

س١١٦: أين هي أقوال علماء المذهب عند وفاة رجل المستأجرة؟
..... ٤١٢

س١١٧: هل يمكن الاستدلال على بطلان هذا التشريع المخالف للقرآن الكريم؟ .
..... ٤١٣

- س١١٨: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع أجرة الأيام في متعة الشيعة؟ ٤١٥
- س١١٩: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب في هذا الباب؟ ٤١٦
- س١٢٠: هل يمكن الاستدلال على بطلان هذا التشريع المخالف للقرآن الكريم ٤١٦
- س١٢١: أين هي الروايات المزعومة في تشريع عدم احسان صاحب المتعة و المستأجرة؟ ٤١٨
- س١٢٢: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب؟ ٤١٨
- س١٢٣: هل يمكن الاستدلال على بطلان هذا التشريع المخالف للقرآن الكريم؟ ٤١٨
- س١٢٤: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع المتعة مع متزوجة؟ ٤١٩
- س١٢٥: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب؟ ٤٢١
- س١٢٦: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في تشريع التمتع بالزانية!! ٤٢١
- س١٢٧: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب في تشريع التمتع بالزانية!! ٤٢٢
- س١٢٨: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في جواز التمتع بالأبكار إذا بلغن تسعا واتيهاهن في الأدبار دون إذن أهلهن؟ ٤٢٥
- س١٢٩: أين هي أقوال علماء المذهب في جواز التمتع بالأبكار واتيهاهن في الأدبار دون إذن أهلهن؟ ٤٢٦
- س١٣٠: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في عدم النفقة على امرأة المتعة؟ ٤٢٧

- س ١٣١: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب؟ ٤٢٧
- س ١٣٢: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة أن لا سكنى في المتعة فيجوز اشتراط المرة والمرتين؟ ٤٢٧
- س ١٣٣: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب؟ ٤٢٨
- س ١٣٤: أين هي الروايات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة في جواز المتعة الخلفية .. ٤٢٨
- س ١٣٥: هل يمكن ذكر بعض أقوال علماء المذهب؟ ٤٢٩

القسم الخامس من الأسئلة: ما يتعلق بفتاوي مراجع الشيعة بالتحريض على المتعة و الحث على ممارسة الجنس

أولاً: أسئلة السيد السيستاني

- س ١٣٦: ما هو الحكم الشرعي في زواج المتعة؟ .. وهل صحيح أن يعرف به بين الناس؟ .. وهل تصح ان تمارس معه حياة عادية مثل الزواج الدائم؟ وماهي شروطه؟ ٤٣٦
- س ١٣٧: هل يجوز العقد متعة على احدى الاختين وبعد انتهاء المدّة يعقد كذلك على الاخرى وهكذا؟ ٤٣٧
- س ١٣٨: اردت المتعة من امرأة فسالتها إن كانت متزوجة ، في البداية قالت نعم ، وفي نفس الوقت قالت لا ، لقد توفي زوجي ، واقسمت على ذلك .. ما هو الواجب عليّ معرفته؟ ٤٣٨
- س ١٣٩: امرأة مطلقة تزوجت متعة من دون علم ابيها برجل اجنبي يعمل معها لمدة اربع سنوات فاذا رضيت بسلوكه يمكن ان تتزوج به دائماً .. وبعد مرور ثلاثة اشهر صدر قرار من الدولة بمنع زواج بنت البلد من اجنبي ورتبت على المتخلفة عقوبات شديدة بالإضافة الى سحب الجواز والحاقها بزوجها الاجنبي ..

وهنا شعرت المرأة بالخطأ لطول المدة اذ اختبار اخلاق الزوج لا يستدعي هذه الفترة الطويلة وللخطر والضرر التي يواجهانها واخيراً طالبت به بأن يهبها بقية المدة ويخلي سبيلها باي شكل وعرضت عليه المال والزوج يأبى عي ذلك وبالرغم انها لا تجتمع به ولم تنتقل الى داره وصارحته بحراج موقفها فهل تجدون حلاً لمشكلتها من هذه الازمة والمدة طويلة وهي بحاجة الى الزواج ؟ ٤٣٩

س ١٤٠ : هل يجوز التمتع بامرأة مطلقة من غير ابناء الطائفة ولكنها لا تعترف بان المتعة حلال وتعتقد انها حرام ذلك من أجل المال فقط؟ علما بانها تقبل بالتمتع بدون ولكنها تفعل اتصال جنسي ؟ فهل يجوز التمتع بها باتصال جنسي؟ ٤٣٩

س ١٤١ : لو أن امرأة حملت من زواج مؤقت ولكن هذا الحمل يخلف لها مشاكل اجتماعية وإحراجات عائلية شديدة خصوصاً ان العرف يرفض هذا اللون من الزواج ، والنتيجة ان هذه المرأة تقع في إحراج شديد وكذلك عائلتها وعائلة زوجها فهل يكفي ذلك لإسقاط الجنين قبل ولوج الروح فيه ؟ ٤٤٠

س ١٤٢ : أن مذهبي يشرع زواج المتعة ، فما مدى صحة مشروعيته ؟ وما الشروط الواجب مراعاتها عند الأقدام على مثل هذا الزواج ؟ وأيضاً هل يصح للبكر أن تتزوج زواج متعة دون إذن من وليها ؟ ٤٤١

س ١٤٣ : امرأة مطلقة تمتعت مع عدد من الرجال وليس لها علم أو معرفة بأن المتمتع بها تجب عليها العدة ، فقد كانت تدخل بأي رجل في حين انتهاء العقد . تمتعت مع آخر رجل وأخبرته عن ماضيها فسألها إن كانت على عهد رجل آخر أو في عدته ، فأجابته بأنها في عدة ، فوهبها المدة حتى يتأكد إن كان يجوز له أن يرتبط بها ثانية أم لا ، وهما متعلقان ببعضهما ، فما حكمها ، وهل تحرم عليه مؤبداً ؟ ٤٤٧

س ١٤٤ : ما هو رأي سماحتكم فيما يقوله بعض العلماء في أن سبب حرمة الزواج تمتعاً بالمرأة البكر دون إذن وليها هو خوفاً من سوء تطبيق هذا الزواج ..

- والآ فهو جائز أصلاً؟ ٤٤٨
- س١٤٥: هل يجوز زواج المتعة من النساء المعروفات الكافرات مثل ما يحدث في بلاد الغرب في أماكن مخصصة والتي يطلق عليها (البار) ؟ ٤٥٠
- س١٤٦: رجل تزوج من امرأة زواجاً منقطعاً ، وفي أثناء عدتها تزوج بأختها ودخل بها زواجاً منقطعاً قبل انتهاء مدة الأولى جاهلاً بالحكم فما حكمه ؟ وهل يجوز له أن يتزوج الأولى بعد أن تنقضي عدة الثانية؟ ٤٥٢
- س١٤٧: لقد منّ الله علينا بزواج المتعة حلاً لكثير من المشكلات ، ولكن ان يستشرى الزواج من البنات الباكرات دون علم ولى امرهم حتى لقد اصبحت ظاهرة تقض مضاجع الأهالي الذين عرفوا عن بناتهن ، واذهب هذا الزواج بلب البنت التي في بعض الاحيان تصر على الاستمرار في هذا الطريق مع معارضة الاهل .. فهل يجوز الشرع هذه الافعال التي قد تكون لها عواقب وخيمة على البنت و التي تتعارض مع العرف في بقاء البنت عفيفة و شريفة؟ كذلك ماحكم الشرع بمن يغرر بالفتاة للقيام بزواج المتعة دون علم ولى امرها ؟ .. بماذا تنصحون ؟..... ٤٥٢
- س١٤٨: رغم علمي بأن زواج المتعة حلال ، إلا أن الطوائف الأخرى يطرحون على الشيعة سؤال بخصوص المتعة وهو : هل ترضونها لأهلكم ، هل ترضونها لأعراضكم ؟ وفي حقيقة الأمر إني حين أسأل نفسي هذا السؤال أجيب بلا . سماحة السيد ما هي الحكمة من زواج المتعة إذا كان تطبيقه من الناحية العملية يتسبب في الكثير من المشاكل الاجتماعية؟ ٤٥٥
- س١٤٩: الزواج المؤقت يسبب خلافا بين الزوجين لدرجة ان الزوجة تصاب بحالة نفسية وعدم ثقة للزوج .. فلماذا يعتبر مشروعاً ؟ ٤٦٠
- س١٥٠: رجل تزوج امرأة متعة . ويمارس معها العمل الجنسي إلا انه لا يقوم بإدخال عضوه فيها ... فهل عليها العدة بعد انقضاء المدة ؟ مع العلم أن احتمال الحمل بهذه الطريقة وارد إلا انه ضعيف جدا ؟ ٤٦٠

س١٥١: هناك بعض من يدعي ان بعض الاحكام الشرعية غير قابلة للتطبيق في بعض المجتمعات كالزواج المنقطع مثلاً ، فهل يؤخذ بدعواهم ويغير الحكم الشرعي أم ماذا ؟ وإذا كان يغير فما ضوابط هذا التغيير؟ ٤٦١

س١٥٢: هل يجوز زواج غير الشيعي مع الشيعية زواجاً منقطعاً ؟ ٤٦٢

س١٥٣: هل يحق للبننت ان تشتترط في عقد المتعة انه إذا أزال بكارتها فالعقد ينقلب إلى الدائم ؟ ٤٦٢

س١٥٤: لمن تكون الحضانة على الطفل في الزواج المؤقت ؟ ٤٦٢

س١٥٥: كثير من الفتيات البكر يتزوجون في وقتنا الحاضر بزواج المتعة ، إن كانت تبلغ العشرين من عمرها ، أو ما فوق ذلك ، وهم يعلمون أنه لا بد من أخذ الأذن من الولي ، ورغم علمهم بذلك ، فانهم يمارسون زواج المتعة ، أي يتحقق الاتصال الجنسي بين الرجل والفتاة البكر ما عدا عملية الإدخال لا تحدث :

(١) فما الحكم في ذلك ، وهل يعتبر زنا؟

(٢) إذا كانت فتوى المرجع الذي يعود اليه الرجل في التقليد هي جواز التمتع بالبكر من دون إذن الولي في حين الفتاة ترجع الى من يعتبر إذن الولي في التمتع بالبكر .. فهل في هذه الحالة يصح العقد بين الرجل المذكور والفتاة المذكورة؟ ٤٦٤

س١٥٦: زواج المتعة .. هل يجوز بدون شهود ، أي فقط بين الزوج والزوجة ؟ ٤٦٨

س١٥٧: وفقني الله لهداية امرأة مطلقة حيث تمكنت من اصلاحها ، فصارت ملتزمة وملتدينة ، ونتيجة للقاء المتكرر معها حصلت علاقة مع بعضنا البعض ، واتفقت على الزواج منها بعد العدة ، وكنت قد عقدت عليها متعة احتياطاً لحديثي معها واجتماعي بها ، حيث كانت لاتزال في عدة الطلاق في احدى المرات اخطأت وتحقق الدخول ، والآن أنا متحير حيث ذكر بعض السادة انه لا يجوز لي الزواج منها بتاتاً .. فما هو حكمي وأنا في قلق؟ ٤٦٩

- س١٥٨: ما الفرق بين زواج المتعة والزنا؟ ٤٦٩
- س١٥٩: هل أن الزوجة في العقد المؤقت كالدائمة في اطاعة زوجها كالخروج من البيت بدون أذنه ، أو عدم الالتزام بالحجاب ، وغيرها من الامور التي تجب على الزوجة الدائمة؟ ٤٧٢
- س١٦٠: أنا أعيش في أمريكا ، و متزوج زواج منقطع من إحدى المسيحيات ، وقد اضطر احياناً للخروج معها للترويج عنها ، وقد يتطلب الأمر أن أذهب معها للمطاعم المسيحية ، وبالتالي ستطلب هي لحوم غير مذبوحة على الطريقة الإسلامية ، ما أود أن أعرف حكمه هو .. هل يجوز لي دفع قيمة غذائها أو إفطارها ، وذلك كونه غير مذكى إسلامياً؟ ٤٧٢
- س١٦١: يجوز بعض المراجع بالزواج المؤقت من البكر البالغة العاقلة الرشيدة بدون اذن وليها بشرط عدم الايلاج .. فهل لمقلدي السيد دام ظله الرجوع إليهم في هذه المسألة حيث انها احتياطية؟ ٤٧٣
- س١٦٢: أنا امرأة مطلقة (شيعية) أعيش في بلد ليس فيه شيعه ، ولا أعلم الكثير عن المذهب الجعفري ، عرض علي أحدهم (وهو سني) الزواج العرفي ، فرفضت لمعرفتي بأنه محرم ، ولكني لا أعرف لماذا ، واقترحت عليه زواج المتعة فرفض هو ، لأنه يعتقد بأنه محرم ، ولكنه لا يعرف لماذا ، ثم وافق على زواج المتعة محددًا لمدة يوم واحد ، ولكنني اعتقد بأنه لم يكن مقتنعا ، وانما وافق لإرضاء نفسه وارضائي .. فما حكم زواجنا المتعة ، علما بأننا نحن الاثنان لا نستطيع الزواج الدائم؟ ثم .. كم هي عدة المتعة ، أنا أعرف بأنها تنتهي بعد أول دورة شهري؟ .. ٤٧٤
- س١٦٣: نحن نعيش في دولة اوربية ، والنساء الاوربيات لا يتقيدن بالعدة مثلا ، فلو تمتعت ليوم واحد فقط فان هذه المرأة لا تلتزم بالعدة .. فما هو الحكم الشرعي لذلك؟ واذا عقدت لمدة شهر فإن المرأة الاجنبية قد تختلط بالآخرين ، وتذهب الى البار ، وما الى ذلك خلال فترة العقد .. فما الحكم الشرعي؟ ٤٧٦

- س١٦٤: ما الفرق بين الزواج المتعة والزواج المسيار ؟ ٤٧٧
- س١٦٥: ورد في الكتب الفقهية انه لا يشترط إذن الأب إذا منع ابنته من أن تتزوج من كفؤها الشرعي .. هل هذا يجري على الزواج المنقطع أيضاً ؟ ... ٤٧٨
- س١٦٦: هل ادخال الرجل في دبر المتمتع بها يعد مما يتحقق به الدخول ، ويزترب عليه آثار عنوان المدخول بها ؟ .. وهل ثمة فرق بين العقدین الدائم والمنقطع في ذلك؟ ٤٧٨
- س١٦٧: لو أتى الرجل المتمتع بها في دبرها ، ثم وهبها المدة وهي في العادة .. فما هو مبدأ حساب العدة ؟ .. وهل الحيضة التي تكون فيها داخلة في حساب العدة ؟ .. وهل من فرق بين كون الهبة قد وقعت أول العادة أو وسطها أو آخرها ؟ وحيث تورطت المرأة صاحبة المسألة في زواج متسرع من رجل آخر كان لا بد من البت في الأمر سريعاً؟ ٤٧٩
- س١٦٨: هل يجوز الجمع بين الهاشميتين ، حتى وإن كانت الثانية عقداً منقطعاً؟ ٤٨١
- س١٦٩: بنت أبوها وجدها أموات ، ولكن أمها واخوتها أحياء ، وهي بنت كبيرة وراشدة .. فهل يجب ان استأذن أمها او أخوها لكي أتزوجها متعة ، أم انني أستطيع أن أتزوجها متعة برضاها ، ومن غير إذن إخوانها أو امها ، مع العلم ان الفتاة تبلغ من العمر ثمان وعشرون سنة ؟ ٤٨١
- س١٧٠: أدرس في جامعة غير إسلامية ، وفي إحدى دول الغرب ، التقيت بفتاة من بلادي تعيش لوحدها ، وخوفاً عليها من الشباب المنحرف أزورها للخروج معاً إلى إحدى الحدائق العامة ، لتتقيفها وصيانتها من الانحراف ، ولأنني أخاف من الوقوع في المحذور عزمت على العقد عليها ، بشرط عدم الدخول بها .. فهل يجوز ذلك حيث أنها باكرة ؟ ٤٨٢
- س١٧١: هل يجوز زواج المتعة ببنت أخت الزوجة ؟ ٤٨٢
- س١٧٢: لقد انتشر في مجتمعنا ما يعرف بالمتعة وكان لاستخدامها على

الجانبين الايجابي والسلبي الأثر السيء من طلاق وضياع حقوق وزواج على غير معتادات وذلك لعدة أسباب أهمها السرية الفائقة والمطلوبة في مثل هذا الزواج مما أدى إلى الزواج من المتمتع بها بدون عدة شرعية ، وقد حدثت مشاكل في المجتمع وضاعت أبناء وتشردت ، بل أن في كثير من المجتمعات الشيعية تعتبر مأوى راغبي الجنس عن طريق المتعة ولكن الذي يحدث أن تبتز المرأة وتحمل جنينا في بطنها ولا تعلم بعد ذلك كيف يعيش ذلك الابن وهي شديدة الفقر والحاجة. بل الذي يحدث كذلك أن الكثير من النسوة يدخلن مرات عدة وهي في العدة على أزواج آخرين ... بسبب هذه المشاكل وهذه الأمور لماذا لا يحرم فضيلتكم المتعة ويعطل حكم إباحتها قبل أن تتقادم المشاكل لا يستطيع بعدها أن يوجد مخرج لفك أزمة المجتمع ، ونصبح عرضة للمتزلفين والحاقدين والمستهزئين وغيرهم ونحن في غنى عن ذلك فباب الزواج مفتوح وهذا التعطيل لهذا الحكم ربما يرجع بالفائدة الكبرى للحث على الزواج الدائم الناجح إن شاء الله؟..... ٤٨٣

س ١٧٣ : ما هي شروط زواج المتعة ، وكيفيته ؟ ٤٨٥

س ١٧٤ : أود أن أطرح رأيا بشأن زواج المتعة ، فأنا امرأة متزوجة وأرى بأن جواز زواج المتعة فيه إجحاف للمرأة ، لأنه جائز دون ضوابط .. أليس من الأفضل أن يحدد بنساء عفيفات ، وليس كما يقال بأنه جائز مع المرأة الفاسقة الزانية ، ولكن غير مشهورة بالزنا حتى وإن زنا هو بها؟.. أليس في هذا الأمر إتاحة للرجل بالتمتع بأي امرأة دون أصل ، أو من الشارع ، أو غير شريفة ؟.. أليس في هذا الأمر نشر للمفسدة وجعل جميع الرجال يتمتعون مع أي امرأة بين فترة وأخرى؟ أليس من الأفضل أن تباح المتعة ضمن ضوابط منها صفات المرأة ، وسبب تمتعه كأسباب تعدد الزوجات مثلاً ، وعدد النساء ؟ وأرى هذا الزواج تحكمه الغريزة الحيوانية حيث لا تربطه بالمرأة أي ود ، وفي هذا اختلاط للأنساب ودعوة للشباب للتمتع وفي وجود الزوجة ، وبدون سبب .. إنه برأيي ظلم لكرامة المرأة ، لذلك أطرح هذا السؤال وأتمنى الإجابة عنه بالتفصيل لو سمحتم : ما الحكمة من

جواز زواج المتعة؟.. وما هي ضوابطها؟.. وهل يقيد بعدد من النساء؟.. وما الدليل على جوازه من السنة والكتاب؟.. وهل هو جائز عند جميع العلماء؟ أرجو أن يتسع صدر سماحتكم لسماع رأيي ، فأنا لا أنكر مسائل الشرع ، ولكن أقول رأي امرأة شيعية. ٤٨٨

س١٧٥ :هل يجوز للرجل إذا سافر إلى غير وطنه أو في وطنه أن يتزوج زواج المتعة ومعه زوجته؟..... ٤٩٢

س١٧٦ :هل يجوز أن تمتهن المرأة ، أو الفتاة زواج المتعة كمهنة ضمن الضوابط الشرعية تعيش وتتكسب من خلالها ؟ ٤٩٣

س١٧٧ :ما حكم التمتع بالمشهورات بالزنا ؟ وكذلك اللواتي يعملن في بعض الفنادق وأنا اعرف بأنهن يخرجن من غرفة ويدخلن في أخرى (أي عملهن الزنا)؟ ٤٩٥

س١٧٨ :هل يجوز التمتع بامرأة تتاجر بعرضها وعورتها من أجل المال؟ علما بأن بعد انقضاء مدة التمتع تمارس الرذيلة مع أناس آخرين قبل انقضاء فترة العدة؟ بعد سماحة السيد حفظه الله. ٤٩٥

س١٧٩ :هل يجوز تعاقب أكثر من رجل للتمتع بامرأة واحدة من دون إدخال ، وما الحكم مع الإدخال إذا كانت المرأة يائس؟ ٤٩٧

س١٨٠ :ماذا أقول لمن يحرمني حينما اطرح مسألة مشروعية المتعة فيواجهني بسؤال : هل تقبل زواج المتعة لأختك أو ابنتك؟ ٥٢١

س١٨١ :إذا كان الزواج المؤقت مباحا .. فلماذا من الزواج الدائم؟.. او ما هو الفرق بين الدائم والمؤقت ، اي لماذا يكون الزواج المؤقت مباحا بدون أي سبب ،سواء للرجل أو للمرأة ، بحيث يتقصد الرجل أن يسافر لوحده من أجل هذا الزواج؟.. وهل يعتبر الزواج المؤقت كرها للزوجة الدائمة أم ماذا يعتبر ؟ ٥٢٣

س١٨٢ :أحد الأشخاص من الشيعة الإمامية يقول بأنه ليس مقتنع بزواج المتعة .

ما هو الجواب لكي يقتنع؟ ٥٢٤
 س١٨٣: أنا شيعية ، ولكن معرفتي ببواطن المذهب الجعفري محدودة. سؤالي هو: مدى جواز زواج المتعة ، فعلى ما اعتقد انه يسيء للمذهب الجعفري ، والبعض بدأ يأخذ منه وسيلة للتغطية على أفعال تتدرج تحت لواء الزنا ، ورب العالمين حدد شكل وما عداه غير جائز حتى من الناحية المنطقية؟ ٥٣٠

ثانيا: أسئلة السيد صادق الحسين الحسيني

س١٨٤ : هل يجوز ان اتزوج زواج متعة من بكر بقصد المداعبة دون موافقة ولي أمرها علماً بأن أبوها متوفي و لها من العمر ٢٣ سنة؟ ٥٣٢
 س١٨٥ : شخص متزوج، لدى زوجته ابنة أخ مطلقة راشدة وطلبت منه بأن يتزوجها زواجا مؤقتاً، فما الحكم؟ ٥٣٢
 س١٨٦ : هل يجوز زواج المتعة من فتاة لها (صديق) يتردد عليها؟ ٥٣٣
 س١٨٧ : شخص متزوج، لدى زوجته ابنة أخ مطلقة راشدة وطلبت منه بأن يتزوجها زواجا مؤقتاً، فما الحكم؟ ٥٣٤
 س١٨٨ : هل يجوز عقد المتعة (اللاجنسية) على فتاة بكر شيعية ، وذلك من غرض أن يكون الاتصال بينهم - بالكلام (هاتفياً) أو المراسلة - شرعياً؟ ٥٣٤
 س١٨٩: ما الهدف من زواج المتعة؟ ٥٣٥
 س١٩٠: شخص من أهل العامة يقول أن زواج المتعة حرام، فما هو الردّ عليه؟ ٥٣٩
 س١٩١: شخص كان جاهلاً بأحكام الإسلام، وزنى بفتاة بكر من أهل العامة، والآن حيث علم حكم ذلك، يريد أن يتزوجها زواجا مؤقتاً، فهل يمكن ذلك دون إذن أبيها، مع العلم أنها ليست بكرًا؟ ٥٥٣

س١٩٢ : شخص يريد أن يعقد متعة على كتابية هل يجب عليه أن يسألها إن كانت مارست الجماع مع غيره وينتظرها لتنتهي من عدتها؟

٥٥٤

س١٩٣ : ما هو الدليل على أن التمتع بالفتاة وإن كانت بكرًا جائز برضاء والدها؟

٥٥٤

س١٩٤ : ما هو المعيار في كون المرأة مشهورة بالزنا، وهل يجوز التمتع بها؟

٥٥٦

س١٩٥ : شخص متزوج تعرّف على فتاة في السادسة عشرة من عمرها يتيمة الأب تزوجها متعة ودخل بها دبراً هل مأثوم بفعله هذا وما حكم زواج المتعة للمتزوج بالنسبة للفتاة البكر؟

٥٥٨

س١٩٦ : شخص أراد الزواج المنقطع من فتاة أجنبية حيث لا يذكر لها بأنه مسلم، وقد يقول لها إنه من أصل إنجليزي ليحصل على رضاها حيث يقوم بشرح كيفية الزواج المؤقت، فهل الزواج صحيح أم باطل؟

٥٥٩

س١٩٧ : لماذا شرّع زواج المتعة؟

٥٦٠

س١٩٨ : هل يجوز الزواج المؤقت من فتاة ليست مسلمة ولا من أهل الكتاب إلا أنها نطقت بالشهادتين من دون إيمان قلبي أي إنها نطقت بهما لغرض زواج المتعة؟

٥٦٨

س١٩٩ : هل يجوز التمتع بالمرأة البكر دون المساس ببكرتها حيث إنها مستقلة في حياتها؟

٥٦٩

س٢٠٠ : ما حكم زواج المتعة من بنت الهوى مع العلم بأنها لن تعتد، وهل يكفي تلقينها الصيغة من غير إيضاح المغزى من الصيغة؟

٥٧٠

س٢٠١ : شخص مسيحي طرح إشكالاً في فلسفة المتعة وقال : إن المتعة من أنواع الزنا والبغي . والعياذ بالله . فما هو الردّ على إشكاله؟

٥٧٤

س٢٠٢ : هنالك بنت بالغة و تريد التمتع مع شاب مسلم، ولكن أبها متزوج من

- امراتين وتركها وأمها ولا تعلم البنت مكان أبيها في الوقت الحالي، فكيف تأخذ البنت موافقة أبيها؟ علماً أنها بنت بكر؟ ٥٧٧
- س ٢٠٣: أنا بنت عمري ٣٠ سنة وأبي منفصل عن أمي وقد تم تنازله عني منذ ولادتي فهل يجوز لي زواج المتعة لأنني أخاف من الحرام وخاصة إنني في هذا السن بدأت تزداد حاجتي الجنسية إذا كان يجوز هل تفضلتم بتعليمي كيف يكون زواج المتعة؟ ٥٧٨
- س ٢٠٤: شخص يقوم برعاية عائلته بدل أبيه إلا أنه لم يستطع أن يقنع أخته البكر والتي تبلغ من العمر ٢٨ سنة أن تصبر على الزواج، فهي تطالب بزواج المتعة، والمشكلة إنه يخاف عليها من الانحراف للحرام، فما هو الحل مع إنهما بكر ومن شروط زواج المتعة في البكر إذن وليها، فهل يكفي انذني لها؟ ٥٨٠
- س ٢٠٥: هل يجوز الزواج من التي فقدت عذريتها بسبب اغتصابها في بداية البلوغ، زواجاً مؤقتاً (زواج متعة) على أن تكون ولية نفسها كامرأة الأرملة أو المطلقة؟ ٥٨٢

ثالثاً: أسئلة السيد محمد صادق الروحاني الشيرازي

- س ٢٠٦: هل يجوز الزواج من عدة نساء زواج متعة في آن واحد و أن أقوم بمعاشرتهن في نفس الوقت؟ ٥٨٣
- س ٢٠٧: تزوجت من امرأة بعد أن تجاوز عمرها ٤٠ عاماً وأنا عمري ٣٢ عاماً وهي باكر و تعمل مديرة مدرسة وقد تمتعت بها دبراً لفترة من الزمن وهي الآن تريد الانفصال فما هي عدتها الشرعية؟ ٥٨٣
- س ٢٠٨: مرة ذهبت إلى نادي ليلي، حيث طلبت عاهرة مني مبلغ \$١٠٠ دفعت لها و قالت لي: متعتك بجسدي كله مقابل هذه النقود. لكن لمدة يوم واحد فقط هل اعتبر ذلك زواج متعة؟ ٥٨٤
- س ٢٠٩: ما حكم الزواج المنقطع ببوذية نطقت الشهادتين بغرض الزواج ثم عادت إلي دينها بعد انقضاء مدة العقد؟ ٥٨٦

س٢١٠: هل يجوز الزواج من عدة نساء زواج متعة في آن واحد و أن أقوم
بمعاشرتهن في نفس الوقت؟..... ٥٨٦

س٢١١: هل يجوز عقد المتعة مع الخادمة المسلمة ، بفرض رضى الزوجة أو
عدمها؟.. كذلك ما الحكم عند عدم علم الزوجة؟..... ٥٨٧
رابعاً: أسئلة السيد محمد سعيد الحكيم:

س٢١٢: هل يجوز العقد على باكر عقد متعة بدون دخول مداعبة فقط بدون إذن
ولي أمرها؟..... ٥٨٩

س٢١٣: في حالة خوف البكر الرشيدة من الوقوع في الحرام ورغبتها في الزواج
رغبة أكيدة وفي العادة لا يأذن الاباء في نكاح المتعة جهاراً لبناتهم وهي عانسة قد
تجاوزت الثلاثين أو غير عانسة وتستحي أن تفتح أبوابها بل تخاف منه خوفاً
شديداً. هل لها أن تتمتع وتشرط على الزوج أن لا يفتضها بل يلاعبها فقط؟

..... ٥٨٩

س٢١٤: هل يجوز العقد متعة على البكر بدون إذن الولي إذا كان الغرض منه
الاستمنا عدا الدخول؟..... ٥٩٠

س٢١٥: امرأة من أهل الخلاف. هل يجوز لها أن تتزوج زواجاً منقطعاً من رجل
إمامي؟..... ٥٩٢

س٢١٦: رجل عقد على امرأة عقداً مؤقتاً لمدة يومين وقبل انتهاء اليومين عقد
عليها عقداً دائماً مع أنه لم يهبها المدة الباقية، واتفق أن الزوج دخل بها بعد
انقضاء اليومين وبعد مدة من أيام قليلة جدد الزوج والزوجة العقد الدائم احتياطاً
مع عدم علمهما بأي شيء مما سبق ودخل أيضاً بعد تجدد العقد. فما هو الحكم
الشرعي لهذه المسألة نرجو التفصيل قدر الامكان؟..... ٦٠١

س٢١٧: قام شخص بعقد زواج لمدة سنة على امرأة وفي أثناء تلك المدة أجرى
شخص آخر عقد زواج دائم على تلك المرأة فلما علم الشخص الاول أجازها المدة.
علماً أنها لا تعلم أنه لا يجوز أن يجري عليها عقد ثان ما دامت هي بعقد مؤقت.

فهل العقد الدائم ماض ولا اشكال فيه أو أن هناك حكماً آخر. علماً بأن الشخص
 الاول عقد عليها بعقد موقت ولم يدخل بها؟ ٦٠١

س٢١٨: الزواج الموقت إذا ترتب عليه تشويه سمعة الطرفين، هل يحكم عليه
 بالحرمة؟ ٦٠٢

س٢١٩: لو علم الابن أن أباه قد تمتع بنفس المرأة ، هل تحرم على الابن لو
 أراد إجراء العقد عليها ثانية إذا كان تمتعه سابقاً للأب ؟ ٦٠٢

س٢٢٠: هناك بعض ممن يتنكر على تشريع المتعة ويقول بأنها: إذا كانت جائزة
 فلماذا يتجنبها أشرف الناس ولا يعمل بها؟ ٦٠٢

س٢٢١: ما هو الفرق شرعاً بين المتعة والزنى؟ ٦٠٥

خامساً: أسئلة السيد أبي القاسم الخوئي :

س٢٢٢: امرأة ادعت أنها يائس ، أو ظهرت عليها امارات اليأس ، واطمأنت
 لذلك وعملت عمل اليائس ، ثم تزوجت بالعقد المنقطع شخصاً ، وبعد فترة تزوجت
 شخصاً آخر متعة ، وبعد مدة تزوجت من ثالث متعة ، وبعد هذا الزواج المتكرر
 حملت المرأة ، ففي هذه الصورة بمن يلحق الولد ؟.. وهل يعتمد على القرعة في
 المقام ، أم لا؟ ٦١٣

س٢٢٣: يذهب بعض المسلمين إلى بعض الدول غير المسلمة ، ويتمتع
 بالنساء غير المسلمات ، مع العلم بأن هذا المسلم عنده زوجة مسلمة في بلاده ،
 وطبيعي هي لا ترضى قطعاً بهذا التمتع .. فهل تمتعه هذا جائز ، أم لا ؟

س٢٢٤: هل تعتبر إجازة الأب في العقد على البكر في العقد الدائم والمنقطع ،
 مع كون الأب في غاية التهاون في المحافظة عليها ، بحيث يسمح لها بالخروج
 سافرة متزينة ، وبالاختلاط مع الاجانب ومصافحتهم ، والعمل معهم في المصانع
 والمحلات ، حتى السفر معهم ؟ ٦١٤

س٢٢٥: السؤال: هل يجوز التمتع بالهاتف ، حتى يمكن للرجل التخاطب مع امرأة
 أجنبية في التلفون ، ويأخذ الرجل حريته وراحته في التخاطب معها كيفما شاء ،

- ٦١٥ بعد إجراء صيغة العقد فيه ؟
- س ٢٢٦ : هل يجوز للإنسان أن يرى البنات بغير شهوة ، ليتكلم معهن ويتعرف عليهن ، ليفاتحن بالمتعة ؟ ٦١٥
- س ٢٢٧ : هل يجوز التمتع بالخادمة الكتابية المخصصة لتنظيف المنزل ، وغسل الملابس ، وطهي الطعام ، أم لا ؟ .. وهل يفرق بينما إذا كانت على كفالتى ، أو كفالة غيري ؟ .. وهل هناك فرق بين الخادمة المربية للاطفال ، والمذكورة أعلاه في حكم التمتع بها ؟ ٦١٦
- س ٢٢٨ : هل يجوز الزواج متعة في مجتمع يعتبر المرأة المتزوجة بزواج متعة امرأة ليست ذو أخلاق عالية؟ ٦١٦
- س ٢٢٩ : هل يجب توثيق عقد زواج المتعة وخصوصا بان حقوق تلك المرأة المتزوجة زواج متعة قد تضيع ، كنسب ابنها مثلا في ظل عدم توثيق عقود زواج المتعة ٦١٧
- س ٢٣٠ : هل يجوز اجراء زواج المتعة بين الرجل والمرأة بواسطة النطق بالصيغة الشرعية عبر الهاتف ؟ ٦١٨
- س ٢٣١ : هل يكون زواج المتعة حلالا اذا اتفق الطرفان بعد النطق بالصيغة الشرعية عبر الهاتف على ممارسة الجنس عبر الهاتف؟ ٦١٨
- س ٢٣٢ : ما حكم التمتع بالمشهورات بالزنا ؟ وكذلك اللواتي يعملن في بعض الفنادق وانا اعرف بانهن يخرجن من غرفة ويدخلن في اخرى (أي عملهن الزنا)؟ ٦١٩
- س ٢٣٣ : هل يجوز زواج غير الشيعي مع الشيعية زواجا منقطعا ؟ ٦١٩



